المدخل إلى تاريخ

العالم العربي الحديث

تأليف

الدكتور جلال يحيى

دكتوراه الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية العلوم الانسانية ـ جامعة أسيوط

١٩٦٥

دار المعارف بمصر

مقدمه

مر عالمنا العربى بتغيرات كبيرة ، وشهد تطورات سريعة فى تاريخه الحديث ، وعاش الجيل الواحد من أبنائه تجارب قل أن يشهدها أبناء جيل آخر فى أى مكان من العالم : ذلك أنه قد انتقل من عصر الخضوع للاقطاع إلى عصر إزدهار الطبقة الوسطى أو البورجوازية ، ثم أخذت أقاليم عديدة منه فى التحول صوب الاشتراكية . ولقد مر بهذه التغيرات الكبيره بطريقته الخاصة ، ونتيجة لتأثره بالعوامل الداخلية المختلفة ، وتفاعله وهذه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية، سواء أكانت إقتصادية أو استراتيجية أو بشرية أو معنوية .

وكم من كاتب ومؤرخ وصحفى قام بدوره فى مجال شرح تاريخ عالمنا العربى الحديث ، وأسهم فى فتح الطريق وايضاح معالمه للأفواج التالية ، ولهذا فان المكتبة العربية ذاخرة بالكتب فى هذا الموضوع ، سواء أكان منها من تناوله فى شكله العام ، أو من يتخصص فى شرح نقطة أو فترة ، مع الإصرار على تحليلها وشرح تفاصيلها .

وأجد من واجبى الإسهام فى الكتابة فى هذا الموضوع ، خاصة وأنى قد تمكنت من زيارة عدد كبير من الأقاليم العربية ، وتعرفت على عدد من رجالها وعشت بعض أزماتها عن قرب . وكانت لدراستى السابقة أثرا كبيرا فى معرفة الجزء الذى يعتبر نقصا فى المكتبة العربية ؛ رغم كل ما كتب عن الموضوع ، ألا وهو الغوص صوب القاع لمحاولة العثور على الأسباب الحقيقية التى أثرت فى الحوادث ومجراها ، دون الإستمرار فى العوم على سطح الماء ، متنقلا بين حادثة وأخرى ، مكتفيا بالربط بينها .

وليست الكتابة فى التاريخ الحديث بالأمر الهين السهل ، وخاصة أمام نقص الوثائق وعدم تنظيم دور المحفوظات ، زيادة على فقر المادة الموجودة فيها. ولاشك أن الكتابة فى التاريخ المعاصر تزيد صعوبة على الكتابة فى التاريخ الحديث ، فعلاوه على قلة المصادر والوثائق ، أو انعدامها ، نواجه حيوية الموضوعات وعدم التمكن من البحث فى دور المحفوظات ، وبقاء عدد كبير من الشخصيات التى أسهمت فى هذه الأحداث على قيد الحياة ، وتأثير الكتابة فى مثل هذه الفترة على الشخصيات والحكومات وعلاقاتها ببعضها ، هذا علاوة على امتلاء المادة التاريخية وامتزاجها بكثير من الدعايه ، التى تدافع عن وجهات نظر معينة ومصالح محددة وإتجاهات ثابتة أو متغيرة ، تتصل بالأوضاع الداخلية أو العلاقات الخارجية، وغيرها كثير وكثير من العوامل . ولذلك فان كتابة التاريخ الحديث تحتاج إلى التعمق والتفكير ، ومحاولة التحليل والموازنة ، والربط بين العوامل ، أو إخراجها متبلورة بذاتها . ويتطلب ذلك من الكاتب المؤرخ أن يعمل دائما على الغوص إلى ماتحت الحوادث ، وأن يحاول الوصول إلى رؤية واضحة ، حتى إذا ما كانت درجة تعكر المياة كبيرة . وعليه بعد ذلك أن يطبق منهج البحث التاريخى ، ويلتزم الحياد إلى أكبر درجة ممكنة ، حتى وإن كان قد عاش هذه الأحداث أو بعضها ، وإتصلت هذه الحوادث - فى تفاعلها - ببلاده وإقليمه وأهله ، بدرجة أو بأخرى . ورغم هذه الصعوبات التى تقابل كل باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وتؤثر فى إنتاجه ، فان من واجب المؤرخ أن ينزل إلى هذا الميدان ، ويسهم فيه حسب طاقته .

وهذا الكتاب تنطبق عليه الصعوبات التى ذكرناها . نتيجة لتضارب أو أو لتعارض مصالح القوى الموجودة فى المنطقة ، وتضارب اتجاهات ومصالح القوى الخارجة عن المنطقة ، والتى لها مصلحة معينة فى أن يأخذ خط السير

العام هذا الطريق أو ذلك ، ونتيجة لتزايد المتناقضات فى داخل المجتمع نفسه فى فترة التحول الخطيرة ، والاستعداد لمرحلة الانطلاق .

ولقد قسمت الكتاب إلى أقسام ثلاث : الأول لشرح أحوال العالم العربى وتطورها وتفاعلها مع بعضها فى أثناء القرى التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع ما اشتملت عليه هذه الفترة من ضعف وتأخر فى العالم العربى ، ومحاولات للاصلاح أو للتجديد فيه ، وما اشتملت عليه من هجمات استعمارية على مصر والجزائر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم محاولات الاصلاح ، وسيطرة القوى الرأسمالية على أقاليم معينة ، هى الأقاليم التى حاولت الاصلاح، مثل مصر وتونس . وكانت المنطقة تغلى بالثورات ، ولكن قوى التسلط الاستعمارى ضيقت عليها الخناق . وبدأ القرن العشرون والعالم يرزح تحت عبء التخلف والضعف ، مما سهل على القوى الاستعمارية فرض سيطرتها على أقاليم جديدة فيه ، وبخاصة المغرب الاقصى وطرابلس الغرب قبيل الحرب العالمية الأولى . ويتم هذا القسم بشرح أحوال العالم العربى فى فترة الحرب العالمية الأولى ، والانقسام داخل صفوف المعسكر الاقليمى بين العرب والترك ، وتسويات ما بعد هذه الحرب التى أنهت إستقلال كل الاقاليم العربية ، وأخضعتها جميعا لحكم الاستعمار .

أما القسم الثانى فيشتمل على تاريخ الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وكفاح العرب ضد الاستعمار . ولقد بدا العالم العربى فى هذه الفترة مفكك الاوصال ، متعدد الاقاليم ، وسار تاريخ كل اقليم داخل الحدود التى فرضها المستعمر الدخيل عليه إلى درجة بعيدة . ورغم ذلك الاتجاه الاقليمى ، فقد كانت هناك روابط وطيدة تربط بين العرب وتوحد بين معنويتهم وتقوى من

عزيمتهم ، وإن لم تتمكن من الظهور بوضوح ، كقوة فعالة مؤثره ، إلا فيما بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد إشتمل هذا القسم على أبواب خاصة بشبه الجزيره العربية ، وبالهلال الخصيب ، وبفلسطين ، وبوادى النيل ، وبالمغرب العربى ، نظرا لتميز المعركة ، ونتيجة للتطور الطبيعى لكل منطقة ، مع عواملها الداخلية ، وتفاعلها مع القوى الخارجية ، ووضوح كل معركة عن غيرها من المعارك فى المناطق المجاوره .

وأما القسم الثالث والأخير فهو الذى شاهد نهاية الحرب العالمية الثانيـة ، والذى يمتد حتى يومنا الحاضر . وسارت التطورات التاريخية للقوى الموجوده فى المنطقة فى اتجاه جديد ، وهو نزول العرب ، كوحدة ، أو وحـدات متحـدة أو متآلفة ، فى معارك عامة ، وجنبا إلى جنب ، سواء أكان ذلك فى إنشاء الجامعة العربية أو فى حرب فلسطين ، أو فى التفاعل القائم بين ثوره ٢٣ يوليو فى مصر وبين بقية العالم العربى ، وبخاصة القوى الحره والمتحرره فيه ، أو فى معركة قناه السويس ، أو معركة التحرير فى الجزائر . حقيقة أن هذه الوحده أو ذلك الاتحاد أو التآلف قد تأثر بالقوى الداخلية ، وعلاقاتها بقوى الضغط والتسلط الخارجية ، خاصة وأنها عمدت إلى محاولات الاحتفاظ بالعالم العربى تحت ظروف معينة ، تسمح لها بالاستمرار فى الاستغلال أو الاحتفاظ بامتيازاتها القديمة . ولهذا فقد ظهرت كل معركة من المعارك العربيـة فى هذه الفتره فى لون خاص ، وسار تطورها فى اتجاه معين ، رغم إشتراك أكثر من إقليم عربى فيها . ولـكن هذا التفاعل بين العوامل المختلفة ساعد على ازدياد التبلور فى المنطقة ، بين أهلها ومصالحهم واتجاهاتهم وطريقة تفـكيرهم ، إلى درجة تسمح لنا بأن نسمى المنطقة بأكملها باسم العالم العربى ، عالم قائم بذاته ، وإن كان من الصعب فصله عن بقية العالم .

وإنى إذ أقدم هذا الـكتاب للقارىء والباحث والطالب ، أقدم ماده يمـكن الوثوق بها ، والاستناد إليها ، دون خوف من الزلل . وأرجو أن أكون قد أسهمت بهذا المجهود المتواضع فى إضافة شىء يساعد على سد النقص الموجود فى المكتبة العربية ، وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٥

دكتور

جلال يحيى

الباب الأول

فجر التاريخ الحديث

الفصل الأول

نمو النظام الاقطاعى

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الاقصى وأقاليم وبلاد أوربا فى الغرب. وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية وتثرى منها وتتزايد الأموال فى ايدى أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على ازدياد أهمية الطبقه الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على إمتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لاخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقه الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زيادة أهمية العناصر العسكرية والى تثبيت دعائم النظم الاقطاعية . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلها فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة ، والعالم العربى بأكمله ، وحتى الآن.

(ا) الازدهار التجارى :

احتاجت اوربا وبلاد الغرب بشكل عام الى موارد بلاد الشرق الاقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم واعطاء نكهة معينة للطعام، وللمواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الاقصى . احتاج الغرب إلى التوابل كما احتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الاسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ، وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الاناضول إلى بيزنطة ومنها إلى اوربا . وكانت القوافل التى تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثراء منها ومن التجارة التى تحملها ، كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التى تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثانى فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة، وحتى موانى الصين، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربى ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فبغداد فدمشق وحلب، ومنها إلى الموانى الشاميه المطلة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر سواء للوصول إلى السويس ومنها برا إلى القاهرة والاسكندرية أو لكى تبدأ قوافل أخرى فى نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانى فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون فى هذه السفن ويعملون فى القوافل التى تنقل هذه التجارة ، وعمل آلاف منهم كحمالين وجمالين ووزانين وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة فى هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الانفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك فى شرائها أو نقلها أو اعادة بيعها لأوربا ، وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة. وكانت هذه الارباح تجعل من العرب فى أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، اكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التى تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التى اهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة، أكثر من اهتمامها بالموارد الاخرى . وإن

ما شهده العالم العربى عامة فى هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن الفارسية واليونانية ليرجع أساساً إلى زيادة هذه الموارد المادية فى أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية وعلى حياتهم العلمية والفنية .

لقد تركزت الثروة إذا فى هذه الفترة فى أيدى الطبقة الوسطى أو المتاجرة العربية . وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربى أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الاخرى، التى احتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الاوربية، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانى الشامية والموانى المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانى قريبة من بعضها ، بين الموانى الشامية والمصرية من جهة ، وموانى الامارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التى كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوربا . وجاء عدد من التجار الاوربيين إلى الموانى العربية وأقاموا فيها ، ونشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، وبتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الاجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية، وأعطتها شكلا منظما له أهميته ، وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية، خاصة وأنها تعود عليها بأرباح واضحة. وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة إلى

اضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالى بالانفاق على إدارتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

لقد ظهر وكأن منطقة الشرق الادنى قد أخذت فى التحول من نظام حكم يسوده الاقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامى ، واستمر مع الدولة الاموية ويرتبط بسلطة الدولة على الارض والفلاحة ، وباهتمامها بالخراج والجزية ، إلى إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الاقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطره هذه الطبقة على الشئون العامة . وكان الامير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الادب والثقافة ظهر واضحا فى أثناء القرن العاشر الميلادى . ولكن الاوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسه عامة ، وإعادته من جديد إلى نظام إقطاعى صلب وراسخ .

(ب) نمو الاقطاع :

عاش الامراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها فى الحصول على النادر والنفيس من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من انقضاض حكام آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجند ، واستقدمو لذلك عناصر شابة قوية فتية من بين الزنوج والاتراك ، اشتروهم بالاموال وفى شكل عبيد أو

رقيق ، ودربوهم على استخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم. وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . كانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر، ويستفيدون منها اكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسسا لنمو طبقة محاربة ، تشترى بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها. ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوربا فى عصور الاقطاع وكانت هذه الطبقة تعتمد على روايتها اكثر من اعتمادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال فى أوربا الاقطاعية . والمهم هو أن هذه القوه الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة اختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الاحداث الدولية لكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد ، وعلى اقتصاديات البلاد .

تعرضت منطقة الشرق الادنى العربية لاخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات استثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الاخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد. وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكا ،أى مستورداً من الخارج ، وكانت تربيته تساعده على أن يكون من رجال السيف لا من رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دفعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجلى معانيها . وازدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد استيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم فى فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى احتياج القوات المحاربة اليها . فخضعت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين ولظروف الحرب، واستولت الطبقة العسكرية على كل السلطات فى أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر فى الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الاهالى من الاحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الاخطار الخارجية ، التى تهدد كيان البلاد . ولقد استمرت هذه الاخطار الخارجية فترة طويلة ، امتدت إلى ماتزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكى يدعم النظام العسكرى نفسه ويرسى قواعده ويسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشكيله العام ،ويصبح بمثابة أطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة فى التجارة وفى الزراعة ، فقل التعامل التجارى مع الخارج ، نتيجة لاقفال الحدود والموانى ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما أنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد اهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى حتى يضمنوا محصولا أساسيا يمكنهم الاعتماد علية فى التموين ، وفى تغذية الجنود ، وحتى فى المبادلة مع غيرهم . كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددها فى الارتباط بالارض التى يدافعون عنها ، والارتباط بالتالى بغلتها التى ينتظرونها فأخذ التنظيم العام للاقليم نفس الشكل أو النموذج التى أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الاقتصادى الاجتماعى نظاما اقطاعيا فى شكله وفى طبيعة تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الاقطاعى الذى ساد أوربا فى نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والمماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإمتيازات التى حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها تبلوروا فى شكل طبقة حاكمة متحكمة ومستغلة ، واحتفظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم أستوردوا قيادات عسكرية أجنبية لهم ، سواء من المماليك أو من العبيد السود ، لكى يضمنوا بقاء الوطن فى مستوى أقل ، ويضمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

ولقد تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التغيير الاقتصادى الذى بدأ بإنخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد واستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

٣ ـ الصناعة والحرف :

كانت "الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثيا فى مصر وفى الشام وينتقل من الاب إلى إبنه ، ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطا بالاسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الاول ملماً بدقائق الحرفه التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالى بعد المعلم ، وهو عامل اجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصناع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد اختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فكانوا يعملون فى الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها فى يوم من الايام ، وكانت العلاقة وثيقه بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . واشتهرت الصناعة فى ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الإنتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص فى جمع الضرائب منها ، دون التدخل فى نواحى الانتاج الفنيه . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم فى أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة وتمثل سوقا معينا للنجارين مثلا أو الحدادين ، أو الصاغه أو العقادين ، كما كانوا يبيعونها فى الأسواق المحلية التى تنتشر مع الموالد فى الأقاليم وكانوا يتكاملون فى عملهم مع النظام التجارى ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم ، أو لتسويق مصنوعاتهم فى الخارج ، وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل فى هذا العصر إلى الموانى الايطالية وإلى اوربا وإلى بلاد المغرب العربى والأقاليم السودانيه مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف افاد من كثرة الأموال الموجودة فى ايدى الحكام المماليك ، لكى يبدعوا فى صناعاتهم ، ويزيدوا فى إتقانها ، ما دام الحاكم مستعداً للدفع والاغراق ولذلك فان نمو النظام الاقطاعى فى عصر المماليك فى العالم العربى ، سواء فى مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحكم بالتدهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وازدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوربا إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفا تاما ، وكان جزءا منها

يتمثل فى شكل مصنوعات وطنية . كما ان التضييق الذى واجهته طرق التجارة مع اوربا فى هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجارى بين الاقاليم الإسلامية وبعضها ، وفى إتجاه القارة الأفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتى من بلدان المغرب العربى محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم منسوجات صوفية وجلدية وفضية ، وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد وسيلة للكسب وهم عن طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ، وكثيراً ما قاموا بدورة فى الاقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ، وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعها فى الأقاليم التالية فى طريق سفرهم .

أما قوافل أفريقية فكانت تصل من سنار إلى اسنا ومن دارفور إلى اسيوط ، وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربى وسن الفيل وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التى تأتى عن طريق درب الاربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة ، وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التى نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية . وكانت هناك طرق أخرى تسير فيها قوافل التجار من اواسط افريقية والاقاليم الاستوائية والسودان الغربى وتصل إلى الموانى العربية فى شمال افريقية من برقة حتى بلدان المغرب الاقصى . وكانت تحمل الى هذه المناطق العربية مثل ما كانت تحمل زميلاتها إلى مصر . وكانت كذلك موردا يسمح للدويلات العربية بفرض الضرائب وجميع الرسوم ، وتساعد بالتالى على حالة الازدهار التى سادت فى العالم

العربي في هذا الوقت .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي ازدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقه الوسطى، فان الطبقه الحاكمة كانت قد أخذت شكلا اقطاعيا واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسي الذي قام على الأسس الاقتصادية والاجتماعية في مصر في عهد المماليك .

٤ ـ حكم المماليك :

اهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم في أيديهم ودون أن يحاولوا اشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الاقليم ، ولذلك فان صلتهم بالأهالي كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك إلى محاولة التشبث بالحكم والخوف من السماح بوصول أي عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لكي تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من استنادها إلى قوة الفكر ، أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا إلى هذه القوة كوسيلة يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليهم امتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعه النظام العسكري الذي عاشوه لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم . فاعتمدوا

على عملية شراء مماليك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة وبالعناصر المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالي إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة حاكمة تسيطر على البلاد ، وفي شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم إلى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لأبنائه . وكان النظام يتمثل في تدريب المماليك الجدد منذ صغرهم على الأعمال الحربيه وركوب الخيل واستخدام الاسلحة إلى أن يصل إلى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك إلى رتبة البكوية ، ويصبح مسئولا عن عدد من المماليك ، وعن إدارة اقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المماليك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد مماليكه ، وفي مستوى التدريب الذي يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المماليك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم في يوم من الايام . كما اعتمد المماليك على المؤامرات وسيلة يصلون بها إلى الحكم وانتزاعه من أيدي غيرهم من المماليك .

ومع قلة العمليات الحربية الخارجية انصرف هم المماليك إلى الحكم ، كل في اقليمه ، وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم وكوسيله للوصول إلى الحكم . كانوا حكاما من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المماليك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد . ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ،

أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعا من العناصر العسكرية التى تمثل البنيان الادارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الاقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية مع اكتشاف الطرق الجديده للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان .

الفصل الثانى

امتداد الحكم العثمانى

فى الوقت الذى زاد فيه ضعف القوى المملوكية فى مصر والشام تزايدت فيه قوى العثمانيين فى كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس فى عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية فى أوربا وازدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة فى المغرب . ولقد توصل الاوربيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الادنى العربى بوصولهم إلى الهند والشرق الاقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الادنى العربى موردا من أهم موارد رزقها ، وتعرضت فى نفس الوقت لإمتداد حكم العثمانيين ودولتهم النامية . وإذا كانت ظروف الشرق العربى قد جعلته يخضع بالقوه لحكم العثمانيين ، فإن ظروف بلدان المغرب العربى قد وجهتها صوب الاتحاد مع نفس الدولة العثمانية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر فى الوصول إلى هذه النتائج .

(١) تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شئونها واحدة فى عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوربا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الايرادات التى تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعمق من غيرها فى دفع الاوربيين إلى إرسال حملاتهم

الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين
إلى المساهمة فى هذه الحملات باسم الصليب فان أطماع الملوك والامراء والفرسان
الأوربيين المادية كانت واضحة فى نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك فى أوربا فى وقت
غيبة النبلاء والفرسان فى الاراضى المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل فى هذه
الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ، وخرج الاقطاعيون الاوربيون من
هذه الحرب ضعفاء ، كما اضطر بعضهم إلى بيع أراضيه أو رهنها . وكانت هذه
الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت
هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك فى الوقت الذى زاد فيه عبؤها على الاقطاعيين
فتضعضعت الطبقة الاقطاعية ونمت الطبقة الوسطى التى تزايدت الأموال فى
أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة
إلى الاقطاع الاوربى إذ أنه لم يكن فى وسع الأمير الاقطاعى أن ينفق على
تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعيتها وبنادقها ، وكان فى وسع الملك
وحده أن ينشأ مثل هذه الجيوش ويستعين فى ذلك بالضرائب المباشرة التى زودته
بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى
معها وتكاملت مع بعضها فى شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوربا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان
الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربى بريا ، فان الطبقة
الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنتصر عليهم بحريا . واعتمدت هذه الطبقة المتاجرة
على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة
المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ، وتطلب
بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية امكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ،
فجاء تقدم الوسائل المالية مكملا لتقدم الوسائل الفنية البحرية . وظهرت البنوك
وانتشرت . وبدلا من نقل الذهب والفضة بدأ المولون فى ايداعها لدى إحدى
المختصين ، والذى أصبح بالتالى مسئولا عن خزانة زبائنه . فنشأت البنوك ، والعمليات
المصرفية ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل
باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على انتشار الأجور ، وعلى اختفاء نظام الرق
وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . لقد اجتمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار
الصناعى ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوربا ، وعاش منها آلاف
من الغزالين والنساجين والصباغين .

لقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع
الشرق ، وارتبطت أوربا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع ،
ولقد جرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات
ودخلت أوربا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساسا لدخولها فى
عصر الاستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوربا على تغيير
وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت
أوربا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ، ولم يكن فى وسعها أن تجدها
الا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة
من المعدن النفيس سببا أساسيا فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة
العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم
بحثا عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية ، وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه
أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم على استكشاف ماوراء المحيط

الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم فى شكل عسكرى للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الالتفاف حول العالم الاسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الافريقى الذى كانت تصل اليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى رأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل . وواصل بارثليميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى التف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجار الشرق الأقصى والتى كانت توردها إلى أوربا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير(١).

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا باحراق مدن وموانى العرب على طول ساحل أفريقية الشرقى ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا واغرقوا

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والانتخاب . للمؤلف . الدار القومية . ١٩٦٥ . ص. ١٦٦ — ١٧٢ .

سفن العرب فى كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الادنى وإلى مصر والشام .

لقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ، وفى ميدان خلفى لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر رغم المفاجأة ، ورغم قلة امكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الاحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكى تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم فى البحر الاحمر وتهديدهم لموانى الحجاز والموانى المصرية . ولقد بذل السلطان الغورى كل ما فى وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق فى اليمن ؛ وانشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ، وانهزم الاسطول المصرى أمام الاسطول البرتغالى فى مياه الهند فى موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ .

وتم بذلك للبرتغاليين السيطرة على مياه الهند فى ذلك الوقت الذى ضعفت فيه امكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسى من موارد رزقها (١) .

لقد بدأ الفقر يخيم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الادنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقائهم — لقد تغيرت الظروف العامة فى المنطقة ، وفى الوقت الذى لم يجد فيه الفلاح مناصا من العمل فى هذه الظروف العصيبة حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم

(١) أنظر : العلاقات المصرية السودانية . للمؤلف . لجنة الدراسات الافريقية . المكتبة الافريقية . ١٩٦٠ . ص ١٥ — ١٦ .

ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد فزاد العبء أضعافا مضاعفة على الفلاح، ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التململ، وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاما أو عجزا أو جهلا بما وصل اليه، ولكنه استمر فى فقره وعجزه عن مواجهة الأمراض والاوبئة. وانقطعت صلته بالعالم، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم للاقطاع والاستغلال. وجاء الغزو العثمانى لمنطقة الشرق الادنى العربية لكى يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءاً.

(٢) الغزو العثمانى للشرق الادنى :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثمانى. ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمـــو وتركز النظام الاقطاعى فيها، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها. ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا فى منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادى والعسكرى للمنطقة. وجاءت طبيعة الحكم العثمانى، وطبيعة القائمين به، وامكانياتهم لحكم المنطقة سببا جديداً يمكن اضافته إلى اسباب تدهور وتخلف المنطقة.

كانت منطقة الشرق الادنى تشتمل فى ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسيه : الأولى هى قوة الاتراك العثمانين فى البلقان وآسيا الصغرى، والثانية هى قـــوة الصفويين فى فارس، والثالثة هى قوة المماليك فى مصر والشام والحجاز. وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى، وخاصة بين العثمانيين السنيين، وبين الصفويين الشيعة. وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة فى النمو، وتسير على سياسة التوسع الاقليمى على حساب جيرانها. واتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية، تلك الارض المنبسطة التى يسكنها العرب، ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين، الفارسية والتركية،

غير عربية، فانها قد أتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسيعية. ولقد نجح الفرس فى الإستيلاء على بلاد الرافدين، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة، فعمد العثمانيون إلى اجلائهم عن العراق، للاحتفاظ به لاهل السنة.

استولى الصفويون على العراق فى سنة ١٥٠٨، وفى عصر الشاه اسماعيل الذى أقام دولته على إنقاض الامارات المغولية واعطى المذهب الشيعى مذهباً لدولته. وجاء الاتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق وهزموا القوات الفارسية فى موقعه جالديران سنة ١٥١٤، ودخلوا عاصمتهم تبريز. ولكن السلطان سليم ارتد عن هذه العاصمة وترك بذلك الفرصة للايرانيين للانتعاش ولم تكن موقعه جالديران حاسمه إلا فى أنها وجهت انظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الاقاليم العربية لكى يمنعوا الفرس من التوسع فيها.

والواقع أن الخلاف المذهبى لم يكن الا ستاراً دعائياً واعلانيا لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك، والسيطرة على الموارد الاقتصادية فى البلاد العربية، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية، أى بمعنى آخر، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدى الآخرين. ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم، ولم يظهروا إستعداداً لتولية سلالة الرسول مسئوليات معينة فى دولتهم، رغم تكريمهم لاماكن تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعى، وكذلك الحال مع الاتراك العثمانيين الذين كانوا من السنه دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ فى إدارة شئونهم، بل عدوا إلى الإستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية فى البلقان وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية وتحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الاوربية التى حاولت استعادة نفوذها فى شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذى ارتبط بمصالح اقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطوربة الفارسية ، وهى المنافسه لهم فى عملية توحيد الشرق الادنى . بل اتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتى كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه قوة المماليك فى حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية التى نجحت فى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية فى شرق افريقية ، وأقامت معاقل لها على بر الزنج وفى منطقة الجنوب العربى ، ووصلت الى الهند وأخذت فى تهديد مصر والحجاز من البحر الاحمر . وأخيراً فان اسبانيا كانت تواصل هجماتها فى ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية فى شمال أفريقية ، وكان أجدر لقوى الدولة العثمانية التى تعمل على الدفاع عن أرض الاسلام أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية التى أغارت على بلاد المغرب الإسلامى بعد أن طردت العرب من الاندلس ، بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

لقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الاول يتلخص فى الدفاع عن الاقاليم الإسلامية ضد الاخطار والهجمات الخارجية . واعتقدوا أنهم اقدر من السلطان الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبى . واستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الادنى العربى بأقاليمه فى دولة واحدة . أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدتها .

ولقد سار السلطان سليم الأول على رأس قواته وجيوشه صوب سوريا ، التى كانت متحدة مع مصر تحت حكم المماليك ، بدعوى وجود تحالف بين الغورى سلطان مصر المملوكى وبين شاه الفرس ، وان هذا التحالف يهدد الأقاليم الجديدة التى استولى عليها العثمانيون فى كردستان وفى شمال العراق . وبدأت الحملة من شهر أغسطس سنة ١٩١٦ وحصلت على إنتصارات سريعه فى مرحلتها الأولى ، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قوة مدفعية الاتراك ونقص هذا السلاح عند قوات المماليك ، ويرجع من ناحية أخرى إلى الانقسامات والخلافات والتفكك الموجود فى ذلك الوقت بين قيادات المماليك .

ولقد انتصر العثمانيون فى معركة مرج دابق واستولوا على حلب وحماة ودمشق والقدس ، ثم عبروا الصحراء إلى مصر وانتصروا على المماليك فى موقعة الريدانية فى سنة ١٥١٧ :

« فلما كان يوم الخميس المقدم ذكره زحف عسكر ابن عثمان ووصلت اوائله إلى الجبل الأحمر . فلما بلغ السلطان طومان بأى زعق النفير فى الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال ابن عثمان ، فركب الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حربياً وركب العسكر قاطبة حتى سدوا الفضاء . وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الاعظم ، فتلاقى الجيشان فى أوائل الريدانية فكان بين الفريقين واقعة مهوله ، يطول شرحها... ثم أن العثمانية تحايلوا وجاءوا من كل ناحية أفواجاً أفواجاً كأنهم قطع الغمام ثم انقسموا فرقتين فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية وطرشوهم بالبندق الرصاص وهجموا عليهم هجمة منكرة . فما كان غير قليل حتى قتل من عسكر مصر مالا يعلمه إلا الله تعالى... فلم تكن إلا ساعة يسيرة حتى انكسر عسكر مصر

وولى مدبراً وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه فى نفر قليل من العبيد الرماة والمماليك السلاحدارية ... فلما تكاثرت عليه العساكر العثمانية ورأى العسكر قد ذهب من حوله خاف على نفسه أن يقبضوا عليه فطوى السنجق السلطانى واختفى ... وأما الفرقة العثمانية التى توجهت من تحت الجبل الأحمر فإنها نزلت على الوطاق السلطانى وعلى وطاق الأمراء والعسكر ونهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك ، ثم نهبوا المكاحل التى كان نصبها السلطان هنـــاك ونهبوا الطوارق والتساتير الخشب والعربات التى تعب عليها السلطان - وصرف عليها جملة من المال ولم يفده من ذلك شىء ونهبوا البارود الذى كان هناك ولم يبقوا بالوطاق شيئاً لا قليلا ولا كثيراً... ثم أن جماعة من العثمانية لما هرب السلطان ونهبوا الوطاق دخلوا القاهرة بالسيف عنوة وتوجه جماعة منهم المقشرة واحرقو بابها وأخرجوا من كان بها من المحابيس .. ثم توجهوا إلى بيت الأمير خايربك المعمار أحد المقدمين فنهبوا ما فيه وكذلك بيت يونس الترجمان وكذلك بيوت جماعة من الأمراء وأعيان المباشرين ومساتير الناس. وصارت الزعر والغلمان ينهبون البيوت فى حجة العثمانية . فأنطلق فى أهل مصر جرة نار . ثم دخل جماعة من العثمانية إلى الطواحين وأخذوا ما فيها من البغال والأكاديش وأخذوا عدة جمال من السائقين. وصارت العثمانيه تنهب ما يلوح لها من القماش وغير ذلك وصاروا يخطفون جماعة من الصبيان المرد والعبيد السود . واستمر النهب عمالا فى ذلك اليوم إلى ما بعد المغرب ثم توجهوا إلى شون القمح التى بمصر وبولاق ونهبوا ما فيها من الغلال حق المسلمين . وهذه الحادثة الى وقعت لم تكن لأحد على بال » .(١)

(١) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الجزء الثالث . طبعة بولاق .

ولقد تمكن العثمانيون من مصر واستلموا مفاتيح الكعبة من شريف مكة الذى قدمها طوعاً للسلطان سليم ، وهو الذى سمى بعد ذلك بخادم الحرمين وخطبت له مساجد القاهرة على أنه « السلطان ابن السلطان ، ملك البرين والبحرين وكاسر الجيشين وسلطان العراقين وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه ...»

وتخلص السلطان سليم من طومان باى الذى أمر بقتله ، ثم حصل لنفسه على لقب الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين . وأصبح العثمانيون بذلك أكبر قوة موجودة فى العالم الإسلامى، وأصبح العالم العربى فى غالبيته يمثل جزء من الاملاك العثمانية . كما أن انتصارات العثمانيين فى المشرق العربى أثرت على انتصاراتهم فى المغرب العربى ، وفى الطريقة التى تمت بها هذه الانتصارات الاخيرة .

(٣) الدولة العثمانية والمغرب العربى :

إذا كان العثمانيون قد إستخدموا السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى ، فإن طريقتهم لتوحيد أقاليم شمال إفريقية قد تمت بوسائل أخرى ، ويرجع ذلك إلى ظروف المغرب العربى فى ذلك الوقت .

لقد كان المغرب العربى يئن - فى نفس الفـــترة التى إمتدت فيها إنتصارات العثمانيين فى البلقان والمشرق العربى - من هزات واضحة أصابته فى الأندلس، وأصابته على سواحله الطويلة الممتدة جنوب الحوض الغربى للبحر المتوسط . لقد كان سقوط غرناطة فى أيدى المسيحيين سنة ١٤٩٢ نقطة تحول خطيره فى تاريخ هذا الإقليم الإسلامى ،واضطر بعدها الاندلسيين إلى الإختيار بين القتل والتعميد. كانت معظم معاقل المسلمين فى الأندلس قد سقطت - الواحد تلو الآخر - فى أيدى جنود فرديناند وايزابلا . وأسرع عدد كبير من العرب بالخروج من الاندلس فاراً بما تمكن من حمله ، ملتجئاً إلى موانى شمال إفريقية . وكانت خطة

إعادة الغزو تتلخص فى القضاء نهائياً على الحكم الاسلامى فى الاندلس ، بل حتى القضاء على الأهالى المسلمين هناك ، تمهيداً لإقامة دولة تعتمد قبل كل شيء على مواطنين اسبانيين مسيحيين. وتشتمل هذه الخطة على تطويق أقاليم المغرب العربى، فإحتلال موانيه المطلة على البحر المتوسط ، وإحتلال أقاليم أفريقية السوداء الواقعة إلى جنوبه ، إن لم تتمكن الدول الكاثوليكية من إحتلال المغرب العربى نفسه ، وتحويله إلى المسيحية . لقد كان صراعاً واضحاً بين نظامين إجتماعيين ، ظهر أحدهما فى صورة إقطاع قديم متفكك وضعيف ، ووضح أن الثانى كان واقعاً تحت تأثير إزدياد الأموال فى أيدى التجار ، وعملهم على إنتزاع التجارة الدولية ، بموادها وطرقها وأسواقها من أيدى العرب . ومع إصرار الإسبانيين على اللون المسيحى لإعادة الغزو ، تبلور الموقف فى شكل حرب دينية عملت على زيادة (شخصية) كل من المعسكرين ، وظهرت وكأنها لا تستند إلا إلى عوامل معنوية ، رغم أن جذورها وأصولها كانت إقتصادية إجتماعية .

ولقد شهدت هذه الفترة العصيبة حرباً بحرية طاحنة بين الجانبين ، تلخصت من جانب الاسبانيين فى تعقب سفن الاندلسيين المقلعة صوب المغرب العربى، وفى الهجوم على السفن الحربية العربية ، والهجوم على موانى ومراسى شمال إفريقية كلما أمكن ذلك . أما من الجانب الإسلامى فقد حاول أبناء شمال إفريقية الدفاع عن سفن المهاجرين ، ووقف هجمات سفن المسيحيين على أساطيلهم وموانيهم ، وعملوا - أكثر من ذلك - على الثأر والإنتقام من المسيحيين وسفنهم، بعد كل حادثة تقع . إنها الفتره المعروفة فى التاريخ باسم القرصنة ، ولكن إسمها الحقيقى هو الجهاد البحرى . وإذا كانت القرصنة هى صفة كل عمل بحرى تقوم به أية سفينة لعرقلة الملاحة ، رغم القوانين ، وإنتهاك حرمة علم الدولة الأخرى ، أو الاعتداء على أراضيها ورعاياها وممتلكاتها ، فلا يمكننا أن نصف

أحد الجانبين بالقيام بالقرصنة فى هذه الفتره دون أن يمتد الوصف إلى الجانب الآخر. وعلينا أن نذكر اكثر من ذلك ان المفهوم الحديث للقوميات والدول لم يكن قد تبلور بعد فى هذا العهد ، كما أن القانون الدولى لم يكن قد زاد عن بعض التقاليد والعرف والعادات بين أبناء الحرفة الواحدة ، سواء فى ظل الصداقة أو الخصومة ، وأخيراً فان عدداً كبيراً من سفن ابناء شمال إفريقية كانت تخضع للسلطة التى تدير او تحكم احد اقاليم هذه المنطقة . ولذلك ، فلا يمكننا - إستناداً لهذه المسببات - إلا ان نصف الدور الذى قامت به السفن العربية بأنه جهاد بحرى ، من اجل العروبة والإسلام ، وكفاح ضد استعمار متزايد الأخطار ، ودفاع عن حرية موانى المغرب العربى ، وابنائه ، وارزاقه .

إحتل البرتغاليون بعض الموانى فى المغرب الأقصى ، وبدأ الاسبانيون فى إحتلال مليله وطرابلس . وكان البرتغاليون قد إحتلوا سبته سنة ١٤١٦ وبدأ الاسبانيون ينفذون وصية الملكة إيزابلا باحتلال شمال إفريقية ، وتحويل اهلها إلى المسيحية ، فاحتلوا المرسى الكبير سنة ١٥٠٥ ثم هجموا على وهران حيث قتلوا ٤٬٠٠٠ مسلم وأسروا ٨٬٠٠٠ واحتلوا إحدى الجزر الصغيرة المواجهة للشاطىء الافريقى ، واتخذوها قاعدة حربية ، للهجوم على ذلك الشاطىء ، ولضربه منها بالقنابل . ولم تكن هذه الجزيرة تبعد عن الساحل إلا بمسافة ٣٠٠ متراً وهى التى أصبحت فيما بعد نواة لبناء مدينة الجزائر .

« ولم يكن الاسبانيون فى موقف يحسدون عليه ، إذ أن الأهالى كانوا فى عداء مستمر معهم ، مما إضطرهم إلى احضار امداداتهم وتموينهم بل وحتى مياه الشرب اللازمة لهم من إسبانيا . حقيقة أن استيلاءهم على هذه القواعد سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ، ولكن طول خطوط مواصلاتهم كان نقطة

ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فإن وجودهم فى المدن الساحلية أمام شعب معاد كان يصعب موقفهم ، بالرغم من أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر . وقد ظهر ضعف مركز الاسبانيين وفشل خطتهم من الناحية الاستراتيجية حين بدأت البحرية الإسلامية تتقوى فى مدن شمال افريقية ، وتقوم منها بهجماتها على الموانى المحتلة . وكان الأسطول الإسلامى يرتكز على قواعد قريبة ، تحميها شعوب موالية إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكى . فكان فى استطاعته أن يشن الغاره ، وأن يعود بسرعة إلى قواعده . أو أن ينظم العمليات الحربية بطريقة تسمح بهجوم الأهالى برياً على القواعد المحتلة فى نفس الوقت الذى يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية » . (١)

ووسط هذا الصراع بين الشرق والغرب ، تطلعت أنظار أبناء المغرب العربى إلى قادة بحريين ، يمكنهم الدفاع عن سفنهم ومهاجريهم ، وموانيهم وتجارتهم ؛ وتوحيد صفوفهم فى كفاحهم من أجل الاحتفاظ باستقلالهم أمام الخطر المتزايد. وعمل هذا الكفاح بين أبناء المغرب العربى وبين القوى الأوربية النامية والمتوسعة المعتدية ، على زيادة التقارب بين أبناء المغرب العربى وبين اخوانهم فى المشرق العربى فى نقط متعددة ، ونتيجة لوحدة العدو ، ووحدة المصالح ، ووحدة المعركة، ووحدة المصير .

ولقد لمعت من بين أسماء رجال البحر المسلمين فى القرن السادس عشر أسماء سجلها التاريخ بكل فخر وإعتداء ، مثل بابا عروج وأخيه خير الدين . وكان الأول قد ذاق الأسر فى سفن المسيحيين ، ولكنه هرب وعمل فى سفن الدولة

---

(١) انظر: دكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠ . القاهرة ، دار المعرفة . ١٩٦٠ ص ١٦ـ١٧ .

الحفصية فى تونس ، وتعاون مع أخيه خير الدين فى إنشاء إمارة مستقلة فى جزيرة جربة ، إتخذاها قاعدة بحرية ، جمعا فيها المتطوعين ، وأعدا فيها السفن . وطلب رجال القبائل الجزائريين من بابا عروج حمايتهم ضد الاسبانيين ؛ فأرسل أسطولا محملا بالمجاهدين ، ومسلحاً بالمدفعية ، لتهديد الحصون التى أقامها الاسبانيون أمام الساحل والهجوم عليها ، وسار هو بطريق البر على رأس ثمانمائة جندى نظامى ، وحوالى خمسة آلاف متطوع جزائرى ، وتمكن من أقامة حكمه على الشاطىء المواجه للجزيرة الخاضعة للاسبانيين ، ومن تهديدها تهديداً واضحاً . ووصل حكمه إلى تلمسان ، حيث قضى على حكم أسرة بنى زيان . وخشيت إسبانيا من أن يقوم بالهجوم على وهدان ، فأرسلت ضده حملة تبلغ ١٥٫٠٠٠ مقاتل ، ولكنه تمكن من أن يمر من خطوط الاسبانيين ، ويواصل فراره إلى أن وقع أسيراً فى أيديهم ، حيث قتلوه سنة ١٥١٨ . وكان قد نجح فى ضم صفوف الشعب الجزائرى، وقرب بينه وبين غيره من الشعوب العربية والاسلامية ، فى وحدتها أمام العدو المشترك . وخلفه أخوه خير الدين المعروف باسم بربا روسا ، أى ذى اللحية الحمراء ، الذى طلب حماية السلطان سليم . ولقد منحه السلطان لقب بك بكوات افريقية وأرسل له عدداً من جنود الانكشارية ثم سمح له بتجنيد الأهالى فى الدولة العثمانية نفسها لمساعدته فى عملياته الحربية فى غرب البحر المتوسط . ولقد تمكن خير الدين من أن يستولى على المنطقة الساحلية فى الجزائر ويستولى على القلعة التى بناها الاسبانيون على جزيرة مواجهة للساحل ، ووصل هذه الجزيرة بالبلاد سنة ١٥٢٩ وأصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية ، وبنفس الطريقة التى كان الاسكندر قد أنشأ بها مدينة الاسكندرية .

ولقد عمل خير الدين على تزويد أسطوله بوحدات بحرية خفيفه وسريعة الحركة ، وأصبح أسطوله مرهوب الجانب فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ،

ومنحه السلطان لقب قبودان باشا وأعطاه القياده العامة للأساطيل العثمانية .

وقام خير الدين بعملية توحيد أقطار شمال إفريقية ، فاحتل تونس وطرد منها مولاى الحسن ، حليف الاسبانيين ، ولما استعادها الاسبانيون منه قام بهجوم مضاد على جزيرة ميورقة . وحينما كان خير الدين مشغولا بعملياته البحرية وترك قيادة الجزائر لحسن باشا ، انتهز الامبراطور شارل الخامس ، أو شارلكان الفرصة فى سنة ١٥٤١ وجمع اسطولا قويا بلغت عدد وحداته المحاربه ٦٥ سفينة صحبتها ٤٥١ سفينة نقل يديرها سبعة آلاف بحار ، وشحنها بتسعة وعشرين ألف مقاتل من الالمان والايطاليين والاسبانيين وعدداً من فرسان مالطه وقادها الامبراطور بنفسه وبمساعدة قاده مشهورين مثل أندريا دوريا وفرناند كورتيز وهجم بها على الجزائر . وتمكنت الحملة من النزول بسهولة على الساحل ولكن سرعان ما قامت عاصفة هوجاء استمرت أياما عديده وأفسدت الأمطار البارود واقتلعت الرياح الخيام وهددت السفن وحطمت الكثير منها . وحاول الاسبانيون رغم ذلك مهاجمة المدينة الا أنهم فشلوا فى عملياتهم فأضطروا الى الإنسحاب على ما بقى لهم من سفن .

وكان خير الدين قد أصبح أكثر من مجرد أمير للبحر ، فلقد أصبح رئيسا لدولة ، وإن كانت غير تامة السيادة ، دولة متحدة مع الامبراطورية العثمانية ، وأصبح الحارس الأمامى للامبراطورية العثمانية فى غرب البحر المتوسط ، وكانت تسنده جميع قوات هذه الامبراطورية فى صراعه مع الغرب . ولاننسى أنه قام بدور هام للتقريب بين فرنسا والدولة العثمانية ولعقد معاهدة الامتيازات الاجنبية وكانت فرنسا فى عداء مع إسبانيا ، وجاءت هذه المعاهده لزيادة التبادل التجارى ولاقامة تحالف عسكرى بين البلدين .

وعلينا أن نذكر من رجال الجهاد البحرى درغوت باشا ومراد أغا والعلج على الذين قاموا بدورهم كاملا فى تحرير الجزائر ، رغم إستماتة شارل الخامس فى تجميع القوى الأوربية للاحتفاظ بهـا ، ونجحوا فى تحرير تونس وفى طرد الاسبانيين من طرابلس ، ووقفوا مع الدولة العثمانية فى كفاحها ضـد الغزوات الاستعمارية الاوربية ، وشاركت سفنهم مع سفن هذه الدولة ، فى معركة ليبانتو سنة ١٥٧١ التى قتل فيها درغوت باشا ، أمير البحر ، والتى شارك فيها العلج على كقائد لميسرة الاسطول العثمانى . ولقد تمكن هذا الاخير من قطع يد الأجانب فى تونس ، بعد أن قطعوا لحية تركيا فى موقعة ليبانتوا . وإن اللحية تنمو ، أما اليد المقطوعة فتظل دائما بتراء ، كما قال الصدر الأعظم لسفير البندقية ، معلقاً على ذلك الموقف .

وعلينا أن نذكر كذلك صالح ريس ، الذى حاول أن يمد الحركة الاتحادية فى المغرب العربى حتى المحيط الاطلسى ، والذى زحف على فاس ، وعين فيها سلطانا جديدا مواليا له ، وحسن ريس بن خير الدين باشا ، الذى واصل المجهود فى نفس الاتجاه ، ولم يتراجع بعد إقترابه من فاس ، إلا لخوفه من أن تتحرك القوات الاسبانية المرابطة فى وهران وتقطع عليه خط الرجعة ، ويحى ريس الذى اتخذ من أحد خلجان شمالى المغرب ، قرب الحسيمة قاعدة له ، وكون أسطولا له بأن يفرض كلمته على الملاحة ، حتى عرف باسم « سيد المضيق » .

إن هذا التحالف بل الإتحاد ، بين رجال البحر العرب فى غرب البحر المتوسط مع الدولة العثمانية فى المشرق العربى ، قد سمح بقيام دولة هامة ، وجبهة عربية إسلامية موحدة ، فى كل من المشرق والمغرب العربيين . ولقد كانت قوة هذه الدولة فى المشرق برية تعتمد على الجنود والاسلحة النارية والمدفعية ، وكانت فى

المغرب العربى بحرية ، تعتمد على السفن السريعة ، والكفائة فى التدريب ، والجرأة الفائقة . ورغم استخدام الدولة العثمانية للسيف وسيلة لتوحيد المشرق العربى ، فقد وجدت أن رجال البحر من المغرب العربى يأتون إليها ويطلبون الإتحاد معها فتكونت بذلك جبهة كفاح وتحرير ضد قوى الغزو والاستعمار المتزايدة ، إمتدت إلى غرب الجزائر ، وكاد المغرب الأقصى أن ينضم إليها ، لولا وجود عوامل خاصة فى هذا القطر ، منعت من السير فى هذا الطريق .

(٤) عزلة المغرب الاقصى :

كانت ظروف المغرب الأقصى فى نهاية القرن الخامس عشر ، وأوائل القرن السادس عشر ، تشبه إلى حد بعيد ظروف المغرب الأوسط والمغرب الأدنى ، فى الضعف والتفكك والتأخر ، وكانت العوامل الطبيعية قد ساعدت على عزلة المغرب الأقصى نسبيا عن بقيه أقطار شمال أفريقيا ، وعلى احتفاظ القبائل فيه بوحدة أقوى من وحدة غيرها فى الأقاليم الأخرى . ومع الإقليمية والقبلية ، إعتمدت القوى على العنصرية ، وحاول كل من قادة العرب أو البربر الاستناد إلى رجالهم للوصول إلى الحكم . وإن كانت الجزائر قد اعتبرت أرضا خصبة فى صدر الاسلام للمذهب الإباضى الخارجى ، الذى يدين بالديمقراطية ولا يعترف بفضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، فان المغرب الأقصى كان يعتز بوصول المولى إدريس إليه ، ويعتز بذريته ، وأصبحت أضرحتهم أماكن زيارة وتبجيل ، لقد إعتز أبناء المغرب الاقصى بوجود ذوى الحسب والنسب لديهم ، وخاصة من ذوى السلالة الشريفة ، ورفعوهم إلى طبقة إجتماعية غير طبقة العامة ، متمسكين بالآية الكريمة ؛ ورفعنا بعضكم فوق بعض طبقات ، إن هذا البناء الإجتماعى قد أثر فى تاريخ المغرب الاقصى وإعطاه شخصية خاصة به منذ فجر التاريخ الحديث .

كان إقليم المغرب الاقصى قد تأثر ، إلى درجة كبيرة ، بسقوط غرناطة فى أيدى المسيحيين ، وبفقد الاندلس وبخروج الاندلسيين منها جريا إلى كل أقاليم شمال أفريقية . ولقد قامت قوات الغزو الاسبانية والبرتغالية بالهجوم على سواحل المغرب الأقصى . وأحتلت معظم موانيه ، وقامت حفنة من رؤساء البحر المغاربة تكافح مع حركة الجهاد البحرى ، وسارت فى تعاون تام مع رؤساء البحر الجزائريين بل وفى إتحاد معهم فى كثير من الهجمات . وظهر أن السلطة الوطاسية ، التى تحكم فى مدينة فاس ، لا يمكنها أن تجمع كلمة رجال المغرب الاقصى فى هذا الوقت العصيب : فساعدت هذه الظروف مجتمعه على ظهور قيادة جديدة ، للنزول إلى المعركة الحاسمة ، وللدفاع عن البلاد .

ولم تكن هذه القوة الجديدة هى قوة رؤساء البحر ، كما حدث فى الجزائر ، بل كانت قوة برية . وظهرت فى الجنوب المغربى ، فى وادى السوس ، والذى يعتبر من أكثر مناطق المغرب الاقصى خصبا ، والذى كانت مخارجه ، وخاصة ميناء أغادير ، قد وقعت فى أيدى البرتغاليين . ولقد تهيأ الجو لهذه القيادة الجديدة بشعور الاهالى بضرورة تغيير الاوضاع ، وحمل السلاح ، والتقدم لتحرير الاراضى الوطنية من المحتلين الاجانب . وقد يستغرب بعض الباحثين أن « الشلوح » من وادى السوس قد عرضوا على المولى محمد بن عبد الرحمن ، فى وادى درعا ، وهو من العرب ، ومن الاشراف ، أمر تولى قيادتهم ، فى معركة تحرير بلادهم ، أو على الاقل ، تحرير مخارج إقليمهم . ولكن هذا الشريف كان رئيسا مهابا ، وله حسبه ونسبه ، ويمكنه توحيد أبناء الاقليم كلهم ، من عرب وبربر ، والنزول بهم إلى المعركة ، وكانت عملية الإنصهار ضرورية قبل الإلتحام . فنودى به باسم القائم بأمر الله أميرا ، وترك أمر قيادة المجاهدين لابنائه نظرا لكبر سنه . ومع النجاح الحربى وضعت أسس حكم أسرة الاشراف السعديين فى المغرب الاقصى .

لقد نجح سلاطين هذه الاسرة فى تخليص كثير من موانى المغرب من أيدى الاجانب ، وعملوا فى نفس الوقت على توحيد المناطق المغربية المختلفة ، والقضاء على حكم بنى وطاس فى فاس ، وكانت طبيعة المعركة أمام القيادات الاخرى الموجودة فى الداخل ، وقيادات رؤساء البحر العاملين فى الجهاد البحرى على السواحل ، وفى نفس الوقت الذى تعدد فيه الاعداء . يدفع هذه القيـــادة السعدية الجديده إلى محاولة تركيز السلطة فى كل مناطق المغرب الاقصى فى أيديها حتى تتمكن من توقيت المعارك قبل النزول إليها ، هذا من ناحية . ويدفعها من ناحية أخرى إلى زيادة إعتزازها بحسبها ونسبها ، كعـــامل من عوامل تفوقها وتميزها عن القيادات الاخرى . وأثر كل من هذين الاتجاهين على تفاعل القوى الموجودة فى المغرب الاقصى مع بعضها ، وتفاعلها مع بقية العالم العربى ، وبخاصة نيابة الجزائر ، التى كانت قد سارت بخطوات واسعة فى الاتحاد مع بقية الاقاليم العربية ، تحت قيادة الدولة العثمانية .

وهكذا نرى أن ظروف المغرب الاقصى الداخلية وعلاقاته الخارجية قد سارت به منذ أوائل القرن السادس عشر إلى الاعتزاز بالحسب والنسب ، ونوع الدماء الشريفة التى تحكم الاقاليم . وكانت هذه الفترة ، فترة حرب وجهاد ، تعتمد على الرجال والتعبئة اللازمين لمواجهة الموقف ، فساعد ذلك على نشوء قياده هرمية ـ يمثل الاشراف فيها قمة الهرم ، الذى يتسع إلى أسفل ، مع تسلسل القياده إلى أن يصل إلى القوات المحاربة . وهذا التشكيل الهرمى ، الذى هو من خصائص التنظيم العسكرى ، يتحول بعد تجميد الاوضاع فيه ، إلى نظام الطبقات الاجتماعية ويجعل كل طبقة منها تئن تحت عبء الطبقة الاعلى ، سواء فى السلطة ، أو الظلم أو الاستغلال .

ونلاحظ بشكل عام أن امتداد سلطة ونفوذ هذه القياده الجديده قد سار بشكل يسمح لها بالسيطره على الزراعة المنتجة ، وأهلها مرتبطون بالارض ، قبل أن تعمل على فرض سلطتها على مناطق التلال والجبال ، مناطق الرعى التى احتفظ فيها الاهالى بتشكيل قبلى منذ أقدم العصور . فلقد إمتد نفوذ الاشراف السعديين من منطقة وادى السوس إلى منطقة مراكش ، ومنها سار ، فى حذاء جبال الاطلس المتوسط ، إلى منطقة فاس . وساعد هذا النمو على تركز القياده الجديده على رجال مرتبطين بالارض ويخضعون للساده ، ويؤدون إلتزامات معينة يطالبونهم بها ، دون التمكن من ترك أرضهم ، منبع رزقهم . ويدل هذا الاتجاه إلى إزدياد نمو وتركز النظام الاقطاعى فى المغرب الاقصى ، بشكل يسمح له بالسيطره على الرجال ، وعلى الارض ، وعلى غلات الارض ؛ واستخدامها وفق التخطيط الذى يضعه الامير ، ودون معارضة ، مادام هو المشرف الاعلى على حركات الجهاد ضد المستعمرين ، أعداء الدين . أما مناطق الرعى فى الاطلس المتوسط ، والاطلس الاعلى ، وجبال الريف فى الشمال ، فكان لها نظامها الاجتماعى الخاص بها ، وهو النظام القبلى ، الذى احتفظت به منذ أقدم العصور ، والذى كان يتلخص فى اختيار الاكبر سنا ، أو الاكثر حكمة ، لتولى الامور . وهو نظام يتميز عن غيره فى السهول الزراعية المنتجة ، بأنه يسمح للاهالى بالتحرك ، وفق الظروف ، من منطقة إلى أخرى ، ويسمح لهم بانتخاب من يتولى أمورهم ، ويفصل فى مشكلاتهم وأهالى الجبال قد عرفوا بعشقهم للحريه والمساواه ، وارتفاعهم عن روح الخنوع والاستسلام للطبيعة بل امتازوا برغبتهم فى مجابهتها ، وفى قسوتها ، وعرفوا بالتالى بنزعتهم الديمقراطيه ، وتمسكهم بالمساواه ، ورغم ذلك فانهم لم يعارضوا الخضوع للسلطة المركزية النامية ، التى إستندت إلى المناطق الزراعية المنتجة ، مادامت هذه السلطة تعمل على الجهاد ، وتسير فى طريق تخليص البلاد من

المحتلين والمستعمرين الاجانب . ولو أن القياده لم تبدأ بمناطقهم ، ولم تتوغل فيها إلا بعد أن استتب لها الامر فى المناطق الزراعية المنتجة .

ومع سير هذه القياده الجديده فى تدعيم حكمها فى المغرب الاقصى ، من الداخل صوب الخارج ، وارتفاع راس الهرم قليلا قليلا ، باضافة الجديد إليه من أسفل ، زادت مساحة قاعده الهرم ، وامتدت نحو الخارج . فوصلت إلى سواحل المحيط الاطلسى ، والصحراء فى الجنوب ، وسواحل الريف فى الشمال، ووصلت إلى حدود الجزائر فى الشرق .

وأما مع المحيط الاطلسى فقد اصطدمت هذه القياده بالقوى الإستعمارية ، وانتصرت عليها فى أكثر من معركة ، وساعد ذلك على ازدياد نفوذ وقوه هذه القيادة الجديده . وأما فى الجنوب فقد حاولت الإحتفاظ بطرق القوافل الماره عبر الصحراء ، واهتمت بتأمينها ، حتى يستمر وصول منتجات هذه الصحراء ، والمناطق الاستوائية ، إلى حواضر المغرب الأقصى ، فتستهلك منها ما تستهلك ، وتصدر للشرق ولأوربا الغربية ، مافاض عن حاجة الاستهلاك المحلى . وكانت اهم السلع التى تمر بهذا الطريق هى الملح والتبر ، علاوة على المنتجات الاستوائية ، التى تشتمل على ريش النعام وخشب الأبنوس وسن الفيل ، والعبيد ، الذين يمكن استخدامهم فى الانتاج الزراعى ، أو فى القوات المحاربة ، أو فى القصور ، بشكل أو بآخر وكانت العقبة الرئيسية فى هذا الاتجاه هى العوامل الطبيعية ، من صحراء جرداء تقع فى جنوب المغرب ، ودرجة حرارة مرتفعة . ولكن القيادة حاولت التغلب على هذه العوامل ، حتى تصل إلى أهدافها . وأما مع سواحل الريف فى الشمال فان هذه القيادة الجديدة قد اصطدمت فى هذا الاقليم بقيادات رجال البحر المغاربة ، فى نفس الوقت الذى اصطدمت فيه مع قوات الاسبانية

الاستعمارية . وتشابكت العوامل فى هذا القطاع مع العوامل والقوى الموجودة على الحدود الشرقية ، فى نيابه الجزائر . ذلك أن قيادة السعديين كانت تتوسع من الداخل صوب الخارج ، فى نفس الوقت الذى حاولت فيه قيادة رجال البحر تثبيت أقدامها من البحر على الساحل ، حتى تتمكن من الاستمرار فى معاركها . وشعرت القيادة السعيدية بوجود توافق واتحاد بين قيادة رجال البحر فى الشمال، ورجال البحر الذين يتولون السلطة فى الجزائر ، وكان هذا التكتل يمثل خطراً عليها ، وكانت لقيادة السعديين خطتها الخاصة بها ، من حيث توقيت المعركة ، بالهجوم على البرتغاليين ، ومهادنة الاسبانيين ، أو العكس ، وذلك فى نفس الوقت الذى احتفظ فيه رجال البحر المغاربة باستراتيجية خاصة بهم ، ومرتبطة بالبحر دون نظر إلى ضروريات الاستراتيجية البرية . وكان رجال البحر يؤمنون علاوة على ذلك بضرورة الإستمرار فى الكفاح المسلح ، والجهاد الاسلامى ، الذى فرض على كل المسلمين ، القادرين عليه . وتولى رئاسة العملية للقادر عليها ، وحسب الكفائة ، دون نظر إلى حسب أو نسب أو مال . فأدى هذا التعارض إلى وقوع صدام بين قوة السعديين وقوة رجال البحر ، وحاولت فيه كل من القوتين أن تربح الموقف لصالحها . ولقد استمر هذا الصراع بين القيادة البرية والقيادة البحرية فى المغرب الأقصى طوال عصر السعديين ، ثم فى عصر العلويين وتأثر بالعلاقات الخارجية مع الدول الاوربيه ، وبالعلاقات مع القطر الجزائرى فى الشرق وأثر فيها . وأخيرا فان قيادة السعديين قد رأت إمتداد النفوذ الوحدوى من الشرق صوب الغرب ، ووصول القيادة البحرية فى الجزائر إلى تولى أمور هذا القطر ، وسيرها فى توافق مع رجال البحرية المغربية على السواحل الشمالية والغربية . رأت فى ذلك هجوما من الخارج صوب الداخل ، وتوسعها فى المغرب الأقصى وفى اتجاهها ، ومن ثلاث جهات ، وفى اتجاه مضاد لتوسعها . فساعد

ذلك على زيادة إعتدادها بحسبها ونسبها ، كقيادة لايمكن لأحد أن ينال منها ، أو يخدش سمعتها . أنهم أهل البيت الشريف ، فأين هم أهل الجماعة والسنة ، حتى نصل إلى حكم الأتراك للعرب ؟ إنهم أحق بالخلافة من آل عثمان ، وإن كانت الظروف تفرض على أحد القوتين الخضوع للقوة الأخرى ، فليس هناك من المسلمين من يجادل فى أحقية الأشراف فى السيادة . وحاولت قيادة الأشراف أن تعتز بان الله قد رفع بعضنا فوق بعض درجات ، فى الوقت الذى اعتز فيه رجال البحر ورجال الجزائر بألا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى . وعملت قيادة الأشراف على التوسع صوب الشرق ، وكان هدفها تلمسان ، التى خضعت للمغرب الاقصى ، نتيجة لوجود القوات الإسبانية فى وهران . وقامت قيادة الاشراف بهذه العمليه فى الوقت الذى وصلت فيه الأخبار للجزائر بزيادة ضغط القيادة السعدية على رؤساء البحر المغاربة ، بل وبمهادنتها للقوات الاسبانية ، والاتفاق معها على تخريب الجزائر حين تهاجم الاساطيل الاستعمارية سواحلها . واضطرت طبيعة المعركة صالح ريس إلى إتخاذ موقف حازم لوقف التوسع المغربى ولصد الهجوم الاسبانى ، خاصة وأنه كان يستعد لإنزال الاسلحة والذخائر إلى الاندلسيين الذين أجبرتهم إسبانيا على التنصر ، حتى يقوموا بثورتهم ضدها ، أو يتمكنوا على الاقل من الانسحاب بأرواحهم إلى أقطار شمال أفريقية . ومع هذا الصراع ، زادت الصلات بين حكام الجزائر ورؤساء البحر المغاربة توثقا ، وزاد إعتزاز كل من الإقليمين بنفسه ، وبمعركته . وتمكن الجزائريون من الاحتفاظ بتلمسان التى تقع بين الاقليمين ، ولكى تزيد صلاتها ، وطبيعة أرضها وتاريخها مع الجزائر عنها فى المغرب الاقصى .

إن هذا التطور الطبيعى لقوة السعديين الناميه فى المغرب وتفاعلها مع العوامل الداخلية والخارجية ، ساعد على تركز نظام إجتماعى واقتصادى إقطاعى فى

أساسية . وارتبط بذلك الاعتزاز بالقيادة وبحسبها ونسبها وطبيعة تكوينها ، بالنزعة الاقليمية ، التى اتخذت من الحدود الطبيعيه حاجزا يفصلها عن جيرانها ، وبخاصة فى الشرق ، وأصبح المغرب الأقصى هو القطر الوحيد الذى لم يتحد مع بقية الأقاليم العربية والإسلامية رغم استمرار الصلات والروابط وتشابه المصالح بين الشعوب . ومع التقهقر والضعف والانحلال ، والشعور بسوء الأحوال ، عمل المغرب الأقصى على الدخول فى قوقعته ، وعلى اقفال موانيه فى وجه الأجانب . وعاش فى عزلة واضحة ، احتفظت له بجزء هام من تراث العروبة والاسلام ، وإن كان فى مرحلة العصور الوسطى ، التى تفاعلت مع عوامل التقهقر والتأخر ، واستمر على هذه الحالة حتى اصطدم بالنفوذ الأجنبى الاستعمارى ، فى أوائل القرن العشرين .

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني

اعتمدت الدولة العثمانية منذ أول نشأتها على طريقة خاصة بهـا فى الحكم و الإدارة والتنظيم، وأثرت هذه الطريقة على تكوين هذه الامبراطوريه ، وتطورها ونموها فى أوقات معينة ، وإن كانت قد أثرت كذلك فى أوقات الضعف فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية للأهالى ، وتعـــاونت مع عوامل أخرى لكى تؤدى بالبلاد إلى حالة واضحة من التخلف . ولقد كانت نفس هذه النظم ، وهــذه العوامل سببا فى ثورات وفتن وحروب مستمرة بين الإقليم والإقليم ، أوبين هذه القيادة وتلك ، وساعد كل ذلك على تفكك أقاليم الدولة ، وإن كانت هذه العملية قد استمرت عبر ثلاثة قرون .

(١) نظام الحكم :

كانت الدولة العثمانية قد اعتمدت على الجيش ، كقوة عسكرية فعـالة فى ضم بلاد المشرق العربى وتمكنت بعد استيلائها على سوريا فى سنة ١٥١٦ من الاستيلاء على مصر سنة ١٥١٧ ، ثم استولت على العراق فى سنة ١٥٣٤ وعدن فى سنة ١٥٤٧ ومنطقة الاحساء فى سنة ١٥٥٥ . ولقد سيطرت الدولة العثمانية بهـذا الشكل على جميع بلدان المشرق العربى ، فيما عدا وسط الجزيرة العربية الذى صعب عليها أمر احتلاله .

أما بلدان المغرب فان الدولة العثمانية قد اعتمدت عــلى سلطة أمراء البحر

الجزائريين النامية لكى يدافعوا عنها ضد الأعداء الأسبانيين ويطردوا منها القيادات المتحالفة معهم ويضموا هذه الأقاليم أو ينضموا بها إلى مجموع بلدان وأقاليم الامبراطورية .

وكانت الدولة العثمانية قد ضمت البلاد العربية بعد أن اجتازت فترة شبابها ، ومنذ القرن الثالث ، فى حروب طويلة فى البلقان وآسيا الصغرى ، ووصلت إلى بلدان العالم العربى وهى فى دور النضوج الذى يسبق دور الضعف والشيخوخة . وكانت شخصية الدولة قد اكتملت ، ومنعها ذلك من التجاوب مع البلاد العربية والانصهار معها ومع أهلها فى شكل وحدة قومية ، وأثر ذلك على اللون العام للحكم العثمانى للبلاد العربية إذ أنه ظهر وكأنه قد جاء من الخارج وعجز عن الاندماج مع الأهالى العرب .

كما أن العثمانيين قد اعتمدوا على الجيش أداة فعالة تقوم عليها الدولة قبل أى جهاز آخر من أجهزة الحكم ، ولذلك فان حكمهم قد ظهر فى بعض الأقاليم وكأنه يتلخص فى احتلال عسكرى يقوم على حامية من الجنود تقيم فى البلاد باسم الدفاع عنها ضد الاخطار الأجنبية . ومع اختفاء هذه الأخطار ظهرت هذه الحامية العثمانية فى بعض البلاد العربيه وكأنها جيش احتلال أجنبى ، وخاصة بعد أن بدأت الدول العربيه فى الظهور ، نتيجة لنشأة روح القومية العربية .

ولقد أثرت نشأة العثمانيين الأوائل فى الطريقة التى كونوا بهـا جيوشهم ، ذلك أنهم قد نموا بين إمارات وولايات مسيحية ، اختلفت عنهم وناصبتهم العداء ، فاعتزوا بالإسلام كدعامة لشخصيتهم قبل أى دعامة أخرى . واحتفظوا بهذه الدعامة أساسا لدولتهم قبل نزولهم إلى ميدان توحيد العالم العربى معهم . ووجدوا أن هذا العامل الإسلامى أكبر أساس لبقائهم فى هذه الأقاليم العربية بعد فتحهم

لها ، خاصة وأن الاسلام كان هو دين الأغلبية العظمى فى البلاد العربية . ولقد اعتمد العثمانيون على الإسلام أساسا لنشأة جيشهم ، وأساسا لنشأة دولتهم ثم امبراطوريتهم وكانوا يشترون الأطفال الصغار من المناطق المسيحية المجاورة ، أو يأسرونهم فى الحرب ، ثم يقومون بتعليمهم وتدريبهم لكى يصبحوا جنودا مسلمين ولقد استخدم العثمانيون هذه الطريقة فى انشاء فرق الانكشارية ، وهى التى تعنى « ينى تشرى » أى النظام الجديد . وكان جنود هذا الجيش ينسون أصلهم وأسرهم وينشأون نشأة اسلامية مبنية على روح الجهاد من أجل الاسلام ، كفرض من الفروض الاساسية المفروضة على كل الرجال . ولقد أعطتهم هذه التربية المعنوية قوة روحية فائقة جعلتهم يتشبثون فى طلب النصر أو الاستشهاد . ولقد اعتمد العثمانيون على جيش الانكشارية فى فتح كثير من البلاد سواء فى أوربا أو فى العالم العرب ، واعتمدت عليهم فى العودة بعناصر جديدة من ميادين الحرب تلزمها لتزويد جيشها بانكشارية جدد .

ولقد ظهرت نزعة الجهاد الإسلامى واضحة جلية فى كل العمليات العسكرية التى قام بها العثمانيون خلال عصور تاريخهم ، وخاصة فى جهادهم ضد المسيحيين ، وفى دفاعهم عن بلاد المسلمين .

ولكن الدولة العثمانية رغم ذلك لم تكن قد وصلت إلى مستوى رفيع من الثقافة التى تلزمها لإنشاء إدارة تفوق الإدارة الموجودة فى البلاد العربية فى ذلك الوقت ، ولذلك فان هذه الدولة قد اعتمدت على جيوشها لكى تدعم بها النظم الموجودة فى البلاد العربيه ، ودون مساس بهذه النظم ، وعلى أن يسير الجميع على بركة الله وباسم السلطان .

وكان العثمانيون يبدأون بعد دخولهم كل اقليم من الاقاليم فى حصر القرى

الموجودة فيه ويقسمونها إلى مقاطعات يمنحون الصغير منها للجنود المحاربين ، والكبير منها للقواد والأمراء ، ويخصصون طائفة من المقاطعات الكبيرة للسلطان وكان هذا النظام يهدف جمع الضرائب والرسوم ، ووصول جزء منها للدولة ، كما كان يقوم على أساس امداد الدولة بما يلزمها من قوات محاربة فى فترة الحرب ، سواء أكانت من القوات البرية ، أو من القوات البحرية إن كان الإقليم يشتمل على الجزر أو الموانى ، وتمكنت الدولة العثمانية بهذه الطريقة على ما يلزمها من قوات محاربة ، كان أشدها قوات الفرسان ، والحصول على ما يلزمها من أموال لإدارة شئون البلاد .

ولقد قسم العثمانيون الاقاليم التى انضمت إليهم ألى أيالات ، أى ولايات ، تنقسم بدورها إلى ألوية أو سناجق ، وتشتمل كل منها على عدد من المتصرفيات . وكانت الدولة تعين أحد الباشوات أو بكلر بك ، أى بك البكوات ؛ على الولايه وكان يحمل رتبة مير ميران ، أى أمير الامراء ، وهى التى تعادل رتبة الفريق الحالية ، أما اللواء فكانت تعهد بحكمه إلى احد أمراء اللواءات ويسمى مير لوا ، كما كانت تعهد بالمتصرفية إلى قائمقام أو أمير أحدالولايات ، ويشرف هذا الاخير على المنطقة المعينة له ويدافع عنها فى الحرب ويجمع الضرائب ويخضع لرئاسة اللواء أوالباشا.

ولم يكن هؤلاء الحكام يتقاضون فى اول الامر رواتب معينة بل كانوا يأخذون نصيبا من الضرائب التى يجمعونها ، ولذلك فانهم قد اهتموا اهتماما خاصا بعملية جمع الضرائب ، وزاد نشاطهم فى هذه العملية التى كانت تعتبر مورداخاصا لهم فى نصيب معين منها . كما انهم قد استغلوا سلطة جمع القوات والفرسان اللازمين للدولة لكى ينشأوا لانفسهم قوات يعتمدون عليها إن تطلب الامر ذلك

وأفادوا من أموالهم التى جمعوها فى شراء أعداد من المماليك استخدموها كضباط لقياده هذه القوات .

وهكذا نرى أن الاداره الحربية كانت تختص نفسها بالإداره المدنية كذلك وتشرف عليها وبشكل جعل من ولاه الحكم رجال إدارة ورجال جيش فى نفس الوقت .

ولقد قسمت الدولة السلطة القضائيه بين قضاه ونواب قضاه يعينون فى المدن ويشرفون على المناطق المحيطة بها . وكان هؤلاء القضاة يخضعون لقاضى القضاه ، أو قاضى عسكر ، الذى يخضع بدوره للمفتى ولشيخ الاسلام .

واعتمدت الدولة العثمانية فى حكمها للبلادالعربية على فكرة التضامن الإسلامى وسيلة معنوية تضاف إلى قوه الوالى للمحافظة على وحده العالم الشرقى فى ذلك الوقت . وكانت هذه الفكرة والسلاح المعنوى الوحيد الذى يسمح لغير العرب بحكم العرب فى ذلك الوقت .

ولقد قسم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات : الاولى هى باشوية الشام أو دمشق ؛ والثانيه هى باشوية حلب فى الشمال ، والثالثة هى باشوية طرابلس وتشرف على الساحل وجبل لبنان . وأضافوا إليها باشوية رابعة فى سنة ١٦٦٠ هى باشوية صيدا التى أصبحت فيما بعد ولاية عكا . أما العراق فقد قسم إلى أربع ولايات هى باشوية بغداد ، وباشوية الموصل ، وباشوية شهريزور فى المناطق الكردية ، وباشوية البصرة . واحتفظ العثمانيون بالوضع القائم فى الحجاز كما كان عليه فى عصر المماليك ، وتركوا حكم مكة فى أيدى شريف يختاره بقية الاشراف ، إلا أنهم أنشأوا ولاية فى جدة أصبحت هى قاعدة الحكم العثمانى فى الحجاز والبحر الأحمر وسموها ولاية الجيش . وأما اليمن فقد أصبح ولاية بعد

أن فتح سنان باشا صنعاء فى سنة ١٥٧٠ ، وإن كانت الإدارة العثمانية قد اضطرت إلى الإنسحاب منه فى سنة ١٦٢٥ وتركته فى أيدى الأئمة الزيدية إلا أنها عادت إليه من جديد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . أما بالنسبة لبلدان المغرب العربى فان السلطة كانت مركزة فى أيدى بك بكوات أفريقية الذى يقيم فى الجزائر والذى يشرف على شئون ولاية تونس ويعتبر البك المقيم بها مندوبا عنه هناك . واما طرابلس فقد كانت ولاية قائمة بذاتها إلى ان بدأت فى الحصول على استقلالها تحت حكم اسرة القرمانلى .

وكانت الدولة تعين الوالى أو الباشا لمدة عام واحد ، وإن كان هذا العام قابل للتجديد فى بعض الحالات . ولقد أدى ذلك أن يحرص الولاة على جمع ما يمكنهم جمعه من الأموال فى هذه الفترة القصيرة التى يقضونها فى ولاياتهم خاصة وأنهم أصبحوا يشترون هذه المناصب قبل توليتهم إياها . كما أنهم اضطروا فى نفس الوقت إلى الانصراف عن المشروعات العمرانية والانتاجية ، والتى تتطلب متابعة وموالية خاصة لإتمامها

ولما كان الوالى هو ممثل السلطان فى الاقليم فان الدولة قد زودته بسلطات كبيره وجعلته حاكما مطلقا فى ولايته واعطته حق الحكم بالإعدام وتنفيذه وفصل هذا الحكم المطلق بين الحاكم والمحكوم ، فى الوقت الذى خضع فيه الحاكم لسلطات اعلى موجودة فى عاصمة الامبراطورية، وخضع فى نفس الوقت لمراقبة الديوان له ولعملياته .

ومع خوف الدولة من أن يعلن الولاة استقلالهم انشأوا إلى جانبهم ديوانا يستشيرونه فى الأمر ويتألف من كبار ضباط الفرق العسكريه علاوة على عدد من الموظفين والعلماء والاعيان ، وأصبح من الصعب على الوالى ان يتصرف ضد

رغبة الدولة ومصلحتها ، ولكن قواد الفرق العسكرية بدأوا فى الاهتمام بالسياسة وفى التدخل فى ادارة الاقليم . وكثيراً ما اعتمدوا على قوتهم لكى يعلنوا عصيانهم عن تنفيذ أوامر الباشا أو يعتدون على الاهالى دون أن يتمكن الوالى من كبح جماحهم ، بصفتهم العسكرية ، ما دامت لهم صفة سياسية داخل الديوان . وأدى هذا النزاع على السلطة على الإحتفاظ بالولايات خاضعة للدولة العثمانية إلا أنه أنهك أجهزة الحكم فى الكفاح والتنافس كل منها ضد الأخرى بدلا من تعاونها من أجل الصالح العام . وأدى ذلك بالبلاد إلى حالة واضحة من التقهقر .

أما فى الأقاليم التى وجد العثمانيون فيها عدداً من المماليك، فإنهم قد احتفظوا بهذه القيادات فى أماكنها لمساعدتهم فى حكم البلاد ، وظهرت هذه الحالة فى كل من مصر وسوريه ، وامتدت بعد ذلك إلى العراق بعد زيادة عدد المماليك فيه . وأضاف بذلك العثمانيون قوة جديده إلى قوتهم ، وقوة ثالثة إلى كل من الوالى والديوان ، وكانت هذه القوة تخضع للوالى وتساعده فى الحكم فى نفس الوقت الذى تعمل فيه على مساعدته فى جمع الضرائب ، وتعمل فيه على منع استقلاله بالبلاد . والمهم هو أن هذه السلطات الحاكمة أصبحت تمثل طبقات منفصلة عن الشعب وتعمل على إستغلاله والعيش من كدحه .

وكما قامت الدولة العثمانية على فكرة التضامن الاسلامى قامت هذه الدولة باحترام الطوائف الدينية غير الاسلامية الموجودة فيها ، وتركتهم تحت قياداتهم الخاصة ، كما أنها تركت أصحاب العصبيات ورجال العشائر خاضعين لقياداتهم وحاولت فى نفس الوقت إخضاع هذه القيادات لسلطة ولاتها . فأصبحت الدولة تمثل خليطا من نظم الحكم ، جاء الواحد منها لكى يضاف الى النظم السابقة وفى صالح الدولة والحكام . ومع هذا التبلور الطبقى بين الحاكم والمحكوم احتفظ

الأهالى العرب بشخصيتهم واضحة سليمة وان كانت الروابط المعنوية والإسلامية هى التى ظهرت كرابطة عامة تربط بين الجميع فى ظل حكم السلطان . وأدى ذلك بالبلاد الى التقهقر وأدى بأحوالها الى التخلف .

(٢) التقهقر وزيادة التخلف :

كان تحول طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب سبباً أساسياً أدى الى فقر البلاد العربية والوصول بها مراحل التقهقر والتخلف . وجاء نظام الحكم العثمانى لكى يتم هذه العملية ويصل بالبلاد العربية الى حالة يرثى لها .

لقد أخذ الولاة يهتمون بجمع الأموال ، وأخذوا مع الزمن بالاهتمام بمظاهر الحكم اكثر من اهتمامهم بجوهره ، كما أن أعضاء الديوان قد فقدوا صفاتهم الحربية نتيجة لبقائهم فترة طويلة فى الأقاليم التى يعيشون فيها ، وظهر هذا بوضوح فى مصر التى يمكننا أن نأخذها مثلا لما حدث فى غيرها من بلدان العالم العربى .

ولقد كان المماليك يعيشون فيها معيشة ترف وبذخ ويستغلون معظم الأراضى الزراعية . ووصل بعضهم الى إستغلال مئات القرى لحسابه . ورغم ذلك فانهم قد اهملوا الزراعة نتيجة لقلة خبرتهم وعدم تخصصهم، فقلت المحصولات وارتفعت الأسعار واجتاحت البلاد مجاعات متعددة من وقت لآخر . وكان هم المماليك والحكام هو جمع الأموال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بنوع معين ومستو معين للحياة ، وأدى ذلك بهم الى إرهاق الزراع والصناع بالضرائب . أما المصريون فكانوا يمثلون فى واقع الأمر الطبقة المنتجة أو الكادحة ، التى تدفع لغيرها من الطبقات الطفيلية دون عائد واضح لها ، وكانت هذه الطبقة لا تحصل من عملها الا على الضرورى للمأكل والملبس والمسكن .

وكانت الثروة المستغلة فى البلاد قليلة وجاء الاهمال لكى يقلل من قيمة الانتاج سواء فى الزراعة أو الصناعة أو المكسب فى التجارة . وجاء ضعف الحكومة وانشغال الحاكمين بمصالحهم الشخصية سببا فى قلة الإنتاج وفى زيادة الظلم فى توزيع الثروة ما دام فى وسع الحاكمين أن يزيدوا من ثروتهم وممتلكاتهم ، وعلى حساب الشعب . ويمكننا إعتبار كل نقص فى مستوى الانتاج ، مع احتفاظ الحاكمين بمستوى معيشتهم قد جاء على حساب الشعب . كما أن كل زيادة فى حيازة الملكية والثروة لدى الطبقات الحاكمه ، ودون زيادة فى مساحة الأراضى المزروعة أو فى قيمة المصنوعات والتجارة ، كان كذلك على حساب الشعب .

ولقد اضطر الفلاح الى أن يعيش أجيالا طويلة وهو يرتدى ملابساً من الاقمشة الرخيصة ، ويسكن أكواخا صغيرة ، ويشارك فيها بهائمه ، ويعيش فيها معها على حد الكفاف . وكانت المجاعات والأوبئة تلاحقه من وقت لوقت ، وخاصة مع قلة التغذية وقلة العلوم وانعدام الخدمة الطبية التى كان اكبر خبير فيها هو حلاق القرية . ولقد رضى الفلاح بمصيره وانكمش على نفسه محترما تلك القوة التى سيطرت عليه وحكمته . لقد أطاع الله والرسول واولى الأمر منهم ، وكانوا يمثلون خليفة المسلمين ، وظل الله على الارض . كان الفلاح عاجزاً عن اعلان الثورة ، وعاش فى هذا المستوى من الجهل ، أو قام بطلب المعونة من الاوقاف الخيرية ، ومع اضمحلال التعليم وقلة الكتاتيب وضرورة الاستمرار فى الكدح أصبح الفلاح يعيش فى عالم آخر ، أحلك ظلمه من ظلمات العصور الوسطى، وفى الوقت الذى أخذ نور العلم والمعرفة والتجارب يسود فيه العالم ، وكان الحاكم أو المملوكى يرى أن هذا المستوى هو مستوى طبيعى للفلاح ، الذى خلق للعمل وبهذه الطريقة .

وكم من حاكم تركى أو مملوكى سام الاهالى صنوف العذاب ممـا أدى الى عجزهم عن دفع الضرائب ، ووجد فى نفس الوقت من العلماء الخائفين من الحكام من نشر الدعوة للتواكل والخضوع للقضاء والقـدر . وأدى كل ذلك إلى قـلة الانتاج والى سيادة عامل الخوف وعدم الشعور بالمسئولية والافتقار الى الشجاعة الأدبيـة .

ورغم ذلك فقد كان هناك من بين الأهالى من يتمتع بالثروة والغنى وخاصة من بين التجار والعلماء . وأفاد التجار من ذلك المناخ لتحقيق أكبر ربح ممكن فى أقل وقت ممكن . أما علماء الدين فكانت الدولة دولتهم ، الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، وكانوا هم المدافعين عن الدين ، وكانت لهم منزلة كبيرة عند الاهالى والعامة ، وفى عصر انحطت فيه العلوم وقلت فيه المعارف وجدت حتى فى حلقات الجامع الأزهر . وكم من عالم أفاد من ذلك لـكى يثرى من نظر الاوقاف ، والنظارة عليها ، وباسم الدين .

ولقد أبقى السلطان سليم على الاراضى الزراعية فى مصر بصفتها ملكا للحاكم يوزعها على أتباعه أو يقسمها على الزراع الذين يفلحونها نظير دفعهم للضرائب . وكان من حق الفلاح توريث الارض التى يفلحها أو يستثمرها لابنائه ماداموا يدفعون عنها الضرائب كذلك. وكانت كل الأراضى تدفع الضرائب ماعدا أراضى الاوقاف ، وكانت الحكومة توزع الأراضى على الملتزمين الذين يتعهدون بتحصيل الضرائب نظير حصولهم على ثمن الالتزام ، وأصبح الملتزم مع الزمن يورث هذا الحق لذريته فى نفس الوقت الذى أصبح الفلاح يورث حـق العمل فى الارض لابنائـه . ومع تدهور الاحوال أصبحت الدولة لا تهتم إلا ببيع الالتزام لمن يتعهد بتوريد مبلغ معين للخزانة . وبهذا أصبح النظام المـالى على الثروة العقارية

هو أساس النظام الادارى . ومع الزمن أصبح الملتزم يجـبر الاهالى على العمل فى أراضيه الخاصة والتى لا يدفع عنها ضرائب ، وتسمى أراضى الوسية . ثم أصبح الملتزم مسئولا عن سيادة الامن وادارة القرى فى دائرة التزامه ، وأخـــذ يعين الموظفين الذين يعاونونه فى أوامر مهمته مثل شيوخ البلد والصرافين والـكلافين والخفراء ، وحتى الائمة والنجارين والحلاقين .

ولقد أهمل هذا النظام وسائل الرى وساد فى مصر نظام رى الحياض الذى يسمح بزراعة محصول واحد فى السنة ، فيما عدا بعض قطع من الاراضى المجاورة للنيل والتى كانت تروى بآلات رافعة بدائية ، وتتمكن من زراعة بعض المحاصيل النيلية ، وكان نظـام الزراعة يقوم أساساً على المجهـود الفردى ويستخدم آلات بدائية ومتخلفة . فظهر ثقل العبء الذى الـقى على كاهل الفلاح وجعل منه آلة سخرت فى خدمة المستغلين .

أما الصناعة والحرف فقد ظلت قائمة على نظام الطوائف الذى ساد فى العصر السابق لدخول العثمانيين . ولـكن تدخل الاتراك فى نظـام هذه الطوائف أدى الى تحولها عن التخصص ومحاولة الارتقاء بالحرفـة ، وهدف التحكم فى الصناع وتسخيرهم لجمع الاموال اللازمة للحكومة . وأصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب التى لم تكن موزعة توزيعاً عادلا بين الصناع . وأصبح شيخ الطائفة يهدف إرضاء رجال الحكم ، وعن طريق جمع الضرائب التى تزيد مـع زيادتها من تقدير الحكومة لهـا . وأصبحت وظيفة شيخ الطائفة تباع لمن يدفع فيها أغلى ثمن ، فأدى ذلك إلى دخول عناصر غير مهنية فى الطائفة ، وأدى بالتالى إلى تأخر الصناعة وإغلالها . وقلت بهذه الطريقة مراقبة شيخ الطائفة للصناع ، ومراقبته لجودة الصناعة ، ومد العثمانيون نظام الطوائف على كل أصحاب الحرف،

مثل الخدم والحمالين والحلاقين والسقايين ، وبشكل أثر على الصناعة وقلل من قيمتها . وكانت نظرة الدولة إلى الطوائف نظرة استغلال مجردة ، وتتلخص فى الحصول على أقصى ما يمكنها أن تحصل عليه من أموال ، فأرهقت الصناعة وأدى ذلك إلى قلة الانتاج ، وبالتالى إلى قلة الضرائب التى تصل إلى الدولة .

ووصلت الصناعة إلى مرحلة يرثى لها من الانحطاط ، وخاصة بعد ترحيل أمهر الصناع إلى القسطنطينية . ومع تشجيع الحكومة لدخول الواردات الاجنبية اضمحلت المصنوعات المحلية أمام هذه المنافسة الواضحة . ولا ننسى أن الجيش والاسطول فى عصر المماليك كان يتطلب كثيراً من الصناعات كالاسلحة والدروع والخيام والسفن ، واضمحل كل ذلك بعد أن تحولت مصر إلى مجرد ولاية ، وانتقل مقر الحكم إلى القسطنطينية . ورغم ذلك فقد بقيت عدة صناعات مثل طحن الغلال وضرب الارز والتفريخ وصناعة السكر وإستخراج الخل وغزل ونسيج الاقمشة القطنية والصوفية وصناعة التطريز وغيرها من منتجات العقادين ، ودباغة الجلود وصناعة الطوب وصنع الجير . وبقيت بعض الصناعات مثل صناعة البسط وقلوع المراكب والصبغة . وكان الاهالى يفضلون هذه السلع ، فتمكنت من أن تبقى فى الميدان أمام المنافسة الاجنبية . وكانت الصناعات مركزه فى المدن الكبيرة وفى المدن الساحلية مثل القاهرة والاسكندرية ودمياط وأسيوط وقنا . وهكذا نجد أن سياسة الحكم العثمانى التى قامت على التدخل فى نظام الطوائف وعلى فرض أكبر ضرائب ممكنة على الحرف والصناعات قد أدت الى تدهورها وانحطاط شأنها ، وخاصة فى القطاعات التى خضعت فيها لمنافسة الواردات الاجنبية .

وأما التجارة الداخلية فكانت تقوم أساساً على نظام الأسواق الاسبوعية فى القرى ، أو الاسواق السنوية التى كانت تعقد فى الموالد العامة ، هذا علاوة على الاسواق التى كانت مستمرة فى المدن الكبيرة ، وكانت تشتمل على محال متجاورة لمن يتعاملون فى نفس السلع ، مما أدى إلى نشوء أسواق العقادين والنحاسين والفحامين والصاغة . وكانت الاسواق تشتمل على المنتجات المحلية علاوة على بعض المنتجات المستوردة من الخارج . وكثيراً ما كانت المبادلات الداخلية تتعرض للفوضى نتيجة لاختلال نظام النقد ، وأنظمة المقاييس والموازين والمكاييل ، التى لم يكن لدى الدولة الوقت الكافى للاهتمام بها .

أما التجارة الخارجية فقد تأخرت تأخراً كبيراً نتيجة لتحول طرق التجارة ، ونتيجة لضعف الحكومة وتعسفها فى جمع الضرائب . فقلت حصيلة الجمارك فى نفس الوقت الذى قل فيه الانتاج الزراعى والصناعى . وكان هناك بعض الاجانب الذين يقيمون فى المدن الرئيسية ويعملون بالتجارة ، ويسكنون فى أحياء خاصة بهم ولهم فنادقهم أو وكالاتهم . ورغما عن الامتيازات التى حصلوا عليها من الدولة العثمانية ، والتى كانت تسمح بحرية المعاملة وإقامة الشعائر الدينية وعدم الخضوع للأنظمة المالية والقضائية ، فانهم كانوا يخضعون لسوء معاملة الدولة ولاستبدادها ولاضطهاداتها . وكانت هناك بعض العلاقات التجارية الضعيفة مع الأقاليم المجاورة فى فلسطين والحجاز واليمن والسودان والهند والحبشة وبلاد المغرب العربى ، ومع تركيا . وكانت هناك طرق القوافل التى تصل سنويا أو فى مواسم خاصة كما كانت السفن تأتى إلى الموانى بمنتجات الاقاليم والبلدان الاخرى . وكانت التجارة الخارجية بسيطة فى حجمها وفى قيمتها إذ أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب كانت تكفى حاجاتها بنفسها .

ولقد انحطت مالية البلاد وبشكل مستمر ،خاصة وأن الحكام كانوا يستغلونها
لمصالحهم الشخصية ، وللأغراض الاستهلاكية . ولم يكن الدخل السنوى
للحكومة كبيراً ولم يزد على مليون جنيه فى السنة بالنسبة للولاية المصرية فى أواخر
الحكم العثمانى . ولقد زاد الاسراف والتبديد ، وبشكل زاد من ثقل العبء الملقى
على كاهل رجال الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة . ولقد أثر
هذا الظلم وهذا الكبت فى الاهالى وجعلهم ينصرفون عن الشئون العامة ، ويزيد
من انطوائهم على أنفسهم ، وبشكل يساعد على بقائهم جميعا فى هذه الاحوال
المتخلفة .

ولقد عاشت مصر وغيرها من بلدان العالم العربى هذه القرون المظلمة من
حياتها وهى ترسف تحت ثقل الظلم والاستغلال والتحكم ، ودون ان تتمكن من
أن ترفع صوتها بالاحتجاج . وساعد صبر العرب ، وهو من صفاتهم ، على ان
يسيروا دون مبالاة ، وأدى بهم الامر إلى سلبية جعلتهم يسلمون كل شىء ، وفى
تواكل ، إلى أولى الأمر ولكن إذا كان الفلاح والصانع قد عجز عن رفع صوته
بالاحتجاج أو الثورة على الظلم فإن هذا النظام قد اشتمل على ثورات قام بها
الحكام من أجل زيادة امتيازاتهم وعلى حساب قيادات أخرى أو على حساب
الشعب . وكانت طبيعة النظام الاقطاعى، مع تشكيله الهرمى العسكرى توجه الحكام
الطموحين او المشاغبين صوب الفتن والثورات .

(٣) الفتن والثورات :

ساعدت طبيعة الارض مع طبيعة النظام الادارى الموجود فى الدولة العثمانية
على قيام عدد من الحكام الاقوياء بفتن وثورات ،هدفوا من ورائها الانفصال عن
الدولة العثمانية ، أو تدعيم استقلالهم الاقليمى ، وتدعيم زعاماتهم وعصبياتهم فى

المناطق التى يحكمونها ، أو التى ولدوا فيها . وظهرت هذه الحركات بشكل
واضح فى الأقاليم الجبلية ، وخاصة فى لبنان وشمال فلسطين ، كما ظهرت فى
الأقاليم البعيدة عن سلطة الدولة ومركزها ، فظهرت فى مصر والعراق واليمن
وطرابلس وولايات المغرب العربى .

وكانت هذه الحركات ترتبط بقيادات معينة ، ولذلك فان أوقات ظهورها
كانت تختلف من منطقة إلى منطقة ، وترتبط بشخصية قائد الفتنة أو الثورة أكثر
من ارتباطها بأى عامل آخر . وإن مرورنا على أهم هذه الحركات يعطينا صورة
واضحة عن نوع البنيان الاجتماعى ـ الاقتصادى الذى أصبح يمثل الدولة العثمانية
وقيمة التفكك الموجود بين الوحدات الادارية التى تكون هذه الإمبراطورية ،
وتمركز الحكم فى عاصمة الدولة ، فى القسطنطينية .

أما بالنسبة للبنان فان الزعامات والقيادات القبلية ظلت موجودة وقوية بعد
دخول العثمانيين المنطقة ، ولم يحاول العثمانيون القضاء عليها ، أو اخضاعها بالقوة
بل تعاونوا معها فى الحكم ، وعلى أساس التضامن أكثر من الوحدة أو الإتحاد ،
ولقد ظلت منطقة لبنان خاضعة لسلطان آل عساف وسيفا ، كما ظهرت فيها قوة
الشهابيين الذين حكموا إقليم الجبل حتى منتصف القرن التاسع عشر . وكان هناك
المعنيون الذين ثبتت أقدامهم فى الإقليم باستنادهم إلى عصبيات قوية . ولقد حدث
فى سنة ١٥٨٤ أن هاجم رجال بنى سيفا فرقة من الإنكشارية كانت تحمل جزية
مصر وفلسطين إلى القسطنطينية ، مما أدى الى اصدار الأمر الى ابراهيم باشا ،
والى مصر فى ذلك الوقت ، بالهجوم عليهم ومعاقبتهم . واذا كانت هذه الحادثة
قد ساعدت على تثبيت أقدام الحكم العثمانى فى لبنان ، الا أن هذا الحكم قد استعان
بأمراء محليين للاستمرار فى المنطقة ، وساعد ذلك بالتالى على نمو قيادات محلية ،
وعلى حساب السلطة العثمانية . ومن أشهر هذه القيادات الأمير فخر الدين الثانى ،

أمير أمراء لبنان ، الذى بدأ حكمه فى منطقة الدروز ، وظهر بعد فترة من الزمن كعدو للعثمانيين ، وصديق للاجانب والمسيحيين . ولقد قام هذا الأمير بمحاولة لإنشاء دولة مستقلة فى لبنان ، وعمل على قطـــع علاقاته بالأتراك ، وحاول أن يسير فى طريق ادخال الحضارة والمدنية الغربية فى البلاد . وكان هذا الأمير من أقوى أمراء الجبل وأشدهم بأسا فى عهد الحكم العثمانى للمنطقـة ، وبدأ عمـله بالتحالف مع الشهابيين السنيين ، ومع عناصر الشيعة التى تسكن شمال لبنـان ، وتزوج من امرأة من الدروز ، ثم تمكن من استعادة سنجق صيدا من السلطان ، وأضاف الى أمارته بيروت ، مما سمح له بسهولة الإتصال بالعالم الخارجى ، والعالم الأوربى . ولقد تحالف الأمير فخر الدين كذلك مع الجنبلاطيين ، وهم من أصل كردى ، وأصبحوا من زعماء الدروز ، كما تحالف مع مشايخ العربان فى البادية وفى فلسطين (١).

ولقد سمح هذا التوسع السلمى للامير بالإشراف على مناطق غنية منتجة ، والإشراف على مراكز تجارية هامة ، وسمحت له الأموال التى جمعها بأن يقوم بتكوين جيش حديث من المحترفين ، وصل عدده إلى أربعين ألفا . ولقد شجع الأمير على تحسين أحوال الزراعة ، وشجع التجارة مع الخارج ، وخاصة البندقية وفلورنسا . وظهرت لبنان فى هذا الوقت وعلى أنها اقليم يتجاوب مع الغرب ومع أوربا أكثر من تجاوبه مع الشرق ومع الامبراطورية العثمانية .

ولقد تنبه السلطان الى الخطر المحدق فأرسل القوات الى حافظ باشا والى دمشق كما أرسل أسطولا لمهاجمة لبنان من البحر فى صيف سنة ١٦١٣ . وأصبحت لبنان

(١) انظر : فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ترجمة الدكتور كمال اليازجى . بيروت . دار الثقافة . ١٩٥٩ الجزء الثانى . ص ٣٢٥ — ٣٣١ .

محاصرة من جانب البحر فى الوقت الذى زحفت عليها فيه الجيوش من ناحية البر وأضطر الأمير الى أن يستقل أحد السفن الراسية فى ميناء صيدا واتجـه بها الى ميناء اليجهورن فى ايطاليا ، مصطحبا معه أسرته وما تمكن من نقـلـه . وعاش الأمير فى ايطاليا مدة خمس سنوات ، أعجب فيها بالمستوى الحضارى الذى وصلته أوروبا فى القرن السابع عشر ، والذى كان مختلفا اختلافا واضحا عن الأحوال التى وصل فيها الشرق الأدنى فى ذلك الوقت . وزار الأمير فخر الدين جزيرة صقليه ، ويقال أن ملك أسبانيا عرض عليه حكم احدى الولايات إذا ما أعلن دخوله فى المسيحية ، ثم زار جزيرة مالطه ، وكان يبحث عن معونة يقـدمها الأوربيون له لإستعادة ملكه من العثمانيين . ولكن الأحوال تغيرت فى الدولة العثمانية ، وبشكل سمح للامير بالعودة الى بلاده ، نتيجة لتغيير الصدر الأعظم فى القسطنطينية . وبدأ الأمير يحكم من جديد فى ظل السيادة العثمانية ، ولكن سرعان ما أخذ فى الإعتماد على السياسة وعلى القوات المحاربة . لتوسيع ملكه ، ولتثبيت دعائم حكمه . وتمكن من هزيمة باشا دمشق فى سنة ١٦٢٣ ، فاضطر السلطان مراد الرابع إلى التغاضى عن هذه العملية ، خاصة وأن قواته قد انهزمت فى بغداد والموصل ، فاعترف بالأمر الواقع . وتلقب الأمير بلقب « أمير جبل لبنان وصيدة والجليل » ، وأصبح سيد المنطقة بلا منازع . ولقد ساعدته زيادة الإيرادات الناتجة عن زيادة الإنتاج وزيادة حجم التبادل التجارى على أن ترسل الجزية السنوية الى القسطنطينية ، ويحتفظ لنفسه بفائض كبير ، إستغله فى تحسين أحوال البلاد ، وبناء قصره الفخم ، والقيام بكثير من المشروعات .

ومرة جديدة نجد أن السلطان يخشى من نمو سلطة الأمير فى لبنان ، ولذلك فانه أصدر الأوامر إلى باشوات سورية ومصر بالزحف ضده فى سنة ١٦٣٣ ولم تتمكن قوات الأمير ، بقيادة ابنه من وقف هذا الزحف ، وأرسل الأمير

إلى القسطنطينية أسيراً مع أسرته . وكانت صناديق الذهب التى حملها معه الأمير فخر الدين هدية الى السلطان ، الى جانب فصاحته ، سبباً فى نجاته من الاعدام الا أنه خنق فى أحد المساجد بعد فترة من الزمن ، وبعد أن أصبح من المقربين من السلطان ، وأثار الحسد فى صدور كثير من رجال الدولة (١) . وتعتبر قصته، وقصة نمو سلطته فى منطقة الجبل ، دليلا على أهمية الفرد فى النظام الإقطاعى ، وإرتباط الحركة به ، وتأثير ذلك على البنيان السياسى للدولة .

وكما حدث فى لبنان حدث فى اليمن ، التى كانت بعيدة عن مقر حكم الدولة العثمانية ، وتمكن فيها الزيديون من الاستقلال باقليمهم ، وعجزت الدولة عن اخضاعهم حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، واستمرت أسرة حميد الدين تحكم اليمن ، وبشكل مستمر ، لمدة قرنين ونصف قرن من الزمان . وإن كانت هذه القيادة الإقطاعية قد اقفلت على نفسها الأبواب ، وبشكل أدى إلى تجميد الأوضاع ، والانصراف عن العمل ، وتجميد الفكر حتى أصبحت اليمن تعيش عيشة العصور الوسطى ، حتى فى الأوقات الحديثة . وكان ضعف الدولة العثمانية وضعف امكانياتها ، وبعد اقليم اليمن عنها يمنعها من التدخل وتغيير الأوضاع .

وأما بالنسبة لمصر فلقد قام على بك الكبير بمحاولة للاستقلال بالبلاد ، ومكنته الظروف العالمية فى ذلك الوقت من أن يسير فى حركته ، خاصة وأن الروسيا كانت تهدد الدولة العثمانية ، وكان الأسطول الروسى قد خرج إلى البحر المتوسط ، وعمل على تأييد كل الحركات الانفصالية ، التى تضعف الدولة العثمانية، وتساعد الروسيا بالتالى على التوسع صوب البحر المتوسط. ولقد ساعدت الروسيا

(١) انظر : فيليب حتى : لبنان فى التاريخ ، ترجمة الدكتور أنيس فريحه . بيروت . دار الثقافة ١٩٥٩ ص ٤٥٣ — ٤٦٧ .

كل من على بك الكبير فى مصر والشيخ ظاهر العمر فى فلسطين ، وأعلن هذين القائدين استقلالهما بالمناطق التى يحكمونها عن الدولة العثمانية . ولكن سرعان ما إنتهت الحرب بين الروسيا وتركيا ، واستعدت الدوله العثمانية للتفريق بين رجالها ، فألبت محمد بك أبو الذهب على سيده فى مصر ، وتمكن هذا المملوك من محاربته والقضاء عليه . كما أن الدولة أرسلت أسطولها لمهاجمة عكا وصيدا فى الوقت الذى استعدت فيه لشراء رجال الشيخ ظاهر العمر ، وتأليب أبنائه عليه ولقد قتل هذا الشيخ فى سنة ١٧٧٥ ونشأت قيادة جديدة فى الاقليم هى قيادة أحمد باشا الجزار .

وإذا كانت هذه الشخصية السابقة قد أعلنت الثورة أو الفتنة ضد الدولة العثمانية فإن أحمد باشا الجزار كان من الشخصيات القوية التى احتفظت بالنفوذ والسيادة العثمانية على المنطقة . ولقد تمكن أحمد باشا الجزار ، نتيجة لهمته ولقسوته فى معاملة الأهالى ، وهى القسوة التى أعطت له اسمه ، من أن يسيطر على الأقاليم الساحلية فى لبنان وأقاليم الجبل ، وساعده النظام الاحتكارى الذى أقامه فى الأقليم ، على إنشاء قوات من المغاربة والالبانيين ومسلمى البلقان . ولقد كافأته الدولة على همته بأن أنعمت عليه سنة ١٧٨٩ بولاية دمشق ، وظل يحكم الشام بأكملها مدة ربع قرن (١) .

ولقد أمتاز عصر هذا الحاكم القوى بصده لقوات الحملة الفرنسية حينما زحفت من مصر صوب الشام ، ويعتبر من كبار القادة الإقطاعيين الذين احتفظوا بولائهم للدولة العثمانية . وستنمو فى عهده سلطة الأمراء الشهابيين فى لبنان ، وبشكل يساعد على تحالفها مع محمد على فى مصر بعد ذلك .

(١) المرجع السابق : ص ٤٧٩ — ٤٨١ .

أما بالنسبة للعراق فإن قوة المماليك قد أخذت فى النمـو فيه ، وبشكل جعلها تهدد سلطة الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر فى العراق . ولقد أشتهر من بين الباشاوات المماليك فى العراق سليمان باشا الذى تحدى سلطة الدولة ، وامتنع عن إرسال الجزية للقسطنطينية . ولقد تمكن من زيادة عدد المماليك وتدريبهم وبشكل مكنهم من الإحتفاظ بالحكم ما يقرب من قرن من الزمان . ورغم أن المماليك قـد أخذوا يتنافسون فيما بينهم على الوصول إلى منصب باشاوية بغداد إلا أن سليمان باشا الكبير « ١٧٨٠ — ١٨٠٢ » تمكن من وضع حد لهـذه المنافسات ، وأخضعهم لسلطانه . ووصل حكم هذا الباشا إلى الفترة التى هاجمت فيها قوات الوهابيين العراق فى أوائل القرن التاسع عشر .

هذا بالنسبة للمشرق العربى ، وأما بالنسبة للمغرب فنجد أن الصلة التى قامت بين رجال البحر الجزائريين والدولة العثمانية قـد أخذت فى التفكك مع مضى الزمن . وكانت الجزائر قـد تحولت إلى ما يشبه الجمهورية العسكرية ، ما دام رجال البحر أو قـواد الجيش يجتمعون فى شكل ديوان ، وينتخبون من بينهم داياً على البلاد . وكان داى الجزائر يحصل على كسوة أو خلعة وسيف شرف من القسطنطينيه ، ولكنه أصبح حاكما شبه مستقل فى اقليمة ، ولا يعترف إلا بالسيادة العثمانية ، وينفذ سياسة التضامن الاسلامى ، مـع استقلاله فى تصريف كل الشئون الداخلية . وكان داى الجزائر يرسل أحـد البكوات أو رؤساء البحر نائباً عنه فى حكم تونس ، وظلت الأحوال كذلك دون أن تتمكن الدولة العثمانيه من تدعيم الروابط الادارية التى تربطها بشمال افريقية أو تجد سببا هاما للقيام بذلك . ومـع زيادة ضعف الدوله العثمانيه ، وضعف نيابات شمال إفريقية أصبح الرباط الدينى والمعنوى هـو الرباط الاساسى بين الجميع . وإذا كانت الجزائر قد ظلت تنتخب الدايات فيها ، فان تونس قد خضعت لحكم أسرة

الأسطى مراد ، ثم خضعت بعد ذلك لحكم أسرة الكتخداحسين بن على ، الذى أصبحت تعرف بالاسرة الحسينيه ، وظلت تحكم تونس حتى إعـلان الجمهورية التونسية فيها .

أما بالنسبة لليبيا فانها قد خضعت فى أولى الأمر لحكم رؤساء البحر العثمانيين ، مثل مراد أغا وطرغوت ، ولكن سرعان ما انحصرت فيها سلطة الدولة صوب الساحل ، وأخذت بعض الزعامات الاقليمية فى السيطرة على الداخل . ومع ضعف الدوله زادت المؤامرات والفتن والمعارك بين رؤساء الجند والحاميات ، حتى تمكن أحمد باشا القرمانلى فى سنة ١٧١١ من الإستيلاء على السلطـة ، والاحتفاظ بها فى أسرته حتى سنة ١٨٣٥ .

وكان أحمد باشا من أصل تركى ، ويقيم فى الولايه ، وأختاره الجنـد والأهـالى للولاية ، وتمكن بسياسته من أن يستند اليهم فى إرجاع الوالى الذى أرسلته القسطنطينية لحكم البلاد من حيث أتى . وسار على طريقه تشبه الطريقه التى سار بها محمد على فى مصر فيما بعد ، وهى أنه قد شعر بخطر قواد الجنود غير النظاميين عليه وعلى سلطته ، فعمل على التخلص منهم بطريق الغدر ، فى إحدى الولائم ، ثم عمل على إخضاع الاقليم لحكمه ، والقضاء على أصحاب العصبيات ، وظل يحكم حتى سنة ١٧٤٥ . ولقد تمكن هـذا الباشا من أن ينشىء أسطولا قوياً ، إلا أنه لم يتخذه وسيلة للدفاع عن البـلاد ، بل وسيلة لإجبار السفن الأجنبية التى تمر قريبا من سواحل ليبيا على دفع إتاوات خاصة له . وأوصلته هذه العملية الى إستقلال تام عن الدولة العثمانية ، إذ أنه أخذ فى عقد المعاهدات الخاصة بالملاحة ، وبدفع الاتاوة ، مع الدول الأجنبية ، والتفاوض معها مفاوضة الند للند .

ولا شك أن إرتباط مثل هذا النظام بمنشئه وبشخصيته كان يهدد بزواله ، أو ضعفه وتفككه عند إختفاء هذا الشخص القوى . وأخذت الدول الغربية فى الشكوى من دفع هذه الاتاوة ، وأخذت تستعد لإجبار حكام ليبيا على إحترام حرية الملاحه ، فقلت إيرادات الباشاويه ، فى الوقت الذى تهيء فيه الغرب لمهاجمتها . (١)

ولقد ظهر استقلال القرمانليين عن الدولة العثمانية حينما سكتوا عن مهاجمة الحملة الفرنسية التى جاءت إلى مصر ، وفى الوقت الذى استعدت فيه الدولة العثمانية لإرسال جيوشها ضدها من الشام . وزاد ضعف هذه الأسرة وضوحاً مع إزدياد التنافس بنهم ، وخاصة حينما نمت سلطة دولة محمد على فى مصر ، وأخذت تهدد الإمبراطورية العثمانية ، وزاد وضوح الخطر الغربى على البلاد الإسلامية ، بهجوم الفرنسيين على الجزائر سنة ١٨٣٠ . ولذلك فإن الدولة العثمانية قد أرسلت أسطولها إلى طرابلس ، منتهزة فرصة الخلافات الأسرية ، واعادت طرابلس إلى سلطتها المباشرة فى سنة ١٨٣٥ .

* * *

لقد كانت هذه الفتن والثورات تدل على ضعف الدولة العثمانية ، وضعف سلطتها فى الوصول الى ولاياتها ؛ كما كانت تدل على تزايد ظهور المتناقضات داخل المعسكر الاقطاعى ، وبدئه فى التفكك والتحلل . وتدل من ناحية أخرى

(١) راجع: رودلفو ميكاكى ؛ طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلى ، ترجمة طه فوزى، ومقدمة كمال الدين عبد العزيز الخربوطلى . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦١ .

على ظهور شخصيات قوية كان فى وسعها تغير الأوضاع ، وإن كان ذلك فى جو من التفكير الإقطاعى ، الذى يدور حول الفرد ، وإمتيازات الفرد والاسرة . وبلغ العالم العربى آخر مراحل ضعفه وتخلفه وتقهقره ، خاصة وأن هذه الفتن والثورات كانت لا تخدم إلا مصالح أفراد معينين ، ولا تساعد على استتباب الأمن أو زيادة الاستثمار . فهل كانت هناك عوامل تدل على قرب إصلاح الأحوال ؟ أو على زوال النظام الأقطاعى ونمو النظام الرأسمالى ؟

الباب الثاني

النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الرابع

محاولات الإصلاح والإصطدام بالإستعمار

فى هذا الوقت الذى ساد فيه العالم العربى التأخر والاضمحلال قامت بعض محاولات للاصلاح ، وهدفت الوصول الى تغيير الأوضاع . وكانت أولى هـذه المحاولات قد أتت من جانب الدولة لإصلاح الجيش ، بصفتـه العصب الرئيسى الذى يسير الشئون العامة والإدارة ، أما المحاوله الثانية فقد ظهرت مع القاعدة . وعلى أساس تغيير المواطن والرجوع به إلى سيرة السلف الصالح . ولقد قابلت كل من هاتـين المحـاولتين صعوبات كبيرة ، ونجحت الأولى وفشلت الثـانية وفى عصر اصطادم فيه المشرق صدمة قوية بمجىء الحملة الفرنسية اليه .

(١) محاولات اصلاح الجيش :

وكانت أولى هذه المحاولات هى محاوله ادخال الاصلاح عـلى الجيش العثمانى وكانت الدوله العثمانية تعتبر هذا الجيش وسيلتها الأولى فى حكم الامبراطورية وفى الدفاع عن نفسهـا . وكانت الدوله قد بدأت فى الضعف نتيجـــــة للحروب المتتالية ، وكثرة الانفاق الاستهلاكى عليها وفى وقت قلت فيهالمداخيل ، وزادت فيه الثروة فى أيدى أعدائها فى أوربا . وبدأ ت الدوله العثمانية مع السلطان سليم الثالث ، المستنير ، فى الشعور بضرورة تطوير الجيش . واعتمد هذا السلطان على وزيره حسين كوجك ، أى حسين الصغـير لـكى يعيد بنـاء الجيش عـلى أسس أوربية حديثة . وبمسـاعدة عدد من الضبـاط الفرنسيين ، ونشر مشروعا باسم

النظام الجديد فى سنة ٧٩٣، ، لانشاء الوحدات العسكرية على أسس جديدة . وكان الجيش العثمانى قد أخذ فى الاستقرار فى بعض الأقاليم التى يعسكر فيها كحامية ، وأخذ فى التزاوج مع المماليك فى بعض هذه المناطق ، والتزاوج مع الأهالى فى مناطق أخرى ، وأخذ فى الارتباط بالأرض ، وبغلة الأرض ، وفى الاهتمام بالمشكلات الداخلية ، وكان بعض الضباط والقواد يفضلون الاحتفاظ بنصف قوتهم المحاربة مثلا ، أو بأقل عدد من الجنود على أهبة الحرب ، وداخل الثكنات ، ما داموا يستلمون رواتب قواتهم وتموينها كاملا ، ويضعون الباقى فى جيوبهم . وإن كلمة النظام الجديد هى التى ستتحول فيما بعد وتأخذ اسم الجيش العامل ، تمييزا لرجالها عن المحاربين الاحتياطيين . وكان السلطان سليم الثالث معجبا بفرنسا ، واحتفظ فى القسطنطينية بمندوبين عن حكومة الثورة ، رغم قيام معظم الدول الأوربية باتخاذ موقف عدائى صريح تجاهها . ولقد أفاد هذا السلطان من تقسيم بولندا فى أكتوبر سنة ١٧٩٥ ، ومجىء كثير من البولنديين إلى بلاده ، ولكى يتعاون مع فرنسا على تنظيم عدد منهم القيام بهجمات مضادة ، ضد النمسا والروسيا . ورغم أن العلاقات الدولية قد تحولت بسرعة ، ووجدت الامبراطورية العثمانية نفسها تواجه حمله جنرال بونابرت على مصر ، إلا أن ذلك لم يمنع السلطان سليم الثالث من الاستمرار فى عملية إنشاء قوات النظام الجديد ، وذلك بمساعدة عدد من الضباط المهندسين الفرنسيين ، وفى تعاون مع كوجك حسين ، قائد الأسطول(١) .

ولكن العثمانيين لم يكونوا مستعدين للتجاوب مع مثل هذا الاصلاح ،

1- *LAMOUCHE, Colonel, Histoire de la Turquie. Paris, Payot, 1953 pp, 205-206*

فاصطدم بالرغبة فى المحافظة على القديم ، وبمصالح كثيرة وقوية ، وخاصة مصالح الانكشارية الذين رأوا فيه اعتداء واضح على امتيازاتهم . ولذلك فان الانكشارية قد قاموا بمهاجمة قوات النظام الجديد قرب أدرنة ، وقاموا فى سنة ١٨٠٨ بمهاجمة القصر السلطانى . ولما رأى قائد جنود الحرس عدم تمكنه من المقاومة ، أشار على السلطان بقطع رأسه وإلقائها إلى الثوار لتهدئتهم . ووافق سليم الثالث على ذلك ؛ وأعلن فى نفس الوقت الغاء النظام الجديد . ولكن هذا الاستسلام ساعد على زيادة حماس الثائرين الذين حصلوا على فتوى من شيخ الاسلام بعزل السلطان بصفته قد انحرف عن الشرع .

وعجز السلطان سليم عن المقاومة ، وأعلن الانكشارية ابن عمه عبد الحميد باسم مصطفى الرابع إلا أن هذا السلطان الأخير لم يحكم إلا لفترة ثلاثة أشهر ، وتمكن مصطفى بيرقدار الموالى لسليم ، من تجميع قواته والزحف بها على القسطنطينية ووصل أمام القصر وبدأت قواته فى الدخول اليه . فأعلن مصطفى الرابع أنه سيسلم سليم الثالث لهم . ولكن البيرق دار لم يجد إلا جثة أثخنتها الخناجر ، وكان مصطفى الرابع قد أمر بقتل سليم الثالث رغم مقاومته العنيفة . وصمم البيرق على الانتقام لسيده البادیشاه ، فألقى القبض على السلطان مصطفى ، وحبسه فى السراى ، وأعلن أخاه محمود سلطانا على الامبراطورية ، وخليفة على المسلمين ، واحتفظ لنفسه بمنصب الصدر الأعظم .

وكان السلطان سليم قد شعر بضرورة الاصلاحات ، وقرر البدء بها ، ولكن لم يتمكن من التغلب على العقبات التى نشأت عن وجود الانكشارية . ولذلك فان السلطان محمود قد احتفظ لنفسه بحق القيام بهذه العملية ، وبطريقة راديكالية حينما أمر بقتل القوات الثائرة والمتمردة . وكان حكم السلطان سليم الثالث فى فترة

عصيبة امتلأت بالتهديدات الخارجية ، وبالثورات وانتشار رجال حرب العصابات المنظمة داخل الامبراطورية فى كل مكان . واعتقد أنه فى وسعه أن يصل إلى أمن الامبراطورية باعتماده على فرنسا ، وباستخدامه لوسائل أسلحة جديدة سواء أكان ذلك فى الجيش أو فى الأسطول وإن كان قد دفع حياته ثمنا لذلك .

وتمكن السلطان محمود من اقناع العلماء ورؤساء الانكشارية والمفتى نفسه بضرورة الاصلاح ، وإن كان بعض العلماء قد بقوا معارضين لكل تجديد فى النظام . ونشر السلطان فى ٢٧ ، ٢٨ مايو سنة ١٨٢٦ إرادة تشتمل على ٤٦ مادة وتنص على إعادة تنظيم القوات الحديثة . وقد شرحت هذه الارادة الجديدة أن الانكشارية لن يصبحوا مبدئيا بعيدين عن هذه القوات بل سيزودونها بوحداتهم الأولى . وأصبح على كل أورطة أو كتيبة أن تزوده بـ ١٥٠ جندى .

وبدأت عملية التنظيم واستلمت الوحدات الحديثة كسوتها ومعداتها وأسلحتها وبدأت فى التدريب . ولكن العناصر المعادية بدأت فى التجمع وفى المكان الذى تقع فيه ثكنات قوات النظام الجديد . ولقد استعان السلطان محمود فى ذلك بعدد من الضباط وضباط الصف المصريين لاعادة تنظيم القوات العثمانية . ولم يكن هؤلاء المدربون يعرفون معنى للهوادة أو التساهل للوصول إلى أعلى مرحلة ممكنة من الكفاءة فى الخدمة ولكن هذه الروح النظامية التى سرت فى القوات المصرية منذ بضع سنوات لم تكن مقبوله لدى الأتراك . وقام أحد المدربين المصريين بصفع أحد الجنود الأتراك الذى رفض تنفيذ الأمر فى التدريب فاستند الأتراك إلى ذلك وأعلنوا ثورتهم وانتشروا فى المدينة وأخذوا فى اشعال النار فيها ومهاجمة المنازل وتحطيم الحوانيت وسلب البضائع . ولقد كان صراعا

بين الفوضى والنظام ، ووقف السلطان إلى جانب النظام ، وبكل شدة وصرامة . وأصدر السلطان أمره بمحاصرة الانكشارية فى ثكناتها ، ثم أصدر أمره إلى قوات النظام الجديد بمهاجمتهم والقضاء عليهم . ولقد أثبتت المدفعية وحسن التنظيم والتدريب كفاءتها فى العمل ، ونزلت القذائف على ثكنات الانكشارية الذين اضطروا إلى التسليم . ثم أمر السلطان بالقضاء على كل رجل من الانكشارية لايخضع للاوامر ولا يحترم النظام ، وبدأت قوات النظام الجديد فى إعمال القتل فيهم ، وإلقاء أجسادهم فى البحر . ويختلف المؤرخون فى عدد القتلى من بين رجال الانكشارية فى هذه الأيام ، فيحددها البعض بستة آلاف ، ويحددها الآخر بأربعين ألف . والمهم هو أن السلطان محمود قد استند إلى حسن التنظيم وضرورة سيادة الضبط والربط ، وإلى عدد من الفرنسيين ، وعدد من المصريين للقضاء على رجال الحرب القدماء . وصدرت أوامر السلطان إلى كل الأقاليم بالقضاء على الانكشارية المقيدين فيها ، كما صدرت الأوامر السلطانية بالقضاء على التكايا البكتاشية التى كانت تؤيد الانكشارية ، وتخريبها وعدم دفع أى إعانة لها[1] .

لقد فتح السلطان محمود بذلك لنفسه طريق الاصطلاحات ، وإن كان قد جازف فى ذلك بحياته . وإذا كان السطان قد تمكن فى سنة ١٨٢٦ من الوصول إلى هذا الحل ، والحصول على أداة فعاله لحكمه ، إلا أن القوى المعارضة والرجعية كانت كثيرة وقوية ، وسرعان ما اصطدم هو نفسه بنفس النظام الجديد الذى نشأ فى مصر . وعلى أى حال فهى محاوله من جانب رأس الدوله للاصلاح ، والبدء فيه من القمة صوب القاعدة . وجاءت محاولات أخرى من القاعدة ،

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢

حاولت تنميتها والوصول بها إلى اصلاح أحوال المسلمين ، وبناء دوله اسلاميه حديثة مع فكرة الثورة الوهابية .

(٢) الثورة الوهابية :

لقد ظهرت هذه الحركة الجديدة فى اقليم نجد ، وهو اقليم عربى بعيد عن سلطة الدوله ، ويمتاز أهله بعشق حريتهم واستقلالهم . ولقد رأى ابن عبد الوهاب انتشار البدع والمنكرات ، وتعظيم الناس للقبور والأضرحة والأحجار والأشجار ، وابتعادهم عن روح الاسلام الصحيحة ، وعن الوحدانية السليمة التى جاء بها ، إذ كانوا يستغيثون بالأولياء ، ويقبلون عليهم فى الخطوب والكوارث ويقدمون لهم النذور ، ويتشفعون بهم لجلب منفعة أو لدفع ضرر[1] . فقرر العمل على تغيير هذه الحاله والرجوع بالاسلام إلى حالته الأولى .

ولقد نادى محمد بن عبد الوهاب بمبادئه الجديده بعد أن تعمق فى دراسة مذهب الامام أحمد بن حنبل وتأثر بحركة تقى الدين بن تيمية فى القرن الثالث عشر الميلادى وحركة تلميذه ابن قيم الجوزية فى القرن الرابع عشر وبعد أن زار المدينة ومكة فى الحجاز ، وطوف فى الاحساء وزار البصره وبغداد وأقام فيها وتنقل بين بعض المدن الفارسية .

وكانت البيئة الصحراوية وأهلها البسطاء المتقشفين أصلح تربة للعمل وكانت بعيده عن نفوذ رجال الدين والمتصوفين وفقهاء المذاهب المختلفة الذين يحتلون الوظائف الرسمية فى الدوله ويشرفون على الاوقاف والنذور . ولقد كان من الطبيعى على مثل هؤلاء الرجال أن يعارضوا مثل هذه الحركة . وجاءت دعوه

(١) أنظر: الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الاسلامى الحديث ، الدكتور جمال الدين الشيال ـ القاهرة ١٩٥٧ ص ٥٥ ـ ٦٠

ابن عبد الوهاب فى وقت ازداد فيه الضعف السياسى والتقهقر الاجتماعى والتخلف المادى والمعنوى فظهر أن العوده إلى أصول الدين قد تساعد على اعاده العزه والمجد للعالم الاسلامى .

واعتمد ابن عبد الوهاب على القوه المادية لتغيير الاوضاع القائمة ولتنفيذ مذهبه وفكرته وكانت هذه الطريقة هى العامل الذى أعطى لحركته الدينية صفة « الثوره » وخرج بها من المجال الدينى إلى المجال السياسى ، مادام يسعى إلى تغيير الاوضاع القائمة فى الدوله ، وبقوه السلاح .

لقد نجحت الدوله الوهابية فى عهد عبد العزيز بن سعود وسيطرت على نجد التى لم تكن تخضع لحكم الدوله العثمانية خضوعا مباشرا . وزاد نجاح الوهابيين وبدأوا فى الخروج عن جزيره العرب وبدأوا يعملون على اقتطاع بعض الاقاليم العربية من جسم الدوله العثمانية تمهيدا لضمها لدولتهم العربية الاسلامية . فبدأوا فى مهاجمة العراق ثم أردفوا ذلك بمهاجمة سوريا.

ولقد تقدمت قوات الوهابيين ، وكانوا يسمون أنفسهم بالموحدين ، صوب كربلاء والخليج العربى ، وأخذت هذه القوات فى تهديد البصره نفسها. وفكرت الدوله العثمانية فى الاستعانه بوالى العراق على تهدئة الحاله فى نجد ، وفى القضاء على تلك الثورة التى تهدد بالتهام الأقاليم العربية ، خاصة وأن ولايته كانت أقرب الولايات الى الدرعية ، قصبة الثوار . وكان هذا الوالى يعتقد فى سهولة قيامه بهذه المهمة ، وفى أى وقت يشاء ، إلا أن الباب العالى أصر على ضروة إرسال القوات ضد الثورة فى الحال . وقد عجزت القوات المرتزقه العثمانية عن الوقوف طويلا أمام المجاهدين والثوار العرب ، واضطرت الى الرجوع الى بغداد ، فازداد الوهابيون قوة ، ثم زاد تقدمهم حتى اقتربوا من بغداد وأنشأوا إدارة خاصة فى

المناطق التى احتلوها أو سيطروا عليها فى العراق ، وأخذوا فى جمع الضرائب من الأهالى .

ولقد تمكن الوهابيون من الاستيلاء على المدينة ، ثم تقدمت قواتهم وأخذت فى تهديد سوريا ، التى فشل واليها ، كما فشل والى بغداد من قبل ، فى تنفيذ أمنية السلطان ، والقضاء على هذه الثورة ، بل فشل كل منهما حتى فى الدفاع عن ولايته أمام الثوار . ففكرت الدوله فى ذلك الوقت فى الاستعانه بمحمد على والى مصر فى تنفيذ هذه المهمه ، وإنقاذها من خطر هذه الثورة . وكان نجاح محمد على فى هذه المهمة يوفر على السلطان مشقة القيام بها بنفسه ، ويعمل على إضعاف ذلك الوالى ، أما فشله فسيكون سبباً فى كسر شوكته ، ومنعه من الظهور بمظهر الحاكم القوى .

طلب السلطان إلى والى مصر إرسال قواته لاخضاع الثوار فى الجزيرة العربية ، وإنتهز الوالى المصرى هذه الفرصة لفرض شروطه على الدولة ، بل والحصول على ثمن هذه المجهودات قبل القيام بها ، فطلب جعل مصر ولاية ممتازة يقل خضوعها وخضوع واليها للباب العالى ، وتذرع بضرورة حيادها إذا ما قامت المشكلات بين الدول الاوربية والامبراطورية العثمانية ، فى وقت تكون فيه قواته مشغوله فى بلاد العرب . وكان محمد على يطمع فى السيطرة على الشام ، فتذرع بضرورة اعطائه ولايتها حتى يتمكن من ارسال حملتين ، منها ومن مصر ، إلى البلاد العربية فى نفس الوقت . وظهر أنه يعمل لمصلحته الشخصية ، قبل أن يعمل لمصلحة السلطان أو لمصلحة الدولة . وبعد أن نهره السلطان عن إستغلال هذا الموقف لصالحه ، قبل إرسال حملة حربية إلى بلاد العرب ، ولكنه عاد وانتهز أول فرصة سنحت ، وهى المصاعب التى قابلتها هذه الحمله فى الصفراوية ، لكى يطلب إلى الباب العالى الاسراع بارسال قوات أخرى من الشام ، وكأن المسألة هى مسألة استراتيجية ، وليست مسألة أطماع شخصية .

وعلى أى حال فلقد استولت الحملة الأولى بقيادة طوسون على مكة والمدينة ، ولكنها لم تواصل النجاح ، واضطرت بعد تقدمها الى التقهقر من جديد حتى ينبع . وصمم محمد على على الذهاب بنفسه إلى بلاد العرب ، حتى لا يفقد هيبته ، وأرسل اليها قوات برية وبحرية جديدة ، مزودة بكميات وافرة من الاسلحة والذخائر والامداد . وتقدمت قواته من المدينة صوب نجد ، ومن الطائف صوب تربة ، وأرسل حملة برية بحرية للاستيلاء على قنفذه ، والسيطرة على العسير . ولكنه أضطر إلى العودة لمصر بعد أن أمضى سنتين فى بلاد العرب ، وخشى من أن يحاول السلطان أو الانجليز الاستيلاء على مصر ، وخاصة بعد حدوث تقلبات فى السياسة الاوربية ، وعودة نابليون من منفاه فى جزيرة البا . ولقد سادت الهدنة بين طوسون والسعوديين ، ثم حضر ابراهيم لتولى القيادة فى البلاد العربية ، وأرسل والى إلى مصر امدادات جديدة تمكن بها ابراهيم من الاستيلاء على الرس وعنيزه ، ثم الدرعية ، عاصمة الوهابيين . وانتهت الحرب بين محمد على والوهابيين ، وقضى على هذه الدلة العربية الاسلامية ، وإن كانت أرائها وفلسفتها قد ظلت قائمة ، وحتى الآن ، وهى محاولة اصلاح الاحوال العامة عن طريق تنقية الدين من الشوائب ، والوصول به إلى مرحلة خالصة ، والاعتماد على مواطنين مسلمين .

ولم تكن هذه الحرب فى حقيقة الأمر إلا صراعا بين قوتين ترميان الى هدف واحد ، وإن اختلفت مظاهر كل منهما ، إذ أن الوهابيين كانوا يسعون إلى اعادة مجد الدوله الاسلامية من الناحية الدينية ، معتمدين فى ذلك على أساس عربى ، أما محمد على فكان يرغب فى اعادة مجد الدولة الاسلامية ، من الناحية السياسية ، معتمداً فى ذلك على كل العناصر التى تخضع للدوله . كان كل منهما يهدف الى أحياء الدولة الاسلامية ، وكان من خير الاسلام لو تعاونا وتكاتفا ،

ولكن ظروف السياسة والأطماع الشخصية ضربت كل منهما بالآخر ، ودفعت شعوب الشرق العربي ثمن هذا الصراع ، ولم ينعم بجنى ثمـاره إلا الغرباء والسادة ، محمد على فى مصر، والسلطان فى القسطنطينية .

لقد وقعت هاتان المحاولتان لاصلاح أحوال العالم العربي والاسلامى فى السنوات الأخيره من القرن الثامن عشر، واستمرتا فى تفاعلها مع الاقاليم ومع القوى المجاوره فى السنوات الاولى من القرن التاسع عشر،وفى نفس الوقت الذى اصطدم فيه العالم العربي بأول حملة عسكرية فى العصر الحديث نزلت إلى أرضه ، وعملت على قلقله الأوضاع الموجوده فيه وكانت هى الحمله الفرنسية .

(٢) الحملة الفرنسية على مصر:

كان لمجيء الحمله الفرنسية آثاراً كبيره وواضحة على أحوال البلادمن النواحى السياسية والمعنوية ،كما أنها أثرت بوضوح على بنيانها الاقتصادى والاجتماعى . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد اصطدمت بمقاومة عنيفة فى مصر إلا أنها أوضحت خطوطا عامة أمام الشعب ووجهته صوب نمو جديد . ولقد أفادت مصر من هذا الاحتكاك الحضارى والثقافى الذى تمثل فى اصطدامها بهذه الحملة ، وأفادت منها وحتى من أخطائها .

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة الجنرال بونابرت نتيجة لأطماع فرنسا فى مصر ، وفيما وراء مصر ، ولتنافس استعمارى فرنسى بريطانى .

كانت فرنسا قد حاولت النزول إلى الميدان الاستعمارى بذهابها الى كندا،وإلى بعض جزر الهند الغربية ، وسايرت فى ذلك الحركة الاستعمارية العامة التى اجتاحت كل اوربا ، وانتقلت من اسبانيا والبرتغال إلى بلدان غرب اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . ولكن بريطانيا نافست فرنسا فى الميدان الاستعمارى فى العالم

الجديد ، وتمكنت من الاستيلاء على كندا ، ومن مضايقة فرنسا فى مستعمراتها ومراكزها الاستعمارية فى الهند والمحيط الهندى . وأدى ذلك إلى ظهور حركة الفلاسفة والمفكرين الفرنسين فى القرن الثامن عشر ، تلك الحركة التى حاولت فرنسا أن تقنع بها نفسها بعدم حاجتها الى المستعمرات . ولقد أثرت هذه الحركة بالتالى فى نشأه الآراء التحررية التى ساعدت على تطور النظام الاستعمارى نفسه فى اثناء القرن الثامن عشر ؛ هذا من ناحية ، وساعدت فرنسا ثوار الولايات الثلاثة عشر البريطانية فى امريكا ، حين اعلنت ثورتها على الوطن الام البريطانى ، من ناحية ثانية . واستمر التنافس الاستعمارى البريطانى الفرنسى بعد ذلك . ورغم أن بريطانيا كانت مسيطره فى الميدان الاستعمارى ، إلا أن نشوب الثورة الفرنسية قلقل الاوضاع والنظم السياسية والاقتصادية فى العالم ، ودخل بالتنافس الفرنسى البريطانى إلى ميدان جديد .

وكان البريطانيون قد قاموا بمحاولات متعددة لاستخدام طريق البحر المتوسط ـ الذى يمر عبر مصر من الاسكندرية إلى القاهرة فالسويس ـ لكى يواصلوا السفر فى البحر الاحمر ثم المحيط الهندى ، وينقلوا الرسائل إلى الهند ويتصلوا بها . وكانوا قد وجدوا صعوبات متعددة أمامهم فى هذا الطريق ، أولها هو الباب العالى ، ثم البكوات المماليك فى مصر ، والاهالى المسلمين عامة، إذ أنهم كانوا لا يوافقون على حضور السفن المسيحية إلى البحر الاحمر ، وخاصة ذلك الجزء الموازى لجدة ، والواقع بينها وبين السويس ، أى أمام سواحل الاراضى المقدسة فى الحجاز . وكانت تجربة المسلمين السابقة مع البرتغالين ـ الذين هاجموا مدن سواحل شرق افريقية ، وتحالفوا مع نجاشى الحبشة ، وتبجحوا باعلانها حرباً صليبية على المسلمين ، تهدف تخريب الاماكن المقدسة فى الحجاز ـ تجبر العرب على أن يفكروا كثيراً قبل السماح للغربيين بالملاحة فى البحرالاحمر ، بحر العرب

ويمكننا أن نضيف إلى عدم اطمئنان العرب إلى مجيء المسيحيين الغربيين أمام السواحل العربية والاسلامية شعورهم بعدم الاطمئنان لمرور الغربيين فوق الاراضى العربية . وكانت الحكومة تجد نفسها مضطرة إلى دفع التعويضات ، أو إلى مواجهة مشكلات سياسية عويصة ، بل وقد تتعرض لهجوم حربى فى حالة اغارة عصابات اللصوص أو العربان على قوافل التجار الاجانب . وكان الباب العالى يخشى من إزدياد الأموال فى أيدى المماليك ويخشى بالتالى من ازدياد قوتهم . كما كان يخشى من أن يؤثر طريق الاسكندرية السويس على الطريق الثانى المار من الخليج العربى عبر دجلة والفرات إلى سواحل سوريا ، والطريق الثالث الذى يمر من آسيا الصغرى نفسها ، وعبر القسطنطينية ، عاصمة الامبراطورية . ورغم كل ذلك فقد تمكنت الشركات الاستعمارية البريطانية من عقد اتفاقيات مع البكوات المماليك للمرور عبر مصر ، وان كانت هذه الاتفاقيات قد عجزت عن أن تعطى نتائج ايجابية لها قيمتها .

ومع التنافس الاستعمارى الفرنسى البريطانى فكر ملوك فرنسا فى استخدام الطريق المار عبر مصر للوصول الى الهند ، وأرسلوا البعثات المتعددة للدراسة والاتصال بالمشايخ والامراء والرؤساء ، وإن كان المشروع لم يدخل حيز التنفيذ ويحصل على أهميته الكبرى إلا مع الثورة الفرنسية التى قررت أن تضرب بريطانيا فى الهند .

اختارت حكومة الثورة الفرنسية الجنرال بونابرت الشاب قائداً لحملتها على مصر ، وزودت هذه الحملة القوية بكل ما يلزمها ، وأعطت قائدها سلطات واسعة فى التصرف . ولقد أعطت هذه الحملة نتائج هامة على مصر ، وعلى طريق الهند ، وعلى الشعب المصرى كجزء من الأمة العربية .

قطع الجنرال بونابرت البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق ، وجاء إلى الاسكندرية واحتلها ثم زحف بحملته عبر الدلتا حتى القاهرة التى لم يصمد المماليك طويلا للدفاع عنها ، أمام قواته . وكان هدف بونابرت هو قطع الطريق على بريطانيا فى الهند ، واقامة مستعمرات فرنسية فى الشرق الأدنى ، وامبراطورية فرنسية مركزها مصر . ولكن إذا كان بونابرت قد تمكن بسهولة من احتلال الدلتا والقاهرة ، فإن الامر كان اكثر صعوبة فى مصر العليا ، أى فى الصعيد . ويمكننا أن ننظر إلى العملية من ناحيتين: الاولى هى الأطماع الاستعمارية، والتنافس الاستعمارى الفرنسى البريطانى ، والثانية هى تأثير هذه الحرب الاستعمارية على المصريين .

أما من حيث التنافس الاستعمارى فنجد أن بريطانيا قد أرسلت الاميرال نلسون لتعقب بونابرت . وكانت الكفاءة البحرية وقوة الاسطول تعوز هذا الجنرال ، فى الوقت الذى تفوق فيه بريا . وتمكن الاميرال نلسون من اغراق الاسطول الفرنسى الذى رسى فى أبى قير ، وقطع بذلك خطوط مواصلات الحملة الفرنسية مع فرنسا . ولكن بونابرت واصل مهمته التى حضر من أجلها ، وأمر بالزحف على سوريا ، مبتدءاً بفلسطين . واتصل بونابرت فى نفس الوقت بالوهابيين فى الجزيرة العربية وبالمشايخ والامراء فى المنطقة الممتدة عبر فارس إلى الهند ، ورسم فى نفس الوقت أمر زحف قواته من مصر على هذا الطريق ، وفى تعاون وتحالف مع الوهابيين والامراء ، حتى تصل إلى غايتها وتضرب بريطانيا فى الهند . وقامت بريطانيا من جانبها بمساعدة الدولة العثمانية ، وساعدت مدينة عكا حين حاصرها الفرنسيون ، وعملت من ناحية أخرى على إبطال مفعول اتصاله بالامراء المحليين ؛ فأضطر الجنرال بونابرت إلى العودة إلى فرنسا وترك أمر الحملة إلى ضباط لم تظهر عليهم من الكفاءة ما يبشر بوصولهم إلى الهند . ولقد أضطرت الحملة

الفرنسية نفسها إلى الانسحاب من مصر والعودة الى اوربا بعد ذلك .

لقد فشلت الحملة الفرنسية على مصر من ناحة فاعليتها فى ضرب بريطانيا فى الهند ، كما فشلت فى اقامة مستعمرة فرنسية فى مصر . ولقد تركزت أنظار بريطانيا على هذا الاقليم العربى ، حتى لا يقع مرة ثانية فى ايدى أعداء الامبراطورية، وأخذت بريطانيا تمنى نفسها بالسيطرة عليه ، وفى تحالف مع أعوان لها من المماليك ، وان كانت بريطانيا قد فشلت هى الاخرى فى تنفيذ هذه الخطة ، نتيجة لظهور قوى جديدة ، ووعى جديد فى مصر ، منعتا بريطانيا من تحقيق أطماعها الاستعمارية .

أما من حيث تأثير هذه الحرب الاستعمارية على المصريين ، كجزء من الشعب العربى فإن النتائج كانت ايجابية وكانت هامة .

ولقد كان مجيء الحملة الفرنسية صدمة عنيفة هزت كيان مصر وايقظتها من سباتها الذى نعمت فيه بالنوم الهنيء مدة أجيال عديدة . وكان مجيء حملة من الفرنسيين المسيحيين الى ارض اسلامية هو أول عامل من هذه العوامل ، فلقد شعر المصريون بشخصيتهم وباستنادها الى الاسلام ، ونجد ان حركة المقاومة أو الكفاح ضد الاستعمار قد تركزت بين المشايخ والطلبة فى الجامعة الازهرية . وأصبحت هذه الجامعة مركزاً لقيادة الثورة الاولى ، ثم الثانية ، التى نشبت فى القاهرة ، ورغم تفوق أسلحة الفرنسيين الحديثة ، إن هذا الاعتزاز بالشخصية ، والشعور بها قائمة بذاتها لاكبر دعامة للقومية . ومنذ ذلك الوقت امتازت الحركة القومية فى مصر باستنادها الى الاسلام وباعترافها به دعامة اساسية لمصريتها وعروبتها .

ولقد أثبتت الحملة الفرنسيه للمصريين أن هناك أمماً أكثر تقدماً ، واكثر عملا وانتاجاً ونشاطاً وتفكيراً من البلاد العربية ، أثبتت أن هناك صناعة ، وهناك بحث ،

وهناك تنظيم ، وكانت مادة خصبة لكل من يفكر فى تحسين حاله ، والتقدم بشئون بلاده . وجاءت الحملة ومعها عدد كبير من العلماء قاموا بدراسة الآثار والعادات والتقاليد ، والتنقيب فى كل ركن من أركان البلاد . ولقد أثرت العمليات الحربية التى قامت بها هذه الحملة على القوة المادية والعسكرية للمماليك ، وكانت طبقة المماليك تحتفظ لنفسها بالحكم ، وتفصل بين نفسها وبين الشعب المصرى من ناحية ، وبينه وبين الحاكم التركى من ناحية ثانية . ولقد قضت الحملة على عدد كبير من المماليك ، وشتتت شملهم ، وأظهرت أن فرسيتهم أصبحت لا تجدى كثيراً أمام التسليح الحديث وقوة النيران ، كما أنها فرقت جموعهم وأبعدت بينهم وبين مناطق نفوذهم واستغلالهم . ولقد ساعدت هذه العملية على تغيير البنيان الاجتماعى الاقتصادى للاقليم ، وأعطت نتائج سياسية هامة فى السنوات التالية حين قرر المصريين أنفسهم إختيار الحاكم الذى سيتولى أمورهم باسمهم ، واختاروا محمد على لهذا المنصب .

ولا شك أن هذا الاصطدام بين حضارتين مختلفتين تمام الاختلاف ، وتفاوت درجة ارتفاع كل منها على السلم الحضارى ، قد ساعد على ايقاظ عدد من المصريين ، وعلى دفعهم الى العمل والإنتاج حتى يعوضوا ما فاتهم . ولقد أنشأ بونابرت المجمع العلمى المصرى وأعطى بذلك نموذجا للعمل أمام الوطنيين ، كما أنه قد عمل على تشجيع الطبقة الوسطى فى نفس الوقت الذى وجه ضربات قوية إلى الاقطاع ، فأنشأ نظاما استشاريا فى البلاد ، وأخذ يستمع بنفسه الى وجهات نظر الشيوخ والعلماء ، مرتديا الملابس الشرقية ومظهرا احترامه لتقاليد الاسلام التى تأثر بها والتى ظهرت واضحة فى موسعة القوانين التى وضعها لفرنسا فيما بعد . والمهم هو أن مجيء هذه النظم الاستشارية أو الديموقراطية لم يكن معروف من قبل فى البلاد الشرقية التى رزخت تحت حكم مستبد وجاف لمدة اجيال طويلة ، فشعر

المصريون أن من حقهم الاشتراك فى مناقشة أمورهم وفيما بينهم . فانبتت بذلك بذور الديمقراطية من جديد ، تلك الديمقراطية التى عرفها العرب قبل غيرهم من الامم ، وجدوها من جديد ، ومع مجيء الاجانب الاوربين المستعمرين .

ولقد كان مجيء الحملة الفرنسية فاتحة لعهد جديد ، إذ أنهـــا حاولت كسب المصريين فأعلنت أنها جاءت لكى تخلصهم من الاتراك والمماليك ، وأنها جاءت اليهم بمبادىء جديدة من الحرية والاخاء والمساواة ، وساعد ذلك على تبلور الشعور الطبقى بين المصريين والمماليك . وزاد هذا الشعور وضوحاً مع اعتزاز المصريين بشخصيتهم العربية الاسلامية ، وكان ذلك هو بداية ظهور الروح القومية الحديثة فى مصر ، وقبل أى بلد آخر من بلدان العالم العربى .

وكان نظام الحكم الذى حاولت الحملة الفرنسية تطبيقه فى مصر يهـدف تغيـير الاوضاع ، وهدم النظام الاقطاعى ، وتمهيد لبناء مجتمع يسود فيه حكم الطبقة الوسطى كما هو الحال فى اوربا ، فعلاوة على ضرب القوى العسكرية للمماليك نجد أن الفرنسيين يحاولون وضع نظام حكم مركزى للبلاد ، كما أنهم حاولوا توحيد نظام الضرائب الموجود فى ضريبة واحدة على الاطيان الزراعية . ولقد حاول الفرنسيون تشجيع التجارة الخارجية رغم تطويقهم فى مصر ، ففكروا فى مشروع حفر قناة السويس ، وحاولوا الاتصال ببعض حكام المسلمين فى شمال افريقية وعلى سواحل البحر الاحمر ، لتنشيط التجارة معهم ، وبدأوا فى تسجيل عقود الملكية وتسجيل المبانى والحوانيت ، ووضعوا مشروع ميزانيـــة لها ايرادات ومصروفات ، وبدأوا فى الاهتمام بالمشروعات الزراعية ، وأوصوا بالاهـــتمام بمشروعات الرى والمحصولات الصيفية . ولقد قام الفرنسيون بإنشاء عدة صناعات عسكرية فى مصر ، وخاصة لسد حاجة قواتهم المحصورة فى البلاد ، فأنشأوا مصانع للبارود وغيرها للملابس . ومع عداء الحملة الفرنسية للنظام الاقطاعى

المملوكى العثمانى ، تقربت من الطبقة الوسطى المصرية . وكانت جماعة العلماء والمشايخ هى اكبر الجماعات التى تشترك فى الديوان ، الذى أنشأه بونابرت ، وكانت تتوسط بينه وبين الاهالى . وحاول بونابرت أن يتقرب كذلك إلى كبار التجار الذين كان يحتاج اليهم لدفع الضرائب . ولكن الضغط الشعبى على هؤلاء العلماء ، واتهام الشعب لهم بمسايرة الفرنسيين جعلهم يقودون ثورات هذا الشعب ، بعد أن شعروا أنهم قادته الوطنيين . وكانت سياسة الفرنسيين العلمانية قد حملت المتناقضات حين قامت بانشاء فيالق من المصريين الاقباط ، واستغلتهم فى تدعيم نفوذها فى البلاد . أما التجار فقد شعروا بكثرة طلبات الفرنسيين ، وزيادة المغارم عليهم فى وقت اضطربت فيه التجارة ، نتيجة لاضطراب الأمن وكثرة العمليات الحربية . وكانت مطالب الفرنسيين لا تنتهى ، فانقلبت هذه الجماعة من الطبقة الوسطى كذلك على الفرنسيين ، وأخذت مكانها مع بقية قوى الشعب فى الكفاح ضدهم .

وبهذا نرى أن الفرنسيين قد عمدوا إلى توجيه ضربات واضحة إلى النظام الاقطاعى وحاولوا الاستناد إلى قوه المشايخ والتجار التى أخذت فى النمو وإن كانت هذه القوة من ابناء الطبقة الوسطى قد انقلبت عليهم ، وأخذت مكانها كقائدة للشعب فى كفاحة ضد الاستعمار . وإذا كانت الحملة الفرنسية لم تصل إلى القضاء نهائيا على نظام الاقطاع ، الذى ساد فى مصر ، وذلك لقصر المدة التى مكثتها فيها ، وانشغالها بالحروب والثورات ، إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه ، ومهدت الطريق أمام نمو الطبقة الوسطى فى السنوات التالية .

الفصل الخامس

رأسمالية الدولة فى مصر

شهدت مصر قيام دولة حديثة تمكنت من ادخال تغيرات اقتصادية واجتماعية هامة فيها وفى المنطقة المحيطة بها ، وقامت هذه الدولة بالقضاء على بقايا لاقطاع السابق، واخذت فى تشكيل الاقتصاد تشكيلا جديداً سيطرت فيه على كل شيء ، وحسب خطة معينة ، وإن كانت قد هدفت من وراء هذه السيطرة تحقيق الربح للدولة ، بدلا من توفير حاجات الشعب ، فكان هذا النظام هو نظام رأسمالية الدولة ، بدلا من أن يهدف تحقيق الكفاية للشعب ، ويصبح نظاما اشتراكيا .

(١) الدولة الحديثة : —

ساعدت الاوضاع الداخلية والقوى الخارجية على نشوء دولة مصر الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولعبت الزعامة الشعبية المصرية دورها الواضح فى اختيار حاكم معين ، أسلمت له مقاليد الامور . ونجحت هذه الدولة فى توطيد الامن وضرب الاقطاع ، ومد حدودها على كل منطقة الشرق الادنى ، ووضعت بذلك البذور الاولى لوحدة أقاليم عربية داخل حدود دولة واحدة وفى تماسك تام بينها .

وكانت تجربة فريدة فى التاريخ ، رغم أنها حملت عوامل موتها فى نفس الوقت الذى حملت فيه عوامل الحياة .

كانت الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من مصر مليئة بالفوضى والاضطراب، ذلك أن الدولة العثمانية حاولت اعادة سلطتها على مصر ، وتدعيم نفوذها فيها ومنع الدول الاوربية من العودة اليها . وكان المماليك منقسمين على انفسهم بين محب للاستقلال التام ، أى انصار الانفراد بحكومة مصر ، والاحتفاظ بها لأنفسهم ، وبين من يشعر بعدم قدرته على السيطرة على البلاد دون معونة خارجية وخاصة معونة بريطانيا .

وكانت بريطانيا قد شعرت بأهمية مصر ، وخشيت من عودة النفوذ الفرنسى اليها ، ومن قيام أى سلطة فيها يمكنها أن تتحكم فى يوم من الايام فى طريق المواصلات الامبراطورية مع الهند . ولذلك فإن انجلترا لم تتراجع عن مشروع التحالف مع بعض المماليك ، حتى تضمن بقاء نفوذها ومصالحها فى المنطقة .

ولقد أصبحت هذه القوى المتنافسة والمتضاربة تهدد كل منها الاخرى ، وذلك فى الوقت الذى ظهر فيه ضعف المماليك كطبقة اقطاعية ، وزادت فيه قوة العلماء والمشايخ والتجار المصريين . وكانت البلاد قد أخذت فى الاستيقاظ ، وبدأت فى تفهم الامور ، رغم أن امكانياتها كانت بسيطة . ذلك أن مصر كانت تدفع الضرائب ، وكانت هذه الضرائب تذهب لجيوب المماليك ، أو لخزانة الحملة الفرنسية . فلم تكن هناك خزانة مركزية فى مصر ، أو فى الولاية ، وان وجدت فانها كانت خالية .

ومع هذا الفراغ والفقر الاقتصادى، عاشت مصر فراغاً ثانياً سياسياً . ولقد شعر المصريون بأنهم يختلفون عن الاتراك ، منذ أن احتكوا بالحملة الفرنسية . وشعروا اكثر من ذلك أن مصالحهم تختلف عن مصالح تركيا ومصالح المماليك

وتتعارض معها . وكان هذا الوقت هاما فى تاريخ مصر ، التى رأت نمو شخصيتها الحديثة الخاصة بها متميزة عن غيرها من الشخصيات وشهدت مصر نمو زعامة وطنية أصيلة ، حاولت أن تأخذ مقاليد الامور فى يدها ، ولكنها شعرت بعدم تمكنها من القيام بذلك على الوجه الأكمل ، خاصة وأنها كانت قيادة شعبية مدنية ، لا يمكنها أن تدافع عن البلاد أمام الاخطار العسكرية ، التى كانت تتمثل فى الداخل فى المماليك ، وفى الخارج فى الدول الاستعمارية . وشعرت هذه القيادة الوطنية بضرورة اختيار أحد العسكريين لتولى مقاليد الحكم ، وبشكل يدافع عن مصالح البلاد ويمنع الاصطدام بالدولة العثمانية . فوقع إختيارها على أحد ضباط الحامية العثمانية الذى توسمت فيه القدرة والكفاءة لتولى أمور ولاية مصر ، وكان هذا الضابط هو محمد على .

ولقد وقفت الزعامة الشعبية المصرية إلى جانب محمد على تؤيده وتسنده فى معركته الداخلية والخارجية ، وساعدته على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية التى واجهته . وظهر هذا التعاون من جانب زعماء المصريين والشعب فى تأييد محمد على حتى يتمكن من تدبير الأموال اللازمة لدفع المرتبات المتأخرة . وقبل الشعب التبرع ، وجمع الأموال ، وقدمها لمحمد على للخروج من هذا المأزق ، وأثبت بذلك اصالته ورغبته فى تغيير الأحوال السيئة التى عاشتها البلاد فى ذلك الوقت . ثم قام محمد على بجمع الأموال التى كانت فى ذمة الصيارفة حتى يتم موازنة إحتياجاته .

ولقد أفاد محمد على من هذه الزعامة الشعبية المتمثلة فى الشيوخ والعلماء والتجار لتثبيت دعائم حكمه ، وفى الابقاء عليه واليا على البلاد ، رغم محاولات الباب العالى نقله من مصر . كما أفاد منها فى الدفاع عن البلاد أمام هجوم حملة الجنرال

فريزر على السواحل الشمالية. وجاء تحالف قوى الشعب مع محمد على ، واخلاصه له ، سبباً أساسياً لهزيمة هذه الحملة العسكرية البريطانية هزيمة منكرة قرب رشيد سنة ١٨٠٧ . وكانت هذه الحملة ترغب فى تأييد بعض عناصر المماليك ، وتمكينهم من الوصول إلى الحكم كأعوان لها ، حتى تضمن عن طريقهم الحصول على امتيازات فى البلاد . وباستناد محمد على إلى هذه القوة الشعبية ، تمكن من تثبيت حكمه وتوجيه ضربة قوية للاقطاع ، وإن كان فى نفس الوقت قد عمل على التخلص من هذه الزعامه الشعبية .

كانت قوة المماليك لا تنفك عن مهاجمة السلطة ، ولا تتراجع عن محاولة الاستيلاء على الحكم ، رغم أنها كانت قد فقدت كثيراً من رجالها فى الداخل وأعوانها فى الخارج . وكان محمد على قد عمل على إبعاد المماليك عن القاهرة ، ثم تعقبهم فى الصعيد ، وبينما كان يحاربهم هناك ، بلغته أنباء وصول الحملة البريطانية إلى السواحل الشمالية . فشعر محمد على بضرورة القضاء على هذه القوة الاقطاعية القديمة ، كخطوة أولى لتمهيد السبيل لإقامة دولة ثابتة ، وعلى أسس حديثه ، تختلف كل الاختلاف عن الأسس الاقطاعية .

ولكن محمد على عمل فى الوقت على التخلص من نفوذ القيادة الشعبية التى كانت قد اوصلته للحكم ، واختارته واليا على البلاد ، وربما كان ذلك خوفا منه بأن تتمكن هذه القيادة من الوصول إلى الحكم ، بعد أن تستنزف قوته فى حرب ضد المماليك . فأخذ محمد على فى بث الوقيعة بين أفرادها ، وتمكن بهذه الطريقة وبالدس والإغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ، ممثلا فى السيد عمرمكرم ثم وجه الضربه النهائية بنفى السيد عمر مكرم عام ١٨٠٩ خارج القاهرة . وبنفى

عمر مكرم تقلص نفوذ طبقة المشايخ ، وقل دورها فى الحياة العامة . (١)

ولقد اضطر محمد على إلى أن يأخذ موقفاً صارما مع المماليك حين طلبت إليه الدوله العثمانية إرسال قواته لمساعدتها فى القضاء على الثورة الوهابية فى بلاد العرب . ورتب محمد على مذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وإذا كان بعض المؤرخين قد نظر إلى مذبحة القلعة نظرته إلى عملية وحشية ، فان أحداً لم يمدح المماليك ونظام حكمهم الإقطاعى ، وخاصة حين بدؤا يتحالفون مع الاستعمار الخارجى. وعلى أية حال ، فان عملية القضاء عليهم بهذه الطريقة تعتبر سياسياً واجتماعياً عملية بتر لأعداء نظام جديد ، يحاولون تغييره وقلبه .

وكان محمد على قد بدأ فى إنشاء جيش حديث ، وخشى السلطان من وجود مثل هذا الجيش فى مصر ، ففكر فى إستخدامه فى ضرب القوى الثورية التى نشأت فى نجد . ولم يتمكن محمد على من التهرب من هذه المهمة ، خاصة وأنها كانت تساعده على مد نفوذه وحكمه الى إقليم جديد من أقاليم العالم العربى ، ولقد انتهز محمد على هذه الفرصة من ناحيته للقضاء على البكوات المماليك ، ولإرسال بقايا الجيش القديم غير النظامى كدفعة أولى للحرب فى شبه الجزيرة العربية . ولقد وحدت هذه الحرب بين حكم هذه البلاد العربية ، وحكم مصر ، ووضعت بذلك بذور أولى عمليات الوحدة فى الشرق العربى .

ولقد تمكن بعض البكوات المماليك الذين نجوا من مذبحة القلعة من الفرار إلى شمال السودان ، ومن أقامة نفوذهم فى جنوب مصر . فنظرت مصر إليهم

(١) د. محمد أنيس ، مصر من الاقطاع الى الرأسمالية . مجلة الكاتب عدد ٥٢ ، يوليو ١٩٦٥ . ص ١١٦ .

كخطر يهدد أمنها وسلامتها ، وكانت مصر تخشى فى ذلك الوقت من نشاط البريطانيين ، وخاصة فى شرق السودان الذى زاره لورد فلانسيا ، وتخشى من إمكانية قيام تحالف بين المماليك والبريطانيين ، أو بينهم وبين الأحباش ، أو بين الاحباش والبريطانيين ، أو بينهم جميعاً ، إذ أن ذلك التحالف كان يعنى العمل على تهديد مصر فى حدودها وفى مائها ، وتهديد السلطة القائمة على الأمر فيها . وكانت أحوال السودان فى ذلك الوقت ، وتعدد الامارات والممالك فيه ، ووفرة منتجاته وغلاته الطبيعية ، وإمكانية استغلال السودانيين فى القوات المسلحة، كانت كلها عوامل مغرية ، تدفع بمصر إلى الدخول والتوغل فى الأراضى السودانية حتى تؤمن على نفسها ، وتزيد من إمكانياتها .

ولقد تمكنت مصر بفتحها للسودان من القضاء نهائيا على قوة المماليك ، ووضعت بذلك حداً لمن عاشوا معيشة الأقطاع وفرضوا هذا النظام عليها . واستعدت مصر بعد ذلك فى وضع أسس جديدة لبنيانها الاجتماعى والاقتصادى، وفى الوقت الذى استمرت فيه عملية الوحدة بين البلاد العربيه تحت ظل هذه الدولة .

كانت الخطة التى سار عليها محمد على تسمح له بتعبئة إمكانيات البلاد وبخلق قوة جديدة ، حربية فى أول الأمر تتمثل فى قوة الجيش ، ثم سياسية فيما بعد تتمثل فى الامبراطورية المصرية ، ولقد تمكن محمد على من إنشاء وحدة عربية قائمة بذاتها فى منطقة الشرق الادنى ، وعلى أسس جديدة .

ولقد إنتهت حرب بلاد العرب بإسناد ولاية الحجاز إلى ابراهيم ، الابن الأكبر لمحمد على . وأصبحت البلاد العربية تخضع لمصر . وأصبح أبناء الجزيرة العربيه يجندون فى القوات المصرية ، كما عسكرت فى بلادهم وحدات

متعددة من الجيش المصرى . وساعد ذلك بالتالى على زيادة الاندماج بين أبناء هذين الاقليمين داخل وحدة إدارية موحدة ، وعلى التقاء العرب ، حتى وإن كان ذلك قد جاء بثمن باهظ ، وهو وقوف قوتين عربيتين اسلاميتين الواحدة ضد الأخرى ، وإصطدامها سوياً ، بدلا من تعاونهما والعمل على تكتيل مجهوداتهما .

أما تجربة السودان فقد سارت مع حملات توغلت فى هذه البلاد وضمتها الى مصر . وشاركت هذه البلاد منذ هذا اليوم نفس المصير مع أبناء شمال الوادى. وكما حدث فى تجربة بلاد العرب ، بدأ السودانيون يشتركون فى وحدات الجيش المصرى ، وزاد التقارب والتزاوج بين أبناء هذين الاقليمين العربيين ، وسهلت الادارة الموحده شئون التجارة والتبادل ، ودخول عناصر الحكم المنظم الحديث ، ومبادىء الحضارة النامية ، من الشمال صوب الجنوب .

وأما تجربة سوريا فقد أكملت البنيان الادارى فى منطقة الشرق الأدنى ، وأصبحت حدود دولة مصر الحديثة تمتد من جبال طوروس إلى أعالى النيل ، ومن حدود ليبيا ودافور إلى أعالى الفرات . ولقد وحدت هذه التجربة أهالى سوريا مع أهالى مصر وأهالى السودان ورجال الجزيرة العربية وكلهم من العرب، وحدت بينهم جميعاً فى ظل إدارة واحدة ، وبدت هذه الامبراطوريه فى شكل عربى واضح ، من ناحية السكان على الأقل . وهذا ما دفع بعض الكتاب والمؤرخين الى القول بأن محمد على قد عمد إلى إنشاء امبراطورية عربية ، تحل محل الدولة العثمانية . ولهذا القول نصيب من الصحة ، ولكننا إذا ما تتبعنا الخطوط التى سار عليها محمد على ، لوجدنا أنها كانت تهدف القسطنطينية ، عاصمة الدولة ، ومقر الخلافة الاسلامية ، بدلا من أن تحاول اتمام الوحدة العربية

بالسير صوب بغداد مثلا . وكان محمد على مسلماً فى أفكاره وإتجاهاته ، اكثر من
كونه عربى ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود فكرة الامبراطورية العربيـة
لدى ابنه ابراهيم باشا ، الذى قاد جيوش والده فى كل من الحجاز ونجد والسودان
وسوريا . وكثيراً ما أعلن ابراهيم باشا أمام قـــواده ورجاله عروبته واضحة
لا غبار عليها . ولقد عاش مع هؤلاء الرجال ، وشارك العرب حياتهم فى معظم
مناطقهم وأقاليمهم ، وأعجب بهم كشاة ، وفرسان ، ومحاربين من الدرجة الأولى.
وكثيراً ما صرح بأنه حضر إلى البلاد صغيراً ، وأنه تربى فى الاقاليم العربية
وبين أبنائها ، وترعرع بمائها وهوائها . ولقد كان ابراهيم باشا عربياً ، فى الوقت
الذى كان فيه والده البانيا مسلما .

ولقد كانت تجربة الدولة المصرية الحديثة فى العالم العربى ، تجربة عميقـة ،
وخاصة بالنسبة للسياسة التى انتهجتها تجاه الرعية من جهة ، ونظراً لما حققته من
جهة أخرى فى الميادين الثقافية والفكرية . أما السياسة التى سارت عليها الادارة
فكانت تتلخص فى المساواة بين كل سكان الامبراطورية فى الحقوق والواجبات
أمام القانون ، ومعنى هذا أنه لا فرق بين عربى مسلم وعربى مسيحى ، بل الكل
رعيه،والكل عرب ، ولم تكن هذه المساواة موجودة من قبل،ورجعت فيها
الدولة العثمانية بعد خروج الادارة المصرية من هذه المناطق . ولا شك أن شعور
الوطنى بالمساواة كان مكسبا كبيراً لهم وللمنطقة،وساعد على نشوء فكرة المواطن.
وكان اعلان المساواة بهذا الشكل سببا فى دفع بعض العناصر الاسلامية التقليدية
إلى عدم الرضاء عن هذا النظام الجديد ، خاصة وأن وضعيتهم فى ظـــل النظام
العثمانى السابق كانت تمنحهم من الإمتيازات مالم يتوفر لهم فى امبراطورية محمد على ،
فكونوا لذلك جزر مقاومة أخذت تعمل ضد الدولة ولم يلتفت اليها محمد على ،

وكانت من العوامل المساعدة على فشل هذه التجربة.

وسار محمد على على أسس حديثة فى بنائه لدولته ، فأخذ فى فتح المدارس
وإنشاء المطابع ، وأصدرت ادارته الصحف الحكومية،وكان محمد على قد ترك
الأزهر جانبا ولم يتعرض له ، وأنشأ هذه المدارس على نمط حديث وعصرى
بالنسبة لذلك الوقت . وسواء أكان محمد على قد قام بكل ذلك من أجل التقدم
العلمى فى البلاد أو من أجل تكوين مجموعة من الضباط والإداريين يمكنها أن
تسير أمور الدولة الحديثة أو الامبراطورية ، فالنتيجة واحدة ، وهى وجـود
مدارس تدرس فيها اللغة العربية ، وإنتشار كتب ولو مدرسية ، ويقوم النشيء
بقراءتها على الأقل فى المدارس . وهذا أمر لم يكن موجوداً قبل محمد على وقبل
هذه التجربة المصرية ، لإنشاء دولة موحدة . وليس هناك من شك فى أن هذه
التجربة قد دفعت اللغة العربية ولو قليلا إلى الأمام ، وفى أن الكتب والجرائد
قد صدرت ، وتداولتها أيدى العرب أكثر من ذى قبل . وسار محمد على فى
مدارسة على نظام الليسيه الفرنسيه ، وطبقا للخطوط التى سار عليها نابليون فى
فرنسا ، فالطلبة يرتدون السترة العسكرية ، ويخضعون لنظام عسكرى وكما يقول
هربرت فيشر : « ان المدارس كانت عبارة عن ثكنات للجنود » . ولقد عمل
عدد من العرب المسلمين على عدم إرسال أبنائهم الى هذه المدارس ، تمسكاً منهم
بالدراسات الاسلامية ، ورفض بعضهم ترك أبنائه يجلسون على نفس المقاعد
المدرسية مع المسيحيين ، ومنعا لانخراط أبنائهم فى سلك القوات المحاربة فيما بعد .
ولقد أضطرهم ذلك الى فتح المدارس لأبنائهم ، وزادت هذه المدارس فى عددها
وعدد التلاميذ فيها ، وكانت هذه العوامل تساعد على إنتشار التعليم ، وبخطوات
سريعة ، وعلى نشر اللغة العربية .

وساعدت سياسة التسامح الدينى التى سارت عليها الدولة الحديثة على مجيء رجال التبشير ، وخاصة إلى الأقاليم السورية والعمل فى أرجائها . ورغم وجود بعثات اليسوعيين ، التى عملت بين الموارنة الكاثوليك ، وقامت بالتدريس فى مدارسها باللغة الفرنسية على أسس غربية ، فقد أخذت بعثات البروتستانت فى المجيء وفى النشاط فى العمل ودون أن تجد أية معارضة . وكان الأمريكيون على رأس هذه الطائفة الأخيرة ، وحضروا فى عهد الادارة المصرية ، وأعطوا نتائج هامة فى الدراسات العربية فى ذلك الوقت ، خاصه وأنهم قد أحضروا معهم مطبعة وأخذوا فى دراسة اللغة العربية وتراثها وأدبها ، ثم درسوا العلوم باللغة العربية فى مدارسهم . ولقد ساعد كل ذلك على إزدياد نمو اللغة العربية ، وزيادة التحدث بها والالتفات إليها والاعجاب بما قدمته للمدنيه ، وما يمكنها أن تقدمه فى مستقبل الأيام .

وسارت روح التنافس بين بعثات التبشير البروتستانية وبعثات التبشير الكاثوليكيه وخاصة فى ميادين التعليم والثقافه وباللغة العربية . وكان هذا التنافس فى صالح الدراسات العربية نفسها . وكان الأمريكيون قد اعتمدوا فى أول الامر على المسيحيين السوريين فى حركة الترجمه والتأليف ونشر الكتب ، فخرج الجيل الاول من مدارسهم عربيا مسيحياً فى غالبيته . ودفع هذا بالعرب المسلمين إلى زيادة الالتفات إلى اللغة العربية وزيادة الدراسات والبحث فى آثارها وآدابها وتراثها ، خاصة وأنها لغة الضاد ، لغة القرآن . فخرج الجيل العربى التالى مسلماً فى غالبيته ، معتزاً بعروبته ، ولا يرضى عن التسامح بديلا ، فالكل عرب ، وهذا الرباط يوحد بينهم ، مهما كانت طوائفهم ، واكثر من الرباط الاسلامى الذى يربطهم بالدولة العثمانيه ، وبالادارة التى تتحدث التركية .

لقد وجدت هذه البذور أرضا صالحة لها فى كل منطقة الشرق الأدنى ، فى عهد الامبراطورية المصرية أو الدولة المصرية الحديثة . وإذا كانت الاطماع الاستعمارية قد عملت على هدم الكيان السياسى الذى شمل هذه المنطقة العربية ، فإنها عجزت عن القضاء على هذه البذور التى أخذت فى الانبات فى أرض صالحة ، هى أرضها ووطنها . بل لقد وجد العرب شخصيتهم مرة جديدة ، وشعروا بها واعتزوا بها . فاستمرت هذه الشخصية العربية فى النمو واستعدت لاعطاء الثمار رغم فشل التجربة السياسية وأنهيار النظام الاقتصادى الذى نشأ فى المنطقة .

(٢) الاحتكار :

كان محمد على قد شعر منذ بداية الأمر بعجزه عن القيام بأى مشروعات هامة وإنشاء دوله حديثة لها احترامها ما لم يتمكن من إدخال تغييرات إقتصادية أساسية يسيطر عن طريقها على امكانيات مصر ويضعها فى خدمة أغراض الدوله التى أنشأها . وكانت المادة أساسا لأى عمليات ، وكان فى وسعه أن يجدها فى الزراعة وفى التجارة وفى الصناعة . وصمم محمد على من أول الامر على الهيمنة والسيطرة على كل إمكانيات مصر فى هذه الميادين الثلاث حتى يتمكن من القيام بمشروعاته ، وساعد على سياسة الاكتفاء الذاتى حتى يضمن إستغلال كل الإمكانيات الاقتصادية فى البلاد . ولكننا نلاحظ أن محمد على قد وضع هذه الإمكانيات فى خدمة مشروعاته ، ولتحقيق سياسته ، بدلا من وضعها فى خدمة الشعب وتوفير الحاجيات اللازمة له ، ولذلك فانه يصعب وصف هذا النظام الذى نشأ فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بصفة الاشتراكية ، بل أنه يدخل صراحة تحت عنوان رأسمالية الدوله التى احتكرت كل شيء لنفسها ، وسارت على تخطيط رأسمالى بحت ولم تضع مشروعاتها فى خدمة سد حاجات الشعب .

أما فى ميدان الزراعة فقد وجد محمد على الإهمال واضحاً فى وسائل الرى والصرف ، ووجد أن الترع قد أهملت والمصارف غير معروفة ، أما مشروعات الرى فلم تكن متوفره . وكانت الأراضى الزراعية التى بقيت صالحة للزراعة لا تتمكن من زراعة أكثر من محصول واحد فى السنة . فاضطرت الدوله الحديثة إلى الاهتمام بهذه المشروعات وهذه الوسائل . وتدخلت الدولة كذلك فى الملكية العقارية للأراضى الزراعية ، وألغت نظام الإلتزام على مراحل ، وبدأت فى سنة ١٨٠٩ بالاستيلاء على الفائض ، ثم استمرت فى سنة ١٨١١ بمصادرة جهات إلتزام الامراء المماليك ، وإنتهت فى سنة ١٨١٣ بالغاء الالتزام نهائياً . أما أراضى الوسية فانها قد بقيت فى أيدى أصحابها على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وطلب محمد على من الملتزمين بيانات عن أرباحهم فخشوا من إعلان حقيقتها ، فاستندت الحكومة إلى ما أعلنوه من مبالغ لأرباحهم ، وأعطتهم رواتب تتفق مع تقديراتهم ، وألغت إمتيازاتهم السابقة . وعمل محمد على على الاستيلاء على أراضى الوقف فأصبح هو ، أو الدولة ، ناظر الوقف الوحيد .

إنتقلت إذن ملكية الاراضى الزراعية فى مصر إلى محمد على أو إلى الدولة . وتمكن محمد على بهذه الطريقة من وضع سياسة لتنظيم الرى وشق الترع وتقوية الجسور وإقامه القناطر . وسمح ذلك لمحمد على بادخال محصولات جديدة فى مصر ، وخاصة محصول القطن الذى توسعت مصر فى زراعته بطريقة مستمرة . وكذلك اهتمت الدوله بزراعة قصب السكر فى الوجه القبلى ، وزراعة النيلة وأشجار التوت والزيتون . وسارت الدولة على سياسة فرض محاصيل معينة على أقاليم بعينها ، ومنعت المزارعين من التصرف فى المحصول . وكانت الحكومة تشترى المحصول بأثمان محددة ، وتقوم بعد ذلك ببيع هذا المحصول لحسابها ، محققة بذلك أرباحا واضحة . ولقد حصل

الفلاح على حماية واضحة فى ظل هذا النظام ، إذ أن الدولة عملت على حمايته من مساومات التجار الأجانب ، وخدم النظام الاحتكارى أسعار بيع المحصول ، ولكن الدولة كانت تحدد سعر بيع محصول الفلاح لها ، فلم يكن الربح يعود فى هذه الحالة إلى القوة الكادحة ، بل كان يعود على الدولة . وكم من مرة احتاج فيها الفلاحون إلى كمية من القمح أو الذرة التى سلموها لشون الدولة ، وخاصة قرب نهاية الموسم ، وباعت الدولة لهم هذه الكميات بأسعار مضاعفة عن تلك التى اشترت بها منهم نفس المحصول فى أول الموسم . فكان الربح إذن للدوله ، سواء أكان ذلك من تاجر القطن الأجنبى ، أو من المستهلك المصرى نفسه . ولذلك فان هذا النظام هو نظام تحقيق أكبر ربح ، أى نظام رأسمالى ، وهو نظام رأسمالية الدولة ، مادامت الأرباح مركزة فى أيديها ، وتستخدم احتكارها لأهداف ليست بالضرورة متطابقة مع إرضاء حاجيات الشعب .

ولقد استتبع احتكار الدولة للزراعة احتكارها للتجارة . وكانت هذه النتيجة منطقية ، وتساير النظام العام الذى نما وسيطر على مصر . ونعرف أن محمد على ، أو الدوله ، قد وصل إلى مرحلة أصبح فيها هو الزارع الوحيد والتاجر الوحيد والصانع الوحيد فى مصر . وكانت الدوله ، أو محمد على ، إذ أنهما متطابقان ، يخططان للزراعة ، وللتجارة والصناعة ، حسب إحتياجات الوالى ، أو احتياجات الحكومة ، وإن كان ذلك التخطيط بدائيا ونظريا إلى حد كبير .

وكان نزول الدولة إلى ميدان الصناعة والتصنيع يمثل مرحله هامة فى تاريخ تطور النمو الاقتصادى فى مصر فى تلك الفترة . حقيقة أن حاجات الجيش إلى الملابس والأسلحة والذخائر والعربات والسفن كانت هى الأساس الأول لنشأة مثل هذه الصناعة ، ولكن علينا ألا ننسى أنها كانت نقلة بعيدة لمصر . للمرور

من نظام اقطاعى يعتمد على الزراعـــة ، إلى مرحلة تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج ، وتنزل فيها إلى ميدان الصناعة ، وتشغل فى هذه الصناعة آلافاً مؤلفة من العمال . ولقد وجدت الدولة أن التصنيع يفرض نفسه عليها ، مادامت ترغب فى التحرر من النفوذ الأجنبى ؛ ووجدت أنه يعمل على تزويدها بما يلزم من معدات ومهمات وأسلحة ، وحاولت الاعتماد على هذه الصناعة لمد حدودها وايجاد أسواق جديدة لها فى منطقة الشرق الادنى . ونشأت فى مصر فى ذلك الوقت صناعات متعددة أهمها غزل ونسج القطن فى الخرنفش وبولاق ، وصناعة السكر ، التى لم تنجح نجاح صناعة الغزل والنسيج ، وصناعة السفن والأسلحة والذخائر . وظهرت مصر فى شكل دولة حديثة فى منطقة الشرق الأدنى ، وبشكل لم تر المنطقة دولة أخرى مشابهة لها منذ قديم الزمان .

أدى هذا النظام الاقتصادى الى تغييرات اجتماعية خطيرة فى ذلك الوقت ، فتساوت الرعية مع بعضها وأصبحت تمثل طبقة واحدة طويلة ومنتشرة على خط الأفق ، وترأسها قيادة واحدة هى الدولة . ولقد ظهرت الدولة وعلى أنها بغير طبقات ؛ فالكل رعية والكل يخضع للحكومة . وكان لإدخال القوانين الحديثة ؛ والمساواة بين الرعية دون فرق دينى أو عنصرى ، أكبر أثر فى اكمال الشكل العام لهذه التغيرات الإجتماعية ، فلم يعد هناك فرق بين مسلم ومسيحى ، فالكل رعية والكل يخدم الدولة ، والكل يتعلم ، والكل ملك للدولة .

ولكن هل يمكن لمثل هذا النظام أن يستمر لفترة طويلة ؟ خاصة وأنه قد قد ارتبط بشخص واضعه ؟ وتعارض مع النظم الموجودة فى الغرب فى ذلك الوقت ؟ وكانت للغرب مصالح وأطماع واضحة فى مصر وفى منطقة الشرق الأدنى؟

(٣) انهيار النظام الاحتكارى :

كان النظام الاحتكارى ، أو نظام رأسمالية الدولة الذى أنشأه محمد على يتضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ويتعارض مع نظرية حرية التجارة ، والباب المفتوح ، الذى كان يسمح لها بتحقيق أكبر ربح ممكن ، وفى أقل وقت ممكن ، وفى حرية تامة . ولذلك فان الدول الغربية الرأسمالية عامة ، وبريطانيا خاصة ، عملت على القضاء على هذا النظام ، والتخلص منه ؛ للعودة إلى أسواقها ، وللحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها .

كما أن نشأة مثل هذه الدولة القوية فى منطقة الشرق الأدنى ، وتحكمها بالتالى فى طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، كان يرهب الدول الاستعمارية ، التى ترغب فى المرور من المنطقـــة إلى مستعمراتها فى الشرق الأقصى ؛ فكان الاصطدام ، ثم الانهيار . ورغم ذلك فان هذه التجربة قد تركت آثاراً عميقة فى منطقـة الشرق الأدنى العربى بأكمله ، وكانت تمثل مرحلة واضحة من مراحل تطورها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

لقد بدا هذا النظام متعارضا مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ومصالح التجار الأجانب حين استند إلى الاحتكار ، وأجبر هؤلاء التجار على شراء المحصولات منه ، وبالاسعار التى يحددها. واضطر التجار الأجانب إلى التعامل مع تاجر واحد ، هو الحكومة الاميرية ، أى حكومة الأمير ، وإلى شراء السلع بالاسعار التى يحددها رسمياً وفقدوا بذلك ما كانوا يحصلون عليه فى ظل نظام حرية التجارة من أرباح ، خاصة وأن المساومة كانت تسمح لهم بشراء السلع بأرخص سعر ممكن .

واصطدم هؤلاء التجار الاجانب مرة جديدة فى مصالحهم بهذا النظام الذى سار على سياسة الاكتفاء الذاتى ، وعمل بالتصنيع على إقفال سوق مصر فى وجه

كثير من المنتجات الأجنبية . ونظر هؤلاء التجار إلى نظام رأسمالية الدولة على أنه معاد لمصالحهم ومتضارب معها . وحين امتد الحكم المصرى الى الشام فى الثلاثينات شعرت الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا ، بأن الدولة المصرية قد أصبحت تتحكم فى طرق مواصلاتها عبر المنطقة الى الهند والشرق الأقصى ولذلك فإن بريطانيا قد وجدت أن مصالحها تتصادم مع الدوله المصرية الحديثة ،وعملت على القضاء على هذا النظام حتى تعود مصالحها وأعمالها الاقتصادية والاستراتيجيه فى المنطقة إلى ما كانت عليه .

وربما شعر محمد على بخطورة هذا النظام الذى أنشأه فى مصر على علاقاته مع بريطانيا ، وخشى من الصادم معها فى الوقت الذى أصبح فيه فى حرب معلنة ضد الدولة العثمانية . وربما كان هذا الشعور وهذا الخوف أساساً لذلك التعديل الذى أدخله على نظامه ، وخاصة فى ملكية الاراضى ، والذى ادخله على علاقاته مع بريطانيا فى الوقت الذى رتب فيه أمر الزحف على الشام .

لقد بدأ محمد على فى إنشاء نوع من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وذلك بإنشائه الابعاديات والشفالك . وأخذ فى منح مساحات من الاراضى لكبار رجال الدولة وكبار الموظفين والضباط . ولكنها كانت قابلة للاستصلاح ، وبعيدة عن العمران ،وكانت مساحاتها تتراوح بين مائه وخمسمائة فدان . ولقد أعفى هذه الاراضى من الضرائب لعدد من من السنين حتى يتمكن صاحبها من إصلاحها ثم يبدأ بعد ذلك فى دفع الضرائب عنها . وهدف محمد على من وراء ذلك أرضاء كبار الموظفين والضباط ، وزيادة الاراضى المستصلحة والقابلة للزراعة ، وزيادة إيرادات الدولة فى المستقبل . ولكنه وضع سابقة هامة وخطيرة وتتعارض مع النظام الذى سار عليه حتى ذلك الوقت . والظاهر أن هذا النظام كان يتمشى مع سياسته المقبله فى بلاد

الشام والتى تحالف فيها مع الزعامات الاقطاعية القديمة هناك .

ولقد قام محمد على بمحاولة فى نفس الوقت ظهرت وكأنها للتقرب من بريطانيا وطمأنتها على سلامة خطوط مواصلاتها فى الشرق الأدنى عامة وفى مصر خاصة ، وفى الوقت الذى استعد فيه للسيطرة على كل المنطقة التى تتحكم فى خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب . ذلك أنه وافق على البدء بانشاء خط للسكك الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ، وكان قد مهد الطريق من القاهرة إلى السويس ، وعهد بهذه المهمة الخاصة بانشاء السكة الحديدية الى الانجليز . ووصلت المهمات والمعدات والأدوات اللازمة لذلك فعلا إلى الاسكندرية ، إلا أن الباشا لم يقم بعد ذلك بتنفيذ المشروع .

لم يكن هذا التعديل فى نظام الدوله وعلاقاتها العامة مع بريطانيا ، كافيا للقضاء على عداء بريطانيا لمشروعات الدوله المصريه . وكانت بريطانيا هى صاحبة المصالح والاطماع المتفوقه عن غيرها فى منطقة الشرق الادنى ، ورأت أن الدوله المصرية قد أصبحت تسيطر على الطرق المؤدية إلى الهند وأن نظام الاحتكار يتعارض مع مصالحها ، وأن إنشاء كتلة أقليمية موحدة قد يهدد بالتحكم فى عملية المرور أو « الترانسيت » عبر المنطقة ودون أن تجد بريطانيا طريقا ثانياً تمر منه .ولهذه الأسباب مجتمعة قررت بريطانيا أن تقف فى وجه الدولة المصرية ، وقررت أن تقضى عليها .

ولقد سارت بريطانيا فى عملياتها الهجومية على خطوط اقتصادية ثم حربية ، لكى تصل منها إلى النتائج السياسية .

أما من الناحية الاقتصادية فان بريطانيا قد قامت فى سنة ١٨٣٨ بعقد إتفاقية

« بلطة ليمان » التى اعترف فيهـــا السلطان بحرية التجارة نظاماً فى كل مـن الامبراطورية والممالك العثمانية ، أى أن بريطانيا قد وصلت إلى عقـد إتفاقية مع سلطان الامبراطورية وتسرى على مصر ، ما دامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانيه . وتعد نظاماً يتضارب تمام التضارب مع النظام الموجود فى مصر .

أما من الناحية الاستراتيجية والحربية ، فان بريطانيا قـــد احتضنت امام مسقط فى جنوب شرق الجزيرة العربية حتى لا يصل نفوذ دوله محمد على إلى مياه الخليج العربى ، وإلى ميـاه الهنـد ، ثم استعدت للهجـوم على الامبراطورية المصرية من ناحيتين : من الهند صوب البحر الأحمر ، ومن البحر المتوسط صوب سوريا ، فاحتلت عـدن سـنة ١٨٣٩ وتهيأت بذلك لاقفـال البحر الاحمر من الجنوب ، واستعدت لإتخاذها قاعـدة بحرية تهاجم منها موانى الحجاز والموانى المصرية علـى البحر الأحمر . أما من ناحية البحر المتوسط فان أساطيلهـا كانت مستعدة ، وعملت على استغلال الشقاق المصرى السورى والصعوبات التى نشأت أمام المصريين فى سوريا لـكى تبث الدسائس وتوزع الأموال والاسلحة وتثير الاهالى ضد الحـكومة ثم تحرشت جيوش الدول العثمانية بالجيوش المصرية ، وما إن ظهر تفوق المصريين فى الميدان حتى عمدت بريطانيا إلى تكتيل كل من الروسيا والنمسا وبروسيا إلى جانبها ثم هاجمت سوريا وأجبرت مصر على العـــودة إلى حدودها القديمة . حقيقة أن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ واتفاقية لندن عام ١٨٤١ قد ضمنتا لمصر شخصية قائمة بذاتها بين الممالك العثمانية ، واحتفظت للبلاد بأسرة حاكمه ترثها فرداً بعد فرد ، ولـكن هذه الوضعية الجديدة كانت وضعية ادارية وضعت حداً لهذه التجربة الهامة التى قامت بها مصر فى بلادها ، والتجـربة التى قامت بها فى بقية أقاليم الشرق العربى .

(٤) تطور النظام الرأسمالى :

لقد ترتب على انهيار النظام الاقتصادى والسياسى الذى أنشأه محمـد على فى فى مصر والشرق الأدنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر نتـائج فى منتهى الخطورة أثرت على القـوى الموجودة فى مصر ، وأثرت على إمكانيات القطاعات المختلفة من الأهالى على التصرف والربح والافادة . لقـد أثر هذا الانهيار علـى القوى الـكادحة الموجودة فى البلاد ، وأثر على الموظفين والضبـاط ، واولئك الذين حصلوا على بعض الابعاديات والشفالك . وأثرت الظروف الجديدة على المجتمع وبشكل سمح لبعض الطبقات بالنمو ، ولغيرها بالتقهقر على سلم الدخـــل والكسب ، وأدى بالتالى إلى إزدياد الفوارق الاجتماعية عن ذى قبل . وأخيراً فان مصر قد مرت بتجارب إقتصادية ومالية ، وهى لم تقف بعـد على أرجلها فى هذا الميدان ، ومرت بهذه التجارب وفى شكل متكامل مـع الرأسمالية الدولية . فما هى هذه التغيرات ؟ وما هى علاقة تجارب الرأسمالية الجديدة الناشئة فى مصر مع الرأسمالية الدولية الآخذة فى التوسع . ؟

لقد كان من أولى نتائج انهيار الامبراطورية المصـــرية خفض الجيش ، واقفال معظم المصانع التى كان عملها مرتبطا بهذا الجيش ، وأدى ذلك إلى بطالة امتدت الى مئات بل الى آلاف ، خاصة وأن قوة الجيش وحدهـا قد انخفضت من ٢٨٠ الف جندى إلى ١٨ الف جندى . وأثر ذلك على القوة العـــامله التى توفرت فى السوق،ولم تجد العمل اللازم لها .

وكان نهاية النظام الاحتكارى أو رأسمالية الدولة يعنى أن الحكومة لم تعد مسئولة عن توفير العمل اللازم للعمال .

واختفت كذلك سياسة التخطيط التى باشرت وأشرفت على زراعة محاصيل معينة فى أقاليم معينة أو مديريات بعينها ، وأصبح على الفلاح أن يحصل على التقاوى لأرضه وعلى السماد ، ثم ينتظر عدة أشهر لكى يحصل على المحصول . ولقد وجد الفلاح نفسه بهذه الطريقة بدون سند وبدون عون حكومى ، وكان يصل إلى آخر الموسم لكى يصبح فى أشد الحاجة إلى ثمن محصوله حتى يسدد ما عليه من التزامات ، ومنعه ذلك من الانتظار ، ولو لأيام، لكى يحصل على أثمان أحسن .

واختفت كذلك تلك الحماية التى كانت الدولة تقدمها له فى بيع محصوله وفى ضمان حد أدنى للاثمان ، وخضع لمساومات للتجار الذين عملوا فى ظل نظام حرية التجارة على تحقيق أكبر ربح ممكن ، ومن دم الفلاح . وكانت مصالح هؤلاء التجار ومعظمهم من الأجانب متداخلة متكاتفة . وكانوا يعملون على تحديد الحد الأعلى للاسعار التى تمكنهم من شراء المحصولات بها وإلا فيمكنهم الامتناع عن الشراء ولو لأيام ، فيضطر الفلاح إلى بيع المحصول بالسعر المقترح . لقد تحول النظام من الاحتكار إلى حرية التجارة ، ولكنه خضع مع الحريه لتحكم التجار وتحكم الأسعار التى يعرضونها فى السلع . وهكذا وجد الفلاح بغير رعاية وبدون توجيه وبلا حماية ، رغم أن النظام قد أصبح حرا .

ولقد عاشت مصر فترة بعد سنة ١٨٤٨ ظهرت فيها الضائقة واضحة على الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم فى ظل نظام جديد لم يتعودوا عليه ، وتقهقرت مصالح الفلاحين وزاد استغلال الأجانب لهم خاصة وأن الحكومة عجزت لمدة سنوات عن الاستمرار فى شق الترع والمصارف وادخال التحسينات على مشروعات الرى ، وفى الوقت الذى كانت محتاجة فيه للضرائب .

ومع زيادة البطالة واختفاء الحماية وخضوع أبناء الشعب من الطبقه الكادحة

المنتجه لمساومة التجارة ، استمر انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة لإستغلال الرأسمالية لهم ، وذلك فى الوقت الذى سمحت فيه الظروف للطبقة المتوسطة بزيادة النمو وزيادة الارتفاع على السلم الاجتماعى .

ففى الوقت الذى إنهارت فيه السلطة الاحتكارية فى الدولة ، ظهرت الطبقة الوسطى بمن تشتمل عليهم من كبار الضباط والموظفين على أنها أعلى سلطة موجودة فى البلاد. ولقد استندت هذه الطبقة إلى وظائفها والى رواتبها لكى تستمر فى الاحتفاظ بمستوى معيشتها السابقة ، رغم قلة النقود المتداوله فى الاسواق بعد عملية الانهيار. واستندت هذه الطبقة كذلك إلى تلك المساحات من الأراضى التى حصلت عليها باسم الشفالك والأبعاديات ، واستغلت مدخرات رواتبها فى اصلاحها وفى الوصول بها الى مرحلة الانتاج . وكما توفرت النقود فى أيدى أبناء هذه الطبقة ، وتوفرت لديها الأراضى ، تمكنت من الافادة من البطالة التى نتجت عن تسريح معظم رجال الجيش والعمال، وحصلت على عمل وبأرخص الأجور . فتوفرت فى أيديها كل عناصر الإستغلال الاقتصادى والتى سمحت لها بزيادة النمو وتوفر المكاسب .

ولم يكن أبناء هذه الطبقة يحتاجون لبيع منتجات أبعادياتهم بمجرد خروج المحصول ، اذ أنهم لاينتظرونه للعيش منه . وسمح ذلك لهم بالحصول على أثمان معقوله بعد مرور موسم المحصول الذى يبيع فيه كل الفلاحين منتجات أرضهم . فتوفرت لهذه الطبقة إذن كل عوامل الربح ، ومن كل جانب ، وفى الوقت الذى ضاقت فيه الأحوال على صغار الفلاحين الكادحين ، توفرت للطبقة الوسطى كل وسائل النمو والربح من كل ميدان . وفى الوقت الذى زاد فيه الفلاح فقرا على فقره ، زاد فيه أبناء الطبقة الوسطى نموا وازدهارا، وبشكل ساعد على ظهور وتبلور طبقتين اجتماعيتين سارت الأولى الى أسفل ، وارتفعت الثانية الى أعلى .

ولقد سمحت زياده الثروة فى أيدى أبناء الطبقة الوسطى لها ببنـاء الدور الكبيرة والمعيشة فى مستوى اجتماعى يختلف عن مستوى الطبقـة الكادحة . فظهرت البيوت الكبيره التى يصل بنا الحال الى تسميتها باسم القصور والتى يعيش فيها عدد كبير من الخدم والحشم والاتباع والمحاسيب . كما سمحت الثروة لابناء هذه الطبقة بتعليم أبنائها وفى مدارس تختلف عن تلك التى يذهب اليها أبناء الشعب، وياحبذا لو كانت من مدارس الارساليات أو ياحبذا لو تمكن الابن من اتمـام تعليمه فى الخارج .

ولقد استمر هذا النمو من جانب ، والتقهقر من جانب اخر الى درجـة شعور أبناء هذه الطبقـة بأنهم يختلفون عن المصريين وبأن المصرى فى عرفهم هو الفلاح وهو اسم وصفه ، ولاتعنى احترامهم له أو لها .

واستند أبناء الطبقة الوسطى الى وظائفهم فى الدولة لكى يتوسطوا لصغار أبناء الشعب الذين يعرفونهم ، واستندوا إلى أراضيهم لكى يخدموا فيها الفلاحين المجاورين ، واستندوا الى أموالهم ومدخراتهم لشراء أية قطعة من الأرض صغيرة مجاوره يعجز الفلاح عن استغلالها أو تغلبه الظروف والديون فيضطر الى رهنها وبيعها ولايجد غير الباشا المجاور لشرائها ، هذا بعد اتمام نظام تمليك الأرض،ولكنه حدث بالتدرج ومع نمو الطبقة الوسطى .

فأصبحت هناك فى مصر طبقتـان متميزتان عن بعضها وشعرت كل منها بانفصالها عن الأخرى . وكان معنى نمو الطبقـة الوسطى هو زيادة استغلالها للطبقة الكادحة من الشعب . واستمرت هذه العملية منذ سنة ١٨٤٠ حتى بلغ هذا

التطور مرحله واضحة قبل الثوره العرابية ، وخاصة بعد أن قام اسماعيل بتجاربه وأدى ذلك إلى تدخل الأجانب فى شئون البلاد .

كانت الأحوال قد ظلت راكدة فى مصر بعد صدمة سنة ١٨٤٠ ، والانهيار الكبير الذى حدث فيها . وجاء حكم عباس الاول بعد ثمانيـة سنوات لكى يتم اقفال المصانع وتسريح العمال واقفال المدارس، وينعزل عباس فى قصر شبرا أو فى قصر العباسية بعيدا عن المصريين الذين كان لايحمل لهم سوى الخوف والاحتقار وكان مبدأ حرية التجارة قد بدأ فى التطبيق فى مصر ، ولكن لصالح التجـار الأجانب الذين عملت دولهم على هدم الدولة المصرية الحديثة ولصالح أبنـاء الطبقة الوسطى النامية . ولقد عجزت الحرف والصناعات المصرية الحديثة عن الوقوف أمام منافسة البضائع الأجنبية التى ملأت الأسواق والتى كانت صناعتها أجود من صناعة البضائع الوطنية . فتحولت مصر إلى ميـدان لتسويق السلع الأجنبية بعد أن كانت تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى . والواقع أن هذا العصر يعتبر استمرارا للنكسة التى بدأت فى مصر سنة ١٨٤٠ والتى لم تنتهى إلا مع بداية عهد محمد سعيد .

وإذا كانت الصناعة قد تقهقرت وانتهى أمرها من البلاد ، فان شئون الزراعة قد تحسنت فى تلك الفتره وبشكل ملحوظ . ولقد ساعدت نظرية حرية التجارة أو الاقتصاد الحر على أن تسير الحكومة على أسس جـديدة فى نظام ملكية الأراضى الزراعية والانتاج الزراعى . ووجدت الحكومه ضرورة تشجيع دافع قوى ينبع من المزارعين ويدفعهم إلى الشعور بأن لهم مصلحة تربطهم بالأرض الزراعية . ولذلك فانها سارت على سيـاسه تمليك المزارعين للارض واعطائهم الحريه لزراعة المحاصيل التى يختارونها وقصر دور الحكومة على مجرد الارشاد والتوجيه . ووضعت الحكومة لائحة سنة ١٨٥٤ التى نصت على ضرورة تسجيل

عقود نقل الحيازة للاراضى الزراعية فى المحكمة وأعطت الورثة حق وضع اليد على أراضى مورثهم ، ذلك أن الملكية العقارية للاراضى كانت لاتزال مركزة فى أيدى الدولة ، ولم يكن الفلاح يتمتع إلا بحق الحيازة .

ثم صدرت لائحة سنة ١٨٥٤ وتسمى باللائحه السعيدية • التى نظمت شئون الملكية واعترفت بها . ونصت هذه اللائحة على اقتسام الورثة لأرض المورث وبنسبة الميراث الشرعى وعلى شرط أن يكونوا قادرين على زراعتها ، وعلى دفع خراجها ، وفى حالة عدم وجود ورثة ، فان هذه الأرض تؤول إلى بيت المال . وسمحت هذه اللائحة لمن يضع يده على أرض خراجية لمدة خمس سنوات ويؤدى الضرائب عنها بأن يصبح مالكا لها . كما أن هذه اللائحة قد أجازت لأصحاب الأرض الخراجية رهنها وتأجيرها والتصرف فيها بموجب حجج شرعية . وقد أصبح حائزى الأراضى يتمتعون بكل مزايا الملكية الفردية رغم احتفاظ الحكومة لنفسها بحق نزع ملكيه الأرض ، ومصادرتها ، أى دون دفع أى تعويض عنها، مالم تكن مغروسة بالاشجار، أو مبنيا عليها .

ولقد دفعت هذه اللائحه المزارعون إلى الاهتمام بالأرض وزيادة الانتاج ، وتزايدت الطلبات على الاراضى ، فارتفعت أثمانها وبدأ الاهالى ، أو المقتدرين فى بناء مساكن لهم على أرضهم وغرس هذه الاراضى بالاشجار حتى يضمنوا عدم استيلاء الحكومة عليها . وأدى ذلك إلى إنتقال عدد من أبناء المدن والحواضر إلى الريف ، وحصولهم على ملكيات زراعية فيه وإهتمامهم بشئون الزراعة التى أصبحت تغل غلة لابأس بها .

وسمح هذا النظام للفلاحين وأصحاب الاراضى بالاقتراض وبضمان أراضيهم ، فشجع ذلك عدداً من البنوك الاجنبية على التخصص فى عمليات

التسليف والرهن . واتجهت بعض الرؤوس الاموال الاوربية الى مصر لكى تستغل فى مثل هذه العمليات . وأخيرا فان محمد سعيد قد أصدر أمره بأن يكون دفع الضرائب الميرى عن الأرض نقدا لا عينا .

أما فى ميدان النقل فنجد أن عصر محمد سعيد قد شاهد انشاء عدة خطوط حديدية سهلت الاتصال ببعض المدن وتم فى سنة ١٨٥٣ انشاء الخط من الاسكندرية إلى كفر الزيات والذى وصل الى القاهرة فى سنة ١٨٥٦ . وتم فى العام التالى وصل القاهرة بالسويس بخط آخر . وشهدت السنوات التالية نشاطا فى مد هذه السكك الحديدية ، وفى إنشاء شركات النقل والملاحة التى ساعدت على ازدهار التجارة .

وبدأت هذه العمليات فى اعطاء ثمارها وسمحت بسهوله تصدير المنتجات والمصنوعات الاوربية الى داخل البلاد . فعجزت مصر عن الاستمرار فى الصناعة وأصبحت منتجاتها زراعية ، مرتبطة بالتجارة الخارجية . وسمحت هذه العمليات بتوافر النقود فى أيدى بعض المصريين الذين انضموا بدورهم إلى الطبقة البورجوازية الوسطى وان كانوا من التجار وملاك الاراضى ، دون أن يكونوا من موظفى الدولة أو ضباطها . وزاد التداخل بين النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى نما فى مصر وبين الرأسمالية العالمية ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الذى شهد تجارب هامة فى مصر ، وفى علاقة القوى الاقتصادية والسياسية الموجودة فيها بالرأسمالية العالمية ، وبشكل متبلور فى مشكلات الديون والقناة ، وما تلى ذلك من الثورة العرابية ، والاحتلال البريطانى لمصر .

الفصل السادس

فرنسا واحتلال الجزائر

كانت فرنسا تعلم أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لها ، مما جعلها تطمع فى احتلالها ، وخاصة فى وقت ظهرت فيه آثار الثورة الصناعية ، وحتمت الأوضاع الداخلية على فرنسا توجيه أنظار أبنائها صوب الخارج . وكان ضعف الولاية الجزائرية سبباً أساسياً فى أن تقوم فرنسا بعملياتها ، خاصة وأنها كانت تخشى من أن تسبقها بريطانيا إلى احتلال هذا القطر . ولقد إتخذت فرنسا الذرائع لمحاصرة سواحل الجزائر ، ثم أرسلت حملة قوية لاحتلالها فى سنة ١٨٣٠ . وإذا كانت فرنسا قد لقيت مقاومة عنيفة من الجزائريين بقيادة الأمير عبد القادر فى الداخل ، إلا أنها واصلت عملياتها ، وتمكنت بعد سبعة عشر عاماً من إتمام احتلاله ، ودقت بذلك أول إسفين إستعمارى فى قلب العالم العربى . وكانت هذه العملية تعنى سقوط أول درع من دروع العرب ، وتنذر بنزول القوات الاستعمارية فى أقاليم عربية أخرى ، مع زيادة توغل رؤوس اموالهم وحاجتهم إلى منتجات هذه الأقاليم ، التى ضعفت عن مواجهة هذه الهجمات .

(١) الحصار البحرى :

كانت أولى الذرائع التى تذرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزائر هى القضاء على

القرصنة وضرورة تأمين المواصلات البحرية والتجاره فى البحر المتوسط .

ولقد اهتم مؤتمر فينـا بالحالة القائمة فى شمال افريقية أو بمعنى آخـر حاول خدمة الأعضاء المشتركين على حساب غير المشتركين ، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية ، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنهـا جزء من القانون الدولى نجـد أن الاميرال السيرسيدنى سميث يقدم مذكرة لهذا المؤتمر يطالبه فيها بضرورة وضع حد لاعمال القرصنة ويشرح الوسائل اللازمة لذلك. أظهر إندهاشه من أن الدول الاوروبية تعتنى بالغاء تجارة الرقيق الاسود وتترك فى نفس الوقت مسلمى شمال افريقية يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف فى سفنهم . وذكر أن هـذه الحالة لا تتفق مع الانسانية وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة وأشـار إلى أن الوسائل التى استخدمها الامراء المسيحيون حتى ذلك الوقت للتخلص من هـذه الحاله كانت غير كافية ، وطلب من الدول التى يعنيها الامر أن توقع على معاهدة تتعهد فيها بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط ولمراقبة وتعقب وتحطيم سفن قباطين شمال افريقية « القراصنة » .

كانت تلك النزعه الانسانية الواضحة تخفى وراءها عوامل سياسية واقتصادية، إذ أن هـدف الدول الغربية من تحرير العبيد لم يـكن إلا هدم إقتصـاد البـلاد الاسلامية التى تستخدم الزنوج فى زراعتها أو فى تجارتها هدم ذلك الاقتصاد مـن أساسه ، بحيث لا تستطيع هذه البـلاد مقاومة الدول الغربية حربيـاً أو إقتصاديا . كانت الدول الغربية قد بدأت فى ذلك الوقت اهتمامها بمسألة تجارة العبيد كوسيلة من وسائل السيطرة على البـلاد الإسلامية ولم يكن فى استطاعتها مهاجمة تلك البلاد بسهوله ، دون القضاء على بحريتها التجارية والحربية ، ولذلك فانهـا أخذت فى التفكير فى محاولة جمع قوى الدول الأوروبيه وإعطاء قراراتها قـوة

القانون الدولى ، وذلك لزيارة سفن المسلمين وتفتيشها ومصادرتها أو تدميرها ، بدعوى أن هذه السفن تعمل فى تجارة الرقيق ، أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً للتجديف .وكانت تهدف إلى إخلاء مياه البحار من السفن العربية والإسلامية تمهيداً لنزولها على شواطىء تلك البلاد العربية والاسلامية فى أمن وطمأنينة .

وكون السير سيدنى سميث « جمعية محاربة القراصنة » ثم « جمعيـة محررى الرقيق الأبيض فى افريقية » . وكان يحاول بذلك إعادة جماعـة فرسان مالطة تحت لون جديد . وأخذت آراؤه تنتشر فى معظم بلاد غرب أوربا ، وأعتنقها العامـة على أنهـا مبادىء إنسانية ، واستخدامها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم .

ولقد بحث مؤتمر لندن سنة ١٨١٦ مسألة القضاء على قوة القناصة البحريين ، ولـكننا نجد أن المركيز دوسموند ، المندوب الفرنسى ، لا يوافق على قراراته ، إذ أن المشروع الذى قام المـؤتمر بدراسته كان يعطى لانجلترا وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها البحرية . ونظر مؤتمر إكس لاشابل سنة ١٨١٨ نفس المسأله ، ولـكن الأعضاء لم يتفقوا كذلك على سياسة خاصـة ، بل إنهم اوصوا مندوبى كل من انجلترا وفرنسا بلفت نظر أمراء شمال افريقية إلى خطورة الحالة السائدة فى البحر المتوسط وهذا ما دفع كل من الدولتين إلى إرسال أسطول مشـترك أمام الجزائر فى سبتمبر سنة ١٨٢٠ ، والى مقابلة الداى طالبين منـه إيقاف عملية زيارة وتفتيش السفن الاوروبية . ولـكن الداى شرح تعرض السفن الاوروبية لسفن الجزائريين فى عرض البحار ، بل وحضور أساطيل هذه الدول من وقت لآخر لمهاجمة سواحله ولضرب عاصمته بالقنابل ، وأصر على حقه فى القيام بعملية تفتيش السفن كوسيلة من وسائل المحافظة على سلامـة الدوله،خصوصا فى مياهه

لإقليمية التى لا يحق لأحد أن يجبره على تحديدها .

ومع هذا فاننا نجد أن الدول الاوربية لم تقتصر على النشاط السياسى أو الدبلوماسى فى محاولتها التحرر من البحرية الجزائرية . فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية فى عام ١٨١٥ لكى تجبر الداى على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها فى البحر المتوسط ، وبوقف عملية زيارة وتفتيش السفن . واستطاع الكومودور الأمريكى قائد تلك الفرقة أن يحطم سفينة الريس حميدو ، من رجال البحر الجزائريين ، وأن يوقع معاهدة مع الجزائر . وفى نفس الوقت كانت مدينة الجزائر محاصرة بحرياً بفرقة هولندية تتألف من ست سفن . ولقد شارك الاسطول البريطانى بقيادة اللورد اكسموث فى هذه العملية ثم عاد فى العام التالى وأخذ يرتب قطعة البحرية فى مواقع القتال ، مما اضطر الجزائريين إلى إطلاق النيران عليها ، وكانت هذه ذريعة لكى يلقى الاسطول البريطانى بـ ٣٤٠٠٠ قذيفه على القطع البحرية الجزائرية الراسية فى الميناء وعلى المدينة نفسها ، مما تسبب فى اغراق معظم الاسطول الجزائرى ، وتدمير جزء من تحصينات المدينة . واضطر الداى تحت ذلك الضغط الحربى إلى إطلاق سراح الأسرى المسيحيين لديه ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسيرا معظمهم من الاسبان والإيطاليين .

ومن الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا ، وخصوصا من جانب انجلترا ، كانت تجعل فرنسا تخشى من أن تقوم إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر ، وخصوصا انجلترا ، التى كانت تحتل جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية ، وتتخذها قواعد حربية تبنى عليها سيادتها فى البحر المتوسط . ولقد عادت انجلترا فى عام ١٨٢٤ إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل ، متذرعة بأن الباى قد أمر بسحن بعض الأهالى

الذين يخدمون القنصل الانجليزى . وخشيت فرنسا من امتداد الحكم الإنجليزى إلى الجزائر .

ولقد شاركت الجزائر فى حرب المورة إلى جانب السلطان ، فأرسلت بعضا من قطعها البحرية التى انضمت إلى الأسطول المصرى فى نفارين ، وشاركت نفس مصيره . وكان هذا أضعاف بحرى واضح للولاية وتقليل من وسائل الدفاع عنها أمام المعتدين . وكان أيضا سببا فى أن تواصل دول الغرب اتهامها للجزائر بالتعصب ضد المسيحيين ، وفى أن تعمل على القضاء نهائيا على خطر بحريتها فى البحر المتوسط ، متذرعة بضرورة القضاء على القرصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة فى ذلك البحر .

تلك هى الذريعة الاولى التى تذرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزائر ، أما الذريعة الثانية فكانت مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع مبالغ من المال كانت قدمتها ثمنا لمشتريات القمح ، وما تمخضت عنه هذه المسألة من سلسلة من التعقيدات السياسية والقضائية والإداريه ، وأخيرا من الإهانة المعروفة بضربة المروحة .

إن مسألة قمح الجزائر هى مسألة قديمة ظلت مفتوحة لمدة سنوات عديدة وظهر فيها جليا سوء نية فرنسا حيال الجزائر بعد أن قامت هذه الولاية بمساعدة فرنسا فى أوقاتها العصيبة . سمحت الجزائر ليهوديين من أصل ايطالى وتحت الحماية الفرنسيه ، هما بكرى وبوشناق ، بتصدير القمح من الجزائر إلى فرنسا فى أثناء الثورة الفرنسية . وكان بوشناق يعيش فى مدينة الجزائر ، أما بكرى فانه قد غير إقامته إلى مرسيليا ثم إلى باريس حسب الظروف الدولية ، والعلاقة بين فرنسا والجزائر . وكان القمح الذى يقومون ببيعه لفرنسا ملكا للجزائر ، وقد ساهم فيه الداى نفسه ، مثله فى ذلك مثل الخزانة العامة للولايه . وأخذ هذين

اليهوديين يبيعان القمح لفرنسا بأسعار مرتفعة ، نظير قبولهم إعطاء تسهيلات كبيرة فى الدفع . وكانا يمونان الانجليز فى جبل طارق ، مما دفع حكومه الديركتوار الخالية الوفاض إلى تقرير الشراء منهما ، دون أن تدفع لهما الثمن فورا ، حتى تجبرهما على تقليل معاملاتهما التجارية مع الانجليز.

كان ثمن هذا القمح يعتبر دينا دوليا ؛ نظرا لدخول الداى فيه من ناحية ودخول حكومة فرنسا فيه من ناحيه أخرى . وهذا ما دفع تاليران إلى شرح المسألة لزملائه فى مجلس الوزراء الفرنسى ، مذكرا إياهم بالخدمات التى أدتها الجزائر للجيش الفرنسى فى أوقات عصيبه ، وطالبا منهم دفع ثمن هذا القمح . وبلغ هذا الدين حوالى ٨ مليون فرنك ، ولكن حكومة القنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة . وظلت الحال كذلك طوال عهد الامبراطوريه ، إذ أن نابليون كان يرفض رد أى مبلغ مالم تجبره القوة على ذلك. وكان هذا التأخير فى الدفع سببا فى حنق الداى ، ولكنه لم يستطع إظهار ذلك الحنق رسميا حتى لاينتقم منه نابليون . وفى سنة ١٨١٩ طالب اليهوديين بدفع مبلغ ٢٤ مليون فرنك ، ولكنهم ذكروا أنهم يقبلون مبلغ سبعة ملايين فرنك لتسوية هذه المسألة نهائيا . واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين فى اتفاقية ٢٨ اكتوبر سنة ١٨١٩ ، وصوت عليها مجلس النواب يوم ٢٤ يوليو عام ١٨٢٠ مقرراً أن هذا المبلغ سيدفع من الخزانة العامه . ولكن فرنسا تناست حقوق الداى فى اتفاقية سنه ١٨١٩ ، مما اضطر الداى إلى أن يتقدم إلى الحكومه الفرنسية طالبا توقيع الحجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة ولكن فرنسا دفعت مبلغ ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنك ولم تحجز إلا على ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنك لتسوية هذه المسأله . ورغم ذلك فان الداى أخذ ينتظر رد مبالغه إليه ، وأخذ يشكو من بطء القرارات التى اتخذتها حكومة فرنسا البيروقراطيه ، قائلا أنه كان

يستطيع أن يرد هذا المبلغ إلى فرنسا فى مدة ٢٤ ساعة ، فى حالة ما إذا كان أحد رعاياه مدينا لملك فرنسا . ولم يكن الداى يفهم أى شىء من بطء هذه الاجراءات خصوصا وأن القنصل الفرنسى كان قد أبلغه أن حكومته قد قررت حجز جزء من المبلغ لتسوية الدين الخاص به ، ولكنه لم يستلم أى مبلغ رغم ذلك الوعد ، ورغم طول الانتظار .

أما اليهوديين فانهما قد رفضا الرجوع إلى مدينة الجزائر ، مما اضطر الداى إلى أن يطلب إعادتهما إليه ، وتسليمهما إلى حكومة الولاية كمجرمين . ولكن فرنسا لم تجب على الطلب ما دفع الداى إلى الكتابة إلى ملك فرنسا ، متهما القنصل الفرنسى بالعمل على تطويل أمد هذه المسأله ، وطالبا سحبه وتسليم اليهوديين ، ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك إلى خزانته . ولكن فرنسا ادعت أن خطاب الداى كان مكتوبا بلهجة حادة ، وكتب وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصله فى الجزائر مكلفا إياه بأن يشرح للداى أن الملك قد قرر عدم النظر فى أى ادعاءات مخالفة لاتفاقية ٢٨ اكتوبر سنة ١٨١٩ والتى يعتبرها تسوية نهائية لهذه المسألة .

ظهرت إذن سوء النية الفرنسية فى هذه المسألة ذلك أنها لم ترضى الداى باستدعاء قنصلها ، بل إنها عادت ورفضت الإعتراف بدينها لأى فرد سوى هذين اليهوديين ، رغم حجزها على مبلغ من الأموال الخاصة بهما . ظهرت سوء النية هذه فى وقت حاول فيه داى الجزائر مساعدة الباب العالى فى حربه فى الموره ، ولم تنس فرنسا منذ عهد الثورة إحتياجها الشديد لقمح شمال افريقية ورغبتها فى الحصول عليه بأبسط الطرق ، وبأرخص الأثمان . وتكاتفت عوامل إحتياج فرنسا إلى محصولات الجزائر وموادها الأولية مع العوامل السياسية فى البحر المتوسط لكى تتخذ فرنسا أسلوبا جارحا مع باى الجزائر وفى مناسبات رسمية . ففى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٨٢٧ ، وبمناسبة

الاحتفال بعيد الأضحى ، انتهز الداى حسين فرصة وجود القنصل الفرنسى لكى يسأله عن السبب الذى دفع بملك فرنسا وبوزارتها إلى عدم الرد علية ، فما كان من القنصل إلا أن أجاب بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه . مما أثار الداى وجعله يدفع القنصل الفرنسى أمامه ، طالباً منه الخروج من حضرته ، وهو ما يسمى بضربة المروحة .

لقد إحتملت فرنسا إهانات أكثر من هذه الإهانة فى مرات متعددة ، ولكنها كانت قد صممت فى هذه المرة بالذات على إستغلال هذه الحادثة لمصلحتها . وكتب القنصل الفرنسى تقريره إلى حكومته فى نفس الليلة وأسرع وزير الخارجية الفرنسية بقراءة ذلك التقرير فى مجلس الوزراء طالبا إجبار الجزائر على الإعتذار حتى ولو بالقوة ، على الإهانة التى لحقت بالملك ، فى شخص ممثله . وقرر مجلس الوزراء إرسال القطع البحرية أمام الجزائر للمطالبة بهذا الاعتذار. ووصلت هذه القطع البحرية أمام مدينة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسى . ولكن الداى رفض . فعاد الأسطول حاملا رعايا فرنسا فى الجزائر وترك لقنصل سردينيا مهمة الاشراف على المصالح الفرنسية فى الولاية . وقطعت العلاقات ولكن فرنسا لم تدفع أى مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح ، وتذرعت باهانة الداى لقنصلها وإحتفظت لنفسها بحق التدخل حسبما يترآئى لها .

وسادت بين أعضاء الحكومة الفرنسية فكرتان ، الأولى تتلخص فى فرض حصار بحرى على سواحل الجزائر ، والثانية تنادى بعملية إنزال جنود على الشاطىء واحتلال مدينة الجزائر نفسها .ولكن حوادث المورة جعلت الفرنسيين يفضلون البدء فى فرض الحصار إلى أن ينجلى لهم الموقف الدولى فى البحر المتوسط ، خصوصا وأنهم كانوا يرغبون فى المحافظة على التحالف الذى وصلوا

إليه مع كل من انجلترا وروسيا ، وأن مسألة انزال الجنود فى الجزائر قد تؤثر على هذا التحالف ، وعلى موقف كل من انجلترا والروسيا فى مسائل المضايق والبلقان وشرق البحر المتوسط .

وبقى الحصار البحرى مفروضا على سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات من ١٦ يونيو سنة ١٨٢٧ الى ١٤ يونيو ١٨٣٠ . ولم يكن عملية هينة بالنسبه للفرنسيين ، إذ كانت متعبة ومملوءة بالمخاطر ، خصوصاً فى الفترة الأخيرة منها ، حيث استطاع الجزائريون أسر بعض رجال البحرية الفرنسية وقتلهم . وينظر الداى لعملية الحصار على أنها أعلان حرب رسمى موجه اليه اكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه ، إذ أن سفن الفرنسيين كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند دخل الميناء مما يتنافى مع أبسط القواعد والتقاليد الموجودة بين رجال البحر فى حالة السلم . وحاول الأسطول الفرنسي تهديد الداى من وقت لآخر بإرسال أحد الضباط ملحاً فى طلب تقديم الاعتذار الرسمى ، فلم يكن من الجزائريين بعد تكرار هذه المسألة ألا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذى حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض ، وذلك عند عودته الى الأسطول .

وأخيراً فان فرنسا قد صممت على إرسال حملتها للجزائر ، خصوصا وأن بولينياك كان قد وصل للحكم فى ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ وكان يرى فى عملية الحصار عملية خاسرة دون أى فائدة وكان من ناحية أخرى يريد أن يوجه انظار الشعب إلى الخارج ، ويعتقد فى أن نصراً خارجيا سيساعد على الوصول إلى نتائج مواتية على مجموع الناخبين ، وسيساعد فى تقوية الملكية ، بأن يجمع حول العرش كل هؤلاء الذين أتهموها ، منذ سنة ١٨١٥ ، باتباع سياسة سلبيه فى العالم .

ولقد حاول بولينياك ، فى أواخر عام ١٨٢٩ ، إقامة تحالف فرنسى

مصرى ضد الجزائر ، واقترح على والى مصر ، محمد على ، أن يحتل هذه الولاية نظير مساعدة مالية وضمان حمايتها لقواته ضد تدخل أى دولة أوربية. وأراد أن يقوم الأسطول الفرنسى بمعاونته فى تلك الحملة وأن يحصل من السلطان على إذن للقيام بها . وتعود هذه الفكرة إلى دروفتى قنصل فرنسا فى الاسكندرية. ولكنها لم تنجح ، إذ أنها كانت تهدف إلى توثيق الصلة بين المسألة الجزائرية والمسألة الشرقية . وقد فطنت فرنسا إلى ذلك مما جعلها تحجم عنها ، خصوصا وأن إمتداد سلطة مصر حتى تونس كان أمراً غير مقبول من الباب العالى ومن إنجلترا ، كما أن أمر وضع قطع الاسطول الفرنسى تحت سلطة مصر كان مخاطرة واضحة . ولذلك فإن بولينياك قد صمم على القيام بهذه العملية لحساب دولته .

أما الدبلوماسية الانجليزية فان مواقفها كانت غير ثابته فى بداية ذلك المشروع . فنجد أن اللورد أبردين يعرض التعاون مع فرنسا ، مما كان سيؤدى بطبيعة الحال إلى حكم مشترك إنجليزى — فرنسى فى الجزائر ، أو إلى خروج الدولتين منها بعد تأديب الباى . ولكن ولنجتون قرر أن هذه الحملة ستكون خطرة ، وأن الاشتراك مع فرنسا فيها قد يؤدى إلى مشاكل دولية ، ولذلك فانه قرر ترك فرنسا تعمل بمفردها . ولقد حاولت فرنسا فى آخر الأمر أن تدفع السلطان إلى إجبار باى الجزائر على تقديم الاعتذارات الرسمية لها ، وتقدم بهذا الطلب كل من قنصل فرنسا وإنجلترا سويا . ولكن هذا الطلب كان متأخراً. إذ أن الاستعدادات كانت تقوم على قدم وساق فى فرنسا لتجهيز الحملة ولإرسالها إلى الجزائر . وقرر الباب العالى إرسال طاهر باشا ، قائد الاسطول العثمانى فى موقعة نفارين ، حاملا تعليمات خاصة إلى الجزائر ولكنه وصل متأخراً . وكانت الحملة الفرنسيه فى طريقها إلى الجزائر أما الاسطول الفرنسى المحاصر لمدينة

الجزائر فانه رفض نزول طاهر باشا وأرسله إلى طولون تحت حراسة بحرية .

تلك هى الذرائع التى تذرعت بها فرنسا للهجوم على الجزائر ، وتلك هى ما تدعيه من إتخاذها لوسائل سلمية ودبلوماسيه لحل ذلك الاشكال . ويظهر منها جليا أن تصميم فرنسا على احتلال الجزائر ، وإن كان يعود إلى بولينياك سنة ١٨٢٩ أو إلى إقامة الحصار البحرى فى سنة ١٨٢٧ ، إلا أن فكرته كانت تراود فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولاسباب اقتصاديه وحربية استراتيجية ، حاولت هذه الدولة إخفاؤها تحت ستار خطر القرصنة أو اهانات الجزائريين للشرف وللعلم الفرنسى .

(٢) احتلال مدينة الجزائر :

اتخذت الحكومة الفرنسيه قرارها الخاص باحتلال الجزائر فى شهر يناير سنة ١٨٣٠ وكان عليها أن تسرع فى تجهيز الحملة حتى تكون مستعدة فى نهاية شهر يونيو على الأكثر ، وهى أحسن الفترات للملاحة فى البحر المتوسط .

وأصدر الملك أمره بالتعبئه يوم ٧ فبراير وأعلن عزمه على مهاجمة الجزائر يوم ٢ مارس فى خطاب العرش ، مدعياً أن هذه الحملة ليست إلا للانتقام من الإهانة التى لحقت بالشرف الفرنسى ، وذكر أنها ستكون لصالح المسيحية. أخذت الصحف تكرر وتلخص إتهامات فرنسا ضد الجزائر والداى وكان أهم ماورد فيها هى أن الجنود الفرنسية ستنتقم لكرامة التاج ، وتخلص فرنسا والدول المسيحية من عبودية رعاياها ، والاتاوات المفروضة عليهم ، ومن القرصنه التى تهدد سواحل البحر المتوسط .

وسارت تجهيزات الحملة على قدم وساق . وتجمعت القوات البرية والبحرية ومعدات الحرب والذخائر والتموين على البر ، بين طولون ومرسيليا . كما تجمعت السفن الحربية وسفن النقل ومعدات الإنزال أمام الساحل . وبلغ مجموع الحملة البرية فى آخر ابريل ٣٧٦٠٠ جندى و ٤٥٠٠ حصان و ٩١ قطعة مدفعية .

أعطى الملك القيادة البحرية للأميرال دوبريه وأعطى قيادة الحملة البرية للجنرال بورمون .

وكان بعض الضباط والجنود قد خدموا فى جيش نابليون وظلوا يحلمون بالإمبراطورية ، وكان بعضهم الآخر من الموالين للاراء الملكية تحت لوى الثامن عشر وشارل العاشر ، بل وكان هناك أيضا بعض الجنود الذين شاركوا فى حملة بونابرت على مصر . وتكونت الحملة بهذا الشكل لكى تساعد على تقليل الفواصل التى وجدت فى الجيش الفرنسى بين الامبراطوريين والملكيين منذ سنه ١٨١٥ ، وجعل هؤلاء العسكريين يتطلعون إلى مهنتهم دون التفكير فيما آلت إليه فرنسا بعد سقوط نابليون

وتجمعت ٦٠٠ قطعة حربية يوم ٢٣ أبريل أمام طولون . كانت تشتمل على ١٠٣ قطعه حربية مقسمة إلى ثلاث فرق للعمليات ولإنزال الجند وللاحتياطى علاوة على السفن التجارية المجهزة لنقل الجند والمعدات فى شكل قافله بحرية وقد ضم هذا الأسطول سبع سفن بخارية فقط أما الباقية فكانت سفنا شراعية ، ولهذا فانه يمكننا اعتبار تلك الحملة آخر حملة استخدمت فيها قوة الشراع . وقام ولى العهد بتفتيش القوات البرية والبحرية فى طولون ، ثم سافرت إلى الجزائر .

ووقعت عملية انزال الجنود إلى الساحل يوم ١٤ يونيو فى الخليج الغربى من شبه جزيرة سيدى فروج على شاطىء رملى وفى مرسى محمى من الرياح . ورأى

الفرنسيون ما زعموا أن الاسبانيون قد سموه « برج الشيخ » فسلطوا عليه قنابل المدفعية وهدموه ، ولم يكن فى واقع الأمر إلا مأذنة مسجد سيدى فروج الذى سميت باسمه تلك المنطقة .

واستطاعت إحدى الفرق الفرنسية الثلاث تحت ستار مدفعية الأسطول . من أن تستولى على قطع المدفعية الجزائرية المنصوبة إلى الداخل من شبه الجزيرة . ثم استمر إنزال المدفعية والمعدات فى الايام التالية ، وأخذ الجنود يعملون على تحصين شبه الجزيرة ، وذلك لكى يتخذوها قاعدة عامة لهم ، تحتوى على مخازن مهماتهم ، ومستشفياتهم ، ونقطة تموينهم من الاسطول ، فى أثناء العمليات الحربية.

وتبعد سيدى فروج عن مدينة الجزائر بمسافة ٢٥ كيلو مترا تقريبا ، وقد اضطر الفرنسيون الى الاشتباك فى ثلاث معارك فى تلك المسافة هى الشتويلى وسيدى خالد وقلعة السلطان « سلطان قلعسى » . وكانت المعركة الاولى هى أهم هذه المعارك وأشدها وطيسا . وتولى قيادتها ابراهيم أغا ، نسيب الداى حسين على رأس ٦٠٠٠ رجل من القولوغلو والمغاربه الجزائر . وقد شارك فى هذه المعركة تحت قيادته باى قسطنطينيه وباى وهران ، علاوة على قوة من رجال القبائل . ولقد حاول ابراهيم أغا فصل الميسرة الفرنسيه عن بقية القوات وعن شبه جزيرة سيدى فروج ، فهجم هجوما عاما على كل الخطوط الفرنسيه فى صبيحة يوم ١٩ يونيو ، واشتدت الوطأة على القوات الفرنسيه ، ولكن المعركة لم تنته لصالح الجزائريين .

واعتمد الجزائريون على أعمال الشجاعه وعلى الكر والفر السريع الخفيف ، أى على مرونة حركاتهم ، ولكن بنيران متفرقة ؛ اعتمدوا على بنادق أقدم من الفرنسيين . وعلى السيوف . بينما اعتمد الفرنسيون على خطوطهم التى تؤيدها

نيران المدفعيه . والثبات فى الخطوط إلى أن ينثنى فرســـان الجزائر راجعين. لكى يتقدموا خطوة بعد الاخرى . اعتمد الفرنسيون على خطوط نيران ثابتـه" وعلى كميه" نيران أقوى من كميه" نيران الجزائريين وعلى أسلحه"أحدث من أسلحتهم

ووصلت أنباء استيلاء الفرنسيين على معسكر الشتويلى إلى مدينــه" الجزائر وصمم العرب على الدفاع عن مدينتهم . مما دفع الجنرال بورمون إلى أن ينتظر وصول مدافع الحصار والامدادات والذخائر ، قبل أن يجازف بمهاجمة عاصمة الإقليم ، ووصلته هذه المعدات فى ليلة ٢٥ يونيو . وفى هذه الأثناء كان الفرنسيون قد أتموا وصل الشتويلى بسيدى فروج بطريق حربى ، واستولوا على سيدى خالد وكان مصطفى بن مزراج قد تولى قيادة الجند بدلا من إبراهيم أغا وهاجم صفوف الفرنسيين وأنزل بهم خسائر فادحه .

وواصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر يوم ٢٩ يونيو ، وكان هدفها قلعة السلطان . ولكون القوات ضلت الطريق بسبب الضبـــاب ، فانحرفت يسارا صوب بوزرعا فى أرض صعبة ، مما أخل بنظام الجند ، وساعد على حدوث الهرج فى الصفوف . وعلى أى حال فان الجزائريين لم يستفيدوا من ذلك الموقف لمهاجمة الفرنسيين ، بل تركوهم يعودون إلى المواقع التى بدأوا منها زحفهم فى الصباح .

أما قلعة السلطان فانها كانت هى التحصينات الدفاعيه الوحيدة بمدينه الجزائر والقصبة من ناحية البر ، وكانت أكثر ارتفاعا من أسوار المدينه . وكان «الخزنجى» يدافع عن هذه القلعة مع ٨٠٠ جندى تركى و ١٢٠٠ جنـــدى عربى ، وقد قام الفرنسيون بحفر الخنادق للدفاع عن خطوطهم ، ثم بدأوا بضرب القلعة بالمدافع . ودافع الجزائريون بشجاعة فائقة ، حسب شهادة الفرنسيين أنفسهم ، ولكن

نيرانهم خفت بعد ساعات ، وانتهى الامر باشتعال النار فى مخزن الذخائر . ونسف جزء كبير من القلعة ، مما سهل على الفرنسيين احتلالها وتحصينها ، وتهديد مدينة الجزائر منها .

والظاهر أن الداى قد أراد أن يقاوم دخول الفرنسيين المدينة ولكن الحاله العسكرية لم تكن لتسمح له بمقاومة طويلة الأمد ، خصوصا وأن الاسطول كان يحاصر المدينة من البحر ، ومدفعية الجيش مصوبه على المدينة من قلعة السلطان فى أعلى الجبال فى الجنوب الغربى . فأرسل الخوجا مصطفى ، وهو أحد أمناء سره ؛ لمفاوضة الفرنسيين . ثم أرسله مرة ثانيه مصحوبا بقنصل انجلترا ، الذى عرض وساطته على الفرنسيين . ولكن الفرنسيون رفضوا تلك الوساطه وأرسلوا شروطهم لتسليم المدينة . وقد قبلها الداى يوم ٥ يوليو ووقع عليها وهى تشتمل على تسليم حصن القصبه وجميع حصون مدينة الجزائر وأبواب المدينة ، وتعهد من القائد إلى سمو الباى بضمان حريته وكل ممتلكاته الشخصية ، وحرية الباى فى ترك المدينة مع أسرته وممتلكاته إلى أى مكان يختاره ، وفى حالة بقائه فى مدينة الجزائر فان القائد الفرنسى يتعهد بحمايته ، وتعيين حرس له ولاسرته ، وضمان من القائد العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس الميزات والحماية ، ويتعهد القائد العام بشرفه بأن تظل حرية اقامة الشعائر الاسلامية مكفولة ، وكذلك حرية جميع الطوائف فى التعبد ومزاولة التجارة والصناعة واحترام السيدات .

أما الانكشارية فانها أظهرت عدم رغبتها فى تسليم المدينة بغير حرب ، وكان عداءها لموقف الداى واضحا ، وشهد به المترجم الفرنسى الذى ذهب طالبا امضاء الداى على وثيقة تسليم المدينة . وعلى أى حال فان الجنود الفرنسيين لم يدخلوا المدينة فى نظام ووقار ، بل أخلوا أنفسهم بالضبط والربط . وساد الهرج ، ثم السلب والنهب فى أحياء متعددة من المدينة . وأخيرا دخل القائد الفرنسى وأقام

قيادته فى القصبة بعد أن تركها الداى . واستولى الفرنسيون على الخزانة وأعلنوا أن الخزنجى قد ذكر لهم بأنه لاتوجد أى سجلات عن محتوياتها . ثم أبلغوا باريس أنهم قد وجدا ما قيمته ٤٨ر٧٠٠ر٠٠٠ فرنك من الذهب . كان هذا يكفى بطبيعة الحال لتغطية الحملة التى بلغت ٤٣ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنك . ولكن الجنرالات بدأو يتهمون بعضهم بعضا بسرقة مبالغ من أموال الخزانة الجزائرية قبل اعلانها لباريس . أما الجنود فانهم كانوا يستخدمون أوراق السجلات فى اشعال السجائر ، ما يثبت أن رجال الحملة قد وضعوا أيديهم على مبالغ من الخزانة وأن اتلاف السجلات عفوا أو عمدا ساعد على عدم اثبات قيمة تلك المبالغ .

وكانت خسائر الفرنسيين قد بلغت حتى الآن ٤٠٠ قتيل و ١٩٠٠ جريح وكان بين القتلى ابن الجنرال بورمون نفسه . أما الداى حسين فانه ترك الجزائر إلى نابلى مصحوبا بخدمه وأفراد أسرته وماخف حمله وغلا ثمنه من الممتلكات الشخصية .

وصلت أنباء الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى باريس فى أواخر أيام ملكية شارل العاشر فأنعم برتبة المارشال على بورمون . ولم يبتهج بذلك إلا جنوب فرنسا الذى كانت له علاقات مستمرة مع شمال أفريقية ، أما الرأى العام فقد قابلها بوجوم تام فذكرت الصحف أنهم قد انتصروا فى الجزائر ولكنهم خسروا الدستور ، إذ أن القوانين السارية تمنع اعلان الحرب دون أن يوافق البرلمان على الميزانية اللازمة . أدانت هذه الصحف الوزراء الذين ينفقون أموال الشعب دون إذن منه ومن ممثليه : إن الانتصار هو للملك وللجيش ولفرنسا ، أما الوزراء فهم مذنبون ويجب على البرلمان اتهامهم ومحاكمتهم . وليأخذ كل ما يستحقه . الفخر للجند والعقاب للوزراء . وذهب الملك لحضور حفلة جناز فى نوتردام ، ولكن كان صامتا وحزينا ، إلا من بعض هتافات القوم المأجورين لهذا الغرض ، مما

أثر فى نفس الملك . وعلى أى حال فان احتلال مدينة الجزائر قد أعطى لفرنسا ولسياستها التوسعية والاستعمارية قاعدة قوية فى البحر المتوسط ، مما جعلها متفوقة فى الحوض الغربى من ذلك البحر ، وجعلها تستطيع أيضا أن تهدد جبل طارق ومالطة إن أرادت . وأخيراً فان ذلك الاحتلال كان أول خطوة فى سبيل إنشاء الامبراطورية الفرنسية فى افريقية .

كانت فرنسا تجتاز فترة عصيبة فى تاريخها عند إحتلالها لمدينة الجزائر ، إذ أن أنباء ذلك الاحتلال قد وصلتها يوم ٩ يوليو ولم ينته ذلك الشهر إلا وكانت قد تخلصت من حكم ملكها . لم تكن هناك إلا أقلية من الفرنسيين الذين يرغبون فى ضم الجزائر إلى فرنسا . أما الحكومة فكانت منقسمة على نفسها ، وكان ولى العهد نفسه يعارض فى حرب الجزائر ، وبدأت المعارضة بمهاجمة مشروع الحملة ولكنها عادت وطالبت باستمرار احتلال الجزائر والاحتفاظ بها كقاعدة تجارية وحربية تسمح لفرنسا بفرض سيطرتها على الحوض الغربى للبحر المتوسط ، خصوصا وأن الروسيا كانت توافق على ذلك ، إما انجلترا فانها كانت تشكو دون أن تعارض .

لم تكن الحكومة الفرنسية قد ربطت نفسها بأى ارتباط فيما يخص الجزائر واحتفظت لنفسها بحرية العمل .

وكان أولى أعمال بورمون بعد احتلاله لمدينة الجزائر هو نزع سلاح الجنود غير النظاميين . ثم أرسل رجال الانكشارية غير المتزوجين إلى أزمير وسمح للمتزوجين بالبقاء . ولكنه عاد واعتقد أن الأتراك يحيكون المؤامرات ضد الفرنسيين فأمر بابعاد بقية الانكشارية فوراً . ونفذ هذا الأمر بشكل وحشى ، رغم أنهم كانوا الفئة الأقل خطراً من بين الأتراك . اختفى بذلك آخر مظهر من

مظاهر الحكم التركى فى الجزائر بعد أن قام الجنود الفرنسيون باتلاف السجلات . لم يكن من السهل الحصول على بيانات خاصة بملكية الأراضى أو بالدخل العام . وكان ذلك فى صالح أصحاب النفوس الضعيفة ممن يتمتعون بالسلطة أو المقربين إليهم. أما الجنود فانهم بدأوا يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولا يستطيعون التفاهم معه بسهوله . وساعد هذا الاختلاف الكبير عن المعيشة فى الثكنات على إختلال الضبط والربط ، وعلى إنتشار الفساد والسلب والنهب ، مما جعل مدينة الجزائر فى حالة يرثى لها .

لم يكن بورمون يعرف حقيقة الحال فى الجزائر . واعتقد أن احتلاله لمدينة الجزائر سيجعله يسيطر على كل القطر فى مدة أسبوعين وبدون مقاومة . بل أنه اعتقد أن فى إمكانه سحب إحدى فرق الجيش الثلاث الموجودة تحت قيادته .

وقد حاول شراء مصطفى بن مزارج وتعيينه لإدارة الولاية بتثبيته فى متصرفية تتيرى طالبا منه إعلان ولائه لملك فرنسا ، والتعهد بدفع الجزية إليه . ولكن هذه المحاولة فشلت مثل محاولة شراء باى وهران الذى ثارت ضده الأهالى واتهمته بمهادنة الفرنسيين . وأخيراً نجد أن بورمون قد اضطر الى ارسال قواته لاحتلال المرسى الكبير ووهران . وأرسل حملة أخرى استولت على عنابة ، الميناء البحرى لقسطنطينه . وأعتقد بأن هذا الاحتلال سيجبر قسطنطينية على التسليم ، ولكنه أخطأ فى تقديره ، إذ أن الأهالى فى الداخل كانوا مصممين على مقاومة الاحتلال الفرنسى رغم أن السلطات التركيه فى المدن الساحلية لم تكن قد أبدت كثيرا من المقاومة . وشعرت السلطات الفرنسية أخيرا بأن عليها فتح جميع مدن الولاية الواحدة بعد الأخرى ، وأن تنتزعها من أيدى أبنائها من العرب أو من رجال القبائل .

وكشفت الحملة التى أرسلها الفرنسيون الى بليدا حقيقة الموقف بجلاء أمام المحتلين . أراد بورمون أن يظهر أن فى استطاعة القوات الفرنسية أن تبتعد عن الساحل دون التعرض لخطر . ورغم تحذيره من سوء عاقبة تلك المغامرة ، فانه صمم على ارسال حملة الى بليدا التى تقع عند سفح الأطلس على بعد ٤٨ كيلو مترا جنوب مدينة الجزائر ، وفى إقليم يسكنه رجال القبائل . وصل الطابور سالما إلى بليدا ولكن رجال القبائل هاجموه عند عودته ، وأنزلوا به خسائر فادحة . وكشفت هذه الهزيمة الساحقة ، مع ما تلاها من إخلاء عنابة ووهران بعد إحتلال لم يدم إلا بضعة أيام ، عن أن الفرنسيين ليسوا سادة الموقف . شعر الفرنسيون بأن تحطيم الحكم التركى فى الجزائر لن يسهل عليهم السيطرة على الولاية فى شىء . وكانت فرنسا قد استولت على مدينة الجزائر وكان عليها أن تستمر فى الحرب الافريقية .

ووصلت أنباء ثورة سنة ١٨٣٠ فى فرنسا إلى مدينة الجزائر يوم ١١ أغسطس . وصمم لوى فيليب على إبقاء جنده على الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط ، وأرسل إليها كل أبنائه لقيادة الجند . فنرى الدوق دورليان ودوق دى نيمور وأمير جرانفيل ودوق دومال يلعبون دوراً واضحا فى تاريخ الاحتلال الفرنسى للجزائر . قام لوى فيليب بتلك المهمة دون ان يحظى بتأييد البرلمان الكامل ، ودون أن يساعد وزراءه وسفراءه مساعدة مخلصة ، وفى وقت عزلة فرنسا فى أوربا .

(٣) الاتفاق مع عبد القادر :—

لم يكن من السهل على فرنسا عند احتلالها لمدينة الجزائر أن تفرض نفوذها على داخلية البلاد وخصوصا مقاطعتى وهران وقسطنطينة. فاكتفت فرنسا فى تلك

الفترة باحتلال النقط الساحلية وحاولت العثور على شيوخ ورؤساء من العرب يعترفون لها بالسيادة على تلك الاقاليم الداخلية . ولكنها فشلت فى ذلك نتيجة لمعارضة الجزائريين فى توغل النفوذ الفرنسى داخل بلادهم ، وتصميمهم على مقاومته بقوة السلاح . احتلت فرنسا مدينة وهران ولكن داخلية البلاد أخذت فى مقاومتها مستندة فى ذلك إلى سلطان مراكش تارة ، وإلى قواها الشعبية قبل كل شىء . ولقد ساعدت الظروف السائدة فى ذلك الوقت على ظهور شخصية من أقوى الشخصيات التى ظهرت فى شمال أفريقية فى العصر الحديث ، إلا وهى شخصية الامير عبد القادر الذى قاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، وأصبح أكبر عدو لهم فى غزوهم للجزائر . أما قسطنطينة فانها ستقاوم الفرنسيين إلى أن يقع احتلالها فى عام ١٨٣٧ .

حاول اهالى غرب الجزائر الاستناد إلى سلطان المغرب فى مقاومتهم للتوغل الفرنسى فى بلادهم ، ولكنهم رأوا أن الضغط الفرنسى على مراكش من ناحية ، والحالة السائدة فيها فى تلك الفترة من ناحية أخرى يقللان من أهمية المعونة التى تستطيع بها مراكش أسداءها لهم . فكان أن وقع اختيارهم على الامير عبد القادر لقيادة صفوفهم فى حربهم ضد الفرنسيين .

والامير عبد القادر هو بن الشريف محي الدين شيخ الطريقة القادرية والمنتسب إلى الاشراف من سلالة هاشم . كان الاب يميل إلى سلطان المغرب العلوى أكثر من ميله إلى سلطان دولة آل عثمان ، وذهب إلى الحج فى عام ١٨٢٧ مصطحبا معه إبنه عبد القادر ، الذى أعجب بكل ما قام به محمد على فى مصر .

وما أن عاد إلى الجزائر حتى أتى الفرنسيون واحتلوا مدينة وهران . وقد

حاول الجزائريون تحرير تلك المدينة ولكنهم فشلوا بعد محاصرتهم لها مرتين . فطلبوا إلى الشريف محي الدين قيادة صفوفهم فى سنة ١٨٣٢ ، ولكنه رفض نظرا لكبر سنه وأشار عليهم بالالتفاف حول ابنه عبد القادر ، وهكذا بايعت القبائل الهاشمية عبد القادر أميراً عليها ، ولم يكن له من العمر إلا أربع وعشرين عاما . فاحتل بيت بك مدينة معسكر السابق وأخذ فى تنظيم صفوف الجزائريين .

وأرسل عبد القادر خلفاءه لإدارة شئون القبائل ، وأتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين أو خليفة سلطان مراكش . وقد أرسل الهدايا إلى مولاى عبد الرحمن وخطب الصلاة باسمه . وأخذ الفرنسيون يراقبون إزدياد نفوذ عبد القادر دون أن يقدروا على التدخل ضده إذ أن القوه كانت تعوزهم فى السنوات التالية لاحتلال مدينة الجزائر ، وكان توغلهم فى الداخل واشتباكهم فى حرب ضد العرب يعتبر مغامرة غير مأمونة العواقب . ولكن الفرنسيون حاولوا وقف زحف قوات العرب ضد وهران ، خصوصا بعد استلام الجنرال ديميشيل قيادة القوات الفرنسية فى تلك المدينة فى أواخر إبريل سنة ١٨٣٣ . رأى ذلك القائد الخطر المحدق بمدينته نتيجة لزحف قبيلة الغربه نحوها ، فخرج بقواته وأنزل بأهلها خسائر فادحة ثم احتل مستغانم وأشتبك مع قوات عبد القادر فى موقعة تامزوار. ولكن عبد القادر كان قد نجح فى الإستيلاء على تلمسان وشعر الفرنسيون بأنهم محاصرين فى مدينة وهران وأن نفوذ عبد القادر يزداد مع مرور الايام. وساءت الحالة فى تلك المدينة بعد أن منع عبد القادر الأهالى العرب من التعامل تجاريا معها ، وكان هذا الحصار التجارى سبباً فى أن قرر الجنرال الفرنسى التفاوض معه، هادفا كسب الوقت ، وتخفيف الأزمة الاقتصادية السائدة فى مدينته ، مدعيا أن هدفه هو السلم الدائم مع عبد القادر .

وبدأت المفاوضات بين مندوب عبد القادر وممثلى الفرنسيين فى وهران بسبب طلب تسليم الأسرى الموجودين فى أيدى العرب . وكانت وزارة الحربية الفرنسية قد أبلغت الجنرال ديميشيل عن الشروط التى ترغب فى الوصول إليها فى الاتفاقية مع عبد القادر ، ونصت على أنه يمكن معاملته على أنه باى تمتد سلطته على كل القبائل والمناطق الخاضعة له ، بشرط اعترافه بالسيادة الفرنسية وتعهده بعدم القيام باى عمل يضر بالمصالح الفرنسية ، واعترافه بالولاء لملك فرنسا ودفعه جزية سنوية وتعهده بعدم شراء أسلحة أو ذخائر إلا من فرنسا ، وأخيراً بتسليمه الاسرى الفرنسيين الموجودين اديه . ولكن هذه الشروط وصلت الى وهران بعد توقيع معاهدة ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ مع مندوب عبد القادر . ولم يشر أى نص فى تلك المعاهدة إلى السيادة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما أنها لم تحدد أى حد للمناطق الخاضعة لسلطة عبد القادر ولم تذكر مسألة الجزية . بل أننا نجد على العكس من ذلك أن هذه المعاهدة قد اعترفت رسمياً باستقلال الامير إذ أنه قد فاوض الجنرال ديميشيل ، ولكنه احتفظ لنفسه بحق التصديق على المعاهدة ، مثله فى ذلك مثل ملك فرنسا ، كما أن المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل القنصلى وتبادل تسليم المجرمين .

وقد أبلغ الجنرال ديميشيل حكومة باريس أن التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر نصراً دبلوماسياً لفرنسا ، أما وزير الحربية فانه أدعى بأنه يمكن اعتبارها كخطوة أولى ، وأما الملك فأنه قد صدق عليها . وسرعان ماظهرت نية فرنسا وعملها على خلق مشاكل جديدة مع عبد القادر ، تمهيداً لمهاجمته بعد أن يتم استعدادها العسكرى، وتسمح لها الظروف المحلية بذلك . وكانت فرنسا قداعترفت بان تجارة الحبوب هى احتكار لعبد القادر ، وبأنه ليس لها الحق فى شراء أى

كميات منها إلا عن طريقه ، وذلك فى اتفاقية خاصة ملحقة بالمعاهدة . وكان عبد القادر قد صمم على عدم قبوله للمعاهدة ما لم تعترف فرنسا بحقه فى احتكار تجارة الحبوب ، وتتعهد بعدم شراء أية كمية منها إلا عن طريقه هو . ثم قبل أن يوقع الجنرال الفرنسى على اتفاقية خاصة بذلك ، قبل أن يقوم هو بالتوقيع على المعاهدة . ولكن فرنسا عادت وأدعت أن هذه الاتفاقية تتنافى مع شروط المعاهدة الودية ، ثم أنكرت معرفتها لمحتويات تلك الاتفاقية، بدعوى أنها مكتوبة باللغة العربية .

ولقد أصر الجنرال ديميشيل على أن مصلحة فرنسا تتلخص فى استمرار السلم والعلاقات الودية مع عبد القادر ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك فأرسل إلى الأمير الجزائرى بعض الأسلحة والذخائر ، مما سمح له بالتفوق على رجال القبائل وبالانتصار عليهم فى موقعة قرب تلمسان فى يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤ . كان لهذه الموقعة أكبر الأثر فى بسط نفوذ عبد القادر على غرب الجزائر ، خصوصا بعد توقيعه على المعاهدة مع فرنسا . وأصبح عبد القادر هو السيد الفعلى والشرعى لكل غرب الجزائر ما عدا وهران ومستغانم وقلعة تلمسان . ولقد حاول إخضاع القبائل المحيطة بمدينة الجزائر أيضاً ، ولكن القائد العام أبلغه أن هذا العمل سيسيء إلى علاقته مع فرنسا . وكان الجنرال ديميشيل يرغب فى مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الأقليم الداخلى من الجزائر ، بما فى ذلك مدينة قسطنطينة ، عاملا بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والقولوغلو ، وهادفا إلى إقامة سلم مع عبد القادر يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ، ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . كانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد فى نفقاتها وفى جنودها فى الجزائر ، وتهدف إلى إنهاك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد . ولكن الحكومة الفرنسيه

خشيت من نشوء حركة عربية توحد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين أنفسهم ، واستندت فى ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ولم يعامل ممثليها إلا معاملة الند للند ، مما ينبيء بأزدياد نفـوذه وتكوينه لسلطنة عربية فى الجزائر ستكون أكبر خطر يواجه الفرنسيين هناك .

وكانت أغلبية مجلس النواب الفرنسى قد سلمت بفكرة استمرار احتـلال الجزائر دون أن تقتنع بها وظهر هـذا واضحاً فى خطب النواب المطـالبين بتحديد النفقات الخاصة بالاحتلال بل وبتحديد عدد القوات الفرنسية الموجودة هنـاك وتخفيضها . ولـكن جيزو كان يؤيـد استمرار إحتلال الجزائر ، وضرورة ذلك الاحتلال لفرنسا من الناحية المعنوية ، ومن ناحية محافظتها على مكانتها فى البحر المتوسط . وزادت الحكومة عـدد جنودها هناك إلى ٤٢٫٠٠٠ ثم إلى ٤٨٫٠٠٠ فى عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ ، ولـكن هـذه الزيادة العددية لم تكن كبيرة القيمة ، نظراً لعدم تمرن الجنود على الحرب الأفريقية ، ولعـدم توافق التسليح والتجهيز مع طبيعة تلك البلاد . وكانت فرنسا قـد سحبت قوات الفرق الأجنبية من الجزائر ، وأرسلتهم الى أسبانيا سنة ١٨٣٥ ، وكانت لا تستخدم الـكثير من مدافع الجبال والفرسان رغم شدة الحاجة إليها ، وأصرت على استخدام العربات فى النقل رغم عدم وجود الطرق ، وضرورة استخدام البغال ودواب الحمل. وعلى أى حال فان القوات الفرنسية ظلت شبه محاصرة فى وهران ومدينة الجزائر وبجاية وعنابة .

وأراد عبد القادر أن يوحد كل القطر الجزائرى تحت سيادته ويحد من توغل الفرنسيين فى الداخل ، وأراد أن يمد نفوذه بشكل لا يسمح لأعدائه بالابتعاد كثيراً عن المـدن الساحلية ، فحاول أن يدخل تيترى فى نطاق دولته . ولـكن السلطات الفرنسية عارضت فى ذلك . ثم عاد وطلب إلى القـائد العام أن يرسل

إليه آلات صك العملة القديمة حتى يستطيع إصدار عمـلة جزائرية ، فخاف الفرنسيون من نياته وهددوه بقطع العلاقات معه . فما كان منه إلا انتهز فرصة قيـام رجال الطريقة الدرقاوية بثورة دينيـة ، وهاجم واحتل مليانا وميديا وأصبحت خطوطه قريبة من مدينة الجزائر رغم أنف الفرنسيين ، الذين رضخوا للأمر الواقع على كره منهم .

ولقد عمل القائد الفرنسى الجديد فى مدينـة وهران على تجميع بعض شيوخ الأهالى القاطنين حول المدينة ، مستعملا فى ذلك الترهيب وشراء الذمم ، وذلك لاستغلالهم فى الحرب ضد عبد القادر . فعقد معهم بعض الاتفاقات الخـاصة بالخدمة فى صفوف الفرنسيين وتقديم المؤن والرجال نظير المرتبات والحمـاية الفرنسية . فما أن سمع الامير بذلك حتى طلب إلى هـذه القبـائل أن تأتى صوب الجنوب . وكان عبد القادر يهدف إلى قطع الصلة بين الفرنسيين وبعض الأهالى ويمنع عن الفرنسيين كل عون يحصلون عليه من الأهالى ، ويؤمن على دولته باقامة منطقة محرمة خالية من السكان بينه وبينهم . ولـكن الفرنسيين أغروا الرؤسـاء المحليين على عدم إطاعة عبد القادر . وعقدوا معهم معاهده ، التينـه ، يوم ١٦ يونيو سنة ١٨٣٥ التى وضعتهم تحت السيادة الفرنسية . فما كان من عبد القـادر إلا أن رفض الاعتراف بصحة تلك الاتفاقية ، دافعا بأنه ليس من حق مسيحى أن يولى أمر المسلمين ، ثم زحف بقواته وأنزل بقوات الفرنسيين هزيمة ساحقـة يوم ٢٨ فى مقته ، حيث قتل منهم ٢٠٠ وجرح ٣٠٠ واستولى على معدات حربية كثيرة . واضطرت فرنسا إلى أن تغير قائدها فى وهران ، وحاكمها العام فى مدينة الجزائر . واختارت الماريشال كلوزيل مرة ثانية لذلك المنصب الأخير .

وأراد كلوزيل أن يقضى على قوة عبد القادر العسكرية وحكومته ، وأن يخلق مركز مقاومة له فى تلمسان ، ثم يحتل مصب تافنا لـكى يمنع وصول الأسلحة

والذخائر الآتية من جبل طارق ومالطه من الوصول إليـــه . فجمع ١١٠٠٠ جندى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٥ فى مدينة وهران واستلم قيادتها شخصياً وقرر السير إلى مدينـة معكسر عاصمة عبد القادر واحتلالها وتعيين بك موالى لفرنسا عليها . ولـكن الأمير ترك عاصمته بمجرد اقتراب الفرنسيين منها ، آخذا معه كل الأهالى ومدمرا إياها حتى لا يستفيد منها الأعداء . دخـــل الفرنسيون مدينة معسكر فوجدها مهجورة محروقة ، وزاد هطول الامطار ، مما اضطرهم إلى الجلاء عنها بعد ثمان وأربعين ساعة . وما أن خرج منها الفرنسيون حتى عاد اليها العرب. كان هذا فشلا واضحاً للماريشال . فأراد محـــوه بذهابه إلى مدينة تلمسان حيث ساعـده مصطفى بن اسماعيل على دخولها ، وذلك باعلان ولاءه لفرنسا وقبوله خدمتها مع جنوده من القولوغلو . ولـكن كلوزيل فرض على المدينة جزية خاصة وأساء الفرنسيون فى طريقه جمعها من الأهالى . وأخيراً فان كلوزيل قد أدعى بأنه قضى على قـــوة عبد القادر . ولـكن نجم الامير كان لا يزال صاعدا ولم تمض أيام قلائل حتى جاءت أنباء هزيمتـه للقوات الفرنسية فى سيدى يعقوب ، حيث قتل منهم أربعين وجرح ٣٠٠ ومن بينهم قائد حامية وهران نفسها .

كان وصول تيير إلى الحكم فى فبراير سنة ١٨٢٦ يساعد على اتخـــاذ سياسة نشطه فى الجزائر . ولما كان يخشى من تدخل حكومة مراكش أو الدولة العثمانية ومساعدتها للجزائريين ، فانه أرسل إنذاراً لسلطان المغرب الاقصى ، وبعض قطع الاسطول إلى تونس للقيام بمظاهرة بحرية تعزز مطالبه . وقررت الحكومة إرسال الجنرال بوجو على رأس الامدادات إلى مدينة وهران . وكان ذلك أول اتصال له بحرب الجزائر وبالاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

وكلفت الحكومة الفرنسية الجنرال بوجو بفك حصار معسكر تافنا وإقامة المواصلات بينه وبين تلمسان ، فاصطدمت القوات الفرنسية مع قوات الجزائر

لأول مرة فى الاراضى السهله ، وأنتهت بانتصار الفرنسين يوم ٦ يوليو سنة ١٨٣٦ . ولقد عاد بوجو إلى فرنسا بعد فتحه للطريق الموصل إلى تلمسان ، ولـكن الحال لم يتغير فى قليل أو كثير ، إذ أن الفرنسيون ظلوا محاصرين فى المدن الساحلية ، أما عبد القادر فكان لا يزال سيدا لبقية الإقليم .

ثم ماد بوجو الى الجزائر فى إبريل ١٨٣٧ ولم يكن يخضع للحاكم العام فى مدينة الجزائر إلا خضوعا إسميا ، إذ أنه كان على إتصال دائم مع وزارة الحربية فى باريس ، مما سهل قيام الفوضى فى إدارة الاقليم ودخل بوجو فى مفاوضات مع مندوب عبد القادر وطلب إليه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وشرح له المناطق التى ستكون تحت سيادته هو . ولـكن عبد القادر رفض هذه الشروط مما اضطر بوجو إلى أن يعرض مقاطعة تتيرى عليه . وقد انتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا يوم ٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ وهى المعاهدة التى تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ومنطقتى الساحل ومتيجا وقرب مدينـة الجزائر . أما بقية الاقليم فقد ظل فى أيدى الأمير واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتتيرى .

اعترفت فرنسا مرة ثانية باستقلال الامير وذلك بتوقيعها على معاهدة تافنا التى نصت صراحة على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين، أما تعليمات الحكومة الفرنسية إلى بوجو ، وهى التعليمات القاضية بارسال ودائع وبدفع جزية سنوية فانها لم تنفذ ولم يتفق عليها . وتمتاز هذه المعاهدة باثبات سوء نية الحكومة الفرنسية وممثلها ورغبتها فى ترك الباب مفتوحا للطعن فى هذه المعاهدة من جديد والمطالبة بما لم يستطيعا الوصول اليه عن طريقها ، ذلك أن النص الفرنسى لهذه المعاهدة قد اعترف بسيادة فرنسا على الجزائر أما النص العربى فلم يذكر إلا أن « امير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير » وأمير المؤمنين هو عبد القادر والسلطان

هنا هو ملك فرنسا . وعلى أى حال فان مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع فى المجال الاستعمارى ، وقصد به أملاء شروط على الزعماء الوطنيـــين فى اتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها . واعترفت هذه المعاهدة بسيادة الامير عبد القادر على ثلثى الجزائر ، ولـكن الظروف السائدة فى الجزائر ونيات الحكومة الفرنسية وتعليمات الملك السرية كانت هى التى تسببت فى توقيعها . كانت فرنسا ترغب فى أن تتصرف بحرية فى شرق الجزائر ، خصوصا بعد الهزيمة التى لحقت بقواتها فى قسطنطينة . ولم تـكن هذه الفرصة تسمح بالتحدث عن غزو كل الجزائر أو عن إجبار الاهالى على الاعتراف بالسيادة الفرنسية . فوافقت فرنسا على التوقيع على معاهدة تافنا حتى تأمن جانب عبد القادر فى الغرب ، الى أن يتم لها الاستيلاء على قسطنطينة فى الشرق ؛ خصوصا وأن هذه العملية كانت شاقة وتطلبت من فرنسا أن تضمن ايقاف الحرب فى مقاطعة وهران . أما الامير فانه استغل هذه المعاهدة لـكى يعمل على تثبيت أركان الحكومة الجزائرية التى كان يبنيها ، ولم يـكن لدى عبد القادر إلا عامين ونصف عام (٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩) لـكى يظهر فيها مقدرته على خلق تلك الدولة ، وعلى تـكوين جيش نظامى ، وعلى بسط سلطته وتحطيم أعدائه ، وتوحيد صفوف الاهالى وقيادتهم ضد الغزاة الاجانب . ولقد نجح الامير الجزائرى فيما قام به من تنظيم رغم قصر مدة السلم ورغم صعوبة العقبات التى اعترضته .

(٤) الاستيلاء على قسطنطينة :—

أرسل كلوزيل أحد ياورانه فى يوليو سنة ١٨٣٦ إلى تيير حاملا مشروعاً خاصاً بتوسيع المنطقة المحتلة ، وبإرسال حملة للاستيلاء على قسطنطينة . وقد وافق تيير على مشروع الحاكم العام وأظهر استعداده لتمويله بسخاء وبإرسال كل مايطلبه

من امدادات ومعدات . كان كلوزيل يهدف إلى الاستيلاء على بقية الاقاليم الجزائرى وذلك عن طريق إرسال حملات عسكرية فى المقاطعات الداخلية ، تحتل المدن الـكبيرة فى الاقاليم بشكل دائم ، وتترك فيها حاميات عسكرية ، وتقيم المعسكرات والمواقع المحصنة فى قلب كل مقاطعة وفى النقط العسكرية التى يجب استمرار إحتلالها .

كان الفرنسيون يحتلون عنابة منذ سنة ١٨٣٢ إحتلالا عسكريا ، ولـكن كلوزيل فـكر فى إحياء مشروع سنة ١٨٣٠ لفرض الحماية الفرنسية على قسطنطينة بشكل آخر ، وأراد أن يستغل فى هذه الحركة من يسمى يوسف الموالى له فعينه بيكا لتلك المقاطعة . وكان هذا الرجل يأمل فى أن يصل إلى حكم قسطنطينه تحت السيادة الفرنسية ، بل ويأمل أيضا فى أن يتولى أمور تونس . كانت له قوة من المقاتلين المأجورين بموسيقاهم وأعلامهم تحت قيادة أحد زملائه من الايطاليين القاطنين فى شمال إفريقية . وقد وجهه كلوزيل إلى أن يعمل لحسابه الشخصى ، مستغلا فى ذلك جميع الفرص المفيدة للمصالح الفرنسية . وعمل يوسف على تكوين جماعة من الموالين له فى قسطنطينة حتى يضعف بهم نفوذ أحمد باشا حاكم تلك المقاطعة المستقل ، وطلب إلى رؤساء القبائل أن يحضروا ويقدموا فروض الولاء له ، وعمل على مهاجمة من يرفض منهم . ولقد نجح فى شراء أحد مشايخ الحنانشة الدينيين ، ولـكن شعور الاهالى كان معادياً له ولمشروعاته . وعمل التأخـــير فى إرسال الحملة الفرنسية إلى قسطنطينة على ضياع مجهودات يوسف وتجهيزاته ، وسمح لاحمد باشا بالخروج من قسطنطينة وإثارة القبائل والاهالى ضد الفرنسيين ولقد وصلت قوات أحمد باشا إلى مشارف عنابة نفسها مما ساعد الاهالى على إعلان تأييدهم لحاكم قسطنطينة الوطنى والانضمام فى حركة الجهاد ضد الفرنسيين .

ويرجع السبب الرئيسى فى هزيمة الفرنسيين فى حقيقة الامر إلى اصرار كلوزيل على ارسال حملة إلى قسطنطينة دون أن يـكون له من الوسائل ما يـكفى لتجهيزها

والقيام بهذا العمل فى فصل متأخر من السنة . عمل خياله واحتياجه إلى احتلال
تلك المدينة على أن يتصور الاحلام على أنها حقائق ودون أن يرى المصاعب التى
تعترض طريقه . وأن دراسطة تلك الحملة لتظهر الاهمال فى اعدادها رغم صعوبة
المشروع ودقته . فقد ظهر منذ بدايتها حتى نهايتها وفى مرات متعددة أنه لم يكن
هناك من ينفذ واجباته ، إذ أن القائد العام كانت تعوزه دقة الحكم على الامور ،
وأما النظام وحسن الضبط والربط فكانت تعوز عدداً من الضباط وكثيراً من
الجنود .

وتعتبر حملة قسطنطينة الاولى أحلك صفحة فى تاريخ غزو فرنسا للجزائر .
وكانت هذه الحملة تتألف من ٧٫٤٠٠ مقاتل و ١٫٣٠٠ حصان ، ولكنها لم
تزود بالبغال اللازمة ، وكانت مدفعيتها وذخيرتها محدودة . وكان على هذه الحملة أن
تسير فى أرض لا تعرفها ، وأن تقاسى من المناخ فى ذلك الفصل من السنة ومن
الامراض وبعد الطريق والجوع والسياسة الخرقاء . وعملت قساوة الجو والامراض
فعلها بين صفوف تلك القوة حتى قبل ان تبدأ فى تحركها . بدأت الحملة سيرها
ولم تلق فى طريقها مقاومة عنيفة من الجزائريين ، ولكن الامطار لم تنقطع عن
الهطول مما أفسد الطرق وملأ الوديان بالمياه وأتعب الجند والخيل . لم يجد الجند
الحطب اللازم لايقاد النار والتدفئة وأخذ الثلج فى السقوط . ومات بعض الجند وأنهكت
قوى الباقين دون أن يلتحموا مع الجزائريين ، وما أن وصلوا أمام قسطنطينة حتى
استقبلتهم مدفعية المدينة بقذائفها . ويعتبر موقع قسطنطينة موقعاً فريداً إذ أنها
مبنية على قمة صخرية يحيط بها من ثلاث جهات واد ضيق عمقه يتراوح بين
٣٠ و٦٠ متراً ، ولا يمكن الاقتراب منها إلا من الناحية الغربية . وكان من
الاصوب ألا يقوم الفرنسيون بمحاصرة المدينة نظراً لعدم كفاية مدفعيتهم
وذخيرتهم وحالة جنودهم . ولكن القائد صمم على مهاجمتها وضرب باب القنطرة

بقذائف مدفعيته ، وسرعان ما رأى فشل مجهوده فصمم على الانسحاب من أمام
المدينة . أما الجزائريون فانهم قد هجموا على الفرنسيين المتقهقرين وأنزلوا بهم
خسائر فادحة . وعادت القوات الفرنسية إلى عنابة فى أول ديسمبر فى حالة تشبه
تقهقر قوات نابليون من الروسيا .

اضطرت فرنسا أمام تلك الهزيمة إلى أن توبخ يوسف وتستدعى كلوزيل من
الجزائر . ولكن أنصار التوسع الاستعمارى لم يتوانوا عن تقديم طلباتهم
والاصرار عليها . فنجد الجنرال بوجو ينادى بأنه لا يمكن إتخاذ أنصاف حلول ،
ويدعى أن التساهل والتسامح والعدالة لا يمكن أن توجد إلا فى زمن السلم . وأن
على فرنسا أن تختار بين السلم وبين الحرب مع كل ما يترتب عليها من نتائج . وإذا
كانت فرنسا لا تقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر . ولكى تصل فرنسا إلى
نتيجة حسنة يجب عليها أن تنظر إلى حملة قسطنطينه ، لا على أنها حدث قائم
بذاته ، بل على أنها جزء من خطة عامة . وطالب بوجو بعدم أضعاف القوات
الموجودة فى عنابة أو فى مدينة الجزائر بسبب تجهيز تلك الحملة ، ونادى بأن يظهر
الفرنسيون قوتهم للعرب فى كل مكان وفى نفس الوقت . وحذر القائلين بأن ٢٠
أو ٣٠ ألف جندى يستطيعون القيام بهذه المهمة ،وطالب أعداد ٤٥ ألف مقاتل
والحقيقة أن فكرة الجنرال بوجو كانت تعضيداً لموقف الماريشيال كلوزيل
ودفاعاً عن هزيمة القوات الفرنسية أمام قسطنطينة ومطالبة بارسال الوسائل اللازمة
لإتمام غزو الجزائر .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن تستطيع أن تقوم فى غدوة الهزيمة بهجوم
ثان على قسطنطينة وكانت تحتاج إلى تحين الفرصة والعثور على الذرائع التى تتذرع
بها أمام الرأى العام . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من قيام تحالف بين أحمد
باشا فى قسطنطينة والأمير عبد القادر فى الغرب . فعملت على التفريق بينهما حتى

أخذ الواحد بعد الآخر . وأخيراً فان فرنسا كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باشا عن طريق تونس فكان عليها أن تتريث حتى تستطيع أن تعد ضربتها الجديدة .

عملت فرنسا على المفاوضة مع عبد القادر فى المغرب ومع أحمد باشا فى الشرق. وانتهت المفاوضات الأولى إلى عقد معاهدة تافنا كما رأينا ، أما المفاوضات الثانية فان فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ بمدينتى عنابة وكالو معضواحيهما والاعتراف بسيادتها على كل المنطقة ، وتوكيد ذلك بأن يدفع أحمد باشا لها جزية سنوية . ولم يعرف أحمد باشا السبب الذى دفع فرنسا إلى أن تعرض عليه شروطا أقسى من التى عرضتها على عبد القادر ، فتردد فى الرد وكان يأمل فى ان تساعده الدولة العثمانية على المقاومة ، خصوصا وأن القبطان باشا كان قد وصل إلى طرابلس وإلى تونس على رأس الاسطول التركى . فما كان من فرنسا إلا أن عملت على تخويف تركيا لارغامها على البقاء خارج المعركة ، وذلك باحتجاجها دبلوماسيا على وصول مندوبين سياسيين لأحمد باشا ، وعلى ارسال بعض قطع الاسطول العثمانى إلى ميناء تونس . وكانت فرنسا قد أعدت قواتها للهجوم على قسطنطينة فأرسلت إنذارا إلى أحمد باشا وقررت الزحف .

تكونت الحملة الفرنسية على قسطنطينة من ١٢٫٠٠٠ جندى مزودة بـ ١٦ قطعة ميدان و ١٧ من مدفعية الحصار وقافلة تحمل امدادات تكفى ثمانية عشر يوماً . وتحركت الحملة فى أول أكتوبر سنة ١٨٣٧ ووصلت فى حالة جيدة تحت أسوار قسطنطينة . ولم يحاول مجاهدو قسطنطينة الاشتباك مع الفرنسيين قبل وصولهم ، بل صمموا على الدفاع عن مدينتهم من داخلها ، أما أحمد باشا فقد تولى قيادة الفرسان التى عملت على مناوشة الاعداء .

ونصب الفرنسيون مدفعيتهم على مرتفعين فى شرق قسطنطينة وفى غربها ، وحاول الفرسان الجزائريون إعاقة هذه التحصينات ولكنهم لم ينجحوا . وأرسل الجنرال دامريمون القائد العام والحاكم العام يوم ١١ أكتوبر إنذاراً طالباً التسليم ، ولكن الأهالى رفضوه . وفى اليوم التالى قتل هذا الجنرال والحاكم أثناء تفقده المدفعية بصحبة دوق نامور ، ابن ملك فرنسا ، كما قتل رئيس أركان حرب الحملة فتولى القيادة الجنرال فالى . وأمر بالاستعداد للهجوم فى اليوم التالى . وهجم الفرنسيون على قسطنطينة يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧ فى السابعة صباحاً بثلاثة طوابير اقتحمت الفتحات التى أحدثتها المدفعة فى أسوار المدينة ، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالمتاريس وكان الأهالى يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء تقدمهم فى الشوارع الضيقة . ولكن تقدم الفرنسيين استمر رغم الخسائر الفادحة التى تكبدها ، وقتل فيها عدد كبير من قواد الفرنسيين وجندهم . ثم اشتعلت النيران فى مخازن البارود مما تسبب فى نسفها ، واستمر الانحام فى الشوارع وفى المنازل بشكل مجزرة عامة بين الطرفين ، إلى أن وصلت قوات الفرنسيين إلى احتلال قشلاق الانكشارية والقصبة ، فضعفت مقاومة المدينة ثم توقفت بعد تطهير المنازل .

وتعتبر معركة قسطنطينة أول معركة حاسمة اشتركت فيها القوات الفرنسية منذ عهد نابليون . ورغم ذلك فان الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لابقاء احتلال تلك المدينه ، ولكن الأمر انتهى بأبقاء ثلاثة آلاف جندى فرنسى فى تلك المدينة . وما ان عاد الجنرال فالى إلى عنابة حتى وجد أمر تعينه حاكما عاماً للجزائر بالنيابة . وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصراً على العكس من بوجو الذى وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر . ولكن الجنرال فالى رفض هذا التعيين ، وطلب إعادته لفرنسا . فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن ترضيه حتى

تستغل إنتصاره واسمه فى شمال افريقية ، فعينته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة
الماريشال . وكان المعروف عن فالى أنه الرجل المخلص للوى فيليب ولولى العهد .

كانت خطة الماريشال فالى العامة تتلخص فى الاعتماد على معسكرات دائمة
أكثر من اعتمادها على طوابير متحركة ؛ أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية
قبل أن يرحب بالحرب الهجومية . وقد اعترض على فكرة استخدام الجزائريين
فى القوات النظامية بل أشار بتجنيدهم فى فرق غير نظامية خاصة بهم ، ووافقت
الحكومة الفرنسية على رأيه .

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسطنطينة أهم الأعمال التى قام بها الجنرال فالى . كان قد
فكر فى أول الأمر فى سحب القوات الفرنسية من تلك المدينة حتى لا يوسع
المنطقة المحتلة فى شرق الجزائر ، ثم فكر فى إعادة تلك المقاطعة إلى أحمد باشا أو
فى تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير بنفوذ تركى من
الشرق . ولكن هذه الآراء تغيرت مع الزمن . وشعر أن فرنسا تستطيع استغلال
انتصارها إلى آخر درجة ممكنه لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها . كما أنه وجد
من شيوخ الأهالى من يرغب فى التعاون معه ويسهل عليه أمر الإبقاء على إحتلال
قسطنطينة . وقد وقعت مفاوضات بين الفرنسيين وممثلى أحمد باشا أظهر فيها
هؤلاء الأخيرون استعدادهم لإعطاء الضمانات لفرنسا نظير إعادتهم إلى السلطة فى
مقاطعتهم. ثم عرض أحمد باشا نفس هذا الأمر على الحاكم العام الفرنسى، ولكن
القيادة الفرنسية كانت قد أرسلت جملة حملات فى المنطقة الواقعة بين قسطنطينة
وعنابة ، وظهر لها أنها تستطيع المحافظة على مواقعها فى تلك المقاطعة ، فرفضت
طلبات أحمد باشا .

وتعتبر القرارات الصادرة فى ٣٠ سبتمبر وأول نوفمبر عام ١٨٣٨ هى الواضعة

لأسس تنظيم مقاطعة قسطنطينة . وقد تركت أثراً كبيراً فى تاريخ الجزائر لأنها
كانت البداية للعلاقات بين السلطة الفرنسية والأسر الإقطاعية هناك . وقد قسمت
المقاطعة إلى إدارتين إحداهما خاصة بعنابة والثانية خاصة بقسطنطينة . وكانت
إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسى يجمع فى يديه السلطات
العسكرية والمدنية والقضائية . أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء
الإقطاعيين من الأهالى ، الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين ، وكانوا يخضعون
للقائد العام الفرنسى فى تلك المقاطعة رأساً . وكانوا يجتمعون تحت رئاسته فى
مجلس إدارى ؛ وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالى والاحتفاظ بجزء منها كمرتب
لهم . وكان لهم الحق فى الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم ، كحرس غير نظامى
يساعدهم فى فرض نفوذهم على الأهالى ، وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح
القواد الذين سيعملون تحت إدارتهم ، وعلى شرط موافقة الحاكم العام الفرنسى على
ذلك . وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء إقطاعيين أكثر من كونهم موظفين
نظاميين ، فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام فى المقاطعة ،
وعلى أنهم فى مرتبة أمير الآلاى فى الجيش الفرنسى ، وذلك استمراراً للعمل على
النظام التركى الذى كان يعتبرهم فى مرتبة القائمقام للواء قسطنطينة .

وكان الجنرال فالى مضطراً فى حقيقة الأمر إلى انتهاج هذه السياسة لأن
حكومة فرنسا كانت ترغب فى تحديد المنطقة المحتلة فى الجزائر ، ولم تكن توافق
على الميزانيات التى تسمح بالتوسع فى الداخل فكان على فالى أن يجد حلا عملياً
وقليل التكاليف . لم يكن فالى يبحث عن إداريين ممتازين أو موظفين فى الدولة،
بل كان يبحث عن حلفاء أقوياء يستطيعون إخضاع الأهالى سياسياً وعسكرياً
بطريقة غير مباشرة لفرنسا . وكانت هذه الوسيلة تساعد على منع ازدياد نفوذ
أى من الرؤساء كما حدث مع الأمير عبد القادر فى الغرب ، إذ كان فى استطاعة

الفرنسيين تأليب أحد هؤلاء الرؤساء على الآخر ، وايجاد الجو الذى يسمح للمستعمرة بالمحافظة على نفوذه بل وبالتدخل من وقت لآخر ضد من يزداد نفوذه منهم ، مدعياً بأنه قد يتدخل ضد طغيان الجزائريين على الجزائريين . ولم يكن هؤلاء الرؤساء الإقطاعيون يستطيعون المحافظة على نفوذهم باستمرار ، بل كانت السياسة الفرنسية تعمل على تقليل أهميتهم أولا بأول بعد الاستفادة من خدماتهم . وهكذا عملت فرنسا على اقامة حكم إقطاعى فى شرق الجزائر يهدف إلى استغلال هذا الإقليم لمصلحتها ، ثم عملت على القضاء على هذا الإقطاع بالتدريج وبشكل يسمح بوضع الشعب الجزائرى فى هذا الإقليم تحت الحكم الفرنسى المباشر ، وبدون أن يكون له إطارات من الطبقة المتوسطة تعمل على تجميعه وتنظيم صفوفه فى كفاحه ضد المحتل .

وأخيرا فان احتلال فرنسا لمدينة قسطنطينة وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمحا لها بالتفرغ مرة جديدة للامير عبد القادر فى الجزائر ، بعد أن ضمنت انقسام الجزائر إلى قسمين ، وضمنت صعوبة إرسال الإمدادات والمعونة العسكرية من الشرق إلى المجاهدين فى غرب الجزائر .

ولقد بدأت المشاكل بين فرنسا والأمير عبد القادر بمجرد إحتلال مدينة قسطنطينة ، إذ أن الحكومة الفرنسية فسرت المادة الثانية من معاهدة تافنا بأنها تسمح لها باحتلال جميع الأراضى الواقعة وراء وادى خضارا حتى مقاطعة قسطنطينية ، ولكن عبد القادر لم يقبل هذا التفسير وأصر على أن هذه المادة تحدد من المنطقة التى يتوسع فيها الفرنسيون شرقا ، ولا تسمح بالتوسع إلى الشرق من متيجا . وكان احتلال الفرنسيين لقسطنطينية توسعا فى خارج هذا الخط . وكتب عبد القادر جملة خطابات إلى لوى فيليب وإلى رئيس الوزراء ووزير

الحربية فى باريس ، معلنا رغبته فى المحافظة على السلم ، على أساس الاحتفاظ بالمعاهدات الدولية ، ولكنه لم يستلم أى رد على مراسلاته . فما كان من الأمير إلا أن احتل المناطق المتنازع عليها فى مقاطعة تيترى ، ثم احتل وادى الزيتون وعاقب الأهالى الذين تعاونوا مع الفرنسيين ، ثم احتل بسكرة وأخضع منطقة الاغواط . ولقد خشى الماريشال فالى من سياسة عبد القادر التى كانت ترمى إلى توحيد كل المناطق الجزائرية وعدم ترك الفرنسيين إلا بالقرب من الساحل ، فانتهز فرصة حضور الدوق دورليان إلى الجزائر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٣٩ ونظم حملة صحبت ولى العهد من فيليب فيل إلى قسطنطينة ومنها إلى الجزائر ، مارا ببعض المناطق الخاضعة لحكم عبد القادر . ولكن هذه النزهة الحربية لم تكن كافية لإقناعه بالتنازل عن حقوقه أو لإرهابه من قوة المحتلين .

كانت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد ازدادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجا المحيطة بمدينة الجزائر . كما انتشر فيها عدد من الأكواخ الخاصة بالعمال الزراعيين أو بصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال وكانت هناك إقطاعات تصل إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار ، تمنح للأثرياء وذوى الألقاب ، وأخرى من أربعة هكتارات تمنح للمحاربين القدماء والمهاجرين من فرنسا أو إسبانيا ومالطة . وقد بلغ عدد الأوربيين ٢٥٫٠٠٠ نسمة فى آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٠٠٠ فرنسى ، وكان هناك ١٤٫٠٠٠ أوربى فى مدينة الجزائر و ٥٫٠٠٠ فى وهران و ٣٫٠٠٠ فى بونا أما الباقى فكان موزعا بين بجاية ومستغانم وقسطنطينة . أصبح الفرنسيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى مدينة الجزائر (٦٫٨٠٠) والإسبانيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى وهران (٢٫٣٠٠) وساد عدد الملطيين فى عنابة (١٫٣٠٠) وظل هذا التوزيع مقياسا لاشتراك الإسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين فى إستعمار غرب الجزائر وشرقها. ولكننا

تلاحظ أن عدد المزارعين من الأوربيين لم يصل إلا إلى ٢٫٩٠٠ فرد من هذه الجالية الجديدة .

وكان توسع الفرنسيين فيما وراء منطقة متيجا يعتبر نقضا لإتفاقهم مع الأمير عبد القادر الذى اضطر الى الكتابة الى المارشال فالى فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ معلنا اياه أنه يعتبر الحملة التى سارت من فيليب فيل الى قسطنطينة ومنها الى الجزائر ، نقضا صريحا لمعاهدة تافنا ، ونصحه باتخاذ احتياطاته اللازمة للحرب من منع للمسافرين وسحب لمواقعه المنعزلة ، اذ أن الحرب قائمة . وكان عبدالقادر كان قد تأكد من سياسة الفرنسيين الخاصة بالتوسع على درجات ، ومن أن هدفهم هو الاستيلاء على كل الاقليم ، فقرر الحرب ، خصوصا وأنه كان يعبر عن رأى الجزائريين ، وعن أمانيهم القومية .

ولقد كان فى استطاعة فالى أن يدافع عن المناطق التى يحتلها خصوصا وأن قواته كانت تبلغ ٢٥٫٠٠٠ جندى فى مدينة الجزائر وما يحيط بها . ولكنه فضل اصدار الأمر بسحب المواقع من اقليم الساحل ومتيجا . أما الأمير فانه أصدر أمره بالهجوم على اقليم متيجا من الغرب والجنوب والشرق فى نفس الوقت وبثلاث فرق من المجاهدين . وعمل المجاهدون على احراق أكواخ المستعمرين وتخريبها وأسر ماشيتهم واحتلوا كل الإقليم ، مما نشر الذعر فى قلوب الفرنسيين فى مدينة الجزائر ، وجعل الحكومة الفرنسية تعتقد أن مدينة الجزائر ستقع من وقت لآخر فى أيدى قوات عبد القادر الوطنية . ولقد طلب فالى المدد من فرنسا فسارعت الحكومة بارسال ١٢٫٠٠٠ جندى ثم زادت قواته بعد أشهر قلائل إلى ٦٠٫٠٠٠ وحاول فالى اعادة احتلال المناطق المحيطة بمدينة الجزائر ، فأرسل حملة إلى جرجل وأخرى الى ميديا وثالثة إلى مليانا ولكن سرعان ماوجد أن حاميات

هذه المدن قد أصبحت محاصرة وأن عليه القيام بارسال الحملات والنجدات لها ، وكانت هذه الحملات ضرورية حتى لمجرد توصيل التموين إليها .

وكان تيير قد استلم مقاليد الحكم كرئيس للوزراء منذ أول مارس سنة ١٨٤٠ وكانت فرنسا تجتاز أخطر فترة صادفتها ملكية يوليو ، نظرا لفتح باب المسألة الشرقية بسبب العلاقات بين محمد على والسلطان ، وموقف كل من انجلترا والروسيا فى هذه المسألة . كان العالم على أبواب حرب عالمية وكان موقف فرنسا نفسها متأثراً بذلك كل التأثر . ولقد حاول أعداء الاستعمار من الفرنسيين انتهاز هذه الفرصة لمحاولة إجبار حكومتهم على اخلاء الجزائر ، ولكن أنصار الاستعمار كانوا أشد قوة . وقد نادى الجنرال بوجو بتغيير نظام الحاميات المنعزله والاعتماد على قوات سهله الحركة فى السيطرة على الجزائر . أما تيير فانه صرح بأن الضرورة تحتم عليه إعلان الحرب على عبد القادر والتوغل فى كل البلاد واحتلالها احتلالا تاما ، بطريقة تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمواقعها فى جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وظهر جليا أن المارشال فالى ليس هو الرجل الذى يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا فى الجزائر ، فقررت فرنسا تغييره وعينت بوجو حاكما عاما على الجزائر. ويعتبر هذا القرار فى غاية الأهمية إذ أنه كان الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئى والاحتلال الكلى للقطر الجزائرى .

(٥) محاربة عبد القادر : ـ

وصل بوجو إلى مدينة الجزائر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ وظل محافظا على منصبه كحاكم عام حتى ١١ سبتمبر ١٨٤٧ مما سمح باستقرار فى القيادة الفرنسية فى شمال إفريقية ، إذ أن من سبقه من الحكام لم تسمح له الظروف بمثل هذا الوقت الطويل . وتعتبر فترة حكم بوجو هى فترة الصراع ضد الأمير عبد القادر ومحاربته

إذ أن الامير كان قد أعلن الجهاد ضـد الفرنسيين فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ واضطر للتسليم إلى فرنسا فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ . وقد أيدت وزارة جيزو ، التى وصلت للحكم فى نهاية عام ١٨٤٠ ، الجنرال بوجو تأييداً تاماً . وقد ظلت هذه الوزارة أيضا تحكم فرنسا حتى عام ١٨٤٨ مما ساعد بوجو على الاستناد إلى حكومة تؤيده على طول الخط وفى طوال مدة حربه مع عبد القادر . وقد أعطته هذه الحكومة كل ما طلبه من إمدادات فزادت عـدد قواته من ٦٣٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٠ إلى ٨٣٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٢ ثم إلى ٩٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٤ ثم إلى ١٠٨٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٦ وكان هذا العـدد الاخير هو ثلث القوات الفرنسية الحربية فى ذلك الوقت .

ولم يكن بوجو غريبا عن شمال أفريقية ، إذ أنه هو الذى وقع على معاهدة تافنا مع ممثل الأمير عبد القادر ، وكان من أعداء الحرب الجزائرية ، ولكنه غـير موقفه وأصبح من كبار المنادين بغزو الجزائر بل باستعمارها فى نفس الوقت . طلب من الحكومة أن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندى ومائه وخمسين مليون فرنك ، ثمانين منهم للقوات المحاربة وسبعين للاستعمار ، وذلك لمدة ست سنوات حتى يستطيع أن يقيم حكم فرنسا فى الجزائر على أسس ثابتة . وما أن وصل بوجو إلى الجزائر حتى ظهر جليا أن فرنسا قد صممت على غزو الجزائر وأعلن بوجو نفسه أنه كان من أعداء التوسع فى حرب الجزائر ولكنه قد أصبح الان من انصارها ، وطلب اخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسى فى شمال افريقية ، وشرح أن غزو الجزائر عسكريا سيكون غير ذى قيمة ما لم تصحبه حركة استعمار واسعة تثبت أقدام الفرنسيين فى تلك الأقاليم الجديدة .

كان بوجو ضابطا قد ترقى من « تحت السلاح » وشارك فى جيوش نابليون وعرف معنى حرب العصابات فى إسبانيا . وكان أصله فلاحا ، وقد ساعده ذلك

على أن يكون رجل الحرب والاستعمار فى الجزائر . ولم يكن له نصيب يذكر من التعليم ولم يكن يحب الكتابة وظل دائما يتحدث بطريقة ضابط الصف ، وكثيرا ما أضحك مجلس النواب بالفاظه النابية وغير المهذبة . كان له من العمر سبعة وخمسون عاما عندما وصل للجزائر ، ولم يكن ليقبل الاقتصار على تنفيذ الأوامر . وقد فرض بوجو شخصيته كما هى على الجزائر ولا يزال معظم المستعمرين من الفرنسيين فى الجزائر يحافظون على آرائه الاستعمارية بل ويقلدونه فى الفاظه النابية وغير المهذبة تجاه العرب حتى اليوم .

وقد غير بوجو تكتيك واستراتيجية الحرب فى الجزائر عما كانت عليه منذ سنة ١٨٣٠ ، فألغى نظام المواقع العسكرية الصغيرة والمداقع المحصنة وأنشأ بدلا منها طوابير سهلة الحركة . وألغى نظام الحملات الثقيلة حتى يسمح للجند بالمقدرة على الصراع مع العرب السريعى الحركة . وقد أمر بإرجاع مدفعية الميـدان وعربات النقل إلى فرنسا ، ولم يبق إلا على الخيول لاستخدامها فى حمل المؤن . وقد اعترض عليه بعض كبار الضباط ذاكرين أن المدفعية ترفع الروح المعنوية للجند ، وتبعد العرب ، ولكنه رد عليهم بان العرب ليست لديهم مدفعية ، وأن الفرنسيين يمتازون عليهم بالتنظيم والضبط والربط والتكتيك ، وأنه لا يرغب فى إبعاد العرب بطلقات المدافع ، بل يرغب فى الاشتباك معهم فى معركة وجهاً لوجه هذا علاوة على أن نقص المدفعية يغنى الفرنسين عن انشاء الطرق اللازمة لها ، ويوفر عليهم الوقت والتعب الذى يصرفونه فى جرها . وقد نادى بوجو باختيار الجنود الاصحاء والاقوياء والضباط الشبان للعمليات فى الجزائر ، وطلب سحب الضباط المسنين . وعمل على التخلص من كل ما يبطىء من السير ويثقـل كاهل الجندى فى التقدم ، واستخدم البغال بدلا من عربات النقل ، وألحق بكل كتيبة (١٠٠٠ جندى) ثمانين أو مائة بغلة تحمل ١٠٫٠٠٠ جراية ، ولم يكن على

الجندى إلا حمل أربع جرايات فقط ، ولم تكن الحملات تتطلب البعد عن القاعدة بأكثر من أربعة عشر يوماً . وأخيراً فإنه عمل على تخفيف ملابس الجنود بشكل يسمح لهم بخفة الحركة دون إرهاقهم بملابس لا تتفق وطبيعة البلاد .

أصبحت الطوابير غير مثقلة بمدفعية أو بملحقات ، وأصبح كل منها يتكون من ثلاث أو أربع كتائب مشاة ، وآلايين من الفرسان ، ومدفعين للجبال ، وعدد من حيوانات الحمل ، أى بمجموع ٦٫٠٠٠ رجلا ١٫٢٠٠ حصان . وكان الفرسان يسيرون فى المقدمة ثم يتلوهم المشاة فالمدفعية فالحملة ثم الحيوانات وحرس المؤخرة ، أما فى الراحة فان المشاة كانت تكون أربعة أضلاع مربع يحيط بباقى الطابور . وأما فى المعركة فكان الطابور يأخذ شكل معين كبير ، يتكون من عدد من المربعات يساوى عدد كتائب المشاة ، أما الفرسان والمهمات فكانت تبقى فى الوسط مع مسافة تكفل لها حرية الحركة . وكان هذا التشكيل يسمح بحماية المهمات والفرسان ، كما أنه سمح لكتائب المشاه على الواجهات الاربع بحماية بعضها بعضا ، وذلك عن طريق فتح قطاعات مشتركة من النيران ، كما أن المسافات بين الكتائب سمحت بخروج الفرسان واشتباكهم ورجوعهم دون التعرض لتشكيل المشاة . وأخيرا فاننا نجد أن هذا المربع المؤلف من مربعات ، كان يستطيع التحرك فى اتجاه ، وفى أى نوع من الارض .

ولكن الفرنسيين لم يعتمدوا على مجرد تفوقهم فى التكتيك ، أو حسن تدريب جنودهم للتفوق على الجزائريين ، بل نجد أنهم قد قرروا مبدأ محاربة الجزائريين فى مصالحهم الاقتصادية وفى ممتلكاتهم ، فكانوا يحصدون غلال الأهالى ، ويجمعون ثمارهم ويخربون منازلهم ويعودون بمواشيهم . وكان من نتيجة تلك السياسة أن ساد الخراب فى المناطق التى تمر بها طوابير الفرنسيين . وقد أدعى الفرنسيون أن هذه هى الطريقة الوحيدة لإخضاع القبائل والأهالى ، إذ أن الانتصار فى معركة أو معارك واحتلال العاصمة

والاستيلاء على خزانة العدو كانت وسائل ناجحة فى حرب نظامية بين دولتين أوربيتين مثلا ، ولكنها لم تكن لتنجح فى الجزائر . وعلى أى حال فان هذه الطريقة تثبت بوضوح أن القوات الفرنسية فى الجزائر كانت تحارب الشعب الجزائرى نفسه ، وأنها تشعر بعدم استطاعتها البقاء فى الجزائر مالم تضعف تلك القوة الشعبية ، وتضعفها حربيا واقتصاديا .

اختارت فرنسا إذن بوجو لكى يحارب الجزائر ويقضى على مقاومة الأمير عبد القادر ورجاله ، حسب الآراء التى أعلنها فى التكتيك وفى الاستعمار فى عام ١٨٤٠ . أما الأمير فإنه كان سيداً على كل ولاية وهران ومعظم ولاية الجزائر ، وله أعوان عديدون فى بلاد القبائل وولاية قسطنطينة . كانت خزانته الحربية تحتوى على ما قيمته مليون ونصف مليون فرنك من الذهب ، وكان جيشه النظامى يتألف من ٨٫٠٠٠ من المشاة وألفين من الفرسان و ٢٤٠ من رجال المدفعية ، وعشرين قطعة مدفعية فى حالة جيدة . وكانت القبائل ترسل إليه المتطوعين والمجاهدين فى زمن الحرب ، مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من ٥٠٫٠٠٠ مجاهد . ولكن قوته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامى قبل كل شيء ، وعلى التفاف الشعب حوله فى نضاله ضد الفرنسيين . وكان الأمير يعرف جيدا أن فرنسا قد صممت على مهاجمته بما لا يقل عن خمسين ألفا من الجنود ، ولكنه لم يكن يخشى عدد قواتها . كان عمر دولته لا يزيد عن ثمانى سنوات ، وكان يعرف أن لفرنسا قوات كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ، ولكنه كان يثق فى الله وفى قوة شعبه وجدارة الجندى الأفريقى . ولقد أعتمد عبد القادر على حرب العصابات ، وعلى الكر والفر السريع لانهاك الفرنسيين ومفاجأتهم وسلب أسلحتهم ومعداتهم . وكان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفى جبهات مختلفة . ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحراء ، ويقطع خطوط مواصلاتهم

وخطوط رجوعهم ، وينهكهم بالسير والرجوع ، وكل ذلك دون أن يمكنهم من
الالتحام مع قواته فى معركة فاصلة ثابتة الخطوط . وكان يعمل على القضاء على
جزء فجزء من القوات الفرنسية . ولقد طبق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع
سنوات . وكان يأمل فى أن يساعده الزمن والمناخ على القضاء على الباقين من
الفرنسيين ، أو يضطرهم إلى الانسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية ،
خصوصاً وأن حالة الفرنسيين ، منذ وصولهم مدينة الجزائر منذ أحدى عشرة سنة
مضت ، كانت تقوى عنده ذلك الأمل .

وكانت خطة بوجو تتلخص فى إحتلال المواقع التى حصنها عبد القادر ، وفى
استباحة القبائل التى رفضت الخضوع لفرنسا ، وإجبارها ماديا على التخلى عن
ولائها للأمير . واتخذت حملة ربيع سنة ١٨٤١ مدينة المعسكر عاصمة عبد القادر
هدفا لها . وأرسل بوجو المؤن والذخائر إلى ميديا ومليانا واتخذهما قاعدتين
أماميتين له ، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة ، وهدمها حينما وجدها خالية .
ثم واصل الزحف على مدينة المعسكر التى ترك فيها حامية قوية للمحافظة عليها .
وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ، ويستولون
على مواشيها وأغنامها. وعمل الفرنسيون فى بعض الجهات على حصد القمح والشعير
الذى زرعه الاهالى وصادروه ، وعملت طوابير الفرنسيين التى خرجت من بليدا
على تخريب القرى حتى مليانا واستباحة أراضى القبائل. وخرج بوجو فى الخريف
على رأس قواته مرة أخرى ، وعمل على تخريب الإقليم الذى ولد فيه عبد القادر ،
وهدم الزاوية التى تعلم فيها ، واستباح دماء بنى هاشم فى كل مكان . ولم يذق
الجنود طعم الراحة لمدة شهرين ، وبليت أحذيتهم فساروا حفاة الاقدام ، تاركين
وراءهم الخراب والدمار ، وأثبتوا أنهم يطلبون الخضوع التام ، أو إجبار الاهالى
على الجوع ، أو استلام البلاد بغير سكان .

وقد حاول بوجو فى عام ١٨٤٢ الاشتباك مع القوات النظامية للأمير
وواصل مهاجمة القبائل الخاضعة له . فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها ، وأرسل
طوابير إلى مناطق ندرومة والمعسكر ومستغانم وقد استطاع أن يقيم المواصلات
البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادى الشليف.
وخرج بوجو من وهران واتصل بالقوات الآتية من مدينة الجزائر عند وادى
روينة.ولكن القوات الفرنسية كانت مهددة فى كل مكان ، حتى متيجا بالقرب من
مدينة الجزائر ، حيث هاجمت قوات عبد القادر أحد الطوابير الفرنسية الذاهبة
إلى بليدا وقضت عليها . فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة
بمتيجا ، وأجبروها على طلب الامان ، وخرجت ثلاثة طوابير من مليانا فى
الخريف ، وأخذت تعمل فى هضبة الورسانى ، ولكن خضوع الأهالى وطلبهم
الأمان كان مؤقتاً ، وما أن يعود رجال عبد القادر إلى تلك المناطق حتى ينضم
إليهم رجال القبائل ، ويقدمون إليهم كل المساعدات الوطنية اللازمة .

وبدأ عام ١٨٤٣ بثورة مسلحة قام بها رجال القبائل الساكنة فى وادى الشليف
ضد الفرنسيين ، بعد أن كانو قد طلبوا الأمان . واضطر الفرنسيون إلى إقامة
نقطة محصنة لمراقبة الورسانى والظاهرة وبنوا مدينة أوليانز فيل على خرائب
مدينة الأصنام ، ثم احتلوا تنيس وطيارة وتنية المد .

وبينما كان بوجو يعمل فى وادى الشليف وجزء من قواته يعمل بالقرب من
طيارة ، خرج طابور فرنسى من ميديا بقيادة الدوق دومال ، ابن ملك
فرنسا ، واتجه جنوبا باحثا عن قاعدة الأمير عبد القادر . وكانت هذه القاعدة
عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرته مع أسر المجاهدين
النظاميين . وقد علم أن قاعدة الأمير تقع عند منبع « الطاجين » فهاجمها بالفرسان

وأخذ ثلاثة آلاف أسير مع كمية كبيرة من الغنائم . فأنعم الملك برتبة الفريق على ابنه ، وأرسل بعصا الماريشالية لبوجو فى آخر يوليو سنة ١٨٤٣ . كما نجح الفرنسيون فى قتال مبارك ، قائد الجزائريين الشهير والساعد الأيمن للأمير عبد القادر ، وذلك فى المعركة التى وقعت عند سيدى يحي يوم ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٣ . وكانت هذه الضربة أقوى على الأمير من فقده لقاعدته ، واضطر بعدها إلى الالتجاء إلى المغرب ، خصوصا وأن القمح والذخائر كانت تنقصه لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين . وقد اعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت ، وانه لم يبق أمامه إلا القضاء على عبد القادر مع تلك الحفنه من الرجال الباقين معه ، ولكنه كان قد أخطأ فى تقديره ، وسيذوق الامرين من المجاهدين مرة أخرى . وعلى أى حال فان بوجو قد عمل على إظهار قوته أمام رجال القبائل ، كما أنشأ الفرنسيون موقعا حصينا فى باتنه وأعادوا دخولهم فى بسكره وأخضعوا أولاد سلطان أما فى وسط الإقليم فانهم أخضعوا أولاد نايل وتقدموا حتى الاغواط .

كان التجاء عبد القادر الى المغرب أمراً يثير المشاكل أمام فرنسا ويهددها بقيام حركة تحررية كبرى فى شمال أفريقية تقذف بقواتها الى البحر . وكانت فرنسا تعرف أن مولاى عبد الرحمن سلطان المغرب يؤيد عبد القادر ويعطيه الامدادات اللازمة ، ولكنها كانت تعرف كذلك أن السلطان كان يخشى ازدياد نفوذ الأمير فى مراكش وسارت القوات الفرنسية غربا مدعية البحث عن قوات عبدالقادر ووصلت إلى للامغنية وأقامت هناك نقطا عسكرية ، ولكن هذه المواقع كانت داخل حدود الامبراطورية الشريفية مما اضطر السلطان ، تحت ضغط الرأى العام ، إلى إرسال قوة عسكرية بجوار وجدة تحت أمر القائد القناوى .

ويعتبر زحف القوات الفرنسية حتى للامغنية تحرشاً سافرا بالمغرب وعملا لا يقصد من ورائه إلا البحث عن المشاكل . ووقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين

يوم ٣٠ مايو ١٨٤٤ بالقرب من سيدى عزيز فى الشمال الغربى لمغنية ولم ينجح المؤتمر الذى عقد بين ممثلى الطرفين يوم ١٥ يونيو على ضفاف نهر المولوية فى الوصول إلى نتيجة . فصمم بوجو على الزحف على وجده واحتلالها . وكان هذا الاحتلال يدخل فى نطاق خطة عامة قامت بها الحكومة الفرنسية للضغط على المغرب وإجباره على تسليم الأمير عبد القادر ، إذ أن فرنسا كانت قد أرسلت فى نفس الوقت قطعا من أسطولها لضرب طنجه ، أمرت قنصلها فى تلك المدينة بالمفاوضة مع السلطان فى شأن تسليم عبد القادر . وبقيت قوات بوجو تحتل مدينة وجده وتنتظر نتائج مباحثات طنجه .

وصدرت تعليمات جيزو إلى قنصله فى طنجه موجهة إياه إلى أن يطلب من السلطان إعلان براءته من مهاجمة القوات الفرنسية ، وتسريح القوة العسكرية المرابطة بجوار للامغنيه وطرد عبد القادر من أرض المغرب . ولما كانت فرنسا تخشى من تدخل انجلترا فى المسألة فانها قد طلبت من سفيرها فى لندن أن يشرح للوزارة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو ألا يصبح المغرب ملجأ وملاذاً لعبد القادر ، يتزود فيه بالقوات لكى يوالى الحرب ضدها . وقد هاجم الرأى الانجليزى سياسة فرنسا وخشى أن تتدخل فى مراكش بنفس الشكل الذى تدخلت به فى الجزائر ، مما اضطر جيزو إلى أن يعلن صراحة بأنه لا يهدف إلى احتلال أى جزء من الأراضى المغربية . ولكن هذه المفاوضات الفرنسية المغربية فشلت ، إذ أن السلطان قد رفض قبول الشروط الفرنسية نتيجة لثورة الرأى العام العربى والإسلامى . وقد عرضت فرنسا على السلطان وعن طريق قائد وجده المحافظة على الحدود القديمة بين الإمبراطورية الشريفية والجزائر فى عهد الأتراك وحجز عبد القادر فى غرب مراكش ولكن السلطان لم يستطع قبول هذه

الشروط التى تظهره بمظهر المتحالف مع المسيحيين ضد مجاهد وجار مسلم ، فصمم الفرنسيون على القتال .

كانت القوات المغربية تحت إمرة القائد القناوى ثم جاء سيدى **محمد** بن السلطان لتولى القيادة العامة بعد وصول كثير من المجاهدين . وكانت هذه القوات تشتمل على ٦ر٠٠٠ من الفرسان النظاميين و ١ر٢٠٠ من المشاه وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين قد يصل إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف مقاتل . وقد حاول الأمير عبد القادر معونة سيدى **محمد** وأخذ يشرح له طرق تكتيك الفرنسيين فى الحرب ولكن نصائحه لم تجد أذنا صاغية . أما القوات الفرنسية تحت إمرة بوجو فكانت تتكون من ١٨ كتيبة مشاه و ١٩ آلاى من الفرسان أى ما يبلغ ١١ر٩٠٠ جندى و ١٦ مدفعا . وكان الجيش الفرنسى يمتاز على الجيش المغربى بحسن النظام وبحداثة الأسلحة وبكمية النيران علاوة على التكتيك ، مما يقلل من أهمية العدد عند المغاربة ـ أما خطة بوجو فكانت تتلخص فى تشكيل قواته على شكل رأس سهم أو رأس (الخنزير) تشق القوات المغربية وتتوغل فيها أثناء المعركة .

تحركت القوات الفرنسية بعد ظهر ١٣ أغسطس متخذة شكل المعين الحاد الزوايا ثم واصلت السير فى فجر اليوم التالى على وادى ايسلى حيث وقعت الموقعة على مسافة ثلاثة كيلو مترات إلى الشمال الغربى من وجده . وكان هذا المعين مقفلا ويشتمل على عدد من المربعات مساوى لعدد كتائب المشاه . وما أن رأى المغاربة قوات الفرنسيين حتى هجموا عليها بفرسانهم من جميع الجهات على طريقة الكر والفر السريع ، فهاجموا المقدمة والمؤخرة والجناحين فى نفس الوقت . ولكن الفرنسيين أجابوا بمواصلة السير لاتخاذ تشكيل المعركة ، مستخدمين نيران المدفعية لإبعاد المغاربة ، ومستغلين بعض الركزات من وقت لآخر لإطلاق نيران البنادق

عليهم . ولكن هجوم المغاربة ازداد قوة مما اضطر الفرنسيين إلى اخراج الفرسان من وسط المعين ، واطلاقهم ضد المغاربة مؤيدين بقوات المشاه . وقد هجم فرسان الفرنسيين من الميسرة على المعسكر المغربى ومن الميمنة على قوات الفرسان المغاربة وعزلوهم عن معسكرهم وأيدت المشاه هذين الهجومين بثبات وبكمية قوية من النيران . وانتهت المعركة عند الظهر بتقهقر قوات المغرب . وقد سهل عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيتهم من الفرسان . ولكنهم تركوا بأرض ميدان المعركة ٨٠٠ قتيل وبعض قطع المدفعية . أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى .

وقد قامت فرنسا بهجوم بحرى على سواحل المغرب وموانيه فى نفس الوقت الذى هجم فيه بوجو على الحدود الشرقية . فهجمت ١٢ قطعة بحرية فرنسية بقيادة الأمير جوانفيل على طنجه يوم ٦ أغسطس وضربتها بالقنابل ، ثم هاجمت هذه القوة موجادور حيث قابلتها مقاومة عنيفة ، ولكنها تمكنت فى آخر الأمر من إنزال قوات المشاة لاحتلال الجزيرة المواجهة للميناء ، مما سهل عليها احتلال المدينة نفسها بعد ذلك . وقد فكر بوجو فى الهجوم على فاس ، وكتب يعرض آراءه على الأمير جوانفيل مقترحا القيام بهذه العمليه على رأس ٢٠ر٠٠٠ جندى وثلاثة آلايات فرسان وعشرين مدفعا ووسائل نقل كافية وتموين لمدة شهر . ولكن انجلترا لم تكن لتسمح لفرنسا بالتوسع فى المغرب فى ذلك الوقت ، وكانت مضطرة للمحافظة على الوعود التى وعدتها لإنجلترا ، حتى تبقى على صداقتها لها . وكانت انجلترا قلقة من العمليات الفرنسية على سواحل المغرب ، مما اضطر اللورد ابردين إلى أن يعلن أن احتلال أى نقطة من الاراضى المغربيه سيكون سببا للحرب مع فرنسا ـ وأجبر فرنسا على عدم طلب أى تعويضات حرب أو امتيازات إقليمية .

وما أن طلبت حكومة المغرب الصلح حتى قامت المفاوضات بينها وبين ممثلى فرنسا . وجاءت معاهدة طنجة الموقع عليها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ صورة طبق الأصل من الإنذار الذى وجهته فرنسا للمغرب ، إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبد القادر فى إحدى المدن الغربية ، فى حاله وقوعه بين يديه .

أما تحديد الحدود الغربية للجزائر فكان موضوع اتفاقية أخرى أمضيت فى للامغنية فى ١٨ من مارس سنة ١٨٤٥ . وقد أدعت فرنسا أنها لاتطالب إلا بالحدود القديمة للولاية الجزائرية فى أيام الحكم العثمانى . ولكنها لم ترسم هذه الحدود إلا على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الساحل أو حتى « ثانية الساسى » ثم أخذت تعدد أسماء القرى والقبائل الخاضعة لفرنسا أو للجزائر إلى الجنوب من نهاية ذلك الخط . وقد اعترفت فرنسا أن فجيج هى مدينة مغربية ، وكانت لهذه المدينة أهمية خاصة إذ أنها تتحكم فى الطرق الموصلة إلى نوات ، ولكنها لم تتخذ أى خط للحدود فى المناطق الصحراوية الواقعة إلى الجنوب من جبال الأطلس ، مدعية أن الصحراء ليست مسكونة ، تاركة بذلك الباب مفتوحا لمشاكل جديدة والواقع أن مسألة الحدود لم تكن تهم فرنسا فى تلك الفترة كما تهم الأمير عبد القادر ، أو الاعتراف الاجمالى بالجزائر كأرض فرنسية . وكانت فرنسا تهدف قبل كل شىء إلى الحصول على الاعتراف بسيادتها على مسلمى الجزائر وعلى تعهد من سلطان المغرب بالامتناع عن مساعدة عبد القادر . وقد نجحت فى ذلك رغم اعتقادها فى أول الامر بصعوبة الحصول عليه ، وخاصة من أمير عربى مسلم ووقف سلطان المغرب موقفا محايدا فى الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر ، بل تعهد بسجن الأمير فى حالة وقوعه بين يديه ، واعترف بفرنسا جارة شرقية فى الجزائر ، وتخلى رسميا عن تأييد حركة المقاومة العربيه الجزائرية ، واعتقد أنه يؤمن بذلك مستقبل سلم ورفاهية لبلاده . ولكن النتائج التى ترتبت على تلك السياسة الخاطئة كانت وبالا على المغرب .

وسمحت معاهدة طنجة وللامغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبدالقادر والمجاهدين الجزائريين دون أن يحظون بأية مساعدة من سلطان المغرب . وكان من الطبيعى أن ينصرف بعض أعوان عبد القادر عنه ، ولكن من بقى منهم معه كان أصلبهم عودا وأشدهم حبا وتفانيا فى تحرير بلاده . وانخفضت قوات عبد القادر انخفاضا محسوسا ولكنا سنلاحظ سرعة تحركها وشدة بأسها على الفرنسيين عن ذى قبل .

وقد ساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الاهالى على تثبيت المجاهدين فى تحرير بلادهم والانتقام من اعتداءات جنود الاحتلال . وكسبت فرنسا من اتفاقها مع سلطان المغرب ولكنها خسرت نتيجة لاستخدام العنف والوحشية ضد الاهالى . وليس أدل على ذلك من الطريقة التى استخدمها أحد القواد الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته بأن أشعل النار فى مدخل مغار كان قد التجأ اليه بضع مئات من الجزائريين مع نسائهم وأطفالهم ومواشيهم ، وما جاء الصباح حتى كان الجميع قد قضى عليهم بالاختناق . ولقد تسببت هذه الجريمة فى إثارة جزء من الرأى العام فى فرنسا نفسها ، وكانت سببا فى زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلى المغرب عنهم ، ورغم تعهده لفرنسا بعدم مساعدتهم . وهكذا نرى قيام حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين أو الدينيين فى أركان متعددة من الجزائر ، نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين وساعد بعضها بعضا فى ذلك ، رغم أن بعضها كان يمثل اتجاهات دينية تحارب للاسلام ضد المسيحيه ، وأخرى تمثل اتجاهات شعبيه تحررية وتنادى بتحرير الأرض من الغزاة والاجانب . ولقد دانت كل هذه الحركات بالولاء للامير عبد القادر ، وساعدت مقاتليه عند مرورهم لديهم وانضمت إليهم فى حربهم ضد الفرنسيين . وحاول رجال الطريقة الدرقاوية الاستيلاء على موقع فرنسى فى بلعباس ، وحاول أحد الاشراف تخليص تلمسان من أيدى جنود الاحتلال ، وكان مجهود محمد بن عبد الله الشهير باسم « بومعزة »

سببا فى نشوب ثورة عاتية ضد الحكم الفرنسى فى منطقة جبال الظهرة الممتدة من مدينة الجزائر إلى مدينة وهران . ولقد حضر عبد القادر بنفسه إلى منطقة وادى تافنا ، مما ساعد رجال القبائل على الانضمام إلى قوات المجاهدين وازدياد حماسهم للقتال ضد الفرنسيين . وقد استطــــاع الامير أن يقضى على قوة فرنسية كبيرة بالقرب من سيدى ابراهيم بكل ما اشتملت عليه من ضباط وجنود يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ وحاصر قوة أخرى فى نفس المنطقة وضيق عليها الحصار حتى سلم من بقى منها ومن بينهم الاســـرى الجزائريين يوم ٢٦ . وقد كان من أثر هذين الانتصارين أن سلمت القوة الفرنسية المرابطه فى سيدى موسى بالقرب من عين تموشنت للامير عبد القادر ، دون أن تحارب وبمجرد أن طلبت منها التسليم.

إزدادت نيران الثــــورة الجزائرية إشتعالا فى كل مكان فى نفس الوقت ، فامتدت إلى جبال الظهرة ووادى الشليف ومنطقة الحدود المغربية وإلى تيتيرى . وعين عبد القادر « بومعزه » خليفة له مما اضطر بوجو إلى أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر ويرسم سياسة جديدة تقوم على أساس أنشاء ثمانية عشر طابورا تكون شكل نصف دائرة تمتد من وادى تافنا إلى منطقة القبائل ، تمنـــع توغل المجاهدين فى منطقة التل وتهجم على قوات عبد القادر وتحاول تطويقها . ولكن سرعة حركة المجاهدين أذهلت الفرنسيين إذ أنهم كانوا يمرون من خطوط الدفاع الفرنسية ويظهرون خلفهـا ويأخذون الفرنسيين من الخلف ، وكانوا يتوغلون فى الصحراء ثم يظهرون بعد أيام فى وادى الشليف . وقد حاولت القوات الفرنسية أن تطبق عليهم ، ولكنها وجدت دائما أن حركة الإلتفاف كانت تتم غالبا بعد خروج المجاهدين من منطقة العمليات . ومر الأمــــير فى جنوب سبدو وسعيده متجها شرقا إلى أن وصل إلى منطقة القبائل ونظم قوات خليفته بن سالم ثم هـدد منطقة متيجا ولكنه أسرع إلى غرب الجزائر قبل أن يتمكن الفرنسيون من الهجوم على منطقة القبائل .

ويمكننا إعتبار عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٦ من أصعب السنوات التى أمضتها القـوات الفرنسية فى الجزائر . ولولا وجود القيادة فى أيدى المـاريشال بوجـو وإجباره لجنوده على سرعة الحركة فى الهجوم والتقهقر والإلتفاف ، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت أمرته وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم فى كمية النيران والتكتيك والإمداد والتموين ، لما تمكنت فرنسا من البقـاء فى الجزائر . كانت القوات الفرنسية ، تخرج من مدينة الجزائر فى ثياب جديدة ، نشطة وكاملة التزود وتعود إليها بعد شهور فى ثياب بالية وأحذية باليه وبوجوه يظهر عليهـا الاعياء والتعب . ولكن قسوة الفرنسيين فى حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضاً . ونشرت الفقر والخراب فى أركان الجزائر ، مما قلل من قـوة مقـاومة الجزائريين . وكان الحصار البحرى المفروض على سواحل الجزائر مع الحصار البرى المفروض على الحدود الغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والإمدادات إلى المجاهدين ، مما أجبر « بو معزه » على التسليم للقوات الفرنسية. ولقد طلب بوجو من حكومة باريس إرسال إمدادات كافية لغـزو القبائل حتى يؤمن على بقائه فى مدينه الجزائر نفسها ، ولكن الحكومة سمحت له بالقيـــام بمظاهرة عسكرية فقط فى وادى الساحل — وقد انتهت هذه المظاهرة بأن أعلنت قبائل بنى عباس خضوعها لفرنسا على أن تحتفظ بنظـامها الداخلى وتقاليدها تحت أمرة الشيخ المقرانى .

نشب الخلاف بين بوجو وبين حكومة باريس ثم اتسع وإزداد اتساعا بمضى الوقت . أخذ الحاكم العام يشكو من أن حكومته منعته من تعقب عبد القـــادر داخل الأراضى المغربية ، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل ، وسحبت منه حتى توزيع الأراضى على المستعمرين فى المنطقة المحيطة بمدينـــة الجزائر ، ورفضت إعطائه مبلغ ثلاثه ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقدماء المحاربين

والمسرحين من الجنود . كان بوجو قد وصل من تحت السلاح إلى رتبة ماريشال، وأحرز بضعة انتصارات فى الجزائر تسمح له بالانسحاب وهو فى أوج عظمته بدلا من أن يضطر إلى التخلى عن مركزه نتيجة لهزيمة عسكرية . ولا يمكننا أن ننسى أن لوى فيليب كان يرغب فى أن يعين إبنه الدوق دومال حاكما عاما للجزائر لإعتقاده بأن قوات عبد القادر قد ضعفت وأن فترة الغزو قد انتهت وستتلوها فترة الإدارة والاستعمار مما تسمح بتقليد هذا المنصب لإبنه . فاستقال الماريشال بوجو وترك الجزائر ، ثم عين الملك ابنه حاكما عاما فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

كان الدوق دومال عازما على السير على هدى الطريقة التى أتبعها بوجو فى الجزائر ، من استخدام العنف ضد الأهالى ، وتشجيع استعمار الأوربيين فى نفس الوقت حتى يسند وجودهم بقاء القوات المحاربة فى الجزائر . ويمكننا أن نقول أن أهم حدث فى حكم الدوق دومال هو استسلام الأمير عبد القادر . وكانت فرنسا قد جهزت لذلك منذ زمن مع سلطان المغرب فعملت على بث الفتنة فى صدر السلطان ضد الأمير ، موعزة له بأن الأمير يرغب فى إنشاء سلطنة مستقلة فى فاس أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين لصالح الهاشميين. وقامت فرنسا بالضغط السياسى على سلطان مراكش وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين سواء سمح هو بذلك أولم يسمح ، فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته والحضور بنفسه إلى مدينة فاس . ولما رفض الأمير هذا الأمر ، مستندا الى تعضيد رجال الدين والعلم له ، أرسل السلطان قوة عسكرية لتنفيذ أمره فى نفس الوقت الذى وضع فيه الفرنسيين خمسة آلاف جندى على الحدود عند للامغنية لإنتظار خروج عبد القادر من الاراضى المغربية . وحارب عبد القادر قوة المغاربة ، وأنزل بها خسائر فادحة ، ولكنه اضطر

إلى التقهقر صوب الحدود . ثم عبر المولوية ولكنه اضطر الى أن يحارب من جديد وإلى أن يتخلى عن مدفعيته . ثم نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين وتابع هو سيره جنوبا محاولا الدخول فى الاراضى الجزائرية .

وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الامير ، وكانت قد أقامت له النقط العسكرية على طول الحدود ، مما اضطره إلى أن يطلب التسليم على أساس وعد بالسماح له بالسفر الى الاسكندرية أو عكا . وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط واستقبلوه استقبالا يليق بخصم شهم ، وبرئيس دولة محارب ، وبقائد جيش شجاع ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول استسلام الامير وقبل منه فرسه السوداء ، التى كانت كل مايملك ويحب من حطام الدنيا .

تم استسلام الامير عبد القادر فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٤٧ ولكن فرنسا لم تنفذ وعدها بالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا فى عام ١٨٥٢ وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ . وقد استقر به الامر فى مدينة دمشق هو وأسرته بعد أن أمضى خمسة عشر عاما فى الجهاد ضد المحتل الاجنبي ، وبعد أن أثبت أنه رجل سياسى ماهر ، وقائد محنك وادارى وحاكم وطنى مستنير . ونستطيع القول بأن الغزو الفرنسى للجزائر قد انتهى باستسلام عبد القادر وأن فرنسا لم تكن تستطيع البقاء هناك بغير القضاء على قوته ودولته .

وكما أن استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر قد سبق سقوط شارل العاشر ببضعة أشهر ، نجد أن استسلام الامير عبد القادر قد سبق سقوط لوى فيليب بفترة وجيزة . وكان من أولى نتائج الثورة عزل الاسرة المالكة ونفيها من الاراضى الفرنسيه ، وتعيين خليفه للدوق دومال فى الجزائر . فتركها إلى انجلترا

مصحوبا بأخيه دوق جوانفيل ، قائد البحرية السابق فى غرب البحر المتوسط .
أما الجزائر فانها قد أصبحت فريسه سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال الاستعمار فاستخدموها حقلا لتجاربهم دون أن يلقوا معارضه فعالة أو مقاومه تستطيع أن توقفهم عند حدهم .

الباب الثالث

نمو القومية العربية فى المشرق

الفصل السابع

بدايه اليقظة القومية

كان الحكم المصرى فى الشام فى ثلاثينات القرن التاسع عشر قد حمل البذور الاولى لليقظه العربية فى تلك المنطقة[1] ولقد بدأت هذه البذور فى الانبات مع الإتجاه العلمانى ومع فتح الأبواب لنشاط الغربيين والمبشرين، مما أدى إلى ظهور شخصيات عربية يمكننا اعتبارها طليعة لليقظه القومية التى اعتزت بنفسها وبلغتها وبتراثها .

(١) الاحتكاك بالاراء الغربية :

كان التسامح الدينى أولى الصفات التى تميز بها حكم ابراهيم باشا فى الاقاليم السوريه، ويعنى التسامح الدينى عدم التفريق بين العربى المسلم والعربى المسيحى أمام الدولة وأمام القانون ، فالكل رعية ، وعليه أن يخدم وأن يخضع للدوله ، مهما كانت الطريقة التى يتصل بها فى بالخالق .

ولقد فتح هذا الاتجاه العلمانى أبواب الاقاليم الشامية أمام بعثات التبشير الغربية وخاصة البعثات البروتستانتية الامريكيه والبعثات الكاثوليكية الفرنسية، وبشكل ساعد على نمو اليقظة عند العرب .

وكانت بعثات التبشير قد بدأت عملها فى سوريا منذ أوائل القرن السابع

---

(١) أنظر : ص١٠٣ – ١٥٠ .

عشر ، ولكن عملها ظل مقصوراً على النشاط فى الاوساط المسيحية ، وكانت كاثوليكية فى غالبيتها،وحاولت خدمة العرب الذين يرتبطون بالكنيسه الرومانية. ولقد قصرت مجهوداتها على نشر عدد من كتب العبادات ، وإنشاء عدد من المدارس والمعاهد ، وكانت فى ذلك الوقت تشعر بأنها أجنبية ، وأنها تعمل مع أقلية ، فظهر تعصبها الدينى ، وحصرت مجهودها على الطوائف المسيحية ، كما حصرت نشر كتبها على اللغة الاوربية .

وكان اليسوعيون أو الجزويت من بين أنشط هذه الجماعات ، وقد ثابروا وعملوا منذ سنة ١٦٢٥ حتى سنة ١٧٧٣ رغم قلة مواردهم ، ثم أضطروا إلى تسليم نشاطهم إلى اللعازريين لاتمام عملهم، وإن كانوا قد عادوا الى الشام فى سنة ١٨٣١ من جديد بعد أن نزلت بعثات التبشير الأمريكية الى الميدان .

ولقد وصل رجال التبشير لامريكيون الى الشام فى سنة ١٨٢٠ ، وجاءوا من مالطة وحاولوا مد نشاطهم صوب الشرق ، وأقاموا فى بيروت واتخذوها قاعدة لعملياتهم . ولم يكن فى سوريا فى ذلك الوقت طوائف بروتستانتية ، فعمد الأمريكيون الى تحويل الكاثوليك والارثوذكس إلى المذهب البروتستانتى. ولقد أثار نشاط البعثات التبشيرية شعور الأهالى ضدهم ، مما أدى الى حصر مجهوداتهم فى دوائر محدودة وصغيرة . وظل الأمريكيون يقصرون عملهم فىداخل أسوار مدينة بيروت التى لم يزد عدد سكانها عن ٩ آلاف نسمة فى ذلك الوقت ، أما الكاثوليكيون فانهم قد تمكنوا من تأسيس بعض المدارس فى دمشق وحلب ولبنان . ولقد قصر هؤلاء المبشرون نشاطهم على محاولة كسب الأهالى الى الدين المسيحى ، أو تحويلهم من مذهب الى آخر ، وقاموا بذلك وبلغتهم الامريكية أو الفرنسية،مما لا يسمح بتشجيع اللغة العربية أو النهوض بها . وأدى ذلك بالتالى

الى ازدياد روح التنافس بين الطوائف المسيحية فى الاقليم بدلا من تجميعها والربط بينها .

وكان مجيء حكم المصريين الى الشام يبشر بتغيير هذه الاوضاع ، والتأثير بالتالى فى الاتجاهات العامه الموجودة فى البلاد . لقد فتح الحكم المصرى المجال أمام البعثات التبشيرية فأدى ذلك الى زيادة عدد المبشرين والى انتشارهم فى جميع أنحاء الاقليم . وجاءت اعداد هامة من اليسوعيين الى الشام فى سنة ١٨٣٤ ، ثم جاء عدد من الامريكيين ، و بدأوا فى التنافس ، وبشكل ساعد على انتعاش اللغة العربية والى قيام حركة فكرية ظهرت فى الادب ثم انتقلت بعد ذلك الى السياسة .

ولقد ظهر الحكم المصرى فى الشام على أنه يحمل عوامل تساعد على ايقاظ القومية العربية ، إذ سرعان ما أخذ الكاثوليكيون فى فتح كليتهم الخاصة فى عين طورة ، ونقل الامريكيون احدى مطابعهم من مالطة الى بيروت ، كما أنشأوا مدرسة التعليم الاناث فى هذه المدينة . تم ذلك فى سنة ١٨٣٤ ، وفى الوقت الذى قام فيه ابراهيم باشا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائى على نفس الطريقة التى سار بها والده فى مصر . ولقد خرجت كلية عين طورة عدداً من الكتاب والمفكرين ، كما أن نظام التعليم الذى أدخله ابراهيم قد أثر فى تقدم الوعى القومى وخاصة بين المسلمين ، وكان افتتاح الامريكيين لاحدى المدارس الخاصة بتعليم البنات أثراً كبيراً فى ذلك الوقت الذى أهمل فيه نصف المجتمع ، كما أن إنشاء مطبعة لنشر الكتب باللغة العربية قد فتح آفاقا جديدة أمام التعليم، رغم أن معظم الكتب المطبوعة كانت كتبا مدرسية . وكان كل ذلك تجربة أساسية دفعت بالاقاليم السورية دفعا إلى الامام ، رغم أن العوامل التى أثرت فيها كانت متعارضة

أو متنافسة ، وأدت بهما إلى الحركة بعد زمن طويل من الركود ، وإلى التفكير والقراءة باللغة العربية بعد اهمال لها مدة قرون طويلة . وهكذا تعاون المصريون مع البعثات الامريكية والفرنسية على نشر الثقافة العربية ، وساعد ذلك على وضع الاسس الاولى للاهتمام بالتراث العربى ، ومع الإحتكاك بمصر وبالغرب ، فبدأ ظهور الشعور القومى فى المنطقة العربية .

ولقد أخذ المصريون فى فتح المدارس الابتدائية فى معظم أنحاء البلاد ، وأنشأوا عدداً من المدارس الثانوية فى بعض المدن الكبيرة . حقيقة أن ابراهيم لم يهدف نشر التعليم فى حد ذاته ، بل اتخذها وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية ، فخدم بذلك فكرة القومية العربية بطريق غير مباشر . ولقد زاد شعور أبناء الاقليم السورى بعروبتهم ، وخاصة من توصل منهم إلى الدراسة فى مدارس دمشق وحلب وانطاكية . وهدف ابراهيم إلى اعداد الضباط اللازمين لجيشه فى هذه المدارس ، فاختار طلابها من المسلمين ، والبسهم الكساوى العسكرية وتكفلت الدولة بالإنفاق عليهم فى الاسكان والطعام ، كما كانت تمنحهم المرتبات فى أثناء دراستهم . وكانوا جميعاً يتدربون على الفنون العسكرية . ولقد حقق هذا النظام الكثير ، وأخرج عدداً من الضباط العرب خدموا فى القوات المصرية ، واعتزوا بشخصيتهم العربية ، رغم أن هذا النظام لم يدم فى سوريا إلا ست سنوات. كما أن خوف المسلمين من تجنيد أبنائهم فى مثل هذه المدارس العسكرية دفع بهم إلى إنشاء مدارس أخرى خاصة يرسلون اليها أبناءهم تخلصاً من الخدمة العسكرية ، كما ذكرنا ، فأعطت السياسة المصرية نتيجتين تعاونتا على زيادة نشر التعليم بين العرب فى ذلك الإقليم ، ومهدت الطريق لازدياد قيمة هذه النتائج مع الزمن . وجاءت بعثات التبشير المسيحية لكى تدعم محققات المصريين فى نفس الميدان .

(٢) نشاط المبشرين :

كان نشاط المبشرين الامريكيين كبير الاثر فى إيقاظ روح القومية العربية فى الشام فى ذلك الوقت ، وقد أدركوا أن الاهتمام بالتعليم ، والاهتمام بالتراث العربى أخصب ميدان للعمل بعد فترات طويلة من الركود . ولقد بدأ الأمريكيون أنفسهم بتعلم اللغة العربية فى الوقت الذى كانوا ينقلون فيه مطبعتهم صوب الاقليم. وسرعان ما تمكنوا من طبع عدد من الكتب سدت حاجة المدارس التى أنشأوها . وأدخل الامريكيون تجديداً فى نظام سبك الحروف العربية وبشكل سمح لهم بمواجهة مشروعات كبيرة مثل إخراج الترجمة الجديدة للتوراة باللغة العربية .

ولقد اعتمد الامريكيون على اثنين من علماء العرب فى ذلك الوقت هما ناصيف اليازجى ، وبطرس البستانى ، لتأليف كتب مدرسية صغيرة ، ثم قاموا بطبعها وبتوزيعها وبشكل ساعد على سد نقص وعطش واضح فى السوق، ظهر من تلقف الأهالى لهذه الكتب .

ولقد فتح المبشرون الامريكيون مدارس مختلفة فى بيروت والقدس ، ثم بدأوا فى محاولة لتخريج عدد من المعلمين المؤهلين ، فحولوا إحدى مدارسهم العالية إلى كلية للمعلمين ، ثم توجوا أعمالهم بانشاء الكلية البروتستانتية السورية فى بيروت سنة ١٨٦٦ . وكانت هذه الكلية السورية البروتستانتية تقصر عملها فى أول الأمر على بعض الدراسات الثانوية العليا وعلى الطب ، ولكنها كانت تدرس باللغة العربية ، وارتفع مستواها حتى وصل الى المستوى الجامعى . وكان الاصرار على التعليم باللغة العربية ، ومواصلة إخراج الكتب العربية يجعل من الامريكيين رواداً فى هذا الميدان وفى تلك المنطقة ، وإن كانوا من الأجانب ويهدفون النشاط التبشيرى فى نفس الوقت .

أما بعثات التبشير الكاثوليكية فإنها قد زادت من نشاطها كذلك ، وأنشأوا المدارس فى بيروت وزحلة ثم فى دمشق وفى حلب . وأنشأوا جامعة القديس يوسف فى بيروت ، وهى التى ستقف إلى جوار الجامعة الامريكية فى هذه المدينة .

ولقد عمل اليسوعيون كذلك على تأسيس مطبعة لهم فى سنة ١٨٤٧ ، وكانت حجرية فى أول الامر ، ثم استخدموا فيها الحروف بعد ذلك . وأخذوا فى طباعة كتب التراث القديم وبعض كتب التعليم .

ونشط إلى جانب ذلك عدد من رجال التبشير الآخرين مثل راهبات المحبة ، ومثل اللعازريين وغيرهم وإن كانت مجهوداتهم ضعيفة . وساعد كل ذلك على النهوض بالتعليم وفى البدء فى حركة نهضة عربية ، حتى وإن كان ذلك فى الميدان الادبى ، كما يظهر من نشاط الطليعة العربية التى بدأت فى العمل فى ذلك الميدان وفى ذلك الوقت .

(٣) طليعة الكتاب العرب :

امتازت هذه الفترة بظهور شخصيتين من أهم الشخصيات التى سيطرت على الحياة الفكرية فى الاقاليم السورية ، هما ناصيف اليازجى ، وبطرس البستانى .

أما ناصيف اليازجى فقد ولد فى إحدى قرى لبنان فى سنة ١٨٠٠ وتعلم فى المدارس الموجودة فى عصره فى ذلك الوقت ، وكان تعليما جافا ، إلا أنه لم يقض على رغبته فى زيادة القراءة والاطلاع والانتاج . كان مسيحياً فدرس على القسس ثم أخذ فى البحث فى المخطوطات المخزونة فى مكتبات الاديره . ولقد مكنه ذلك من الوصول إلى أعماق الأدب العربى القديم والاعتزاز بذلك التراث الهام الذى طمسه الزمن ، وشعر بجمال الاسلوب ورصانته وعمل على إعادة اللغة العربية الى مجدها القديم . ولقد اشتغل مع بعض رجال الدين ثم فى ديوان

الامير بشير حاكم لبنان حتى سنة ١٨٤٠ حين نفى هذا الأمير من البلاد ، فاتجه اليه الامريكيون وطلبوا معونته فى إصدار عدد من الكتب فى علوم اللغة العربية تستخدم فى المدارس الخاصة ببعثات تبشيرهم ، فكتب فى النحو والمنطق والبلاغة والعروض .

ولقد أصبح داره فى بيروت مركزاً يجتمع فيه عدد من المريدين ، ويستمعون اليه . وكان لا يتحدث إلا عن اللغة العربية وعن تراث العرب ، خاصة وأنه لم يكن يعرف غيرها . وظهر أن المسيحيين لا يقلون عن المسلمين إعتزازاً بلغتهم وعملا على احيائها واتخاذها الوسيلة الفعالة للتقريب بين أبناء الشعب دون التفات إلى عناصر التفرقة القديمة . وربى اليازجى كل أبنائه وبناته على هذه الآراء ، وظهر من بينهم من عمل فيما بعد على رفع لواء البعث القومى العربى عاليا .

أما الشخصية الثانية فهى بطرس البستانى ، الذى ولد فى لبنان فى سنة ١٨١٩ . وكان مسيحياً كذلك ، وإن كانت ظروفه قد سمحت له بتعلم لغات أخرى غير العربية على العكس من اليازجى . ودرس لدى المبشرين ثم عمل فى التدريس ، وتحول إلى المذهب البروتستانتى ، مما قرب بينه وبين الامريكيين . ولقد عمل على ترجمة الانجيل الى العربية بعد أن درس اللاتينية والسريانية والعبرية والآرامية واليونانية والانجليزية والفرنسية والايطالية . وكانت له قدرة عظيمة على هضم كل ما يقرأ ، وقدرة فائقة على الانتاج . ووضع قاموس محيط المحيط ، ثم عمل له مختصراً باسم قطر المحيط حتى يسهل تداوله . وبدأ بعد ذلك فى عمل دائرة المعارف وتمكن من أن يتم ست مجلدات منها قبل وفاته .

ولقد نزل البستانى الى الميدان العام عندما وقعت حوادث سنة ١٨٦٠ التى

هددت برجوع روح التعصب الدينى بين المسيحيين والمسلمين ، فأنشأ جريدة عربية اسبوعية فى بيروت أسمها نفير سوريا ، كانت أول جريدة سياسية تنشر فى هـذا الاقليم ، ونادت بالتآخى بـين أصحاب المذاهب المختلفة ، وضرورة تعاونهم فى سبيل الدراسة والتحصيل . وهاجم التعصب وشرح الروابط التى توحد بين أبناء الاقليم الواحد ، وكانت هذه هى البذور السياسية الاولى لفكرة القومية العربية . وبعد ثلاث سنوات أنشأ «المدرسة الوطنية» التى سارت على نفس الآراء ، وسمح بدخولها لـكل السوريين مهما كان مذهبهم . وأنصب نشاط هـذه المدرسة على تخريج جيل وطنى يعتز بعروبته قبل أى شىء آخر . ثم أصدر جريدة الجنـان ، وجعل شعارها « حب الوطن من الايمان » ، وشارك فى الكتابة فيها عـدد من كتاب الشام والبلاد المجاورة ، كانت تحض على فكرة التسامح الدينى والنظرة الواسعة المتحررة .

وساعدت هاتان الشخصيتان على تقدم الحياة الفكرية فى سوريا ، خاصة وأنهما قد فضحا حوادث سنة ١٨٦٠ ، وارجاعها الى الجهل الذى كان السبب الاول فى التعصب .

ولقد نشأت بعض الجمعيات الادبية فى هذا العصر ، نتيجة لنشاط مثل هذه الشخصيات ، ونتيجة لعملهم على رفع المستوى الثقافى واتصالهم بالثقافة الغربية . فأنشئت « جمعية الآداب والعلوم » فى بيروت سنة ١٨٤٧ وانضم اليها عدد من الأمريكيين والانجليز علاوة على اليازجى والبستانى . وكانت هى الجمعية الاولى من نوعها فى الشام ، ونشأت بعدها جمعيات أخرى ساعدت على نمو الفكرة العربية .

ولقد احتذى اليسوعيون حذو الامريكيين وأنشأوا « الجمعية الشرقية »

سنة ١٨٥٠ ، ثم نشأت بعد ذلك جمعية أخرى فى سنة ١٨٥٧ امتازت على الجمعيتين السابقتين بأن كل أعضائها كانوا من العرب ، ومن المسلمين والمسيحيين سوريا . وكانت هى « الجمعية العلمية السورية » التى بلغ عدد أعضاؤها ١٥٠ عضواً. وكان هذا يدل على التطور الطبيعى لانتشار الثقافة فى الاقاليم الشامية ، وعدم رفض المسلمين المشاركة فى هذا الميدان ، ما دامت العناصر التبشيرية قد أبعدت عنها . ولقد أسهم فى نشاط هذه الجمعية الأخيرة كثير من الشخصيات العربية التى تقيم فى القاهرة ، وفى القسطنطينية . ونشأت آراء جديدة توحد بين أصحاب المذاهب المختلفة ، الذين يسكنون نفس الاقليم ، ويتكلمون نفس اللغة . وكان هذا الفهم الجديد لذلك الرباط القوى هو بداية اليقظة القومية العربية ، والالتفاف حول راية العروبة ، وستصدر منها الصرخات الاولى التى ستتحول مع الزمن الى ثورة تعتز بقوميتا .

الفصل الثامن

الدولة ومحاولات الاصلاح

كان الحكم المصرى قد قلب التوازن السابق الموجود بين المسيحيين والمسلمين والدروز ، وذلك نتيجة للتسامح الذى وضعه المصريون ، والذى أغضب المسلمين ونتيجة لنشاط الدعاة الاجانب الذين جاءوا من انجلترا بنوع خاص لتحريك التافس القديم بين الدروز والمسيحيين . وحينما إنسحب المصريون وجدت الطوائف الثلاث نفسها وجها لوجه وافتقدوا يد ابراهيم القوية اللازمة لوقف كل منها عند حده وإخضاعه ، كمواطن ، لسلطة الدولة . فلم تمض سنة واحدة على إنسحاب المصريين حتى بدأت المشكلات بين المسيحيين والدروز تظهر واضحة فى الاقليم الساحلى وفى مناطق الجبل . وحاولت الدولة من ناحيتها ادخال الاصلاحات ولكن النفوذ الاجنبي لكل من الروسيا وفرنسا أثر على الموقف ، وفى مراحل متتالية .

(١) خطى شريف كلخانة . –

حاول السلطان عبد المجيد الذى تولى الحكم فى سنة ١٨٣٩ أن يظهر نفسه كحاكم مصلح أمام الشعب وأمام الاجانب ، فبدأ ما يسمى بعهد التنظيمات الخيرية العثمانية . وأعلن وزيره الاول مصطفى رشيد باشا مرسومه الذى اشتهر باسم خطى شريف كلخانة ، والذى أعلن فى حديقة كلخانة ، وفى جو حافل بالصلوات وضرب المدافع . وكان هذا المرسوم الذى بدأ به السلطان عهده عبارة عن وعد بادخال

إصلاحات معينة ، وتعهد باحترام الحريات العامة والممتلكات والاشخاص ، دون نظر الى المعتقدات الدينية أو العنصر . ولقد وعدت الدولة بعلانية محاكمة المتهمين ، وبعدم عقاب أى مذنب دون محاكمة ، كما وعدت بحسن توزيع الضرائب وتحسين طريقة جبايتها ، وتعهدت بتنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية .

ولقد جاء فى هذا المرسوم : « إن الدولة كانت تراعى الاحكام الشرعية فبلغت قمة المجد ، ومنذ مائة وخمسين سنة اهملت الادارة الشرعية بسبب الغوائل وما عرض من حوادث ... فاقتضى مراعاة ما يجب لوضع قوانين جديدة لانكشاف القابليات فى الاهلين ، وحفظ نفوسهم وأموالهم واعراضهم ، وأن تقوم بحسن الادارة ، وتعيين الضرائب ، وتحديد مدة الجندية ، وتأكيد الثقافة » . [1]

وكان هذا الاتجاه يعنى بداية احترام الفرد والفردية ، والدفاع عن الملكية الشخصية ، وجاء فى عام ١٨٣٩ لكى يدعم المعاهدة الانجليزية العثمانية ، والتى عقدت فى العام السابق ، والتى نصت على إنهاء نظام الالتزام ، واعترفت بمبدأ حرية التجارة للجميع ، وفى جميع انحاء الدولة العثمانية . لقد كان وعداً من الدولة العثمانية باحترام الحريات ، أى بفتح الباب أمام نمو الطبقة الوسطى ، وأمام زيادة النشاط الرأسمالى الاجنبى فى انحاء الامبراطورية . ولقد أيدت انجلترا هذا الاتجاه الذى أظهره السلطان ، واستندت اليه للقضاء على خطر محمد على ، ولاعادة سوريا إلى حكم الدولة العثمانية فى سنة ١٨٤١ .

ولقد عمل السلطان ، ووزيره مصطفى رشيد باشا ، وبتأييد من السفير البريطانى على تنفيذ ما وعد به ؛ فاعاد تنظيم الادارة حسب الطريقة الفرنسية ، وألغى نظام

---

(١) أنظر : سورية فى القرن التاسع عشر ، الدكتور عبد الكريم غرايبة ـ القاهرة ١٩٦٢ . ص ـ ٢٦ .

الالتزام ، وشكل مجلسا للاحكام القانونية ، ومجلسا للتجارة ، وأصدر قانونا جديدا للعقوبات . ولكن الروسيا تعاونت مع النمسا فى الضغط على السلطان لاجباره على تنحية مصطفى رشيد باشا فى سنة ١٨٤١ ، وظل بعيدا عن الحكم حتى سنة ١٨٤٥ . وكانت هذه الفترة كافية لكى يغير الرجل إتجاهه ، وإكتفى بعد عودته باصدار قانون لالغاء الرقيق سنة ١٨٤٩ وقانونا آخر للتجارة ، وظلت أحوال الاهالى فى الامبراطورية كما هى بعد أن إنصرف الاهتمام إلى مصالح الدول الاجنبية قبل غيرها .

لقد كان هذا الاتجاه يساعد على فتح أبواب الامبراطورية العثمانية فى وجه النشاط التجارى الاجنبى بشكل عام ، والبريطانى بشكل خاص . وكانت فرنسا مشغولة فى ذلك الوقت بحربها فى الجزائر ، وبعملياتها ضد الأمير عبد القادر . ولكن بريطانيا لم تكن بمفردها فى الميدان ، خاصة وأن أنظار الروسيا كانت قد بدأت فى التركز على الدولة العثمانية ، وأرادت الخروج من البحر الاسود الى المياه الحرة فى البحر المتوسط ، وحاولت أن تستند الى الحركات الاستقلالية فى البلقان ، وإلى الطوائف الارثوذكسية فى سوريا ، لكى تعمل على تقسيم امبراطورية آل عثمان والحصول على نصيب هام منها .

(٢) خطى همايون :

خشيت بريطانيا من إزدياد النفوذ الروسى فى البحر المتوسط ومن تهديدها لخطوط مواصلاتها الامبراطورية التى تمر فى المنطقة العربية من الشرق الأدنى صوب الهند ، فصممت على وقف الزحف الروسى ، والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية فى حرب القرم . أما فرنسا فقد حاولت أن تساند بريطانيا فى هذه العملية ، خاصة وأن الروسيا كانت تنظر إلى نابليون الثالث على أنه مغتصب للحكم فى بلاده ،

وكانت المصالح الاقتصادية الفرنسية قد بدأت فى الوضوح فى شرق البحر المتوسط. ولقد اضطر السلطان ، قبل نهاية هذه الحرب الى إعلان برنامج لاصلاحات عامة ، حتى يتمكن من الاشتراك فى مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٨٥٦ ؛ وكان هذا البرنامج يسمى خطى همايون . ولقد نص على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بين دين أو لغة أو جنس ، كما نص على منح حرية العبادة للجميع ، والعمل على حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، ووعد بادخال اصلاحات على ادارة الولاية وطرق جباية الضرائب ، وبوضع ميزانيات عامة للدولة ، والعمل على إنشاء البنوك ؛ وإن كان قد نص على الابقاء على الامتيازات التى يتمتع بها رؤساء الطوائف والملل . ولقد كان هذا المرسوم نصراً للاتجاه العلمانى الذى يعتبر أساساً للاصلاح ، وأساساً لنمو التجارة . وهذا هو نص منه :

« لا يخفى أنه منذ إبتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة ، والقوانين الشرعية المنيفة ، فى غاية المراعاة الكاملة ، ولذلك كانت قوة سلطنتنا السنية وثبوتها ، مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم ، وعمار البلاد ، فى غاية ما يكون من الكمال . ولكن منذ مائة وخمسين سنة لم يعد إنقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة ، لسبب ما طرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف ، والراحة الى التعب ، والعمار الى الدثار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تؤول إلى الاضمحلال .

« ومنذ جلوس سلطنتنا على تخت الخلافة إتجهت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار البلاد وراحة العباد . فنظراً الى مواقع ممالك دولتنا العلية وأراضيها الخصبة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا أخذ فى عمل الوسائط اللازمة ، يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى فى برهة خمس أو عشر سنين .

« فاعتمادا على عون الله تعالى ، واستمدادا بروح نبينا (صلعم) قد شوهد من الأمور المهمة اللازمة وضع قوانين جديده لحسن ادارة دولتنا العلية ، وممالكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هى عبارة عن أمنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وأمواله وتعيين مال الويركو وطريقه أخذ العساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد شىء فى الدنيا أفضل من الحياة والعرض والشرف . فالانسان إذا نظر لهذه الأمور وكانت على خلاف رضاه ييأس من الحياة ويبادر إلى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤذى بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا اذا كان مطمئنا على حياته وعرضه وشرفه لايحيد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهدا فى حسن الخدمة للدولة والمله . وإذا كان الانسان غير مطمئنا على ماله فيتأخر عن الاهتمام فى كل ما يأول لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئنا عليه ، فيكون مهتما فى أعماله ومجتهدا فى توسيعها وتضاعف عنده الغيرة للدولة والملة وحب الوطن ويبذل نفسه دونها . فهذا الأمر يجعله أن يكون مستعدا لكل فعل حميد . وأما ترتيب مال الويركو (أى المطالب الأميرية) فهو من أهم الأمور لكون الدوله يقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر . وللدولة أن تأخذ النفقات من الأهالى لصيانة المملكة .

« ولقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحصولات بيد شخص واحد ، الأمر الذى كان الأقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ، وتفرض الأموال الأميرية على كل انسان بحسب قدرته بالمال والاملاك وأن لا يطلب منه شىء خلافه .

« ومن الامور المهمة أيضا وضع قوانين لتعيين مصاريف عساكرنا البرية والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الاهالى أن يندبوا أنفارا للعسكرية فقد أمرنا بوضع قوانين فى كيفية أخذ الانفار على

قدر إمكان كل مكان ، ومدة إقامتهم فى سلك العسكرية أربع سنين أوخمس . لأنه إذا أخذ أنفار أكثر من طاقة الأماكن أو مكثوا مدة حياتهم فى العسكرية يكون ذلك ظلما وضررا على العباد والبلاد ، ويصير الانفار يأسون من حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعدا لايقاص أحدا لاسرا ولا جهرا بأى نوع كان من القصاص إلا بعد الفحص والتدقيق تطبيقا لشريعتنا الآلهية . ولايسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كائنا من كان ، ولكل واحد الحرية الكامله أن يتمتع بأملاكه وأمواله دون معارض ، كما أن أقارب المذنب لايقاصون بذنبه . ولايحرمون من ميراثه إذا كانوا أبرياء .

« فلتعم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية مله كانت ، وليتمتع بها الجميع بدون استثناء ، وليكن إطمئنانا كاملا ممنوحا منا إلى جميع أهالى المملكة على حياتهم وشرفهم وأموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة . ولقد أمرنا بوضع مجلس للاحكام العدلية يكون فيه وزراؤنا ووكلاء رجال دولتنا يتكلمون فيه بالحرية التامة لأجل ترتيب ما يلزم لاطمئنان الرعايا على حياتهم وأموالهم ، وتعيين الأموال الاميرية . وأما الشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير المفاوضة بها فى المجلس العسكرى تحت نظارة السر عسكر . وكل ما يرتبوه من الاشياء المستحسنة تعرض لسدتنا السلطانية ، فنشرفها فى أعلاها خطا بيدنا الملوكية لأجل المصادقة.

« ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غايه سوى تقدم الديانة والدولة والشعب وخير المملكة فعظمتنا الشاهانية تتعهد أن لاتفعل شيئا مخالفا لها . وتأكيدا على الإقامة بعهدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة فى بيت الحزقة الشريفة ونحلفهم أيضا . وبعد ذلك كل من يخالف هذه الترتيبات يصير على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته وإعتباره . وبما أن للموظفين ماهيات كافية

فيجرى القصاص الصارم على كل من يقبل الرشوة التى تحرمها الشريعة الإلهية ، وتكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فلتعلن إرادتنا الملوكية السنية فى الاستانة العلية وفى سائر ممالكنا المحروسه ، وتعطى صورها أيضا إلى سفراء الدول المتحابة الموجودين فى دار السفارة العلية ، لتكون دولهم شهودا على دوامها إلى ما شاء الله ، وعدا ذلك فليحفظنا الله بحفظه الإلهى ، وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للعنة الإلهية إلى الابد آمين »[1].

والواقع أن هذا المرسوم لم يقابل بالترحيب الكافى من المسلمين أو من المسيحيين ، ذلك أن المسلمين قد وجدوا أنه يعمل على مساواتهم بأهل الذمة «حتى صار إذا تشاجر نصرانى مع مسلم ، مثل ما يقول له المسلم بقوله النصرانى أزود» أما المسيحيون فانهم كانوا فى واقع الامر لايرغبون فى مجرد مساواتهم بالمسلمين ، بل يهدفون إلى الاستقلال عن الحكم العثمانى الإسلامى . فزاد التوتر بين الطرفين وأدى ذلك إلى فتنة ١٨٦٠ .

(٣) فتنة سنة ١٨٦٠ :

تكاتفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية على جذب إقليم الشام ودفعه بقوة صوب حرب أهلية فى سنة ١٨٦٠ . ولقد اتخذ هذا الصراع شكلا طائفيا نظراً لمشاركة المسيحيين والدروز فيه ، وكانت هناك فرنسا وبريطانيا ، وتقف كل منهما وراء قوة من القوى الداخلية ، فرنسا وراء المارونيين ، وبريطانيا وراء الدروز .

---

(١) د. عبد الكريم غريبة : سورية فى القرن التاسع عشر ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦ القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢ . ص ٢٨ ـ ٣١ .

ولم تكن هناك أسباب مباشرة لهذه الحركة ، ما يدفع إلى الاعتقاد بأنها كانت مدبرة . حقيقة أن خطى شريف همايون لم يهــدىء النفوس ، وقامت حركة بين المارونيين سنة ١٨٥٨ ضد كبار ملاك الاراضى والاقطاعيين من الدروز والمسلمين ، ولكن هذه الحركة كان من السهل القضاء عليها .

وبدأت الحوادث بعــد ذلك بمشاجرة بين صبيين ، مارونى ودرزى ، ثم استمر فى شكل معركة بين المسيحيين والمسلمين ، وعمت الحوادث بعد الشتاء لكى تشتمل عددا كبيرا من القرى ، وأخذ المارونيون يتهمون الدروز بالاتصال بالوالى العثمانى ، والحصول منه على الاسلحة ، ويتهمون الجنود العثمانيين باساءة معاملة الهاربين واللاجئين من المسيحيين إلى بيروت ودمشق ونهب مايحملونه من ثياب وأموال[1].

وبدأت قوات الموارنة تهجم على مناطق المسلمين بقيادة يوسف بك كرم وطانيوس شاهين ، كما أخذ الدروز فى اعداد قوات لهم بقيادة اسماعيل الاطرش وسعيد جنبلاط . وقتل آلاف من الجانبين فى عدد من المدن . والواقع أن البريطانيين كانوا يعضدون الدروز ، فى الوقت الذى كان فيه الفرنسيون يعضدون الموارنة . ويقال أن الكولونيل تشرشل الذى كان قد شارك فى الحملة الموجهة ضد قوات ابراهيم باشا فى الشام ، واستقر فى الاقليم بعد عودة الحكم العثمانى هو الذى رتب هجوم الدروز على زحلة . أما فرنسا فانها كانت فى صعوبات مع الباب العالى فى ذلك الوقت حول مسألة قناة السويس ، ورفض السلطان التصديق على عقد الامتياز الذى كان محمد سعيد قد منحه لفرديناند دى ليسيبس ، فاستندت إلى

---

(١) أنظر فيليب حتى : لبنان فى التاريخ ، ترجمة أنيس فريحة . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ ــ ص ٥٣١ .

حمايتها الدينية للكاثوليكيين والمارونيين لكى تضغط على الباب العالى ، وتهدده بأنها تشجع استقلال سوريا ولبنان ، وانشاء امبراطورية عربية يمكن للامير عبد القادر الجزائرى أن يحكمها[1].

وجاءت الأنباء من المشرق لاوربا تعلن قتل ستة آلاف مارونى ، ورجلين من رجال الدين ، ثم تتالت وصول أنباء المذابح التى راح ضحيتها خمسة آلاف مسيحى فى دمشق ، ولم يتحدث أحد عن قتل المسلمين ، فاستندت فرنسا إلى عقد مؤتمر اشتركت فيه كل من بريطانيا وبروسيا وروسيا وتركيا ، وتقرر التدخل لوقف المذابح ، وارسال قوة تتكون من إثنى عشر ألف جندى . ولكن الدول تأخرت وانتهزت فرنسا الفرصة وارسلت حملة قوامها سبعة آلاف جندى وكانت وسيلة واضحة للضغط على الباب العالى ، ولاشعاره بأنها قد نزلت فى منتصف المنطقة التى توصل عاصمته بقناة السويس المقبلة ، ويمكنها أن تصعب أمر اتصاله بها .

وكان فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية قد وصل إلى لبنان قبيل وصول القوات الفرنسية ، وأخذ فى معاقبة المذنبين . وشكل لجنة لإقتراح إصلاح أحوال الحكم فى لبنان ، وكان ذلك أساسا للتنظيمات الأساسية التى صدرت فى عام ١٨٦٤ .

وقسمت الدولة العثمانية سوريا إلى ولايتين ، ووضعت نظاما خاصا للبنان يمنحه بعض الاستقلال الذاتى ، بحكومه ، تحت رئاسة حاكم مسيحى ، يعاونه مجلس تمثيلى .

---

(١) أنظر *RENOUVIN, Pierre, Histoire des Relations Internationales. Paris, Hachette, 1954. Vol. Y. p, 334*

وكانت ثورة سوريا سنة ١٨٦٠ وتسوياتها سبباً فى تقليل سلطة رجال الدين ورجال الاقطاع على الشعب السورى ، ولكنها سمحت للدول الأوربية بالتدخل فى شئون سوريا ، وخلقت بذلك سابقة خطيرة لهذا الاقليم . وتمخضت هذه الثورة عن انشاء حكومه تمثل مصالح الشعب اللبنانى ، وفتحت أنظار الأهالى إلى خطر الاستمرار فى حالة من الجهل والتعصب ، بينما يقف الأعداء المستغلين على الأبواب . وكانت سببا فى ازدياد حركة نشر التعليم بفتح المدارس وطبع الكتب وعقد المجتمعات الأدبية والعلمية كما أنها تسببت فى دفع عدد من شباب العرب إلى التفكير فى تخليص بلادهم من الحكم التركى . كانوا تلاميذ اليازجى والبستانى وبدؤا ينهلون من نبع الثقافة العربية ويعشقون الحرية ، وبدأت بذور الوطنية الأولى فى الإنبات ، واتخذت شكل الأمانى القومية التى ستزداد صلابة وتبلوراً مع الزمن ، رغم طغيان السلطة الحاكمة واستبدادها ، بل إن الاستبداد والكبت كانت عوامل مساعدة على زيادة نمو روح القومية العربية وكان السير على نهج الدول العربية فى التفكير ، ومحاولة الوصول إلى نوع الحكم الدستورى الموجود فى بلادهم يعنى تطور قوى فى المجتمع العربى الشرقى ومسايرتها للرأسمالية الغربية التى كانت قد أخذت تتغلغل فى الإقليم ، وتغير من علاقة الطبقات الاجتماعية ببعضها .

٤ — ازدياد المصالح الراسمالية الغربية :

لم تنجح الدوله فى القيام باصلاحاتها إذ أن هذه الاصلاحات كانت تعنى استعداد البلاد للتطور من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى ، ودون أن تتعاون الرأسمالية العالمية مع الدولة العثمانية فى هذه العملية ، بل إن الدول الأوربية حاولت الإفادة من هذه الاصلاحات لزيادة مكاسبها وزيادة عمليات استغلالها فى الدوله العثمانية التى عجزت عن صد هذه العملية ، ثم استسلمت لها .

واحتاجت الدولة للقيام بالاصلاحات إلى إيرادات جديدة ، فى الوقت الذى عجزت فيه وسائل الانتاج فيها عن التطور ، كما أنها عجزت عن فرض ضرائب جمركية جديدة على السلع الأوربية المستوردة . وكانت معاهدة « بلطة ليمان » التى عقدتها الدولة مع بريطانيا قد حدت من مقدرة الدولة فى الميدان الضرائبى وفتحت أسواق البلاد للتجار الأجانب . وأباحت لهم حرية الاستيراد والتجارة ، وحرمت الدولة من حق حماية الإنتاج المحلى . فأقبل الناس على شراء المنتجات الأجنبية المستوردة مما أدى إلى كساد الإنتاج المحلى وتدهور الصناعات الوطنيه وإختلال الميزان التجارى ، وأوقع الدولة فى عجز كبير ، لم تجد الدولة وسيلة لمعالجته سوى الإستدانة من الخارج .

ولقد اضطرت الدولة إلى عقد القروض لمواجهة حرب القرم ، فعقدت قرضا فى سنة ١٨٥٤ بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه وبفائدة قدرها ٦٪ وضمنت جزية مصر سداد هذا الدين ، كما أنها عقدت قرضا آخر فى العام التالى بمبلغ خمسة ملايين جنيه من بنك روتشلد . وتوالت القروض بعد ذلك بقرض جديد فى سنة ١٨٥٨ بمبلغ خمسه ملايين جنيه أخرى . ولقد عجزت الدولة عن دفع أقساط الأرباح فى سنة ١٨٦٠ ، فحاولت عقد قرض جديد فى لندن ، إلا أن الحكومة البريطانية اشترطت لمنح هذا القرض ، أو السماح بطرحه فى أسواقها المالية ، أن تسمح الدولة العثمانية للاجانب بحق ملكية الأراضى والعقارات فيها ، وأن تقبل تشكيل لجنة دولية للاشراف على مالية الدولة ، وكذلك إلغاء نظام الأوقاف . ولقد اضطر فؤاد باشا ، المفاوض العثمانى ، إلى رفض هذه المطالب وذهب إلى باريس ونجح فى أول الأمر فى عقد قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون فرنك وبفائدة ٦٪ ويسدد على ستة وثلاثين سنة . وبيعت السندات الخاصة بهذا الدين فعليا بمبلغ ٢١٢ فرنك

للسند فى الوقت الذى بلغت فيه قيمته الاسمية ٥٠٠ فرنك ، ثم اصدرت الحكومه الفرنسية بعد قليل أمرها بوقف بيع هذه السندات . ولقد بلغت مجموع ديون الدولة العثمانية ٣٧٦ مليون فرنك ، لم تستلم منها سوى ٣١٢ مليون ، وذلك عند وفاة السلطان عبد المجيد سنة ١٨٦١ .

وكانت الدولة فى ذلك الوقت تسير فى أموالها بدون ميزانية . وحينما وضعت هذه الميزانية على الطريقة الاوربية سنة ١٨١٥ ، وصلت إلى ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، أى ما يقرب من ٥٥٠ مليون فرنك ، وكان نصفها مخصصا لسداد الديون ، ورصد نصف الباقى للجيش ، وربعه للموظفين و ١٠ ٪ للقصر[1] .

حقيقة أن السلطان عبد العزيز قد أصدر قانون الولايات العثمانى فى سنة ١٨٦٤ مما أدى إلى تكوين مجالس تمثيلية فيها تشارك الولاة فى تحمل المسئوليات ، وأن بعض الولايات الخاصة مثل تونس ومصر قد أخذت خطوات أوسع فى اشراك الاهالى فى الحكم عندما شكلت المجالس التشريعية ووضعت الدساتير ، واعترفت بمسئولية الوزارة أمام ممثلى الامة ولكن هذا الاتجاه تبلور من ناحية أخرى فى عملية إصدار القوانين المختلفة المقتبسة من الغرب ، ودون أن يؤدى ذلك إلى إبطال القوانين الشرعية السابقة ، فنتج عن ذلك إزدواج فى التشريع وفى المحاكم .

ولقد اشتهر السلطان عبد العزيز بالتبذير وحبه للرحلات والبذخ ، وزار مصر سنة ١٨٦٣ وباريس سنة ١٨٦٧ ، وأقام عدداً من القصور الفخمة . ولقد إعتمد على القروض الأجنبية فى الإنفاق على ترفه ، ووصلت هذه الديون إلى ما يقرب من مائتى مليون جنيه استرلينى فى سنة ١٨٧٥ . وتأسس فى عهدة البنك العثمانى كشركة بريطانية فرنسية ، اشتركت فى عملية استنزاف ثروات البلاد

---

(١) أنظر : د. عبد الكريم غرايبة : سورية فى القرن التاسع عشر ص ٣٣-٣٤

واستغلالها فى صالح الرأسمالية الاجنبية . وأعلن افلاس الخزانة العثمانية فى سنة ١٨٧٥ .

وقامت المظاهرات ضد السلطان ، وخلع من الحكم فى سنة ١٨٧٦ ثم انتحر وتولى مراد الخامس ، ابن عبد المجيد الحكم ، إلى أن ثبتت عدم صلاحيته الصحيحة فعزل وتولى عبد الحميد الثانى أمور البلاد ، فى نفس السنة ، وتعتبر فترة حكم السلطان عبد الحميد فترة قائمة بذاتها فى تاريخ الدوله العثمانية ، وتاريخ الاقاليم التى ارتبطت بها فى ذلك الوقت .

الفصل التاسع

الطغيان الحميدى

حكم السلطان عبد الحميد الثانى الدولة العثمانية لفترة أربعين سنة متميزة بنفسها، واضطر إلى أن يمنح الشعب دستورين : أولهما فى أوائل حكمه ، والثانى عند نهايته - ولكن هذه الفترة كانت من أشد الفترات طغياناً وإستبداداً فى تاريخ الشرق الادنى .

(١) دستور مدحت باشا :

كان السلطان السابق وهو عبد العزيز الذى تولى الحكم فى سنة ١٨٦١ وكان عهده يمتاز بالإسراف والسرقة ، وعدم كفاءة كبار رجال الدوله ، مما جعل حكمه لا يطاق ، وإنتهى الامر بعزله بعد خمسة عشر عاما . وإمتاز عهده بقيام الثورات فى معظم الأقاليم الأوربية الخاضعة للدولة العثمانية وخاصة فى بلغاريا التى كانت مسألتها فى منتهى الأهمية بالنسبة للرأى العام العالمى ، وبالنسبة للمصالح الاستراتيجية للدول العظمى . أما فى البلاد العربية فان حكمه لم يشهد قيام ثورة علنية ، وإن كان الموقف يساعد على زيادة عدم الرضاء ، وقلة صبر الأهالى على مساوىء الحكم . أما عن إنتشار الآراء التحررية فكانت لا تزال فى أوائل سنواتها ، ولم تكن قد نجحت إلا فى إيقاظ بعض النفوس وسط هذه الملايين من العرب سكان الشرق الأوسط . ونرى أن الدولة العثمانية قد حاولت تثبيت أقدامها فى أنحاء الجزيرة العربية بأكملها ، فاحتلت الإحساء سنة ١٨٧١ ،

واليمن فى العام التالى. ولقد اضطر عبد العزيز أن يتنازل فى ٣٠ مايوسنة ١٨٦٧ عن العرش لابن أخيه مراد الخامس ، ولكن هذا السلطان الأخير لم يبق على العرش أكثر من ثلاثة أشهر ، نظراً لاستعصاء مرضه العصبي ؛ وتولى أخوه الأصغر عبد الحميد الثانى السلطنة وخلافة المسلمين من بعده .

ولقد استمر عبد الحميد ثلاث وثلاثين سنة سلطانا الى ان أجبر فى عام ١٩٠٩ على التخلى - بدوره - عن العرش . وكانت مدة حكمه هى الفترة التى ترعرعت فيها الاراء التحررية العربية فى الأقاليم السورية والعربية ، وستنتشر بعد عزله فى كل العالم العربى ، بشكل يهدد لانتفاضة قومية كما سنرى .

تولى عبد الحميد العرش اذن فى وقت امتلأ فيه أفق الدولة العثمانية بالغيوم وانتشرت فيه الثورة فى الأقاليم العثمانية ، وهددت فيه روسيا بالحرب ووقفت منه كل الدول الأوربية موقفا عدائيا ، وخاصة بعد إنتشار أخبار المذابح ، بين سلطات الدولة والشعوب المسيحية الثائرة . أما من الناحية الاقتصادية فان ضعف الميزانية كان واضحاً ، وخلو الخزانة كان ينذر بالخراب . ولقد اشتهر عبد الحميد عند ارتقائه للعرش بسمعة طيبة كأمير متحرر مخلص ، يعمل على التقدم ببلاده ، وكانت هذه فرصة جيدة لكل من شعبه والدول الاوربية ، لرؤية تجربة جديدة تمر فى الشرق الأوسط ، وقد تعود بالخير على الجميع .

كانت الدول الأوربية تصر على ضرورة إدخال الاصلاح فى الدولة العثمانية، ومنح المسيحيين نفس حقوق المسلمين ، كوسيلة للتقدم مع الزمن . وكان المسلمون أنفسهم يرغبون فى العيش فى مساواة مع العناصر المسيحية الموجودة فى الدولة ، وعلى أن يصبح للجميع نفس الحقوق ، ويخضعون لنفس الالتزامات ، ويؤدون نفس الواجبات .

وبدأت جماعة قومية تعمل برئاسة مدحت باشا [1] ، وطالبت باقامة حكومة دستورية . وكان لهذه الجماعة من التحرر ومن الاخلاص ومن الشجاعة ما سمح لها بالمطالبة بأن يتحمل ممثلوا الشعب مسؤولية الحكم ، وإدارة شئون البلاد ، وبشكل يسمح للجميع بالمعيشة فى ظل القانون العام . وأظهر عبد الحميد من الذكاء ومن التحرر ما جعل قلوب الشعب تلتف حوله ، فعين مدحت باشا صدراً أعظم ، ووافق على منح الدستور ، وأعلن ذلك رسميــا فى نفس اليوم (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦) الذى إجتمع فيه ممثلو الدول الاوربية لاقتراح إدخال الاصلاحات الضرورية على الادارة العثمانية . ظهر أمام الشعب اذن إخلاص السلطان وعدم معارضته للاصلاحات ، كما أن الدول الاوربية فقدت حججها للتدخل فى شئون الدولة .

وكان هذا الدستور من وضع مدحت باشا نفسه ، وظهرت فيه طباعه المتحررة . وإعتقد مدحت فى ضرورة الحد من سلطة السلطان المطلقة ، كأساس لكل اصلاح فى الدولة ، بل وكضرورة من ضروريات بقائها فى ذلك الوقت . وحاول مدحت أن يسوى فى المعاملة بين كل الأجناس المختلفة فى الدولة ، كأساس لتأييد الحكومة الدستورية الجديدة بقوة شعبية . ولقــد نجح مدحت بطبيعة الحال فى مرماه الاول ؛ وأما الهدف الثانى فكان أكثر تقدماً من الحالة الفعلية والنفسية التى إجتازتها الدولة العثمانيـة فى ذلك الوقت ، إذ أن الشعوب المسيحية

---

(١) ولد مدحت باشا فى القسطنطينية سنة ١٨٢٢ وتولى مناصب إدارية مختلفة فى الدولة إلى أن اصبح واليا على بلغاريا ، وله من العمر أربعون عاما . ثم تولى ولاية بغداد فى عام ١٨٦٨ . وقد أظهر نشاطا وكفاءة ووطنية وسعة أفق لم يظاهرها كثير من غيره فى الدولة. وتولى منصب الصدارة العظمى فى عام ١٨٧٣ ، ولكنه وجد إستحالة العمل مع طغيان عبد العزيز فاستقال ، وبدأ يعمل مع غيره من الوطنيين على عزل هذا السلطان .

فى الدولة العثمانية كانت ولا تزال ترنو إلى الوصول إلى مرحلة القوميات ،وكانت بذلك تمر فى مرحلة إنفصالية ، لا يمكنها أن تسير فيها إلى جانب سيرها فى حركة تكتلية ، مع بقية العناصر الأخرى فى الدوله . وكانت هـذه الشعوب ترتبط بأوربا وبشعوب أوربا فى نفس الوقت الذى ترتبط فيه مـع شعوب الشرق الاوسط، وكانت من التخلف بدرجة أنها لم تر الفرص الجديدة الذى يمنحها لها هذا الدستور مع الشعوب الاسلامية فى الدوله العثمانية. وعلى أى حال فان مدحت باشا قد عمل على القضاء على حركة عدم الرضاء العـام والشعور به ، عن طريق مزج كل أجناس الدوله تحت ديموقراطية واحدة ، ممـا يظهره بمظهر الحرر المتحرر ، أكثر من اظهـاره بشكل الرجل الدولة . ولقد تمكن السلطان من إدخال بعض التعديلات على دستور مدحت قبل نشره ، مما جعله لا يضمن المساواة التامة بين الجميع ، ولـكنه إحتفظ بالاطار العام لضرورة خضوع وتعاون الجميع مع الدولة العثمانية . وأخيراً فلا ننسى أن هذا الدستور قد نجح فى الحد من السلطة المطلقة التى تتمتع بها السلاطين على حساب الشعب ، وتكفى هذه الناحية لاظهار أهمية هـذا الدستور ، وأهمية الدور الذى لعبه مدحت باشا فى تاريخ الشرق الادنى .

ولـكن هـذا الانتصار كان قصير الأجل ، إذ أن ضحالة إعتقاد عبد الحميد فى النظم الدستورية قد إزدادت فى ظهورها على مر الايام . فهـل كان ذلك نتيجة لخبثه ورغبته فى التمويه على الشعب وعلى الدول الاجنبية فى أوائل حكمه؟ أم كان ذلك بسبب بعض التجارب التى مر بها فى هذه الفترة ، وإعتقاده بضرورة وجود رأس واحدة للدولة ؟ لا نستطيع الاجابة على مثل هذه الاسئلة ، ولـكن التاريخ يشهد بانه قد تحمل عبئا ثقيلا .

أثبتت تصرفات عبد الحميد التالية أنـه كان لا يؤمن بحق الشعب فى تسيير أموره بحكومة دستورية ، وظهر وكأنه يرغب فى القضاء على قوة تدخل الدول

الاوربية التى طالبت بضرورة الاصلاح فى أنحـاء الدولة العثمانية . وكان نشر الدستور سببا فى إلتفاف الشعب حول عبد الحميـد وفى فشل المؤتمر الاوربى فى القيـام بأى عمل له قيمته . ولـكن سرعان ما بدأ عبد الحميد فى تحطـيم ذلك الدستور ، فعزل مدحت باشا فى شهر فبراير ونفاه إلى اوربا . وبعد أن افتتح البرلمـان بخطاب تاريخى طنان فى شهر مارس ، إنتهز فرصة إعـلان الروسيا الحرب على الدولة العثمانية ، وعطل الدستور - وبقى هذا الدستور معطلا لمـدة ٣١ سنة .

إنتهت الحـرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ باقتراب القوات المعتدية من القسطنطينية ، وبفرض معاهدة سان إستيفانو على السلطان ، فأضطرت انجلـترا الى التدخل حتى تمنع الروسيا من الخروج الى مياه البحر المتوسط ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وإضطرت الروسيا الى قبول مبدأ إعادة النظر فى شروط هـذه المعاهدة ، وإبدالها بمعـاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . ومرت الاقاليم الاوربيـة فى الدولة العثمانية فى مرحلة تطور خطيرة ، ولـكن الأقاليم العربيه بقيت من الناحية الادارية كما هى . ولـكن هذه الحرب الأخيرة كانت عامـلا يزيد فى الشعور بعدم الرضاء بين سكان الشرق الادنى العرب ، خصوصا بعد مشاركتهم فى أعباء هذه الحرب ، ماديا وعسكريا ، وفى مناطق بعيدة عنهم ، وفى سبيل حـكومة تظهر كل يوم على أنها ملك للسلطان ، وليس لهم فيها إلا دور الدفع والخضوع .

وبدأ عبد الحميد فترة حكمه بتعطيل الدستور ، مستنـداً إلى الضمانات التى منحتها له معاهدة برلـين ، وأصبح فى مقدوره أن يصرف الامور كيفما يرغب وبدأ الطغيان والفساد وإستغلال السلطة فى الظهور بشكل واضح ، وشعر الاهالى بها نتيجة لبدء يقظتهم ولـكن تغيير هذه الحالة لم يكن أمراً سهلا نظراً لضعف هذه

الحركة ، وقلة تنظيمها ، ووقوفها أمام قوات الدولة ، وامكانية استغلال الاوربيين فرصة أى حركة لزيادة التدخل فى هذه المنطقة .

(٢) حكم عبد الحميد :

كانت التنظيمات الإدارية العثمانية تهدف منذ حوالى أربعين سنة إلى زيادة سيطرة سلطة الوزارة العثمانية المركزية على كل أقاليم الدولة ؛ فقسمت الامبراطورية إلى ولايات تخضع كل منها لوال مسؤول أمام الباب العالى رأسا . وانقسمت كل ولاية الى سناجق تخضع كل منها لمتصرف مسؤول امام الوالى؛ وانقسمت السناجق بدورها الى قائمقاميات . وتمتعت بعض السناجق فى حالات خاصة بالاستقلال الادارى ؛ وخضعت للباب العالى رأسا ، مثل الوضع الذى منحته التنظيمات الاساسية لإقليم لبنان .

وامتدت ممتلكات الدولة العثمانية عند مجىء عبد الحميد للحكم ، واشتملت على سوريا والعراق وبلاد العرب . وكانت سوريا عبارة عن ولايتين وسنجق ، ولكن الدولة غيرت هذا النظام فى عام ١٨٨٧ وأنشأت فى هذا الإقليم ثلاث ولايات فى حلب وفى بيروت وفى سوريا ، وسنجقين فى لبنان وفى بيت المقدس ، أما العراق فقد انقسم أيضا إلى ثلاث ولايات فى الموصل وفى بغداد وفى البصرة . ولكن الحالة فى بلاد العرب لم تكن تسمح بقيام مثل هذه الادارة المركزية . وكانت الدولة العثمانيه تحتفظ بأحد الولاة فى الحجاز حتى عام ١٨٤١ للسيطرة بطريق مباشر على الاقاليم المقدسه . ولقد حاولت الدوله مرتين أن تخضع اليمن لسلطتها المركزيه ، وذلك عن طريق الحملات الحربيه ، فأرسلت حمله أولى فى عام ١٨٤٩ وحمله ثانيه فى عام ١٨٧٢ بعد فتح قناة السويس ولم تتمكن الدوله من أن تمد سلطتها من ناحيه الخليج الفارسى إلى أبعد من الإحساء التى إحتلتها فى عام ١٨٧١ . أما وسط الجزيرة فقد ظل خاضعاً بالفعل لاسرتى

آل سعود وآل رشيد ، الذين لم يأبهوا كثيرا بسيادة الدولة العثمانية ، واستمروا يحكمون هذه المناطق ويتنازعون عليها فيما بينهم ، ويحاربون ويغيرون على أعدائهم وكأنهم دول مستقلة، وإن لم يعترف لهم أحد بهذا الاستقلال من الناحية الدولية . ولم يكن من السهل على الدولة العثمانية أن تؤكد سلطتها على وسط الجزيرة ، نظراً لصعوبة المواصلات ، وشدة تمسك العرب بحريتهم وباستقلالهم وعشقهم للحرب .

وكان من السهل على تركيا أن تعمل بالقرب من السواحل ، ولكنها اصطدمت هنا بالدول الاستعمارية الاوربية ، وكانت انجلترا تواصل البحث عن حلفاء ومحطات أو قواعد بحرية لضمان سيطرتها على الهند ، وكانت حملة بونابرت على مصر قد وجهت أنظار هذه الدولة الأخيرة إلى إحتلال جزيرة بريم عند مدخل البحر الاحمر - ثم عقدت احدى الاتفاقيات مع مسقط عند مدخل الخليج الفارسى . وتعاونت الاستراتيجية مع الرغبة فى السيطرة على التجارة فى جعل انجلترا تتخذ سياسة تأمين طرق مواصلاتها والاحتفاظ بحريتها فى العمل فى كل البحار التى تحيط ببلاد العرب . وكانت هذه هى نفس الاسباب التى وجهت انجلترا إلى احتلال عدن فى عام ١٨٣٩ واعتبارها بعد ذلك احدى ممتلكات التاج البريطانى . ثم أعادت انجلترا احتلال بريم فى سنة ١٨٥٧ ، وأخذ النفوذ البريطانى يمتد من فى الخليج العربى شمالا فى نفس الوقت الذى حاولت فيه الدولة العثمانية تأكيد سلطتها على المنطقة من الشمال وصوب الجنوب .

أما فى إفريقية فإن عبد الحميد لم يجد إلا تونس وليبيا ومصر والسودان تخضع له عند وصوله للحكم - ذلك أن فرنسا كانت قد احتلت الجزائر فى سنة ١٨٣٠ ، وقضت على مقاومة الامير عبد القادر فى عام ١٨٤٧ وأخذت تمد

عملياتها صوب الجنوب متجهة إلى الشرق تارة وإلى الغرب تارة حسبما تسمح بذلك الظروف فى داخل الاقليم . وقد بدأ عبد الحميد حكمه بفقد تونس التى استولت عليها فرنسا سنة ١٨٨١ وفى العام التالى قامت انجلترا باحتلال مصر وفصلت بين السودان وبين الامبراطورية العثمانية . وبينما حاولت انجلترا الاحتفاظ بالسيادة الاسمية للسلطان على مصر والسودان ، كستار تحتمى ورائه فى تحقيق أهدافها فى وادى النيل ، نجد أن فرنسا ترفض الاعتراف بسيادة السلطان على تونس . ولكن سلطة الدولة على كل من هذه الاقاليم قد انتهت بالفعل مع الاحتلال الاجنبى . ولن يبق للدولة العثمانية فى شمال إفريقية إلا ليبيا التى ستعمل ايطاليا على إحتلالها فى عام ١٩١١ .

إستند عبد الحميد فى حكمه لهذه الامبراطورية الواسعة إلى الكبت والجاسوسية وازداد فساد هذا النظام وخطره على مر الأيام ، مع ازدياد عدد هؤلاء الجواسيس وازدياد السلطة التى وضعت بين ايديهم ، والنتائج التى تترتب على وشاياتهم . وكان هناك نظام للرقابة — محكم فى وضعه — وكان ثقيلا وجامدا . ولقد توصل عبد الحميد إلى القضاء على كل محاولة لعمل صحافة حرة خشية من ألا تعترف بسلطته المطلقة ، أو تنتقدها فى يوم من الايام ، وصحب هذا أيضا خفوت نور الحركات الادبية ، نظراً لاهمية عنصر النقد فيها . وأصبحت المحاكم آلات ينفذ بها القصر رغباته ونزعاته ، ولكن الفساد جعل منها فى نفس الوقت وسائل لتفسير القانون تفسيرا خاصا ، يخدم مصلحة إحدى الشخصيات المعينة على حساب القانون العام والعدالة . وكثيراً ما تدخلت شخصيات القصر فى توجيه المحاكم إلى إصدار حكم معين يختلف من الإقامة المحددة إلى قصر الإقامة فى إقليم اخر ، أو النفى إلى خارج البلاد — وكان على المحكمة فى هذه الحالة الاخيرة أن تجد الحيثيات التى تبنى عليها الحكم الذى صدر فعليا من السراى السلطانية ، وتعلنه وكأنه صادر عن طريقها .

وتمكن عبد الحميد من وضع الاسس التى يستطيع بها السيطرة على داخلية امبراطوريته ، وبدأ بعد ذلك سياسة امبريالية فى الخارج . وشعر عبد الحميد بضعف امبراطوريته بين الدول العظمى ، وبأهمية الاستفادة من تضارب المصالح الدولية والتنافس السياسى بينها فى الإحتفاظ بسلامة أراضى الدولة ، خصوصا وأن زحف القوات الروسية ضد عاصمته قد أظهر له قيمة جيشه عسكريا ، رغم التضحيات وأعمال البطولة التى قام بها الجنود والضباط لوقف الإعتداء الاجنبى . وجاءت معاهدة برلين تثبت أن دولته لاتقوم إلا بضمان دولى ، وتعهد بعدم الاعتداء عليها ، أو وصاية دوليه تحرم على أى دوله عظمى الاستفادة من ضعف الامبراطورية العثمانية . أما من الناحيه المالية فكانت الدولة فى حالة تشرف على الافلاس . ونجد أن الطرق التى سار عليها عبد الحميد كانت تدل على أنه رجل عملى ، ولكنه غير مستنير . ذلك أنه قد بدأ يرهن معظم المنافع العامه فى الدولة لدى أصحاب رؤوس الاموال الاجانب ، ثم انفق جزءاً كبيراً من هذه الاموال التى حصل عليها فى سبيل اعادة تنظيم قواته العسكريه ، وخصوصا على المدارس الحربيه ، وذلك فى الوقت الذى أشفق فيه على زيادة وتحسين حال التعليم العام فى امبراطوريته ثم عمل عبد الحميد على تدعيم مركزه الدولى ، باستناده إلى قوة الدين والرابطه الاسلاميه ، سعيا وراء النتائج السياسيه . وكان نشاطه فى هذا الميدان الاخير هو أهم نشاط قام به .

(٣) حركة الجامعة الاسلامية :

بدأت أنظار العالم الاسلامى تتجه صوب حركة جديدة فى الوقت الذى وصل فيه عبد الحميد إلى السلطنه . وكانت هذه الحركة تدين بالكثير للسيد جمال الدين الافغانى الذى ترأسها وقواها وإن كان هو نفسه يعتبر دليلا ونتاجا للحالة التى وصل إليها العالم الاسلامى فى ذلك الوقت ، وشعور المثقفين فيه بضرورة تغيير هذه الاحوال . وحاول السيد جمال الدين أن يصل بالشعوب الاسلاميه إلى

الحرية والتقدم ، كما هو الحال فى الدول الاخرى ، وأراد أن يعتمد فى ذلك على التعليم ، وإظهار مرونة الاسلام التى لا تتعارض مع التقدم المادى الحديث . ولكنه كان يعتقد بضرورة الثورة للوصول إلى أهدافه . وأراد جمال الدين أن يصل إلى تحرر الشعوب الاسلامية من حكم الدول الأجنبية ، واعتبر ذلك أساسا لتجديد روحهم المعنوية ، وتمهيدا لإتحادهم تحت سلطة خليفة واحد ، كما كانت عليه فى العصور الاسلامية الذهبية . وكانت حركته هى حركة تحررية من الاستعمار الغربى ومستندة إلى عامل الدين ، فى سبيل إقامة عزة المسلمين الأولى ، فى ظل دولة إسلاميه حديثة ، يمكنها أن تتمشى مع التقدم الغربى ، وتستفيد منه دون تفريط فيما لها من تراث تليد .

وبقى جمال الدين مصير ثمان سنوات ونجح فى تكوين مدرسة خاصة به وبآرائه ، وبلغ من اتساع نفوذه أن اضطرت السلطات الخديوية إلى دعوته إلى ترك البلاد سنة ١٨٧٩ . ولكنه كان قد أصبح بالفعل شخصية معروفة فى العالم الاسلامى ، وأخذت الدول الغربية تحسب حسابا له . قضى جمال الدين بقية حياته بين أوربا وتركيا وبلاد الفرس ، ولم يضن بأى مجهود أو نشاط فى نشر آرائه وايقاظ العالم الاسلامى من سباته . وكانت حركة الجامعة الاسلامية التى سادت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر من خلقه ونتيجة لجهاده . ولقد عمل عبد الحميد على وضع أسس سياسته الاسلامية فى الوقت الذى وصل فيه جمال

---

(١) انظر : أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث.
وانظر الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب .

الدين إلى أوج نشاطه فى نفس الميدان .

ولم تكن سياسة عبد الحميد عبارة عن اعتناق لآراء جمال الدين ، إذ أن عبد الحميد قد حاول بصفته سلطانا وخليفة أن يقوى سلطته الزمنية فى الامبراطورية مستنداً إلى فكرة الخلافة الاسلامية . وكان السلاطين السابقين يتمتعون بلقب الخلافة ، وإن كان هذا اللقب قد أصبح على مرور الأيام مجرد لقب شرف ، واقتصرت إختصاصاتهم على سلطة ، السلطان ، الزمنية ، نتيجة لتفكك العالم الاسلامى ، وإستيلاء الدول الاستعمارية على مناطق تسكنها شعوب إسلامية ، أصبحت بالتالى لا تخضع للخليفة . وكان الاسلام الأول لا يفرق بين السلطة الدينية والزمنية لرأس الدولة ، ولذلك فان عبد الحميد قد حاول إعادة الخلافة إلى ما كانت عليه فى القرون الإسلامية الأولى ، وحاول إستغلالها فى أغراضه السياسية . وهكذا نجد أن سياسة عبد الحميد تتشابه مع حركة التجديد التى نادى بها جمال الدين الافغانى ، ولكن هذا التشابه سطحى وغير حقيقى ، إذ أن عبد الحميد أراد استغلالها لنفسه ، بينما سعى جمال الدين الافغانى لصالح الشعوب الاسلامية نفسها .

واتبع عبد الحميد سياسة ذات حدين ، فحاول أن يقوى مركزه كسلطان فى داخل امبراطوريته على الشعوب الاسلامية التى تسكنها ، وذلك باعطاء أهمية لصفته كخليفة للمسلمين ، وظل الله على الارض ، وأمير المؤمنين وخادم وحامى حمى الحرمين ، واستخدم ذلك وسيلة فى سبيل الحصول على الولاء لعرشه ، لاعبا بعواطف الملايين من الاهالى ، وساعيا وراء تكتل قوة تأخذ شكل الحماس الدينى تسنده فى حالة قيام حرب . أما فى الخارج فانه حاول تحسين مركز تركيا من الناحية الدولية ، واستغلال الاحترام الذى سيظهره له الملايين من المسلمين الخاضعين الحكم لروسيا أو انجلترا وفرنسا كخليفة لهم . وحاول أن يصل فعلا

إلى رئاسه المسلمين فى كل العالم ، وساعده ذلك على تقوية مركزه الدولى .

وأظهر عبد الحميد حذقا ومهارة فى تنفيذ سياسته ، فأعطى لنفسه صوره الرجل المتدين ، وأمر بابعاد كل ما لا يتفق مع تعاليم الدين عن قصره السلطانى ، أو بمعنى أصح باخفائه عن العيون . وأحاط نفسه بالعلماء والمشايخ ، واستخدمهم فى الدعاية له فى المناطق الاسلامية المختلفة . ثم أنشأ مدرسة للوعظ والارشاد ، واستغل خريجها فى الدعاية له شخصياً ، ولو عن طريق غير مباشر ، كلما تحدثوا عن وحدة العالم الاسلامى ، وضرورة الالتفاف حول دار الخلافة والخضوع لها . وتمكن من أن يكسب إليه شريف مكه ، واستغل نشاطه فى موسم الحج تمهيداً لرجوع المسلمين إلى أقاليمهم باراء جديدة ، بعد زيارتهم للأماكل المقدسة، ودفع له ثمن ذلك . ولم يقتصر فى الانفاق على المدارس الدينية أو على البعثات الاسلامية فيما وراء حدود الدولة ، وكان من المنطق أن تتغنى الصحافة بهذه السياسة كعامل من العوامل الفعالة لوقف التوغل الاستعمارى فى البلاد الاسلامية، دون أن تجرؤ على ذكر الحقيقة ، وهى أنها تخدم أهداف السلطان الشخصية ، وأن هذا السلطان لا يستند إلى القوة الشعبية اللازمة لتنفيذ سياسته ، ما دام يرفض إشراك الشعب فى الحكم ، وان هذه الحركة نفسها ستثير عداء الدول الأجنبية وستفرق بين المسلمين والمسيحيين فى داخل الدولة العثمانية نفسها .

وحاول عبد الحميد أن يسيطر بهذه السياسة على العناصر غير التركية عامة ، والعربية منها بشكل خاص ، والموجودة داخل الامبراطورية . وكان عبد الحميد يضمن ولاء المزارعين والرعاة فى الاناضول لدولته ، أما العرب فكانوا معروفين بحبهم وعشقهم للحرية، وكانوا قد بدؤا يظهرون قوميتهم العربية ، ويتمسكون بها ، فأراد عبد الحميد أن يكسبهم إلى جانبه ، وعلى توكيد صلتهم الاسلامية التى تربطهم

به ، فبدأ باعطاء الهبات للمدارس العربية ، وبتكريم الشيوخ العرب والانفاق ببذخ على ترميم وتجميل المساجد فى مكة والمدينة وبيت المقدس ، وإنشاء كتيبة خاصة من العرب مع حرس الباديشاه ، وعين العرب فى مناصب السراى وإستغلهم فى تنظيم وسائل الدعاية وتوجيهها ، وشد كل من يعمل فى سبيل الحركة القومية العربية ، مبعداً إياها عن حركة الجامعة الاسلامية . وبلغ من نفوذ هذه الشخصيات العربية فى السراى ان أصبح رجال الدولة - من الاتراك - يسعون الى التغلب على معارضتهم فيحاولون شراءهم إن لم يفلحوا فى كسب ودهم ، وانتشر منذ ذلك الوقت اعتقاد - له جانب من الصحة - يتهم السراى بالوقوع تحت نفوذ بعض الشخصيات العربية على حساب الاتراك - وستحاول حركة تركيا الفتاه ، عند إصطدامها بالقصر فيما بعد ، إستغلال هذه الدعاية وبالتالى فرض سيطرة الاتراك على العرب داخل الامبراطورية ، وعلى المسلمين عامة خارج الدولة .

وعلى أى حال فان عبد الحميد لم يدخر وسعا فى سبيل فرض نفوذه على كل العالم العربى - كجزء من السياسة الاسلامية التى قام بها . ولم يكن يتورع عن ارتكاب الجرائم حين يفشل فى الحصول على ما يريد بالمال . وأصبحت له طائفة من الدعاه والجواسيس تجوب العالم العربى وتسعى إلى القضاء على سلطة الشيوخ المحليين والرؤساء الاقطاعيين من العرب ، تمهيداً للقضاء على تلك الاطارات القديمه الذى عاش تحتها الشعب العربى ، وتمهيداً لوضعهم جميعاً تحت نفوذ السلطان المباشر . واستغلوا كل خلاف بين الأسر العريقة أو حتى الخلافات التى تنشأ بين القبائل وبعضها ، وعملوا فى أوقات أخرى على بث بذور الخلافات تمهيداً لتنفيذ سياستهم ، أو العمل على نشر الفوضى ، سعياً وراء القضاء على إحدى الشخصيات العربية الهامة ، أو إجبارها على الاقامة فى القسطنطينية ، بعيداً عن إقليمها وتحت بصر جواسيس السلطان . وكان الحسين بن على هو أحد الرؤساء العرب الذين

خشى عبد الحميد من بقائه فى الحجاز ، فأمر باحضاره إلى القسطنطينية سنة ١٨٩٣ حيث قضى خمسة عشر عاماً مع أسرته - وكان هـذا هو سبب تعلم كل أولاده ، على وعبد الله وفيصل فى المدارس التركية .

٤ - استراتيجية الشرق الادنى :

بدأ حكم عبد الحميد تقريباً فى نفس الوقت الذى ظهر فيه تحولا ملحوظا فى السياسة الالمانية ، وإتباعها طريق الاتجاه نحـو الشرق وكان رجال السياسة والاقتصاد قـد مهدوا لذلك بدراسات يهدف تطبيقها إلى استغلال آسيا الصغرى إقتصاديا وسياسيا ، ثم سعت الحكومة الألمانية إلى الارتكاز على القسطنطينية كقاعـدة هامة فى استراتيجيتها الدولية ، وحاول غليوم الثانى بعد ذلك أن يـؤيد عبد الحميد كل التأييد فى سياسته الاسلامية .

وبدأ هذا النشاط سنة ١٨٨٣ عندما وصلت إحدى البعثات الألمـانية إلى عاصمة الدولةالعثمانية لاعادة تنظيم قواتها العسكرية . وكان رأسها على الكولونيل فون دير جولتز ذلك الضابط الكفء النشط الذى واصل عمله لمدة ١٣ سنة فى خـدمة الدولة العثمانية ، وفى خدمة دولته فى نفس الوقت بطريق غـير مباشر . ولـكن السلطان لم يرض كل الرضاء عن همة ذلك الضابط ، إذ أن عبد الحميـد كان يرغب فى تحسين حالة جيشه ، ولـكنه كان يخشى من ازدياد قوة هذا الجيش بدرجة قد تهدد نفوذه أو سيطرته عليه ، خصوصاً وأنه كان يخشى من قيام ثورة مسلحه قد تعزله عن الحكم . وهكذا نجد أن السلطان قد سعى بطريق غير مباشر إلى عرقلة مجهوداتهذا الضابط الألمانى ، حتى يبقى الجيش داخل « نطاق الأمان » ولا تتسرب إليه أراء سياسية جديدة . ولـكن مجهودات فون دير جولتز ستعطى نتائج سياسية فيما بعد .وسيكون من بين تلاميذه عدد من الضباط العرب والاتراك

الذين سيشاركون بالتالى فى تاريخ المنطقة ، وفى القضاء على طغيان عبد الحميـد ، وفى القيام بالثورة العربية .

وحاولت البعثة الالمانية دفع الحكومة التركيـة إلى شراء الاسلحة والذخائر من المصانع الالمانية ، وواظبت على إرسال تقارير خاصة إلى الحكومة الالمانية. وتلى ذلك مجىء ممثلى رجال المـال الألمانيين يسعون وراء بعض المشروعات الصغيرة ثم المشروعات الضخمة مثل إنشاء سكة حديد الاناضول التى امتدت من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٦ من حيدر باشا (أمام القسطنطينية) حتى قونية ، وكان هذا هو بداية تفكير الحكومة الالمانية فى إستغلال الموارد الاقتصادية فى آسيا الصغرى ، وبداية غزوها الاقتصادى للدولة العثمانية — ومشروع إنشاء سكة حديدية من القسطنطينية حتى الخليج الفارسى ، وهـو المشروع الذى تطلب من القيصر الالمانى أن يحضر بنفسه للحصول على عقـد الامتياز من الحكومة التركية .

ووصل غليوم الثـانى إلى القسطنطينية سنة ١٨٩٨ بعد أربع سنوات من التمهيد الدبلوماسى ، وجاء فى زيارة رسمية للسلطان ، ونجح فى الحصول على عقد الامتياز المطلوب . وكانت سكة حديد بغداد هى إمتداد للخط المنشأ من حيدر باشا إلى قونية ، وتهدف إلى وصل جنوب الأناضول بالموصل ، ثم تسير جنوباً صوب بغداد والبصرة ، وتنتهى عد ساحل الخليج العربى . ووضعت لهـا فروع فى نقط مختلفة ، ومن أهمها ذلك الفرع الذى يصلها بالاسكندرونة . والذى يعمل على توصيل البحر المتوسط بالخليج العربى بطريق مباشر . وكان هذا المشروع فى منتهى الجرأة وكان يهدد « المصالح » البريطانية فى الشرق الأدنى تهـديداً مباشراً ، وأثار مشاكل كثيرة بعضها استراتيجى والآخر سياسى وإقتصادى . أما المانيا

فانها قد حصلت على « منطقة نفوذ » كبيرة ، غنية باسواقها وبموادها الاولية ، وأما انجلترا فانها قد أصبحت مهددة فى طرق مواصلاتها فى الشرق الأدنى ، وفى تفوقها عند الخليج العربى .

وسافر القيصر من القسطنطينية إلى بيت المقدس ثم إلى دمشق ، وحاول أن يبذر بذور جديدة للنفوذ الالمانى فى المنطقة العربية من الامبراطورية العثمانية ، فأعلن صداقته للاسلام ولخليفته ، وأكد للثلاثمائة مليون مسلم الذين يحترمون السلطان بصفته خليفتهم ، أنهم سيجدون فيه صديقاً دائماً لهم ، ثم أمر باصلاح قبر صلاح الدين وأهدى اليه هدية فضية خاصة ، معلناً أنها من أحد المعجبين بهذا البطل الاسلامى . وكانت هذه التصريحات تهدد السياسة الانجليزية والفرنسية فى الشرق الأدنى ، خصوصاً وأن القيصر عاد إلى المانيا بين تصفيق الصحافة الاسلامية .

وقدر عبد الحميد قيمة هذا الصديق القوى بين البلاد الاوربية ، واعتقد فى قدرته على القضاء على تغلغل النفوذ الألمانى فى امبراطوريته بمعادلته بنفوذ الدول الأخرى . وحاول عبد الحميد الاستفادة من تغلغل هذا النفوذ ، ما دام لا يصل الى النفوذ السياسى ، فى معادلة اليقظة العربية ، والسيطرة على المناطق العربية فى امبراطوريته ، وذلك عن طريق إنشاء سكة حديد الحجاز ، الواصلة بين دمشق والمدينة ومكة . وادعى عبد الحميد أن هذه السكة الحديدية تسعى إلى تسهيل الحج ، ولم يذكر أهمية هذه السكة الحديدية من الناحية السياسية والاستراتيجية . وساعده عزت باشا العابد فى إنشاء هذا المشروع ، الذى شاركت فيه الشعوب الاسلامية بالتبرعات التى بلغت ثلث التكاليف (مليون جنيه من ثلاثة ملايين) . وقد دل هذا المشروع على التفاف المسلمين حول الخلافة ، وحصل عبد الحميد من ناحية أخرى على وسائل نقل

سريعة ، وتمر فى بلاده ، وتمكنه من السيطرة على بلاد العرب سيطرة عسكرية . وأصبح من الممكن الوصول من دمشق إلى المدينة فى خمسة أيام بدلا من أربعين بالقوافل ، وعشرة إلى خمسة عشر يوما عن طريق السفن عبر قناة السويس . وستشارك هذه السكة الحديدية فى تاريخ الشرق الأدنى ، وسيكون لها نتائج فى التقريب بين العرب وفى تطورات الحركة التى ستنشأ فى العالم العربى .

الفصل العاشر

الحركة القومية العربية

يمكننا أن نرجع أول مجهود للحركة القومية العربية إلى سنه ١٨٧٥ أى ، قبل مجىء السلطان عبد الحميد للعرش بسنتين ، وذلك عندما إجتمع خمسة شبان من خريجى الكلية البروتستانيتية السورية فى بيروت ، وكونوا جمعية وطنية سريه وكانوا جميعهم من المسيحيين ، ولكنهم قدروا أهمية العمل على ضم المسلمين والدروز إليهم ، وسعوا إلى ضم جماعة من المثقفين فى سوريا إلى جمعيتهم ، دون نظر إلى دياناتهم . وكانت أفكار البنائين الأحرار (الماسونيين) قد بدأت فى الوصول إلى سوريا ، وبدأت ألواج أو محافل هذه الحركة تتصل بالجمعية السرية .

(١) جمعية بيروت السرية : ـ

لقد اتخذ هؤلاء الشبان من بيروت مركزاً لنشاطهم ، ولكنهم أنشأوا فروعا لهم فى دمشق وطرابلس وصيدا . وكانت أهدافهم ثورية لاغبار عليها ولكنهم قصروا نشاطهم لفترة بضع سنوات على الاجتماعات السرية ، والمناقشة وتبادل الآراء ، ثم قرروا توسيع دائرة نشاطهم بالنزول إلى ميدان الدعاية ، وذلك عن طريق إعداد منشورات سريه تلصق على الحوائط . وعمل هؤلاء المتامرون ليلا فى كتابة نسخ من هذه المنشورات بهمة ونشاط ، ثم خرجوا ينشرونها فى المدينة فى غفله من رجال الضبطية ، أو الداخلية ، وحمل كل منهم زجاجة صغيرة من الصمغ للقيام

بهذه المهمه . وفى الصباح يجتمع بعض المارة حول هذه المنشورات ، ويقوم أحدهم
بقراءتها للباقين ، إلى أن يصل رجال الشرطة ويمزقونها ويقبضون على بعض هؤلاء
المتجمهرين المظلومين . وسرعان ما يصل نبأ العثور على منشورات مماثلة فى دمشق
أو حلب أو طرابلس أو صيدا ، وتتناقل الافواه هذه الاخبار وتعلق عليها ،
ويحاول رجال الجمعيه السرية معرفه رد الفعل ، تمهيداً لإعداد منشورات جديدة .

ولقد فضحت هذه المنشورات مساوىء الحكم التركى ، ودعت العرب إلى القيام
بثورة لتحطيم الظلم والاستبداد . ووصلت أنباء هذه المنشورات إلى القسطنطينية ،
فأرسل عبد الحميد بعض جواسيسه إلى بيروت . لمحاولة معرفة مصدر خروجها ،
فعملوا على تفتيش المنازل ، وإلقاء القبض على بعض الاهالى . وسرت إشاعة فى
ذلك الوقت مؤداها أن والى سوريا هو الذى خلق هذه الحركة وأنه هو الذى
يسيرها . ولم يكن والى سوريا فى ذلك الوقت سوى مدحت باشا ، الصدر الاعظم
السابق ، وواضع دستور سنه ١٨٧٦ . فاتهمه القصر بمحاولة الصيد فى الماء العكر
وخلق المشكلات فى سوريا ، أملا فى الاستقلال بهذه الولايه عن الدولة العثمانية ،
مثلما فعلت أسرة محمد على بمصر ، وبعمله على تكوين أسرة ورائيه فيها . وسحبت
الحكومه العثمانيه مدحت باشا من سوريا ، وظهر ظلم هذا الاتهام من بقاء نشاط
الجمعيه السريه على ما كان عليه لعدة سنوات بعد ذهاب مدحت باشا . ولكن هذه
الجمعيه إضطرت بعد إشتداد الكبت البوليسى عليها إلى أن تصفى نشاطها فى سوريا ،
وهاجر أكبر أعضائها نشاطا الى مصر ، بعيداً عن أيدى السلطات العثمانيه .

حاولت هذه المنشورات أن توحد بين العرب حتى لايقعوا فريسه بين براثن
الاستعمار الاجنبى ، وذكرتهم بمجدهم السالف وبضرورة العمل على اعادته ،
مستندين فى ذلك الى قوة السيف . ثم شرحت كيف أن الدولة العثمانيه قد فشلت

فى القيام بالاصلاحات التى وعدت بها فى عام ١٨٦٠ ، أى فى وقت فتنه لبنان ،
وطالبت بنظام استقلال ذاتى ، أو استقلال تام ان أمكن ، لكل سوريا عن الدولة
العثمانيه . وفى احدى هذه المنشورات التى يرجع تاريخها الى نهايه سنه ١٨٨٠ فضح
الثوار سياسه الحكومه العثمانيه فى القضاء على اللغه العربيه ، واتهموها بأنها قد
اغتصبت الخلافه الإسلاميه من العرب . ولقد وضعوا برنامجا خاصا ينص على
العمل على استقلال سوريا ؛ واتحادها مع لبنان ، والإعتراف باللغه العربيه
لغه رسميه ، والغاء الرقابه ، وكل ما يقيد حريه الفكر والنشر ، واستخدام
المجندين العرب فى الخدمه العسكريه محليا فى الاقليم السورى .

ظهرت إذن أوائل ثمار أفكار اليازجى والبستانى فى الاعتماد على اللغة العربية ،
واعطائها المكان اللائق بها ، وإستخدامها فى القضاء على الجهل ، وفى تكوين
رباط قومى بين المتكلمين بها ، وإتخاذ ذلك أساساً لقيام دولة عربية . كانت هذه
هى الاصداء الاولى للحركة القومية العربية عندما بدأت تتقدم بمطالب سياسية .
ويمكن للناقدين أن يأخذوا عليها أنها أسفرت فى إستخدام العواطف ، وطالبت
الاهالى بالقيام بثورة مسلحة على الحكم التركى ، قبل أن تعمل على التغلغل فى رؤوس
أغلبيتهم ، وقبل أن تقوم بأى عمل لتنظيمهم وإعدادهم لهذه الثورة . يمكن
للناقدين إذن أن يتهموها بمحاولة القيام بهياج سياسى ، دون أن تقدر النتائج التى
قد تترتب عليه . ولكنها كانت على أى حال مرآه لما يدور فى رأس المثقفين
العرب فى هذه الفترة ، وبطبيعة الحال لم يستجب الاهالى إلى ندائها إلا بقدر ما
كان لهم من تمسك بالحركة القومية وفهم لها ، وقوة على الثورة من أجلها .
وازداد قراءة الاهالى لهذه المنشورات ، وتهيأ الرأى العام ، ولكن الثورات
المسلحة لم تحدث . فاستمرت الحركة فى نموها فى نطاق إمكانياتها وطبيعة الوسط

المحيط بها والقوات والعوامل المعادية لها ؛ واهتمت بالنواحى النفسية والأدبيه
أكثر من اهتمامها بالقوى الاقتصادية وبالنظريات السياسية ، ولكنها كانت
على أى حال حركة قومية ، لها اصالتها ولها جذورها العميقة التى تستند عليها ،
وإن كانت لم تتمكن من الافصاح عنها أو استغلالها فى خدمة قضيتها .

كانت هذه الحركة إذن حركة استقلالية تسعى إلى توحيد سوريا ولبنان .
وكان نظام الاستقلال المحلى الذى وضعته « التنظيمات الاساسية » للبنان فى عام
١٨٦٤ قد منح هـذا الاقليم ادارة خاصة به ؛ بشكل يسمح له بالفعل بالانفصال
عن بقية سوريا من ناحية البنيان السياسى . ومهما كانت النتائج التى وصل اليها
هذا النظام فى الميادين الأخرى ، فان هذا التقسيم كان يتعارض مع فكرة البعث
العربى الجديد ، التى لم تقبل الحواجز، وآمنت بمزايا الاتحاد ، كأساس للخلاص
ولتحسين الاحوال ، ولهذا فاننا نجد أن منشورات بيروت كانت تشير إلى إتحاد
المصالح ، والوحدة السياسية بين لبنان وبقية سوريا ، وأن فكرة الوحدة العربية
قد إنتشرت من سوريا الى بقية الأقاليم العربية وأصبحت مع الوقت أولى مطالب
القومية العربية .

وكانت هذه الحركة تسعى الى الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، خاصة
وأن السياسة المركزية التى اتبعتها الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٦٤ فرضت استخدام
اللغة التركية كافة للتعامل الرسمى فى سوريا ، ولم يكن من السهل على السوريين
التعامل بهذه اللغة مع الادارات المختلفة وفى المحاكم ، رغما من بقاء بلادهم لمدة
قرون عـدة داخل نطاق الدولة العثمانية . وكان كبار الموظفين من الاتراك
لا يتكلمون العربية فى حالات كثيرة . وأخيراً فان السياسة المركزية العثمانية
كانت تتعارض مع النتائج الطبيعية لازدياد نشاط التعليم الذى قامت به الارساليات

الاجنبية ، والذى إستند الى اللغة العربية ، وهدف إلى دراستها واحيائها . وأهانت
السياسة المركزية العثمانيه ذلك الفخر والعزة العربية الذى بدأ الطلاب السوريين
يشعرون به ، وكان من الطبيعى أن تسعى هـذه الحركة السرية الى إلغـاء
الرقابة ، خاصة وأنها كانت تتألف من رجال أدباء ، يعيشون بشعورهم ووجدانهم ،
ويوازنون وينقدون ويحللون ، ولم تسمح الرقابة العمياء لهم بالقيام بدورهم
الطبيعى فى تطور الفكر فى هذه المنطقة من العالم . أما مطلب الجمعية السرية الأخير
فكان أيضاً نتيجة للسياسة التى اتخذتها الدولة العثمانية فى تفضيل إرسال جنـود من
العرب لفرض سيطرتها على اليمن ، معتقدة بسهولة الأمر عليهم نسبيا فى هـذه
الاعمال ، وفى ذلك الاقليم بالذات ، اكثر من الجنود الاتراك . ولكن الحرب
اليمنية سنة ١٨٧٢ فتحت باباً جديداً للخلاف بين الاتراك والعرب ، ثم جاءت
الحرب الروسية ، وإعتقد السوريون أنهم لا يمتلكون فى الامبراطورية ما يبرر
إستغلالهم فى الدفاع عنها .

هذه اذن هى المطالب التى تقدمت بها جمعية بيروت السرية ، وكانت مطالب
ثورية ، إذ أنها حاولت تغيير النظم والأوضاع التى فرضتها الدولة على سوريا ،
داخل إطار السياسة الامبراطوريه العثمانية ، دون إلتفات الى اختلاف الاحوال
فى كل من هذه الاقاليم عنها فى الاقليم الآخر ، وإلى ما قد يخلقه الاتصال بالخارج
من تيارات وآراء جديدة ، تتبلور مع الزمن ، وتنشىء لهـذا الاقليم شخصية
قائمة بذاتها .

ويعتبر المجهود الثورى لجمعية بيروت السرية أول موجه من هـذه الموجات
التى ستمر بالعالم العربى ، وتعتبر منشوراتها سنة ١٨٨٠ فى غاية الأهمية ، إذ أنها
تدل على هذه المرحلة التى بلغتها هـذه الموجة العربية الاولى . ولم تنجح جمعية
بيروت السريه بطبيعة الحال فى تحقيق أى من أهدافها ، ولكنها عملت على زيادة

الوعى القومى العربى ، واستغلت حركة الشعور السائدة فى سوريا فى خلق عقيدة سياسية جديدة ، وأشارت بهذا إلى الطريق الذى يجب على العرب أن يسلكوه فى حركاتهم المقبلة ، أو فى موجاتهم التالية التى ستمر ببلادهم .

وبدأت فكرة الاستقلال فى الاتساع والانتشار ، وأخذت جمعيات أخرى تعمل على إنشاء المدارس والمستشفيات ، وذلك لخدمة الجيل الجديد من أبناء المسلمين والمسيحيين من العرب على السواء ، ودون تفكير فى إشراك الأتراك معهم . وازداد كره العرب مع الزمن للاتراك ، وأخذوا يفكرون فى التحرر من سيطرتهم ، ويفكرون فى إنشاء خلافة إسلامية عربية ، بعد أن خضعوا لمدة قرون لادارة تركية . ووصلت هذه الآراء التحررية إلى المدينة ومكة نفسها ، ولم يخف بعض العرب مشاريعهم الخاصة بتوحيد العراق ونجد مع العسير واليمن . ولم تقتصر الحركة على سوريا ، وإن كانت الآراء السائدة فى كل إقليم لا تتطابق تماما مع الآراء السائدة فى الاقليم الثانى ، ولكنها اشتركت جميعاً فى رغبتها فى التحرر من السيطره التركية . ولم تكن السكك الحديديه قد أنشئت بعد فى البلاد العربية، وكانت المواصلات عقبه كاداء ، أما الصحافه فكانت شبه معدومة ، مما صعب كل عملية ثورية فى مجموع الاقاليم العربية ، وجعلها شبه محالة . ولكن الآراء والأفكار وصلت إلى مرحلة ثوريه .

(٢) ازدياد التعليم الغربى :

لم تكن الرقابة العثمانية وجواسيس عبد الحميد واستبداده هى العوامل الوحيدة التى عاقت إستمرار عمل جمعية بيروت السرية ، إذ أن هناك عوامل أخرى تكاتفت معها فى الوصول الى هذه النتيجة ، منها سياسة عبد الحميد العربية ، وتقدم التعليم الغربى ونتائجه ، وإزدياد قوة رجال الدين .

ولقد نجح السلطان عبد الحميد بسياسته فى البلاد العربية فى تقليل أهمية الحركة القومية، وذلك عن طريق منح الوظائف والهبات من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى . ولقد نفذ هذه السياسة بكل نشاط فى سوريا أكثر من غيرها من الاقاليم العربية ، وسواء أكانت سوريا هى قلب الحركة العربية الناشئه ، أو كانت أكثر تقدما من الناحية الفكريه عن الأقاليم العربية ، أو أنها كانت فى مركز جغرافى ممتاز بالنسبه لهم ، فانها قد حصلت على نصيب الاسد من التفات عبد الحميد إلى هذه الاقاليم العربية .

وقد يكون من الغريب أن نذكر أن تقدم التعليم الغربى قد ساعد فى الوصول إلى نفس النتيجة . ذلك أن عهد عبد الحميد قد امتاز بانتشار المدارس الغربية فى الاقليم السورى ، ولم يبق الميدان احتكاراً للفرنسيين والامريكيين والانجليز ، إذ أن كلا من البعثات الروسية والايطالية والألمانيه قد وصلت بدورها ، وشاركت فى هذا المجهود . وكانت سوريا تئن من التفرقه فيما مضى ، وكان هذا الاختلاف بين رجال التبشير والتعليم الغربيين عبئاً جديداً عليها ، خصوصا وأن بعض هذه البعثات كانت آلات تسعى إلى تحقيق أغراض سياسية ، وأحضرت معها روح التنافس الدوله الأوربى وأساليبه ، فى نفس الوقت الذى حضرت فيه لنشر التعليم بين السوريين . وأخذت الحكومة الفرنسية تدفع الاعانات للبعثات الدينية حتى تقوى نفوذها فى سوريا ، وأخذت هذه البعثات تنشىء علاقات مع المارونيين والمسيحيين الكاثوليكيين ، وحاولت أن تشكل الجيل الجديد من أبنائهم الذين يدرسون لديها وفق الآراء الفرنسيه ، وتجذب قلوبهم نحو الحضارة والثقافة والصداقة الفرنسيه . وعملت البعثات الروسيه نفس المسألة مع الارثوذكسيين العرب فى كل من انطاكية وبيت المقدس ، كما أن الانجليز قد سعوا إلى التقرب من الدروز ، وحاولوا جذبهم صوب السياسة البريطانية ، أما الامريكيون فانهم

لم يعملوا لأغراض سياسية واضحة ، ولكن إقتصارهم على التعليم والتبشير ساعد
على خلق مذاهب مسيحية جديدة فى سوريا ، وأضافوا بذلك عوامل جديدة إلى
عناصر التفرقه الموجودة من قبل ، بدلا من أن يعملوا على ضم شمل المنقسمين ،
وأما الايطاليين والألمان فان مجهوداتهم لم تتوصل إلى نتائج لها قيمتها وتأثيرها
على الناحية القومية

وهكذا نرى أن إزدياد التعليم الغربى لم يكن فى صالح الحركة القومية العربية،
فرغماً عن عملها على رفع المستوى الثقافى فى سوريا وجعلها أكثر الاقاليم العربية
تقدماً من الناحية الثقافية ، عملت على زيادة الروح الطائفيه ، وزيادة عدد
الطوائف ، وهى ما تعتبر عقبات كاداء أمام الحركة القومية ، وأصبحت وسيلة
للتدخل السياسى فى نفس الوقت الذى كانت فيه وسيلة للتعليم . وعملت إذن على
إلغاء وابطال نتائج الحركة الاصلاحية التى قامت فى جيل البستانى ، والتى حاربت
التفرقة العنصرية ، ونفوذ رجال الدين ، وكانت بهذا سهماً مصوباً الى جذور
الحركة القومية العربية .

ولكن نمو التعليم الغربى ساعد على نقل زعامة الحركة القومية من المسيحيين
إلى المسلمين . ووصل الى ذلك عن طريق مهاجمته غير المباشرة للغة العربية كلغة
الثقافة القومية . وحاولت المدارس الاجنبية أن تجعل تلاميذها يتبحرون فى
اللغات الاوربية ، وكان ذلك على حساب اللغة العربية . وحاولت بعض
المدارس - وخصوصا الفرنسية منها - الوصول الى نتائج سياسيه عن طريق
التعليم باللغات الأجنبية ، وادعت غيرها فقد اللغة العربية لمرونتها ، وعدم قدرتها
على التمشى مع التطور العلمى الحديث الموجود فى العالم الغربى . ونشأ جيل
جديد من السوريين يرتاح إلى التحدث بأية لغة أوربيه ، أكثر من تحدثه بالعربيه.
وكان معظم تلاميذ المدارس الاجنبيه من المسيحيين ، أما المسلمين فانهم كانوا

يترددون كثيراً فى إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس ، خوفا من التبشير ، وواصلوا
إرسال أبنائهم إلى المدارس العربية . ورغم ارتفاع المستوى الثقافى فى المدارس الاجنبية
عنه فى المدارس الوطنية إلا أن خريجى المدارس الأولى ابتعدوا عن الثقافة العربية،
وعن روح القومية التى كانت قد بدأت تعطى نتائجها مع تلاميذ المدارس العربية .
وحافظ المسلمين على روح التجديد العربي . وهكذا نرى أن الاراء التى بذرها
الامريكيون فى بداية القرن التاسع عشر بين جيل من المسيحيين قد أخذت تنبت
بين جيل آخر من المسلمين . وسنرى بعد فترة ركود نسبيه ، وعند سقوط
عبد الحميد ، أن الحركة القومية العربية ستصبح فى واقع الأمر حركة إسلامية .

(٣) الكواكبي

لايمكننا التحدث عن القومية العربية فى هذه الفترة دون أن نشير إلى عبد
الرحمن الكواكبي ، والمجهودات الثورية التى قام بها فى هذا السبيل . ولقد ولد فى
عام ١٨٤٩ فى أسرة مسلمة فى حلب ، وتعلم فى المدارس الاسلامية فى هذه المدينة،
ثم أخذ فى كتابة المقالات واشتغل بالمحاماة ، ثم اشتغل باحدى الوظائف الحكومية،
ولكن آراءه التحررية وثورته على الطغيان تسببت فى القاء القبض عليه ، مما اضطره
إلى الهجرة إلى مصر بمجرد الإفراج عنه بحثا وراء العيش فى جو أقل اختناقا عن
الجو الذى ساد فى سوريا . وطوف ببلاد الصومال وزنزبار واليمن والحجاز ، ثم
عاد إلى القاهرة حيث توفى عام ١٩٠٣ .

وكان الكواكبي يؤمن بمستقبل العرب والإسلام ، وكان يكره التعصب
والظلم والاستبداد ، وخصوصا ظلم الضعفاء والمساكين . وكان متحدثا لبقا ،
وخطيبا مفوها . وكان لايفرق فى الوطنية بين أصحاب الأديان المختلفة ، وكان
يفضل صداقة الفقراء ، ويحاول الدفاع عنهم بكل مايملك .

ويشرح كتابة « أم القرى » ما يتمناه للاسلام من عز ومجد ، ويشتمل على بعض الشخصيات الخيالية ، من أقاليم مختلفة من العالم الاسلامى ، اجتمعت فى مكة للحج ، وتتناقش فيما بينها ، ثم تتفق على عناصر التجديد الضرورية للاسلام. أما كتابه الثانى المسمى « طبائع الاستبداد » فهو عبارة عن مجموعة من المقالات كان قد نشرها فى الصحف المصرية عن الاستبداد ، ثم جمعها ، وأضاف اليهـا ، وأظهر فيها كراهيته العميقة للظلم والتحكم . ولقد نشر الكتابين بأسماء مستعارة فى القاهرة ، وأقبل الناس على قراءتها ومناقشة أرائها ، ووصلت بعض النسخ منها سراً إلى سوريا . وتعتبر هذه الكتب واراثها تجارب جريئة فى تاريخ القومية العربيـة .

ولقد فرق الكواكبى بين القومية العربية وحركة الجامعة الإسلامية التى نادى بها جمال الدين الافغانى وحاول عبد الحميد استغلالها لأغراضه . ومما لاشك فيه أن الكواكبى قد استفاد من آراء جمال الدين الافغانى ووافق عليها ، ولكننا نرى أن جمال الدين ينظر إلى العالم الاسلامى كميدان واحد ، يوحد تحت أى خليفة من أى جنس ، على أن تكون له من القوة ما يسمح له بالنجاح فى المهمة الصعبة التى تنتظره ، بينما نجد أن الكواكبى يميز بين العرب والشعوب الاسلامية غير العربية . ولقد توصل إلى التمييز بعد تعمقه فى دراسة التاريخ ومعرفة الدور الذى قام به العرب فى نشر الاسلام . ويدافع الكواكبى عن فكرة وحدة الاسلام، ولكنه ينادى بضرورة تنازل السلطان عن لقب الخلافة ، وضرورة تنصيب أحد العرب القرشيين فى مكة خليفة للمسلمين .

ولقد ساعدت آراء الكواكبى بدون شك على تغيير زعامة وقيادة القومية من المسيحيين إلى المسلمين .

ويمكننا أن نعقد موازنة صغيرة بين نشاطه وبين النشاط الذى قام به نجيب عزورى قرب نهاية حكم عبد الحميد . وكان نجيب من المسيحيين السوريين ، واختار باريس مركزا لنشاطه بعد أن وصل اليها عام ١٩٠٤ وأسس بها « جمعيه الوطن العربى » التى كانت تسعى إلى تحرير سوريا والعراق من الحكم التركى ، والتى أرسلت النداءات إلى العرب تطلب إليهم القيام بالثورات لتحقيق هذه الأهداف . ونشر نجيب كتابا بالفرنسية فى العام التالى عن « يقظة الأمة العربية » ، ثم تمكن بعد سنتين من اصدار مجلة شهرية باسم « الاستقلال العربى » ، ظهر أول أعدادها فى أبريل سنة ١٩٠٧ ، وحاول أن ينشر المعلومات عن البلاد العربية ، ويجعل الرأى العام الاوربى يهتم بتحريرها من الحكم التركى . ولكن صدور هذه المجله وقف مع إعادة العمل بالدستور العثمانى فى يوليو سنة ١٩٠٨ . ولقد نجح عزورى فى جذب أنظار بعض الاوربيين فى ذلك الوقت ، ولكنه لم يتصل بالرأى العام العربى نفسه . ورغما عن قيمة المجهودات التى بذلها عزورى ، فان مسألة إتخاذ إحدى المدن الاوربية مركزاً لنشاطه ، واتخاذ إحدى اللغات الأجنبية وسيلة لدعايته ، كانت تعمل ضد الإستجابة بينه وبين مواطنيه .

(٤) انفصال مصر عن الحركة :

وبدأ انفصال مصر يظهر فى هذا العصر الحميدى واضحا عما كان عنه فى أى وقت ، وخطت مصر لنفسها سياسة وطنية خاصة بها ، دون تقيد أو ارتباط بحركة القومية العربية العامة ، وذلك نتيجة لمؤثرات وعوامل خارجية ، ونتيجة استجابة العناصر المصرية لهذه العوامل أو معارضتهم لها .

كانت الاستجابة بين مصر وسوريا للحركة القومية العربيـة قد بدأت فى السبعينات ، وفى أثناء حكم اسماعيل ، الذى ترتب على سياسته المالية الفاسدة

المعقدة توغل النفوذ الأوربى وازدياد حركة عدم الرضا بين صفوف الشعب . وبدأت الحركة الفكرية فى مصر ، تسير مع نفس الحركة فى سوريا ، فى كل ما يخص التجديد الثقافى العربى وبعث الشعور بالقومية العربية والاعتزاز بها ، وأصبح كل من الاقليمين يستجيب إلى الاتجاه الذى يسير فى الاقليم الثانى ، وظهرت كل من القاهرة وبيروت على أنها مراكز متشابه ، وانتشر من كل منها قوة ثقافية واحدة فى بقية أنحاء العالم العربى . ولكن انجلترا احتلت مصر فى وقت أخذت فيه حركة اليقظه القومية تتحول إلى حركة سياسية واضحة ، فظهرت تيارات جديدة لها طابع مصرى ، سعت قبل كل شىء إلى العمل على جلاء الجنود البريطانية عن مصر . ونسيت مصر أو تناست الظروف الموجودة فى بقية العالم العربى ، من ظلم واستبداد وتأخر ، وعملت على توثيق علاقاتها بتركيا ، سعيا وراء جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، مما ميز بينها وبين الحركات السورية .

وبدأت الحركة الوطنية المصرية إذن بهذه الطريقة ، وإختار زعماؤها هذا البرنامج مضطرين لا مختارين أو منفصلين عن إخوانهم العرب . وزاد على مر الأيام الاختلاف بينهم وبين الزعماء العرب وضوحا . استمرت الصلات الثقافيه عاملا مشتركا بين مصر وبقية البلاد العربية ، والتجأ إلى مصر كثير من زعماء العرب ، فراراً من إضطهاد السلطات التركية ، علاوة على كثير من الطلبة الذين كانوا دائماً رباطاً متيناً بين مصر وبين بقية الاقاليم العربية ، وعلى مر الأجيال . ولكن النشاط الوطنى السياسى ظل منفصلا ، نتيجة لإختلاف العدو ، الذى كان يتمثل فى الأتراك فى سوريا ، والانجليز فى مصر ، ونتيجة لرغبة السوريين فى التحرر من الحكم العثمانى ، واضطرار المصريين إلى اعلان تمسكهم بالدولة العثمانية ،

منعاً لإنجلترا من اعلان حمايتها على مصر ، أو التصرف فى السيادة الإقليمية ، بشكل قد يزداد على نفوسهم مرارة .

ولقد حدث نفس الشىء فى تونس بعد احتلال الفرنسيين لها ، واعلان حمايتهم عليها . واستقرت الحركة القومية العربية بشكل واضح فى سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربيه .

الباب الرابع

تونس والحماية الفرنسية

الفصل الحادى عشر

أحوال تونس ومحاولات الاصلاح

كان لموقع تونس الجغرافى فى وسط البحر المتوسط ، واقترابها من صقلية وإيطاليا أهمية استراتيجية خاصة ، تسمح لها بالتحكم فى خطوط الملاحة التى تسير فى هذا البحر ، وبين الحوضين الشرقى والغربى منه . وساعد هذا الموقع الجغرافى على أن تصبح تونس محط أنظار الدول التى حاولت زيادة نفوذها فى هذا البحر ، أو التحكم فيه . وكانت إمكانيات تونس الاقتصادية وصلاحية أراضيها للزراعة أكثر من بعض أقاليم الدول الأوربية الطامعة نفسها ، سبباً فى تفكير هذه الدول فى السيطرة عليها ، واستغلالها واستعمارها . وكانت مجاورة تونس للجزائر ، وعدم إمكان وضع حدود معينة بين الاقليمين سبباً ثالثاً يدفع بفرنسا ، بعد أن احتلت الجزائر ، إلى محاولة السيطرة على تونس ، وتأمين حدود ممتلكاتها الاستعمارية فى شمال افريقية ، ومنع الدول الأوربية المنافسة من السيطرة عليها . فما هى أحوال تونس فى ذلك الوقت ؟ وما هى امكانيات الدفاع عن نفسها أمام هذا التنافس الاستعمارى عليها ؟

(١) ضعف النيابة التونسية :-

كانت تونس تتمتع فى أثناء القرن الثامن عشر بهيبة واضحة فى البحر المتوسط ، خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب ، كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة لوصول قوافل التجارة إليها من قلب افريقية عبر الصحراء ، حاملة إليها المنتجات الاستوائية التى كانت توزعها على أوربا . ولكن تونس فقدت أسطولها نتيجة لضغط الدول الأوربية المستمر عليها ، وبدعوى عمل هذا الاسطول

فى القرصنة ، فأثر ذلك على تجارتها . كما أن تونس بدأت فى فقد أهميتها التجارية نتيجة لوصول التجار الأوربيين رأسا إلى مصادر المنتجات الافريقية ، وذلك فى المراكز البحرية والتجارية الاستعمارية التى أنشأوها على طول سواحل إفريقية الغربية ، وعلى طريق خطوط ملاحتهم صوب الهند والشرق الأقصى . ثم جاء احتلال فرنسا للجزائر لكى يقفل تماما معظم طرق القوافل التى كانت تصل إلى تونس من وسط إفريقية . فأثر كل ذلك على الأحوال الاقتصادية لتونس وجعل الأموال تقل فى أيدى أبنائها ، وأجبرهم بالتالى على أن ينصرفوا عن التجارة صوب الزراعة، وهى نكسة واضحة فى تاريخ تطور الإقتصاد .

وكما قامت الدول الأوربية بعد سنة ١٨١٥ بالضغط على الجزائر باسم القضاء على القرصنة ،قامت هذه الدول بنفس الضغط على تونس ، وإستناداً إلى نفس الادعاء. فنلاحظ أن الأسطول البريطانى الذى قام بحملته التأديبية على الجزائر سنة ١٨١٦ قد وصل إلى تونس ووجه إليها نفس التهديدات التى وجهها للجزائر . وكذلك واجهت تونس انذار الحملة البريطانية الفرنسيه المشتركة التى أوصى مؤتمر اكس لا شابيل بارسالها إلى نيابات شمال افريقية . ولكننا نلاحظ أن باى تونس كان أسرع استماعا ورضوخا للضغط الأوربى من داى الجزائر ، فأسرع بالتعهد بمنع سفن التونسيين من فرض الاتاوة على سفن الأوربيين ، وبمنعهم من أسر المسيحيين فى عرض البحر ، أو حتى فى مياهه الاقليمية . والواقع أن هذا الاستسلام أثر تأثيراً كبيراً على قوة تونس البحرية ، وجعلها تتقهقر بسرعه وتصل إلى مرحلة من الضعف واضحة،فى الوقت الذى طالبت فيه الدولة العثمانية نياباتها فى شمال افريقية مع ولايتها المصرية بتقديم المعونة البحرية لها فى أثناء ثورة اليونان . ولم يجد خسرو باشا ، قبودان الأسطول العثمانى،كثيراً من السفن التونسية التى يمكنها مساعدة الدولة فى أزمتها مع اليونان . وأثر هذا الضعف على موقف تونس من

احتلال فرنسا للجزائر ، خاصة وأنها رأت انهزام الاساطيل الاسلامية ،وتحطمها فى مواقعة نوارين . فساد شعور بتفوق أوربا البحرى،وبشكل جعل بايات تونس لا يفكرون كثيرا فى مقاومة النفوذ الاوربى . وربما كان هذا السبب أساسا فى عدم ترحيب الباى بمندوبى الجزائر الذين طلبوا منه فى سنة ١٨٣٠ معاونتهم فى حربهم ضد فرنسا ، وإن كان هذا السبب لا يفسر لنا أمر محاولة الباى مساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر وارسال التموين إليها ، ثم تهنئته للفرنسيين حين انتصروا على الجزائريين ، وحتى قبل أن تدخل القوات الفرنسية مدينة الجزائر نفسها . ولم يكن خافيا على الباى أنه رأس لنيابة إسلامية ، وأن الحملة الفرنسية هجمت على الجزائر باسم أوربا المسيحية ، كما كان واضحا أن هذه الحملة الفرنسية كانت تهدف إلى تدعيم النفوذ الفرنسى فى نيابات شمال افريقية ، بما فيها تونس نفسها .

ولقد خضع باى تونس بسرعة للشروط التى أملتها الحملة الفرنسية البحرية عليه، وتعهد بوقف التعرض للسفن الأوربية وإلغاء القرصنة وحماية السفن الاوربية فى المياه التونسية ، ومنع أسر الأوربيين واسترقاقهم . وخضع بسرعة لهذه الشروط رغم أن غيره من حكام الأقاليم الإسلامية قد رفضها،مثل يوسف باشا القرمانلى حاكم طرابلس،الذى أصر على عدم الرضوخ أمام القوة . فهل كان هذا الموقف مرونة من جانب الباى فى تونس ؟ أم كانت رغبة فى التقرب إلى فرنسا ، ومحاولة الوصول إلى اقامة نوع من التوازن بين نفوذها والنفوذ العثمانى ، حتى يظهر بمظهر الحاكم المستقل ؟

لقد امتلأت كتب التاريخ شرحاً للعلاقات غير الودية التى سادت بين حكام الجزائر وحكام تونس ، وعبر أجيال متلاحقة ، وشرحت أن دايات الجزائر كانوا فى بعض الأوقات يفرضون الجزية السنوية على البايات فى تونس ، وأن

رجال الجزائر كانوا يعيشون على البحر وكانوا من المحاربين ، فى الوقت الذى قلت فيه قيمة حكام تونس العسكريه . ولكن مثل هذا العامل لا يكفى لتفسير اتخاذ البايات لموقف يتعارض مع مصالح المغرب العربى ويتعارض مع مصالح العالم الاسلامى ، خاصة وأن العلاقات التونسية الجزائرية قد سويت فى سنة ١٨٢١ ، وبعد توسط الباب العالى بين حكام الاقليمين المغربيين .

وكم من مؤرخ حاول الاستناد إلى هذه المواقف لكى يشرح أن بايات تونس كانت تحاول الاستناد إلى فرنسا لكى تقلل من درجة ارتباطها بالدولة العثمانية . ولكنا نلاحظ أن هذا الادعاء لا يثبت طويلا أمام المنطق، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت لا تفرض نفسها على تونس بالقوة، بل اكتفت باتحاد هذا الاقليم سياسيا ومعنويا مع بقية الامبراطورية ، وفى ظل حكم أسرة البايات الحسينية. ولم يكن فى وسع تونس أن تخشى كثيرا من النفوذ العثمانى، خاصة وأن حدودها الشرقية كانت تقوم فيه ولاية أو نيابة مستقلة ، أو شبه مستقله ، وخاضعة كذلك لحكم أسرة معينة هى أسرة القرمانلى التى ظلت تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ . ولم تتدخل الدولة العثمانية فى أمور طرابلس ، أو تحاول التدخل فيها إلا بعد نزول القوات الفرنسية فى الجزائر، مما اضطر هذه الدولة إلى إعادة حكمها المباشر على طرابلس ومحاولتها التدخل فى العام التالى فى شئون تونس ، مما يبطل هذا العامل كذلك . وعلى أى حال فلقد تدخلت فرنسا ومنعت الأسطول العثمانى من الوصول إلى تونس ، أما مسألة محاولة باى تونس الافادة من احتلال فرنسا للجزائر لكى يزيد من نفوذه ونفوذ أسرته ، فلا يمكننا أن نفسر موقفه من الجزائريين سنة ١٨٣٠ ، خاصة وأن مشروعات الاستعانة بأمراء من البيت الحاكم التونسى لحكم الجزائر باسم فرنسا لم تظهر إلا فى العام التالى .

والواقع أن بايات تونس قد اتخذوا مثل هذا الموقف حتى يظهروا بمظهر المحايدين

ويسيرون بذلك صوب سياسة تعمل على تدعيم استقلالهم، وظهورهم بمظهر رؤساء الدول المستقلة ، وإن كان ذلك على حساب التضامن والترابط بين الأقاليم الاسلامية فى شمال افريقيه .

وعلى أى حال فإن فرنسا قد عملت على استغلال هذه النزعة عند بايات تونس لكى تفصل بينهم وبين الدولة العثمانية من ناحية ، ولكى تزيد نفوذها فى هذه المنطقة من ناحية أخرى . ووضح ذلك فى الاستقبال الرسمى الذى استقبلت به فرنسا باى تونس فى سنة ١٨٤٦ والذى عاملته فيه معاملة الملوك المستقلين، رغم أن بريطانيا قد رفضت استقباله بنفس الطريقة وأصرت على ضرورة تقديم السفير العثمانى له لدى البلاط البريطانى ، مثله فى ذلك مثل أى حاكم اقليمى يحضر للزيارة من دولة أجنبية، لها سيادتها الرسمية عليه وعلى الاقليم الذى يتولى شئونه . ودفع ذلك البايات إلى السير صوب فرنسا ومن أجل الاستعانة بها فى إنشاء ادارة حديثة فى البلاد ، والاستعانة بها فى إنشاء المدارس وإنشاء الجيش التونسى. وأصبحت هذه العوامل أسسا للتدخل الفرنسى بعد أن ركزت النفوذ الفرنسى فى قطاعات هامة من الولاية التونسية .

وكانت تونس ولاية ضعيفة فى ادارتها وفى امكانياتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان الباى يركز كل السلطة فى يديه رغم أنه لم يكن قد تمرن على فنون الحكم . وكان الباى يحكم بطريقة عتيقة ويقضى معظم أوقاته فى الحريم ، كما كان يجبر معظم الامراء على قضاء أوقاتهم فى قصورهم أو يزج بهم فى السجون حتى يتخلص من مؤامرتهم ومنافساتهم . أما هؤلاء الأمراء الذين كان الباى يرضى عنهم ويرشحهم للالتفاف حوله فلم يكن تعليمهم يزيد على بعض القراءة والكتابة ودراسة بعض آيات من القرآن والتمرن على بعض الحركات العسكرية وركوب الخيل . حقيقة أن ولى عهد تونس كان يقود حملة سنوية يخرج بها لجمع

الضرائب المتأخرة من بعض القبائل غير الخاضعة ، ولكن ذلك كان لا يعنى أنه كان فارساً مغواراً ، بل كان يصطحب معه قبل سفره ما يلزمه من وسائل الراحة والترف، كما كان يعود دائما دون التحام أو اصطدام مع هذه القبائل .

وكان الباى يعتبر حاكما مطلقاً ، ويعتبر مشرعا للدولة ، وحتى فى شئون الشريعة التى يستند فى قراراته فيها إلى فتوى من شيخ الاسلام. كما كان رئيسا للسلطة التنفيذية ويستند إلى عدد من الوزراء ، معظمهم من أصل يونانى أو ألبانى ، لتسيير شئون النيابة . وكانوا يشبهون المماليك فى ترتيبهم وفى توليهم المناصب ، كما كانوا يشبهونهم فى اخلاصهم لرأس الدولة. ولم تكن هناك رقابه على السلطة التنفيذية، كما أن الصحافة لم تكن تتجاوز جريدة واحدة هى الرائد التونسى .

وكانت تونس تعيش فى أوضاع تشبه إلى حد بعيد نظم الاقطاع التى سادت أوربا فى العصور الوسطى ، إذ أن الاشراف كانوا يعتبرون نواباً للباى فى أقاليمهم ، وكانوا يتمتعون فيها بامتيازات مالية وسلطات ادارية وقضائية . ولكن عدد منهم كان يقضى أوقاته حول الباى، وكأنهم حاشية له، ويتركون ادارة الأقاليم لنواب عنهم ، وأقل منهم تمرنا على شئون الحكم ، فساعد ذلك على سوء أحوال البلاد ومن النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وكان التعليم متأخراً فى تونس ولا يزيد عن دراسة القرآن والأحاديث وبعض الفلسفة، وكان معظم الأهالى لا يتمكن من تحصيل أى قسط منه . وأخيراً فعلينا أن نذكر أن محاولة الاصلاح لم تكن سهلة بعد أجيال عديدة عاشت فى جمود. وكان أهالى المدن يرفضون الاصلاح ، كما كان أبناء البادية يحترمون التقاليد ويحاربون كل من يحاول تغييرها أو تعديلها . كانوا يحترمون القوة أكثر من احترامهم للقانون ، وكان يلزمهم كثير من التعليم حتى يتمكنوا من التطور . وحينما شعرت

تونس بضرورة الاصلاح وجدت أن هذه العملية ستكلفها الأموال والنفقات ، وأن هذه الاموال ستعمل على زيادة نفوذ الأجانب فى البلاد . وبدأت تونس فى التطور وعملت على الاصلاح،وأدى ذلك بالتالى إلى خضوعها للنفوذ الأجنبى .

(٢) زيادة نفوذ الاجانب :

ازداد نفوذ الأجانب فى تونس مع ازدياد حاجة الدولة للاموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها،ومع زيادة نمو الحركة الرأسمالية فى أوربا وازدياد هجرة بعض العناصر الأوربية إلى ما وراء البحار،وخاصة إلى تلك الأقاليم التى كانوا يحصلون فيها على حماية معينة وعلى امتيازات . ولم يكن معنى ذلك أن معاملة الأجانب فى تونس كانت معاملة حسنة ، فكثيراً ما كان الباى ورجاله يسيئون معاملتهم ، ويرفضون تنفيذ تعهداتهم حيالهم ، وبطريقة أوتوقراطية شرقية . وكثيراً ما تعرضوا لالقاء القبض عليهم من وقت لآخر ، وخاصة إذا ما كان البـاى فى حاجة إلى الأموال . وكانت هذه الطريقة التى يعامل بها الباى وسلطاته الاجانب المقيمين فى إقليمه سببا فى تدخل الحكومات الأوربية لديه، وقيامها بالضغط عليه ومحاولتها حماية رعاياها والعمل على تغيير الأوضاع الموجودة فى تونس،حتى يتمكن الرعايا الأجانب من العيش فى ظل نظم معقولة .

ولقد أضطر الاجانب إلى الاحتفاظ بامتيازاتهم الأجنبية وأصروا على ذلك مع كل ما تمنحه لهم هذه الامتيازات من حقوق لا يتمتعون بها فى بلادهم نفسها . وكانت الامتيازات الأجنبية تعفى الأجنبى من الخضوع للقضاء الوطنى فى الجرائم التى يرتكبونها وتتركهم لكى يحاكموا أمام قناصلهم وطبقا لقوانين بلادهم . وأدى هذا النظام بالتالى إلى إشاعة الفوضى والارتباك فى تونس ، كما هدد فى سنة ١٨٧٩ بمحاولة هدفت من ورائها ايطاليا إلى غزو الاقليم . ونلاحظ أن الاجانب كانوا

رغم تمتعهم بهذه الامتيازات ، يهاجمون الحكومة التونسية على صفحات جرائدهم
المحلية . ووصل الأمر بهذه الامتيازات إلى أنها أصبحت تعنى إعفاء الأجانب
كلية من دفع الضرائب ومن الخضوع للقضاء الوطنى ، وأيضاً من كل الالتزامات
التى تفرض على الوطنيين . وسمح ذلك للأجانب ، بعد أن كانوا يقيمون فى المدن
الساحلية ، بالتوغل فى الاراضى التونسية ، وأخذوا يطالبون بامتيازات جديدة،
لم يكن فى وسع الباى أن يمنحها لهم . وأصبحوا عقبة فى سبيل كل اصلاح دستورى
أو مالى أو قضائى، ماداموا قد استندوا إلى امتيازاتهم التى أصبحت حقوقا مكتسبة ،
يصعب النقاش فيها .

ولقد وضعت تونس مشروعا لإنشاء المحاكم المختلطة فيها سنة ١٨٧١ وذلك
للنظر فى القضايا التى يكون أحد طرفيها وطنيا والثانى أجنبياً ، خاصة وأنه كان يصعب
اخضاع الأجانب للقضاء الوطنى أو اخضاع الوطنى للقضاء القنصلى. ووضع مشروع
لإنشاء هذه المحاكم المختلطة باشراف قضاة من الفرنسيين والايطاليين والبريطانيين.
ولكن هذا المشروع فشل فى سنة ١٨٧٤ بعد أن اعترضت عليه الحكومة الإيطالية،
وصرح وزير خارجيتها بأنه يصعب عليه إجبار أى إيطالى على أن يتقدم لقضاء
لا هو وطنى ، أى أيطالى بالنسبة اليه ، ولا هو تونسى، فى قضايا مع تونسيين ، وفى
الأراضى التونسية . وانسحبت بذلك ايطاليا من الدول التى كان عليها تنفيذ هذا
المشروع ، وأعلنت أنها مستريحة إلى نظام الامتيازات الأجنبية ، ففشلت التجربة .

وإذا كانت اختصاصات قناصل الدول الاجنبية فى تونس متعددة فان مشكلاتهم
كانت كثيرة . وكان على القنصل أن يعرف كيف يتعامل مع الأهالى ومع البـاى
والوزراء . ولكن الصحافة الاجنبية كانت تؤيد هؤلاء القناصل ، كل منها تجاه
قنصله ، حتى وإن أخطأ فى موقف من المواقف . وعمل هؤلاء القناصل على زيادة

نفوذ بلادهم فى تونس وبكل الوسائل . ولم يكونوا بمفردهم فى هذا الميدان ، إذ
أن رجال الدين كانوا يعملون كذلك على نشر الدعاية لبلادهم ويحاولوا زيادة
الامتيازات المعطاة لهم . ولقد أدى تنافس الدول الأوربية الثلاث فيما بينها ،
تنافس فرنسا مع ايطاليا وبريطانيا على نشأة شعور عدائى بين رعايا هذه الدول
فى تونس، وإلى ظهور ضغائن وأحقاد شخصية بين القناصل أنفسهم . واذا كان
النفوذ الفرنسى قد ازداد فى تونس منذ احتلال فرنسا للجزائر فان بعض البايات
كان يخشى من هذا النفوذ ، ويحاول أن يتقرب من إيطاليا حتى يوازن بها نفوذ
فرنسا ، مثل محمد الصادق . ولكن هذه الشخصية لم تكن تصلح للوقوف أمام
السياسة الأوربية ، وكانت قليلة الخبرة والحنكة ، فعملت على زيادة تعقيد
الموقف بدلا من أن تساعد على حلة . وكان هذا التعقيد فى صالح الأجانب وضد
المصلحة الحقيقية للبلاد ، وخاصة فى تلك الفترة التى حاولت فيها أن تصلح أمورها
وتطور ادارتها وتعمل على مسايرة روح العصر .

(٣) محاولات الاصلاح :-

إحتاجت تونس الى الأموال لكى تعمل على اصلاح جيشها وأسطولها وتواجه
نفقات الدولة ونفقات القصر والأمراء ، ووجدت الرأسمالية الأوربية الناهضة،
والناتجة عن سرعة دورة رأس المال وتكدس الأرباح الناتجة عن الصناعة ، فرصة
لها فى تونس ، وبدأت بذلك مسألة الديون التونسية التى كانت تشبه إلى حد بعيد
مسألة الديون المصرية ، فى أسبابها وعملياتها ونتائجها .

وحاول أحمد باى أن ينشىء جيشاً حديثاً ، وعلى النظام الفرنسى وبأيدى ضباط
من الفرنسيين . وكلف هذا الجيش الدولة التونسية ، دون أن يتمكن من القيام بأى

عمل أكثر من لاستعراضات الحربية ، وحينما انصرف خلفاء هـــذا الباى عن الاهتمام بهذا الجيش ساءت حاله ، بعد أن كبد الدولة الكثير .

وكذلك كان الحال بالنسبة لانشاء أسطول تونسى حديث ، فلقد حضرت السفن وظلت باقية فى الموانى حتى تلفت . وبعـــد إرهاق مالية تونس بنفقات الجيش والأسطول ، إضطرت النيابة إلى معاونة الدولة العثمانيه بمبلغ من المال فى حرب القرم . كما كان انهيار النظام الاقطاعى ونمو النظام الرأسمالى وحاجة الباى والأمراء إلى الحصول على مبالغ من المال تساعدهم على الاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة يدفعهم دفعاً إلى الاقتراض، ويدفع الدولة بالتالى إلى الاستدانة ، خاصة وأنه كان يصعب الفصل فى ذلك الوقت بين ميزانية الدولة وميزانية الأمير .

وعمدت الحكومة التونسيه إلى الاقتراض محلياً من التجار الأجانب المقيمين فى تونس ، ولكن الحالة إزدادت إرتباكاً يوماً بعد يوم ، وزاد دين الحكومة حتى بلغ ٢٨ر٠٢٦ر٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٦٢ . ثم حاولت الحكومة التونسيه أن تسوى مركزها بعقد قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة ، تسدد بـه الدين الاول ، وبشروط مريحه . فعقدت فى سنة ١٨٦٣ قرضاً بمبلغ ٣٥ مليون فرنك وبفائدة قدرها ١٢ ٪ ويستهلك فى خمسة عشر عاماً ، ولكنها لم تستلم من هـذا المبلغ الأخير إلا ٥ر٦٤٠ر٠٠٠ فرنك وضاع الباقى فى جيوب رئيس الوزراء ورجال البنوك والسماسرة. فاضطرت الدولة بعد ذلك إلى زيادة الضرائب ،وأدى ذلك بالتالى إلى قلقلة الأحوال فى البلاد ، وإزدياد الضيـق والسخط . وزاد من ضيق الأهالى حدوث كوارث وإنتشار وباء الكوليرا ثم التيفوس ، ثم انتشار المجاعة فى سنة ١٨٧٦ . وعجزت الحكومة التونسيه عن دفـع أقساط أرباح الديون ، فأحتج الدائنون لدى حكوماتهم التى تدخلت فى الأمر ، للدفاع عن مصالح رعاياها ، وللافادة من الموقف .

وكان الدائنون الرئيسيون لحكومة تونس من المموّلين والتجار ، ومن الايطاليين والفرنسيين والانجليز . وحينما أعلنت الخزينة التونسية عجزها عن دفع التزاماتها للدائنين،وحتى للموظفين ، اعتبر القناصل الأوربيين أن تونس فى حالة افلاس ، وأنه لايرجىء لماليتها أى تقدم أو تحسن مادامت باقية فى أيدى نفس المسئولين. واقترح قنصل فرنسا إستحضار بعثة فرنسية لإصلاح المالية التونسية . وأصر على اقتراحه ثم هدد بتنفيذه بالقوة . ورأت كل من إيطاليا وانجلترا أن فرنسا قد تنفرد بالعمل فاحتجت على موقف فرنسا ، ثم اتفقت الدول الاوربية الثلاثة على ضرورة التعاضد والعمل لصالح كل الرعايا الأوربيين ، بدلا من التدخل عن طريق العمل الفردى ، فاستقر الرأى على تكوين بعثة مالية مختلطة لإصلاح المالية التونسية .

وكان واجب هذه البعثة المالية الأساسى هو تنظيم الأمور المالية وبشكل يضمن للدائنين حصولهم على فوائد وأقساط ديونهم . وكان عليها أن تعمل على تنظيم مصروفات النيابة حتى تدافع عن مصالح الدائنين . فزادت الأزمة استحكاما بين الأمراء والموظفين والوطنيين ، مادامت ميزانية الامارة قد وضعت فى خدمة الدائنين . وعلى أى حال فان هذه البعثة قد نجحت فى تحويل مجمـــوع الديون التونسية ، والتى كانت قد بلغت ما يقرب من ١٦٠ مليون فرنك ، وبفائدة تزيد على ١٢ ٪ فى السنة ، إلى دين موحد بلغ ١٢٥ مليون فرنك فرنسى وبفائدة تبلغ ٥ ٪ . كما أنها وضعت مشروعا لتنظيم الماليـة التونسية ، ووافق البـاى على تطبيقه ، وبضمان الدول العظمى . ولكن الباى كان لايعبأ كثيراً بخطورة الموقف ولايقدرها حق قدرهـا . وكان يحتـاج هو وأفراد أسرته الى الاموال ، كما كان يعتقد فى صعوبة اتفاق الدول الاوربيه ، خاصه وأنها متنافسه فيما بينهـا . ورأى أن ايطاليا تحنق على زيادة النفوذ الفرنسى فى النيابه ؛ وأنها تسعى الى هـدم البعثه

المالية ومشروعها ، وأن بريطانيا لاتوافقها على ذلك ، ثم شاهد إستمرار النزاع بين أعضاء البعثة نفسها ، الفرنسيين منهم من ناحية، والايطاليين والبريطانيين من ناحية أخرى . فاعتقد الباى أن هذه الدول لن تتفق أبدا ، ولم يحسب للأمر حسابه ، إستنادا إلى تنازعهم فيما بينهم .

وكانت هناك مشكلة إصلاح وسائل الحكم وإشراك الأهالى فى تقرير أمورهم وأمور بلادهم بأنفسهم ، وكان معنى اعطاء سلطات دستوريه ظهور الباى بمظهر المتحرر ، وبمظهر المستجيب لمطالب العصر ، والمستجيب لمطالب القناصل . وعرف أول قانون أساسى فى تونس باسم « عهد الأمان » وكان يتعلق بضمان حريات الأفراد ويشبه خط كلخانة إلى حد بعيد . ثم صدر الدستور التونسى فى سنة ١٨٦١ وأعلن المساواة بين الاجناس والسكان ونص على إنشاء مجلس شورى يشارك فيه كل من التونسيين والاجانب المقيمين فى البلاد . ولاشك أن الباى محمد الصادق كان يحاول فى ذلك الوقت ، وباصداره للدستور ، إرضاء الاجانب عامه والفرنسيين خاصه . ذلك أنه انتهز فرصة زيارة الامبراطور نابليون الثالث للجزائر فى ذلك الوقت لكى يعرض عليه هذا الدستور قبل إصداره ، ثم أعلن الباى بعد ذلك الدستور فى بلاده .

ولقد ساعد إعطاء هذا الدستور على قدوم عدد من الاجانب إلى تونس ، فازداد نجاحهم فى عملياتهم الرأسمالية فى الوقت الذى زاد فيه الضيق على الاهالى . كما أن هؤلاء الاجانب أخذوا فى الضغط على الحكومه التونسيه ، وكانوا يعرفون موقفها المالى وبدء خضوعها لنفوذ الدول الاوربية ، وساعد كل ذلك على أن يرى الوطنى بلاده تمنح للاجانب مالاتمنحه له ؛ وأنها تتهيأ لإستقبال مزيد من الاجانب وتعمل على إصلاح وسائل الحكم حتى تتمشى معهم . فساعد ذلك الشعور ، مع الرغبة فى المحافظة على التقاليد ، على نشوب حركة رجعية ضد الاصلاح

فى سنة ١٨٦٤ . وبدأت هذه الحركة فى موسم جمع الضرائب فى المنطقة المجاورة للحدود الجزائريه، ثم انتشرت فى كل الاقاليم، وخضعت لقيادات دينيه، واشتملت على اتجاهات تمثل عداء للنفوذ الاوربى ، وحاولت أن تظهر وكأنها تميل لدولة الخلافة العثمانية . وكان إهمال الزراعة والتجارة مع الاصرار على جمع الضرائب مما يثير الاهالى ، كما رؤوا فى الامتيازات الممنوحة للاجانب استهتارا بمصالح البلاد . ولولا انشغال فرنسا فى ذلك الوقت لتدخلت فى تونس . كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تفيد من الموقف وتستعيد نفوذها فى النيابة وأرسلت أسطولها إلى المياه التونسية ، ولكن الاساطيل الفرنسية والانجليزيه والإيطالية منعت الاسطول العثمانى من الوصول إلى الساحل ، ومن القيام بأى عمليات . ولكن المندوب العثمانى تمكن من التوفيق بين الثوار وبين الباى ، وعرف الباى أن الدولة العثمانية لاتتربص به الشرور، وأنه يمكنه الإعتماد عليها، خاصة وأن الدول الاوربيه كانت تحاول العمل على محاصرته وتتأهب للافادة من الموقف . كما اعتقد الباى أن بلاده لم تكن مستعدة بعد لكى تقبل حكماً دستورياً ، خاصه وأنه كان يمهد السبيل أمام الاجانب دون أن يتمكن الوطنيون من الافادة منه . فألغى الدستور فى العام التالى ، وبعد أن عمل به لمدة أربع سنوات .

وكانت هذه المشكلات المتتاليه تهدد بفقد البلاد لاتزانها بل واستقلالها، خاصة وأن الحالة قد بلغت بالدولة التونسية إلى العجز عن دفع رواتب الموظفين — ولولا تولى خير الدين باشا زمام الامور فى ذلك الوقت لتقهقرت أحوال تونس بسرعة ، ووصلت إلى مرحلة الإنهيار ، بأسرع مما وصلت إليه .

(٤) خير الدين باشا :

كان خير الدين مملوكا من أصل شركسى ، إنتقل من القسطنطينية إلى قصر أحمد

باشا ، باى تونس ، حيث تعلم الدين واللغات ، ثم نشأ نشأة عسكرية ، وتعلم على يد ضباط البعثة الفرنسية ، وأصبح ضابطا فى الفرسان . وكان الباى مسرفا فى نفقاته ، كما كان يترك أمور الدولة لمصطفى الخزنة دار الذى كان رغم تقواه لا يتورع عن السرقة والغصب ومشاركة السارقين والغاصبين . واستمر مصطفى الخزنة دار مسيطرا على الوزارة فى تونس ما يقرب من خمسه وثلاثين سنة ، أثقل فيها كاهل الاهالى بالمظالم والضرائب واختلاس الاموال . وكان يحبب إلى الباى الانفاق ومعيشة الترف والبذخ ، وكلما احتاج الباى إلى الاموال قام الوزير بجمعها له من الاهالى وأكثر ، وأثرى ثراءاً كبيراً . وتوسم مصطفى الخزنة دار الذكاء والكفاءة فى خير الدين ، وتنبأ له بحسن المستقبل ، فزوجه من إبنته .

وكان مصطفى الخزنة دار يعتمد على محمود بن عياد فى الشئون المالية وجمع الضرائب ، وعمليات التوريد وما اليها ، مما يدر عليه الربح والمكاسب . وبلغت الاموال التى جمعها ما يقرب من ثمانين مليونا . ثم فر إلى فرنسا ، وأخذ معه وثائق تثبت قيامه بشراء أدوات لحكومة تونس بمبلغ أربعين مليون فرنك . وطالب الحكومة التونسية بدفع هذا المبلغ . وزاد من خطورة هذه العملية تجنسه بالجنسية الفرنسية وإمكانية قيام فرنسا بالدفاع عن « مصالحه » فى تونس . ووقع اختيار الباى على خير الدين لكى يذهب إلى باريس ويدافع عن حقوق تونس تجاه ابن عياد . وبعد قضايا استمرت ثلاث سنوات انتهى الامر بتشكيل لجنة تحكيم برئاسه الامبراطور نابليون الثالث ، خفضت مطالب ابن عياد إلى أقل من ثلاثة ونصف مليون فرنك ، فى نفس الوقت الذى الزمته فيه برد مبالغ أخرى إلى الحكومة التونسية . وكسبت تونس من هذه القضية مبلغاً يقرب من ٢٤ مليون فرنك . وكلف الباى خير الدين باشا بعمليات اخرى وهو فى أوربا .

وأفاد خير الدين من احتكاكه برجال السياسة واحتكاكه برجال الأعمال وبدول أكثر تقدما على السلم الحضارى من تونس ، وعاد إلى بلاده لكى يصبح وزيراً للحربية ، ويشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات . وقام فى هذه الفترة باصلاح ميناء حلق الوادى وإنشاء مصنع لبناء السفن ، وحاول تغيير نظام حكم الدولة بإنشاء مجلس لشورى القوانين .

ويعتبر إنشاء مجلس شورى القوانين من أهم المشروعات التى عمل فيها خير الدين باشا . ولقد اصطدم هذا المشروع برجال الدين الذين حاولوا الإصرار على المزج بين الدين والدولة ، وعدم الاقتباس من الغرب ، كما اصطدم بأصحاب النفوذ والسلطات ، وخاصة الباى ومصطفى الخزنة دار . ولقد نظر هذا المجلس فى أمر مد إحدى الشركات الفرنسيه للمياه إلى قرطاجة ثم المرسى ، ولكنه وجد أن الباى قد وعد الشركة سلفا بتنفيذ المشروع . وحاول الباى من ناحية ثانية أن يتصرف فى أموال الأوقاف بدعوى الحاجة اليها القيام بالاصلاحات العسكرية ، فاضطر خير الدين باشا إلى المعارضة فى ذلك ، وأظهر ضرورة فصل ميزانية الدولة عن ميزانية الأوقاف ، خاصة وأن الميزانية الأولى كانت لا تزال تخضع لأهواء الأمير وينفق منها على ترفه وشهواته وتكاتف هذان العنصران ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية ، واتهموه تارة بالسير فى ركاب فرنسا ، وتارة أخرى بمحاولة ضم تونس إلى الدولة العثمانيه ، وبشكل يفقدها شخصيتها . وحاول خير الدين ، كما يقول ، أن يسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والاخلاص ، ولكن كل مسعاه ذهب سدى . ولم يشأ أن يخدع وطنه الذى تبناه ، ورأى أن الباى ، وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار ، لا يلجأ إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً ، فقدم استقالته من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية ، وعاد إلى حياته الخاصة .

ولم يتمكن خير الدين باشا من الثورة على الأوضاع ، خاصة وأن الباى كان ولى نعمته ومصطفى خزنه دار صهره . فأمضى وقته بين حياته الخاصة وبين سفره بصفته سفير للباى إلى المانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدنمارك وبلجيكا، وفى مهمات خاصة. وبقى تسع سنوات بعيداً عن السلطة، ولكنه تمكن من دراسة الأسس التى قامت عليها المدنية الغربية ، وساعده ذلك على كتابة كتابه « أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك » .

والواقع أن خير الدين حاول أن يشرح فى كتابه ضرورة ادخال الاصلاحات فى الدول الاسلامية ، فبحث فى المقدمه فى حالة البلاد الاسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها ، ثم تعرض فى صلب الكتاب لتاريخ الممالك الأوربية، ووصف كل دولة وادارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها وماليتها وقوتها البرية والبحرية .

ثم وصف جغرافية أوربا الطبيعية ، وحاول أن يضع أمام القارىء العربى صورة لنهضة أوربا وبشكل يسمح للمسلمين باقتباس ما يرغبون . ولقد حاول خير الدين أن يرد على حجج بعض الشرقيين الذين سيرفضون الأخذ بالاصلاح على الطريقة الغربية، سواءاً لادعائهم بأن هــذا الطريق مخالف للشريعة، أو لادعائهم بأنه لا يتناسب مع الأمم الشرقية، أو بأن ادخال مثل هــذا التغيير سيتطلب زيادة الميزانية وبالتالى زيادة الضرائب . وشرح أن العدل والحرية هما ركنا الدولة الأساسيين ، وحمل المسلمين تبعة تأخرهم وشرح لهم أن ما يعوقهم هو أن بعضهم، مثل رجال الدين يتفرغون للشريعة ويتركون أمور الدنيا ، وأن بعضهم الآخر ، مثل رجال السياسة ، يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين . ثم أصر على ضرورة تطبيق الحرية الشخصية والحرية السياسية فى بلاد المسلمين . ويعتبر كتابة وثيقة هامة تمثــل آراء رجال الاصلاح المستنيرين من المغرب العربى الاسلامى فى هذا العصر .

وفى أثناء ابتعاد خير الدين عن الوزارة وتفرغه للكتابة، اغتنم مصطفى خزنه دار الموقف والغى المجلس النيابى وأخذ فى التمادى فى فرض الضرائب وتحصيلها، ثم استدار إلى الاستدانة من أوربا دون وازع أو رقيب . فوصلت البلاد إلى مرحلة الافلاس. ومع تشكيل اللجنة المالية لتوحيد الدين، أصبح خير الدين رئيسا لها . ولم تكن رئاسة هذه اللجنة بالأمر الهين خاصة وأن الدول الاوربية كانت ترغب فى ضمان حقوق رعاياها قبل أن تفكر فى التونسيين. كما أن بقاء مصطفى خزنه دار فى رئاسة الوزراة لم يكن يسهل الأمر على اللجنة . ولكن خير الدين تمكن من العمل وتمكن من ضبط إحدى أخطاء الخزنة دار ، فعزل من منصبه ، وتخلصت منه البلاد، وأصبح خير الدين هو الوزير الأول .

وكان عهد خير الدين باشا الجديد عهد اصلاح فى كل نواحى القطر ، وفى جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية والادارية والقضائية ، وحتى فى الزراعة والتعليم . وتمكن خير الدين من وقف القناصل عند حدهم ، وقلل العبء على الفلاح، والغى كثيراً من الضرائب وأنشأ المدارس العصرية التى تعلم اللغات الحديثة وأصلح جريدة الرائد التونسى ونظم الوظائف الحكومية وحدد مرتبات القصر ونظم السجلات ودور المحفوظات وعمل على احياء الصناعات المغربية الأصلية ونظم الاوقاف والقضاء . ولكن الموقف الدولى كان يهدد تونس، وخاصة نتيجة لهزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ومحاولة ايطاليا سبقها فى الولاية . فحاول خير الدين أن يضرب الدولتين الأوربيتين الطامعتين الواحدة بالأخرى ويقوى صلات تونس بالدولة العثمانية . وسافر خير الدين نفسه إلى القسطنطينيه، ونجح فى إقناع السلطان باصدار فرمان يحدد العلاقة بين الدوله العثمانيه وتونس، ويقرر بأنها إيالة عثمانية، لواليها الحق فى تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية لمن يكون أهلا لها ، وفى التعامل مع الدول الأجنبية، إلا فى الشئون السياسية التى تمس حقــوق

الدولة العثمانية، من معاهدات وحروب وتغيير للحدود . وقرر هذا الفرمان نظام الوراثه فى العائلة المالكة مع الاحتفاظ للسلطان بحقه فى الخطبة وفى ضرب النقود. وكان هـــذا الفرمان يبشر بعهد جديد بالنسبة لتونس ، إلا أن كل من فرنسا وايطاليا رفضت الموافقة عليه، مادام يعوقها عن التوسع فى تونس .

وتكاثفت العقبات كما تكاثرت الصعاب والأعداء ضد خير الدين ومشروعاته الاصلاحية ، وأصبح الباى يتأسف على ذهاب مصطفى الخزنة دار الذى كان يسرق ويعطى ، كما زاد تبرم أعوان الخزنة دار وزاد حنق أصحاب وأنصار ايطاليا وفرنسا . واتهم خير الدين بأنه قد منح شركة فرنسيه امتيازاً لإنشاء خط حديدى بين تونس والجزائر ، وكان هذا الاتهام يحاول تسوىء سمعته بين الأهالى ، ومع الدولة العثمانية . والواقع أن خير الدين كان قد رفض اعطاء هـذا الامتياز مادام يتصل بالحدود التى تخضع للدولة العثمانيه، فطلبت الشركة أن تحل فى مشروع آخر محل شركة انجليزيه ، وفى إنشاء خط لا يصل إلى حدود الجزائر . فوافق خير الدين على المشروع، وتمكنت هذه الشركة بعد اعتزاله الحكم من إكمال الخط حتى الحدود الجزائريه. وحاول خير الدين أن يدافع عن نفسه بأنه لم يوافق على إعطاء الامتياز حتى الحدود ، وبأن هذا الخط لم يكن العامل الوحيد الذى يهدد استقلال تونس أو يسهل على فرنسا السيطرة عليه . وحاول أن يبرر عمـــله حتى بعد أن أعلنت فرنسا حمايتها على البلاد ، ولكن أحداً لم يستمع اليـه .

كما اتهم خير الدين بأنه لم يعمل على اعادة نظام الشورى واصلاح حكم البلاد، وأنه حكم البلاد حكما استبداديا . وعلى أى حال فلم يكن فى وسع أحد أن يطمس ما قام به من اصلاح وتحسين ودفاع عن شخصية البلاد . والمهم هو أن الباى قد ترك الاشاعات تسرى حول خير الدين، متهمة أياه مرة بأنـه يريد تسليم البلاد للدولة العثمانية ، ومتهمـة أياه مرة أخرى بأنه يريد تسليم البـــلاد لفرنسا . وفسدت

العلاقات بين الباى وخير الدين، وزادت فساداً حينما نشبت الحرب الروسية التركيه سنة ١٨٧٦ وطلب الباب العالى المعونة من الممالك العثمانية ، ومنها تونس، فتراخى الباى فى اجابة الطلب ، فى الوقت الذى تحمس فيه خير الدين ، وجمع المتطوعين وأرسل الأموال إلى الباب العالى . واضطر خير الدين إلى الاستقالة ، ثم تمكن بعد ذلك من السفر إلى القسطنطينية واحتل منصب الصدر الأعظم هناك .

لقد كان خير الدين باشا مصلحاً سياسيا واجتماعيا، دون أن يسمح لنفسه بالثورة، وكان يعمل فى هدوء وفى صمت وفى احترام للولاة والحكام ، واعطى لتونس تجربة فريدة فى نوعها ، ولكن التجاوب كان قليلا بينه وبين حكام ذلك العصر . وفشلت تونس فى الافادة من مجهوداته الاصلاحية إفادة لهـا قيمتها ، وفى وقت احتاجت فيه تونس إلى هذه الاصلاحات وهذه المجهودات ، خاصة وأن المصالح والاطماع الاستعمارية كانت واضحة ومهـددة .

الفصل الثاني عشر

المصالح والأطماع الإستعمارية

كانت هناك مصالح وأطماع لعدد من الدول الاوربية والاستعمارية فى تونس، وكانت هذه المصالح والاطماع تتزايد على مر الايام وتتزايد مع تزايد ضعف الولاية وتقهقر أحوالها الاقتصادية والادارية . كانت هناك بريطانيا بأساطيلها فى البحر المتوسط وقواعدها ومراكزها ، وكانت هناك إيطاليا التى تواجه تونس من الجانب الآخر من البحر ، وكانت هناك فرنسا التى أصبحت منذ زمن جارة لتونس فى الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة فى البحر المتوسط ، رغم انهزامها فى الحرب السبعينية. ولم يكن لتونس أن تعارض وتقاوم طويلا أمام هذه الأطماع الاستعمارية . وإذا أخذنا المشكلة من وجهة النظر الاقليمية ، أو التونسية البحته دون نظر إلى تضامن إسلامى وتكاتف مغربى لوجدنا أن الدولة العثمانية نفسها كانت تعتبر قوة لها مصالحها المعينة فى المنطقة . فكيف يمكن لتونس أن تسير بسفينتها وسط هذه المصالح وأن تقف تجاه هذه الاطماع ؟

(١) الدولة العثمانية والتضامن الاسلامى :

كانت تونس تتمتع حتى وقت احتلال فرنسا للجزائر باستقلال شبه تام ، وإلى أن اعادت الدولة العلية العثمانية غزو طرابلس فازداد بذلك نفوذها فى تونس . وكان الباى يعتبر من الوجهة الرسمية حاكما عاما على تونس من قبل الباب العالى وإن كان قد حصل على حرية التصرف الفعلية . وحينما تدخلت إيطاليا فى سنة ١٨٧١ اضطر الباى محمد الصادق إلى قبول فرمان نفس السنة ، حتى يتمكن من توطيد مركز بلاده أمام الدول العظمى ، ويضمن حق أسرته فى ولاية العرش من بعده . ولكن

السلطان أخذ يظهر خضوع تونس له وأرسل بعض السفن الحربية إلى مياهها وأخذ يعامل موظفى الباى وكأنهم موظفين عنده . ولقد حاول الباى أن يغير هذا الوضع ويستفيد منه فى نفس الوقت فأرسل بعثة فى سنة ١٨٧٧ برئاسة الجنرال رستم إلى الاستانة لكى تتفاوض فى أمر زيادة الحقوق والارتباطات بين تونس والدولة العثمانية . ولقد اقترحت هذه البعثة على السلطان أمر ضم بشالك طرابلس إلى تونس وتحت حكم الباى الذى يمنح لقب خديو ويتعهد بدفع جزية سنوية ، ولكن هذا الاقتراح لم يجد أذنا صاغية لدى السلطان .

وحينما أعلنت الحرب التركية الروسية أظهر أهالى تونس تعلقهم بسلطانهم وحامى حمى ديارهم وخليفتهم ، وخاصة بعد أن أخذت الحرب بينه وبين الروسيا شكلا دينيا واضحا . ولقد أرسلت تركيا فرمانا إلى تونس تطلب فيه إرسال الامدادات لمحاربة أعداء الاسلام . ولكن الاشاعات انتشرت فى ذلك الوقت عما سيؤول اليه مصير تونس فى حالة هزيمة تركيا ، وهل ستقتسمها الدول الاوربية أو تعطيها لدولة معينة . وحينما وصلت الانباء بأن روسيا قد أمرت أسطولها بالسفر من البحر البلطى إلى البحر المتوسط قرر الباى عدم تقديم أية مساعدة لتركيا فى هذه الحرب ، ورغم استمراره فى الاستعداد والتجهيزات إلا أنه أخر سفر الجنود حتى انتهت الحرب . وكانت هذه العلاقة تدل على عدم رغبة الباى فى التجاوب مع بقية أقاليم الدولة العثمانية ، وتدل على رغبته فى السير فى نفس الطريق الذى اختاره خديو مصر للوصول إلى استقلالة باقليمه عن الدوله ، ودون أن يتمكن من الوقوف بهذا الاقليم فى وجه الاطماع الاوربية الاستعماريه ، التى كانت تحيطه من كل جانب ، وتتمثل فى ثلاث أعداء أقوياء لهم مصالح فى الاقليم ولهم أطماع واضحة فيه ، وهم انجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(٢) المصالح الانجليزية :

عرفت انجلترا أهمية موقع تونس الاستراتيجى الذى كان يتحكم فى حوض

البحر المتوسط ، الشرقى منه والغربى . وعرفت انجلترا أهمية موانى تونس الطبيعية التى يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات . ولذلك فان انجلترا كانت تعمل على ألا تقع تونس فى يد دولة قوية ، وخاصة فرنسا التى كانت تنافسها فى الحركة الاستعمارية بشكل عام ، و فى البحر المتوسط بشكل خاص ، وبخاصة بعد احتلالها للجزائر .

رأت انجلترا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن تركيا ، أو تحاول أن تدفع تركيا إلى التصريح باستقلال تونس ، وخشيت انجلترا من ذلك ، ولفتت نظر فرنسا الى أنها لاترغب فى أن تراها تتوسع فى تونس ، تلك البلاد التى تعتبر جزء لايتجزأ من أقاليم السلطان . ورفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالباى كحاكم مستقل رغما عن أنه كان يتمتع بمميزات كثيرة للاستقلال الفعلى . وفرضت انجلترا بعض القيود على الباى عند زيارته للندن واشترطت أن يقدمه السفير العثمانى . ودفعت انجلترا ثمن ذلك حين أساء الباى معاملة قنصلها فى تونس وأهانه ثم أهمله ، وأمر بالاعتداء عليه فى بعض الحالات .

ولقد عملت بريطانيا حتى سنة ١٨٧٨ على ألا تقع تونس تحت نفوذ فرنسا أو إيطاليا . وتمكن القنصل الانجليزى هناك بنشاطه من أن يحصل على امتياز لشركة انجليزية فى سنة ١٨٧٤ بمد خط حديدى من تونس إلى الحدود الجزائرية ، وأصبحت انجلترا بعد سنة ١٨٧٦ شبه محتكرة للسكك الحديدية فى تونس . وشجعت بريطانيا بعض السكان الزائدين فى مالطه على الهجرة إلى تونس لكى يتمتعوا بامتيازات وترتاح هى من أعبائهم ويكونوا سبباً تستند اليه فى التدخل فى الشئون التونسية . ولكننا نلاحظ عدم تجاوب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين مع هـذا الاتجاه ، فحاولوا فرض شروط قاسية للعمل فى تونس ، ثم عادوا ولم ينفذوا تعهداتهم ، فابطلت إمتيازات البنوك فى سنة ١٨٧٨

بعد أن كانت إحدى الشركات الفرنسية قد حصلت على امتياز مد السكك الحديدية إلى الجزائر فى سنة ١٨٧٦ . وظلت بريطانيا محافظة على هـذا الموقف إلى أن جاء مؤتمر برلين .

(٣) المصالح والاطماع الفرنسية :

كانت مصالح فرنسا فى تونس قبل سنة **١٨٣٠** لا تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة، وتستند إلى بعض المصايد على سواحل هذه الجزء من بلاد المغرب . ولكن تجربة فرنسا فى احتلال الجزائر أصبحت أساساً هاماً للتوسع الإستعمارى الفرنسى فى كل بلاد المغرب الكبير ، وخاصة بعد أن أصبح لها رعايا من المسلمين وأصبحت لها حدود مع دولتين من الدويلات الإسلامية هناك . واعتبرت فرنسا أن الخزائر امتداد لها ،وأخذت تهتم بكل حركة تظهر فى تونس أو فى المغرب الأقصى ، حتى ولو كانت هذه الحركة دينية .وأخذت الأطماع الفرنسية ترسم لها طريقا فى تلك الأقاليم ، وأصبحت تونس مهددة بالنفوذ الفرنسى ، وبدرجة أكبر من المغرب الأقصى ، وذلك لصغر مساحتها وحب أهلهـا للسلم وامكانياتها المتعددة . فظهرت تونس على أنها فريسة سهلة للنفوذ الفرنسى .

وكان من الطبيعى أن تتطلع فرنسا إلى تونس التى لا يفصل بين سكانها وسكان الجزائر أى حاجز أو فاصل فى الجنس أو اللغة أو الدين . ويشرح لنا التاريخ تلك الروابط العديدة التى قامت بين الاقليمين المغربيين ، وأن من يمتلك الجزائر يمتلك تونس . وكان الأهالى فى الاقليمين يعتبرون أنفسهم شعبا واحداً ، وكانوا ينتقلون من اقليم إلى اقليم ، وبشكل يصعب عمل من يرغب فى وضع حـد بينها . وكانت فرنسا تنظر الى الجزائر بنفس النظرة التى تنظر بها بريطانيا الى الهند ، ورأت أنها قد ضحت فى فتحها بمائة وخمسين ألف من الجنود ، وكان أى

اضطراب يقع فى الجزائر أو فى تونس يهدد الفرنسيين ويجعلهم يفكرون فى نفس الوقت فى ضرورة تثبيت أقدامهم فى الأقاليم المغربية .

ولقد رأى الفرنسيون النفوذ العثمانى فى تونس فصمموا على وقفه ، ولو بالقوة . وكم من مرة فيما بين سنتى **١٨٣٠** ، **١٨٨١** أظهرت فيها فرنسا لتركيا رغبتها فى عدم اعتداء تركيا على الوضع القائم فى تونس أو انتقاص أى جزء من استقلالها. وأخذت فرنسا فى اقناع الباى بأن يعتبر مصالحه متميزة عن مصالح تركيا، وأخبرته بأنها تعتبره حاكما مستقلا . ولما زار الباى أحمد باريس قابلته الحكومة الفرنسية مقابلة الأمراء وذهبت احتجاجات السفير العثمانى فى الهواء، واعترفت الحكومات الفرنسيه بانعامات الباى على الموظفين الفرنسيين، وأظهرت سخاءاً واضحا من جهتها فى الانعام على الباى ورجاله بالأوسمة والنياشين . ولما حاولت بريطانيا منع هذا النفوذ الفرنسى أفهمت فرنسا الباى بأن انجلترا تحاول الانتقاص من استقلاله ، ولكن دون أن تظهر له نياتها فى اعلان الحماية عليه وعلى بلاده . وكانت فرنسا لا بوجود تركيا فى تونس ، وكجارة لها فى الجزائر . والواقع أن فرنسا قد حاولت أن تعمل على بسط سيادتها على تونس دون أن تلتفت الى مصالح الإنجـليز أو الإيطاليين فيها . وكان وجود الجيوش الفرنسية المنظمة فى الجزائر ، ووجود الاسطول الفرنسى على تمام الأهبة ، ووجود الأوسمة والانعامات التى منحتهم للباى وحاشيته وعدد من موظفيه ، كان كل ذلك دلائل على أن فرنسا ستفوز بتونس .

ولقد وضح التضارب بين النفوذ الفرنسى والإنجليزى فى تونس من اتهـام القنصل الإنجليزى للقنصل الفرنسى بمحاولة اضاعة المصالح البريطانية وتجريده الباى من وسائل العمل . أما القنصل الفرنسى فإنه قد وصف القنصل البريطانى بأنه عدو فرنسا .

وجاءت الحرب السبعينية لكى تفقد فرنسا تفوقها فى تونس وتسمح بالتالى بزيادة نفوذ كل من ايطاليا وانجلترا . ولكن فرنسا عينت قنصلا جديدا لها فى تونس، كان قد تمرن على العمل فى القاهرة والاسكندرية وبيروت، وهو القنصل روستان الذى كان يعتبر البحر المتوسط بحيرة فرنسية . ورغم انهزام فرنسا على القارة الاوربية ، وقيام الثورة ضدها فى الجزائر إلا أنها صممت على الاحتفاظ بالجزائر. وحينما حاولت إيطاليا فى نفس السنة الهجوم على تونس بحملتها التأديبية أصرت فرنسا ، رغم هزيمتها وثورة الجزائر ، على أن تمد حدودها إلى جوار بنزرت . ولكن إيطاليا تراجعت فى أمر احتلال تونس ، وأصدرت تركيا فرمان فى سنة ١٨٧١ الذى اعتبرت فيه تونس أحد أقاليم الدولة العثمانية ، فلم تعترف فرنسا بهذا الفرمان . ولقد شهد عام ١٨٧٤ ازديادا للنفوذ الفرنسى فى تونس مع الحصول على امتياز لمد الخط الحديدى من تونس إلى الحدود الجزائرية ، وكان هذا الامتياز فى غاية الأهمية إذ أنه وضع أهم المناطق التونسية وأخصبها تحت النفوذ الفرنسى الفعلى ، وأصبح فى وسع فرنسا أن تصل بسهولة الى عاصمة تونس . ولقد سيطرت فرنسا على البعثة المالية الدولية التى كان وكيلها فرنسى ، كما كان معظم الدين التونسى فى أيدى الفرنسيين . واحتكرت فرنسا الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية الهامة ، وكان مصطفى بن اسماعيل رئيس وزراء تونس فى حمايتهم ويحمل وسام جوقة الشرف، مما يجعل مركز فرنسا متفوقا وممتازاً فى تونس ، ويساعدها بالتالى على أن تقول كلمتها عند تقرير المصير التونسى .

(٤) المصالح والأطماع الايطالية :—

كانت مصالح إيطاليا وأطماعها فى تونس لا تقل عن مصالح فرنسا وأطماعها فى فى ذلك الاقليم ، وكانت إيطاليا تحاول التوسع الاقليمى فى تونس وتوحد بين بلادها وبين هذه البلاد الافريقية، كما حدث منذ عهد الفينيقيين وقرطاجة وروما .

وكانت هناك ذكريات مشتركة بين تونس وإيطاليا مع الوندال ومع قيام دولة الاغالبة من تونس بفتح صقلية وحكمهم لكلابريا فى جنوب إيطاليا ، ومع حكم النورمانديين حكام صقلية للمهدية وسوس . كما كانت للجمهوريات الإيطالية المتاجرة ذكريات كثيرة مع موانى المغرب .

وبدأ الإيطاليون يقيمون فى تونس فى القرن التاسع عشر، وخاصة بعد فتح فرنسا للجزائر وفتح الجزائر لاستيطان الأوربيين . وكان دستور سنة ١٨٦١ يشجع الهجرة ويعمل على زيادة عدد الجالية الإيطالية على عدد غيرها من الجاليات . ولما كانت الجالية الإنجليزية فى تونس تتكون فى غالبيتها من المالطيين الذين يتكلمون ويكتبون الإيطالية ، فقد أصبحت اللغة الإيطالية هى أولى اللغات الأوربية فى فى تونس . ومنذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر فكرت سردينيا فى ضم طرابلس إلى مصر واخضاع الجزائر لجماعة فرسان مالطة وضم تونس إلى سردينيا، واستندوا فى ذلك إلى أن سيطرة دولة من الدرجة الثانية ، مثل سردينيا، ان يثير عوامل الحقد فى نفوس الدول البحرية الكبيرة ، بل سيؤدى إلى الاستقرار فى حوض البحر المتوسط . ورغم فشل هذا المشروع فإن مملكة سردينيا الصغيرة احتفظت برغبتها فى الحصول على تونس الذى عاش فيه كثير من الإيطاليين ، وانتشرت فيها المدارس والمنشآت الإيطالية . واهتمت ايطاليا بالشئون الاستعمارية حتى فى أثناء عملية توحيد ايطاليا ، واعتبر ماتزينى أن مستقبل ايطاليا هو فى البحر المتوسط، كما اعتبر أن تونس هى أحسن مستعمرة ايطاليه ، واحد الطرق الرئيسية لنمو ايطاليا ولنشر المدنية فى افريقية .

وواصلت فلورنسا اهتمامها بتونس واشتركت الأساطيل الإيطالية مع الأساطيل البريطانية والفرنسية فى المناورات التى حدثت سنة ١٨٦٤ . وكانت الحكومة الايطالية لا تنظر بعين الرضاء إلى الاصلاحات التى قام بها الباى أو نحو حركته

الاستقلالية . وحاول الايطاليون الموجودين فى تونس فى ذلك الوقت أن يدفعوا حكومتهم إلى إحتلال السواحل التونسية ، إلا أن الوقت لم يكن يسمح لايطاليا بمعاداة فرنسا . وكان من الصعب على ايطاليا أن تحتل تونس ومازالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، وكانت المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمنع ايطاليا من البحث عن مشكلات جديدة ، وتصطدم فى سبيلها بالدول الكبرى المجاورة .

وكان القنصل الايطالى فى تونس يعمل على زيادة نفوذ دولته وباستمرار فى الولاية ، فأفهم الباى ورئيس الوزراء بضروره رفض السياسة الفرنسية ، التى تحضه على الاستقلال ، ورفض سياسة انجلترا التى تدعى أن تونس جزء لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وأفهمه أن الطريق الوحيد هو أن يعلن الباى أن بلاده فى حالة حياد تام . ولقد عارضت فرنسا هذا الاتجاه وعجزت ايطاليا على تدعيم سياسة قنصلها . ورغم ذلك فقد تمكن هذا القنصل الايطالى من عقد معاهدة فى سنة ١٨٦٨ مع تونس وهى المعاهدة التى أعطت للايطالين الحق فى امتلاك الأراضى والعقارات واستغلال المناجم ، وأدت بالتالى إلى إزدياد عدد الجالية الايطالية وبشكل واضح ، وأصبحت هذه الجالية الايطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى متوطنين يعيشون فى أملاكهم وأراضيهم .

وكانت ايطاليا فى ذلك الوقت تعانى من الفقر أكثر مما تعانى من كثرة السكان وكانت ولايات الجنوب تعتبر عبئا ثقيلا على ولايات الشمال بعد الوحدة ، وأخذ الأهالى يشعرون بضرورة الهجرة إلى مناطق جديدة يجدون فيها الرزق دون أن تخسرهم بلادهم . فأخذ الساسة الايطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل المغربية القريبة منهم ، يوجهون أنظارهم الى تونس ، وينظرون إليها على أنها فريسة سهله قد حان قطافها .

وكانت تونس فى ذلك الوقت مشغولة بمشكلاتها الداخلية من فتن وثورات وسوء إدارة ومجاعات وأوبئة وتحكم . وازداد عدد المهاجرين الايطالين فى تونس مع تقدم وسائل الملاحة فى البحر المتوسط وأخذ أصحاب رؤوس الأموال يفكرون فى ايجاد ميادين جديدة لاستغلال أموالهم . وظهرت نزعة للتشبه بانجلترا وفرنسا التى كانت تهيمن على أجزاء من البحر المتوسط . وأخذت ايطاليا ، فى الوقت الذى أتمت فيه وحدتها ، فى العمل على الحصول على مركز ممتاز لها فى البحر المتوسط وتحلم بالقيام بدور فى ذلك البحر الذى هيمن الرومان عليه قديما . ولذلك فان ايطاليا قد حاولت أن تستفيد من الازمة التى نشأت فى سنة ١٨٧١ . وكانت فرنسا تعتبر خطراً على الاطماع الايطاليه فى تونس ، ولكن انهزامها فى الحرب السبعينية جعل ايطاليا تتطلع إلى أن ترثها فى البحر المتوسط بأكمله لا فى تونس وحدها . وادعت ايطاليا أنها قد أصبحت دولة كاثوليكية عظمى ومن حقها أن ترث البابوية فى أملاكها . وكانت فرنسا من ناحية أخرى لاترغب فى اثارة الشعور العام الايطالى ضدها، مادامت مصالحها الاساسية قد بقت كما هى ، فشجعت ايطاليا على الاستمرار فى سياستها التوسعية ، وحاولت أن تتدخل فى شئون تونس وتتوسع فيها . وانتهزت ايطاليا فرصة اعتداء البوليس التونسى على أحد الرعايا الايطاليين لفرض نفسها على تونس ، وضربت باعتذارات الباى عرض الحائط ، واضطر الباى الى أن يطلب مساعدة تركيا ، وأخذ فى شرح وجهة نظره لفلورنسا ولولا تدخل تركيا وانجلترا لابحرت الحملة التى كانت مجهزة فى سبيتزيا الى تونس ولقد صرح السفير البريطانى لوزير خارجيه ايطاليا بأن الضغط يمكن أن يقع بوسائل أخرى غير الاساطيل والبنادق ، وأعلن زميله التركى أن أى هجوم على تونس معناه الهجوم على تركيا . فرأيت ايطاليا أن الوقت لم يسمح لها، وهى مازالت مملكة صغيرة، بأن تلقى بنفسها فى تلك المعمعة . ولما أصدرت تركيا فرمانها فى سنة

١٨٧١ اشتركت ايطاليا مع فرنسا فى الاحتجاج عليه ، واصطحبت ذلك بحملة عنيفة فى جرائدها على سياسة تركيا ، اتهمتها فيها بأنها تجهز جيشا للنزول إلى تونس ولفرض سيطرتها على الباى . وهكذا بدأت ايطاليا فى التدخل .

والمهم هو أن ايطاليا قد أفادت درسا هاما من هذه المشكلة ، ذلك أنها قد عرفت بأن انجلترا لن تقف مكتوفة الايدى أمام تدخل ايطاليافى تونس . وفهمت أن فرنسا رغم ضعفها وانهزامها ، كانت مصممة على ألا تتخلى عن مركزها كدوله عظمى مستعمرة . ولكن ايطاليا وجدت أن موقف المانيا يبدوا مشجعا لها على المضى فى سياستها ، ورأت أن مشكلات فرنسا سوف تشغلها لبضعة سنوات . ولم تكن ايطاليا تتحمل رؤية فرنسا فى الاراضى المجاورة لصقلية . وحين استعادت فرنسا نفوذها تبددت آمال الايطاليين وحل محلها القلق .

ولقد رأت ايطاليا فى توليه خير الدين باشا رئاسة الوزراء فى تونس حركة تسيء اليها وتزيد من النفوذ الفرنسى ، فاتهمته أنه دسيسة فرنسية وأنه آله فى أيدى الفرنسيين وساعدت على ترويج الاشاعات بأن الوزير يمهد لوضع تونس تحت الحماية الفرنسية . وحاولت ايطاليا العمل على اشعال فتنة داخلية تعيد الوزير المعزول إلى الحكم ، ولكنها فشلت فى هذه الحركة . وقامت حركة ايطالية تحاول عرقلة النفوذ الفرنسى المتزايد فى تونس ، وأخذ القنصل الايطالى يمر فى مدن تونس الساحلية ويتهم الباى بالكفر والالحاد ويدعو الأهالى للثورة ، كما حاول هدم البعثة المالية التى اعتبرتها ايطاليا امتداداً للنفوذ الفرنسى ، وحاول انشاء بنك ايطالى نمساوى لهذة البعثه بمساعدة بعض رجال الأعمال النمساويين من تريستا . ولقد فشلت كل هذه المجهودات ، خاصة وان انجلترا كانت لاتوافق عليها وكان الممثلين الإنجليز والفرنسيين مستعدين لتأييد هذه البعثة كل التأييد .

وحاولت ايطاليا بعدذلك أن تتدخل بارسال بعثة جغرافية إلى تونس ، كان

معظم أعضائها من الرجال العسكريين، وذلك لاشعار فرنسا بأن ايطاليا لا تسمح بامتداد النفوذ الفرنسى إلى تونس وتوسعه هناك ، وأن ايطاليا ترقب الحالة ومصممة على عدم ترك الباى يقع فريسة للفرنسيين . وصرح اعضاء هذه البعثة بأنه من الواجب أن تكون تونس ميداناً للنفوذ الايطالى ، وعلى أساس أن تكتفى بريطانيا بجبل طارق ومالطة ، وتكتفى فرنسا بالجزائر ، وتطلق يد ايطاليا فى تونس ، وبشكل يساعد على خلق توازن فى البحر المتوسط .

وبالرغم من أن أحوال ايطاليا فى ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بالبدء فى استعمار تونس الا أن سياستها كانت تدور حول العمل على منع فرنسا من اعلان حمايتها على تونس ، وكانت ترى ضرورة الاستعانة بمساعدة انجلترا لها فى تنفيذ هذه السياسة . وكانت ايطاليا قد رأت دور بريطانيا فى تأخير ارسال الاسطول الايطالى إلى تونس سنة ١٨٧١ ورأت دورها فى تدعيم اللجنة الماليه الدولية سنة ١٨٧٥ . ولقد قام السفير الايطالى فى لندن بالتدخل مرات عديدة لاثارة شكوك الوزارة البريطانية تجاه مشروعات فرنسا وتجاه مستقبل تونس . وحاولت ايطاليا الافادة من الاشاعات التى سرت فى سنة ١٨٧٥ حول تعاون فرنسا مع رئيس الوزارة التونسى لاعلان الحماية على بلاده ، وذلك لكى تطلب من بريطانيا عملا مشتركا يمنع ذلك النفوذ الذى يهدد مصالحهما . وكانت ايطاليا تطلب معونة انجلترا فى كل مرة تأزمت فيها المسألة التونسية . ومع احتجاجها على اعطاء امتيازات السكك الحديديه لفرنسا كانت ايطاليا تشرح لإنجلترا أنها تعارض فى سيطرة فرنسا على المرافق الهامه التونسية وبالتالى تعارض فى سيطرة فرنسا على الولاية التونسية . وكان أهم شيء بالنسبة لإيطاليا هى ألا تقع تونس فريسة لفرنسا ؛ ولذلك فانها حاولت أن تعتبر أن تونس دوله محايدة وتامة الحياد ، وإن كان هذا الاتجاه لم يعط أى نتيجة ايجابية . وانتقلت الانظار بعدذلك ، مع مسرح الحوادث من وسط البحر المتوسط إلى الشرق والبلقان مع أزمات سنتى ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، وتمهد الأمر للوصول إلى مؤتمر برلين .

الفصل الثالث عشر

المسألة التونسية ومؤتمر برلين

لقد تشابكت المصالح والأطماع المختلفة فى تونس ، وفى شكل معقد ، قبيل انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . وإذا كانت المعاهدات والاتفاقات الدولية تعترف بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية وسلامة أراضيها ، إلا أن نمو مصالح واطماع بعض الدول الاستعمارية فى تونس جعل بعض هذه الدول يميل الى إعتبار تونس مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية ، حتى يسهل عليها أمر افتراسها دون اثارة المسألة الشرقية والحقوق الدولية ، وجعل بعض الدول الأخرى تسعى إلى محاولة إعتبار تونس فى حالة حياد . وكانت الدول ذات المصالح والاطماع فى تونس هى انجلترا وايطاليا وفرنسا . ولكن انجلترا تمكنت من الحصول على قبرص بعد الحرب التركية الروسية ، فبقيت المنافسة واضحة بين كل من ايطاليا وفرنسا على تونس . ولم يكن من السهل على أى من هاتين الدولتين أن تحصل على تونس دون الحصول على موافقة بقية الدول العظمى . فما هو موقف كل من هاتين الدولتين ؟ وما هى علاقات كل منهما مع بقية الدول ؟ وكيف تم ترتيب الأمر فى مؤتمر برلين ؟

(١) موقف ايطاليا :-

كانت بريطانيا تنظر إلى الدولة العثمانية على أنها سد منيع يقف أمام تغلغل النفوذ الروسى فى الشرق الأدنى ، واضطرت انجلترا نتيجة لذلك إلى أن تقف فى جانب تركيا التى ظهرت وكأنها أحسن حارس يحمى طريق الهند ويجب مساعدته للقيام بهذه المهمة . ولقد حاولت انجلترا أن تساعد تركيا على أن تقوى نفسها عسكريا واقتصاديا واداريا . وكانت الروسيا من ناحية أخرى تعارض كل تقدم

يحدث فى الدولة العثمانية . وإذا كان الخطر الروسى قد زال بعد مؤتمر باريس
سنة ١٨٥٦ الا أن امتداد النفوذ الروسى مع نمو القوميات فى البلقان كان يسير
صوب تفكيك هذه الدولة التى تحرس لبريطانيا طريق الهند. ولكن الدولة العثمانية
إضطرت من ناحيتها إلى استخدام الشدة ضد الحركات القومية التى ظهرت فى البلقان،
فدفع ذلك عدداً من البريطانيين ، ومنهم جلادستون، إلى فضح أعمال تركيا وإلى
مطالبتهم بوقف تأييد الدولة العثمانيه حتى فى حالة قيام حرب بينها وبين الروسيا .
ولكن بريطانيا من ناحية أخرى كانت عاجزة عن مجابهة الرأى العام الاسلامى فى
الهند بمثل هذه السياسة ، كما كانت لاتسمح بوقوع القسطنطينية فى أيدى الروسيا .
ولذلك فان انجلترا رأت ضرورة إدخال بعض التنظيمات الاقليمية لحماية المصالح
البريطانية فى الدوله العثمانيه ،فنادى اللورد دربى بضرورة احتلال انجلترا لكريت
أو لمصر حتى تؤمن خطوط مواصلاتها وتؤمن على مراكزها . وعزمت انجلترا
على إحتلال قبرص ، المفتاح الغربى لآسيا ، « وجبل طارق الجديد » ، وعلى أساس
أن تترك فرنسا تأخذ جزءاً آخراً من الامبراطورية العثمانية ، وليكن تونس .
ويمكن لبريطانيا أن تستند إلى قبرص ، لكى تزيد نفوذها فى آسيا الصغرى ،
وتمنع تقدم النفوذ الروسى فى سوريا والعراق . وكانت تركيا فى حاجة إلى مساندة
بريطانيا لها ، فوافق السلطان فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨ على إعطاء قبرص لبريطانيا،
ثمناً لحمايتها له فى المستقبل .

وكان حصول بريطانيا على قبرص يقلب التوازن الدولى فى البحر المتوسط ،
ويدفع فرنسا وإيطاليا إلى المطالبة بتعويض . ورأت انجلترا أن كل من الروسيا
والنمسا والمجر وهى نفسها قد أرضيت على حساب الدوله العثمانية ، فلم يكن هناك
مبرر لكى تقف فرنسا وإيطاليا مكتوفة الايدى أمام تونس وطرابلس ، وكان
معنى ذلك تقسيم الدوله العثمانية. وعلى أى حال فان فرنسا قدمنحت تونس وبدون

تفكير فى مصالح ايطاليا ، وبسبب رفض ايطاليا التعاون مع انجلترا بعد معاهدة
سان استيفانو . ولقد حاولت بريطانيا أن تضم إيطاليا إليها فى سياستها فى البحر
المتوسط ، ولكى تحافظ على التوازن الدولى فى ذلك البحر ، وخشيت بريطانيا من
سير إيطاليا صوب الروسيا، رغم إعلانها أن مصالحها تتطابق مع مصالح بريطانيا ،
وإعلانها الاستعداد لكى تتعاون معها فى أى مؤتمر دولى قادم . فشاعت الثقة فى
ايطاليا فى الاوساط الانجليزية ، وجاء إقتراح إنشاء عصبة البحر المتوسط لحماية
المصالح المشتركة فى هذا البحر وفى البحر الاسود ، وجاء على أنه يعارض أى تغيير
فى التوازن الدولى والاوضاع القائمة ، أو التعرض للمواصلات البحرية فى هذين
البحرين ، نتيجة للحرب التركية الروسية ، وما قد ينشأ عنها من شروط الصلح .
ولكن ايطاليا عادت وشرحت أن مصالحها مماثلة ومطابقة لمصالح بريطانيا ، ورغماً
عن ذلك فان الحكومة الايطالية كانت ترى الا تقيد نفسها بأى قيود قد
تقودها إلى الحرب ، وأنه من اللازم أن تتبع سياسة الحياد. فلم يكن من المفاجىء
بعد ذلك أن تقدم بريطانيا على الدفاع عن مصالحها فى الشرق الادنى، باتفاقها رأسا
مع الباب العالى بشأن قبرص ، ودون أن تعمل أى حساب لرغبات ايطاليا فى
البحر المتوسط . كما أن انجلترا قد عملت على شراء موافقة فرنسا بأن منحتها تونس.
ولما اشتكت ايطاليا فى نوفمبر سنة ١٨٨١ من عدم اكتراث بريطانيا بمطالب
الايطاليين فى تونس ، ردت عليها بريطانيا بأنه إذا كانت قد قبلت اقتراحها الخاص
بانشاء عصبة البحر المتوسط، لاحتلت مركزاً يسمح لها فى الاشتراك فى تقرير أى
مسألة قد تنشأ بعد ذلك ، ويكون لها علاقة بالتوازن الدولى فى حوض البحر
المتوسط .

أما النمسا فانها كانت لا تعارض زيادة النفوذ الايطالى فى تونس وعلى أساس
تحويل انظار الايطاليين عن التيرول والترنتينو صوب البحر المتوسط . ولكن

مشكلات البلقان أثارت مسألة تعديل الحدود الاقليمية بـين ايطاليا والنمسا ، فساءت العلاقات بين الدولتين. واعتقدت ايطاليا أنه فى وسعها أن تستند إلى المانيا لكى تحصل على إرضاء أمانيها القومية من النمسا ، ولكنها عجزت عن فهم روح التضامن الجرمانى بين المـانيا والنمسا . وكانت ايطاليا تتساءل عن نصيبها من اقتسام اسلاب الدولة العثمانية، أهى تونس أو طرابلس أو البانيا ؟ولكنها وجدت أن النمسا قد استولت على البوسنة والهرسك دون أن تحصل هى على أى شيىء ، فتأزمت الأمور بين الدولتين . ولقد حاولت النمسا أن توجه أنظار ايطاليا إلى شمال إفريقية ، وطالبت ايطاليا بتعضيد النمسا لهـا للحصول على تعويضات فى تونس. إلا أن النمسا شرحت أن تونس بالذات ستؤدى إلى صدام بين ايطاليا وفرنسا ، وأدى موقف ايطاليا من امتداد النفوذ النمساوى فى البلقان إلى عدم تعضيد النمسا لايطاليا فى أطماعها صوب تونس .

(٢) موقف فرنسا :

استعادت فرنسا مكانتها بسرعة بعد الحرب السبعينية ، وبشكل أزعج بسمارك، واستعادتها فى الميادين المالية والاقتصادية والعسكرية ، وارتفعت الأصوات تنادى، بضرورة استعادة الالزاس واللورين ، والانتقـام من المـانيا . ودعمت فرنسا علاقاتها مع الروسيا ، مما جعل المانيا تخشى من إمكانية حدوث حرب ضدها وعلى جبهتين، بعد أن خشيت من تكتل العناصر الكاثوليكية الالمانية مع فرنسا. وكادت فرنسا أن تصل إلى تحالف مع الروسيا ، الا أن مشكلة البلقان منعت مثل هـذا التحالف . وتدخل بسمارك لإبعاد الروسيا عن فرنسا ، فى الوقت الذى وجه فيه أنظار النمسا إلى البلقان ، وفى الوقت الذى كان مستعداً فيه لكى يـترك مصر لبريطانيا . أما فرنسا فانقدبسمارك أشار عليها بالاتجاه صوب تونس ، خاصة وأنه كان يعتقد بأنها ستجد فى أقاليم المغرب العـربى وفى الاقاليم الشرقية من الدولة

العثمانية ميداناً واسعا لنشاطها السياسى . وعلى أى حال فان هذا العرض كان يعنى بذر بذور الشقاق بين فرنسا من جهة ، وانجلترا وايطاليا من جهة أخرى . وبعد تولى الحزب الجمهورى الحكم فى فرنسا إقترح على ألمانيا تدعيم علاقات السلم بين البلدين ، وغض النظر مؤقتا عن التحالف مع الروسيا . ومع تعقد المسألة الشرقية اضطرت الروسيا إلى أن تميل إلى ألمانيا ، بعد أن وجدت صعوبة اعتمادها على فرنسا ، وعداء انجلترا لاطماعها فى البلقان . فأصبحت ألمانيا فى مركز متفوق يؤثر على سياسة كل الدول الاوربية . وأصبحت السياسة التى تشير بها المانيا هى السياسة التى تبشر بالنجاح . وظهر أن المانيا تحاول تعويض فرنسا عن الألزاس واللورين، وكانت سوريا وتونس أحسن تعويض لفرنسا فى هذا الميدان .

أما انجلترا فانها قد دعمت موقف فرنسا خاصة وأنها كانت لا ترحب بتفوق النفوذ الألمانى فى أوربا . حقيقة أن شراء انجلترا لنصيب الخديو من أسهم قناة السويس قد غير شعور الفرنسيين صوب انجلترا ، وجعل فرنسا تعطف على الروسيا وقت تعقد المشكلة الشرقية ، ولكن ذلك لم يصل إلى إعلان فرنسا عداءها لانجلترا وانتهى الأمر بفرنسا إلى أن وجدت نوعاً من التكامل بين مصالحها ومصالح إنجلترا فى البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد وجدت فى أول الأمر صعوبة فى الاشتراك فى أية عملية قد تؤدى إلى التدخل فى البلقان ، فانها قد قامت بذلك لكى تحتفظ بقوتها للدفاع عن نفسها ضد أى غزو المانى . وجاء رفض ايطاليا العمل فى مشروع عصبة البحر المتوسط دافعاً لانجلترا إلى التعاون مع فرنسا فى البحر المتوسط ، وفى المسألة الشرقية ، أى أنه دفع انجلترا إلى محاولة منع التقرب الفرنسى الروسى . ووجدت فرنسا صعوبة وقوفها بمفردها ، وشعرت بضرورة المساهمة بنصيب فى الشئون العالميه . وصمم الجمهوريون الفرنسيون على أخذ جانب الانجليز فى نفس الوقت الذى يظهرون فيه الصداقة لألمانيا ، ويتعاونون فيه مع انجلترا ،

حتى يتمكنوا من القيام بدورهم فى البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد أعلنت ضرورة مناقشة معاهدة سان استيفانو فى مؤتمر دولى ، وأعلنت أنها لا ترغب فى الحصول على تعويضات لنفسها ، إلا أنها قد أعلنت بعض التحفظات بشأن مصر وسوريا وتونس ، التى يجب الا تناقش أمورها فى المؤتمر . ولم تعترض فرنسا على رغبة بريطانيا فى احتلال أى نقطة أو بقعة مجاورة للدردنيل • وإن كانت قد طلبت منها تبادل الآراء فى حالة فشل المؤتمر . وكانت انجلترا ترغب فى الحصول على موافقة فرنسا لتغيير مناطق النفوذ فى أقاليم شرقى البحر المتوسط ، وفى نظير منح تونس لفرنسا . وكانت فكرة اطلاق يد فرنسا فى تونس قد ظهرت منذ سنتين ، والظاهر أن انجلترا كانت تستعد قبيل مؤتمر برلين لكى تقبل إقتراح بسمارك ، وتحتل مصر ، وتترك فرنسا تعلن حمايتها على تونس ، التى وصفها بعض الوزراء الإنجليز بأنها امتداد للحدود الفرنسية ، وللنفوذ الفرنسى . وكان فى وسع انجلترا أن تحصل على تعضيد فرنسا لسياستها فى المسألة الشرقية فى نظير اعطائها تونس . فتجمعت بذلك لفرنسا عوامل قوية تسمح لها بزيادة نفوذها فى النيابة التونسية ، وفى مقابل تحسن علاقاتها مع ألمانيا وانجلترا ، وموافقتها على عدم التحالف مع الروسيا ، واتخاذ الجانب الغربى ، ووجهة النظر البريطانية فى المضايق وقبرص وشرق البحر المتوسط . وظهر قبيل مؤتمر برلين أن القوى الموجودة فى الميدان تمهد لإطلاق يد فرنسا ، لا يطاليا ، فى هذه الولاية المغربية .

٣ ـ مؤتمر برلين :ـ

انعقد مؤتمر برلين ، وقبلت فرنسا المشاركة فيه ، وعلى أساس أنه سيمتنع عن مناقشة شئون فلسطين ومصر وتونس ، وأنه سيقصر مناقشاته على بحث المسائل المتعلقة بالحرب التركية الروسية . وكانت فرنسا ترغب فى المحافظة على السلام

العالمى ، فدخلت المؤتمر على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة ، وخاصة فى البحر المتوسط . ولكن الاتفاق الانجليزى التركى بشأن قبرص أثر على التوازن الدولى فى هذا البحر ، ولم تسمع فرنسا به إلا قبيل إنتهاء المؤتمر من أعماله ، رغم أنه كان قد عقد قبل ذلك . فثار الرأى العام الفرنسى ، وأخذت الصحافة الفرنسية فى مهاجمة انجلترا وفى التهكم على موقف بلادها . وطالب الجمهوريون بضرورة عدم إعتراف الحكومة بهذا الاتفاق ، مادام لم يعرض على المؤتمر ، ولم يوافق المؤتمر عليه ، كما نادوا بضرورة الانسحاب قبل التوقيع على المعاهدة ، استناداً إلى أن اتفاقية قبرص السرية قد جعلت من السلطان مجرد أمير يخضع للتاج البريطانى ، مما يتعارض مع مصالح فرنسا ، ويؤثر على الموقف الدولى فى البحر المتوسط . وظهرت مقالات تشرح أن بريطانيا قد أصبحت فى موقع يسيطر على الاسكندرية وقناة السويس . والمهم هو أن هذه الأخبار وهذه المقالات قد مهدت الطريق لكى يطالب الفرنسيون بتونس كتعويض لهم ، مادامت بريطانيا قد أخذت قبرص .

وكانت فرنسا ترغب فى أن ينجح مؤتمر برلين ، وكانت ايطاليا من ناحية ثانية لا تمثل منافسة واضحة لها ، خاصة وأنها قد وقفت موقف الحياد من احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ، ورفضت الاشتراك فى حلف البحر المتوسط . ولما سمع مندوب فرنسا فى مؤتمر برلين باتفاقية قبرص السرية ، إعتبر أنها إذلال جديد لفرنسا ولنفوذها فى البحر المتوسط . ولما أظهر رغبته فى الإنسحاب من المؤتمر ، كان الإنجليز والألمان على إستعداد لذلك . فأفهمه الانجليز رغبتهم فى اطلاق يد فرنسا فى تونس ، وأنهم لن يغيروا الوضع القائم فى الشرق الأدنى دون موافقة فرنسا . وإذا كانت النمسا ستعمل على إدخال الحضارة والمدنية فى تركية أوربا ، وانجلترا فى تركية آسيا ، فان على فرنسا أن تقوم بنفس الشىء فى أقاليم شمال

إفريقية . ولقد وافق بسمارك ، الذى لم يكن يحترم الحدود التركية ، تمام الموافقة على هذه السياسة . ولم تكن فرنسا فى ذلك الوقت ترغب فى الحرب مع ايطاليا ، إلا أنها كانت ترى ضرورة وضع يدها على تونس ، حتى تعمل على تأمين مستعمراتها المغربية . وكان اشتراك انجلترا وألمانيا فى هذه الهبة يقلل من أهمية معارضة ايطاليا للنفوذ الفرنسى فى تونس .

حقيقية أن انجلترا لم تنشر هذه المحادثات المتعلقة بتونس ، ولم تقدم شىء يشبه التصريحات الرسمية فيما يتعلق بالباى ، سواء أمام مجلس العموم أو إلى الحكومة الايطالية ، كما أنها قد تركت قنصلها العام فى تونس فى جهل مطبق بهذه المسألة ، ولم تقدم أى تأكيد فى هذا الموضوع إلا بعد أن اشترطت على فرنسا أن يظل سراً ، حتى لا تنشأ المصاعب أمام ايطاليا ، التى كانت انجلترا مستعدة لكى تعوضها بطرابلس . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن فرنسا لن تتوسع فى تونس ، أو أن الرأى العام الفرنسى لم يشعر بذلك . فنلاحظ أن هجوم الصحافة الفرنسية على عملية توسع انجلترا فى قبرص قد خفت ، وأن لهجة هذه الصحف قد تغيرت ، وبدأ الفرنسيون ينظرون إلى عمل انجلترا بشأن قبرص على أنه عمل قانونى عقد بين جانبين متساويين ، وبرغبة كل منهما . واستعدت الدول العظمى بذلك لإحتلال انجلترا لقبرص ، واحتلال فرنسا لتونس ، وصرحت بريطانيا بأنها لن تعارض فى توسع فرنسا فى تونس ، رغم أنها لا تضمن تأييدها لباريس فى حالة معارضة ايطاليا لمشروع التوسع الفرنسى فى تونس . ووجدت فرنسا أنه من الواجب الاسراع بتحقيق غرض كانت تحلم به دائما ، خاصة وأن بريطانيا أصبحت لا تعارضها فيه . أما المعارضة الايطالية فلم تكن ترهب فرنسا كثيراً . وتجمعت بذلك الأسباب لكى تدفع بفرنسا صوب العمل ، ولكى تبعد ايطاليا عن الميدان وتتوسع فرنسا فى تونس .

الفصل الرابع عشر

تونس بعد مؤتمر برلين

كان الوعد الذى حصلت عليه فرنسا فى مؤتمر برلين يدل على اتجاه الدول الاوروبية فى هذه المسألة ، ونتيجة لوجود مصالح أخرى لهم فى شرق البحر المتوسط وفى البلقان ، وفى القارة الاوروبية نفسها . ولم يكن فى وسع فرنسا أن تفيد من هذا الوعد ، خاصة وأنه كان شفهياً ، ومن جانب بعض الدول الأوروبية . فعملت فرنسا على تدعيم نفوذها فى تونس ، وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمى وكتابى . ثم عملت فرنسا على التخلص من عداء القنصل الانجليزى لنفوذها فى تونس وذلك قبل أن تقف موقفاً معيناً من المشروعات الايطالية والاطماع الايطالية المنافسة لها فى هذه الولاية .

(١) **مشروع الحماية الفرنسية :**

رحبت فرنسا بقبول المنحة التى منحتها فى برلين ، خاصة وأن ذلك سيؤدى فى نظر حكومتها إلى إعادة التوازن إلى البحر المتوسط بعد أن كان قد اختل باتفاقية قبرص السرية ، كما أن الرأى العام الفرنسى كان قد بدأ فى الاستعداد للحصول على تعويض، نظير احتلال انجلترا لقبرص . وجدت فرنسا أنه يمكنها الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها وعظمتها فى تونس ، لا يسهل عليها أن تجدها فى الراين ، الذى كان يدفعها صوب ألمانيا ، والتى يتزايد عدد السكان فيها بسرعة . استعدت فرنسا إذاً للنظر إلى تونس كميدان للتنفيس عن أزماتها الداخلية ، وموقفها الاوربى ، وغريزتها الاستعمارية . وإن كانت فرنسا لا ترغب فى ذلك الوقت فى الحصول على مستعمرات لتصريف الزائد عن حاجتها من السكان ، فانها كانت

تحتاج إلى أسواق خارجية ، ومناطق لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، وكان
أسطولها يحتاج إلى قواعد بحرية يمكنها أن تجدها على سواحل تونس ورغم ذلك فان
فرنسا لم تكن مستعدة للإسراع فى تنفيذ هذه الخطة ، خاصة وأن الآراء قد إنتشرت
بأن التضحية بأى جنود جدد خارج حدود فرنسا ، يعتبر إهانة لارواح القتلى
فى معارك سنة ١٨٧٠ ، والتى لم تتمكن فرنسا من الانتقام لدمائهم ، وللاراضى
التى فقدتها فى الشرق . وكانت فرنسا تحاول كذلك أن تعمل على تأمين مركزها
على القارة الاوربيه نفسها ، ولم تكن ترغب فى أن تثير مشكلات فى الشرق الادنى
أو فى البحر المتوسط ، مشكلات قد تعمل على فقدها تعضيد أى دولة من الدول
العظمى . وكانت فرنسا غير مستقرة فى نظم إدارتها ، كما لم تكن الجمهورية الثالثة
قد تدعمت فيها بعد ، وكانت المعركة مستمرة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ،
وبين العلمانية والاتجاه الدينى . كما أن سياسة انجلترا الجريئة فى مصر قد أثارت
الفرنسيين ، ودفعتهم صوب المحافظة على مصالحهم المالية والسياسيه والثقافية فى
مصر . وكان غموض وجهة النظر الالمانية لا يشجع فرنسا على السير فى سياسة
جريئة ، خاصة وأن فرنسا كانت لا تعلم إن كان بسمارك يحاول خلق مشكلة بينها
وبين ايطاليا ، أو يحاول توجيه أنظارها بعيداً عن الالزاس واللورين . وكانت
فرنسا تعلم أن ايطاليا ستثور من استيلائها على تونس ، فأدى كل ذلك إلى تردد
فرنسا فى إتخاذ موقف محدد فى المشكلة التونسية .

ولقد إعتبر بعض الفرنسيين ايطاليا منافساً غير خطير لفرنسا فى تونس ،
خاصة وأن هذه الدولة يمكنها أن تتوسع فى طرابلس ، دون أن يؤثر هذا التوسع
على الأملاك الفرنسية فى شمال افريقية . ولكن فرنسيين آخرين شعروا بأن
إيطاليا لن تتقبل طرابلس كتعويض يوازى تونس. ولذلك فان فرنسا قد وجدت
أنه من الأوفق عدم القيام بعمل مباشر فى تونس ، وشعرت بضرورة تركيز

جهودها فى تقوية نفوذها السلمى بكل الوسائل ، حتى تمنع اتخاذ ايطاليا موقف
معاد لها . فقبلت فرنسا « الهدية » ودون أن تفكر فى ضم تونس عسكريا ، وإن
كانت قد فكرت فى ضرورة زيادة نفوذها فى هذا الاقليم ، ووضعه فى المرتبة
الأولى بالنسبة لنفوذ الدول الاوربية الأخرى .

ولقد سعت فرنسا إلى الحصول على إعتراف رسمى من الدول الأوربية ، بالحماية
الفرنسية على تونس ، وعلى منع محاولة أى دولة أوربية أخرى من النزول هناك .
ولكن هذه السياسة كانت تشتمل ضمناً على ضرورة ضم تونس ، إذا ما حاولت
أى دولة منع فرنسا من النزول هناك ، كما كانت تعنى أن أية اثارة أو تعد من
جانب حكومة تونس ، أو أى تدخل من جانب أى دولة أخرى سيؤدى حتما الى
أن تعمل فرنسا فى سرعة وتصميم .

وبعد موتمر برلين إتصلت فرنسا فى ١٩ يوليو بقنصلها العام فى تونس وطلبت
منه إستشارة وزارة الخارجية حول بعض النقط ؛ فهل يمكن للباى أن يوقع على
معاهدة تحالف مع فرنسا ، يعترف فيها بالحماية ويسمح لجنودها باحتلال بعض
المواقع ، وخاصة بنزرت ؟ وفى حالة الرفض ، فما هى المقاومة التى يمكن للباى أن
يقوم بها ؟ وكم من الجنود تكفية لتنفيذ أغراض فرنسا ؟ وهل هناك أى خطر من
إحتلال ايطاليا لطرابلس ؟ ولقد وصلت آراء القنصل العام الفرنسى فى تونس
إلى فرنسا شارحة أن الباى قد يقبل الحماية الفرنسية ليأسه من الحالة المالية
ومركزه المالى ، ولكنه لن يوافق بسهولة على إعلان الحماية الفرنسية وأن مقاومة
الباى لن تكون شديدة ، إذ أن الاهالى لا يحبون الحرب ، وليسوا ممرنين أو
مجهزين ، أما القبائل ، وهى فى الداخل وعلى الحدود ، فانها ستكون العقبة الوحيدة
أمام الغزو . ووصل هذا التقرير المتفائل إلى فرنسا فى الوقت الذى قابلت فيه
انجلترا أنباء إتفاقية قبرص مقابلة حماسية ، والذى أعلن فيه الانجليز حسن

العلاقات الانجليزية الفرنسية . وحاولت فرنسا أن تستفيد من ذلك فى الحصول على وعد من انجلترا ، وبشكل رسمى ، وكتابى ، بشأن تونس . فشرحت المحادثات الخاصة التى جرت بين المندوبين فى مؤتمر برلين ، وأشارت الى تونس ، ومقاصد بريطانيا حيال مسألتها ، وإلى أن الممثلين البريطانيين قد أدلوا بتصريحات شفهية ، من الواجب تسجيلها بوضوح وايجاز فى صيغة مكتوبة ، حتى لا تفتر العلاقة بين البلدين . ولكن الوزارة البريطانية وجدت نفسها أمام هجوم عنيف شنه ضدها جلادستون ، رئيس حزب الأحرار ، فتضايق الوزراء المحافظون حينما تقدم السفير الفرنسى بطلباته ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت غير مستعدة فى ذلك الوقت للقيام بعمل إيجابى فى تونس . وكانت انجلترا لا ترغب فى اغضاب ايطاليا ، أو دفعها صوب الروسيا . فاعترض سالسبرى بأن بعضاً من جمله المقتطفة عن محادثاته مع زميله فى برلين ، قد بولغ فيها ، وبطريقة فرنسية ، وذكر أن زميله الفرنسى قد جعله يتكلم عن تونس وكأنها ملك شخصى له ، وقال أنه قد ذكر له فعلا أنه لن يعترض على احتلاله لتونس فى حالة وقوعه ، وفى حالة عدم وجود عقبات فى سبيله . ولكن انجلترا كانت عاجزة عن إعطاء أى شىء لا تمتلكه . ثم أجاب سالسبرى ببعض التفصيل عن محادثاته فى برلين بشأن تونس ، فأجاب رسميا على طلب فرنسا ، ولكنه راوغ فى نفس الوقت فى إعطاء الوعد الرسمى ، بعدم الاعتراض على فرنسا هناك ، وجعل على فرنسا أن تعمل على حل مسألة تونس مع ايطاليا ، دون أن تنتظر مساعدة انجلترا ، أو تدخلها فى جانبها .

لقد شرح اللورد سالسبرى أن محادثاته الودية مع ممثل فرنسا فى برلين كانت لها صبغة شخصية ، ولا تختلف عن المحادثة اليومية بين الوزراء المفوضين العاديين ، وذكر أنه لا يجزم بأن زميله الفرنسى قد أعاد الكلمات الأصلية التى قالها كل من المتحدثين ، وأن هذه المحادثات قد دارت حول نجاح التجربة الفرنسية فى الجزائر ،

كعامل يعطيها القوة للضغط على حكومه الإقليم المجاور ، وهى نتيجة حتمية لامفر منها ، وأن انجلترا ليست لها مصالح خاصة فى هذا الاقليم تجبرها على الوقوف أمام التوسع الفرنسى هناك . ولقد ذكر الممثل الفرنسى أنه يعتقد أن حكومة تونس لن تستمر طويلا ، وأن على بريطانيا أن تتوقع ذلك ، ولكن ذلك لم يكن مما يغير موقف انجلترا التى تعترف بالنتائج الطبيعية لجوار دولة قوية مثل فرنسا لتونس . كما ذكر أنه قد لفت نظر زميله الفرنسى إلى أن فرنسا ليست هى الدولة الوحيدة التى تجاور تونس ، وأنه لا يعرف رأى الحكومة الايطالية فى الموضوع ، رغم أنه يعلم أنها مسألة تهمهم ولقد أرضى هذا الرد فرنسا إلى حد ما . ثم عملت فرنسا على الاستفهام من قنصلها فى تونس عن الموقف العام تجاه الاشاعات التى انتشرت بأن انجلترا قد منحت تونس لفرنسا ، وتأثير ذلك على القناصل الاوربيين . وكان على القنصل الفرنسى أن يعد مشروعا لإتفاقية مع الباى ، تفرض الحماية التونسية على بلاده ، وتمهد للمركز السياسى والمالى الجديد ، الذى يقترحه وفقاً لتجاربه .

ولقد رد القنصل الفرنسى على ذلك ، ثم استدعته حكومته إلى باريس للمداولة ولكن مجلس الوزراء لم يصل إلى قرار حاسم فى مسألة الحماية ، خاصة وأن عقبات كثيرة إعترضت الطريق ، ومنها عداء القنصل البريطانى العام فى تونس لمشروعات فرنسا . كما كان على فرنسا أن تعمل حسابا للتوتر السياسى الذى ساد العالم ، والحركة الجامعة الاسلامية التى إشتدت نتيجة لمعاهدة سان استيفانو ومعاهدة برلين ، التى كانت تهدد بتعقيد الموقف أمام فرنسا فى كل شمال إفريقية . وكان على فرنسا بعد ذلك أن تزيل عداوة القنصل الايطالى . ورغم أن فرنسا كانت تأمل فى إعطاء طرابلس لايطاليا ، إلا أن المسألة لم تكن قد تقررت بعد ، وكانت فرنسا تخشى من خطر حرب جامعة إسلامية ضدها ، وخطر إمتداد مثل هذه

الحرب إلى الجزائر نفسها ، إذا ما عرف المغاربة بتقسيم تونس وطرابلس بين فرنسا وايطاليا . ولكن هذه الأسباب اضطرت فرنسا إلى تأجيل تنفيذ مشروع الحماية ، حتى يسمح لها الوقت باثارة المشكلة التونسية ، وهى أكثر أملا فى الحصول على نتيجه إيجابية فيها .

(٣) نهاية التنافس الانجليزى الفرنسى :

انتشرت الأخبار حول الاتفاق الانجليزى ـ الفرنسى فى الصحف وفى تونس رغم سريتها . فاستفهم القنصل العام البريطانى من حكومتـه ، واستلم رداً بأن انجلترا لم تمنح تونس لفرنسا . وكان هذا صحيحا من الناحية الدبلوماسية ، رغم أن حكومته لم تحطه علما بما حدث بالفعل . فتشجع القنصل البريطانى وترجم برقية وزيره إلى العربية ، وزاد عليها عبارات منمقه وبعيدة عن الواقع . ونشرها فى الجريدة العربية فى تونس ، ذاكراً أن الوزير البريطانى يعترف بالسيادة العثمانية على الولاية ، ويؤيدها ، وأن مثل هذه الإشاعات عن الحماية لاتستند إلى أى أساس . وسلم خطابا شخصيا للباى أكد له فيه « المصالح التى تراها الحكومة البريطانية فى رفاهيته وحسن إدارته للولاية » . وذكر للباى أن حكومته قد كلفته بأن ينفى عن ذهنه أى فكرة عن الاعتداء الفرنسى أو الايطالى على بلاده . ولم تحتمل فرنسا كل ذلك ، فشرحت للندن موقفه العدائى تجاهها . ولم تكن لدى القنصل أى تعليمات تفصيلية عن العلاقة بين فرنسا وانجلترا . ولكن فرنسا أصرت على أن أقل عمل لارضائها هو سحب ذلك القنصل . ولم تكن انجلترا راغبة فى سحب قنصلها الذى كان قد خدم الامبراطورية لفترة طويله ، كما أنها لم تكن تهتم كثيراً بصداقة فرنسا ، وكانت ترى وجوب اطلاق أيدى انجلترا فى مصر نظير اطلاق يد فرنسا فى تونس . فاضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تتجـه صوب ألمانيا فى مسألة تونس .

وتأزمت الأحوال حينما نشأت بعض المصاعب بين أحد المعمرين من ذوى الامتيازات وبين الحكومة التونسية ، وقامت حكومة تونس بسحب امتيازاته منه ، إستناداً إلى عدم تمكنه من الوفاء بتعهداته . وقام الباى بمحاولة لأخذ أرض سيدى ثابت منه ، ولكن صاحب الامتياز رفض تسليمها . وكان الباى يرغب فى اختبار موقف انجلترا وفرنسا ، فاستند إلى حقه داخل بلاده ، وعضـده فى ذلك القنصلان الانجليزى والايطالى . ورغما عن أن فرنسا لم تكن قد استعدت للضربة النهائية ، ورغما عن أنها كانت تستطيع الاكتفاء باعتذار ، وبفصل بعض الموظفين ، إلا أنها قدمت طلباتها فى شكل انذار ، وطلبت الرد فى ظرف يومين ، وإلا فانها سترسل أسطولها لاحتلال بعض المواقع الاستراتيجية على السواحل التونسية . وقامت فى نفس الوقت بالشكوى فى برلين ، واستفهمت فى نفس الوقت عما إذا كانت ألمانيا لاتمانع فى فرض الحماية الفرنسية على تونس . وكانت ألمانيا تخشى من أن تتجه فرنسا صوب الروسيا ، فأعلنت أنها مستعدة لمساعدة الجمهورية ؛ إذا ما سارت باعتدال ، وأنها تعضد الاتجاه الفرنسى الذى يتخذ البحر المتوسط مجالا طبيعياً للتوسع . وبعد أن حصلت فرنسا على هذا التأييد اتجهت ثانية صوب لندن ، وطلبت منها سحب قنصلها من تونس ، بعدما حدث فى تلك الأزمة ، وأشارت إلى أنها قد سحبت البارون دى ميشيل ، قنصلها فى مصر ؛ لأنه لم يكن منسجما مع القنصل البريطانى هناك ، وأشارت إلى أنه يجب على الدولتين إرسال قناصل ينسجموا مع بعضهم ، حتى يتمكنوا من تنفيذ سياسة الدولتين فى البلاد الاسلامية . وأصرت فرنسا على طلباتها ، ورأت بريطانيا أن علاقة الدولتين أهم من شخصية قنصل من القناصل ، كما خشيت بدورها من إمكانية تقرب فرنسا من الروسيا ؛ فقررت انجلترا إجابة طلب فرنسا . وقدم رئيس الوزراء التونسى اعتذاراً رسمياً للقنصل الفرنسى ، أمام موظفى القنصلية وكبار

المستوطنين الفرنسيين ، وعدد من الوجهاء والأعيان التونسيين ، دعوا خصيصاً لذلك . وظهر القنصل البريطانى بدون أى نفوذ . ثم قامت انجلترا بعد ذلك بالتخلص من قنصلها فى تونس ، فأحالته إلى المعاش ، تحت ستار إعادة تنظيم الهيئة القنصلية فى الشرق ، نتيجة لمعاهدة برلين . إلا أنها وعدته بمعاش كامل ، وتأسفت له رسمياً عن فقدان خدمة رجل مثله من رجال الامبراطورية . وأحنى القنصل هامته أمام الارادة الملكية ، وأنهى بذلك خدمته الطويلة ، التى زادت على نصف قرن فى استامبول وسوريا وتونس . وانتهت مع ذلك المنافسة الانجليزية الفرنسية . وبقى على فرنسا بعد ذلك أن تتغلب على معارضة ايطاليا .

(٣) ايطاليا والتصادم مع فرنسا:

كانت ايطاليا هى العقبة الوحيدة الباقية أمام الآمال الفرنسية للحصول على تونس . ولقد فكرت فرنسا فى تحويل أنظار ايطاليا بعيداً عن تلك النيابة ، وإلى ولاية طرابلس الغرب ، وإن كانت هذه الولاية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ممالك الدوله العثمانية . ولقد حاولت فرنسا توسيط بريطانيا لكى تتدخل لدى الباب العالى حتى يسمح بازدياد النفوذ الايطالى فى طرابلس ، إلا أن هذه المحاوله باءت بالفشل ، فاضطرت فرنسا إلى أن تظهر لحكومه روما أنها لن تحتل تونس بسرعة ، وأنها لن تحتلها إلا بعد التفاهم مع ايطاليا ، ودرس مسأله التعويضات الناتجة عن ذلك . وفى نفس الوقت أفهمت حكومة باريس الحكومة الايطالية أهمية تونس بالنسبة للجزائر ، وتصميم فرنسا على استخدام القوة أمام اعتداء أية دوله على سلامة تونس ، فظهر أن ايطاليا لن تتمكن من احتلال تونس دون المخاطرة بالاصطدام مع فرنسا .

وحينما أبرق القنصل الايطالى فى تونس إلى بلاده بأن فرنسا تحاول فرض

حمايتها على النيابة فى سنة ١٨٧٩ ثارت ثائرة الرأى العام فى إيطاليا ، واضطرت الحكومة الألمانية إلى أن تصرح بأن تونس تقع فى منطقة النفوذ الفرنسى ، وأنه يمكن لايطاليا أن تأخذ طرابلس كتعويض لها . وعلى أى حال فقد ازداد التنافس بين فرنسا وايطاليا فى تونس بشكل قد يؤدى إلى الاصطدام ، ويؤثر على العلاقات الايطالية الفرنسية . وشعرت ايطاليا بالمهانة بعد أن أخذت النمسا البوسنه والهرسك ، وحصلت بريطانيا على قبرص ، وخرجت هى بأيديها نظيفة وخاوية، من تقسيم الأسلاب. وإذا كانت ايطاليا قد حاولت بعد ذلك الإعتراف بمركز بريطانيا الممتاز فى البحر المتوسط ، وحاولت شرح أخطار تحويل هذا البحر إلى بحيرة فرنسية ، وذلك باستيلاء فرنسا على تونس ، ومد نفوذها على السواحل الجنوبية لهذا البحر حتى مصب النيل، إذا كانت ايطاليا قد شرحت ذلك للحكومه الانجليزية ، فان حكومة لندن كانت قد وعدت سراً بعدم معارضة النفوذ الفرنسى فى تونس ، ولم تكن تخشى من مثل هذه الأخطار. وحينما وصل الأحرار إلى الحكم فى بريطانيا ، وضح أمام إيطاليا أن انجلترا ليست فى وضع يسمح لها بإهداء تونس لفرنسا أو لأية دولة أخرى ، إذ أنها جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وعلمت ايطاليا كذلك أن انجلترا لا تعارض النفوذ الفرنسى فى تونس ، ورفضت الحكومة البريطانية إعطاءها رداً واضحاً عن الموضوع . فبقيت الآمال الإيطالية معلقه ، ولكن بدون سند . وتزايدت مطامع كل من فرنسا وايطاليا فى تونس ، وبشكل يؤدى إلى زيادة التعقيد ، وإلى امكانية التصادم بين الأختين اللاتينيتين ، وهو ماحدث فى ربيع سنة ١٨٨٠ .

وكان القنصل الايطالى فى تونس قد أعلن ، منذ صيف سنة ١٨٧٨ ، أنه مكلف بمهمة خاصة فى النيابة، مما أثار حوله الإشاعات، بأنه يحاول فرض الحماية الايطالية على تونس . ولكنه فشل فى ذلك ، فحاول إغراء رئيس الوزراء التونسى ،

مصطفى بن اسماعيل ، على أن يتنازل عن ثغر بنزرت لايطاليا ؛ ولكنه فشل فى ذلك أيضاً ، فحاول أن يحصل على وعد بتحويل بنزرت إلى ميناء حر ، وفشل فى ذلك كذلك ، نتيجة لتدخل القنصل الفرنسى فى الموضـــوع . وكانت نكسة ، واضطرت ايطاليا إلى سحب هذا القنصل . وشعرت إيطاليا بأهمية الدور الذى يلعبه القنصل الفرنسى فى تونس ، وضرورة إرسالها لقنصل نشط مثله ؛ فاختارت لهذا المنصب ماشيو ، الذى كان قـــد تمرن على الأعمال القنصلية فى شرق البحر المتوسط . ووصل ماشيو إلى تونس على ظهر سفينة حربية ، ونزل فى إحتفال رسمى إلى الشاطىء، ودخل العاصمة دخول الغزاة ، إذ أن البحارة قد ساروا حول عربته يحملون الباقات والاعلام ، وتقدمت الموكب فرقة موسيقية . وكانت ايطاليا تحاول بذلك التأثير على الباى ، ولكن فرنسا إعتبرت هـذه المظاهرة تدخلا فى شئون تونس . وإستمرت فرنسا فى منع تزايد أى نفوذ غير نفوذها فى تونس ، فاحتجت على الباب العالى حينما علمت أن خير الدين باشا التونسى ، رئيس الوزراء السابق ، يسعى لزيادة نفوذ الباب العـــالى فى تونس . ورغم أن فرنسا كانت لا ترغب فى ذلك الوقت فى إثارة شكوك ايطاليا ، أو الإسراع بفرض الحماية على تونس ، إلا أنها كانت مستعدة لعقد معاهدة دفاعية مع الباى تسمح له بطلب معونة فرنسا فى حالة هجوم أى دولة علية ، وتضمن لفرنسا وضع حاميات فى بعض المراكز والنقط الهـامة فى الأراضى التونسية . وكانت فرنسا فى نفس الوقت مستعدة للإعتراف بالروابط الدينية الموجودة بين تونس والدولة العثمانية وكان معنى هـذا المشروع منع أى دولة أخرى من النزول الى تونس ، ووضعها فى حالة تسمح لفرنسا باحتلالها الفعلى فى أى وقت تشاء . وتقدمت فرنسا بهذا المشروع للباى ، إلا أن الباى رفض مناقشه هــذا المشروع ، وطلب الى فرنسا العمل على المحافظة على الوضع القائم . وكان الموقف الاوربى قـد أخذ فى التعقد

من جديد ، نتيجة للتحالف الألمانى النمسوى ، فاضطرت فرنسا إلى غض النظر عن هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى أن اتخاذ سياسة معتدلة سيفقدها هيبتها فى الخارج وقد يشجع الجزائريين ، كما يشجع الايطاليين . إلا أن موقف الوزارة الفرنسية كان ضعيفا ، فاستقالت فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ لكى تترك مكانها لوزارة فرايسينية، وأصبحت كل من الحكومتين الفرنسية والايطالية ترفض أنصاف الحلول ، أو الحل الوسط ، وفى الوقت الذى ظهر فيه موقف حكومة العمال البريطانية بشكل مائع، فأدى الأمر إلى تصادم الاتجاهات الفرنسية والايطالية فى تونس .

وبدأت عملية التصادم حينما طلبت إحدى الشركات الفرنسية بناء ميناء حلق الوادى ، ورفض هذا الطلب . وتقدمت إيطالية بطلب آخر لمد خط تلغرافى بين صقلية وتونس ، ولاقامة محطة تلغراف إيطاليا فى عاصمة النيابة ، فأحتج القنصل الفرنسى على هذا المشروع ، مستنداً إلى أن الاتفاقيات التلغرافية الثلاث السابقة مع تونس قد أعطت لفرنسا إحتكار الخطوط التلغرافية فى الاقليم . وحينما عارضت ايطاليا ، قامت فرنسا بتحذيرها من أنها لن تسمح بتدخل أى فرد فى اتفاقيات وقعت بينها وبين الباى ، ولازالت سارية المفعول . ثم جاءت عملية مد السكة الحديدية إلى ميناء حلق الوادى ، وفى الوقت الذى كان منصب السفير الايطالى فى باريس فيه شاغراً . وكانت هذه السكة الحديدية ، بين حلق الوادى ومدينة تونس ، فى ملكية شركة انجليزية ، فقدت رؤوس أموالها ، دون أن تحصل على ربح يذكر . وكان هذا الخط مهما بالنسبة لفرنسا ، إذ أنه سيعتبر مخرجاً بحريا للسكك الحديديه فى كل من تونس والجزائر . وشعرت إيطاليا كذلك بأهمية هذا الخط وحاولت شراءه ، حتى تقاوم احتكار فرنسا للخطوط التلغرافية والتليفونية فى الولاية . فتقدمت شركة روباتينو للتفاوض مع الانجليز ، فاسرع الفرنسيون

وزادوا على العروض الايطالية . ولم يكن فى وسع الشركة الايطالية وحدها أن تنافس الشركة الفرنسية التى نزلت مصممة على الحصول على هذا الخط ، فحاولت الحكومة الايطالية نفسها أن تتدخل لتعضيد شركة روباتينو ، وأعلن القنصل الايطالى ضرورة تصديق لندن على العقد الأصلى . ولكن لندن صممت على إستخدام المزاد العلنى وسيلة للبيع ، فوافقت حكومتى باريس وروما على ترك الشركتين تتنافسان ، وحصلت الشركة الايطالية على الخط ، ثم فضحتها الحكومة الفرنسية ، بأن حكومه روما قد عضدتها ووعدتها بربح ثابت على رأس المال المدفوع . وإذا كانت ايطاليا قد نظرت إلى هذه العملية وكأنها إنتصار لها فى تونس ، فان فرنسا قد عمها الاستياء والاستنكار ، واعتبرتها عملا هجوميا ، متناقضا مع المحافظة على الوضع القائم الذى طالما طالبت إيطاليا بضرورة الابقاء عليه . وأعلن فرايسينيه أنه لا يمانع فى ترك الحرية للأفراد الايطاليين فى تونس، للنشاط فى ميادين التجارة والصناعة ، ولكن على أساس ألا ينزلوا إلى مشروعات التلغراف والتليفون والسكك الحديدية ، التى يجب ألا تنتقل ملكيتها إلا إلى فرنسا . وإذا كان يرضى بتنافس الرعايا الايطاليين والفرنسيين فى تونس ، بصفتهم الفردية ، فانه لا يسمح بتنافس الحكومتين هناك ، وأنه على الحكومة الايطالية أن تمنع رعاياها وشركاتها من التحرش بالحكومة الفرنسية فى تونس . وطلب إلى سفيره أن يوضح هذه الآراء لحكومة روما ، وأن يشرح لها من جديد أنه فى حالة اضطرار فرنسا لضم تونس ، فانها ستشير الى طرابلس كمستعمرة مستقبلة لايطاليا . وقامت فرنسا بحشد بعض القوات على الحدود التونسية ، وأرسلت بعض القطع البحرية الى حلق الوادى ، وطلبت الى الباى أن يمنحها امتيازات لانشاء السكك الحديدية ، من تونس الى بنزرت والى سوسة ؛ وأن يسمح لاحدى الشركات الفرنسية ببناء ميناء على بحيرة تونس ، وأن يعد بعدم اعطاء أى امتياز

لمد السكك الحديدية فى إقليمه للايطاليين . ووافق الباى على هذه الشروط وعلى طول الخط . ورغم ذلك فان فرنسا لم تقم بالخطوة التالية وتضم تونس ، وذلك نتيجة لإنشقاق الحزب الجمهورى الفرنسى على نفسه ، واصرار بعض رجاله على أهمية الصداقه الايطالية ، ولخوف فرنسا من قيام حرب فى البلقان قد تؤدى إلى حرب أوربية تتطلب من فرنسا الاحتفاظ بجزء من قواتها على القارة ، هذا علاوة على موقف الحكومة البريطانية ، التى لم تتراجع فيما وعدت به ، ولكنها استمرت فى إعتبار تونس جزءاً ولايتجزء من أملاك الدوله العثمانية . فاضطرت فرنسا إلى أن تحسب حساباً ، لصداقتها ، مع إيطاليا ، مادامت الظروف عصيبه وأجلت مشروع ضم تونس إلى أن جاء جول فيرى وأنهى هذا المواقف لصالح بلاده ، ورغم الأخطار التى واجهتها هناك .

الفصل الخامس عشر

الحملة والحماية

إذا كانت فرنسا قد واجهت أخطاراً معينة تتمثل فى إيطاليا ، وفى الرأى العام الاسلامى وحركة الجامعة الاسلامية . وفى موقف بريطانيا حيال ضمها لتونس، فان فرنسا قد إضطرت إلى التردد فترة من الزمن . إلا أن الظروف قد ساعدتها على اعداد حملتها ، وغزو تونس فى سنة ١٨٨١، وغيرت بذلك التوازن الدولى فى البحر المتوسط ، وزادت من مساحة الأقاليم العربية التى تحكمها فى شمال افريقية، كما زادت من عدد رعاياها المغاربة والمسلمين . ولقد أدت هذه العملية الى رد فعل كبير فى بلدان أوربا والمغرب العربى وبلدان الشرق الأوسط، وكانت مرحلة تمثل نزول التسلطية الفرنسيه الى ميدان العمليات الإستعمارية، مقتبسة بذلك بعض النظم التى سبقتها اليها الدول التسلطية الأخرى، وممهدة كذلك الطريق لعمليات استعمارية أخرى ستقوم بها بريطانيا فى مصر .

(١) الاخطار أمام فرنسا :

كانت أهم الأخطار التى تواجه فرنسا هى ايطاليا ، وحركة الجامعة الاسلامية، وموقف بريطانيا ومصالحها فى تونس :

أما بالنسبة لايطاليا فان فرنسا قد خشيت من أن تستمر ايطاليا على إعتبار تونس ميداناً كافيا لنشاط الايطاليين والفرنسيين فى نفس الوقت . وخشيت فرنسا من أن تحاول إيطاليا خلق مشكلة تونسية ، وخاصة عندما زار ملك ايطاليا صقلية، وبعد أن شرح للسفير الفرنسى أنه يفكر فى تونس . وقامت الجالية الايطالية فى

تونس بالمظاهرات ، وأرسلت وفداً خاصاً ، برئاسة القنصل الايطالى ، لتقديم فروض الولاء للملك ، عند زيارته لصقلية . وكم من خطبة ألقيت ، تردد فيها ذكر قرطاجة وروما ، وضرورة عودة مجد الأسلاف . وشاعت الاشاعات بأن إيطاليا ستدافع عن كيان تونس ، وأنها حشدت قواتها على الحدود الفرنسية . وأنعم الباى ببعض الأوسمة على رجال القنصلية الايطالية ، وأهدى القنصل الايطالى الوشاح الاكبر من نيشان الافتخار . وخشيت فرنسا من أن يعضد القنصل الايطالى الباى حتى يرفض إعطاء الامتيازات للشركات الفرنسية ، واتهمته بأنه يحرضه بشأن الاعتداءات التى تقع على الحدود . ولكن فرنسا خشيت فى نفس الوقت من نشاط القنصل الانجليزى وإتصاله بالأمراء ، وفى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة الايطالية على زيادة نفوذها فى تونس ، والذى فكرت فيه روما فى إرسال أخوات من الفرنسيسكان لمنافسة الفرنسيين فى تونس . وزاد الخطر الايطالى أمام فرنسا فى تونس حينما صدرت جريدة «المستقبل» العربية فى كالياري، خاصة وأن هذه الجريدة قد أخذت فى مهاجمة الفرنسيين ، والحكم الفرنسى فى شمال إفريقية ، فى الوقت الذى كانت تمتدح فيه شجاعة المغاربة ، وتقواهم وكرمهم ، وطيبة قلوبهم ، وفضحت الفرنسيين ووصفتهم بالانحطاط والانحلال والتدهور ، واتهمتهم بأنهم يستخدمون كل وسيلة للوصول إلى أغراضهم ، التى تتنافى مع الانسانية ، وتهدف إستعباد المسلمين . وكانت هذه الجريدة توزع مجاناً فى تونس وفى الجزائر كذلك .

وكان البرلمان الايطالى لا يخفى عداوته تجاه الاطماع الايطالية فى تونس ، كما كان كريسبى ومينجتى يطالبان بضرورة الاحتفاظ باستقلال تونس بأى ثمن ، حتى وإن كان الأمر يستلزم وقوف ايطاليا مع دولتى الوسط ضد فرنسا . وكانت فرنسا لا تعلم تماماً طبيعة العلاقات الايطالية الانجليزية ، وإمكانية تعضيد بريطانيا لإيطاليا

فى البحر المتوسط . فوجدت فرنسا أن فرصتها للحصول على تونس تتأخر يوما بعد يوم ، وأن الوقت قد أزف لإتخاذ سياسة نشيطة ، قبل أن يتغير الموقف ، خاصه وأن الاشاعات قد إنتشرت عن بدء مفاوضات بين إيطاليا والمانيا ، وكانت فرنسا محتاجة لتأييد المانيا لها فى مشروعها التونسى ، حتى تبطل أهمية التقارب الإيطالى الانجليزى .

وأما بالنسبة للجامعة الاسلامية ، فلقد نظرت إليها كل أوربا على أنها حركة خطيرة وحيوية ومهددة للمصالح الاوربية .

والواقع أن الجامعة الاسلامية كانت لا تعتمد على أسس عنصرية أو لغوية ، كما كانت لا تهدف الوصول إلى الحكم السياسى ، وكانت قليلة التنظيم ، وغير واضحة الأهداف ، مما يعطيها شكل التضامن الاسلامى ، ويفرق بينها وبين حركات الجامعة الجرمانية والجامعة السلافية .

لقد كان الهدف الرئيسى لهذه الحركة هو التخلص من تسلط الدول الغربية على البلاد الاسلامية ، وكانت تعتمد على الدين والشعور بالمهانة تحت حكم الغرب . ولقد اعتمدت هذه الحركة على نشاط السيد جمال الدين الافغانى ، فى ايران والهند ومصر وتركيا ، ونادت بضرورة الوصول إلى التحرر الدينى ، كخطوة أولى تؤدى إلى التحرر الفكرى . وسار من بعده الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده على نفس الطريق ، وحاول أن يفهم الإسلام فى ضوء الحضارة الحديثة . وكان السلطان عبد الحميد هو القوة المحركة لهذه الحركة الضخمة ، وخاصة بعد إذلال أوربا لامبراطوريته فى مؤتمر برلين . ورأى السلطان أنه يمكنه الاعتماد على الاقاليم الإسلامية ، خاصة وأن دولته قد فقدت معظم أملاكها المسيحية . ووجد هذا الاتجاه تجاوبا من الأمم الإسلامية التى كانت تخشى من دول الغرب ، ومن أطماعها الاستعمارية ،

أكثر مما تخشاه من الدولة العثمانية ، دولة الخـلافة الإسلامية . وكان الإنهيار الاقتصادى والمالى الذى انتشر فى الشرق الأدنى وبلاد المغرب ،ووضع مالية هذه الأقاليم تحت اشراف ومراقبة الدول الأوربية ، يساعد على تقرب أبناء الاقاليم إلى الدولة العثمانية ، للتخلص من هذا النفـوذ الجديد ، وكان الحـكم البريطانى فى الهند ، وتحكم الفرنسيين فى الجزائر ، وفقـد القوقاز ، وحكم الروسيا لأواسط آسيا ، والأخطاء التى تهدد الفرس وبـلاد العرب ونيابات المغرب ، من العوامل التى دفعت بالمسلمين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية . وكان السلطان الخليفـة هو صاحب أكبر وأقوى جيش فى هذه المـالك ، وكان له من الأسباب ما يسمح له بتولى مثل هذه الزعامة . ورأى السلطان عبد الحميد أنه يمكنه أن يعيد مجد الخلافة الاسلامية التى فقدت قـوتها ، وينشىء دولة اسلامية عظمى ، تضم المسلمين المنتشرين من الصين إلى المحيط الأطلسى . فعمل على احيـاء التقاليد ، وأرسل المبعوثين الى أطراف العـالم الاسلامى ، وأصبحت القسطنطينية مكان التقـاء كل المسلمين .

ولقد خشيت فرنسا من أن تعمل الجامعة الاسلامية على تغيير توازن القوى فى البحر المتوسط ، وتمـد نفوذ السلطان إلى المغرب الكبير ، وزادت خشية فرنسا حينما شعرت بنداءات السلطان لأهالى تونس ، ومفاوضته مع بعض القبائل الجزائرية ، وإرساله لبعثة تحمل الهدايا الى المغرب الأقصى . واعتمد السلطان على الاخوان السنوسيين ، وغيرهم من رجال الطرق الاسلامية ، لنشر الشعور بعدم الرضا أمام توغل النفوذ الأوربى عامة،والفرنسى خاصة ، فى كل أقاليم شمال إفريقية . انتشرت الزوايا والجمعيات الاسلامية فى كل مكان . واذاكانت فرنسا قد حاولت أن تقسم الجزائريين الى عرب وبربر ، فان حركة الجامعةالاسلامية

قد عملت على التوحيد بينهم ، وبشكل يهددها فى الجزائر نفسها ، ويهدد بالتـالى أى توسع فرنسى من الجزائر فى تونس .

وزادت أهمية الطرق الرفاعية والقادرية والعيسوية والتيجانية والشاذلية والرحمانية والدرقاوية والسنوسية ، كما إزداد عدد أعضائهـا ، وأخـذوا فى تنظيم أنفسهم وفى التمـرين معنوياً وروحياً ثم ماديا ، على العمل ، كما استعـد بعضهم لطرد المستعمرين من بلدان المغرب ، وفى شكل حركة جهاد إسلامى ، وتحرير سياسى .

وكانت تونس مركزا ممتازا لحركة الجامعة الاسلامية ، ولنشر دعايتها ضـد الاستعمار ، ما دامت فى موقع متوسط من أقاليم المغرب الكبير . ونظرت فرنسا إلى تونس على أنها مكانا آمنا للمؤامرات ضد النفوذ الفرنسى فى كل شمال إفريقية، كما نظرت الى اختيار السلطان عبد الحميد لخير الدين باشا التونسى صدر أعظم ، ثم احتفاظه به الى جواره على أنه محاولة لزيادة السلطة المباشرة للدولة العثمانية على تونس . وكلما إزداد خوف فرنسا من هذه الحركة ،وجدت أنها تتزايد فى قوتها، ووجدت أن ايطاليا تعضدها،وخاصة بعد ظهور جريدة «المستقبل» .وكان موقف فرنسا دقيقا أمام ذلك النظام الذى حارب به السلطان عبد الحميد نفوذها فى أقاليم المغرب ، فهو يعلن كسلطان ، أنـه لن يتخذ سياسة معينة تضر بمصالحها فى شمال إفريقية ، ثم يثير لها العقبات ، وبصفته خليفة المسلمين ورأسا لحركة الجـامعة الاسلامية ، ومحركا لها. وإذاكانت فرنسا قد أبلغت تركيا أنها لن تسمح لها بتغيير الأوضاع السياسية القائمة فى تونس ، إلا أنهـا شعرت بأن الرأى العام قـد تغير فعلا ، مع إزدياد قوة الجامعة الاسلامية . ولذلك فان فرنسا ستتهم تركيا بالقيام باستعدادات حربية فى طرابلس ،حتى تعمل على هزيمتها كدوله ، مادامت قد عجزت عن الوقوف أمامها كحركة دينية ومعنوية .

وحاولت فرنسا أن تستخدم الباى فى الوصول إلى أهدافها ، دون الالتجاء للقوة العسكرية ، التى قد تثير المشكلات أمامها ، فحاولت أن تبين له المزايا التى تحصل عليها تونس من الموافقة على وضع نفسها تحت الحماية الفرنسية ، وأن تشرح له خطر الأطماع التركية على عرشه وحياته ، وأنه لايمكنه أن يعتمد بعد ذلك على التوازن بين النفوذ الفرنسى والايطالى ، وأنه يتحتم عليه السير فى الطريق الوحيد، ويبق مواليا لفرنسا ، ويوقع معها على معاهدة تضمن استقلاله ، وأمنه شخصيا ، وسلامة ممتلكاته ، وذلك قبل أن تتطور الأمور ، وبشكل قد يجبر فرنسا على التدخل بالقوة لحماية مصالحها ، ودون أن تهتم بحقوقه الشخصية . لقد حاولت فرنسا أن تصل إلى الحماية على تونس عن طريق المفاوضة مع الباى ، ولكنها وجدت أن الباى لايمكنه قبول الحماية عن طريق المفاوضة فقط ، وأنه من اللازم استخدام القوة معها ، ورأت أنه فى وسع القوة الحربية والبحرية أن تثبت لتونس اخلاصها لما شرحته ، وتصميمها ، فى نفس الوقت ، على الدفاع عن مصالحها الاستعمارية .

أما الخطر الثالث فكان النفوذ الانجليزى ، والمعارضة البريطانية لامتداد الحكم الفرنسى على تونس ولقد وضح ظهور هذا العامل فى مسألة الأنفيدا ، وموقف انجلترا منها . وكانت الأنفيدا مزرعة كبيرة ، تبلغ مساحتها ٦٦ ألف هكتار من أجود الأراضى التونسية ، وكان الباى قد منحها لخير الدين باشا حينما كان فى حاشيته ، ولما عزم على السفر إلى القسطنطينية ، قرر بيعها لاحدى الشركات فى مرسيليا . فعارض الباى فى هذا البيع ، دون جدوى ، وتدخلت الحكومة الفرنسية فى صف الشركة ، وسجلت عقد البيع فى القنصلية الفرنسية ، وأعطت للشركة كل تأييد سياسى ممكن . ودفعت حكومة الباى أحد اليهود ، ومن رعايا الانجليز ، وكان يمتلك مزرعة مجاورة للأنفيدا ، لكى يطالب باستخدام حق

الشفعة فى الاستيلاء على هذه المزرعة ، وبمساعدة القنصلية الانجليزية . وتقدم هذا اليهودى بالاحتجاج لدى السلطات القنصلية البريطانية ، ولدى حكومة الباى ، حينما جاءت الشركة الفرنسية للاستيلاء على المزرعة . واعتبرت فرنسا هذا اليهودى ألعوبه فى يد الباى ، وأنه لايملك ما يسمح له بشراء مثل هذه المزرعة، واحتجت فى لندن وبدأت المسألة تأخذ شكل مشكلة سياسية ، وخاصه بعد أن أخذ القنصل الانجليزى يظهر عطفا على آمال الايطاليين ، وأخذ موقف معارضة واضحة تجاه النفوذ الفرنسى ، وحدث استجواب فى البرلمان فى لندن حول ذلك .

ولقد خشيت فرنسا من أن تنتهى هذه المسألة بمالايتفق مع مصالحها ، وخاصة حين أشارت انجلترا باحالة القضية إلى القضاء الوطنى ، وكانت لاترغب فى الخضوع لحكم مثل هذا القضاء .

ولم تكن فرنسا تتوقع أن ترسل انجلترا بارجة حربية إلى مياه تونس ، لابطال عمل البارجة الفرنسية التى كانت قد أرسلتها هناك . وشرح الانجليز أن احتلال فرنسا لتونس سيستتبع إثارة الأطماع البريطانية فى مصر ، ولكن فرنسا كانت ترى أن تونس قد أصبحت من حقها ، وأنها لم تعارض إنجلترا فى احتلال جبل طارق أو مالطة أو حتى قبرص ، وأنه ليس من حق انجلترا بعد ذلك أن تظهر وكأنها غير راضية عن احتلال فرنسا لتونس . وخشيت فرنسا من أن تؤدى هذه المعارضة البريطانية إلى تقوية مركز إيطاليا فى تونس ، وربطت بين المسألة التونسية ومسألة الأنفيدا ، فظهر إتجاه فى لندن للتخلى عن مؤازرة هذا اليهودى ، ولنفض انجلترا ليديها من المسألة ، وقبل أن يعتقد الباى ، أو يأمل ، فى مساعدة انجلترا له ، وفى معركة نظامية ضد الفرنسيين .

وكانت هذه الأخطار الثلاث ، والتى تتمثل فى الخوف من ايطاليا ، وخطر الجامعة الاسلامية

وتدخل انجلترا فى مسألة الأنفيدا ، تدفع فرنسا الى اتخاذ سياسة جريئة ، وكان تأييد المانيا لفرنسا أدبيا يبطل خوف فرنسا من ايطاليا ومن انجلترا . فصممت على عدم إضاعة الفرصة من أيديها . الا أن عوامل أخرى دفعت فرنسا الى التريث والى التردد ، ومنها موقف القوى السياسية الداخلية ، والاحزاب فى فرنسا ، وضعف الوزارة ، والموقف الأوربى العام وعدم وضع سياسة مقررة لتونس . وحاولت فرنسا اغراء الباى على قبول الحماية ، إلا أن هذه المحاولة أدت الى زيادة المصاعب .

وكان الموقف فى تونس يجبر الوزارة الفرنسية على ضرورة الاسراع فى العمل ، ذلك أن الباى ووزيره قد رفضا مشروع بناء محطة فى حمام الليف ، كما رفضا السماح لأحد المصارف الفرنسية بالعمل فى تونس . وبدأت العراقيل فى الظهور أمام المشروعات الفرنسية . وخشيت فرنسا من أن يستخدم خير الدين باشا نفوذه لكى يرفع تونس الى رتبة الخديوية . وكانت التقارير تصل تباعاً الى فرنسا مملوءة بالتشاؤم والخوف وعن تهديدات تركيا وعناد الباى . فاضطرت فرنسا الى أن تقرر فى أوائل ابريل سنة ١٨٨١ أمر ارسال حملة عسكرية الى تونس .

(٢) الحملة والغزو :

قامت فرنسا بالاستعداد العسكرى على الحدود التونسية حتى تضمن عدم وقوف الباى موقفاً عدائيا تجاهها فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٠ . وصدرت الاوامر الى الحاكم العام فى الجزائر بالاسراع فى مد الخط الحديدى الذى يصل الجزائر بتونس ، حتى يسهل نقل الجنود . وأخذت الصحافة الفرنسية تنشر المقالات عن الاخطار التى تحيط بمركز فرنسا فى الجزائر ، واستعد الرأى العام لاعلان تفوق النفوذ الفرنسى فى تونس بشكل واضح. واستخدمت فرنسا الدبلوماسية ، وأشارت

على إيطاليا بضرورة توجيه أنظارها إلى طرابلس ، واستخدمت الضغط لافهام ايطاليا أنها ستوقف القروض والمعونات اليها ، إذا لم تتراجع عن مناوءة فرنسا فى شمال إفريقية. وذكرت فرنسا بريطانيا بتصريحاتها الشفوية فى برلين ، والكتابية بعد ذلك ، والمتعلقة بتونس ، وأفهمتها أن موقفها فى الجزائر يشبه موقف بريطانيا فى الهند ، وأنه لايمكن لأى دولة منها أن تسمح بوقوع الاضطرابات على حدودها. وكانت فرنسا مستعدة لعقد اتفاقيات مع انجلترا ، حتى لا تقوم هذه الدولة بوضع العراقيل فى طريقها ، وبعد أن كانت فرنسا تعتبر أن مصالحها فى مصر تعادل مصالح انجلترا فيها ، اعترفت بتفوق المصالح البريطانية فى وادى النيل ، وعلى قناة السويس ، وأن هذه المصالح أكثر من مصالح أى دولة أخرى ، ولكن على أساس إعتراف انجلترا بأن المصالح الفرنسية فى تونس كانت أقوى من مصالح أى دولة أخرى فى هذا الاقليم كذلك . وهدأ بال فرنسا حينما علمت أن بريطانيا لا تنظر بعين الرضا لضم فرنسا لتونس ، ولكنها فى نفس الوقت لن تقف موقفا معارضا لذلك .

واستندت فرنسا إلى مبررات اختلقتها لاتمام عمليتها . فذكرت أن الحالة على الحدود التونسية الجزائرية غير محتملة ، وان الجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم ، مما يزيد الأعباء على كاهل الحاكم العام الفرنسى فى الجزائر . وادعت فرنسا ان اعتداء القبائل على الحدود قد تكررت ، فى الشعاب الجبلية والغابات التى يصعب التوغل فيها . ووصفت فرنسا هذه القبائل بأنها لا تخضع لعاصمة تونس إلا خضوعاً إسميا ، وأنها قبائل بربرية إستمرت على هذا السلوك منذ أيام قرطاجة وروما وبيزنطة ، وانها قبائل ترفض دفع الضرائب للباى ، وتتسلح بما تنتزعه من ايدى جنود الباى من أسلحة وأنها تستمر فى الحرب ضد الجزائريين ، ولاتفه الأسباب ، وتستند إلى المخابىء والأوكار الصعبة ، وفى الأماكن الوعرة ، لانهاك أى جيش

يحاول اخضاعها من الشرق أو من الغرب ، من تونس أو الجزائر .

وأخذت فرنسا فى شرح الخسائر التى تنتج عن عبور رجال القبائل للحدود ، وعصيان هذه القبائل للسلطة المركزية . وكانت تمهد فى حقيقة الأمر للتذرع بهذه المسألة للتدخل فى تونس والسيطرة عليها . وكانت هذه الوسيلة ، وهى الاستناد إلى الاعتداءات التى تقع على الحدود ، وسيلة مهمة بالنسبة لفرنسا ، تقلل من ظهور مشروع الحكومة على أنه عمل يهدف الفتح والغزو ، وتقلل بالتالى من إمكانية قيام المشكلات فى البرلمان أمام الزحف الفرنسى على النيابة . وكان إعلان فرنسا للحرب على تونس ، وبشكل واضح وصريح ، يهدد بزيادة المقاومة أمامها بين رجال القبائل ، ويهدد بإثارة حرب دينية ضدها فى كل بلاد المغرب . وكانت فرنسا قد صممت على أن تنفق أقل ما يمكن انفاقه فى الاستعدادات الحربية فى حملة تونس وأن تجرى إيطاليا وتركيا أقل جرح ممكن، من هذه العمليات . فجاءت فكرة تأديب القبائل التى تسكن منطقة الحدود ، والتى تخضع تماما لسلطة الباى والتى يعجز الباى عن إجبارها على احترام الحدود مع الجزائر ، جاءت ذرائع وجيهة ومناسبة لعملية البدء فى الحملة ، واحتلال فرنسا لتونس .

ولم تعلن فرنسا نياتها الحقيقية ، لإعلان حمايتها على تونس ، إلا لألمانيا والنمسا. ولكن فرنسا صممت على أن تطلب معاونة الباى لها ، فى عملية غزو وتهدئة الحدود التونسية الجزائرية ، وذلك نظير إعطائها الضمانات والتأكيدات عن صداقتها واحترامها لشخصه ومركزه وإمتيازاته . ويمكن لفرنسا بهذه الطريقة أن تضحى بأقل ما يمكن التضحية به من الرجال والأموال .

وجابهت فرنسا مشكلة تنظيم الحملة ، وكانت تفتقر إلى جيش مستعمرات ، كما كان الاعتماد على الجنود الجزائريين أمراً غير مضمون ، نظرا لموقفهم من مشكلتهم

الوطنية فى الجزائر نفسها . فأصبح على فرنسا أن تعتمد على قوات فرنسية ، أو فرنسية فى غالبيتها ، للقيام بهذه العملية . وكانت هناك صعوبات تتعلق بالتعبئة وإعلانها فى فرنسا ، خاصة وأن هذه العملية كانت تتطلب موافقة البرلمان. وأيدت السلطات العسكرية الفرنسية فكرة التعبئة الجزئية ، وعلى أساس جميع الجنود من كل أنحاء فرنسا والجزائر ، ومن الفرق التى خدم قادتها فى شمال افريقية . فبلغت القوة المعدة للغزو ١٧ ألف جندى ، قسمت إلى ثلاث فرق ، تعمل على الحدود التونسية . وسارت الاستعدادات على قدم وساق فى عنابة وطولون ، لتكوين فرقة خاصة تنزل فى بنزرت . وغضت الحكومة الفرنسية الطرف عن إرسال الأسطول إلى حلق الوادى ، حتى لا ترسل الدول الأوربية الاخرى سفنها هناك . ووافق البرلمان الفرنسى ، فى أوائل شهر أبريل ، على رصد خمسة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسى لتغطية نفقات الحملة .

وأعلنت الحكومة أن هدف هذه الحملة هو تأديب القبائل التى تسكن منطقة الحدود مع الجزائر ، وأن شهراً واحداً يكفى لانهاء هذه العمليات . واستندت الحكومة على الصحافة لتوجيه الرأى العام فى نفس الطريق الذى تحاول أن تسير فيه ، وتظهر عدالة العامل الفرنسى ، وموقف كل من الباى وإيطاليا المعادى لها . كما استعدت لاستخدام هذه الصحافة الجمهورية الرد على نقد الصحافة الإنجليزية ، وتفنيد وجهات النظر التى قد يثيرها الباب العالى . كما استندت الحكومة الفرنسية إلى مقالات بعض رجال الإقتصاد الفرنسيين ، مثل *Paul Leroy Beaulieu* الذى شرح فوائد الاستعمار والتوسع ، ونادى بضرورة ضم تونس لفرنسا نهائيا ، وذهب فى تطرفه إلى شرح أخطار الا كتفاء باعلان الحماية على هذا الاقليم من أقاليم المغرب الكبير ، وقال أنه لن يكون هناك سلام دائم أو أمن لفرنسا فى الجزائر . حتى يرفع العلم الفرنسى على قصر الباى . واستعدت فرنسا لطبع الكتاب

الأصفر وتوزيعه على أعضاء البرلمان فى دورتهم التالية ، رغم أنه لا يحتوى الشىء الكثير من وثائق هذه المشكلة . وكان عبارة عن تبرير للعمليات العسكرية ؛ التى ستقوم بها فرنسا . ويقتصر هذا الكتاب على علاقات فرنسا مع تونس ، ويعالج الحالة على الحدود الجزائرية التونسية ، ثم العقبات المواجهة للنفوذ الفرنسى ، وعناد الباى ، ثم يشتمل على تقارير زحف الجملة بعد ذلك وإنتشرت الأخبار ، المدعمة بالاحصاءات ، عن القتلى من الرجال ، والجرحى من النساء ، والأغنام المسروقة ، والماعز المفقودة ، والجمال والحمير ، مما يثير الضحك ، أكثر من إثارته الرأى العام الفرنسى ، للدفاع عن مصالح فرنسا فى شمال إفريقية . وعلى أى حال فأن إسراع الحمله فى القيام بعملياتها قد وفر على الحكومة الكثير من الصعاب الناتجة عن مواجهة أمر المعارضه فى الداخل ،وأمر شرح أهدافها ، وطلب الموافقة على سياستها .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم العسكرية ، أحاطوا الباى علماً بتصميمهم على عبور الحدود ، وطلبوا منه أن يعاون الجنود الفرنسيين على أداء واجبهم .ولكن الباى رفض هذا الطلب ، وشرح أنه يمكنه بمفرده أن يحافظ على النظام ، وأن التدخل الأجنبي سيثير عداء الوطنيين ومقاومتهم . وحمل الباى الفرنسيين التبعات التى ستنتج عن عملياتهم .

ولم يكن فى وسع الباى إلا أن يحتج على الاعتداءات الموجهه ضد حقوقه ، وضد القانون الدولى . وكانت فرنسا تعلم أنه ستجنب كل إصطدام عسكرى معها ، وأن فى وسع جنوده أن يتقهقروا ، بنظام أو بغير نظام ، أمام تقدم الفرنسيين . ولذلك فان استجداء الباى لم يجد أذنا صاغية فى فرنسا . وانتهز القنصل العام الفرنسى فى تونس الفرصة لكى يشرح للباى محمد الصادق أن فرنسا مستعدة لانزال جنود من البحر للعمل على المحافظة على الأمن والنظام فى العاصمة . ولما رفض

الباى الإستماع إلى هذا الإقتراح ،أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستعتبره مسئولا، مع رئيس وزرائه ، عن أى مقاومة تحدث .

وكانت القوات الفرنسية مستعدة على الحدود ، وعبرتها فى يوم ٢٤ أبريل سنة ١٨٨١ دون أن تلقى مقاومة تذكر ، ثم إحتلت الكاف وطبرقة دون مقاومة جدية . وإحتج الباى على أعمال فرنسا . ولكن أحداً لم يستمع إليه . حقيقة أن وجود بعض العقبات الطبيعية ورداءة الطرق ، وسقوط الأمطار ، ووجود بعض السيول قد أخرت تقدم القوات الفرنسية بعض الشىء ، كما أن إخلال بعض الجنود والضباط والضبط والربط وحسن النظام قدأجبر فرنسا على ابعاد بعض العسكريين ولكن الحملة الفرنسية استمرت فى زحفها . وظل الباى يرفض فكرة الحماية ،وكان يأمل فى تدخل الدول الأوربية الى جانبه ، ويأمل كذلك فى أن يفى الباب العالى بوعده بارسال الأسطول العثمانى إلى حلق الوادى .

وكان الفرنسيون يعتقدون أن أعمال الحملة فى منطقه الحدود مع الجزائر ستكفى لاخافة الباى ، ولكنهم شعروا بأن الباى لا يوافق على الحماية فأرسلت فرنسا حملة ثانية الى بنزرت فى أول مايو ، إحتلت المدينة وزحفت منها صوب العاصمة . وفى ذلك الوقت طلب الباى توسط الدول بينه وبين فرنسا ، ولكن الدول لم تستجب لندائه ، كما أن الامدادات لم تصل من الدولة العثمانية . واستمر زحف القوات الفرنسية حتى وصلت فى يوم ١٢ مايو الى مشارف مدينة تونس .

وتقابل القنصل العام الفرنسى فى تونس ، روستان ، مع القائد العام للحملة الزاحفة بريار ، وسلمه نسختين من المعاهدة ، ثم قدمه للباى وأكد القنصل العام للباى أن القائد العام سيعمل بما فيه سعادة الباى وضمان حقوقه وامتيازات أسرته ، وسلامة أراضى تونس : ولكن على أساس الإعتراف بتفوق المصالح الفرنسية فى البلاد . وتقدم الجنرال بعد ذلك وقرأ المعاهدة :

وأعطى للباى مهله أربع ساعات لاعطاء قراره النهائى . واجتمع مجلس الدولة فى قاعة مجاورة لتلك التى كان ينتظر فيها الممثلون الفرنسيون . وارتفعت أصوات الاحتجاج من المجلس برفض المعاهدة ، ولكن تونس كانت محتلة ، وبدون أيه قوة تدافع عنها . فظهر الباى ثانيا بعد ساعتان وكان يحمل نسختيا المعاهدة ، وموقع عليها .

وإنتهى استقلال تونس الفعلى ، والذى كان يتمتع به الباى ، فى الساعة الثامنه من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بالتوقيع على معاهدة قصر الباردو ، ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا ، التى قررت إحاطة الباى بكل مظاهر الاحترام والاهتمام ، فى نفس الوقت الذى جردته فيه من سلطته الفعلية . ورقت فرنسا قنصلها العام وعينته مقيما عاما فى تونس ، وجعلته يتمتع بكل سلطة حقيقية فى البلاد ، وأرسلت سفينة خاصة لنقل المعاهدة إلى فرنسا .

(٣) رد الفعل :

عجزت فرنسا بعد التوقيع على المعاهدة فى وقف العمليات الحربيه فى تونس وظهر أن القبائل فى شرق الولاية وجنوبها كانوا معادين للطريقة التى سلم بها الباى لمطالب الفرنسيين . وارتفعت درجة الحماسة والمطالبة بالبذل والتضحية بين التونسيين ، واتصلت بهم رسل السلطان من ولاية طرابلس ، كما جاءت تصريحات السلطان ورفضه الاعتراف بمعاهدة ١٢ مايو عاملا أساسيا يعطى للثورة التونسية قوة وحيوية . ونظر التونسيون إلى بقاء الجنود الفرنسيين فى العاصمة على أنه خوف من الالتقاء بهم فى البادية.ولقد قام بعض الايطاليين بدور فى اثارة شعور الأهالى . وحينما سافرت معظم القوات الفرنسية إلى الجزائر وفرنسا شبت الثورة فى شرق البلاد وجنوبها بقيادة على بن خليفة فى شهر يونيو .

ولقد أعلن الفرنسيون استعدادهم لمعاونة الباى على اخماد الثورة ، ولكن معظم جنود الباى فرت من الصفوف وظهر العلم النبوى الأخضر فى كل مكان وأعلن المسلمون الجهاد ضد الفرنسيين . ولقد تمكن الثوار من قطع المواصلات ، فساد الخوف فى العاصمةخاصة وأن أبى أميمة كان يهدد بثورةعاتيةفى الجزائر ، وامتلأت تونس بكثير من فرسان العرب والبربر ، ومن كل الاقاليم المجاورة .

وبعد أن كانت فرنسا تفكر فى أنه يكفى لجيش صغير بأن يعمل على استتباب الأحوال فى تونس وجدت أنها تواجه مشكلات فتح تونس كلها . وكان ذلك يتطلب تعاون الأسطول مع الجيش ، وكونت فرنسا قوة حربية جديدة بلغت خمس وأربعين الف جندى وضرب أسطولها قابس وسفاقص ثم احتلت تونس والنقط الاستراتيجية الهامة قبل أن تزحف على القيروان مركز الثورة . ولقد أظهر التونسيون شجاعة فائقة فى كفاحهم ضد الفرنسيين ، ولكن هذه الشجاعة كانت لاتجدى أمام وسائل الحرب الحديثة وانتهت الثورة فى اكتوبر . وكانت الخلافات الاسرورية وعدم وصول النجدات العثمانية قد أدت الى عبور بعض التونسيين إلى طرابلس فأخذوا من هناك يشنون الغارة بعد الغارة على قوات الاحتلال فى اقليمهم .

ولقد أثرت هذه الثورة على فرنسا نفسها وقامت حملة عنيفه ضد الوزارة فى باريس مما اضطر الحكومة إلى تقديم موعد الانتخابات من سبتمبر إلى أغسطس. ورغم ذلك فقد كانت المشكلة التونسية من بين أهم المشكلات التى استخدمت فى الحملات الانتخابية وكانت وسيلة لنقد الحكومة فى الصحافة وفى الاجتماعات . واعتبر اليساريون أن الحكومة قد خرقت الدستور باعلانها الحرب دون موافقة البرلمان ، كما اعتبروا هذه العمليات هى عمليات خاصة وفضحوا الحكومة بأنها قد سحبت الجند قبل أن تتم وضع نظام جديد للولاية ، كما فضحوها فى أنها قد

سارت على سياسة أدت إلى عداء الدول الأوربية لها . أما اليمينيون فانهم قد
انتقدوا الحكومة نقداً أكثر رزانة وأقل عداءاً من نقد اليساريين . وعلى أى
حال فلقد وضح أن فرنسا قد فتحت أمام نفسها مشكلة استعمارية جديدة ، تشبه
مشكلة الجزائر ، وتحتاج للأحوال والمجهودات فى الوقت الذى تحتاج فيه فرنسا
إلى أموالها ومجهوداتها لتقوية مركزها فى أوربا . ورغم ذلك فان انتخابات سنة
١٨٨١ فى فرنسا لم تتأثر كثيراً بنقد اليمين ولا بهجوم اليسار وحصل الجمهوريون
فيها على أغلبية مقاعد البرلمان . وفاز جول فيرى رغم اعتماده على العاطفة أكثر
من اعتماده على الحكمة واضطرته الظروف إلى أن يشرح ضرورة وضع سياسة
ايجابية لفرنسا مادامت ترغب فى أن تكون دولة عظمى لها مصالح ولها طموح،
ودافع عن سياسة الحكومة فى تونس بشكل خاص والسياسة الإستعمارية بوجه
عام ، وبشكل جعل منه أباً للاستعمار الفرنسى الحديث ، وكان فيرى يفضل نظام
الحماية لتونس ، وانتهز فرصة ارسال الحملة والتوقيع على المعاهدة لكى يشرح
للبرلمان أنهم قد ضربوا عصفورين بحجر واحد فأدبوا القبائل الثائرة وأخذوا
ضمانات للمستقبل . ولما تزايد النقد على الحكومة اضطر فيرى إلى الإستقالة فى
١٩ نوفمبر وترك دفة السياسة لجامبيا . وأخذت فرنسا فى القيام بدورها كدولة
حامية ، فضمنت الدين التونسى ، وأقامت الحاميات فى المواقع الاستراتيجية
ووضعت أسس الحماية على تونس .

أما انجلترا فانها قد وقفت على الحياد تجاه العمليات الفرنسية فى تونس، ولكن
هذا الحياد لم يكن كريما وظهر النقد ضدها فى البرلمان والصحافة . ودافع بعض
الإنجليز عن تونس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية . وأعلنوا
أن عقد معاهدة الباردو مخالف للقانون الدولى . وشرحت الصحف أن فرنسا قد
غيرت التوازن الدولى فى البحر لمصلحتها ، وكأنها ترغب فى أن تجعله بحيرة

فرنسية . وأنها فعلت ذلك دون أن تتشاور مع الدولة التى تمتلك مالطة . ولقد
شاركت الحكومة الإنجليزية الرأى العام فى موقفه من فرنسا فى المسألة التونسية ،
ولكنها رأت أن احتلال تونس يوازى احتلال انجلترا لقبرص ، ومادام هذا
الاحتلال لا يضر بالحقوق والمصالح التى تخص رعايا بريطانيا فى الولاية . ولقد
طلبت الحكومة الانجليزية من فرنسا تأكيد النقط التى وعدت بها من قبل وهى :
أن فرنسا لا ترغب فى احتلال أوضم أى جزء من تونس . وأنها لن تحول بنزرت
إلى قاعدة بحرية ، وأنها ستحترم المعاهدات الموجودة بين بريطانيا وتونس ، ولن
تتدخل فى حقوق الرعايا الانجليز ، وأنها لن تعمل على زيادة حقوق الرعايا
الفرنسيين . ولقد أعطت فرنسا لانجلترا هذه الضمانات وتعهدت بأنها لن تغير
الأوضاع السياسية دون علم الدول الأوربية وأنها لن تنفذ مسألة إنشاء قاعدة
بحرية فى بنزرت فى ذلك الوقت . والواقع أن بريطانيا قد طلبت إلى قنصلها فى
تونس أن يعترف بمركز المقيم العام الفرنسى ، واعتبرت انجلترا تونس هدية
أعطتها المانيا لفرنسا ، وأخذت تفكر فى مصر كتعويض لها فى البحر المتوسط،
وعلى طريق الهند .

أما إيطاليا فانها قد ثارت حينما علمت بالحملة الفرنسية على تونس وانزعجت
الوزارة الإيطالية ، وقامت منافسة فى البرلمان وأتهم حزب اليمين الوزارة بقصر
النظر كما هاجمت الصحف الحكومة وطالبت بسقوطها . ولكن فشل عملية تأليف
وزارة جديدة أضطر الوزارة السابقة إلى البقاء فى الحكم . ولقد طالبت الصحف
بوضع الجيش الإيطالى بأكمله تحت أمرة ألمانيا . وساد شعور بأن ايطاليا قد
أصبحت وحيدة فى القارة ، شعور بالذل والإمتهان أدى بها إلى التساؤل عن
امكانية الانضمام لدولتى الوسط . وحينما جاءت الأخبار بالتوقيع على المعاهدة
تزايد شعور الإيطاليين بخديعة فرنسا لهم ، وحتى غاريبالدى صديق الفرنسيين

أعلن أن هذا العمل قد أثر على الفكرة التى كان يحتفظ بها لفرنسا وأعلن أن كورسيكا ونيس لايمتا لفرنسا بأية صلة . وظل الرأى العام متوتراً ورفض قبول تعويض فى طرابلس رغم أن السفير الفرنسى فى الاستانة قد صرح للسفير الايطالى فيها بأن طرابلس قد منحت لايطاليا فى موتمر برلين . وشعرت ايطاليا بالغبن حينما أصبحت فرنسا جارة جنوبية لها وفى موقع يهدد صقلية وجنوب ايطاليا . ورفض القنصل الايطالى معاملة روستان بصفته مقيماً عاما ، وحاول الاتصال بالباى رأساً ، واستقال السفير الايطالى فى باريس ، واحتجت ايطاليـــا على تخريب المستعمرة الايطالية فى سفاقص أثناء ضرب الأسطول لهذه المدينة وطلبت تعويضا على ذلك . ووصل الأمر إلى وقوع تصادم بين العمال الايطاليين والفرنسيين فى مرسيليا ، وقامت المظاهرات فى نابلى وميلانو ومسينا . وشعرت ايطاليـــا بضرورة عثورها على حليف فاتجهت إلى دولتى الوسط بعد أن عجزت عن الوصول إلى تفاهم مع انجلترا . وانضمت ايطاليا إلى التحالف الثلاثى فى ربيع سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تترك أطماعها الاستعمارية وطلبت المشاركة فى مصر ، ولو بنفوذ ثانوى . وتحول بعض انتباهها إلى شرق افريقية وإلى خليج عصب ، كما بدأت بعض بعثاتها العلمية والجغرافية والعسكرية تحاول الوصول إلى داخل طرابلس .

أما تركيا فانها كانت غارقة فى مشكلاتها مما يمنعها من وقف الغزو الفرنسى لتونس ، ولكنها أمرت الباى بأن يخمد الثورة حتى يقضى على كل سبب للتدخل الفرنسى فى اقليمه . ولقد احتج السفير الفرنسى فى باريس على الحماية وطلب التفاوض مع فرنسا أو التوسط بينها وبين البـــاى ، إلا أن فرنسا رفضت كل تدخل تركى فى المسأله . وكانت صدمة عنيفة للسلطان حين رأى أحـــد الأقاليم الاسلامية قد اقتطع وخضع لاستعمار دولة مسيحية . ولقد فكر بعض الوزراء فى ضرورة ارسال الأسطول إلى تونس إلا أن فرنسا أعلنت أن هذه العملية ستعتبر

اعلان حرب عليها . ولقد ظل عبد الحميد يعتقد فى قوات الجامعة الإسلامية وفى امكانية اتخاذ طرابلس مركزا لها يناوىء منه الحكم الفرنسى فى كل أقاليم المغرب . وحينما قامت الثورة فى جنوب تونس حاولت بعض العناصر العثمانية التدخل فيها من طرابلس ولكن فرنسا حذرت تركيا من أى تدخل ، وحتى من زيادة عدد حامياتها فى طرابلس بدعوى العمل على استتباب الأمن والنظام . وعلى أى حال فان تركيا كانت فى حاجة إلى أن تعمل مع الدول الأوربية ، لا ضدها ، ما دامت أحوالها المالية والاقتصادية والعسكرية والادارية تحتاج إلى كل معونة وإلى كل تعاون مع الغرب ، مع ما فى ذلك من تناقض واضح .

وكانت ألمانيـــا هى أول من اعترفت بسلطة فرنسا فى تونس ووقفت من فرنسا موقفاً كريماً فى هذه المسألة وبشكل جعلها لا تأبه بنقد وبمعارضة ايطاليا وأسبانيا . وأخذت أسبانيا تتجه إلى المغرب الأقصى ، وشعرت بأن سير فرنسا على هذه السياسة سيجعلها تؤثر على مستقبل هذا الاقليم الذى يهم أسبانيا ، وأكدت أنها لن تعمل هناك قبل أن تحصل على موافقة بريطانيا .

وكان استيلاء الفرنسيين على تونس عاملا هاما يؤثر فى مصر وهى تغلى بالثورة العرابية وتتهيأ لصد التوسع البريطانى فيها . وكانت سببا فى أن يشعر المواطنون فى وادى النيل بحاجتهم إلى جيش قوى ، وبحاجتهم إلى التحرر من النفوذ الأجنبى ، وإن كان التدخل البريطانى قد أدى بمصر إلى ما وصلت إليه تونس من قبـــل . وانتشر شعور عدائى ضد فرنسا فى طرابلس التى أصبحت معسكراً لمهاجمة الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقية ، وصحب ذلك قيام ثورة ابو أميمة فى الجزائر ومهاجمة قرى المعمرين الفرنسيين والأسبانيين ومعسكرات الجنود . وظل هـــذا القائد مستمراً فى مهاجمة المعمرين والمستعمرين إلى أن اضطر للدخول إلى المغرب الأقصى بعد أن ضعفت إمكانياته .

وعلى أى حال فان رد الفعل الخاص باحتلال الفرنسيين لتونس ولوضعها تحت حمايتهم لم يؤثر تأثيراً إيجابياً فى هذا الاحتلال وفى هذه الحماية ، بل قامت فرنسا رغم ذلك بتدعيم مراكزها فى الولاية وتدعيم نظام الحماية فيها تمهيدا للبدء فى عملية الإستغلال المنظم .

(٤) الحماية :

إختارت فرنسا لتوسعها الاستعمارى فى تونس ، ولفرض تسلطها عليها ، نظام « الحماية » حتى لا تثير إحتجاج الدول الأوربية نتيجة لتغييرها الأوضاع الدولية فى ذلك الاقليم ، وحتى تموه على أبناء تونس بأنها لم تقدم على ضم بلدهم أو النزول به إلى مستوى المستعمرات ، وحتى تحمل الجانب الوطنى نفقات قوات الاحتلال ، ونفقات الاصلاحات التى تشير بها ، وحتى تظهر أمام المعارضة الفرنسية نفسها بأنها قد نزلت إلى عملية ، تضمن لها المكاسب المادية والعسكرية والمعنوية ، دون أن تكلفها الأموال والتضحيات . ولقد تأثرت فرنسا فى ذلك بتطور نظم الحكم البريطانى فيما وراء البحار ، وضمنت بهذا النظام الحصول على كل إمتيازات الدولة المستعمرة ، وفى ظل هذا التسلط ، وسيطرت على الامكانيات المادية والبشرية والاستراتيجية ، وكأنها تتعاون مع السلطات الوطنية فى ذلك . ورغم أن معاهدة الحماية تظهر وكأنها قد عقدت بين طرفين متساويين إلا أن الضغط العسكرى الذى إصطحب هذا التوقيع ، وسيطرة فرنسا وإشرافها على الشئون العسكرية والعلاقات الخارجية لنيابة تونس ، ويظهرون الأمر على حقيقته . واذا ما إعتبرنا أن فرنسا كانت مخلصة فى الاتفاق على أن إحتلالها لتونس هو إحتلال مؤقت ، لتناسينا اشتراط فرنسا ذلك بوصول السلطات الحربية الفرنسية والتونسية إلى الاتفاق ، وتقرير وصول الادارة المحلية إلى مرحلة القدرة على

المحافظة على الأمن والنظام . وكان فى وسع فرنسا أن تقوم رسمياً بالضم ، بعد أن قامت به بالفعل بمعاهدة الباردو سنة ١٨٨١ .

ومعاهدة الباردو هى معاهدة صداقة وحسن جوار ، وظهرت وكأنها لا تمس تونس فى كرامتها وعزتها ، وإن كانت الخدعة فيها واضحة ، وفى كل نص ومادة من موادها :

وسرعان ما وضح الأمر أمام التونسيين وعرفوا باحتلال فرنسا لاقليمهم ، وسيطرتها عليه ، وبمعاونة وإسم أميرهم ، فانتشرت روح الثورة فى البلاد وجمع المجاهدون صفوفهم وإستعدوا للكفاح المسلح . ولقد ساعد على نشوب هذه الثورة فضح رجال الجامعة الاسلامية للسياسه الاستعمارية الفرنسية ، ونشوب ثورة « بو عمامة » فى جنوب وهران فى الجزائر ، وإنشغال فرنسا بالانتخابات وسحبها لجزء من قوات حملتها على تونس ، وشعور التونسيين بتأييد الدولة العثمانية وسلطاتها وقواتها فى طرابلس لهم .

ولقد بدأت هذه الثورة فى المنطقه الجنوبية من تونس ، والمجاورة لطرابلس والبعيدة عن سلطة الباى ، وفى مركز القبائل المحاربة القوية ، صلبة العود ، والتى كانت أقل خضوعا من غيرها ، للحاكم ، فما بالك بالمستعمر ؟ وامتدت الثورة من القيروان إلى سفاقص ، التى طردوا منها نائب الباى ، بعد أن وصم سيده نفسه بالخيانة والارتماء فى أحضان الاستعمار ، بتوقيعه على المعاهدة . وأعلن الثوار على بن خليفه أميراً عليهم وقائداً لهم ، مادام الباى قد إستكان واحتفظ لنفسه ولأسرته بالامتيازات ، وفى ظل الدخيل المستعمر . وتمكن الثوار من السيطرة على كل الاقليم الجنوبى من تونس ، وبسهولة ، مع ما يشتمل عليه من سواحل ، تمتد حتى حدود طرابلس ، وبما يجاوره من جزر مثل جربه . ولقد أحرجت هذه الثورة جول فيرى فى فرنسا ، بعد أن أدعى أنه يقوم بعملية

لا تكلف بلاده شيئا ، ثم ظهر بأنه قد يضطر إلى إعلان التعبئة، ويطلب إعتمادات في الميزانية لعمليات حربية . ولكنه استغل الاسطول في العمليات الواقعة في المنطقة الساحلية ، ولكي يمنع وصول الامدادات إلى الثوار ، وذلك انتظاراً القيام بالعمليات الحربية في الداخل ، واستناداً إلى الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر . وقام الاسطول الفرنسي بضرب سفاقص ، ثم عاد ودمرها ، بعد أن سيطر عليها الثوار من جديد . كما قام بضرب قابس وجزيرة جربه ، وأنزل بها مشاة الأسطول . واستمرت العمليات الحربية طوال صيف سنة ١٨٨١ ، ثم تمكن جول فيرى من إعداد ثلاث طوابير فرنسية بدأت في الزحف على الاقليم الجنوبي من تونس ، وجعلت هدفها مدينة القيروان. وإتخذت هذه القوات قاعدة لها في سوسة ، وعملت على السيطرة على كل الاقليم ، واحتلت مدينة تونس نفسها ، رغم تعهد فرنسا للباى بعدم القيام بذلك . وتقهقرت الشجاعة والبذل وروح الثورة أمام فتك الأسلحة النارية وحسن التدريب والتنظيم ؛ ثم أخذت القوات الفرنسيه في القضاء على كل مراكز المقاومة الموجودة في الجنوب ، وأخضعت الاقليم لحكمها العسكري .

وحينما استقال جول فيرى وتولى جامبتا الوزارة ، إستمرت فرنسا في سياسة سيطرتها على شئون تونس ، وتسلطها عليها . وكان بول كامبون قد أصبح مقيما عاماً بعد روستان ، وتدخلت حكومة باريس في ولاية الحكم عند موت محمد الصادق ، وأختارت على باى ، أخا الصادق ، باياً على تونس ، وكان من أطوع البايات للسلطه الفرنسية . كما أن فرنسا استندت إلى نشوب الثورة في تونس لكي تعقد معاهدة جديدة مع تونس في سنة ١٨٨٣ ، هى معاهدة المرسى التي وسعت سلطات الدولة الحامية . فلقد نصت المادة الاولى منها على تكفل الباى بادخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى حكومة فرنسا

فائدة إدخالها ، وذلك تسهيلا منه لها على إتمام حمايتها. أما المادة الثانية فقد ضمنت فيها فرنسا قرضاً يعقده الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد ، والبالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يزيد على ١٧٥ مليون فرنك ، ولكن على أساس إختيار فرنسا نفسها الوقت والشروط المناسبة لهذه العملية . وتعهد الباى في نفس المادة بألا يعقد قرضاً جديداً لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية . وعالجت المادة الثالثة من معاهدة المرسى أولوية المصروفات الواجب أداءها في تونس ، فتخصص من إيرادات المملكة أولا المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا ، ثم يخصص منها ثانياً مخصصات سمو الباى، وقدرها مليونا من الريالات التونسية ، أى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فرنك فرنسى ، وما بقى بعد ذلك ينفق منه على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية . ولقد أكدت معاهدة المرسى معاهدة سنة ١٨٨١ وكملتها ونصت على أنها لا تغير الأنظمة التي سبق وضعها لتقرير الغرامة الحربية .

وإذا كانت معاهدة الباردو قد ظهرت وكأنها تهدف تدعيم الوضع القائم في تونس والاعتراف بالمعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى ، مع إعطاء فرنسا حق الاحتلال العسكرى ، والاشراف على علاقات تونس الخارجية ، فان معاهدة المرسى قد أعطت لفرنسا حق الاشراف على الديون والميزانية التونسية ، وجعلت منها مسيطرة على مصالح الدول الأوربية الاخرى في تونس وأجبرت الباى على إدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى فرنسا ضرورة تطبيقها في الولاية . ولقد استندت فرنسا الى معاهدة المرسى ، وأصدرت مرسوماً لتوسيع اختصاصات المقيم العام في سنة ١٨٨٤ ، وجعل منه المسيطر فعلا على الشئون التونسية . وألغيت معظم الوزارات التونسية ، ولم يبق منها الا منصب رئيس الوزراء ، ووزير القلم . واحتل الفرنسيون جميع الوظائف

العليا ، وخاصة وظائف مديرى المصالح ، مثـل الأشغال والمعارف والصحة
والمالية ، وأصبح لهم حق إصدار القرارات الوزارية ، والاجتماع فى مجلس المقيم
العام ، ومـع قائد الجيش الذى أشرف على قاعدة بنزرت ، وأصبح بمثابة وزير
للحربية التونسية . وأنشىء منصب سكرتير عام الإقامة لتنسيق العمل بين الوزراء
التونسيين ومديرى المصالح الفرنسيين ، وأصبح هـذا المنصب يشرف فعلا على ما
تبقى فى أيدى التونسيين من اختصاصات .

واستندت فرنسا إلى حق البـاى فى التشريع ، وحقه فى التنازل عنه لمن يشاء
لـكى تسلبه إياه ، وتمنحه للمقيم العام الذى أخـذ فى وضع المراسيم ، وتقديمها
للباى للتوقيع عليها . هـذا بالنسبة للتونسيين . أما بالنسبة للفرنسيين المقيمين فى
تونس فان مرسوم ١٨٨٤ قـد احتفظ بحـق إصدار التشريعات الخاصة بهم
لحـكومة باريس .

واستندت فرنسا إلى معاهدة المرسى لـكى تتخلص من لجنة الدين ، والمراقبة
الدولية والمالية بدعوى تعارضهـا مع إختصاصات فرنسا والتزاماتها فى هـذه
المعاهدة . كما أنها عملت على إلغاء القضاء القنصلى . وعلى درجات ومراحل ، وحتى
لا تصطدم بمعارضة الدول الأجنبية الأخرى . فأصدر البـاى مرسوماً يجـيز
تحول الأجانب المقيمين فى تونس إلى المحاكم التى أنشئت لتطبيق القوانين الفرنسية
فى حالة عدم وجود قضاء قنصلى لهم وتمـكنت فرنسا من إقنـاع بريطانيا بالتخلى
عن بعض إمتيازاتها ، باعتبار أن رعاياها قـد أصبحوا تحت إدارة فرنسية ،
وتم ذلك فى أوائل عام ١٨٨٥ ، وتمـكنت فرنسا ، مع الزمن ، من تقليل المعارضة
الايطالية لها ، ولنظام حمايتها فى تونس .

وكانت إيطـاليا وتركيا هما الدولتان اللتـان رفضتا الإعتراف بمركز فرنسا

الممتاز فى تونس . ولـكن فرنسا اخذت فى نشر الدعاية ضد الدولة العثمانيه ،
بأنها دولة تقوم على نظام إقطاعى ، وتستغل حركة الجـامعة الاسلامية فى تثبيت
حكمها الرجعى ، وإتهمتها بأنهـا تناوئها فى شمال إفريقية ، من ولاية طرابلس .
وكانت الدولة العثمانية ضعيفه ولها مشكلاتها فى مصر مع بريطانيا ، وفى بقية بلدان
المشرق العربى ، وفى البلقـان . فاضطرت فى سنة ١٨٨٨ إلى تحديد الحدود بـين
تونس وولاية طرابلس ، واعترفت بذلك ـ ضمنـاً ـ بخروج تونس من بـين
أقاليمها وممالـكها ، وإن كانت لم تتنازل رسمياً عن سيادتها على تونس ، إلا فيـما
بعد الحرب العالمية الأولى .

أما ايطاليا فقد واصلت معارضتها لزيادة النفوذ الفرنسى فى تونس ، ومعارضتها
لتغيير فرنسا للأوضاع الدولية والاقتصادية فى هذه الولاية ، حتى سنة ١٨٩٦ .
ولقد عجز نظام الحماية الفرنسية على تونس عن أن يغير الارتباطات والمعاهدات
السابقة بين تونس وبقية الدول الأوروبية ، تلك المعاهدات التى كانت تعطى لإيطاليا
ورعاياها حق الدوله الأكثر أفضلية ، وكان رعايا إيطاليا يعتبرون أكبر جالية
أجنبية فى تونس . وعجزت فرنسا نتيجة لمعارضة إيطاليا لها عن أن تعدل
النظام الجمركى الموجود فى تونس ، وعن منح تسهيلات جمركية للبضائع التونسية
المصدرة إلى فرنسا ، وجزء منها خاص بالمعمرين الفرنسيين أنفسهم . كما عجزت عن أن
تشرف إشرافا تاما على العناصر الاوربية المتوطنة فى تونس . ولـكن ايطاليا
قامت بتجربتها الاستعمارية فى شرق إفريقيه ، من البحر الأحمر والارتريا صوب
الحبشه ، وفى الصومال ، وإستمرت فى معارضتها لفرنسا فى تونس حتى هزمت
قواتها فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ . وجاءت هذه الصدمة النفسية والعسكرية لـكى
تزيد من حدة الأزمة الإقتصادية الناتجة عن حرب التعريفة الجمركية مع فرنسا ،
وهزت إيطاليا من كيانها . فاضطرت إيطـاليا إلى تغيير سياستها مع فرنسـا ،

واتفقت معها فى نفس السنة على التنازل عن معاهدتها السابقة للحماية مع تونس ، وفى نظير إستمرار إستغلال الإيطاليين لبعض المصايد ، ومساواتهم ببقيه العناصر الأوروبيه المقيمة فى تونس . وأنهت ايطاليا بذلك حربا إقتصادية قاسية مع فرنسا ، وفتحت أمام سلعها أبواب الأسواق الفرنسية . واعترفت فرنسا بحق الايطاليين فى بناء المدارس فى تونس ، والاحتفاظ بجنسيتهم ، ولكنها عملت من جانبها على فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسيه أمامهم . وجاء مرسوم يوليو سنة ١٨٩٧ ، لكى يمد قوانين الجنسية الخاصة بالمقيمين الاجانب فى فرنسا ، على مثل هؤلاء الموجودين فى تونس ، ويبيح لهم حق التجنس بالجنسية الفرنسية بعد إقامة ، لمدة معينه ، فى تونس . وإذا كان هذا المرسوم قد عجز كذلك عن تصفية الايطاليين المقيمين فى تونس ، أو تحويلهم إلى رعايا فرنسيين ، فانه كان اعتداء صريحا على السيادة التونسية ، وذلك باعتباره الأراضى التونسية جزءا من الأراضى الفرنسية ، وبمعاملة الاجانب المقيمين فيها نفس معاملة زملائهم فى فرنسا .

وعلى أى حال فان نظام الحماية الفرنسية على تونس قد زاد من امتيازات فرنسا والفرنسيين فى هذه الولاية على مر الأيام . وكان أساساً لقيام الفرنسيين بعمليات الإستعمار والاستغلال فى تونس .

(٥) الاستغلال :

ساعد نظام الحماية على سرعة وقوة عملية إستغلال الفرنسيين لإمكانيات تونس . خاصة وأنه قد جعل منهم رعايا الدوله المتفوقة فى البلاد وأعطاهم الحماية اللازمة للقيام بعملياتهم . وعضدهم أمام أى منافسة يقوم بها أى أوربى آخر . فاذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقه للعمل فى منطقه تخضع

لحماية بلادهم ، وكذلك عملت سلطات الحمايه على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالى الفرنسى ، لوجدنا أن الظروف قد اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى .

وكانت الثورة الصناعية قد قامت بدورها فى أوربا ، وساعدت الآلة على سرعة دورة رأس المال وبالتالى على سرعة وصول الأرباح وتكدسها فى أيدى رجال الأعمال ، مما دفع بهم إلى المغامرة فيما وراء البحار ، وخاصة فى المناطق القريبة من فرنسا ، أى فى شمال أفريقية . فأصبح لهم السبق هناك على صغار المستغلين والمهاجرين والمتوطنين شبه المعدمين ، الذين شاهدت الجزائر ورودهم اليها ، قبل تونس بأربعين سنة . ولهذا فان عملية الاستغلال الاستعمارى الفرنسى لتونس ستظهر فى شكل شركات رأسمالية كبيرة تقوم باستغلال واستعمار مساحات واسعة من الأرض ، وبشكل يهدف الاستغلال الرأسمالى ، أكثر مما يهدف المتوطنين .

ولقد تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على مساحات كبيرة فى تونس ، وخاصة فى الوسط والجنوب ، وذلك لاستغلالها فى زراعة الزيتون . وحاول الفرنسيون فيما بعد أن يستندوا إلى ذلك لكى يظهروا أن المستغلين فى تونس ينتسبون إلى الطبقة البرجوازية ، فى الوقت الذى ينتسب فيه معظم الفرنسيين المتوطنين فى الجزائر إلى الطبقة الشعبية الكادحة ، ونسوا أن هذا التمويه غير مقنع لأبناء الجزائر أو لأبناء تونس ، ماداموا قد هبوا لاسترجاع أراضيهم وتحرير بلادهم .

وكما استولى الفرنسيون على الاراضى الزراعية أو القابله للاستصلاح فى وسط تونس وجنوبها ، تمكنوا من استغلال الثروة المعدنية فى البلاد ، وخاصة بعد أن تمكنت سلطات الحماية من اعلان الوديان والغابات والمناجم ملكا للدولة التونسيه ، تمنح حقوق استغلالها لمن تشاء ، ومهدت الحماية بذلك الطريق لمنح إمتيازات إستغلال

الثروة المعدنية للفرنسيين ، مانعة بذلك الأجانب من النزول إلى هـذا الميدان ، وواثقة من أن التونسيين لم يصلوا بعد إلى المستوى اللازم لاستغلال الثروه المعدنية فى بلادهم .

وعملت فرنسا كذلك على اصدار التشريعات والقوانين اللازمة لرعاية مصالحها وازدياد تفوق نفوذها فى تونس ، وأعطت لنفسها ولوجودها ولعملية استغلالها لونا قانونيا يصعب الجدال فيه مادام قد صدر باسم الباى وبتوقيعه على المراسيم .

واستمرت فرنسا فى عملية استغلالها لتونس ، كنتيجة حتمية لاعلان حمايتها عليها ، إلى أن بدأت الحركات التحريرية فى الظهور وعملت على تقوية المعسكر الوطني والنزول به إلى معركة ضد الاستعمار .

الباب الخامس

مصر والاحتلال البريطانى

إذا كانت الطبقة الرأسماليه التى ظهرت فى مصر قد نشأت فى داخل إدارات الدولة وأجهزتها . ككبار ضباط وكبار موظفين فى عصر دولة محمـد على . فانها قد اتخذت ملكيه الاراضى الزراعيه أساسا لتقييم ثروتها . وميدانا للاستغلال الاقتصادى . ولكن هذه الطبقه إفتقرت إلى رؤوس الاموال المدفوعه السائلة ، فعجزت عن العمل فى التجـارة فى أول الامر ، وتركت هذا الميدان للرأسماليه الاجنبيه . التى أخذت فى غزو الاسواق المصريه وبقوة دفع شـديدة . وإن العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية والرأسمالية الدولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هى التى ستوقع مصر فريسة للاحتلال البريطانى .

الفصل السادس عشر

التدخل

تزايدت الأطماع الاستعمارية فى منطقة الشرق الأدنى بشكل عـام ، وفى مصر بشكل خاص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ويمكننا أن نرجع ذلك إلى زيادة الحاجة للاتصال بين الشرق والغرب ، زيادة الحاجة الاقتصادية وما يترتب عليها من عوامل استراتيجية ومعنوية فلقد كانت الثورة الصناعية قد تقدمت فى أوربا ، وتحسنت وسائل الانتاج وزادت كمية المصنوعات فزادت الحاجة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة ، وبالتالى الحاجة إلى المستعمرات التى تنتج هذه المواد الخام ، كما زادت الحاجة إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الرغبة فى تملك المستعمرات فيما وراء البحار واستتبع ذلك الاهـتمام بالأساطيل والسفن . ومن السفن نصل إلى البواخر ، وإلى القنوات الملاحية الهامة فى العالم وعلى رأسها قناة السويس . وهذه القصة تستمر مع الديون ثم التدخل الأجنبي .

١ ـ قناة السويس :

تحسنت وسائل المواصلات البحرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر واستخدام البخار و وأصبح الشراع وسيلة قديمة للملاحة ، وفـكر المهندسون فى استغلال البواخر استغلالا تاما ؛ وتسخير الأرض لخدمة وسائل المواصـلات

الجديدة . وبدلا من إنزال البضائع على سواحل البحر المتوسط ثم شحنها على السكك الحديدية أو الدواب لكى تنقل مرة جديدة على ظهر البحر ، عادت فكرة وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر إلى الظهور ، ودرس المشروع من جديد على أسس علمية ، وظهر أن البحر الأحمر لن يطغى أبدا على مياه البحر المتوسط إذا ماحفرت قناة تصل بين هذين البحرين: فاختفت العقبة الفنية ،ولم يبق إلا الامكانيات المادية لحفر هذه القناة لاستغلالها .

وكانت الفكرة فى حد ذاتها جميلة ولا غبار عليها ، تساعد على وصل الأسواق بالمصانع وتقرب بين الشعوب وتساعد على المزج بين الحضارات . ولكن أخطارا عظيمة أطلت برأسها ، ذلك أن الدول الصناعية كانت هى الدول الاستعمارية فى نفس الوقت ، وهى لاترضى بترك خطوط مواصلاتها تخضع لتصرف الغير ، ولذلك كان من الطبيعى أن تتنافس الدول الاستعماريه ، وبخاصة الكبرى منها ، للسيطرة على هذا الطريق المائى الهام ، وبالتالى السيطرة على جزء هام من مصر ، أو على مصر كلها . والخطر الثانى هو تمويل مثل هذا المشروع وطريقة التعامل بين صاحب رأس المال وأبناء البلاد ، أو صاحب السيادة الشرعية عليها . حقيقة أن الايدى العاملة كانت رخيصة فى مصر، وخاصة فى ذلك الوقت . وكان فى استطاعة الحاكم وهو قوى دائما مادام مستبدا ، أن يجند لها الشعب ويسخر فى حفرها العمال . ولكن النفقات الأخرى للادارة والاشراف كانت باهظة ، وبخاصة أنها كانت تحت إشراف أوروبيين يختلف مستوى معيشتهم عن مستوى معيشة الوطنى الكادح . فهذان الخطران أهم من غيرهما ، يعرضان مصر ، من الناحية الاستراتيجيه ومن الناحية الاقتصادية لصعوبات جمة قد لا تقوى البلاد على مواجهتها . وبرغم هذه الصعوبات تغلب الكرم الشرقى على الحكمة والحزم اللازمين للمسئولين عن مستقبل

البلاد . فمنح محمد سعيد عقد امتياز حفر القناة لصديقه فرديناند دى ليسيبس ، وكان هذا الامتياز كريما سخيا وعلى حساب المصريين . ذلك أنه منح الشركة الدولية للملاحة فى قناة السويس امتيازا لاستغلال منطقة القناة لمدة ٩٩ سنة ، مصحوبا بتسهيلات واسعة للعمل ، وبشروط تجعل من هذه الشركة دولة داخل الدولة . ووضع محمد سعيد إمكانيات مصر بأ كملها تحت تصرف الشركة العالمية ، وأصبح على مصر أن تجند أبناءها وترسلهم الى منطقة القناة . مسخرين للعمل تحت سياط الأجانب ، وبدون أجر وبدون قوت . وتعهدت الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تصلها إلى منطقة القناة لكى تزودها بالمياه اللازمة للشرب وتركت الحكومة للشركة الاستغلالية مساحة واسعه من الأراضى الزراعية على جانبى القناة ، وعلاوة على الأهمية الاقتصادية لهذه الأراضى الزراعية ، فانها كانت من الناحية الاستراتيجية تسمح للشركة بالدفاع عن القناة ، أو بإبعاد مصر وحكوماتها عن السفن المارة فيها . وهى شروط أقل ما يقال عنها إنها كريمة ، إذ كانت فى الواقع مجحفة بحقوق البلاد وإلى أبعد حد .

منح الوالى هذا الامتياز لصديقه الفرنسى . فرأت بريطانيا خطراً منذرا بوقوع مصر تحت سيطرة الشركة الدولية وبالتالى تحت النفوذ الفرنسى . وبمعنى آخر ـ شعرت بريطانيا بأن الطريق الموصل بين الشرق والغرب ، واللازم للوصول إلى الهند ، وقد وقع فى أيدى الفرنسيين ، وهذا ما لا ترضاه بريطانيا أبدا ، حتى وإن كانت علاقاتها بفرنسا جيدة ، إذ أنه يهدد ـ فى حالة تغير الموقف الدولى وعلاقات الدول العظمى ببعضها ـ بترك فرنسا تتحكم فى ذلك الشريان الحيوى الجديد للامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس . إذن ، نتيجة للكرم الحاتمى للوالى المصرى قام تنافس دولى ، وعلى أساس اقتصادى واستراتيجى بين أكبر دولتين

استعماريتين فى العالم . وما دامت فرنسا تقف إلى جانب المشروع ، فمن الطبيعى أن تقف بريطانيا معارضة له وما دامت فرنسا قد حصلت على الامتياز من الوالى فى الاسكندرية ، وكلمة هذا الوالى لا تتم دوليا إلا بموافقة الباب العالى فى القسطنطينية ، فان بريطانيا تذهب رأسا إلى الصدر الأعظم والسلطان ومن الطبيعى أن تستند بريطانيا فى معارضتها للمشروع إلى كل الأسباب المنطقية والانسانية والقانونية والدولية والاقتصادية التى تفيدها فى هذا الموقف . فهى التى تثير مشكلة السخرة فى حفر القناة ، وتثير مشكلة رءوس الأموال والاكتتاب فيها ، وتثير مشكلة النفوذ السياسى لفرنسا ، وتقف مؤدبة وفى احترام تام تجاه حقوق السلطان ، إذ أنها تنشد منه اصدار أمر بوقف العمل فى حفر برزخ السويس .

والسلطان ضعيف ، ويحكم امبراطورية مشتتة الأرجاء مليئة بالطوائف والملل والنحل ، ويتعرض لهجومات على معظم خطوط حدوده الخارجية ، كما تقوم الحركات القومية ، ورغبتها فى الانفصال بنفسها ، وبادارة شئون بلادها . لقد رحب السلطان بالتدخل البريطانى ووجد فيه عاملا يستند إليه للتعديل فى شروط الامتياز ، أو لتأخير إصدار موافقته عليه . ولكن قوة السلطان لم تكن بأقوى من الضغط الأوربى المستخدم ضده . وسرعان ما نشبت الخلافات فى الاقليم الساحلى من سوريا ، وتمكنت فرنسا من إرسال حملتها إلى بيروت سنة ١٨٦٠ وأبقتها فى الاقليم مدة عام كامل بعد أن كانت قد تعهدت بسحبها بعد ستة أشهر ، ولم تنسحب القوات الفرنسية من بيروت إلا بعد تدخل جديد من جانب بريطانيا . وهى وسيلة عملية للضغط على سلطان تركيا ، إذا أنها أشعرته بامكانية فصل عاصمة الامبراطورية عن منطقة القناة وبقوات فرنسية ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوربية (١) . فأصدر

(١) أنظر الفصل الثامن — ص ١٩٥ — ١٩٧ .

السلطان موافقته على الامتياز للشركة الدولية ، وكانت رئاستها فرنسية .

وبعد أن تولى اسماعيل أريكة الولاية ، عمل على تعديل شروط عقد الامتياز وكان يعلم ، مثل الجميع ، باجحافها بحقوق البلاد . ولكنه قبل تحكيما دوليا فى النزاع ، وتحكيم نابليون الثالث الفرنسى ، بين الشركة الفرنسية وبين الحكومة الخديوية . ولقد أعاد هذا التحكيم الحق إلى نصابه ، ولكن من الناحية الشكلية فقط ، ومن جيوب المصريين هذه المرة . ذلك أنه قد قلل من مساحة الأرض الزراعية الواقعة على جانبى القناة ، والممنوحه للشركة العالمية ، كما أنه أعاد ملكية ترعة المياه العذبه إلى حكومة البلاد ، وأصبح من حق المصريين أن يصطادوا السمك فيها ، وكل هذه شروط عادلة . ولكن الحكم الفرنسى فرض على الحكومه المصرية ، فى نظير اعترافه بالحق ، أن تدفع للشركة الاستغلاليه مبلغا كبيرا من المال ، ثلاثه ملايين من الجنيهات ، وكانت الشركه فى أشد الحاجه إلى هذا المال ، اذ أنها كانت قد أساءت تقدير ميزانيتها ، ولم تتمكن من بيع جزء كبير من أسهمها وخاصه نتيجه لمعارضة الحكومه البريطانيه ، والدوائر الماليه فى لندن للمشروع . وكان الخديوى قد اضطر الى شراء جزء كبير من الأسهم حتى يسمح للشركة باستمرار العمل ، وجاءت هذه الغرامه الجديدة عمليه لاستمرار تمويل الشركه ، بعد أن أشرفت على الإفلاس ، وتهدد المشروع بوقف العمل فيه قبل أن يصل الحفر الى نصف المسافه .

وتم حفر القناة سنه ١٨٦٩ ، واحتفلت مصر احتفالا دوليا بهذه المناسبه الهامه ، وكانت الامبراطورة أوجينى ، زوجـــه نابليون الثالث وامبراطورة الفرنسيين ، على رأس موكب الملوك والأمراء الذين مثلوا بلادهم رسميا فى حفلات الافتتاح . لقد تم المشروع وأصبحت لفرنسا — ولو بطريق غير

مباشر - كلمة" ونفوذ فى المنطقة" ، وعلى الطريق المائى العـــالمى . فهل تسمح بريطانيا لفرنسا باستمرار السيطرة على هذا الطريق أو الإنفراد بهـــذا النفوذ ؟

لقـد خرجت فرنسا صريعة - فى العالم التالى أمام قوات الألمان الزاحفة وأنهارت الإمبراطورية وذاقت فرنسا مرارة الهزيمة وكأس الذل ، وظهر أنها ضعيفة ولا يمكنها أن تدافع عن نفسها ، (حتى على القارة الأوربية نفسها) . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزيد فى إضعاف فرنسا فى ذلك الوقت حتى لا يتضخم النفوذ الألمانى على القارة ، بشكل يقضى على التوازن الدولى وبخاصة أنـه يمكن لبريطانيا أن تستخدم « الدبلوماسية » بعد مضى فترة من الوقت لإعادة نفوذها فى منطقة الشرق الأدنى ، والحصول على نصيب فى إدارة الشركة العالمية لقنـاة السويس . لكنها لم تقم بخطوة إيجابية فى هذا السبيل إلا فى سنة ١٨٧٥ حين اشترت نصيب مصر فى أسهم القناة . وساعد على بطء إتمام العملية أن بريطـانيا وفرنسا ، كانتا تشتركان مع فى عملية تصدير رؤوس الأموال الى مصر ، وتقديم الديون للخديوى المسرف فى القـاهرة ، وبعمليات لا تختلف كثيرا عن عمليـة « شيلوك » . واحتاج الخديوى الى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فى هـذه السنة الأخيرة لدفع كوبونات أرباح الديون ، واستعدت بعض المصارف الفرنسية لتقديم هذا المبلغ له بشروط مجحفة كذلك . ولـكن حكومة لندن لم تترك لهـذه المصارف الفرنسيه أى حرية للتصرف ، وتدخلت رسمياً فى باريس ، وطلبت من الحكومة الفرنسيه إصدار أمر لهذه البيوتات المالية بعدم الاستمرار فى العملية ، واستندت فى ذلك الى أحقيتها فى شراء أسهم مصر فى شركة القناة إذ أنها صاحبة أكبر عدد من السفن تمر أو (تنتفع) بالقناة ، فمن حقها أن تشارك فى الاشراف

على أدارة هذه الشركة . وكان الأمر كما طلبت بريطانيا وحصلت على الأسهم نظير المبلغ الذى اضطر اساعيل إلى استدانته لدفع كوبونات ديونه للدائنين الأوربيين. وأصبح لبريطانيا المركز الثانى فى إدارة الشركة ، أى أن نفوذها قد اقترب من النفوذ الفرنسى ، بعد أن كان قد تقهقر عنه فى فترة حفر القناة والسنوات التالية له. ويمكننا أن نقول بأن مصر قـد خضعت منذ ذلك الوقت لنفوذ خارجى فرنسى - بريطانى ، وبدرجة واضحة . وسمح لهذا النفوذ المزدوج لهاتين الدولتين بالتدخل فى شئون البلاد ، مستندتين فى ذلك الى عوامل اقتصادية .

(٢) الديون :

وكانت مصر بلدا زراعياً قد شعر ببعد الشقة بينه وبين الدول الاوربية وعمل على إدخال مظاهر الحضارة والمدنية الحديثة فيه ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر . ولـكن مصر تمكنت من معادلة ميزانيتها ولم تبدأ فى الاستدانه إلا فى عصر محمد سعيد . ومنذ ذلك الوقت ازدادت الديون نتيجة لإسراف الحاكمين ، وعـدم وجود الخبراء الاقتصاديين ، والاستسلام لشروط الأصدقاء والمرابين. فارتفعت الديون المصرية من ٨ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد إلى ٩٣ فى عصر اسماعيل ، وخاصة بعد عمليات قناة السويس وحفلاتها والأزمة الاقتصادية التى سادت السوق المصرى بعد الحرب الأمريكية .

وإذا كان سعيد قد بدأ فى الاستدانه من أوربا ، وأعطى امتياز الشركة العالمية للملاحة فى قناة السويس ، فان اسماعيل قد أضاف الجديد الى هذين الموضوعين ، علاوة على استمرار تطور النظم والاوضاع المصرية فى عهده . فلقد ازداد اهتمام اسماعيل بالزراعة ، وتوفير المياه لها وخاصة للمزروعات الصيفية ، فحفر ١١٢ ترعة كلفت مصر أثنى عشر مليونا من الجنيهات وأن كانت قد زادت مساحة

أرضها المزروعة من أربعة ملايين الى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة الاراضى المزروعة ازدادت مساحة المزروعات الصيفية وخاصة القطن وقصب السكر .

وجاءت الحرب الأهلية الامريكية ووقف تصدير أمريكا لاقطانها عاملا أساسياً فى رفع أثمان القطن من عشرة ريالات الى خمسين ريالا . واستتبع ذلك اقبال الفلاحين على زراعة القطن وأدت بالتالى إلى ازدهار الاقتصاد القومى وإنتعاشه . وزادت صادرات مصر سنة ١٨٦٤ من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إلى أربعة عشر مليونا ونصف مليون جنيه . ولقد أدت هذه الزيادة فى الدخل إلى التوسع فى الانفاق وإلى اعتقاد المصريين بأن أسعار القطن ستستمر فى تصاعدها . فتمادى اسماعيل وكبار الملاك الزراعيين فى الانفاق ، واستدانوا من البنوك والمصارف الأجنبية ، الا أن نهاية الحرب الاهلية فى أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة ، فأدى انخفاض الأسعار إلى أزمة مالية وضع المصريين فى موقف لا يحسدون عليه وخاصة تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبية . ونزعت ملكية مساحات واسعة من الاراضى الزراعية من أيدى ملاكها الاصليين ولصالح البنوك والدائنين الأجانب .

وكان الخديوى اسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعى ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد هو قصب السكر الذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد ، وحفر ترعة الابراهيمية وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى اسماعيل مبدأ التخصص فى الانتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى أن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة

خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة (١) .

أما فى ميدان الصناعة فان مصر لم تتمكن فى هذا العصر من إنشاء صناعات يمكنها الصمود أمام الصناعات الاوربية . واهتم اسماعيل بصناعة السكر وأقام خمسة عشر مصنعاً تكلفت أكثر من ستة ملايين من الجنيهات . وحققت هذه المصانع له أرباحا وفيرة خاصة وأنها كانت تستخدم القصب المزروع فى أراضيه ، وكانت المصانع ملكا خاصاً له . ولم تتمكن مصر الا من إنشاء عدد بسيط من مصانع المنسوجات والملابس والورق واهتمت بعملية اصلاح وترميم السفن .

ولكن عصر اسماعيل شهد نشاطا فى وسائل النقل وامتداداً لخطوط السكك الحديديه والبرق والتليفون ، ونشأت فى ذلك الوقت الشركة المصرية للملاحة التجارية على امتياز للنقل بالنيل كما حصلت الشركة الجيدية على إمتياز للملاحة فى كل من البحر الأبيض والبحر الأحمر . وشهد هذا العصر نشاطا تجاريا ومال الميزان التجارى إلى صالح مصر ، وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر فى ذلك الوقت فساعدت على إتساع الحركة التجارية ، وكان من المتوقع أن يقل هذا الازدهار لمصر وللمصريين ، الا أن الديون المتزايدة جعلت جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال يعاد تصديرها إلى أوربا فى شكل أقساط وفوائد عن هذه الديون ، وأصبحت مصر تعمل وتربح لكى تقدم جزءاً كبيراً من عملها ومن ربحها للأجانب .

ولقد شجعت بيوتات المال الأوربيه ، سواء فى فرنسا أو بريطانيا أو المانيا

---

(١) التخلف والاشتراكية فى العالم العربى . للمؤلف . دار المعارف . ١٩٦٥ . ص ١٥١ .

عمليات الاستدانة التى قام بها حكام مصر ، نظرا للمكاسب الكبيرة التى كانت تعود
عليهم منها : - فالأرباح باهظة ومرتفعة ، وتخصم مقدما من الدين وشروط
الدفع مجحفة . وما دامت مالية الحاكم غير منفصلة عن مالية دولته ، فالحكومة
والبلاد والمنافع العامة هى التى تضمن تسديد هذه الديون . وأدى ذلك بمصر
إلى العجز التام عن تسديد الأرباح فاضطرت إلى بيع بعض الممتلكات ، ومنها
نصيبها فى أسهم القناة ، ثم أصبحت أهم المنافع العامة فى الدولة محجوزا عليها ،
ولا يمكن للحكومة أن تتصرف فى دخلها إلا بعد إذن من الدائنين وممثليهم. فأصبح
المصرى يعمل ويشقى ولا يضمن استلام أجر نظير عمله ، كما أصبح الموظفين
مهددين بعدم استلام رواتبهم لمدة شهور طويلة .وكذلك الحال مع ضباط الجيش.
بل لقد عمدت الحكومة إلى توفير عدد منهم ، بتحويلهم إلى الاستيداع ، أو
فصلهم من الخدمة ، لتخفيف أعبائها المالية من ناحية ، ولضمان استمرارها فى
دفع ما فرضه الدائنون وممثلوهم عليها من أرباح من ناحية أخرى . وبعد هذا
نجد أن الحكومة قد اضطرت الى الخضوع لرقابة ثنائية ، انكليزية - فرنسيه ،
تشرف على الدخل والمصروفات ، وتضمن للدائنين الحصول على أرباحهم كاملة ،
حتى وأن كان فى ذلك إهلاك للمصريين .

وعمل هذا التدخل على نشوء رد فعل وطنى سار على خطوط منطقية وأسس
بسيطة وطالب بحقه المشروع . ولكن التدخل الأجنبى لم يقف عند هذا الحد ،
أى عند التدخل المالى فى مصر نتيجة لعملية الاستدانه ، ففى الوقت الذى ظهرت
فيه عملية التدخل الانجليزية الفرنسية فى مصر بهذا الشكل نلاحظ تدخلا آخر ،
بريطانى بمفرده فى جميع أنحاء الامبراطورية المصرية التى كانت قد وصلت إلى خط
الاستواء وبلاد الصومال والسواحل الأفريقية للمحيط الهندى .

(٣) التدخل :

كان اسماعيل يخشى من وقوع مصر تحت النفوذ الفرنسى ، نتيجة لحفر قناة
السويس ، فأخذ فى الاستعانة بالبريطانيين فى امبراطوريته . ففى نفس السنة التى
تم فيها افتتاح القناة للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ ، عين اسماعيل السير صامويل
بيكر فى رتبة فريق فى الجيش المصرى ، وأسند إليه قيادة حملة هامة لفتح إقليم
خط الاستواء للتجارة المشروعة ولإنشاء محطات حكومية فيها ولمنع تجارة الرقيق
ولرفع الراية المصرية على هذه المناطق . راتبه ضخم وسلطاته واسعة ، وبرغم
ارتدائه الكسوة العسكرية المصرية فهو بريطانى . واستمر السير صامويل بيكر
فى عمله لمدة ثلاث سنوات دون أن يقوم بالشىء الكثير ، رغم استخدامه الشدة
والقوة تجاه الأهالى بشكل يضر بمصالح هذه الاقاليم ويدفع بأهلها دفعا إلى الثورة
ضد الحكم المصرى . وحينما انتهت مدة حكمه اختار اسماعيل ضابطا بريطانيا
آخر ، هو غوردون (الصينى) الذى يمتاز بعناده وصلابة رأيه وعدم احترامه
لاوامر رؤسائه ، واعتقاده دائما بسلامة خطته ، وبأنه ملهم من الله بمهمة إدخال
الحضارة والمدنية بين الشعوب المتوحشة . وجاء الكولونيل غوردون إلى إقليم
خط الاستواء لكى يخدم المصالح البريطانية وعلى حساب المصالح المصرية ، فعمل
على الإخلال بالإدارة وحاول التخلص من الضباط المصريين المخلصين واتهم
المشايخ والرؤساء المحليين بالتجارة بالرقيق ، وأسرف فى عقوبتهم ، ثم منع السلطة
المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فيكتوريا ، وتركها ميدانا للتوسع البريطانى
الممتد من سواحل شرق افريقية ، عبر أراضى كينيا الحالية ثم أوغنده .

ولم يكن غوردون مخلصا لمصر أو للمصريين ، وظهر ذلك فى مسألة حملة

الجوبا سنة ١٨٧٥ (١) . فلقد كلفه اسماعيل بالسير على رأس رجاله صوب الشرق أو الجنوب الشرقى ، لكى يقابل حملة مصرية أخرى تأتى من قسمايو ويقودها ماكيلوب باشا الضابط البحرى البريطانى ، كذلك وفى خدمة البحرية المصرية . ووصلت الحملة إلى سواحل شرق أفريقية ، ولكن السلطات القنصلية البريطانية تدخلت ضدها بدعوى أنها قد نزلت فى أراضى سلطان زنجبار ، وأنها تعمل ضد المصالح البريطانية . أما غوردون فانه لم يتحـرك من مكانه فى مديرية خط الاستواء ، وادعى أن الجنود الموضوعين تحت امرته (بائسين) لايصلحون لهذه المهمة ، برغم أنه هو الذى كان قد أشار على الخديو باحياء فكرة هذه الحملة وتنفيذها . وفشل المشروع نتيجة لتدخل السلطات البريطانية فى زنجبار ، وسير الكولونيل غوردون على سياسة مخالفة لمصالح الحكومة المصرية .

واستمر التدخل البريطانى فى شئون الامبراطورية المصرية ، أو الدولة الأفريقية الموحدة ، مع مرور الزمن وبشكل واضح وخطير . فنجد أن غوردون قد تولى منصب الحاكم العام للسودان بعد نهاية مدة حكمه فى مديرية خط الاستواء ، وهو منصب يسمح له بحكم أقليم يبلغ أربعة أضعاف مساحة مصر نفسها ، ويمتد من خط ٢٢ شمالا حتى خط الاستواء ومن سواحل البحر الاحمر والمحيط الهندى حتى دارفور مع تشاد . وأهم من ذلك شخصية الشعب ، وشخصية الحاكم الاجنبى ، فالسودانيون مسلمون ويعتزون باسلامهم ، ولايقبلون طاعة ولى مسيحى ولا يعترفون بولايتهم عليهم . وفى هذا المنصب ، نجد غوردون يبث الفوضى فى جميع انحاء الادارة المصرية ، هادفا من وراء ذلك إلى إظهار الوطنيين بعدم القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم ، أو المعيشة سويا . ولم تسلم مديرية خط الاستواء ولا

(١) أنظر : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . للمؤلف ، القاهرة ، دار المعرفة . ١٩٥٩ .

بلاد الصومال ، ولاغرب السودان من سياسته . واستخدم القوة والعنف فى سياسته واستخدم القوة والعنف والتهور مع الرئاسة الوطنية الموجودة فى ذلك الوقت فى منطقة بحر الغزال ، وأمر بقتل سليمان بن الزبير فاشتعل هـذا الاقليم فى ثورة جارفة ، ضد الحكم المصرى . وأصدر الاوامر باستخدام العنف مع التجار الوطنيين بدعوى أنهم يتاجرون فى الرقيق ويهربون الاسلحة النارية والذخائر إلى البلاد . وبالاختصار فان غوردون قد أعد بلاد السودان ، المتحدة مع مصر ، وبخاصة الاقاليم الغربية منها ، لتغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة ، تدفعها دفعا إلى الثورة (١) .

ويقول ونستون تشرشل فى كتابه « حـرب النهر » أن غوردون قد لمس جذور الداء ، حين عالج مشكلة الرق ، وكانت مشكلة عميقة .. تلمس جذور المجتمع ، فهزه من كيانه هزا . والواقع أن محاولة الانتقال بالسودان من مجتمع يعتمد على الرعى وبعض الزراعة ، إلى نظم مدينة تخضع لحكم مركزى ، أو تغيير العقلية الدينية والتكوين التقليدى للشعب إلى ما يسمى بالحرية ، كان عبارة عن دفع الطفل الصغير إلى الجرى ، قبل أن يبدأ فى المشى . وجاء إعلان الحريات العامه تحديا لشعور الأهالى ، ولتربيتهم التقليدية الاسلامية فكيف يمكن للبنت أن تخرج عن طاعة والديها . ويحميها القانون وخاصة فى مسائل الشرف الذى لا يغسله إلا الدم ؟ .

أما القضاء على تجارة الرقيق بهذه السرعة فكان عبارة عن القاء أو مصادرة

(١) أنظر :- الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . للمؤلف . القاهرة [المكتبة التاريخية] . ١٩٥٨ .

جزء هام من رأسمال الوطنيين . ذلك أن الاسلام قد وضع نظما واضحة للرق ورسم حسن معاملة الرقيق ، وبين شروط تحريرهم وعتقهم . وكان التاجر العربى يحتاج إلى الرقيق لرعى الأغنام ولحراسة القوافل ، بل كان مضطراً إلى إستغلال جزء كبير من رأسماله فى شراء الرقيق ، حتى يتمكن من التجارة والانتاج بالجزء الباقى ، حسب الظروف الموجودة فى ذلك العصر . وكان معنى إعلان الغاء الرق وتحرير الرقيق بأوامر عسكرية تصدر من الحاكم العام ، وتقوم قوات الحكومة بتنفيذها ، هو محاولة إجراء تغيير جذرى فى أسس المجتمع ، وبمجرد صدور الاوامر . واستخدام القوة هنا يدفع الوطنيين إلى محاولة الاحتفاظ به من رأسمالهم والدفاع يتطلب استخدام القوة كذلك . فتقع الموقعة بين الجنود العرب ، والمواطنين العرب فى إقليم عربى ، ويشرف عليها حاكم عام بريطانى ، يستمد سلطته من ولى الأمر ، فى القاهرة .

هذه بعض المظاهر لعملية التدخل . فى الدولة الافريقية الموحدة التى أنشأها العرب ، ككتلة قوية توحد أبناء الاقليم الواحد ، من البحر المتوسط حتى أواسط إفريقية ، وتسوى بينهم فى الحقوق والواجبات ، ليشاركوا فى حكومة واحدة ، ويلقوا نفس المصير .

واستمر التدخل البريطانى فى اقليم الصومال ، الذى كان موحدا مع هذه الدولة الافريقية الكبرى ، وكذلك على سواحل البحر الأحمر . ولم يكن هذا التدخل للصالح العام ، أو لصالح الانسانية جمعاء بل اشتمل على تنافس بين هذه الشخصيات الاستعمارية التى خدمت الحكومة المصرية فى هذه المناطق ، وكانوا يحافظون على مصالح بلادهم الأصلية قبل رعايتهم لمصالح الحكومة التى وضعوا أنفسهم فى

خدمتها . وانتهى الامر بهذا التدخل البريطانى — الفرنسى فى الشمال ، والبريطانى بمفرده فى بقية أنحاء الدولة ، إلى وقوع رد فعل طبيعى ومنطقى ، من القوة الوطنية فى شمال الوادى وفى جنوبه ، وكل حسب إمكانياته ، وطبيعة تكوينه ، فنصل إلى الثورة العرابية فى مصر ، والثورة المهدية فى السودان .

الفصل السابع عشر

الثورة العرابيه

ازدادت الأطماع الاستعمارية فى مصر مع زيادةشعورها بسوء حالها ، وبدرجة فساد نظمها ، فبدأ الناس فى التفكير فى ضرورة اصلاح الحال ، وبخاصة من تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحا أو الاطلاع على أفق أوسع من الافق المحلى . ولذلك فان الآراء قد بدأت فى الظهور ، معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلا ، فلم يطالب إلا بالاصلاح ، وبعضها عميقا عنيفا ، فلم يرض إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل ، وحتى الجذرى . واستمر الجو المصرى متأرجحا بين هذين الاتجاهين ، المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادىء والعنيف فى حقيقة الامر . وهى فترة هامة فى تاريخ مصر ، قامت فيها بتجربتها ، وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفى ظل آراء وحركة فكرية هامة . وإذا كانت هذه المرحلة قد انتهت بالاحتلال ، إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية الاصيلة ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الاصوات ، ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعمارى .

(١) ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة فى مصر ، وبين قادة الفكر فى العالمين العربى والاسلامى فى نفس الوقت . إنها السبعينات التى قام فيها كثير من الحركات ، وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقى ، ونظم الحكم والادارة فى الدولة العثمانيه . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الائمة المسلمين ،

وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط فى القوات المصرية مثلا ، شعورهم بفساد الحالة فى العالمين العربى والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التى يعتقد بها المسلم أو التى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الاستبدادية التركيه فى الشعوب العربية . ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الاستعمارية . والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الادنى فى هذا الوقت ، والتى لابد أنها أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، ما دام دوام الحال ، على هذا الوضع ، كان ضربا من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل فى ثلاثة زعماء ، ويمثل كل منهم حلقة معينة . الأول هو السيد جمال الدين الافغانى ، ويمثل الحلقة الاسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبته ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبته ، ويعتز بمصريته .

كل حانق وكل مخلص وكل يرغب فى رؤيه ما يحب فى وضع أحسن وحاله أفضل . الاول ثائر والثانى هادىء والثالث يرغب فى انتزاع حق الشعب بقوة أبنائه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنباً إلى جنب وأثرت كل منها فى الحلقات الباقيه كما تأثرت بالموقف الدولى والقوى الخارجية وبالمادة الخام التى أجريت عليها التجربة وهى الشعوب والمفكرون .

رأى جمال الدين الافغانى فساد الحال فى العالم الاسلامى والتناحر بين

الملوك والسلاطين بين شاه الفرس وسلطان الدوله العثمانيه ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم والتفكير ، إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم . وزار مناطق عديدة فى العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها واهتدى إلى الطريقة الواجب اتباعها . فوجد من الضرورى تكوين مدرسة تعمل فى هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى » عميق ومتحرر ومتحرك فى نفس الوقت ، أى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر فى حد ذاتها انقلابا خطيراً فى عالم الفكر الاسلامى إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويله من الركود والكساد وفى عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون الى أهمية الا وامل الاقتصادية ، والبعض يتحدث عن المادة . ألا يمكن للاسلام أن يتحرك مثل كل هذه العوامل ، ويدلى بكلمة هى كلمة الحق التى عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الافغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين ، والى بحث الامر معهم ، والى تكوين جماعه ، ويد الله مع الجماعة ، للعمل فى هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، وتقل تحرراً عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق ايمانها ، وعمق اخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الافغانى إلى القاهرة لكى يجد الأرض الصالحه لبذر بذوره ولنشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبه ، والعقول المفكرة فالتفوا حول السيد ، وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها وفى اتساع مستمر . واجتمع فى هذه الحلقة كل من الشيخ الإمام محمد عبده وسعد زغلول ، وغيرهم من الرجال

الذين سيلعبون دوراً هاماً على مسرح السياسه المصرية ، والحركة القومية، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل مصر ، ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها ، حتى أخذ يفكر فى السياسة ، ويتحدث فيها ويدلى بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت فى سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ثم أنشىء صندوق الدين فى العام التالى وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الايرادات العامة للحكومة فى الوقت الذى يراقب فيه زميله الفرنسى مصروفاتها . وأصبحت كل من إدارة السكك الحديديه وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوربى . واستمرت الحالة فى التفاقم بحضور لجنة دوليه للتحقق فى المالية المصرية ومحاولة إصلاحها . واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ، ولأول مرة فى تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطانى للمالية ووزير فرنسى للأشغال العامة . لم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحاله من السكوت ، وكانت آراؤه وأحاديثه بداية للحركة ،أو عاملا فكرياً قوياً ، موجها لها .

كان السيد جمال الدين الافغانى يختلف فى منهجه وطريقته عن مدحت باشا . ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء باصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة . أما السيد جمال الدين فكان لا يرى فائدة فى ذلك ما دام الشرق شرقياً ، وما دام جاهلا ومقيداً بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن للمجلس النيابى أن يتقدم بالبلاد ما دام أفراده لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة . ولذلك فانه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لاصلاح المجتمع ، وبالتالى لاصلاح الحكومة .

وكان لهذا أستاذاً لجيل ، وإماما لأمة ، فى الوقت الذى كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين فى تنفيذ مهمته فى مصر : التعليم ، وأخذ يدرس فى بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل ، لكل من يلتف حوله ، فى المقهى الذى يجلس إليه . وفى الوقت الذى اقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماؤه على إضاعة الساعات الطويلة فى شرح لفظ او حرف ، ونسو المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل أى شىء آخر ، وبحثها وناقشها وعرضها فى منطق سليم .

وإذا كان زواره فى المنزل ، فى غالبيتهم ، من طلاب الأزهر ، فان الملتفين حوله فى المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين. فبينهم محمود سامى البارودى وعبد السلام المويلحى وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ ابراهيم اللقانى والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر فى منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة فى المقهى . وكان يتحدث بأسلوب نارى ، يظهر فيه الانفعال ، وصدق الإيمان ، ويجبر جميع تلاميذه على الإنصات اليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين فى هذا الوسط الأدبى والصحافى والفكرى المحيط به تأثيرا كبيرا .وبعد أن كان الأدب عبدا للارستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقا جديداً للأدب ، وذلك بوضعه فى خدمة الشعب ،

« يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من اعتدى عليه كائنا من كان ، يبين للناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم

أن يخرجوا من الظلمات إلى النور وألا يخشوا بأس الحاكم ، فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم ، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم المغصوبه وسعادتهم المسلوبة » .(1)
فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد ، يركز أنظاره على الشعب، ويتحدث باسم الحرية ، ويطالب بحقوق الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها ، يراقب ولا يستجدى ، وهى روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الافغانى جماعة حبب إلى أفرادها الكتاب وأوحى اليهم بمعانى جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف . فأنشأ أديب اسحق جريدة « مصر » التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتهم بأسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الاسكندرية وعلى إنشاء جريدة « التجارة » . وعمد السيد جمال الدين إلى حض بقية من يلتفون حوله ، ومنهم محمد عبده إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين . ولكن اشتداد لهجتهما وجرأة الآراء المنشورة فيهما أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا ، على إغلاقهما . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، ما دامت الوسائل متوفرة . فالشيخ محمد عبده مسئول عن « الوقائع المصرية » ، فليكتبوا فيها إذن وخرجت جريدة الحكومة ، تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومه نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ ، نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » — منه . وأخذ فى إفهامهم أنهم قد نشئوا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ، — ومنذ قرون بعيدة . إنهم صابرون وراضون

---

(1) أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة . النهضة ١٩٤٨ . ص ٦٧ — ٦٨ .

عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها ، واستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، واستنزافها له بالسوط والقوة ، ويدفعهم إلى الإستيقاظ من غفلاتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقى الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية ، كما يقول سليم عنحورى .

ودفعه الاشتغال بالسياسة إلى الانضام إلى المحفل الاسكتلندى للبنائين الأحرار ، حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر الهامة فى المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا فى هذا المحفل ، وانصرافا عن التحدث فى السياسة ، برغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية — والاخاء — والمساواة » شعاراً له ، فترك هذا المحفل وأنشأ محفلا آخر تابعا للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة . وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين ، وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإدارتها ، وهى نقطة خطيرة تتلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ، ويشترك فيها بعض الموظفين، ويدينون بالاخلاص لجمال الدين ولفكر التحرر وضرورة تغيير الحال ، أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . وهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية ، وثالثة للاشتغال . ورابعة للجهادية أو الحربيه . وكانت هذه الشعب أو اللجان تتشاور فيما يقع فى إدارتها ، ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا اتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله تحدث فى المقهى ، ثم أخذ فى التنظيم ، وبعيدا عن أعين الحكومة . وذلك فى الوقت الذى ينشر فيه المقالات ، ويعمل على إنشاء رأى عام . لقد أراد الشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته . وأراد أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد ، وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدحت باشا اهتمامه

بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميـــدان ، ولـكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة ، وعدد من المثقفين ، ومحفل للبنائين الأحرار ـ كل هذا عـــلاوة على تحدثه فى المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية . فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدى بالديون، الواقعة تحت الاشراف الأجنبى استمرار السيد جمال الدين فى نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟

(٢) القوى فى الميدان :

استدعى الخديوى توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يحب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه ، مما قد يدفعه إلى الهيـاج وإلى القاء نفسه إلى التهلـكه . ولـكن السيد جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب الأخرى فاذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، وإذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل « فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر اليكم، وأن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى اشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى . فتأمرون باجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها باسمكم وارادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم ، وأدوم لسلطانـكم . »[1] وخرج من القصر لـكى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به الى الكتابة فيه ، وعلى صفحات الجرائد ، اذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ، ويعلن ايمانه بمبادئه ، وكان يلتقى به فى محفل البنائين الأحرار ؛ مما دفع السيد جمال الدين الى الاعتقاد بامكانية اصلاح الحالة بعد تولى توفيق لأريكة الملك . ولـكن الأمور سارت فى طريق آخر ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ ـ ٧٦ . عن خاطرات جمال الدين .

وعزل اسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، واعتلى توفيق عرش البلاد . وسرعان ما تقرر نفى السيد جمال الدين من مصر . وقرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا الى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت الذى أنبتت فيـــه بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة « المصلحين » بعـــد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع المصرية » ، وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى . وواصل الأستاذ الأمام عمله ، ولـكن فى نطاق الجـريدة ، وبأسلوب أهـــدأ من الأسلوب الذى ساد فى وقت اقامة السيد جمال الدين فى البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل الى الطفرة . فيمكننا أن ننظر الى هذه المجموعة من رجال الاصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم الصحيح بين أفـراد الشعب حتى يصلوا الى فهم حقوقهم وواجباتهم ، ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعى الوطنى ، ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمـكنه أن يواصل السير بالبلاد فى ظل العدل ، ثم يبدأ فى التدرج النيابى والتمرن عليه من المجالس المحلية الى مجالس المديريات ثم المجلس النيابى . فلا فرق كبير اذن بين هذه المجموعة ، وفى هذا الطور ، وبين رياض باشا ، مادام نزيها حازما محبا للخير .

وهكذا أثر نفى السيد جمال الدين من مصر على اتجاه القوى الوطنية الموجودة . وان كانت غالبية المفـكرين تنظر الى الشيخ محمد عبده على أنه وارث حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد الورثة ، ويـكون الجناح الأيمن فيها ، اذ أنها قد اشتملت على (وسط) وعلى (يسار) .

العلاقة بين الفرد والفرد . ولقد عين شريف الشاب أديب أسحق رئيسا لإدارة الإنشاء والترجمة فى نظارة المعارف ، أى التربية والتعليم . ثم سكرتيرا فى مجلس النواب . ولكنه مات فى التاسعة والعشرين من عمره . وبرغم أن اتجاهه قد أثر فى الحالة الموجودة فى مصر ، إلا أنه لم يكن تأثيراً حاسما . ولقد جاء هذا التأثير الحاسم من « اليسار » وهو الذى أعلن الثورة ، وإن كان هذا « اليسار » قد نما وترعرع بدوره بين صفوف « اليمين » ومع الحركة الدستورية .

(٣) روح الثورة :

إذا كان « عدم الرضا » هو القاسم المشترك بين العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو ما يعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة .

بدأ هذا التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش ، ومنذ سنه ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش ، إلى الاستيداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام فى دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة ، وارتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين ، تعرضت أسر عــدد كبير من موظفى الدولة لتغير مستوى معيشتها بشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالى البريطانى ، ولم ينجها من بين أيدى الضباط وقبضاتهم إلا مجىء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة فى المفكرين أنفسهم ووجدوا أن فى استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هــذه الحركة ، التى نشأت بين صفوف الجيش بآراء

وأما الوسط فقد كان من بين من تعلم فى أوربا ، وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد فى شخصه ومعتقداته ، وبالحرية السياسية فى نقد الحكومة ؛ وبانشاء مجلس نيابى يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك فى الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبنـــاء الاقليم السورى . ولقد تجادل هذا الفريق كثيراً مع « اليمين » . ويمكننا أن نلاحظ فيه الكاتب أديب اسحق الذى امتاز بأسلوب أقوى وأعمق ، فى الشئون السياسيه ، من أسلوب الأستاذ الامام . وكان متأثراً بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك ، فى الوقت الذى تأثر فيه الأستاذ الامام بالعقلية الشرقية والأزهرية . وأخذت جماعة « الوسط » تهاجــم رياض باشا . الذى اتخذه « اليمين » أملالهم ، ونعتته بأنه لا يؤمن بأن فى مصر من يفهــم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة .

ويمتاز أسلوب أديب اسحق بالبساطة ويكثر فى مقالاته من التحدث عن الحقوق والواجبات ، والوطن ، والوطنية والدستور وما إلى ذلك . وكان الزعيم فى نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذى يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية . أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومون كما هم ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ويحدد اختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى ، وفى ظل النظام والاحترام ، ودون القيام بتغيير جذرى ، وبخاصة أنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسى ، الذى يستقى من الثورة الفرنسية ، وهى برجوازية .

وكان اليمين يحتفظ بالاحترام للوسط . ومحمد عبده يكبر شريفاً على الرغم من أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ويتحدث عن السلام ، وهى علاقة بين الفرد والخالق ، أكثر من تحدثه عن

المفكرين أو « مثقفى الثورة » . وسرعان ماخرج من بين الصفوف قائد مصرى كتب له التاريخ أن يقود الثورة ، وأن يكون فى خطها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابى .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة ، إذ أنه تعلم بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط للصف . ولكنه نجح فى الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » ، فهو شعبى فى طبقته ومتواضع فى تكوينه ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده . فقير وليس له شىء يخشى من ضياعه : راتبه لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أى شىء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابى إلى رتبة « قائم مقام » ، وبسرعة فى عهد محمد سعيد ، ولكنه بقى فى هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ؛ أو طوال حكم اسماعيل . أما تجربته العسكرية فقد اقتصرت على المشاركة فى حملة الحبشة ؛ ولم يشارك فى العمليات ، بل بقى على الساحل فى مصوع ، مسئولا عن الإمداد والتموين . ولكنه زار الحجاز وقرأ كتابا عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد فى نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحاباه فى الجيش لمصلحة الأتراك والجراكسة والمقربين إلى القصر ، وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادىء الشورى والحكم النيابى - وكان قد وافق عليها - قرر بعض الضباط وعلى رأسهم أحمد عرابى التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك ، كوطنيين ، يسيرون على طرق « الوسط » ولكنهم كانوا من العسكريين وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة ازداد انفصالهم عن الوسط وظهروا فى شكل واضح متميز ، وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة ، وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى ثكنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد استعدوا للامر ، وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت الثكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، إلى ساحة عابدين ، حيث طالبوا الخديوى بعزل رئيس المجلس العسكرى وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لايعترفون بمحاكمة ولايقبلون حكم جركسى ، وكان فى أعينهم أجنبيا . وأمام القوة رضخ الخديوى الضعيف ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية . واستلم محمد سامى البارودى الوزارة بدلا منه ، وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة إنشاء نظام نيابى فى البلاد وكان شاعراً وأديباً - ولكنه كان جنديا ، وساعدت الظروف على انفصاله من الوسط واندماجه كليا مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ أحمد عرابى ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيبا مفوها وبألفاظ سهلة معبرة ، إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش واعادة الحياة النيابية ، وإسقاط وزارة رياض ، أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تجتاز فترة عصيبة ، وكذلك العالم العربى والاسلامى إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضح أمام الوطنيين ما يكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم ، وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية التى كانت تشبه تماما أطماع الاستعماريين الفرنسيين فى تونس . وظهر عجز الدولة العثمانيه عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعمارى

وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل فى مصر ، وظهر أن سياسة الجامعة الاسلاميه التى تنتهجها الدولة من مقر الخلافة لا تكفى سلاحا للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون ، واليساريون منهم بوجه خاص ، ضرورة مواجهة الموقف والاستعداد لما يطرأ من الحوادث . فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد اضطرتها إلى الوقوف أمام القصر ، وعمل جمود الخديوى والمحيطين به على اظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

ازداد موقف محمد توفيق جمودا . فقرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكريه يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الأمر . وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوما مشهودا فى تاريخ البلاد جاءت الوفود إلى القاهرة وتقدمت فرق الجيش إلى ساحه القصر . وقدم عرابى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان الحرس الخديوى نفسه قد انضم إلى قوات عرابى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ولكن خطوة واحدة إلى الوراء . فنقل السلطة من أيدى اليمين إلى أيدى الوسط ، أو بمعنى آخر أقال رياضا وعهد برئاسة الوزارة إلى شريف ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . إنه انتصار حاسم للثوار برغم أن السلطة ليست فى أيديهم بل فى أيدى الوسط الدستورى . فهو قبل كل شىء تحقيق لإرادة الحزب الوطنى وموافقة على مشاركة أبناء البلاد فى الحكم وإن كان المجلس النيابى سيمثل الأعيان أكثر من تمثيله للشعب . وكان من نتائج هذا الانتصار الوطنى إطلاق الحريات وعودة المنفيين إلى مصر ، بل حضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة فى العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم ابراهيم المدنى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، وحمزة فتح الله الذى ملأ أعمدة الرائد التونسى قبل حضوره للقاهرة فالخديو يتراجع قليلا ، والوسط

هو الذى انتصر ، والسلطان ينتهز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه فى البلاد ، ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا من وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير « الوضع » وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادىء الدستورية ، وكان قد تنكر لمدحت باشا ولدستوره فى سنة ١٨٧٦ ، وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستندا فى ذلك إلى عدم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحده مفكره . وكانت هذه السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات السرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى . هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد ، بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه فى جميع أنحاء امبراطوريته ، بلا استثناء ، وكانت وضعية مصر المتميزه بذاتها ، تقف شوكة فى حلقه . ورأى منذ حادثة عزل اسماعيل إمكانية تدخله فى شئون مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيد فى الدولة . وكان فى استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حليم الذى نجح فى الحصول على اعجاب القصر السلطانى والوسط الدبلوماسى فى القسطنطينية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن السلطان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار « الوضع القائم » وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير ، فهو الذى يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته .

وأخيراً فهناك سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العالم الإسلامى . فهو يحاول كسب المسلمين فى الوقت الذى يحاول فيه كسب العرب ، وإن كان بطريقته الخاصة

وسياسة الجامعة الاسلامية هى نفس سياسة جمال الدين الأفغــانى ، أى أنه من أنصار الاصلاح ومن المعارضين للجمود ، فعبد الحميد إذن مضطر ـ طبقا لهــذه السياسة ـ إلى الحصول على رضاء العناصر الوطنية والإسلامية فى مصر .

استندت سياسة عبد الحميد إلى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على امتيازهـا بالضعف ، إذ أن القوة المادية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعى أن تـكون سياسته تجاه الثورة الوطنية فى مصر مليئة بالمتناقضات ، وتؤثر بالتالى على زياد العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطــنى والاقليمى ، أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملا على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعمارى . هذا عن السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح اقتصادية واستراتيجية فى الاقليم . فهناك الديون . ولم تـكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وإن كانوا من اليهود . وكان نجاح الثورة فى مصر يعنى تـكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ، ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى ألا يترك مجالا كبيراً أمام المراقبين الماليين للعمل ، خاصة إذا كانت مهمتها هى ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين الأجانب ، دون نظر إلى إمكانيات البلاد ومستقبل أبنائها . لقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانيه وكانت الحكومة المصرية الخاضعة للرقابة الأجنبية ، وبخاصة بعد أن شارك فيها الوزيران الأجنبيـــان مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى اعتراض ، وذلك فى الوقت الذى أجبرت فيه على عدم دفع أى شىء للدائنين الوطنيين ، وأجبرت كذلك على العجز عن دفع رواتب الضباط والموظفين . إن معنى إنشاء وزارة وطنيه يحرم بريطانيـا من مثل هـذا الإشراف وهذا التحكم فى رقاب العباد والتسلط على مستقبلهم فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابى ؟ من الطبيعى أن يناقش هــذا

المجلس كل شىء ، أو أن يثير على الاقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب فى المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الإمكانية تخيف بريطانيا ، إذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، إن لم تتم بتخليص البـلاد من براثن الاستعمار . من الطبيعى أن تقف بريطانيا موقفاً معارضاً من الثورة ، ومن الوطنيين ومن الحكم النيابى ، وعلى أساس اقتصادى .

أما من الناحية الاستراتيجية فان بريطانيا هى أكبر دولة « تنتفع » بقنــاة السويس ، ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها فى هذا الشريان الحيوى ؛ كان فى استطاعة بريطانيا أن تمرعبر مصر مادامت مصر ضعيفة . ولـكن تأييد الجيش المصرى للعناصر الوطنيـة ؛ وتقدمه بمطالب البلاد ، وعمله على انشاء قوة يحترمها الجميــع ، وتقدر على رد العدوان كل ذلك كان مثيرا للقلق فى لندن . فأخذت الأنظـــار فى الاتجاه إلى أمير الآلاى أحمد عرابى . كجندى ووطنى فى نفس الوقت وكان اتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة فى العالم تلقبه بلقب (غاريبالدى) وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبله . أتسمح بريطانيا لابن فلاح أن يعتدى على عرش ؟ أتسمح بالتحكم استراتيجيا فى امبراطوريتها ؟ .

كانت المصالح والأطماع البريطانيـة فى تضارب تام ، وعلى طول الخط من الثورة المصرية . ولذلك فان هذه الثورة قد عملت فى جو يحيط به جمود توفيق من ناحية ثالثة . وبرغم هذا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمــة ، وإن كانت قد تأثرت ، وفى بنيانها الداخلى ، بهذه العوامل الخارجيـة نتيجة لعـدم إنصهار كل العناصر الوطنية ، وجميع طبقات الشعب فى داخلها .

(٤) الانقسام :

عمل عبد الحميد ، بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا ، من ناحية ، وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل فى شئون مصر ولإرسال حملة حربية لتأييد موقف الخديوى والسلطة القائمة ، بصفته ممثلا له ، وطبقا للفرمانات الموجودة ، وللاوضاع الاستبدادية القائمة فى الدولة العثمانية . واستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها كحركة عربية وإسلامية ، تكافح ضد الاستعمار ، ومعنى هذا أنها تعارض توفيقا وتعادى التسلط الاوربى على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيقا هو صاحب السلطة ؛ واستعد من ناحية ثانية لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الاوربيين . ولذلك فان عبد الحميد قد استند إلى موقف بريطانيا التى أوعزت اليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديوى وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، فى نفس الوقت الذى كلف أعضاؤها دراسة حقيقة الموقف المصرى ، والعربى ، والاسلامى ولتدعيم نفوذ الخليفة الاسلامى على هذه الحركة الوطنية المعادية للخديوى والمعادية للاستعمار . وهى بعثة نظامى باشا التى وصلت إلى الاسكندرية فى أوائل اكتوبر سنة ١٨٨١ . ونلاحظ أن الاتجاه الشعبى فى مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم أن ذوى الاتجاهات الاسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن فى مجيئها خلاصاً للبلاد ، وتكتيلا للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيقا إلى حل مجلس النواب . وهى اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت فى تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الاسلامية ، ولايعارضون نفوذ أمير المؤمنين . وبين هذين الاتجاهين

قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لانقاذ مصر ، وبخاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد . فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره دون موافقة مجموع الدول الأوربية ، ونظرت إلى الاتجاه الاسلامى لهذه البعثة كخطر وكمثير لمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفى أجزاء كثيرة من العالم . ولذلك فانها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها ، وبخاصة أنها كانت الدولة الثانية إلى جوار بريطانيا ، وإن كانت العوامل التى يستند اليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند إليها الموقف البريطانى . فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر ، وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الاسلامية المقاومة للاستعمار ، فى الجزائر وتونس ، والتى كانت تتلقف كل ما يجىء من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فان فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفينتين حربيتين ، مع السفن البريطانية إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى جانب ، والدول الاستعمارية الاوربية فى الجانب الآخر مع توفيق ، بينما ترددت تركيا ، وأثر ترددها على المعركة ، وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا كما ذكرنا ، والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد واقتراح إجراء الانتخابات العامة وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتخابات فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحددة .

وكانت العناصر التى اشتركت فى المجلس النيابى عناصر تمثل فى غالبيتها طبقة الأعيان وهى خطورة جديدة تهدد الحركة الوطنية ، ما دام للأعيان مصالح ،

ويحتاجون إلى استمرار « النظام » لعدم المساس بها . فطبقة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الإصلاح ، وهى بطبيعة تكوينها معادية للثـورة . وبرغم العوامل النفسية والمعنوية التى تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد ان عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة، وبخاصة إذا ازدادت العناصر الشعبية فيها ، وطالبت بارجاع الحق إلى أصحابه . وبرغم كل ذلك فلقد بدأ الموقف وكأن العناصر الوطنية تكون بنياناً صلباً قوياً ، إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان ، بريطانيا وفرنسا ، بشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركة ، إلى تحديد مواقفها ، وبشكل أكثر وضوحا .

انتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد اليه الثقة فى نفسه ، وتضمن بقـاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هـذا الصدد . (تعضيد الخديوى إزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التى قد تعترضه) وإن الحوادث الاخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديوى باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والإنكليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديوى على العرش طبقاً لاحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً ، هـو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهى الامور التى تنظر إليها فرنسا وأنكلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان ، اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التى تهدد النظام القـائم بمصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد ، سيكون له أثره فى انقاء

الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوى ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وأنكلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديوى يجد فى هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هـو فى حاجة إليها لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

لقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط العام فى الوقت الذى قابلها فيه الخديوى بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيـدة وأن هناك دولا أجنبية تحمى عرش صاحب البلاد ، وتؤيده فى المحافظـة على الأوضاع كما هى . إنه اعتداء صريح على حقوق الوطنيين وتشجيع للخديوى على التمادى فى الاستهزاء بحقوقهم . وكانت هذه المذكرة تهدد كل العناصر الوطنية إذ أنها كانت تعنى رجال الحركة الوطنية ، والمجلس النيـابى والجيش وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » ، أما « المشاكل الخارجية » التى قد تعترض توفيقا فهى السلطان وحركة الجامعه الإسلامية . إن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وفرض النفوذ الأجنبى على مصر بالقوة ، وفصلها عما يساندها فى الخارج ، سواء فى القسطنطينية أو فى بقيـة العالم العربى والإسلامى . إنها محاولة لوضع مصر تحت نظـام حجر دولى ، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التى سارت عليها فرنسا فى تونس ، فهل يقف المصريون مكتوفى الأيدى حتى النهاية ؟ ، وبخاصة أنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب بـه ، وبخاصة أن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

لقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستورى . أما « اليمين » ورجال الاصلاح الاسلامى

فقد رأوا بدورهم فيها هجوما مسيحيا استعماريا على بلاد الاسلام فرجال اليمين واليسار يعارضونها بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستورى . لقد تبلور الموقف ، أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتجاهات العناصر فى داخل هذه الجبهة ولكنها أخذت فى الانفصال عن بعضها . وهذه هى بداية الانشقاق فى المعسكر الوطنى فى الوقت الذى تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكتاب ، مثل عبد الله النديم ، وضباط مثل أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الاصلاح الاسلامى . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم فى مناقشة الميزانية إلا ذلك القدر المخصص للديون الاجنبية وللجزية . وفى مجلس النواب تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة بدعوى أنها ستزيد عداء الأجانب للنظام البرلمانى قبل أن يقف على رجليه . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور ، ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة أنكلترا... وفرنسا... !!

فهناك اتجاهان داخل البرلمان : دستورى معتدل وعلى رأسه شريف ، ودستورى ثورى يستند إلى الحزب الوطنى وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعمارى الاوربى فى الشئون الداخلية للبلاد ازدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية . واضطر شريف باشا إلى الاستقالة نظراً لعجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعمارى ولعدم كفايته فى تحقيق المطالب الوطنية . وتألفت وزارة جديدة

برئاسة محمود سامى البارودى وكان فيها أحمد عرابى مسئولا عن وزارة الحربية . على أن هذه الوزارة كانت تعنى انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار . ولا يمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار . فالاصطدام واقع لا محالة . ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الاسلامية ، أو بمعنى آخر الحركة - الاسلامية المصلحة مع اليسار فى المعركة ما دام الاعتداء واقعاً على البلاد الاسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أن يستعدوا مادياً ومعنوياً للدفاع عن البلاد . فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ويستعدوا للهجوم . ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربى والاسلامى لهم ، وتأييد السلطان ، بصفته - خليفه للمسلمين لا بصفته سلطانا يحافظ على الوضع القائم فى الدولة . فهل ينجحون فيما قابلوا به ؟ وبخاصه أن الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضرورى أن ينصهرا سويا قبل نزولهما إلى المعركة .

أما الخليفة فقد احتج على المذكرة الفرنسية الانكليزية واحتج لدى كل الدول التى ضمنت حرية امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الاوربية لم تكن فى وضع يسمح لها بالاصطدام ببريطانيا أو بفرنسا فى ذلك الوقت ،وبخاصة أنها كانت ترتب الامر فيما بينها وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الأوربية لعدم معارضة فرنسا فى تونس ، وعدم معارضة بريطانيا فى الشرق الأدنى . وكما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، وكان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى احتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثى ، وأجبر بريطانيا على الانضمام اليه بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتى احتجاج السلطان على التدخل الانكليزى الفرنسى فى مصر بنتائج إيجابية فى صالح سلطته كخليفة للمسلمين ، وفى

صالح الحركة الوطنية فى البلاد . ومن الطبيعى أن تكون إجابة الدول الأوربية عليه هى ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم فى مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان فى البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الاحتفاظ بالوضع القائم، والوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر ، فكان من الطبيعى أن يقع الاصطدام .

الفصل الثامن عشر

الاحتلال البريطانى

انتصرت الثورة وظهرت خيبة الخديو والعناصر الرجعية . وبدأ مجلس النواب فى وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف . وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد فى جميع النواحى . وتكاتفت عناصر اليسار مع عناصر اليمين وأخذ أحمد عرابى يردد أقوالا لا تختلف فى جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية ، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار وظهرت الاشتراكية فى الميدان ، وفى أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين ، وازداد اشتغال المشاعر وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب واستمعوا جميعا للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعمارى عرقلت البرامج الإنشائية لوزارة الثورة ، واضطرتها إلى تكديس كل جهودها للدفاع عن البلاد بوسائلها المحدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة تذهب غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

(١) بداية العملية :

وكان التفاف الجميع فى هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين وما أن تطورت الأحداث وظهر أنهم مهددون من الجراكسة حتى علا المد الثورى . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط من الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد

القيادة الثورية ، فأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء داخليين يعرقلون سيرها وهى تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية . فحولت عددا من الضباط الجراكسة إلى المحاكمة وحكمت على بعضهم بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

لقد أبدى توفيق عطفه على الجراكسة ، وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين ، ورتبهم لا تعلو رتبة أمير اللواء لتجريد رتب منحها السلطان . وهى رتب أعلى ، إذ كان عثمان رفقى فريقا وهى رتبة لا يمنحها إلا السلطان. هذه مسألة الأهلية وهى مسألة قانونية والاتجاه القانونى يتعارض مع مبادىء الثورة . وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا فى زيادة السلطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب السلطان فى هذه العملية وأصبحت الوزارة الثورية فى جانب والخديو والسلطان والدول الأجنبية فى الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسئوليتهم فى الدفاع عن حقوق البلاد وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد . وخاصة من الخديو .

أكد السلطان رغبته فى المحافظة على الوضع القائم . فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو ، واختصاصات ممثلى الشعب ، واتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر . وهنا كانت الثورة قد بلغت أوجها وظهرت فى شكلها الشعبي الواضح وهى ترمى إلى تغيير الوضع القائم وكان هذا قراراً هاما اضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى اتخاذ مواقف تدافع فيه عن مصالحها ، فوضحت الضحالة فى مواقف من يحاولون الإحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على

مصالح البلاد ، كما ظهر الإنشقاق بين العناصر الشعبية والأعيان ، وبين المجاهدين والمتخاذلين . وبرغم أن معظم عناصر مجلس شورى النواب كان مع الثورة ، نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا قد انضم الى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعينا فى ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان . ثم قرر المستعمرون مهاجمة الثورة وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة على الأمن والنظام فى البلاد . فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لاستغلال الجاليات الأجنبية فى عملية اصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للتدخل ولاستخدام القوة الغاشمة ، التى تدعى لنفسها سلطة القانون فليست العملية سوى عملية منطقية يسير كل فيها على حسب ظروف تكوينه ومصالحه ، وأطماعه أو أهدافه ، وبمعنى آخر ، قوى تتلاقى بزوايا مختلفة فتخرج عنها محصلات فى اتجاهات معينة . فاذا أحسن حساب هذه القوى والتقت بزوايا معينة ، خرجت المحصلة فى الإتجاه المنشود .

وقعت مذابح فى الاسكندرية بعد أن أظهر عجز الخديو عن ابعاد الوزراء الثوار ، وبعد أن اشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدول صاحبة السيادة . ووقعت هذه الحوادث فى الوقت الذى قرر فيه السلطان ارسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر يناقش المسألة المصرية ، ويكون ستارا لتدخل أوربى ، يسعى الى المحافظة على الوضع القائم كما هو ، أى يقضى على الثورة .

كان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذى حاول اخافة العناصر الوطنية ، ولكنه وجد تصميما منهم على المحافظة على مواقفهم ، اذ أظهروا له أنهم مؤيدون من الشعب ، وأفهموه أن توفيقا هو الذى استصرخ بالأساطيل الإستعمارية التى

تعتدى على البلاد . كما أن درويش باشا قد فشل فى تهديد النواب . ولقد تمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من ارسال عريضة إلى السلطان ؛ خليفة المسلمين يطلبون فيه خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار وفى هذا الموقف نشأت المشكلات، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ، ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

لقد ظهر أن الشعب كله قد إلتف حول عرابى بل إن عرب المشرق والمغرب قد استعدوا وتهيئوا لمساعدته وتعضيده . كما أن الخليفة لم يكن يعارضهم ، بصفته خليفة ، ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالى رأى فى حوادث الاسكندرية ما يضر ببعثة درويش باشا ، ورأى فيها تمهيدا لعقد مؤتمر دولى ، يظهر تركيا ، مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية ، وذلك برغم علم السلطان بتأييد حركة الجامعة الاسلامية ، فى كل مكان ، لموقف عرابى . فاستعد السلطان . بصفته خليفه ، للاتفاق مع عرابى ، وكان هذا أساس مشروع تثبيت عرابى فى الوزارة الجديدة التى يرأسها راغب باشا الوطنى. ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الاقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الاسلامية ، مضافا إليها خوف فرنسا من أن تتسبب الثورة العرابية فى دفع عرب شمال إفريقية إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع بالاستعمار إلى العمل ودفعه إلى القضاء على الثورة ، واحتلال البلاد .

أما مؤتمر القسطنطينية الذى قرر عدم تدخل أى دولة أوربية لاحتلال مصر أو السعى للحصول على الامتيازات فيها ، والذى قرر الامتناع عن التدخل المنفرد فى هذا الاقليم ـ فقد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلى ، وذلك فى حالة « استثنائية » هى حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية

من التدخل ، بل جاء اتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل فى حالة خاصة ، وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ، ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا اتخاذ الذرائع لايجاد هذه الحالة الاستثنائية ، ولاحلال البلاد . والذرائع كثيرة : فان لم يكن الحمل هو الذى عكر الماء الذى يشرب منه الذئب ، فهو أبوه أو أخوه أو ابن عمه . والنتيجة واحدة ، الافتراس ، والحق للقوة .

(٢) الذرائع :

أدعت بريطانيا أن الوطنين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكانت بريطانيا تخشى من مجىء مدفعية كروب للعرابيين من ألمانيا فعمدت على مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا أنها ان تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فتقدمت بانذار يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للاسطول البريطانى قبل مضى ٢٤ ساعة وإلا فستقوم قطع الاسطول بضربها وباحتلالها . فبريطانيا قد صممت على احتلال الاسكندريه واتخاذها قاعدة حربية بحرية لعملياتها المقبلة فى مصر . والموافقة على الانذار أو رفضه يوديان إلى نفس النتيجة : والحق للقوة

ولم يكن الثوار المصريون يعتقدون فى امكانية وصول الجنون البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن فى بلاده ، ودون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب وعلى الخلافة الاسلامية وعلى المسلمين فى

كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند . لذلك فان الثوار المصريين قد اتجهوا إلى الرأى العربي والاسلامى وأظهروا له أنهم فى موقف دفاع شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكانوا يعلمون على أن ضرب الاسكندرية كان يعنى تحررهم من الاتفاقيات الثنائية والديون . وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ويستنجدوا بالعرب وبالمسلمين فى كل مكان ، أن يهبوا إلى نصرة الحق والدفاع عن البلاد .

ولقد اتصل أحمد عرابى بالفعل بعرب برقة كما اتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبثوار جنوب الوادى . بزعامة الامام محمد أحمد المهدى . واجتمع الثوار للرد على الانذار البريطانى ، وكان إجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كلا من الخديو ودرويش باشا من بين أعضائه . وناقشوا الانذار وقرروا الرد عليه :

« لم تأت مصر شيئا يقتضى إرسال هذه الاساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال ، إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن حقنا – بل من الواجب علينا – أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانكليزيه إنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهى بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة

التى تنجم أما عن هجوم الأساطيل أو عن اطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الانسان ولقوانين الحرب [١] » .

ولم يمهل الذئب الحمل ففتح الاسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة . وكانت الاسلحة غير متكافئة ، واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديوى قرر البقاء وحيا البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لاعادة النظام ، وعلى أسنة رماح المستعمرين .

(٣) الخداع والحرب :

عجز البريطانيون ، برغم عددهم وعدتهم ، وأمام اشتعال روح الحماسة الشعبية وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا عن التقدم جنوباً من الاسكندرية صوب القاهرة ، واحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتعل الرأى العام العربي والاسلامى وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساندتها فى إعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه حتى لا تتأثر حكومته

(١) للزميل الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحث واف فى الموضوع . شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٩ / ١٨٨٢ لم ينشر بعد ، راجع كتابه : الثورة العرابية . القاهرة . المكتبة الثقافية . كتاب رقم ٤٠ أول فبراير ١٩٦١ .

بهذا السيل ـ الثورى الجارف ، وتتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب ، وظهرت استجابة لنداءات عرابى فى سوريا وفلسطين والسودان وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع فاستمر فى أخطائه ، ولم يستمع إلى رجال الجامعة الاسلامية ولا إلى الأصوات التى إرتفعت منادية بضرورة خلع توفيق ، وتأييد عرابى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد احتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية الا أنه اقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الأوربية ، والوضع القائم . لقد طلبت بريطانيا منه أن يعلن عصيان عرابى وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها هى ، بخاصة أن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، واستلمت الأوامر بعدم السماح بانزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطىء الذى بدأه ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق . وأعلن الصدر الأعظم عصيان عرابى ، وجاء هذا الاعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمداً على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله ، وظل الله على أرضه . فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة والتأييد شبه مطلق لعرابى ، حتى بين الجنود الأتراك أنفسهم ، وبعد أن استعد العالم العربى والاسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك . وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى الصف المقابل من المعركه .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت توزعها فى كل مكان وحتى فى مصر ، وبمساعدة رجال توفيق وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعنوى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبامكانيات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط

دفاعهم إلى غربى القناة ووقفوا جميعا مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم . وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة اختارها من جميع أنحاء الامبراطورية وزودها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر ، وجاء بالذهب وأخذ فى توزيعه على ضعفاء النفوس وأنصار الخديو وأعوان الاستعمار . وكانت مأساة ومهزلة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما استدارت وحدات أخرى وولت الأدبار . ولم يكن الجنود هم المسئولون عن ذلك ، بل عادت المسئولية إلى بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار فى خدمة الخديو ، وخدمة السلطان على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

عاد عرابى مسرعاً إلى القاهرة لمحاولة الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ، ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار . واستعد الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . دخل القاهرة وجلس إلى جواره فى نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية ، وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكى السلاح ورفع العلمان المصرى والبريطانى وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديوى . انه الاحتلال .

قبل شريف وهو وطنى دستورى يمثل الوسط ، تأليف وزارة خديوية فى ظل الاحتلال وهذا يدل على ميوعة الموقف الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم للأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت ضعفا وهزالا وخسة حينما فكرت فى تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . أما الوطنيون فقد سلموا سيوفهم كجنود فى ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أمر مرسوم

أصدره فى حياته ويشتمل على ثلاث كلمات : « يحل الجيش المصرى » وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عرابى والوطنيين بالإعدام تدخلت بريطانيا لكى تحصل على العفو ، وكانت خبيثة فى تدخلها ، إذ أنها أوحت إلى بعض ذوى النفوس الوضيعه ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابى ، باشاعتهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية ، وأنه استسلم البريطانيين ، نظير تدخل بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل مايشتمل عليه من رجعية ورذائل ، وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى الى سيلان ، ولم يذكر أحد أولئك الأبطال الوطنيين الذين خروا شهداء فى ميدان المعركة ، فى الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين . وأما المثقفون فقد صدر الأمر بنفيهم كذلك ، سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية أو من رجال الوسط . وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت لكى يتركها فيما بعد ويلحق بأستاذه السيد جمال الدين فى باريس ، ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » . وأما عبد الله النديم الكاتب الوطنى الشعبى ، فقد اختبأ فى البلاد ، ولسنوات طويلة ، وواصل الكتابة ، وإن لم يتمكن من النشر .

ولقد عمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها وتدعيم أطماعها فى مصر وفى كل تلك الكتلة الافريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وامكانيات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف، إلى أقصى درجة ، وعلى حساب الشعب .

الفصل التاسع عشر

تقسيم الإمبراطورية المصرية الإفريقيه

لقد تمكنت القوى الاستعمارية البريطانية بتحالفها مع قوة الرجعية الداخلية المتمثلة فى الخديو ورجال العهد القديم من كبت أصوات الأحرار الثوار واحتلال مصر ، وانهت بذلك وضعية القوى الثورية فى شمال الوادى ، ولكن ثورة ثانية كانت تتأجج فى الجنوب ، واتخذت موقفا صريحا معاديا للاستعمار وقامت بدورها كاملا للكفاح ضده . ونجحت هذه الثورة فى ابعاد قوى الاستعمار عن السودان . ولكن القوى الاستعمارية أفادت فيما بينها من احتلال بريطانيا لمصر ومن الثورة المهدية لإخلاء السودان والاحتفاظ به منطقة لتوسع بريطانى فيما بعد وفى الاستيلاء على بقية الأقاليم المصرية الافريقية على سواحل البحر الأحمر وفى بلاد الصومال ومنطقة هرر.

(١) الثورة المهدية :

كانت الثورة السودانية قد نشأت عن أسباب وعوامل تختلف عن تلك التى تسببت فى قيام الثورة العرابية فى شمال الوادى . حقيقة أن المثقفين المصريين والرجال العسكريين الذين تحدثوا باسم البلاد كانوا يحاولون انقاذ مصر من خطر الوقوع فريسة أمام النفوذ الأجنبى المتسلط ، وكانوا فى هذا قوميين دون شك . وكذلك فى الجنوب ، ورغم اللون الدينى الواضح الذى أخذته الثورة المهدية ، كان أبناء الجنوب يحاولون الدفاع عن حقوقهم والمحافظة على مجتمعهم أمام الخطوات

الجريئه التى استخـدمها الموظفون الأجانب خاصة فى هـذه الأقاليم ، وأعلنوا أنفسهم ضد الأتراك فى نفس الوقت ، فـكانوا قوميين كذلك . ولـكن حركتهم كانت فى أول الأمر تحـاول انتزاع السلطـة من أيدى الحـكومة القـائمه ، وهى الحـكومة المصرية . وساعد تدخل الاستعمار البريطانى فى شمال الوادى على تحويل هذه الحركة ، التى يمكننا أن نقول دون مغالاة أنها بدىء القومية السودانيه ، تحويلها من قومية إقليميه محدودة ، إلى قومية أوسع ، وترتبط مع القومية المصرية برباط الاسلام [١]

لقد أعلن الامام محمد أحمد على الجميع أنه سيخرج الأتراك من السودان مها كلفه الأمر . وكان يعنى بذلك فصل السودان عن الحكومة المصرية التى زادت مساوءها على محاسنها فى ذلك العهد . وكانت الصعوبات الداخلية والخارجية تقيد من حركة مصر وتمنعها من العمل فى السودان. وظهرأن هناك معسكرين أوجبهتين: الأولى هى جبهة الأنصار والثانية هى جبهة الحكومة .ورغم عطف الرأى العام المصرى على حركة التحرر الوطنية والمطالبة بالدستور والمحافظة على حقوق البلاد التى ترأسها أحمد عرابى ، نجد أن عددا من المصريين قد حاول استخدام الشدة والعنف فى السودان أمام حركة « المتمهـدى » وتشبثوا برأيهم لاستخـدام القوة ضده وبكل وسيلة ممكنة . ولاشك أن هذا الاتجاه كان رد فعل طبيعى لحركة رأى فيها المصريين انفصالا عن الوحدة القائمة ، وهدم لـكيان مجتمع موحد وفصل فى أراضى وحد الله بينها منذ أقدم العصور . فالآراء كلها مجتمعة على أن استخدام القوة أمام الثورة السودانية كان كفيلا بالقضاء عليها . ولـكنا نجد أن أنباء نزول

---

(١) أنظر : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . للمؤلف . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ . (المكتبة التاريخية. رقم ٥) .

البريطانيين فى مصر واحتلالهم إياها قد وصلت إلى الامام محمد أحمد وهو يحاصر مدينه الابيض ، عاصمة السودان الغربى ، ومنـذ هـذا الوقت تحول موقف إمام الثورة السودانية ، وفـكر فى اقتداء عرابى من أسر البريطانيين . إن دخول الاستعمار فى شمال الوادى يمكن اعتباره هنا كعامل أساسى لبلورة العدو ووضوحه فى شكل مشترك بين أبناء الجنوب وأبناء الشمال . وإذا كان المهدى قد واصل انتصاراته على القوات الخديوية فان هذه الانتصارات كانت امتدادا واستمراراً لثورة شمال الوادى ، وخاصة فى موقفها المعادى للاستعمار .

حاول الخديو بحله للجيش أن يضمن عدم وقوع أية فتنـة أخرى تهدد أسرته وحكمه ، ورضى منذ ذلك الوقت بأن تقوم الجنود البريطانية بحراسته من شعبه . ولـكنه نسى أن معنى حل الجيش المصرى هو إضعاف حكمه على السودان . ومـع زيادة الثورة المهدية قوة إزدادت سلطة الحكومة ضعفا، واستعان الخديو بالانجليز لحكم مصر وتوجيه خطواتها فى طريق مأمون بالنسبة اليه ، وسمع نصائحهم فيما يخص شؤون البلاد ، واضطر بالتالى إلى تسليم كل الأمور اليهم . ولقد أظهرت بريطانيا فى أول الأمر أنهـا لا ترغب فى التدخل فى أمور السودان ، وكانت تواصل بذلك إدعائها القائل بأنها لم تأت مصر الا للدفاع عن الخديو والسلطات الشرعية أمام الفوضى والاضطرابات والفتن . ولـكن هـذا الادعاء كان يخـدم بريطانيا من الناحية العملية ،إذ أنه كان يعنى ترك القوات الخديوية الضعيفة الهزيلة تقضى على نفسها أمام الثورة المهدية الجامحة ، وتظاهر مصر — طبقا للوضع القائم أو العهد القديم — بمظهر دولة مستعمرة ،تحاول فرض نفسها على الاهالى. وإذا كانت بريطانيا قد أصرت على المحافظة على الحكومة الخديوية فى القـاهرة ، رغم فسادها وثورة الجميع عليها ، فان بريطانيا قـد اعترفت بفساد هذه الحكومة على السودانين ، واعترفت بالتالى لهم بحق تغييرها ، وكان هذا إسترضاء لأبنـاء

الجنوب ، ودفعا لهم حتى يواصلوا موقفهم ضد حكومة الشمال . ويمكن لبريطانيا في هذه الحالة أن تحكم بين شقي الوادي، وبالتالي تتحكم في البلاد .

كانت بريطانيا تعلم خطورة الامر الصادر بتسريح الجيش المصري ، ولكنها لم تعترض عليه . وحينما استقام الحال ثانية لتوفيق في القاهرة ، وفكر في توطيد حكمه في السودان لم تمانع بريطانيا في ذلك . فوافقت من ناحية على إعادة تكوين الجيش المصري ، ولكن على أسس جديدة ، ووافقت من ناحية ثانية على إعارة ضباطها لخدمة الخديو في السودان ، وبشروط معينة .

أما عن اعادة تكوين الجيش المصري فقد عملت بريطانيا على تنفيذه بشكل يخدم مصالح الامبراطورية قبل خدمته مصالح البلاد : فوافقت على أن يكون الخديو توفيق هو القائد الاعلى ولكن بشرط ألا يتدخل في الشئون العسكرية أو الفنية أو الادارية الخاصة بهذا الجيش . وقررت أنه لا يوجد في مصر من يصلح لقيادة مثل هـذا الجيش الجديد وأنه يجب الاحتفاظ بهذا المنصب لأحد البريطانيين ووقع اختيارها على الجنرال وود الذي اشترك في ضرب الاسكندرية.

وعند التنفيذ قرر الجنرال وود ضرورة السير بخطوات وئيدة ، كما قرر زميله المستشار المالي ، وهو بريطاني كذلك ، صعوبة ايجاد ميزانية لجيش كبير . اذن ، فليكن البدء متواضعاً . ونشأ الجيش الحديث ولا يشتمل إلا على ثلاث كتائب ، أي ما يقرب من ألفي رجل . وبطبيعة الحال كان هـذا الجيش لا يقوى على الدفاع عن البلاد ، ولا حتى على المحافظة على النظام في مدينة القاهرة ، إذ أن عدد رجال الشرطة في هذه المدينة وقتها كان يزيد على عدده ، فلم يكن من المتوقع أن يشترك في أي عملية أخرى ، وخاصة في السودان . ولقد ردت له بريطانيا

اعتباره بعد عام ونصف ، حين حولته إلى حرس للخديو ، وسلمته حراسة قصر عابدين ، بدلا من الجنود البريطانيين .

وقبلت بريطانيا أن تعير الخديو بعض الضباط للاشراف على عمليات السودان ، واختارت الكولونيل هيكس للقيام بهذه المهمة . وبقيت بريطانيا من وراء الستار وأعلنت أنها غير مسئولة عن أعمال هذا الكولونيل ، وأي عمليات يقوم بها في جنوب الوادي، وكانت تسخر من المصريين والسودانين في نفس الوقت. وأعلنت الحكومة الخديوية — بعد حلها للجيش المصري — التعبئة العامة ، وقررت جمع كل الرجال الذين خدموا مع عرابي ، وأنشأت قوة منهم تقضي بها على ثورة الجنوب. وسرت الاشاعات بأنها عملية يقصد بها نفيهم أو التخلص منهم ، خاصة وأن الحكومة الخديوية قد استخدمت الشدة في جمعهم من قراهم ومنازلهم ، وأحضرتهم مكبلين بالسلاسل إلى ميدان التدريب الذي أنشأته لهم في شمال القاهرة . فكثرت حوادث الفرار من هذا المعسكر وظهر جليا أنهم لا يرغبون في محاربة ثوار الجنوب . وهنا أيضا يمكننا أن نقول أن جنود عرابي كانوا لا يوافقون على محاربة ثوار آخرين . ولكن النظام العسكري أجبر غالبيتهم على السفر ، وعلى حمل السلاح، وتحت قيادة بريطانية غير متزنة . ولم يكن من المتوقع أن تصيب الحكومة الخديوية الرجعية نصراً على ثوار الجنوب بثوار الشمال . واستمرت حوادث الفرار ، وكانت الموقعة الحاسمة في غرب السودان ، ولم تمكث إلا بضع ساعات. ولقد أنهكت القيادة نفسها في مسائل إدارية ، وتفرق الرأي وانشق الضباط العظام على أنفسهم ، ثم هجمت قوات المهديين وقضت على الحملة وعن آخرها . ولكن عدداً من الضباط والجنود المصريين ، وجدوا فيما بعد ، وبعد خمسة عشر عاماً ، كجنود وضباط في صفوف المهديين . وكانت المدفعية التي دافعت عن أم درمان، عاصمة المهديين سنة ١٨٩٨، هي مدفعية تكاد تكون مصرية بأسلحتها ورجالها.

لقد كان إحتلال البريطانين لمصر ناراً زادت فى اشتعال الثورة المهدية فى الجنوب ، إذ أنه جاء دليلا قاطعاً على فساد الحكومة الخديوية وتعاونها مع الاستعمار . فسارت ثورة الجنوب من نصر إلى نصر . وقلت الحماسة بين الجنود المصريين فى السودان ، وقرر عدد منهم استمرار ثورته الوطنية مع إخوانه من السودانيين . وأصبح السودان مهدياً ، فى الوقت الذى رزحت فيه مصر تحت الاحتلال البريطانى . أما الزعماء المنفيين ، فقد كانت أصواتهم تصل إلى البلاد من المنفى ، وتحمل دائماً روح الثورة ونفحاتها .

ولقد أفادت القوى الاستعمارية من إحتلال بريطانيا لمصر ، ومن الثورة المهدية لاخلاء السودان والاحتفاظ به منطقة لتوسع بريطانى فيما بعد، وفى الاستيلاء على بقية الأقاليم المصرية الافريقية على سواحل البحر الأحمر وفى بلاد الصومال ومنطقة هرر .

(٢) اخلاء السودان :

كانت وزارة شريف الوطنية قد وجدت ، بعد القضاء على حملة هيكس باشا عدم تمكنها من القيام بأى عمليات فى السودان ، ولكن ذلك لم يكن يعنى بالنسبة اليها ترك هذه الاقاليم والانسحاب إلى مصر . وعلينا أن نذكر هنا أن شريف باشا كان يمثل ذلك القطاع من الوطنيين الدستوريين فى مصر ، أى أنه كان يرى فى أثناء الثورة العرابية ضرورة تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتحديد حق كل منها. إنه نفس الرجل الذى رفض السماح للعناصر الوطنية الثورية، أى العناصر الثورية اليسارية، بمناقشة الديون الأجنبية وأرباحها وأقساطها فى مجلس شورى القوانين ، وهو نفس الرجل الذى إنفصل عن محمود سامى البارودى ، وظل باقيا فى الوسط الدستورى مع محمد سلطان باشا ،وترك محمود سامى البارودى

يتحرك بسرعة نحو اليسار ، نحو الثورة والعرابيين . إن هذا الرجل لا يرضى بتغيير الاوضاع القانونية ، ولا يوافق بالتالى على سحب القوات المصرية من السودان الذى يعتبر دوليا أقاليم مصرية ، عهدت بها الدولة العثمانية إلى خديو مصر . ومع شعوره بعجز حكومته عن وقف تيار الثورة الجارف فى السودان ، بعد أن كون أولى الوزارات المصرية فى ظل الاحتلال البريطانى،وجد أن أحسن وسيلة للقضاء على ثورة السودان هو أن تطلب مصر من الدولة العثمانية ، الدولة صاحبة السيادة على مصر والسودان ، إرسال حملة لاخضاع المهديين وإعادة الامن والنظام إلى نصابهما . لقد حاول التمسك بالسودان أو اعادته للدولة العثمانية ، أى أنه لم يعترف بأى حق للسودان فى الثورة . ولقد دعم فكرته بأن الطابع الدينى لثورة السودان يجعل تدخل جنود الباديشاة كفيل بالقضاء عليها . ونسى أن المهديين كانوا قد أعلنوا ثورتهم ضد الفساد وضد الرجعية،وضد الاوضاع القائمة، سواء أكانت مفروضة من القاهرة أو من القسطنطينية .

ووجدت بريطانيا فى مجيء القوات العثمانية إلى السودان تهديداً صريحا لبقائها فى مصر ، ووجدت أن شريف باشا لا يرغب فى الاستماع إلى نصائحهم وأنه من اللازم تغييره والعثور على وزير آخر أكثر منه مرونة فى الدفاع عن الاوضاع القانونية والحقوق الشرعية .

وصدرت الأوامر البريطانية إلى مصر بأنه من اللازم تنفيذ كل النصائح التى تعتقد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أن من واجبها إعطاؤها للخديو ، وأنه من اللازم افهام الوزراء المصريين وحكام الاقاليم أنه سيكون من اللازم وقف الوزراء والحكام الذين لا ينفذون هذا التوجيه البريطانى عن القيام بأعمالهم ،فاستقال شريف باشا وذكر كلمته الشهيرة بأنه إذا ماتخلت مصر عن السودان فان السودان لن

يترك مصر . ووجدت بريطانيا فى نوبار باشا وزيراً يقبل تنفيذ سياستها الخاصة باخلاء السودان والانسحاب منه إلى وادى حلفا أو أسوان ، وعدم الاحتفاظ إلا بميناء واحد هو سواكن على البحر الأحمر . وصدرت التعليمات من الوزير الجديد بعدم استخدام القوات العسكرية فى عملية جديدة ، وبتجميع كل النساء والأطفال والاهالى تمهيداً لترحيلهم إلى مصر ، كما صدرت الاوامر إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم تمهيداً برجاله للرجوع إلى مصر .

واختارت بريطانيا أحد رجالها المعروفين لتنفيذ عملية إخلاء السودان ، وكان هو غوردون « باشا » الذى أثار الفوضى فى الماضى فى كل أنحاء الامبراطورية المصرية الإفريقيه . وكلفته بالذهاب إلى الخرطوم فوراً . وفى القاهرة حصل غوردون على توجيهات مفصلة للسير على سياسة إخلاء السودان ، أو إقامة حكومة من أبنائه هناك .

ولقد حاول غوردون أن يستفيد من وجود الزبير باشا معه لكن يرهب به الثورة السودانية ويعاونه فى إخلاء الحاميات، ولكن بريطانيا وجدت أن من الخطر ترك غوردون مع الزبير فى السودان ، خاصة وأن هذا الأخير لم يكن قد نسى للجنرال الإنجليزى أمر قتل إبنه سليمان فى منطقة بحر الغزال حين كان حاكماً عاماً على السودان . وهكذا حرم غوردون من الرجل الذى كان فى وسعه معاونته فى مهمته . وكانت بريطانيا قد قررت إرسال بعض القوات المصرية بقيادة بيكر باشا إلى سواكن فى شرق السودان ، على أن تصحبها قوات سودانية بقيادة الزبير رحمت . وفى آخر الأمر اختطفت السلطات البريطانية فى الاسكندرية الزبير باشا من منزله ووضعته قسراً على إحدى السفن الحربية التى أقلعت به فوراً من الميناء صوب مالطة ثم جبل طارق ، رغم عدم شرعية القيام بمثل هذه العملية ، وتجاه رجل يعتبر عثمانى الجنسية ، ويحمل لقب باشا ورتبة فريق من السلطان .

وعلى أى حال فلقد حاول غوردون أن يبقى فى الخرطوم وحاول أن يطلب مجيىء الزبير وحاول الاستنجاد ببعض القوات العثمانية فى سواكن ، ثم طلب من بريطانيا أن ترسل له بعض الإمدادات من وادى حلفا جنوبا حتى يوجه أنظار المهديين بعيداً عن العاصمة ، ولكن الحكومة البريطانية لم تنفذ أى من طلباته . وكان السودانيون يعرفونه حق المعرفة وصمموا على عدم تركه يخرج من السودان إلا فى حالة واحدة ،وهى مبادلته بأحمد عرابى زعيم الثورة المصرية . وتكاثرت جيوش المهديين وقواتهم حول الخرطوم التى حاصروها من كل جانب ، وشعرت بريطانيا بصعوبة الأحوال الموجودة فى السودان وبضرورة إرسال حملة لإنقاذ غوردون . وبدأت هذه الحملة فى السير فعلا بقيادة لورد ويلسلى ولكنه وصل متأخراً ، وبعد سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار . وكانت الخرطوم قد قاومت طويلا ولكن ضعف الروح المعنوية وقلة الذخائر والتموين جعلت الجنود فى حالة يرثى لها . كما أن محاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان ووصلوا إلى مصر ، ومنهم حسن بك بهنساوى . أثبتت وجود بعض حوادث داخل حوائط الخرطوم فى صالح الثوار . ولقد حاول التاريخ طمس هذه المرحلة الهامة فى تاريخ مصر والسودان ، ونظر إليها معظم الكتاب على أنها مرحلة تمرد على سلطة الدول الشرعية ، ولكن مواصلة الأبحاث أثبتت وجود صلات واضحة بين ثوار الجنوب وثوار الشمال فى وادى النيل .

لقد قتل الثوار غوردون ، فوصفه الانجليز بأنه شهيد ، وذلك تمهيداً للثأر له من السودانيين . ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأى العام لكى يسمح للحكومة بارسال جنودها البريطانيين إلى الخرطوم والاستيلاء على السودان . وبقيت بريطانيا تحاصر السودان منذ سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٦ حين أصدرت أوامرها لقواتها فى مصر بعبئة الجيش المصرى والزحف به لاحتلال السودان .

وإذا كان السودان قد أصبح خاليا فان بقية لسواحل المصرية لهذه الدولة الافريقية قد اقتسمت بين ايطاليا وفرنسا وانجلترا .

٣ ـ ايطاليا وسواحل البحر الأحمر :

أفادت إيطاليا ، كدوله استعمارية صديقة لبريطانيا من عملية التوسع البريطانى فى مصر وعملية اخلاء السودان . وكانت ايطاليا قد طالبت منذ سنة ١٨٨٢ بالقيام بأى دور ممكن فى مصر وأظهرت استعدادها فى المشاركة بارسال قوات حربية إليها . وحينما تزايدت الثورة السودانية اشتعالا ، وكانت متجهة صوب الخرطوم والقاهرة عملت ايطاليا على الافادة من هذا الموقف بالتوسع من سواحل البحر الأحمر ومستعمرتها الصغيرة عصب صوب شرق السودان والحبشه . ولقد قامت الحكومة الايطالية بعد اصدار الأوامر البريطانية لمصر باخـلاء السودان ، بالاتصال بكل من السلطات البريطانية فى مصر والحكومة البريطانية فى لندن لكى تسمح لها بالتوسع فى سواحل البحر الأحمر ، وأظهرت رغبتها فى التصرف « فى توافق تام مع الحكومة الانجليزية فى كل ما يتعلق بالمسألة المصرية » . [١] ولقد أشارت بريطانيا على ايطاليا فى أول الأمر بالاتصال بالدولة العثمانية فى هـــذا الشأن ووعدت بعدم إثارة مصاعب أو مشاكل فى هذا الموضوع .

ومن القاهرة اقترح القنصل العام البريطانى على لندن أن يقوم نوبار باشا بابلاغ السلطان رغبة مصر فى اعادة حكم سواحل البحر الأحمر إلى القسطنطينية فاذا ما رفض الباب العالى فلن يكون هناك الاحلين ممكنين وهما أن يستولى ملك

(١) مانشينى الى الـكونت نيجرا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . ملحق برسالة جرانفيل الى لوملى فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . أنظر : سواحل البحر الأحمر . المؤلف . ١٩٦٠ . ص ٨٢ .

الحبشة على هذه المناطق أو تستولى عليها ايطاليا . ورأت بريطانيا أن من واجبها تقديم خدمة لايطاليا . ثم تطورت الأمور بسرعة بعد مقتل أحد الايطاليين فى شرق إفريقية ، وكانت الحملة الايطالية معدة للابحار فوراً . وأصدر القنصل العام البريطانى فى القاهرة أمره إلى محافظ مصوع وإلى قواد السفن البريطانية هناك بعدم مقاومة الايطاليين ، وعلى أساس أنهم سيحتفظون بالعلم المصرى مرفوعا على المناطق التى يحتلونها ـ ولقد رتب القنصل العام البريطانى فى مصر ، كممثل للاستعمار الأجنبى ، عملية إحتلال الايطاليين لسواحل البحر الأحمر المصرية فى تعاون تام مع نوبار باشا رئيس وزراء الخديو والممثل الرسمى للقوة الرجعية فى البلاد فى ذلك الوقت . وكان نوبار هو الذى قبل تنفيذ سياسة اخلاء السودان ، وجاءت هذه الترتيبات الجديدة فى وقت ساءت فيه العلاقات بين نوبار والدولة العثمانية نتيجة لوقوع مشاكل خاصة بالارمن .

ولقد أسرعت الدولة العثمانية بالكتابة إلى مصر محذرة إياها من الموافقة ، ولو ضمنا ، على احتلال الايطاليين لسواحل البحر الأحمر ، أو على سحب الحامية المصرية الموجودة فيها . ورغم ذلك فان نوبار باشا قـــد حاول التمويه وأرسل بتعليمات إلى القواد البريطانيين فى تلك المناطق حتى يظهروا عدم موافقتهم على الاحتلال الايطالى ، ولـكن دون أن يصطدموا أو تصطدم قواتهم بالايطاليين . ولقد استمر هذا التعاون بين السلطات الاستعمارية البريطانية والادارة الرجعية الخديوية ومهد الطريق لتثبيت أقدام الايطاليين فى هذه المناطق ، وبدعوى أنهم سيحتفظون بالعلم المصرى مرفوعا عليها ، ولـكن تمهيداً لقيام الايطاليين بنقل القوات والادارة المصرية الموجودة فيها قسراً إلى السويس [١].

(١) أنظر التسلط البريطانى على مصر : الجزء السابع . سواحل البحر الأحمر . للمؤلف . القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية . ١٩٦٠ .

ولقد قام الباب العالى بالاحتجاج على هذه العمليات التى وقعت فى الأراضى المصرية ونادى بضرورة خروج الايطاليين منها ، ولكن قوته كانت ضعيفة، ولم يكن بقادر على أن يتحرك بعد ان أعوزته الوسائل . وإذا كان قد سكت من قبل على دخول القوات البريطانية الاسكندرية والقاهرة ، فأى جدوى لاحتجاجه على إحتلال ايطاليا لسواحل البحر الأحمر المصرية ؟

لقد اتخذت ايطاليا من هذا الجزء من الساحل مركزا لتوسعها الاستعمارى فى شرق افريقية وصوب الحبشة ، وحين جاءت أنباء سقوط الخرطوم فى أيدى المهديين اقترحت ايطاليا على إنجلترا التعاون معها على انقاذ الحاميات المصرية الموجودة فى كسلا ، والتعاون معها فى سواكن ضد ثوار السودان . ولكن بريطانيا لم تكن ترغب فى ترك أجزاء هامة من السودان تقع فى أيدى الايطاليين، وإذا كان إحتلال إيطاليا لكسلا سيعمل على شغل قوة المهديين فى شرق السودان، فان نزول قواتها فى سواكن قد يضايق يوماً العمليات البريطانية التى قد تبدأ من هذا الميناء لإعادة إحتلال السودان . ولذلك فان بريطانيا لم تشجع إيطاليا على العمل فى سواكن ، رغم أنها رضيت فيما بعد باحتلال الايطاليين لاقليم كسلا ، بشكل مؤقت .

وبعد أن أنشأت ايطاليا مستعمرة الارتريا فى سواحل البحر الاحمر المصرية اصطدمت بالحبشة ، وكانت موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ أولى المواقع التى ينتصر فيها الافارقة على حملة أوربية بلغ تعدادها ٢٤ ألف جندى ، وفى معركة واحدة . ولقد تمكن الأحباش من القضاء على هذه الحملة وأسر مدفعيتها كامله . وخشيت بريطانيا من إمكانية قيام تحالف بين الأحباش والسودانيين ، فأسرعت باصدار أمرها إلى كتشنر باعادة فتح السودان ، وطلبت من الحامية الايطالية الموجودة فى كسلا البقاء فى أماكنها حتى تشغل جزءاً من المهديين فى شرق السودان . وإذا كانت

بريطانيا قد عملت على الإستيلاء على السودان ، وإذا كانت ايطاليا قد قنعت بما بقى لها من مستعمرة الارتريا ، فان أقاليم أخرى من الدولة المصرية الافريقية كانت قد ضاعت واقتسمت بين انجلترا وفرنسا والحبشة فى بلاد الصومال وهرر .

(٤) الصومال وهرر :

كانت بريطانيا قد رسمت حدود مصر الحديثة إلى الشمال من خط عرض ٢٢° شمالا ، ورسمت تقسيم بقية هذه الإمبراطورية ، وعلى أساس أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد ، وخاصة فى منطقة بلاد الصومال التى كانت قاعدتهم فى عدن تعتمد عليها اعتماداً كبيراً فى التموين [1] . وحينما قررت بريطانيا ضرورة إخلاء السودان أدعت سلطاتها فى عدن أن موقف القوات والادارة المصرية قد أصبح مهدداً فى كل من الصومال وهرر ، وذلك تمهيداً لاقتطاع هذه الأقاليم من الدولة المصرية الافريقية . وسرعان ما نصح البريطانيون باعطاء اقليم هرر استقلالة وإرجاعه إلى الأسرة الحاكمة القديمة التى تصرفت فيه قبل مجيىء المصريين ، ونصحوا بوضع الموانى المصرية فى زيلع وبربره تحت سلطة المقيم البريطانى فى عدن. ولقد ادعى البريطانيون أن ادارة هذه الأقاليم تكلف مصر الكثير ، رغم فساد هذا الرأى وعدم استناده إلى أسس علمية . ثم حاولوا منع الدولة العثمانية من الاستيلاء على السواحل المصرية المطلة على خليج عدن بدعوى أن هذه الدولة لم تصدق على الاتفاقية المصرية الانجليزية لسنة ١٨٧٧ والتى اعترفت فيها إنجلترا بأن هذه السواحل مصرية بالفعل . ثم قامت بريطانيا بعد ذلك بتقسيم سواحل الصومال

---

(١) أنظر التنافس الدولى فى شرق افريقية ، للمؤلف . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩

إلى قسمين : الأول من نوغاز باب المندب حتى زيلع ، وهو الذى كان يحيط باحدى المحطات الفرنسية فى أوبوك ، وكان مهدداً بأن يكون موضوع التوسع الفرنسى المقبل فى تلك المنطقة ، والثانى يقع إلى الشرق من زيلع ، ويشتمل على بلهار وبربره التى كانت تمون القاعدة البريطانية فى عدن . لقد اعترفت بريطانيا بأن للباب العالى حقوق سيادة على الجزء الأول ، ولكنها أصرت على أنها لم تعترف بسيادته على المنطقة الثانية .

ووافقت بريطانيا على أن تستلم تركيا الجزء الأول ، وبشروط معينة ، تتعلق بالغاء الرقيق وبعدم فرض الضرائب على الواردات ، وغيرها من الشروط التى تحدد السيادة العثمانية ، وتضطر تركيا إلى رفضها ورفض الخضوع لها ، ولكنها قررت القيام بنفسها فى الجزء الثانى بالمحافظة على النظام دون شريك أو منافس (١) .

ولقد وصفت بريطانيا عملية سحب الحاميات المصرية من هذه الأقاليم على أنها عملية هجر وتخلى تام عنها ، وذلك تمهيداً لوضعها تحت الحماية البريطانية .

ولقد رتبت بريطانيا الأمر لاحتلال الموانى المصرية فى بلاد الصومال وخاصة ميناء بربره ، ووجهت أحد رجالها لعقد اتفاقيات مع الأهالى يضعون بها أنفسهم تحت الحماية البريطانية ، وأيدت عملياتها بتكوين قوة عسكرية وضعتها تحت تصرف هذا المندوب ، وقامت بريطانيا بتوزيع الأموال حتى تتمكن من جمع التوقيعات على الحجج والمحاضر والاتفاقيات . وبعد رفع العلم البريطانى على الميناء ، ورجوع

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية ، للمؤلف .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠

المندوب إلى عدن ، قام الأهالى بانزال العلم البريطانى ورفع العلم المصرى ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ولن يوافقوا أبداً على رؤية الأجانب فى بلادهم . وكانت حكومة نوبار قد أرسلت إحدى بواخر البوستة الخديوية طبقا للتوجيهات البريطانية ، ولكنها عادت خاوية بعد أن رفض الضباط والجنود اخلاء هذه المناطق وتسليمها للانجليز (١) واضطرت بريطانيا أمام ذلك لاستخدام القوة وإرسال حملة من عدن لاجبار المصريين على الجلاء . واتخذ الانجليز هذه المنطقة أساساً لانشاء محميتهم فى فى بلاد الصومال، ولضمان حصولهم على التموين اللازم لعدن .

ورغم أن الحكومة المصرية كانت تعارض فى أمر جلاء قواتها وإخلاء سلطاتها لاقليم هرر الذى كان يقدم فائضا كبيراً للخزانة ، فان السلطات البريطانية قد أصرت على ضرورة ترك هذا الاقليم ـ ولكن معارضة مصر لسياسة اخلاء هرر بعد موافقتها على اخلاء السودان لم يكن أمراً متوقعاً . وقامت بريطانيا بالضغط على نوبار باشا حتى أصدر أوامره بالاخلاء . ولقد شرح الحاكم العام المصرى فى هرر لنوبار باشا الصعوبات التى تواجه عملية الاخلاء ، وذكر أن الموظفين المدنيين والعسكريين قد أقاموا فى هذه البلاد منذ سنوات ، وقد استقدم بعضهم أسرته من مصر ، وتزوج الآخرون من بين أهالى البلاد ، ولكل منهم مسئوليات عائلية ، وسيترتب على الاخلاء نتائج سيئة إذ أن عاصمة الاقليم تقع بعيداً عن الساحل ويتطلب الجلاء نفقات طائلة فى الوقت الذى ستضطر فيه الحكومة إلى ترك مبان وأراض ومهمات كبيرة ، وفى الوقت الذى كانت فيه مخازنها مملوءة بالحبوب ، ولها من المواشى ما يكفى اطعام رجالها . واستنجد تجار الاقليم بحكومة مصر وذكروا أن

(١) أنظر : الينافس الدولى فى بلاد الصومال :
للمؤلف ، القاهرة دار المعرفة ، ١٩٠٩ .

البلاد ستقع فى الفوضى بمجرد خروج السلطات المصرية منها ، ولكن حكومة مصر الرجعية لم تكن قادرة على رفض طلبات بريطانيا ومطالبها ، خاصة وأن نوبار كان قد جاء إلى الحكم ، وعلى أساس أن الوزير الذى لا ينفذ أوامر وتوجيهات بريطانيا يترك وظيفته .

وقامت بريطانيا بالاشراف على أمر إجلاء المصريين عن هرر ، وأعطت للميجر هنتر سلطات للاشراف على اللواء على باشا حاكم عمـــوم هرر ، وأيدت سلطته بالقوات البريطانية الموجودة فى عدن لتنفيذ الاخلاء . وجاءت حمـــلة بريطانية إلى الساحل ، مصطحبة معها الحاكم السابق للاقليم ، الذى كان يعيش فى مصر منذ بضع سنوات .

وكانت الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت أضعف من أن تدافع عن مصالح أبناء البلاد إذا ما صدمت هذه المصالح بمصالح الانجليز الذين دافعوا عن الخديو ضد أبناء شعبه . فاضطر المصريون إلى اخلاء هذه المناطق بين احتجاج الاهالى والتجار ، وخرج المصريون من هرر على دفعات فى قوافل ، وكتب رضوان باشا : « كنا نرى حالة الأسف الكلى من الأهالى ، والهلع ، يساور حالهم ، وكانوا يأتون للتوديع أفواجا ويسيرون من يوم لغاية ثلاثة أيام » ..(١)

لقد أخلت انجلترا بلاد الصومال المصرية واقليم هرر ، وبشكل يسمح لها بانشاء مستعمراتها فى بلاد الصومال وبوضع إمكانيات الاقليم فى خدمة قاعدتها الحربية الاستعمارية فى عدن . ولكن وجود فرنسا فى أوبوك اضطر بريطانيا إلى أن تشركها معها فى تقسيم الأسلاب تمهيداً لاستغلال هذه المنطقة .

---

(١) تقرير رضوان باشا فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ . أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . للمؤلف . لجنة الدراسات الافريقية . ١٩٦٠ .

ولقد تمكنت فرنسا من التوسع حول أبوك وضمت تاجورة ثم أتفقت مع بريطانيا على تقسيم مناطق النفوذ فيما بينهما ، وبشكل يسمح لكل منهما باحتلال جزء من الساحل ولكن دون التوسع فى الداخل وإحتلال هرر . ولقـــد أدى ذلك الموقف إلى هجوم الأحباش على منطقة هرر فى سنة ١٨٨٧ وكان احتلال الحبشة لهذا الإقليم نكسة كبيرة خاصة وأن الأحباش قد فرضوا غرامة باهظة على الاهالى ثم قام الملك نفسه بزيارات شخصية للمدينة ، كانت عبارة عن عمليات مصادرة لكل ما يوجد فى المنازل من سجاجيد وأثاث وأقفال للأبواب وزجاج للنوافـــذ أو مقابض للأبواب ، وكل ما يعتقد ملك الحبشة أن له قيمة فى نظره . ولقد احتل الأحباش قصر الحاكم العام المصرى الذى أصبح مقر راس ماكونين ، نظراً لعدم تمكنهم من بناية قصر مشابه له .

وهكذا نرى أن اقتسام الامبراطورية المصرية الافريقية جاء نتيجة للاحتلال البريطانى لمصر ولنشوب الثورة فى السودان ، وعجز بريطانيا عن السيطرة عليها - وإذا كانت مصر قد رضخت للأمر الواقع ، ولم تتمكن تحت حكم الوزارات الرجعية والخديو من التحرك ، فان ذلك الوضع لم يستمر لفترة طويلة .

حقيقة أن بريطانيـا قد عملت على استغلال الموارد الاقتصادية لمصر ، وعملت على تربية جيل من المصريين يعمل فى حدود القانون وفى خدمة ولى الأمـــر ، ولكن الأمور ستختلف بعد سنوات بسيطة . وستبدأ فى التغيير مع وصول أنباء انهزام الإيطاليين فى عدوة ، وإصدار البريطانيين أمرهم إلى الجيش المصرى بالزحف واحتلال دنقله سنة ١٨٩٦ . لم تعارض مصر فى إحتلال السودان فى ذلك الوقت ، ولكنها عارضت فى أن يأتى الأمر من بريطانيـــا ، وأن تكون الحملة بقيادة بريطانية ، رغم أن الجنرال كتشنر كان هو سردار الجيش المصرى

لقد حاولت مصر فى ذلك الوقت مع الحركة الوطنية التى أخذت تنبت فيها من جديد أن تمنع بريطانيا من إستغلال الميزانية المصرية الموجودة لبناء خزان أسوان فى الانفاق على حملة حربية لا تفيد منها إلا بريطانيا . ولقد ظهرت الحجج والمرافعات القانونية ، ولقد أصبحت لمصر قيادة وطنية جديدة تعرف حقوقها وتدافع عنها وتطالب باستقلالها وسيادتها ، إنه الحزب الوطنى والحركة الوطنية الأصيلة .

الفصل العشرون

كفاح الحزب الوطنى

كان لنزول القوات البريطانية فى مصر أكبر الأثر فى هز كيان المجتمع المصرى ، من أساسه . ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبي يحتل البلاد ؛ ويصدر أوامره لادارتها . شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة . ولكن « وضعية » سلطات الاحتلال البريطانى وعلاقاتها بالخديو من ناحية وعلاقاتها بالسلطان من ناحيه أخرى، جعل المصريين يسيرون فى كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة . وكانت عمليات كفاحهم متصلة أشد الاتصال بالوضعية الدولية لمصر من ناحية وبالشعور العام الاسلامى من ناحية ثانية. كما أن المعارك الوطنية الداخلية ، المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بحاكمه، قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية وبعلاقة المصريين بالدولة العلية .

(١) الكفاح الوطنى والدولة العثمانية .

لم يكن من السهل على أبناء البلاد أن يجاهروا بعدائهم لسلطات الاحتلال البريطانية فى الظروف التى سادت فى مصر فى الثمانينات . كانت بريطانيا قد نزلت كما تدعى إلى مصر لحماية « الوضعية » القائمة ، أى الاحتفاظ بالأوضاع كما هى أى الابقاء على سلطات الخديو كاملة وفى ظل السيادة العثمانية . ادعت أنها جاءت للعمل على إستتباب الأمن والنظام ومنع الفوضى التى قامت بها العناصر الوطنية . ومعنى ذلك أن أى مطالب بتغيير الأوضاع التى اتفقت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى

الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الاحتلال . ان هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية فى البلاد قد اضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ويتقدموا بمطالبهم فى هدوء وسكون واحترام متوسلين ، راجين التكرم والعطف من ذوى السلطان . وخسرت الحركة الوطنية فى مصر ، ولمدة سنوات ذلك البريق الثورى اللامع المضىء الذى أنار الطريق وشحذ الهمم وكتل الشعب فى أثناء الثورة العرابية . أما فى خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين تدوى فى العالم معلنة «عدم شرعية الاحتلال البريطانى» وضرورة حصول المصريين على حقوقهم الدستورية ، وبالتالى مشاركتهم فى إدارة شئون بلادهم ، وحتى فى هذه العملية لم يكن فى وسع الزعماء والمثقفين المنفيين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم وجه ، وذلك نظراً لعلاقة «القضية المصرية» بكل من بريطانيا والسلطان

لقد خشيت العناصر الوطنية من أن تتغلغل السلطات البريطانية فى مصر تغلغلا تاما قد يؤدى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الاشاعات تسرى بأن الاحتلال البريطانى سيتحول إلى حماية ، وكان الوطنيون يعلمون عدم قدرة الدولة العثمانية على معارضة ذلك إلا بالاحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف الدولى بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى قد يساعدهم على كسب معارضة دولية فرنسية لأى مشروع بريطانى يهدف إلى تغيير وضعية البلاد . وكانت لفرنسا مصالح عديدة فى مصر : مصالح ثقافية ومصالح اقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية تتصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاثة ، وهى الدولة العثمانيه وفرنسا وسلطات الاحتلال البريطانى قد جعلت العناصر الوطنية ، بل وأجبرتها على تحديد طبيعة المعركة التى ستنزل إليها ، فهى معركة تهدف قبل كل شىء إلى منع بريطانيا من إعلان حمايتها الرسمية على مصر ، ومعنى ذلك الاصرار على العلاقة الوثيقه القائمة بين مصر والدولة العثمانيه من الناحيه الدوليه ، وأن مصر تخضع خضوعا تاما

للسلطات الروحية لخليفة المسلمين ، وبالتالى لا يحق لبريطانيا أن تفعل أى شىء فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى لكى تدعم مركزها فى النقطة الأولى الخاصة بالوضيعة الدولية لمصر من ناحية ولكى تشغل الدبلوماسية البريطانية وتوقعها فى مشكلات قانونية دولية واقتصادية وثقافية مع حكومة الجمهورية الثالثة .

لم يكن من حق القوات البريطانية أن تنزل فى منطقة قناة السويس إلا بموافقة الدول التى تشترك سفنها فى المرور فى القناة ، ولم يكن من حق بريطانيا أن تفرض الرقابة على الصحف المصرية ، أو تمنع صدورها ، وخاصة ذلك العدد من الصحف التى كانت لها صلة بفرنسا . وعملت العناصر الوطنية على اثارة هذه المشكلات أمام الاحتلال البريطانى لمصر وأخذت شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى رسمها ، وخاصة بعد مجىء اللورد دافرين إلى القاهرة وكتابة تقريره المفصل عن حالة البلاد . استغلت العناصر الوطنية السلطات التى منحها اللورد كرومر القنصل العام البريطانى لنفسه فى مصر لكى تفضح سياسة بريطانيا . وأفادت كذلك من تفاقم الحالة بالسودان ومن تعيين المستشار المالى لمصر ومن إلغاء مجلس النواب ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ ، أفادت من كل ذلك لكى تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر . وتابعت العناصر الوطنية الموجودة فى المنفى أنباء انتصارات المهديين فى السودان على قوى الحكومة الرجعية وعلى الحملات البريطانية المتعددة ، وتفاءلت أكثر من اللازم حين تنبأت بقرب اجتياح قوات الثورة المهدية لصعيد مصر ، وتخليصها أرض الكنانة من حكم الاستعمار الاجنبى . ولكن علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية فى الداخل كانت قد أصيبت بعجز شبه تام نتيجة لسيطرة سلطات الاحتلال على مصر ، وأن عناصر الثوار فى المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوحة من التغلغل فى البلاد وهزها ، واخراجها

من هذه الوضيعة المعقدة . ولكن علينا أن نقول اجمالا بأن العناصر الوطنية قد استمرت فى تعلقها بالدولة العثمانية وحاولت الإفادة من التنافس البريطانى الفرنسى فى هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة فى اقليم هرر ، وفى بلاد الصومال والقوات المصرية الموجودة فى مديرية خط الاستواء ، أوغنده الحالية ، روحا وطنيا وثوريا حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية والانسحاب من الأقاليم التى عاشت فيها وامتزجت بأهلها وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة التى استندت إلى أوامر عالية خديوية طلبت من هذه القوات الانسحاب والعودة حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية هى الدولة صاحبة السيادة ودولة الخلافة الاسلامية وهى الموئل والمنقذ حين ظهر زعيم وطنى ينادى بأننا أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا .

(٢) مصطفى كامل :

تكاتفت الظروف والأوضاع القائمة فى مصر فى أوائل عهد الاحتلال وتعاونت لاخراج زعامة وطنية أصيلة قامت بدورها كاملا فى الكفاح ضد الاستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصرى الشاب الحركة الوطنية فى يديها وكرست لها حياتها .

ساعدت « الوضعية » الخاصة بمصر وقضيتها فى ذلك الوقت على أن يتولاها رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق : وكان عليه فى كفاحه السياسى أن يتجه إلى الرأى العام العالمى وإلى أبناء البلاد . ووجهة ذلك إلى ضرورة النزول

إلى ميدان الاعلام والصحافة . إنه مصطفى كامل الذى بدأ حياته طالبا بكلية الحقوق : حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ، وتطوع لكى يدافع عن قضية مصر والمصريين . بدأ الكتابة فى مجلة المدرسة واتصل بالسيد عبد الله النديم وتأثر بآرائه الجريئة الثورية . وكان يشعر بثقل العبء الملقى على كاهله كمثقف ، فعمل سريعا وحاول أن يصل إلى نتيجة سريعة . كان شعلة من الحماس والذكاء فى دراسته التى اجتاز مراحلها بسرعة وفى حياته العامة ، وكان شمعة أضاء نورها سريعا وعمل على تبديد الظلمات . استمرت دراسته القانونية فى فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالآراء المتحررة وبرجال الصحافة والنواب الفرنسيين . نشر المقالات والأحاديث فى جريدة « جازيت دى تولوز » وفى جريدة « الاكلير » وفى غيرها ، ودرس المسأله المصرية من جذورها وبخاصة الأسس القانونية والدولية ، كما درس المسأله الشرقية وعلاقة الدوله العثمانية بالدول الغربية . لقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية فى باريس وفى تولوز وفى فينا . سافر إلى ألمانيا والنمسا والآستانة وتخلل هذه الرحلات التى استغلها فى الدعاية للقضية الوطنية زيارات لمصر . وكان مجيئه الى الثغر يبشر بموجه من الحماس والوطنية ، وسرعان ما نظمت الاحتفالات والمحاضرات العامه ، والخطب الحماسيه ، ينظمها وجهاء البلاد ، وكان يشرح فيها الأوضاع الوطنيه والدوليه . وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوبا كبيرا من العناصر الوطنيه وبخاصه فى أواخر التسعينات ، حين تأزمت الأوضاع الدوليه من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكله فاشودة .

لقد عملت بريطانيا بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة مصريه بقيادة

بريطانيه لاعادة التوغل فى السودان ، وانتهزت فرصه هزيه الجيوش الايطاليه المتوغلة من مصوع غربا صوب كسلا فى مارس سنه ١٨٩٦ ، لكى تسرع باصدار أمرها بتقدم القوات المصريه المرابطه فى وادى حلفا لاستعادة إقليم دنقلة ، إبعادا لقوات الامبراطورية المهدية عن الايطاليين أصدقاء بريطانيا فى شرقى السودان ، وشغلا لهم عن تحالف مع قوات الحبشة التى أذاقت الايطاليين مرارة الهزيمة .

وكانت فرنسا قد أسرعت فى ذلك الوقت بارسال حمله القومندان مارشان من غرب إفريقية صوب أعالى النيل فى فاشودة ، ورتبت الأمر لكى يتصل فيما بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسى . وكان هذا يعنى أن الخطة الفرنسية استهدفت قطع افريقية من الغرب إلى الشرق ، فى الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب ، من وادى حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغنده وتتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح . إن هذا التقاطع فى خطوط سير الحملات الحربية يعنى الحرب ، وهى ما كادت تصل إليه كل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشوده انه مجال خصب للعناصر الوطنية يمكنها أن تضرب به انجلترا فى وادى النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو اذا ما استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقله بدلا من البدء فى خزان أسوان ، ويمكننا أن نضيف الى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة ، وموقف الخديو عباس الثانى من حرب السودان ، وموقف القومندان مارشان نفسه حين أعلن فى فاشوده أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطانى وإجباره الجنرال كتشنر ، سردار الجيش المصرى ، على أن يعلن أن منطقة فاشوده وأعالى النيل هى أراض مصرية وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة أجنبية من رفعها علمها عليها ، واضطرار الجنرال البريطانى ، وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية ، الى العلم رفع المصرى على أعالى النيل — اذا رأينا كل ذلك وجدنا أن الموقف كان

يوجه القيادة المصرية فى ذلك الوقت الى أن تطالب ببحث « المشكلة المصرية » . بكل أصولها وفروعها من جديد . هذا ما قام به مصطفى كامل وحاول أن يصل عن طريقه الى نتيجة ايجابية مستنداً فى ذلك الى حقوق السيادة العثمانية على مصر وحقوق مصر على السودان . وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافرا من المعركة . ولكن خطأ فنياً وقع فى العملية : ذلك أن استناده الى موقف فرنسا كان على غير أساس ، إذ أن فرنسا كانت طامعة فى الإرث المصرى مثلها فى ذلك مثل بريطانيا ، وكان موقف ألمانيا المهدد لفرنسا فى أوربا من ناحية وتشجيعها لثورة جنوب افريقية ضد بريطانيا من الناحية الأخرى يدفع فرنسا الى التراجع أمام خطر يهدد بنشوب حرب مع بريطانيا فى ذلك الوقت . كان من السهل على على الدول الاستعمارية أن تتعاون فيما بينها وأن تتقاسم الاسلاب خاصة ، إذا كانت الظروف تجبرها نتيجة الخوف من الحرب ، على أن تسوى مشكلاتها الاستعمارية فيما بينها . وهذا ما حدث بين بريطانيا وفرنسا فى اتفاقية تقسيم مناطق النفوذ فى افريقية بذلك الخط الذى يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو والذى بنت عليه بريطانيا اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

نجحت بريطانيا فى تسوية مشكلاتها مع فرنسا وأجبرت الحكومة المصرية على التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائى للسودان ، ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد وقعت على هذه الاتفاقية مع بريطانيا . وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية وأخذت العناصر الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل فى الاحتجاج على هذه الاتفاقية الجائرة وفضحها ، لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى .

ولكن الحقوق كانت فى حاجة إلى قوة ماديه تدعمها وتدافع عنها وتنفذها ، وافتقرت الحركه الوطنية فى ذلك الوقت الى هذه القوة .

لقد شعر مصطفى كامل بعد هذه العملية ، عملية فاشوده ، بضرورة اعتماده على
على القـــوى الوطنية فى مصر نفسها ، وشعر بضرورة ايقاظها من سباتها وإنارة
الطريق أمامها وشحذ همتها لـكى ينزل بها الى أرض المعركة : شعر أنه فى حاجة الى رأى
عام مصرى ، علاوة على اعتماده على الرأى العـام الدولى . فقرر فى سنة ١٩٠٠
إصدار جريدة وطنية يؤدى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهر « اللـواء » ومن
الاسم يمكننا أن نعرف هدفا جريئا : انه دفاع عن العلم المصرى ، عن حـق البلاد
كدولة متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقـــالات التى استهدفت زيادة
الوعى القومى ونشر التعليم واحياء الصناعة، ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة
الشعب فى الحـكم حتى لا يكون الخديو وحيد أمام السلطات البريطانية ، وتتمكن
العناصر الوطنية ، عن طريق الدستور، من مساندته فى القضية الوطنية . ومع الأيام
زاد الوعى القومى وشعرت بريطانيا بحرج موقفها فى مصر، وزيادة هـذا الحرج
على مر الأيام. ولـكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية فى مصر جاء فى وقت حرمت
فيه القضية المصرية من تأييـــد الحكومة الفرنسيه نتيجة لمصالحها الاستعمارية .
وكانت مشكلة المغرب الأقصى، ومراكش وازدياد الأطماع الفرنسيه الاستعمارية
فى هذه المنطقة سببا أساسيا لاتفاق فرنسا ودياً مع بريطانيا ، ابعاداً لألمانيا عن
المغرب ووادى النيل ، وتمكينا للسياسة الفرنسيه فى شمال غرب افريقية وللسياسة
البريطانية فى شمال شرق هـذه القارة . أن الظروف الدولية هى التى وجهت كل
من فرنسا وبريطانيا إلى عقد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ومع هذا الاتفاق سارت
المصالح الاقصادية والاستراتيجيه والثقافيه والمعنوية . لقد أطلق هذا الاتفاق يد
بريطانيا فى مصر وأطلق يـد فرنسا فى المغرب، ويهمنا منـــه أن الحركة الوطنيه
ومصطفى كامل على رأسها قـد شعرت بأن اعتمادها سيكون على المصريين قبـل كل
شىء ، دون تناسى بطاقة ثانية هى دائماً حقوق الدولة العثمانية وعلاقتها بمصر .

زاد مصطفى كامل من نشاطه وجاءت حادثه دنشواى سنه ١٩٠٦ لـكى تزيد
اشتعال النار فى قلوب المصريين . وهى حادثه مشهورة ظهر فيها تحكم البريطانيين
وتعسفهم فى مصر دون اعتبارهم أيه قيمه لأبناء البلاد. وقام مصطفى كامل بـكتابة
المقالات عن هذه الحادثه واتصل بالرأى العام العالمى وثارت ضجه انتهت باستقاله
اللورد كرومر واختيار بريطانيا للسير إلدون جورست لـكى ينفذ سياسه أكثر لينا تجاه
المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية فى حادثه دنشواى فى إبعاد صانع « مصر
الحديثه » والحاكم الفعلى للبلاد منذ ربع قرن ، وقوى ذلك ساعد الحركة الوطنيه
ورجالها الذين أصدروا نسختهم باللغه الانجليزيه وباللغه الفرنسيه لجريدتهم اللواء
العربيه .

كان هذا العبء ، عبء الـكفاح عن قضية البلاد ، أقوى من أن تتحمله كتفا
رجل واحـــد ، وبخاصة إذا كانت حواسه مرهفة وكان بنيانه رقيقاً . فاحترق
الزعيم مصطفى كامل وهو فى سن الشباب وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والاشراف
على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الـكـفـاح ، إلى محمد فريد، الذى
كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومـع تطور الموقف
الدولى استمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف معينة، وإن كان قد حافظ على مبدئه
الأساسى ، بأنه حزب الجلاء وبأن مصر للمصريين .

(٣) محمد فريد :

زامل محمد فريد الزعيم مصطفى كامل فى حركة الـكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى
وكان تـكوينه يشبه تـكوين مؤسس الحزب الوطنى، إذ أنه كان من رجال الحقوق،
ورفض الاشتغال بالمناصب الحـكومية وفضل عليها مهنة المحاماه . وقـد انتخب
رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وأثبت أنه أصلح رجل للقيادة الوطنية
فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

واصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل وواصل الخطابة وكتابة المقـــالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية فى كل مناسبة . احتج على الاحتلال البريطانى وطالب بحرية الصحافة وبالغاء المحكمة المخصوصة ، كما احتج على تصريحات وزارة الخارجية البريطانية ، منذ الأيام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى وطالب باستقالة هذه الوزارة إذ أنها لا تصلح للعمل . وحاول تدعيم جريدة اللواء فاسند رئاسة تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من السير بالرأى العام الوطنى فى مصر فى معركة الكفاح ضد الاستعمار الخارجى وضد الاقطاع الداخلى .

كانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية فى مصر والدوله العثمانيـــة تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخليه فى الدوله العثمانيه نفسها . ولم تكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العويصة التى تطالب بحل سريع، مادامت الدوله العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أوتوقراطى . ولكن الظروف تبدلت فى الدوله العثمانية بعد رجوع الدستور إليها وهو نفس الدستور الذى كان الغائه فى أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثانى. وزادا حتكاك العناصر الوطنية العثمانيه بالآراء الغربية ، سواء عن طريق اتصالها بنظريات الحكم الحديثة فى أوروبا، أو اتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية فى الدوله العثمانية نفسها . ولقد أثمر هذا الاحتكاك وأعطى بنتائجه مع تكوين جمعية تركيا الفتاة التى تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من اجبار السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا ،بعد أن عطلة مدة إحدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت فى خلال هذه الفترة وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون ادخال أى تعديل عليه . ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواه المدنية بين المواطنين فى الامبراطورية العثمانية ، دون نظر إلى جنسيتهم أو إلى دينهم ، فالكل

عثمانيون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، وفى جميع أنحـــاء الدولة العثمانية، ولكن ، ألا يؤثر ذلك فى علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ وعلاقته بالحاكم مادامت مصر جزءاً لا يتجزء من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجىء السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاه ، ووافق مرغما على إعادة العمل بالدستور،وكان يفكر فى ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمـــل به ، فى أقرب فرصة .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الخديو عباس الثانى كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكى تسانده ضد سلطات الإحتلال ، ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه سلطان الحكم . لقد كانت مصر قبل سنة ١٩٠٨ مجالا لنشاط رجال الجمعيات السرية فى الدولة العثمانية إذ أن أيدى السلطات العثمانية كانت لا تتمكن من النزول إليها نظراً لوجود شخصية خاصة لمصر ،ولوجـــود سلطات الاحتلال البريطانى . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردى فى الدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا فى الدولة العثمانية فان الموقف فى مصر قد انقلب رأسا على عقب : فموافقة الخديو عبـــاس الثانى على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعنى إنهاء الشخصية الخاصة لمصر ، ويؤثر بالتالى على سلطاته وعلى تاجه وأريكته الخديوية . فمن المنطق إذن أن يصبح عباس الثانى من أعداء الدستور فى مصر وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاه . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية،فقد كانت تسير وفق مخططات معينة تهدف إلى فصل مصر عن الدولة العثمانية،والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الامبراطورية البريطانية . وكانت تشجع العناصر الوطنية على العمل فى مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكى تناوىء بذلك الدولة العثمانية وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الاهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على سريان الدستور فى

مصر فكان يعنى تدعيم الصلة التى تربط مصر بالدولة العثمانية ، واظهار السلطات البريطانية فى مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين فى أحد أقاليم هذه الامبراطورية. لذلك فان بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية فى مصر بعد سنة ١٩٠٨ بشكل لم تره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح سلطات الإحتلال الاستعمارية والحكم الفردى الرجعى قد اتفقت سنة ١٩٠٨ على محاربة الحركة الدستورية الوطنية .

كان من الطبيعى أن يقوم محمدفريد بدوره كاملا للمطالبة باعطاء دستورللبلاد تمشيا مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية المصرية أن تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال ؛ وأخذت حركة الحزب الوطنى شكلا جماعيا فى مطالبتها بالدستور . وكانت هذه النقطةسبب خلاف عويص نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثانى . وبعد أن كان على رجال الحزب الوطنى أن يكافحوا ضدقوات الإحتلال البريطانية،ويحاولوا فى نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهمزة وصل تربطهم بجيرانهم العرب والمسلمين، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية فى نفس الوقت .

حاول السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ؛ ولكنه فشل وعزل ، وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه باسم محمد الخامس . وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه فى عاصمة الامبراطورية على قطاع هام من كفاح المعسكر الوطنى داخل مصر : فقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هى أهم مشكلة أو من بين أهم المشكلات فى القسطنطينية فى ذلك الوقت ، فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة ثانوية مادام الموقف متبلوراً بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين والمستعمرين .

ظل المبدأ الأساسى للحزب الوطنى هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد فى كل مناسبة فى خطبه ومقالاته واتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب الوطنى صريحا واضحا من الحكم الثنائى الانجليزى المصرى اسما ، والبريطانى فعلا بالسودان . إن هذا الحكم الذى طبقته بريطانيا نتيجة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ كان باطلا قانونيا ، أصلا وشكلا . ولذلك فان الحزب الوطنى لم يعترف بهذه الاتفاقية ولم يعترف بالتالى بكل ما يترتب عليه . وهكذا أصبح « الجلاء » والسودان هدفى الحزب الوطنى . وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وتنمية الرأى العام الوطنى كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية . فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية ، وافتتاح مدارس ليلية ، والاهتمام بنقابات العمال وعمل على تكتيل الشعب فى مظاهرات تخرج فى المناسبات الوطنية وتسمع أصواتها للغاصبين . وكلما زاد الحزب الوطنى ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الاحتلال وسلطاته من تنكيلهم وطغيانهم : لقد ألغوا جريدتى « ليتندار اجبسيان » و « ذى اجبشيان استاندارد» وعملوا على تقييدحرية الصحافة وأصدرت الانذارات لجريدة اللواء ، ولكن ذلك لم يفت من عضد الرجال الوطنيين .

وجاء عام سنة ١٩١٠ لكى يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية فى مصر ، إنه مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد ، وإطالة عمر استغلاله الاقتصادى والاستراتيجى وقام الحزب الوطنى بدوره حيال هذا المشروع الذى إنتهى أمره بالرفض والذى جر فى أذياله مقتل بطرس غالى واستمر محمد فريد فى اسماع صوت مصر فى الخارج فى مؤتمر السلام فى استكهولم وعلى صفحات الجرائد وفى مؤتمر بروكسل ومطالب بالجلاء وبانهاء الحكم البريطانى فى السودان وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر وطالب بضرورة منح دستور للبلاد . وكان يعود إلى مصر لكى يعرض فى

احتفالات علنية على أبناء البلاد ما قام به فى الخارج .

عمل الاستعمار على اضطهاد محمد فريد والنيل منه ، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول « تأثير الشعر فى تربية الامم » ، وسجن محمد فريد ، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر . ولم يفت ذلك فى عضده فاصدر جريدة الشعب . ولكنه حوكم مرة ثانية واضطر إلى السير إلى المنفى سنة ١٩١٢ وأصبح عليه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج ، من الاستانة وباريس وجنيف ومن السويد وبلجيكا ، فى الوقت الذى تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف اصدار جريدتى اللواء والشعب سنة ١٩١٤ .

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل « قضية مصر » وضحى حتى آخر وقت ، وفى السنوات السابقة لاعلان الحرب العالمية الأولى خرجت المشكلة عن كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية أو علاقة المصريين بالخديو إلى مرحلة أخرى إجتاحت الشرق الأدنى بأكمله ، يمكننا أن نسميها إجمالا بمشكلة الاختيار بين العروبة والاسلام .

(٤) بين العروبة والاسلام :

كانت حركة النهضة والبعث الحديث قد انبعثت فى الشام فى نفس الوقت التى انبعثت فيه فى مصر . وإذا كانت حركة التقدم العلمى والأدبى وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمد على قد اعتمدت على عناصر مصرية ، فانها قدجاءت فى الأقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الأقاليم مع مصر ولاعلان سياسة التسامح الدينى ، أى العلمانية ، والسماح لبعثات التبشير ، البروتستانتينية منها والكاثوليكية بالنشاط والعمل . ولقد اهتمت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وتراثهم مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة فى الشرق الأدنى . وتصل إلى نهاية

القرن العشرين لكى نجد مصر والشام قلعتين من قلاع العروبة فى الشرق الأدنى برغم اختلاف ظروف كل منها عن ظروف الأخرى . ذلك أن وجود الأزهر من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطانى من ناحية أخرى فى مصر تعاونا فى أن تميل الحركة العربية فى مصر صوب دار الخلافة ، أى أنها كانت حركة عربية أصيلة ولايمكنها أن تتنازل عن إسلامها أو تتناساه . أما فى سوريا فكان لنمو الطبقة الوسطى ومحاولتها إيجاد مجال حيوى لها . فى إقليمها ، أكبر عامل يدفع بها دفعا إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية . دولة الخلافة الإسلامية .

كان على المصريين أن يزحزحوا البريطانيين ليتموا نموهم الاجتماعى ، وكان على السوريين أن يزحزحوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف . وكان على المصريين أن يناشدوا دولة الخلافة الاسلامية معاونتهم ضد البريطانيين ، ووجدت الحركة العربية فى الشام ألا نصير لها فى الخارج إلا تلك الدول الديمقراطية الدستورية فى غرب أوربا ، أعنى الدول المعادية للدولة العثمانية ، الدول الاستعمارية .

وهذا التباين الواضح بين الحركتين دفع بكل منها إلى الحذر من الأخرى ، فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاة إلى رجال الحزب الوطنى على أنهم من أنصار الرجعية ، أنصار الدولة العثمانية ، ونظر معظم رجال الحزب الوطنى إلى رجال الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية . وكان مثل رعاية سلطات الاحتلال البريطانى بمصر لرجال الحركات العربية والحزب اللامركزية شاهدا على صحة حدس رجال الحزب الوطنى ، وزاد الطين بله علاقة بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعوان الاستعمار بدار المندوب السامى البريطانى برغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية ، ومنها فارس نمر ، صاحب المقطم .

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع ، ، فى الوقت الذى اشتد فيه ارتباط الوطنيين فى مصر بحركة الجـامعة الاسلامية وبدار الخلافة . ولـكن ، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطنى فى مصر ما دامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الاسلام ؟

لقد استغل الاستعمار هذا الموقف فى مصر وأوعز بأن الحركة الوطنيـة تعنى اخضاع الأقلية المسيحية لحكم اسلامى يضطهدها . ونسى أن لهذه الطائفة نظمها وأملاكها وأوقافها الخاصة ، علاوة على اشتراكها مع الأغلبية المسلمة فى الشئون العامة للبلاد ودون تمييز .

وكادت هذه الدسيسة الاستعمارية أن تؤدى إلى تصدع داخـلى فى المعسكر الوطنى المصرى وتظهر تنافسا بل عداء بين قوى العناصر الوطنيـة ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقـد اضطر رجال الحزب الوطنى إلى العمل على لم الشمل وتـكتيل الصفوف وبخاصة أن المستعمر واقف على الأبواب بل يقيم فى وسط الدار .

ونجح الحزب الوطنى فى هذه المهمة وسنرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال فى الكفاح ضد الاستعمار ، وإن كان الشكل العـام واللون الغالب على الحركة الوطنية فى مصر قد واصل سيره مستظلا بظل الاسلام .

عاد اللورد كتشنر إلى مصر بعد وفاة السير الدون جورست واحتل منصب المندوب السامى البريطانى . وكان رجلا يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ويعرف السودان ويعرف فلسطين كما يعرف الهند ، وشعر بأن الاسـلام عامل فعال وأساسى فى البنيـان العاطفى أو المعنوى للمنطقة . رأى اللورد كتشنر تفوق النفوذ الألمانى فى الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البرى

الموصل إلى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نفس النفوذ على مصر وعلى قناة السويس . وكانت الدولة العثمانية تحاول تـكتيل المنطقة بجمع كلمة العالم الاسلامى حول دار الخلافة سائرة فى ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية وهادفة من ورائها إلى تطويق العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا فى وسط آسيا وأمام فرنسا فى شمال أفريقية وأمام بريطانيا فى الهند . كانت عملية تـكتيل للقوى البريطانية وكفاح ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى الروسى وتسير فى وفاق مع السياسة الألمانية . كان كتشنر يعرف خطورة العامل الاسلامى على المنطقة ووجد من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربى الذى يتحرك فى اتجاه انفصالى عنها ، أى صوب الخارج ، فأراد اللورد كتشنر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لـكى يضرب بها حركة الجامعة الاسلامية وجرى فى سياسته تلك بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب دولتى الوسط ، ولاشك أن هذه السياسه كانت موجودة وتعهدها ورعاها منذ عودته لمصر .

لقد اختفت المظاهر الأولى للصداقة العربيه التركيه بعد سنة ١٩٠٩ : اتهم العرب الأتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكبتهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقى أن العرب يحاولون تفـكيك الدوله فى وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخليه وحروب خارجية ، فى طرابلس الغرب ، اليمن ، والبلقان وزاد الحماس فى نفوس كل من الأتراك العرب وشعر الأتراك أنهم مسئولون عن تـكتيل العـالم الاسلامى معهم ورأى العرب فى ذلك محاولة لتتريكهم والقضـاء على قوميتهم العربية ولغة الضاد لغة القرآن . لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الاقليمية داخـل نطاق الدولة العثمانية وعمـلوا على تحقيق ذلك ، وشعر آخرون بأحقيتهم وأولويتهم فى ادارة شئون بل شئون العالم الاسلامى أكثر من

أكثر من أحقية آل عثمان . أنها قيادات جديدة تظهر فى الميدان : جمعيات علنية وسرية وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثمانى وأهمها شخصية الشريف حسين بن على . وما يهمنا منها هنا هو علاقاتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثمانى يعمل فى القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربى الأول الذى انعقد فى باريس سنة ١٩١٣ لايرحب كثيرا بانضمام العناصر المصرية إليه . ان هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربى كان خطيراً ولكنه راجع قبل كل شىء إلى طبيعة معركة كل اقاليم ؛ وإلى تكوين الرجال المشتركين فى المعركة ، والخصم الذى يحاربونه .

والأخطر من ذلك هو انقسام المعسكر الوطنى المصرى نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول إن ذلك الانقسام كان داخل الرجل الواحد ، إنه صراع بين العروبة والاسلام حتى فى رأس رجل عربى مسلم . ومثلت مصر فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى هذا الانقسام أصدق تمثيل . ويمكننا أن نستدل علية من تلك الحادثة التى وقعت لعزيز على المصرى . كان ضابطا مكافحا واشترك فى الحركات الثورية السرية وفى انشاء الجمعية القحطانية وجمعية العهد . واشترك فى حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٢ أمام الغزو الايطالى . واتهم ببعض التهم وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . لقد هاج الرأى العام وقامت المظاهرات فى شوارع القاهرة وصدرت الاحتجاجات وطالب العرب باطلاق سراح هذا الضابط الوطنى . وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والأتراك وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر وطلبت الوفود من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن تتدخل بريطانيا رسميا لإنقاذ عزيز المصرى . وتدخلت بريطانيا نتيجة لنصيحة اللورد كتشنر وهددت الجرائد الانجليزية بأن تنفيذ الحكم فى هذا الضابط سيسىء أكبر اساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر

وبرغم صدور الحكم بالاعدام مع تخفيف السلطان له إلى الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة إلا أن الهياج قد استمر مما اضطر تركيا إلى إعلان العفو عنه . وقوبل عزيز على المصرى مقابلة الأبطال عند وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعا من الرأى العام المصرى قد التجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية . المهم الآن هو أن عزيز على المصرى مصرى وله بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة فى الدولة العثمانية على مصر قد بدأ فى الانقشاع وساعد على ذلك وجود السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ ، بدأ ينقشع لكى تظهر وراءه بداية لشخصية مصرية يمكننا أن نسميها بأنها اقليمية . وفى أثناء الحرب العالمية الأولى انقسمت مصر على نفسها بين هذين الاتجاهين : ظل الدولة العثمانية والشخصية المصرية الاقليمية ، وانتهت بذلك صفحة جديدة وبشخصية معينة عاشت فيها الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تنته منها فعلا الا بحرب فلسطين .

الباب السادس

تركيا الفتاة والعرب والدستور

الفصل الحادي والعشرون

تركيا الفتاة والدستور

كانت القوة الموجودة فى الدولة العثمانية فى أثناء حكم السلطان عبد الحميد تدفع بهذه الدولة صوب التجديد ، رغم جمود الأوضاع ، وبقاء السلطان منفصلا عن شعبه ، ولا يعتقد إلا فى ضرورة وجود رأس واحد الدولة يسير أمورها . ولقد ساعد الاحتكاك بالآراء الغربية ، مع وجود عدد من البعثات الاجنبية فى عاصمة الدولة ، على تفتح الآراء ، ونمو الاتجاه صوب مشاركة الرعية فى تعريف شئون الحكم . وإذا كانت الدوله العثمانية قد خضعت لاستبداد السلطان عبد الحميد فانها قد تأثرت بالآراء الدستورية الغربية . وجاءت الآراء التحررية الى تركيا عن طريق المدارس ، كما جاءت عن طريق سفر عدد من العثمانيين إلى عواصم الغرب للدراسة فيها . وأدى ذلك إلى ظهور حركة عرفت باسم تركيا الفتاة ، وتمكنت من السيطرة على الحكم فى الدولة العثمانية ، وأثرت تأثيراً كبيراً فى تاريخ هذه الدولة ، وفى تاريخ الشعوب المرتبطة بها والخاضعة لها ، وخاصة الشعوب العربية .

(١) جمعية الترقى والاتحاد الدولى :

بدأت الآراء الدستورية والرغبة فى تطوير نظم الحكم فى الدوله العثمانية فى الظهور فى نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه الخصوص فى سنة

١٨٨٩ ، وبدأت هذه الحركة فى أول أمرها بين طلبة المدرسة الطبية العسكرية فى استامبول ، وكما كان يسمى بالمكتب الطبى العسكرى فى ذلك الوقت . وأخذت شكلا واضحاً معاديا لحكم السلطان عبد الحميد ، وانتشرت بين طلاب هذه الكلية فى شكل رغبة عامة لتطوير نظم حكم السلطنة ، حتى أنهم قد بدأوا فى القيام بحركة اضرابات بعد أن قاموا بتشكيل حركة جمعية سرية فيما بينهم . وكان تنظيم هذه الجماعة السرية الاولى يشبه الى حد كبير تنظيم جمعيات الكربونارى الايطالية من حيث تكوين الخلايا وعلاقة الثوار ببعضهم ، وكانت هذه الجمعية السرية تسمى جمعية الترقى والاتحاد ، وكان اعضاؤها يعرفون بعضهم بأرقام سرية ، ويجتمعون من وقت لآخر فى أماكن محددة . ولقد انتشرت هذه الحركة بسرعة وامتدت من المدرسة الطبية العسكرية إلى المدارس الحكومية العالية الأخرى الموجودة فى الآستانة ، فوصلت الى الكلية العسكرية (حربية مكتبى) والمدرسة البيطرية وكلية الادارة الملكية ، والكلية البحرية ، ومدرسة المدفعية والهندسية (طوبجى ومهندسخانة) . وكان تأثير الغرب واضحا على طلبة هذه المدارس العليا ، وكان عدداً منهم متفتحا للآراء الغربية ، كما كان عدداً من أساتذتهم من الغربيين الذين يتحدثون معهم عن مبادىء الحرية والاخاء والمساواة ، وعن الدساتير والديموقراطية ، ولا شك أن هذه المدارس العصرية كانت أخصب من المدارس الدينية فى نشأة وفى نمو مثل هذه الحركات ، خاصة وأن المدارس الدينية كانت مقفلة على نفسها وعلى طلبتها ، وداخل حدود التقاليد ، وفى ظل طاعة ولى الأمر .

وكان معظم أبناء الطبقة الوسطى فى الدولة لا يجدون أمامهم مجالا لتعليم أبنائهم إلا فى هذه المدارس الحكومية العالية ، ولذلك فان الحركات الدستورية التحرريه التى ستظهر بين طلبتها ستمثل التقاء آراء ومصالح الطبقة الوسطى النامية فى الدولة العثمانيه بالآراء الدستورية والتحررية فى الغرب . ولذلك فان قادة

هذه الجمعية الثورية الأولى كانوا من بين أبناء هذه الطبقة الاجتماعية ، وظهر شأن عدد منهم فيما بعد بصفتهم من قادة الحركة القومية العثمانيه أو الحركة القومية التركيه . ولقد عمل هؤلاء الشبان على قراءة بعض آداب اللغة التركيه والاهتمام بالشعر التركى ، وكانوا يقرأون كتابات الكتاب الغربيين علاوة على قراءتهم لما كتب فى لغتهم القومية .

ولكن أمر هذه الجمعية السرية الاولى وصل الى علم السلطان عبد الحميد فى سنة ١٨٩٢ ، وذلك عن طريق الوشاية التى قام بها بعض الطلبة غير المخلصين ، فاتخذ السلطان تدابير حازمة وفصل قائد المدرسة واستخدم الشدة مع الطلاب بعد أن قبض على بعضهم وقدمهم للمحاكمة .

ورغم استخدام الشدة مع الطلاب فان آراء هذه الجمعية السرية قد أخذت فى الانتشار واتصل بها عدد من الأهالى فى استامبول كانوا قد جاوزوا فترة الدراسة، وانضموا اليها وأيدوها . انضم إلى هذه الجمعية عدد من الشخصيات البارزة وبعض الموظفين من ذوى النفوذ ، وزاد عدد أعضائها . ولكن استمرار ضغط السلطان وشرطته السرية على هذه الجماعة المتحررة أجبرت عددا منهم على السفر إلى الخارج سواء أكان ذلك للبعد عن بطش الأجهزة السرية أو لاكمال الدراسة فى جو متحرر وأخذت بعض خلايا هذه الجمعية تظهر فيما بعد فى كل من باريس وجنيف ولندن ، كما ظهرت اتجاهات مماثلة لها نوعا ما فى القاهرة مع مجيء بعض العناصر العثمانية الدستورية اليها .

أما فى باريس فنلاحظ أن الشبان الاتراك قد وجدوا عدداً من رجال العرب المتحررين ، ومنهم خليل غانم الذى كان عضوا فى البرلمان العثمانى الأول ، الذى اجتمع بعد منح دستور مدحت باشا . وكان هذا الزعيم قد أنشأ فى باريس صحيفة

فرنسية أسماها « تركيا الفتاة » بعد أن أنشأ جريدة الهلال فى جنيف . ولقد أنضم إلى هذه الجماعة فى باريس أحمد رضا الذى أصبح له شأنا هامة فى حركة تركيا الفتاة فيما بعد ، وأصبح أحمد رضا مديراً للصحيفة التى تصدرها هذه الجماعة فى باريس وأشرف على إصدار صحيفة « مشورت » التى كانت تصدر مرتين كل شهر . وكانت هذه الجريدة الأخيرة تطبع باللغة التركية وتهدف تهريبها إلى داخل حدود الامبراطورية العثمانيه والوصول إلى القراء الأتراك ، الا أنها أجبرت بعد ذلك فى إصدار ملحق لها باللغة الفرنسية حتى تضمن تأييد الرأى العام الفرنسى لها .

وكانت آراء هذه الجماعة فى باريس متأثرة بآراء اوجيست كونت وشرحت للرأى العام الفرنسى أنها تبغى معونة الفرنسيين وتعتمد على روابط الصداقة والود الموجودة بينهم وبين العثمانيين للعمل على تغيير الاوضاع الموجودة فى الدولة العثمانية . ولقد شرحت هذه الجماعة أن هدفها لم يكن خلع الأسرة الحاكمة فى الدوله العثمانيه ، وأن وجود وبقاء هذه الأسرة أمر ضرورى لحفظ النظام فى المنطقة ، ولكنها تهدف نشر فكرة التقدم واستخدام السلم والاصلاح مع النظام وسيلة للوصول إلى أهدافها : « اننا نطالب بالاصلاحات ، ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك ، لا لمصلحة قومية واحدة ، بل لمصلحة العثمانيين كافة ، سواء أكانوا يهودا أو نصارى أو مسلمين . إننا نريد أن نتقدم فى مضمار المدينة ولكننا نعلن بعزم اننا لا نريد أن نتقدم الا بالطريق الذى فيه تدعيم العنصر العثمانى وإحترام ظروف وجوده الخاصة ، اننا مصممون على رعاية اصالة حضارتنا الشرقية ، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمى ، والا الاشياء التى يمكن هضمها حقا ، وهى ضرورية لتوجيه الشعب فى سيره نحو الحرية ... اننا نعارض احلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية

وليس هذا ناجما عن التعصب لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص ، ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية . »(١)

لقد كان هذا البرنامج يهدف تحويل جميع العناصر التى تسكن الامبراطورية إلى رعايا عثمانيين وظل هذا المنهج هو منهاج كل الحركات التحررية فى الدولة العثمانيه حتى قيام ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ .

(٢) بداية حركة تركيا الفتاة :

لقد استمر بطش الدوله العثمانيه تجاه هذه العناصر المتحررة وأخذت فى التنكيل بهم وتقديمهم للمحاكمات ونفيهم إلى الأقاليم العربية النائية فى الجزيرة العربية أو فى ولاية طرابلس الغرب . وكانت الدولة قد أخذت فى تقدير خطورة هذه الحركة بعد أن أخذت صحيفة مشورت فى الوصول اليها عن طريق مكاتب البريد ، وكانت اوربية ، ولا تخضع لسلطتها . وأصبحت كل استامبول تتحدث عن هذه الجماعة الثائرة . وظهرت جماعة أخرى برئاسة مراد بك الجركسى أخذت فى العمل ضد سلطة عبد الحميد الاستبدادية ، ومن القاهرة ، وأصدرت لنفسها جريدة « ميزان » . وأثر ذلك على هيبة الحكومة العثمانيه وأجبرها على استخدام الشدة مع العناصر المتحررة . ولكن الضغط والاعتقال زاد الثوار فى عزيمتهم وتصميمهم . وكانت الدوله تخشى من أن يكون أحمد مختار باشا المندوب الثانى العثمانى فى مصر مع هذه الجماعة الاخيرة ، ورغم تحرره فمما لا شك فيه أنه كان يبلغ الدوله العثمانية عن نشاط هذه الجماعة فى مصر رغم اتصاله بها . وأخذت

(١) عن *Revue Occidentale, Vol : 12 - P. 128.*
عن تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ للدكتور رامزور وترجمة صالح العلي . بيروت . منشورات دار مكتبة الحياة . ١٩٦٠ ـ ص ٥٧ .

صحف مشورت وميزان تتوارد على الدولة العثمانية . وإذا كان فى وسع السلطان عبد الحميد بصفته خليفة أن يوجه تهمة الالحاد إلى الجماعة المقيمة فى باريس بدعوى استنادها إلى فلسفة أوجيست كونت ، فانه كان يعجز عن توجيه نفس التهمة إلى تلك الحفنة التى كانت تقيم فى القاهرة برئاسة مراد بك .

وفى هذا الوقت ظهرت مؤامرة لخلع السلطان عبد الحميد فى القسطنطينية ، ودون أن تتدخل فيها الجماعة الموجودة فى باريس أو تلك التى أقامت فى القاهرة . وكان أساس هذه المؤامرة نشأت مركز جديد للثوار فى عاصمة الدولة نفسها أشرف عليه حاجى أحمد أفندى ومعه الشيخ نائلى وجماعة من العلماء والقضاه ، والمقدم شفيق بك وعدد من ضباط الجيش . وقررت هذه الجماعة القيام بانقلاب فى شهر أغسطس سنة ١٨٩٦ ، وبعد تلك الفترة الخطيرة التى مرت بها الدولة نتيجة لمذابح الأرمن سنة ١٨٩٥ . وكانت خطتهم تستند إلى تدخل الفرقة الأولى فى القسطنطينية بقيادة كاظم باشا واحتلال الباب العالى وقت اجتماع مجلس الوزراء ثم إلقاء القبض على ولى العهد رشاد أفندى واصدار فتوى من شيخ الاسلام بخلع السلطان عبد الحميد . ولكن هذه المؤامرة اكتشفت قبل حدوثها ، وادى ذلك إلى نفى المتآمرين إلى أجزاء نائية من الدولة العثمانية . ولا يفهم المؤرخ كيف يحكم السلطان عبد الحميد « الطاغية الأحمر » على هذه الجماعة بالنفى بدلا من أن يسفك دماءها بعد وصول خبر مؤامرتها إليه ؟

ورغم أن هذه العملية قد أدت إلى وقف نشاط هذا التنظيم الثــورى فى القسطنطينية إلا أنها لم تمنع استمرار وصول جريدتى مشورت وميزان إلى الدولة العثمانية . والمهم هو أن مركز النشاط قد انتقل بشكل واضح إلى الخارج لمدة سنوات عديدة . وتركز معظم الثوار فى باريس وجنيف وأخذت لهجتهم تجاه

تجاه عبد الحميد تأخذ شكل الطعن والقدح . وحاول عبد الحميد محاربة هذه الجماعات وطلب من السلطات التدخل لوقف إصدار مثل هذه الجرائد ، ولكن الأتراك الأحرار وجدوا فى بعض الشخصيات الفرنسية مثل كليمانصو وجان جوريس من يقف للدفاع عن قضيتهم ، وقضية الحرية فى كل مكان . وإذا كان عبد الحميد قد تمكن من شراء المطبعة التى تطبع جريدة مشورت من جنيف فان ذلك لم يمنع الأتراك الأحرار من طبع جريدتهم على مطبعة حجر وإيصال نسخها إلى داخل حدود الامبراطورية ، كما أنهم تمكنوا من الحصول على تأييد عدد من الكتاب والصحفيين الفرنسيين لهم فى حركتهم . وإذا كان السلطان عبد الحميد قد تمكن من اصدار أمر من الحكومة الخديوية فى سنة ١٨٩٦ باظهار عدم رضائها عن الحركة الدعائية التى تقوم ضد السلطان ، وأمرها إلى مراد بك بترك الأراضى المصرية ، إلا أن ذلك لم يزد نيران الثورة إلا اشتعالا فى صدور هؤلاء الثوار الأحرار ، وواصلوا مهمتهم من أوربا بعد أن عجزوا عن القيام بها فى العالم العربى . وإذا كان أحمد رضا لا يلقى عطفاً كبيراً نظراً لتحرره فان مراد بك قد جاء من القاهرة ، ويؤيده الرأى العام المتحرر الاسلامى ، إذ أنه كان من رجال الجامعة الاسلامية ، ولذلك فان عملية طرده من مصر قد عملت على تدعيم قوة الأتراك الأحرار المقيمين فى أوربا واعطائهم سلاحا قويا يصعب الوقوف أمامه . وكان مراد بك يرى أن الخلافة الاسلامية هى الدرع الأساسى لوقاية العالم العربى والاسلامى من الأطماع الأجنبية ، وكان يتأصل من أجل ضرورة قيـــام السلطان بهذا الدور الملقى على كواهله خير قيام ، وكان هذا الاتجاه يعطيه قوة يفتقر إليها الآخرون . ولقد أصبح مراد بك رئيسا لجمعية تركيا الفتاة بعد وصوله بفترة وجيزة إلى جنيف وأصبح رئيسا للجنة الاتحاد الاشتراكى والترقى وأخذت جريدة ميزان تصدر من جنيف بعد أن وقف صدورها من القاهرة وواصلت عملهـــا

مع جريدة مشورت التى كانت تصدر فى باريس .

ولقد حاولت هذه الجمعية الثورية أن تضم إلى صفوفها الخديو عباس حلمى الثانى خديو مصر ، ولكن علاقاته بالسلطان وخوفه من تدهور العلاقات مع سيد القسطنطينية أجبره على عدم اظهار التجاوب مع هذا الاتجاه رغم ميله إليه .

وقد حدث تجمع بين مجموعات الثوار العثمانية المقيمة فى أوربا فى بعض الأوقات ولكنها عادت وانشقت على نفسها . وكان أعضاء جمعية تركيا الفتاة يطالبون بإعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ وضماناته الخاصة بحرية العقيدة . وكان أعضاء هذه الجمعية يرجعون الشرور الموجودة فى الامبراطورية العثمانية إلى مصدرين رئيسيين: الأول هو السلطان عبد الحميد والثانى هو الدول العظمى التى تتدخل فى شئون الدولة العثمانية وتمنعها من القيام بواجبها على الوجه الأكمل . وكان مراد بك يرى أن مشكلة الأقليات المسيحية فى الدولة المسلمة قد نشأت فى دوائر وزارات الخارجية ، وأنه لا يمكن اثارة هذه المشكلات إلا فى اطار الاصلاحات العامة فى تركيا ، إذ أنه لا يوجد أى أساس لإقامة دولة ولو مصطنعة للأرض مثلا . ولذلك فان الدين الاسلامى برىء عن تهمة أضعاف الدولة العثمانية التى يحاولون الصاقها به ، أما الشعب فيجتاز بحيوته واعتداله واخلاصه ، ولذلك فيصعب تحميله مسئولية تدهور الأحوال ، وكذلك الأسرة الحاكمة التى ضعفت بسبب مفاسد القصد ، فانها لم تفقد كل قوتها ، كما أن بقاءها على رأس الدولة أمر ضرورى ولكن الجهاز الحكومى يحتاج إلى تغيير أساسى . ولقد عملت سوء سمعة الحاكمين وجهلهم بالإضافة إلى السياسة التى أتبعها عبد الحميد إلى افساد جهاز الحكم وجعل الموظفين طبقة جامدة معزولة . ولذلك فمن الضرورى اعادة تكوين الحكومة

وعلى أساس استنادها إلى قوة دستورية تمكنها من الوقوف ضد طغيان القصر . ويعتبر هذا الأساس والسند أساس لحل المشكلة العثمانية ، خاصة واذا استند هذا الحكم الدستورى الى حرية الصحافة واعلان مساواة الرعية أمام القانون . ومادام العثمانيون يطالبون بالدستور وعبد الحميد يرفض اعطائهم النظام الدستورى فمن الواجب تنحيته عن الحكم ومنح هذا الدستور حتى تستقيم الأمور فى الدولة .

والواقع أن هذه الآراء لم تكن عميقة اذ أنها حاولت تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم دون نظر الى القوى الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والمعنوية الموجودة فى المنطقة . لقد اعتبرت أن شخص السلطان عبد الحميد مسئولا عن كل المساوىء ، دون أن تكلف الأسرة الحاكمة شيئا من هذا الهجوم . كما أنها اقترحت مجرد اعادة العمل بدستور مدحت باشا كحل للمشكلة ، وطالبت فى نفس الوقت بضرورة اتخاذ الإسلام أساساً ترتكن اليه الدولة . ولقد نظرت هذه الحركة الى نشوء القوميات ونموها داخل حدود الامبراطورية على أنها حركات انفصالية خائنة تتصل بالخارج ، فحصلت بذلك نفسها داخل نطاق الدولة ، وداخل نطاق وضعية قانونية ، حاولت أن تجعلها دستورية ، وتناست جميع القوى النامية والمتطورة داخل حدود الدولة وفى المناطق القريبة منها . لقد كانت هذه الحركة وهذه الآراء تمثل بداية التفكير القومى العثمانى الحديث وحاولت أن تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه الدول الأوربية فى عصر نمو القوميات فيها ، ودون أن تنظر الى عوامل الوحدة المادية والمعنوية الموجودة فى هذه المنطقة أو التى تفتقر إليها .

وعادت الآراء التحررية للاتحاد والترقى وللبعث العثمانى الجديد تحت اسم

تركيا الفتاة فى الظهور من جديد فى القسطنطينية ، وظهرت من جديد فى المدرسة الحربية والمدرسة الطبية مما أضطر السلطان الى نقلها الى حيدر باشا المواجهة للقسطنطينية على الساحل الآسيوى . ومرت الجمعية فى أوربا نفسها ببعض فترات هادنت فيها السلطان عبد الحميد وخاصة فى سنة ١٨٩٧ بعد اتصال بين سلطات الداخلية العثمانية وبعض أعضاء الجمعية المقيمين فى الخارج ، ونتيجة لتقديم بعض الوعود بالإفراج عن المعتقلين السياسيين . ولقد سمحت هذه الهدنة للدولة بتحطيم جماعات الثوار الأحرار داخل حدودها وبشكل منعها من القيام بأى نشاط جديد حتى سنة ١٩٠٦ وأدت هذه الهدنة الى انصراف بعض العناصر الى الدراسة ، وقبول البعض الآخر مناصب معينة فى الدولة ، وسمح ذلك لعبد الحميد بفترة جديدة من الحكم الأوتوقراطى .

(٣) العثمانيون الأحرار .

تزايد عدد العثمانيين الأحرار الموجودين فى الدول الغربية على مر الزمن وتمكن عدد منهم من إنشاء جريدة جديدة فى جنيف هى جريدة « عثمانلى » التى أخذت تساند جريدة مشورت فى كفاحها .

وبعد أن كان الرجال العثمانيون الأحرار الذين يهاجرون من الدولة فى غالبيتهم من الطلبة والموظفين وعدد من الضباط فوجىء العالم فى سنة ١٨٩٩ بهرب الداماد محمود باشا صهر السلطان عبد الحميد مع ولديه صباح الدين ولطف الله إلى فرنسا . وكان الداماد محمود قد احتل منصب وزير العدل العثمانى سنة ١٨٩٢ وكان يأمل دائما فى عودة الدستور إلى أن فقد هذا الأمل وقرر الهجرة بعيداً عن البلاد وكان خروجه ضربة قوية موجهة للسلطان عبد الحميد خاصة وأن إدارته السرية عجزت عن معرفة فراره . وحاول السلطان أن يجبر فرنسا على اعادة الأمير إليه

بدعوى أنه قد ارتكب سلسلة من الجرائم وسرق الجوهرات زوجته وقتل احدى خدم حريمه وخطف أميرين هما ولداه . ولكن الحكومة الفرنسية أصمت آذانها مادام الأمير جاء ينشر الحرية ويكافح من أجل قضيتها فى بلاده .

ولقد اتصل الداماد محمود بأحمد رضا المكافح العثمانى فى باريس وأخذ فى التعاون معه فى توجيه ضربات قوية للحكم الأوتوقراطى العثمانى . وكانت ميزة الداماد محمود هو أنه كان تركيا ومسلما ومن أعضاء الأسرة الحاكمة ، مما سمح له بالقيام بعمليات هجوم قوية ، وقد كان فى مقدوره أن يقول عن السلطان أشياء لا يستطيع أى أجنبي أو عثمانى من غير المسلمين قولها دون أن يثير عداوة الأتراك ولقد أشار الأمير إلى أن مسئولية السلطان عبد الحميد كانت مزدوجة باعتباره سلطانا للدولة، وباعتباره خليفة للمسلمين وأخذ فى مهاجمته بصفته خليفة ، ومهاجمته بصفته سلطان: «وعنى أقل بكل صراحة يامولاى أن نظامك الإدارى لا يشبه قط حكومة خليفة عادلة ومنصفه ، لا ولا يشبه سلوك الدول الأوربية ، كلا بل إن له شبها بحكومات بعض الطغاة الذين عاشوا من آلاف من السنين » . (١)

وجاءت بعد ذلك حادثة هرب أخرى هى حادثة هرب اسماعيل كمال بك الذى أخذ أولاده معه وانتقل إلى ظهر احدى السفن البريطانية . وكان السلطان قد رفض الاستماع إليه فى مسألة اعادة العمل على اصلاح الامبراطورية عن طريق اعادة العمل بالدستور ، فانتهز فرصة تعيينه واليا على طرابلس الغرب لكى يهرب إلى أوربا . « وكان الناس يهربون من أراضى هذه الامبراطورية العظيمة كما يهرب المرء من السجن تماما ، ولا بد لهم إذا أرادوا النجاح من التحايل والمكر ،

(١) تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ : للدكتور رامزور . ص ٨٧ .

ومتى عبر شخص الحدود سرى عن الآخرين ، أما السلطان فيبدوا عليه اليأس الذى يبدو على الشرطى الذى يرى هرب سجين أودعت اليه حراسته »[1] .

وأخذ العثمانيون الأحرار فى رفع أصواتهم بقوة فى أوربا وخاصة بعد وصول الداماد محمود باشا وولديه إلى هناك . وكانت هناك أصوات أخرى قد ارتفعت ضد حكم السلطان عبد الحميد وكانت ترتفع فى باريس وجنيف وبروكسل ولندن . وكانت كلها تطالب بالاصلاحات العامة داخل الامبراطورية العثمانية ، وإن كان بعضها يطالب بمطالب قومية مثل الأرمن .

وكان الأرمن أكثر الرعايا العثمانيين الموجودين فى الخارج تنظيما وأقربهم إلى قلوب الأوربيين نتيجة لكونهم من المسيحيين ، وكانوا يطالبون بالاستقلال وبتدخل الدول الأوربية فى مسألتهم وتمكنوا من الحصول على تأييد كل من جورج كليمنصو وأناتول فرانس وجان جوريس . وكان هناك الألبان الذين أنشأوا صحيفة لهم باسم « البانيا » وكانوا يسعون إلى الحصول على حكم ذاتى لمنطقتهم داخل حدود الدولة العثمانية . وكان هناك الاكراد وعلى رأسهم عبد الرحمن بدرخان الذى أصدر صحيفة « كردستان » فى لندن كما ساعد وشارك فى نشرة جريدة عثمانلى . وكان عدد من الاكراد يعمل بنشاط فى حركة تركيا الفتاة منذ البداية ، وكانوا يعتبرون أنفسهم أتراك أو عثمانيين أكثر من كونهم أكراد . وكان هناك عدد من العرب كذلك الذين أنشأوا « لجنة الاصلاح التركية السورية » برئاسة الأمير أمين أرسلان ، وكانوا يطالبون بالاصلاحات التى تسهل حياتهم مع غيرهم داخل حدود الامبراطورية . ويدل هذا الخليط الكبير على أن الأقليات كانت لها مطالب بدرجة أكثر من الأتراك أنفسهم وإن كان المطلب

(١) المرجع السابق . ص ٨٨ — ٨٩ .

الرئيسى للجميع هو اعادة العمل بالدستور والمساواة بين الجميع فى ظل قومية واحدة هى القومية العثمانية .

ولقد توفى الداماد محمود باشا فى سنة ١٩١٢ ، وخلفه على رأس الحركة ابنه الأمير صباح الدين الذى زار مصر ووجه منها نداءاً عاما إلى العثمانيين للاجتماع فى مؤتمر لبحث الوسائل التى يمكن بها إقامة الحرية والعدالة فى تركيا . ولقد انعقد هذا المؤتمر فى باريس رغم العقبات التى حاولت السلطات وضعها أمامه . وحمل هذا المؤتمر السلطان عبد الحميد مسئولية تدهور الأحـوال فى الدولة . واشتمل هذا المؤتمر على ممثلين عن الترك والعرب واليونانيين والاكراد والإلبانيين والأرمن والجركس واليهود . وكان بعض أعضاء المؤتمر يطالبون بأكثر من تغيير نظام الحكم العثمانى أو ابدال عبد الحميد بغيره من أفراد الأسرة الحاكمة . لقد كان بعضهم يطالب باقامة حكم لا مركزى فى مناطق معينة من الامبراطورية، وكان غيرهم يطالب بالإعتراف بشخصيته الاقليمية . وخرجت قرارات المؤتمر ، رغم المتناقضات الموجودة بين أعضائه تشير إلى ضرورة القيام بعمل مشترك لابدال نظام الحكومة العثمانية بنظام من الحرية والعدالة يضمن اعادة الدستور . كما قرر المؤتمر ضرورة تذكير الدول الأوربية بأن واجبها ومصلحة الانسانية العامة تقتضيان تنفيذ بنود المعاهدات الدولية القائمة بينها وبين الباب العالى ، وبشكل تستفيد منه جميع أجزاء الامبراطورية . وإذا كان الكل يرغب فى عهد تسود فيه الحرية والعدالة فان قرار تدخل الدول الاوربية كان يعنى معان أخرى. حقيقة أن القوى التى اجتمعت فى هذا المؤتمر كانت تعمل لأغراض متعارضة ، وأن الأقليات القومية فى الامبراطورية العثمانية لم يكن لديها ما تفقده اذا ما طالبت بالتدخل الأجنبى فى شئون الدولة العثمانية ، ولكن الأرمن أظهروا عدم تعلقهم بالأسرة الحاكمة ، وعدم تعلقهم بالدولة العثمانية . أما الأقلية

المسلمة فكانت آمالهم مرتبطه بالاسرة الحاكمة بصفتها تمثل الخلافة من ناحية ، ومرتبطة بقومياتهم الناشئة من ناحية أخرى ، والتى تدفعهم صوب المطالبة بحكم لا مركزى . وهكذا أظهر هذا المؤتمر المتناقضات الكبيرة الموجودة بين من يمكن تسميتهم بالعثمانيين الأحرار اللاجئين إلى الخارج . وأدى ذلك إلى إنشقاق بين العناصر التركيه الموجودة فى الخارج ، بين الأمير صباح الدين وبين أحمد رضا . وأنشأت فى هذا الوقت صحيفة جديدة باسم « الاتحاد والترقى » ثم صحيفة ثانية باسم « شوراى أمت » . وحاول الامير صباح الدين أن يقوم بعملية تهدد مركز السلطان وذلك عن طريق الاتصال بالمشير رجب باشا والى طرابلس الغرب والتعاون معه على نقل جزء من القوات الموجودة فى ولايته صوب الدردنيل ، ولكى يجبر بها السلطان على إعادة العمل بالدستور . والظاهر أن هذه الخطه قد وجدت قبولا من وزارة الخارجية البريطانيه التى حاولت أن يقوم أسطولها بمناورات فى البحر المتوسط فى نفس الوقت الذى تقع فيه عملية نقل الجنود إلى اوربا . إلا أن هذه الخطه فشلت نتيجة لعدم العثور على السفن اللازمة لها ، وأصبح على المتآمرين الثوار أن يواصلوا كفاحهم من جديد .

ومع الشقاق الذى حدث نتيجة للمؤتمر انقسمت حركة تركيا الفتاة إلى قسمين الاولى برئاسة الأمير صباح الدين والثانيه برئاسة أحمد رضا ، ولقد حاول الامير صباح الدين أن يحمل الشعب العثمانى بعض مسئولية التأخير الذى يعيش فيه ، وعمل إنشاء « عصبة الادارة اللامركزية » لكى تعمل على مساعدة العثمانيين على القيام بواجباتهم . وكان يعتقد فى ضرورة الاعتماد على عدد من المتعلمين والمثقفين، وانتهى به الأمر الى إعتبار أن النظام اللامركزى هو النظام الأمثل لتحسين أحوال الدولة . ولقد أنشأ فى سنة ١٩٠٦ جريدة « ترقى » وعهد بادارتها إلى اخيه بالتبنى أحمد فضلى بك . ويتلخص برنامجه فى الفترة التالية فى ضرورة اصلاح أحوال

الشعب عن طريق التعليم ، واستخدام النظام اللامركزى فى الحكم ، ومحاولة اقامة ائتلاف بين العناصر المختلفة التى تسكن الامبراطورية ، وإعطاء العثمانيين حقهم الدستورى ، وإنشاء جمعيات ولجان فى أنحاء الدولة للوصول إلى تحقيق هذه الأغراض . ولكن مجهوداته ظلت خارجية عن الدوله ، مثلها فى ذلك مثل مجهودات أحمد رضا ، وفى الوقت الذى كانت فيه قوات أخرى تعمل داخل حدود الدوله وإذا كانت مجهودات هذين الزعيمين تعتمد على المدنيين فان مجهودات الآخرين داخل حدود الدولة كانت تتركز بين رجال القوات المسلحة .

(٤) الثورة والدستور :

استمرت عملية الوعى فى الازدياد داخل حدود الدولة العثمانية وبين طلبة المدارس العالية وخاصة المدارس الحربية رغم عمليات العنف واستخدام البطش ضدهم . ونشأت جمعية « عثمانلى حرية جمعيتى » التى تحولت فيها بعد إلى جمعية « الاتحاد والترقى » وكان من أعضائها رحمى وطلعت وشكرى ثم جمال وفتحى . وبدأت هذه الجمعية فى الاتساع وشعرت بعد فترة من الزمن بأن هناك جمعيات أخرى تعمل فى هذا الميدان .

كانت هناك مجموعة تعمل مع مصطفى كمال منذ سنة ١٩٠٥ والذى كان قد ظهرت ثوريته يوم أن تخرج من المدرسة الحربية . وكان مصطفى كمال يعمل فى دمشق وكون فى سنة ١٩٠٦ جمعية سريه باسم « وطن » . وامتد عمل هذه الجمعية من دمشق إلى يافا والقدس واشتملت على عدد من ضباط الجيش الخامس قبل أن تنقل نشاطها إلى سالونيك . ولقد اختار مصطفى كمال سالونيك مقراً لنشاطه نظراً لتحرر أهلها ولقربها من نفوذ الدول الاوربية . وبعد زيارة قصيرة لهذه المدينة، وفى الوقت الذى كلفته فيه قيادة الجيش الخامس ببحث إحدى المشكلات المتعلقة

بالخلافات الخاصة بالحدود التركيه المصرية فى منطقة سيناء ، وصل مصطفى كمال إلى سالونيك والف جمعية عرفت باسم « وطنى وحريتى » . وعلى أساس هذا التنظيم الثورى انضم مصطفى كمال إلى جمعية الاتحاد والترقى فى سنة ١٩٠٨ وأصبح أحد رجالها .

ووضعت جمعية الاتحاد والترقى نظاما خاصاً لقبول الأعضاء الجدد ، واستخدمت فى ذلك بعض الطقوس التى أخذتها عن جماعة البنائيين الأحرار حتى ترهب الاعضاء ثم تجعلهم يقسمون على السيف والقرآن لانقاذ بلادهم واطاعة الأوامر التى تصدر اليهم وعدم اذاعة الاسرار . ولقد تحاشت هذه الجمعية تعيين رئيس لها ، وخاصة بعد أن علمت بالخلافات الموجودة بين العثمانيين الاحرار فى عواصم غرب اوربا ، ولقد انتشر نشاط هذه الجمعية فى مدن كثيرة فى مقدونيا وباديتها وخاصة بين حاميات الجنود ، وساعدت على تكوين مراكز للتذمر وعدم الرضاء فى أنحاء مختلفة من الدولة . ظهرت لها فروع فى رسنة بقيادة نيازى بك وفى سيرى باشراف على بك وفى ادرنه باشراف عصمت اينونو . وزاد عدد المنضمين اليها تدريجيا وكان معظمهم من رجال الجيش الثالث المرابط فى منطقة تراقيا الشرقيه .

وكان من حق الجيش العثمانى أن يشعر بأهمية دوره فى اصلاح أحوال الامبراطوريه العثمانيه التى قام بانشائها ، وكانت معاملة الضباط والجنود وترقيتهم تشعر البعض بعدم استتباب العدالة . وكان وجود ضباط البعثات الاجنبية العسكرية فى هذا الاقليم أثر كبير فى تفتيح أذهان العثمانيين إلى ما يحدث فى العالم . وكانت منطقة تراقيا تحظى بوجود بعثه دولية للترك تشرف على الامور فيها وتسيطر على أعمال الدوله ، وكانت هذه العوامل تساعد رجال الجيش ، وفى هذه المنطقة على التفكير فى ضرورة القيام بدورهم فى تغيير الأحوال الموجودة فى

الدولة . ثم بدأ الاتصال بين رجال هذه المنظمات وبين العثمانيين الاحرار فى الخارج وتقرر أن يطلق اسم الاتحاد والترقى على كل المنظمة الجديدة واتفقوا على أن يكون مقر عملهم هو سالونيك . ولقد تم هذا الاندماج فى سنة ١٩٠٧ وعلى أساس أن يكون للجمعية مقران منفصلان، مقر داخلى ورئيس فى سالونيك وفرع خارجى فى باريس ، كما اتفقوا على أن يكون هدفهم الاساسى هو اعادة العمل بدستور مدحت باشا واتفقوا على وسائل تنظيم المجهودات وقيام الفرع الخارجى بتمثيل الجمعية أمام العالم الخارجى فى الوقت الذى يقوم فيه المقر الداخلى الاساسى بعملية التنظيم والتوقيت والتنفيذ .

قد يظهر من أول وهلة أن هذا الاتفاق قد أدى إلى قيام تنظيم قوى ضد السلطان . ولكن الواقع هو أن الخلاف كان على أشده بين عناصر العثمانيين الأحرار الموجودين فى الخارج وعمل اتفاقهم مع جمعيات الاتحاد والترقى فى الداخل على تحديد درجة تدخلهم فى شئون التنظيم الثورى الداخلى ، أى أن لجان الاتحاد والترقى الداخلية ، وفى غالبيتها عسكرية تمكنت عن طريق هذا الاتفاق من منع العناصر السياسية المدنية الموجودة فى الخارج من التدخل فى تنظيمات الثورة الداخلية وقصرت مهمتها على الاتصال بالخارج وطبقا للاتجاهات التى تصدر لها من اللجنة المركزية فى سالونيك . وشاهد عام ١٩٠٧ عدداً من حركات التمرد فى الأناضول وتفليس وأردروم دون أن تتدخل القوات لقمعها ، كما حدثت اضطرابات فى كل من سوريا وازمير وفى القسطنطينيه نفسها . وانضم الضباط إلى الجنود فى حركة المطالبة بالرواتب المتأخرة ، وكانت الأزمة الاقتصادية مستحكمة فى جميع أنحاء الدوله ، وكانت دعاية لجنة اللامركزية الادارية قد ملأت البلاد بالدعاية المعادية للسلطان ، كما كانت جماعات الارمن تستثير العطف فى كل مكان . ولقد وصل بعض مجهود لجنة الاتحاد والترقى فى سالونيك إلى

بعض وحدات الجيش المعسكرة فى أزمير كما حاولت الاتصال بالوحدات الأخرى الموجودة فى الأناضول . واندلعت الثورة فى يوليو سنة ١٩٠٨ وظهرت فى أول أمرها وكأنها مجرد عملية تمرد تقوم به بعض فرق الجيش ، رغم أنها كانت تحمل عوامل تحاول بها تغيير الاوضاع وطريقة معاملة الحاكم للمحكوم . وبعد أن بدأ السلطان فى القاء القبض على عدد من الضباط فر ضباط آخرون ، منهم أنور بك إلى الجبال ، ثم لحقه نيازى بك ومعه عددمن الرجال وكمية من الأسلحة والذخائر . وسرعان ما طلبت اللجان المحلية بضرورة إعلان الدستور وظهر أن هناك منظمة واسعة الأنتشار وتتعاون وحداتها فيما بينها تعاوناً كبيراً . ثم جاء خبر مقتل شمسى باشا فى موناستير يوم ٧ يوليو وأخذت وحدات الجيش الثالث تطالب باعادة العمل بالدستور . وصدرت الاوامر إلى الوحدات العسكرية الموجودة فى الاناضول بالتحرك صوب تراقيا الشرقية ، ولكنها رفضت تنفيذ الأوامر وطالبت كذلك بالدستور . وحاول السلطان منح عدد من الضباط بعض الرتب والنياشين لجذبهم إليه ولكن هذه الوسيلة لم تؤدى إلى نتيجة إيجابية .

وخشى السلطان عبد الحميد على حياته فأعلن فى يوم ٢٤ يوليو أن دستور سنة ١٨٧٦ الذى كان يدخره لشعبه فى الوقت المناسب قد عاد إلى حيز التنفيذ . ونجحت بذلك الثورة ، مادام السلطان قد تراجع ، ونجحت بدرجة لم تكن تتصورها لجان جمعية تركيا الفتاة إذ أنها نجحت دون إراقة دماء .

ولقد سادت الفرحة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية وأعلن أنور بك أن الحكومة الظالمة قد انتهت ، وأعلن غيره أن العثمانيين قد أصبحوا كلهم اخوانا ولم يعد هناك بلغار ويونان ورومانيون ويهود ومسلمون ، بل الكل متساوون والكل يفخر بأنه عثمانى . واختفت الخلافات العنصرية والدينية فى موجة كبيرة

من الفرح والحماس والعواطف . وبين هذه المشاعر نسى العثمانيون القوى الحقيقية والفعلية التى تفرق بينهم على أساس لغوى وأساس مصلحة عامة . وكان لا بد لهذا المجتمع أن يعود إلى الهدوء ويبتعد عن العواطف ويرجع إلى حياته اليومية وعلاقاته المستمرة لكى يشعر بالمتناقضات التى لا تزال موجودة والتى لا يسهل على دستور مركزى تعطل العمل به مدة ثلاثين عاما من أن يقضى عليها فترة وجيزة ، خاصة وأن القوى الداخلية كانت قد زادت فى نموها وتميزت شخصياتها، وفى الوقت الذى كانت فيه مصالح الدول الخارجية تؤثر عليها وبطريقة فعالة .

الفصل الثاني والعشرون

العرب والأتراك بعد إعلان الدستور

كان اعلان اعادة العمل بالدستور العثمانى أمنية من الأمنيات التى راودت عقول كثير من سكان الامبراطورية العثمانية ، وكان ذلك فاتحة لعهد جديد يبشر بالتعاون والتضامن بين العرب وجيرانهم الذين يسكنون نفس الامبراطورية . ولكن مجرد إعادة العمل بالدستور لم تكن كافية لارضاء مصالح العرب النامية وشخصيتهم التى أخذت فى التبلور ولذلك فان النزول إلى مشكلات الانتخابات والاحتكاك بعد ذلك بالعثمانيين ونمو حركة الاتحاد والترقى فى شكل قومى تركى عملت كلها على بذر بذور الخلاف مع العرب رغم المظاهر الاولى للتجاوب والتكامل بين الطرفين وكان هذا التطور منطقى ومرتبط بالاسباب الواقعية النابعة من صميم القوى الموجودة فى الميدان .

(١) الاخاء العربى العثمانى :

انتشرت روح من الائتلاف والأخاء بين العرب والأتراك بمجرد إعلان اعادة العمل بالدستور العثمانى ، واستبشر العرب بمستقبل سعيد فى ظل الحرية والمساواة وأظهروا استعدادهم للانصهار داخل الوحدة العثمانية فى جو واضح من الحماس والعواطف . شعروا بأنهم قد أصبحوا عثمانيين ، وأنهم متساوين فى الحقوق والواجبات واعطاهم ذلك روحا من الثقة والاعتزاز بأنفسهم كمواطنين فى دولة يشتركون فى بنائها . وسرت فى الأيام الأولى روح الحماس وافتتح السوريون

فى الأرجنتين اكتتابا للتبرع بسفينة حربية للاسطول العثمانى ، كما اشترى طالب بك النقيب ، نائب البصرة ، باخرة من ماله الخاص أهداها للحكومة العثمانية . وتكامل هذا الشعور مع شعور الأتراك الذين اعلنوا من جانبهم أنهم قد أصبحوا عثمانيين مثل بقية المواطنين فى الدولة . وأظهر كثير من العرب تسامحا فى مطالبهم الخاصة بلغتهم القومية ووافق الكثير منهم على استخدام اللغة التركية لغة رسميه للجميع فى ظل هذه الوحدة . ورأى كل العرب ضرورة التعاون مع الأتراك للوصول إلى اصلاح البلاد دون تفكير فى نظام حكم لامركزى أو فى خلافة عربية أو فى غيرها

وفى ظل هذا الروح التعاونى والوحدوى نشطت جمعية الاتحاد والترقى فى اجتذاب المنتسبين إليها من جميع أنحاء الدولة فانضم إليها رجال من أسرة العظم والهاشمى والنقيب والسعدون والمصرى والجزائرى ، انضم إليها عدد من الأعيان وعدد من كبار الموظفين ، وعدد من الضباط .

واذاعت جمعية الاتحاد والترقى برنامجا مؤقتا للعمل ريثما يجتمع مجلس الأعيان ويتلخص فى مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وحق مجلس الأعيان والمبعوثان فى تشريع القوانين ، وقيام الأمة بانتخاب ثلثى أعضاء مجلس الأعيان ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون ، ومساواتهم فى الحقوق والواجبات دون تفريق بين الأديان والأجناس ، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات ، وتسهيل التعليم لكافة المواطنين ، علاوة على اصلاح حال الفلاحين وتسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . وذكر هذا البرنامج أنه سيحاول ادخال بعض التعديل على دستور سنة ١٨٧٦ حتى يتلاءم مع هذه المطالب الجديدة وخاصة فى أمر مسئولية الوزارة أمام البرلمان . ولقد ذكر هذا البيان أن الولايات ستحصل على صلاحيات خاصة بها ، ودون أن يؤثر ذلك على تقليل الرابطه التى تربطها بالدوله ، ونص على أن اللغه التركية هى اللغة الرسمية للدولة وتجرى بها المعاملات والمكاتبات الرسميه ،

وتكون لغة التعليم فى المدارس . وظهر من ذلك أن الاتجاه يسير صوب التعاون لتوحيد الجهود ولتوحيد الأهالى والاتجاهات حول الأتراك .

ولقد وجد أعضاء لجنة الاتحاد والترقى تجاوبا كبيرا من كل العناصر التى تسكن الامبراطورية حول هذا البرنامج ، وحتى فى مسأله تطبيق السياسة المركزيه واضطر الامير صباح الدين إلى حل جمعية اللامركزيه التى كانت قد بدأت نشاطها .

ولكن منح دستور للدوله فى سنة ١٩٠٨ على أسس وضعت فى سنه ١٨٧٦ كان أمراً لايتمشى مع التطور المنطقى للحوادث ، ولامع ازدياد الروح القومية فى فى انحاء الدولة العثمانية ؛ كما أنه كان يدل على قصر نظر القائمين بهذه الحركة فى وضع دستور يتمشى مع الحاجات الجديدة للامبراطورية وسكانها . وعلى أى حال فلقد ساعد هذا الشعور الجديد على توطيد العلاقات بين الأتراك والعرب لفتره من الزمن .

ولقد تكونت فى هذه الفترة جمعية الاخاء العربى العثمانى ، فى القسطنطينية وعملت مع جمعية الاتحاد والترقى على الدفاع عن الدستور ، وتجميع كل العناصر برباط ولاء للسلطان . وحاولت ادخال الاصلاح فى الأقاليم العربية فى تساو مع الأجناس الأخرى التى تسكن الامبراطورية ، وادخال التعليم العربى والمحافظة على التراث العربى . وكان باب الانضمام إلى هذه الجمعية مفتوحا لكل العرب دون نظر إلى دينهم . ثم بدأت فى انشاء فروع لها فى المدن العربية الهامه . وإن كان برنامجها وآراء بعض أعضائها كانت تحمل نوعا من الضحالة والتضارب .

لقد ارتبطت إذن عملية إعادة العمل بالدستور بموجة من الصداقة العربية التركية ، وتم فى هذا الوقت إنشاء سكة حديد الحجاز ، وصدر قرار بتعيين الحسين بن على شريفا على مكة بعد أن كان قد أمضى سته عشر عاما فى اقامة محدودة فى

القسطنطينية ، والواقع أن اختيار جمعية الاتحاد والترقى له لشغل هذا المنصب لم يجىء إلا بناء على معرفتهم بالعداء المستحكم الموجود بينه وبين السلطان عبد الحميد وعلى أى حال فان هذا التعاون والتآخى بين العرب والاتراك لم تستمر لفترة طويلة خاصة وأن بوادر الخلاف أخذت تطل برأسها فيما بينهم نتيجة لاختلاف المصالح .

(٢) الانتخابات وبوادر الخلاف :

بدأت بوادر الخلاف فى الظهور بين العرب والاتراك بسرعة نتيجة لحرية الصحافة التى كفلها العهد الجديد والتى ساعدت على اظهار نوايا الاتراك تجاه العرب ، وجاءت بعد ذلك عملية الانتخابات لكى تثبت تضارب المصالح بينها .

ولقد أخذت بعض الصحف التركية فى اثارة بعض المشكلات العنصرية ، وكان بعض الكتاب متعصبين للاتجاه التركى وللامة التركيه وعلى أساس أنها مسئوله عن حكم السلطنة العثمانية وأن عليهم الاحتفاظ ببعض الامتيازات نتيجه لاستنادهم إلى حق الفتح ، ولذلك فان الاعتراف بمساواة العناصر الأخرى بالعناصر التركية أمر لايتمشى مع الواقع ، ومن الواجب أن يكون الدستور العثمانى دستوريا تركيا فى أساسه . حقيقة أن هذا الاتجاه اليمينى المتعصب كان لايمثل وجهة نظر أعضاء جمعية الاتحاد والترقى فى ذلك الوقت ، ولكن حرية الصحافة سمحت للعناصر اليمينية باغضاب العناصر المتحدة سويا داخل حدود الدوله ، وجعلها تغذ بشخصيتها كرد فعل لهذه الحركة الرجعية . وظهر بعد قليل أن هناك عمليه لتطهير الوظائف ، ونتج عنها ابعاد عدداً من الموظفين العرب عن مراكزهم ، ووضح ذلك فى وزارة الخارجية التى انخفض عدد الموظفين العرب فيها من ١٢ موظفا إلى موظف واحد . وأدت هذه العملية إلى حركة تذمر بين

العرب خاصة وأن المفصولين عن الخدمة عادوا إلى بلادهم وحملوا معهم بذور عدم الرضاء على حكم العهد الجديد .

وعمل المتحمسون من بين رجال الاتحاد والترقى على تعميم نشر اللغة التركية فى جميع مناطق الدولة ، وحتى فى الاقاليم العربية ، وأخذت المدارس الجديدة التى فتحوها تحمل أسماءاً تركيه ، كما أخذ عدد من المتطوعين فى تعليم اللغة التركية لمن يرغب من الأهالى فى الولايات العربية . وظهر أمام العرب أن السياسة الجديدة تهدف إلى التتريك وخاصة بعد أن صدرت الأوامر إلى رؤساء المحاكم لكى تكون المرافعات باللغة التركيه ، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات للجمارك بالتركيه والفرنسية وتقديم جميع الشكاوى باللغة التركية. وجاءت عملية الانتخابات لكى تكمل الانشقاق بين العرب والاتراك .

وكان الدستور ينص على انتخاب مبعوث لمجلس المبعوثان عن كل خمسين الف نفس ولكن بدلا من أن يكون المنتخب من أهالى الولاية التى هو منها رفض الاتحاديون هذا الاتجاه وبشكل سمح لهم بترشيح مبعوثين من الترك فى مختلف الولاية العربية ، وبلغ عدد من فاز منهم فيها خمسة عشر نائبا تركيا .

ولقد بدأت الانتخابات دون أن تكون هناك أحزاب منظمة سوى جمعية الاتحاد والترقى ، تسمح لها ذلك بالاشراف على جمعية الانتخاب ومراقبتها والتدخل لترشيح أعضاء منها . وكان هؤلاء المندوبين يفرضون قوائم معينة على الناخبين وبشكل ساعد على حصول الاتحاديين الاتراك على غالبية المقاعد. وقامت فروع جمعية الاتحاد والترقى فى الاقاليم والولايات بنفس هذا النشاط ودون أن يخرج المرشح من القسطنطينية . وكانت الجمعية تتولى بنفسها جميع الاجراءات

اللازمة لانتخاب المرشح للنيابة ثم تبلغه نتيجة انتخابه برقيا [١] .

وعلينا أن نذكر هنا أن لبنان قد اتخذ موقفا خاصا تجاه هذه الانتخابات على أساس أنها تتناقض مع النظام الذى حصل عليه . ولكن مصر قد طالبت رغم وجود شخصية معينة لها، بضرورة مد هذه الانتخابات إليها ، وعبر عن هذا الرأى حزب الاصلاح الدستورى برئاسة الشيخ على يوسف الذى نشر تقريراً كبيراً عن الموضوع فى جريدة المؤيد .

وكان يصعب على العرب العثور على الممثلين الذين تنطبق عليهم شروط تمثيلهم فى البرلمان خاصة وأن قليلا منهم كان يعرف التركية مما قلل عدد الحائزين منهم على شروط النيابة عن الأمة . وكان اعتماد جمعية الاتحاد والترقى على التنظيم سهل أمر سيطرتها على مجلس المبعوثان فيما بعد . ولم يحصل العرب إلا على خمسين مقعداً من ٢٧٥ فى البرلمان رغم أن العرب كان يزيد عددهم على خمسى سكان الدولة ويزيد عددهم على عدد الأتراك . وزاد من شعوب العرب بالغبن أن الأتراك قد حاولوا الحصول على نجاح وبأى ثمن فى الدوائر العربية فى الوقت الذى تساهلوا فيه فى القسطنطينية نفسها مع مرشحى العناصر والطوائف الأخرى حتى يظهروا بمظهر المتحررين ، وكانت بعض الصحف التركية قد هاجمت بعض الشخصيات العربية فى دمشق والبصرة وقت الانتخابات رغم استناد هذه الشخصيات إلى عصبيات قوية واشتراكها فى جمعية الاتحاد والترقى ، والمهم هو أن هذه التجربة الأولى ساعدت على اظهار بوادر الخلاف بين الترك والعرب وساعدت على اعادة

---

(١) أنظر : عثمان نورى : عبد الحميد ودور سلطنتى . الجزء الثالث ص ١١٤٩ عن العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ، لتوفيق على برو . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية . ١٩٦٠ ص ١٠٤ .

ظهور الاختلافات من جديد بين القوة النامية فى وسط الدولة ، والتى يتجه خط سيرها الطبيعى صوب الخارج ، والقوة التى تحاول الاحتفاظ بكل عناصر الدولة مكتلة ، تحت سيطرتها صوب الداخل . وجاءت عملية الثورة المضادة فى سنة ١٩٠٩ ثم هجمات الدول الأجنبية على الدولة العثمانية لكى تزيد شعور العثمانيين الاتراك بأولوية مسئوليتهم كالمحافظة على كيان الدولة حتى ولو كان ذلك عن طريق تمييزهم عن بقية العناصر التى تسكنها معهم .

٣ ـ الثورة المضادة وعزل عبد الحميد :-

كانت الدول الأوربية قد وقفت بشكل عام إلى جانب ثورة تركيا الفتاة وتشكلت فى فرنسا جمعية تسمى بجمعية « أصدقاء الشرق » اشترك فيها عدد من الشخصيات الفرنسية الكبيرة ورجال الأعمال والأدباء ورجال الصحافة ، وضمت هذه الجمعية عدداً من الأحرار العثمانيين المقيمين فى فرنسا وبينهم الأمير صباح الدين ومراد بك . واعترفت الدول الأوربية بالنظام الجديد ثم قررت الدول الأوربية بعد ثلاثة أشهر من اعلان الثورة سحب ضباطها وجنود الترك الموجودة فى مقدونيا . وظهر نوع من التجاوب الواضح بين الدول الأوربية الغربية والنظام الجديد فى تركيا .

والواقع أن القوى الموجودة فى الميدان فى تركيا نفسها كانت متميزة عن بعضها ـ ذلك أن جمعية الاتحاد والترقى لم تسيطر على الوزارة رغم استنادها إلى أكثريه برلمانية واضحة وتركت الوزارة لكامل باشا الذى ظهر تحرره . وظلت جمعية الاتحاد والترقى تراقب الوزارة وتراقب القصر عن طريق لجنتها المركزية فى سالونيك وتملى ارادتها على الوزارة بعد اجتماعاتها السرية فى هذه المدينة ، كما كانت تملى قرارتها وايراداتها على الولاة وكبار الموظفين .

ولقد تزايد نفوذ الصدر الأعظم نتيجة لالتفاف العناصر غير التركية حوله ونتيجة لاستعانته بعدد من الفنيين الأجانب ، فخشى الاتحاديون من استناده إلى العناصر غير التركية وعملوا على زعزعة مركزه بهجوم فى صحفهم . والواقع أنه كان هناك تسابق بين مجموعتين : مجموعة متحررة وتشتمل على العناصر غير التركية ، وعلى العثمانيين الأحرار المقيمين فى الخارج ، وكانوا من المدنيين وثقافتهم عصرية ويدينون بالحرية الدستورية ، ومجموعة تركية من الضباط الذين يعقدون جلساتهم فى سالونيك والذين تأثروا بفكرة العزة والشرف وضرورة التضحية والدفاع عن البلاد . وكانت هذه المجموعة الثانية هى التى تكون الغالبية العظمى من بين قادة الاتحاد والترقى وكانت متصلة برجال البعثات العسكرية الألمانية التى تدين بالواجب أكثر مما تعشق من مبادىء الحرية - إن هذا التضارب بين هاتين المجموعتين المختلفتين فى التكوين والاتجاه هو الذى أدى إلى الشرارة الاولى التى أشعلت نيران الثورة المضادة .

كانت من نتيجة شن الاتحاديين لحملة صحفية ضد كامل باشا أن وجدوا أنفسهم فى مواجهة معارضة قوية بين صفوف النواب وإزاء تكتل كبير قرر رجاله وضع حد لتدخل جمعية الاتحاد والترقى فى شئون الحكم من وراء الستار . ولكن الاتحاديين لم يتراجعوا عن خطتهم وعملوا على الايقاع بالصدر الأعظم ، وتبادلوا معه الاتهامات بشأن ارسال الجنود إلى يانيا لاخضاع الاضطرابات فيها واتهموه بالإعتداء على الدستور حينما أصدر الأمر لبعض قطع الاسطول الموالية لهم بالسفر بعيداً عن القسطنطينية ، ورفض قواد هذه القطع تنفيذ الأوامر . فاضطر كامل باشا إلى عزل وزير الحربية المشايع للاتحاديين ، فثارت ثائرة هؤلاء الأخيرين وقاموا بهجوم عليه وأرسل قواد الجيش وامراء البحرية برقيات الاحتجاج ضده ، وتدخل النواب الاتحاديون وحملوا أعضاء المجلس على اسقاطه بدعوى أنه يعمل

بطريقة تتعارض مع الدستور ، والحقيقة أن انشغال الضباط بالسياسة أدى إلى فوضى فى كل من القوات المحاربة وتهديد للقوة السياسية فى الدولة العثمانية .

ولقد أصطحب عملية اسقاط وزارة كامل باشا اعلان تمرد الأسطول وتهديده بضرب العاصمة بالقنابل ، وتدخل بعض كبار الضباط لتهديد النواب بمسدساتهم للتصويت ضد رئيس الوزراء .

ولقد كانت الدول الاوربية ترى فى وزارة كامل باشا وزارة سياسية معتدلة ومتحررة يمكنها أن تزيل التعصب الدينى ، ولذلك فانها وجدت فى هذه العملية تهديداً لمستقبل تركيا ، وتهديداً بزيادة النفوذ الألمانى فى الآستانة مع البارون مارشال فون بيبر ستاين السفير الألمانى فيها . ولقد صحب هذه العملية من ناحية أخرى اشتداد حماس الشباب التركى وثورة عواطفهم مع جمعية الاتحاد والترقى ، كما أن الاتحاديين أخذوا يخشون من قوة العناصر الأخرى فانصرفوا شيئاً فشيئاً عن الفكرة العثمانية وعن اتجاه التسامح والحرية والديمقراطية حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالدولة . وكانت هذه العملية صدمة للعناصر غير التركية فى الدولة العثمانية ، وهى العناصر التى كانت تلتف متحررة حول كامل باشا وخشت من أن تؤدى هذه العملية إلى خطر على الحياة الدستورية ، وإلى تسلط العناصر العسكرية على السياسة .

ولقد اشتد الصراع بين الاتحاديين وخصومهم من النواب الأحرار وغيرهم من نواب العناصر الأخرى وانعكس ذلك فى الحملات الصحفية . ورغم أن العرب قد وقفوا بعيداً عن هذا الصراع إلا أن الجرائد التركية أخذت فى كتابة المقالات ضد العرب وأتهمتهم بالبعد عن الدستور وبالطمع فى الخلافة وأخذت فى محاولة التفريق بين صفوفهم وتشريح بنيانهم على أساس أنهم غير متجانسين من الناحية

الدينية حتى مع بعضهم . وهكذا عكس الاتحاديون ما لقوه من معارضة من العناصر المختلفة التى تسكن الدولة على رأس العرب ، رغم أن نواب العرب لم يرفعوا صوتاً معينا فى الجلسات الاولى لمجلس المبعوثان .

وإذا كانت المعارضة ورجال حزب الاحرار قد شنوا الهجوم بدورهم على الاتحاديين فانهم لم يكونوا بمفردهم فى هذه العملية . ذلك أن المتدينين من الترك قد ساعدوهم فى هذه العملية . وكان هؤلاء المتدينون قد أسسوا جمعية « اتحاد محمدى » وأخذت فى نشر جريدة لها ظهرت فيها مقالات تذكر أن الاسلام قد أصبح مهدداً بالفناء على يد جماعة الاتحاديين ، وتركيا الفتاة التى هى رهط من الملحدين والماسونيين واليهود ، وأنهم يسيرون بالدولة والاسلام فى طريق الاضمحلال .

وهكذا اجتمع الأحرار ورجال الدين ورجال الصوفيه فى هجومهم على الاتحاديين . ولقد شجع السلطان عبد الحميد هذه الحركة ، حتى يعمل على استعادة سلطته ونفوذه . وأخذت الفئات الرجعية فى إستغلال عملية عدم الرضاء التى إنتشرت بين الضباط الذين حصلوا على الترقيه من تحت السلاح بعد أن قررت لجنة الاتحاد والترقى فصلهم واستبدالهم بخريجى المدرسة الحربية ، وشرحت لهم بأن الشريعة قد أصبحت مهددة وأن الضباط الجدد من الملحدين . وقتل أحد أعضاء حزب الأحرار الذى كان يكتب المقالات التى تهاجم الاتحاديين ، فأشارت أصابع الرجعيين إلى الاتحاديين متهمة أياهم بهذا الاغتيال . ولذلك فقد قامت مظاهرة فى اسطانبول فى ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩ اشترك فيها عدد من الجنود ومن رجال الدين وأخذت تطالب باستبعاد بعض النواب وإعادة المفصولين من الجيش إلى عملهم ، وبتطبيق الشريعة الاسلامية . ولقد أدت هذه المظاهرات إلى استقالة وزارة حلمى باشا وإلى فرار زعماء الاتحاديين بعد أن قتل عدد منهم ، وسيطر

نواب العناصر غير التركيه وعناصر المعارضة على البرلمان ، وتألفت جمعية الاتحاد العثمانى من حزب الأحرار ونواب الارمن والألبان واليونان والبلغار مع عدد من الاكراد واستندت إلى جرائد أقدام وميزان وعثمانلى . ولقد دخل العرب مثل غيرهم فى هذا الاتحاد العثمانى وأعلنوا معهم تمسكهم بالدستور وبنظام الشورى التى تتفق مع الأحكام الشرعية . وكانت هذ المجموعة من المدنيين تشتمل على عدد من المتحررين ، وعدد من الرجعيين . وإذا كانت أصابع عبد الحميد لا تصل إلى المتحررين فانها كانت على صله مع العناصر الرجعية . وعلى أى حال فان الامر لم يستقر على ذلك لمدة طويلة ، إذ سرعان ما قام جيش سالونيك بالاستعداد للزحف على القسطنطينية والقضاء على الثورة المضادة ، وكان بقيادة الجنرال محمود شوكت ، وهو عربى . وفى أثناء هذا الوقت إجتمع نواب الاتحاديين فى سان استفانو ، وما أن دخلت قوات محمود شوكت إلى اسطانبول حتى أصدروا فتوى من شيخ الاسلام بخلع السلطان عبد الحميد وتولية أخوه محمد رشاد الحكم باسم محمد الخامس . وأعلنت الأحكام العرفية وحددت حرية الصحافة والاجتماع وبدأت المحاكم العسكرية فى إصدار أحكامها على الأحرار وعلى الرجعيين فى نفس الوقت .

ولقد كان السلطان الجديد من الضعف بحيث أن جمعية الإتحاد والترقى سيطرت على كل أمور الدوله سيطرة تامة ، وظلت تدير شئون الدولة ، وظهر إستبدادها الذى إختلف عن إستبداد عبد الحميد فى تفاصيله ، وإن لم يختلف عنه فى الجوهر . وكانت أولى أعمال هذه الجمعية بعد حوادث أبريل هى إلغاء جمعية الإخاء العربى العثمانى ، ولم يمض على إفتتاحها وتصفيقهم لها أكثر من ثمانية أشهر .

ولقد عملت جمعية الاتحاد والترقى على القضاء على كل معارضة لها ونفت

عدداً كبيراً إلى اليمن وإلى الحجاز . وكان عدد من العرب قد دخلوا فى جمعية « اتحاد محمدى » ووصل عددهم فى دمشق وحدها إلى ٧٠ ألف شخص ، وإن كانت غالبيتهم قد دخلتها لأنها أحبت أسمها كما يقول محمد كرد على (١) والواقع أنهم لم يكونوا ضد الدستور ، وإن كانوا يحبون الإسلام . وكان عدد من رجال القوات الزاحفة ضد الثورة المضادة من العرب ، ومنهم محمود شوكت وعزيز المصرى ، إلا أن ذلك لم يشفع للعرب عند الاتراك .

ولقد أثرت هذه الحركة تأثيراً كبيراً على موقف الاتراك تجاه العرب ، بشكل عام ، نتيجة لموقف العناصر المدنية والعناصر المتحررة . وزاد شعور العناصر العسكرية التركية بمسئوليتها فى المحافظة على الامن والنظام والدستور فى الامبراطورية ، وضرورة استخدام الشدة فى ذلك ، وزاد الاتجاه وضوحاً ضد الحركات التحررية والحركات القومية التى كانت قد أصبحت شيئاً ملموساً فى الدولة العثمانية فى ذلك الوقت . ولقد انعكس كل ذلك فى السنوات التالية على العلاقة بين العرب والاتراك ، وظهر ذلك بوضوح فى مشكلات العسير ، ومشكلات اليمن .

(٤) العسير واليمن :

ظهر اتجاه فى القيادة العامة للجيش العثمانى بعد أحداث الثورة المضادة بمنع الضباط والعسكريين من الاشتغال بالسياسة حتى لا يفسد الجيش نتيجة لاختلاف ضباطه فى الآراء السياسة . وكان محمود شوكت باشا على رأس هذا الاتجاه ويرغب فى تحريم العمل بالسياسة على الضباط وتحريم انتمائهم إلى الأحزاب السياسية . ولكن هذا الاتجاه كان يصعب تنفيذه خاصة وأن العناصر التى قامت بالثورة ،

(١) محمد كرد على – خطط الشام – جزء ٣ – ص ١٢٠ .

والتى وقفت ضد الثورة المضادة ، كانت فى غالبيتها من الرجال العسكريين . فاضطرت القيادة إلى اغماض الطرف عن هذه المسألة رغم خطورتها .

ولا شك أن الجيش كان أداة فعالة لتغيير الأوضاع فى الدولة . ولكنه كان يمتاز مثل كل الجيوش بوحدة فى الهدف وتقارب فى التفكير وطريقة واحدة للقيام بردود فعل تجاه الأحداث ، وعدم تراجعه عن استخدام الشدة التى تعتبر وسيلته الأولى . وكان الجيش بذلك يختلف فى كثير عن العناصر السياسية الحرة والمتحررة والتى تعتز بنمو شخصيتها ولا تتراجع عن النقاش والجدال . ومع ازدياد نفوذ الضباط على جمعية الاتحاد والترقى ؛ وبالتالى على السياسة العامة للدوله بدأ نوع من الاختلاف فى الآراء والوسائل فى الظهور وأثر على اتجاه القوى التى تكون فى الدوله .

وكان بعض الضباط يمتازون بتطرفهم وبعدم تحرر آرائهم ، بل كانوا يعتقدون فى أن لهم رساله ، وكأنها لهم دون غيرهم ، للمحافظة على الدوله ، والمحافظة على كرامتها . وكان عدد منهم لا يقبل الجدال ويدين ببعض الآراء التعصبية أو العنصرية وكان البعض الآخر وحدويا دون أن يقبل فى ذلك أى جدال أو يسمح بقبول فكرة الإئتلاف أو الاتحاد .

وكانت قلة تعمق العناصر العسكرية فى الدراسة ، وخاصة المتحررة منها ، بالاضافة إلى شعورهم بضخامة عدد المواطنين العرب فى الدوله ، وملاحظتهم الاتجاه التحررى عند العرب يجعلهم ينظرون إلى أبناء الأقاليم العربية وكأنهم عناصر لا تقبل الخضوع للاطار العام الذى وضعوه للدوله بسهوله . كانوا قد أعلنوا المساواة بين الجميع ، دون نظر إلى جنس أو دين ، فرأوا فى كل الاتجاهات التى تستند إلى لغة خاصة ، أو الى دين خاص ، حركة انفصالية تهدد كيان الدوله ،

رغم أنهم أنفسهم كانوا يعترفون بأنهم أتراك ، وبأنهم مسلمين . ولاشك أن انخفاض
مستوى ثقافتهم جعلهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم حماة الدوله وحماة الدستور ،
وأن هذا العبء يقع عليهم قبل الوقوع على غيرهم ، ولو أن هذا الاتجاه الأخير
يتعارض مع فكرة الحرية ومع فكرة المساواة . ولاشك أن اعادتهم العمل
بالدستور الذى وضع سنة ١٨٧٦ على أسس فرنسية جعلهم يرفضون خضوع الدوله
لرجال الدين ، وكان موقفهم من الثورة المضادة واضحا كل الوضوح . ولكن ،
هل كان يسهل تخليص كل أقاليم الدوله ، رغم تفاوت درجة نموها الثقافى ، من
الخضوع لتأثير العامل الدينى ؟ حتى فى الأقاليم التى كانت اسلاميه بحتة فى شعبها
وفى زعامتها ؟ .

لقد كان من المنطق أن يخضع الجميع لحكم قانون وضعى يسوى بين الجميع ويعدل
فيما بينهم . ولكن بعض العناصر الاسلامية والخاضعة لقيادات تقليديه لم تكن
ترى حكمة الخضوع لتشريع وضعى مادام الشرع الاسلامى يكفى لها ، خاصة وأنها
لم تكن قد شهدت بعد نمو الطبقة الوسطى وانتشار التجارة واحتاجت إلى قوانين
وضعية توفى بالالتزامات بين أصحاب رؤوس الأموال مهما كان دينهم . وكانت
هذه النقطة والمتعلقة بالتشريع ، وبتطبيق التشريع الوضعى فى بعض الأقاليم المتخلفة
من الدوله سببا فى نشوء بعض المشكلات أدت الى اصطدام . وكانت هذه الأقاليم
عربية ، ورأى القائمون على جمعية الاتحاد والترقى فى حركتها حركة انفصالية ،
وربطوا بينها وبين العروبة ، كما حدث فى مشكلة العسير ، وكما حدث فى اليمن .

وكذلك الجانب العربى ، فانه رأى فى عملية فرض جمعية الاتحاد والترقى
لنفسها على بقية الدوله عملية عنصرية ، وعملية تحاول تتريك العرب واخضاعهم
لحكومة استبدادية ولا تقل فى استبدادها عن حكومة السلطان عبد الحميد .
وسيستمر نمو هذا الخلاف بين العرب والأتراك بعد نهاية الثورة المضادة ويأخذ

شكلا واضحا فى سنة ١٩١٠ ، سنة ١٩١١ ويهدد فى السنوات السابقة لاعلان
الحرب العالمية الأولى بانشقاق تام بين أبناء الاقليم الواحد .

ولقد عمل الأتراك على تنحية عدد من الوزراء العرب رغم قلتهم ، وأسلموا
وزارة الداخليه إلى طلعت بك المشهور بقوته وصلابة رأيه . ولقد عمل طلعت
بك على استخدام القوة لاستتباب الامن فى كل مكان خاصه وأن بعض القلاقل
كانت قد بدأت فى الظهور فى البانيا والعراق ونجد وحوران والعسير واليمن .
وكان الامام يحيى يأمل فى الوصول إلى صلح خاصة وأن البكباشى عزيز على المصرى
كان قد توسط فى الأمر مع عزت باشا الارناؤطى . وقرر مجلس المبعوثان بعد الثورة
المضادة تشكيل لجنة من أعضائه للوصول إلى حل لمشكلة اليمن ، واجتمعت هذه
اللجنة وقررت ضرورة تقسيم اليمن إلى ولايتين : الأولى ساحلية وتشتمل على
تهامة ومنطقة السهل الساحلى ، والثانية إلى الداخل وتشتمل على أقضية عمران
والحجة وطويله وبريم وأنس ، كما قررت ترك الولاية الداخلية لتصرف الامام
يحيى وتعيين أحد الولاة الآخرين فى المنطقة الساحلية ، كما أوصت هذه اللجنة
بتفويض الولاة فى شئون تعيين القضاة ورجال الادارة وفقا للاحكام الشرعية ،
وتعيين رجال الدرك ، وبشرط أن توافق الدوله العثمانية على هذا التعيين . كما
أوصت بترك الميزانية للولاة ينفقون منها وباعطاء سلطات لقيادة الجيش العثمانى
الذى سيكون مركزه فى صنعاء ، وبشرط ألا يحتل المناطق القريبة من مركز حكم
الامام . وكان فى وسع مثل هذا المشروع أن يقضى على خلاف فى منطقة خاصة
من مناطق العرب ، منطقة تمتاز بتخلفها الحضارى والثقافى وتمتاز بمحافظتها على
العصبيه وعلى مذهب خاص هو المذهب الزيدى ، واعتزازها بالقيادة الموجودة
فيها . ولقد وافق مجلس المبعوثان على هذا المشروع ولكن سرعان ما وقعت
بعض أحداث تتمثل فى مهاجمة احدى القوافل وقتل أحد الضباط الأتراك فى

فى اليمن ، فوقف طلعت بك يشرح أنه سيستخدم القوة مع العصاة .

كانت الأحداث المتعلقة بعدم استتباب الأمن فى اليمن أحداثا عادية فى ذلك الوقت ، ولم تكن الشدة فى يوم من الأيام وسيلة لتطوير الشعوب . ولكن رجال الاتحاد والترقى خشوا من أن يكون اعطاء نظام حكم ذاتى لليمن بادرة لاعطاء مثل هذا الحكم لاقاليم أخرى ، مما يتعارض مع الدستور الذى كان وحدويا ومركزيا . وهكذا أوضح الخلاف بين العناصر التى تكون الدولة فى طريقة معالجة الامور ، كما ظهر عجز الدستور العثمانى عن أن يتمشى مع أمانى الشعوب التى تسكن الامبراطورية .

وكان فى وسع هذه الحادثة أن تمر فى سلام دون ضجيج . ولكن صحافة الاتحاديين أخذت فى إستغلال هذه الحادثة لالصاق التهم بأبناء اليمن ، وزاد من حنقها أن السيد الادريسى شيخ العسير كان غير متجاوب من ناحيته كذلك مع نظام الحكم العثمانى الجديد ، وعادت الثورة إلى اليمن . وكان كل من الامام يحيى والشيخ الادريسى يطالبون بأن يكونوا فى جهاتهم «آمرين بالمعروف ، ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد . » وكانوا يعترفون بخضوعهم الاسمى ، أو السياسى للدولة ومستعدين لكى يرسلوا إليها الحاصلات ، على أن تقوم هى بدفع ما يلزم لمعاش القضاة والموظفين ، وعلى أن يحدث ذلك دون استخدام القوة .

ولكن صحف الاتحاديين ، وخاصة جريدة طنين أخذت فى شن حملة صحفية على العرب عامة وعلى اليمن خاصة ، وظهرت فيها مقالات تتضح فيها العنصرية ، وتتضح فيها الناحية الاستعمارية وأخذت فى تجريح العرب والتعرض لقيمتهم ، وحتى لشرفهم ، وشرف العربى لا يغسله إلا الدم . ولقد تسببت هذه الحملة الصحفية فى اثارة موجة عامة من البغضاء بين العرب تجاه الترك ، وكانت فرصة لقادة الحركات اللامركزية أو الحركات الانفصالية أو تلك التى تطالب بالحكم

الذاتى لكى يفضحوا إتجاهات الاتراك ويدافعوا بدورهم عن أمانيهم القومية .
وذكر العرب أمر استغناء الاتراك عن الموظفين العرب فى وزارة الخارجية ، وشرحوا كيف خلت مقاعد مجلس الأعيان منهم ، وناقشوا الطريقة التى حدثت بها الانتخابات وكيف حاول الأتراك أن يسيطروا على كل الدولة . شرح العرب أن هناك من بينهم من يصلح للمراكز القيادية ومن يمكنه أن يقف إلى جوار حسنى باشا وجمال بك ، وأن لديهم محمود شوكت وعزيز على المصرى وغيرهم ، حتى من بين رجال القوات المسلحة . وشرح العرب أن الأصرار على إستخدام اللغة العربية لغة رسمية وحيدة فيه إفتئات على حقوق العرب وأن هناك برلمانات أخرى تستخدم أكثر من لغة قومية كما هو الحال فى النمسا وفى سويسرا وفى بلجيكا .
وإذا كانت جريدة طنين وهى جريدة الاتراك الاحرار ، أو الاتراك الثوار تتخذ مثل هذه المواقف ، فالى أى مدى يمكن للصحف التركية المتعصبة أن تصل ؟

واستمرت المشادة بين الأتراك والعرب ولم تكن فى صالح الوحدة أو الاتحاد . ومنع رجال الاتحاد دخول صحف المؤيد والمنار التى كان يشرف عليها الشيخ على يوسف والشيخ رشيد رضا وتصدر فى مصر ، إلى بقية أقاليم الدولة . وحاولوا إنشاء صحافة عربية جديدة لها ميول عثمانية تتمشى معهم . ومع هذا الانقسام فى الرأى العام فى الدولة العثمانية نجد أن مصر قد شهدت هذه المعركة فى أجلى معانيها : إذ أن جريدتا المؤيد والمنار كانتا تصدران فيها ، وكانت تصدر فيها فى نفس الوقت جريدة الهلال العثمانى التى أشرف عليها الشيخ عبد العزيز جاويش ، وجريدة لواء ، وجريدة الحزب الوطنى . وإذا كان المؤيد والمنار قد وقفا ضد سياسة الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، فان الهلال العثمانى والهلال كانتا تمثلان

ضرورة التجاوب وضرورة الوصول إلى تعاون بين الجميع .

وإذا كانت مشكلات العسير واليمن هى التى ساعدت على بلورة الاتجاهات العامة بين العرب والاتراك ، فان مشكلة طرابلس ستأتى لكى تدعم علاقاتهم أمام خطر استعمارى أجنبى ، يقع على بلد عربى إسلامى .

الفصل الثالث والعشرون

ايطاليا والإستيلاء على طرابلس الغرب

كان هجوم الإيطاليين على طرابلس سنة ١٩١١ عملية العدوان الاستعمارى للتوسع فى الأقاليم القريبة من ايطاليا ، وكان فى نفس الوقت اقتطاع لاقليم عربى عثمانى من جسد الدولة العثمانية واخضاع لأهله العرب لحكم أجنبى أوربى ومسيحى . حدث هذا العدوان فى الوقت الذى تزايد فيه النقاش بين الأتراك والعرب ، والعدو على الأبواب ، وشعر كل من الترك والعرب بمسئوليته أمام هذا العدوان ولمسئوليته فى ضرورة اصلاح أمور الدوله والتعاون سويا من أجل الصالح العام . ولكن أحوال الولاية العثمانية كانت تجعل منها فريسة سهلة أمام المعتدين الأجانب . ورغم ذلك فان مقاومة عنيفة قد نشبت فى هذا القطر العربى ظهر فيها اتحاد مصلحة العرب مع الأتراك . لولا استمرار الحرب لفترة طويلة ، وقيام مشكلات جديدة أمام الدولة لاستمر الكفاح .

١ ـ أحوال الولاية :ـ

وكانت الدولة العثمانية قد أعادت حكمها المباشر إلى طرابلس وبرقة فى سنة ١٨٣٥ بعد أن أنهت حكم الأسرة القرمانلية . وكان الإقليم فقيرا من الناحية الطبيعية ولا يشتمل إلا على بعض العيون التى يقوم الأهالى بالزراعة حولها ، ويسقون مواشيهم منها . أما التجارة فكانت تمر فيما مضى عبر هذا الاقليم عن طريق القوافل بين افريقية السوداء فى الجنوب والموانى الطرابلسية على البحر المتوسط ، ولكن هذه التجارة انخفضت فى قيمتها بعد ذلك نتيجة لاستيلاء بعض

الدول الأوربية على مخارج القارة الافريقية فى الغرب وفى خليج غانة .

وكانت الولاية تنقسم من الناحية الإدارية إلى قسمين : ولاية طرابلس ويحكمها الوالى ، والباشا ، ومستصرفية بنغازى التى تخضع لمستصرف يعتبر نائبا للوالى ، وإن كان له حق الاتصال بحكومة القسطنطينية رأسا فى بعض الحالات . وكان نظام القضاء العثمانى هو المطبقة فى طرابلس وإن كانت القبائل فى الداخل قد ظلت تحتفظ بعرفها وتقاليدها . وكانت هناك الامتيازات الأجنبية سارية المفعول فى طرابلس ، مثلها فى ذلك مثل بقية أقاليم الدولة العثمانية ، وكانت هذه الامتيازات تتسبب فى فوضى إدارية وقضائية وتساعد على سيطرة الأجانب على أبناء البلاد .

وكان الحكم العثمانى فى طرابلس يهتم أولا وقبل كل شىء بجمع الضرائب حتى يتمكن بها من الإنفاق على الولاية وارسال الجزية السنوية إلى القسطنطينية ، وإن كان أهالى الداخل قد ظلوا لا يعرفون الكثير عن الحكم العثمانى الذى ظل قريبا من السواحل . ولكن إذا كانت الدولة العثمانيه قد عجزت عن اقامة حكم فعلى فى ولايتها فان سياسة الجامعة الاسلامية التى سار عليها السلطان عبد الحميد كانت تلقى قبولا كبيراً فى هذه الولاية التى اعتزت باسلامها فى نفس الوقت الذى اعتزت فيه بعروبتها . وكان هناك عدد من الطرق الصوفية ينتشر فى طرابلس ولهم كثير من الاتباع ، وكان أشهر هذه الطرق هى الطريقة السنوسية التى نشأت فى واحة الجغبوب وانتشرت منها فى كل برقة ووصلت الى افريقية السوداء . ولكن الدولة كانت مشغولة بمشكلاتها الكثيرة فى البلقان وفى أرمينيا وتمر بمرحلة واضحة من الضعف تتطلب التغيير والاصلاح ، ولفترة طويلة ، فعجزت عن اصلاح أحوال ولايتها مادامت قد عجزت عن اصلاح أحوال نفسها .

وكان ضعف هذه لولاية مع قربها من ايطاليا ووجود جاليه ايطالية فيها يساعد على ايطاليا على التفكير فى التوسع فيها ، وخاصة حينما بدأت ايطاليا تحاول الوصول الى مصاف الدول الاستعمارية الكبرى وتمنى نفسها باعادة بناء امبراطورية لها تعيد بها ذكرى الامبراطورية الرومانية القديمة . وظلت الاحوال على ذلك الى أن قامت ثورة تركيا الفتاة .

وأخذت الدولة العثمانية فى التفكير والعمل على انشاء جيش قوى كما ظهر من مجهودات محمود شوكت باشا ، كما وضعت الأسس للحصول على بعض قطع قوية للأسطول . وكان رجال الاتحاد والترقى ينظرون إلى الامتيازات الاجنبية على أنه عائق كبير بين دولتهم وبين التقدم ، وكانوا يطالبون بالغائها رغم إصرار الدول على ابقائها . ولقد استعان العثمانيون بعدد من الخبراء الأجانب لاصلاح المالية ولاصلاح القوانين والادارة القضائية ، واستعانت بغيرهم على تنظيم الجمارك واعادة تنظيم الاسطول والبدء فى تحسين الأشغال العمومية . ورغم أن السياسة التى سار عليها الاتحاديون ، والتى اشتملت على استخدام الثروة فى عمليات تدعيم الوحدة العثمانية قد تسببت فى تقليل عطف الرأى العام الأوربى عليهم إلا أنهم ظهروا وكأنهم يسيرون الشئون العامة صوب الصالح العام . ولكن المالية العثمانية كانت مرتبكة ، كما أن الخزانة كانت شبه خالية وأجبر ذلك الدولة العثمانية على أن تخضع للنفوذ المالى الغربى الذى تحكم فيها عن طريق البنك العثمانى الامبراطورى وظهرت آثار هذا التحكم فى مشكلات الامتيازات التى منحت قبل الحرب العالمية الأولى .

وكان قيام المشكلات فى ألبانيا ومقدونيا وتصميم الدولة على نزع سلاح الأهالى فى هذه المناطق يكلفها الكثير من الجنود والأسلحة والأموال ، ويغل

يدها عن أن تتمكن من البناء فى أقاليم أخرى . وبعد ألبانيا جاء دور بلغاريا ، واضطرت الدولة إلى إستخدام الشدة مع الأهالى وكان هذا يكلفها الكثير . وإن استمرار هذه المشاكل بالقرب من عاصمة الدولة هو الذى سيجدها على أن تنفض يديها من طرابلس الغرب بعد فترة من الحرب حتى تتفرغ للمشكلات القريبة منها . وكانت هناك مشكلات أخرى قد ظهرت فى المناطق العربية وخاصة فى العراق وفى جبل الدروز ، وجاءت مشكلات العسير واليمن لكى تضطر الدولة إلى أن تسحب جزءاً من حاميتها الموجودة فى طرابلس لكى ترسل بها إلى اليمن ، مما أدى إلى أضعاف هذه الولاية عسكريا فى الوقت الذى زادت فيه الأطماع الاستعمارية الايطالية تجاه .

ورغم أن الدولة العثمانية كانت قد عينت الفريق رجب باشا والياعلى طرابلس وكلفته بتحسين أحوال الولاية إلا أنه لم يقم بشىء يذكر فى هذا الميدان واكتفى بتجميل مدينة طرابلس وأقام سوق « المشير » وفتح عدداً من المدارس . وبعد استدعائه إلى إستامبول لتولى منصب وزير الحربية عينت الدولة بكير بك نائبه فى الليل واليا على طرابلس ، وكان غير محبوب من الأهالى فاجتمعوا وكتبوا الاحتجاجات الرسمية ضده . وعلينا أن نشير كذلك أن محاولة الدولة تطبيق القوانين الوضعية فى طرابلس وجدت معارضة من بعض الأهالى والزعماء المسلمين - وجاءت مسألة محاولة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية لكى تتسبب فى نشأة عدد من الفتنة ، وخاصة فى مستصرفيه بنغازى التى ترأس فيها السنوسيون المعارضة واضطرت الدولة إلى عقد اتفاق مؤقت معهم فى سيدى رافع سنة ١٩١٠ أعفى الطرابلسيين من هذه الخدمة ، فى الوقت الذى احتاجت فيه الولاية إلى تجنيد رجالها للدفاع عنها .

وإذا كانت الادارة العثمانية فى طرابلس قد خشيت من تزايد التوسع الايطالى

فى الولاية فانها قد عجزت عن وقف عملية التغلغل الإقتصادى والسياسى ، وكانت عاجزة عن رفض طلباتهم ، فاستخدمت التسويف وسيلة للاجابة ، وحينما كانت تضطر تحت الضغط الدبلوماسى إلى التراجع ، كانت تستخدم الوسائل الملتوية لابطال مفعول ما منحته وما وافقت عليه ، وكان هذا يدل على الضعف كذلك وأمام حركة الايطالية لشراء الأراضى فى ليبيا أخطر الأتراك إلى الرضوخ ولكنهم استخدموا نفوذهم مع الأهالى حتى يمتنعوا عن البيع للايطاليين ؛ ثم أنشأ العثمانيون « البنك الزراعى العثمانى » فى طرابلس سنة ١٩١٠ لكى يحسروا به أحوال المزارعين المالية ، وكان يمنح بعض القروض بضمان الأراضى ، ولكن ميزانيته كانت محدودة .

ولقد أرسلت الدولة فى أواسط سنه ١٩١٠ المشير ابراهيم باشا واليا على طرابلس ، ويعود العقل إلى هذا الوالى الحازم فى معظم الأعمال التى نفذت فى طرابلس قبيل الحرب ، وفى المشروعات التى درست وبدىء فى تنفيذها وأوقفها الحرب . وعمل على تثبيت دعائم الأمن والنظام فى الولاية وبدأ فى دراسة الاصلاحات اللازمة للمساعدة على نتيجة البلاد . وبدأ فى تنظيم قوات الشرطة وتنظيم الإدارة ، وأنشأ مدرسة للترك وعهد بادارتها إلى عدد من الضباط المتفوقين وكان يقبل فيها أبناء الولاية مع العناصر التركية . وأنشأ ابراهيم باشا مدرسة زراعية قرب سيدى المصرى وبدأ فى دراسة مشروع لانشاء طريق من عاصمة الولاية إلى زنزور ، ومشروع تحسين ميناء طرابلس ، والمشروعات الخاصة بزيادة استغلال المياه الجوفية . وبلغ عدد المدارس التى فتحت فى عهده ٣٦ مدرسة رغم أن عددها من قبل لم يصل إلا إلى ٢٦ مدرسة . وأنشأ مدرسة عليا للمعلمين وعمل على تحسين اضاءة شوارع عاصمة الولاية .

ولقد قل سقوط المطر فى سنوات حكم هذا الوالى ، فأخذ فى توزيع الحبوب على الاهالى ، وأنقذ من البؤس والموت آلافا من العرب والوطنيين كانوا يموتون من الجوع ، وكان هذا هو سبب حب الاهالى الشديد له . »[١]

وكان هذا الوالى يعرف الطريقة التى يتعامل بها مع الأهالى ، وكان يعقـد المؤتمرات ويخاطب الاهالى ويناقشهم فى الأمور العامة ويحذرهم من بيع أراضيهم إلى الإيطاليين وإلى بنكو دى روما . وكان الأهـالى يستجيبون له ويلتفون حول حكومته ، بل إن عدداً منهم قد قبل الانتظام فى سلك الجندية بعد أن كانت الدولة قد فشلت فى تجنيدهم فى الجيش .

ولـكن الإيطاليين كانوا ينظرون إلى مجهودات هـذا الوالى بحنق وخاصة فى مسألة استخدام الأهالى فى الجيش ، وتشجيع البحث عن المعادن ومحاولة استغلال المناجم . ولم يتأخر الإيطاليون عن أن يشوهوا هذه الاصلاحات فى صحافتهم ، وعن أن يخلقوا له المصاعب التى قد تصل إلى حد الاصطدام . ولقـد وصلت الصعوبات فى شهر أغسطس سنة ١٩١١ إلى درجة كبيرة واضطرت تركيا إلى قبول الضغط الإيطالى وسحبه من الولاية تجنبا للمشكلات . وذهب ابراهيم باشا لـكى يشرح وجهات نظره لحكومته ويوصيها بضرورة تعزيز حامياتها فى طرابلس . ولـكن الولاية أصبحت بدون والى ، فى الوقت الذى افتقدت فيه إلى جزء كبير من قواتها كانت قد أرسلت إلى اليمن . وكانت الفرصة سانحة أمام ايطاليا لـكى ترضى أطماعها الاستعمارية فى الولاية .

(٢) الاطماع والمصالح الايطالية :

كانت إيطاليا التى وصلت إلى وحدتها الوطنية فى سنة ١٨٧٠ تحاول أن تدعم

(١) BERNET, Edmond : *En Tripolitaine*. Paris, 1912 P. 19.

مركزها كدولة عظمى فى المجتمع الاوربى بنفس شروط الدول الثابتة الغنية مثل بريطانيا وفرنسا ، وكانت تحس بماض لا يقـل عظمة عن ماضى جيرانها ولذلك فانها قد قامت بمحاولات لإنشاء امبراطورية استعمارية فيما وراء البحار تشبها بهم .
وكانت هناك عوامل إقتصادية ومعنوية تشعر ايطاليا بأنها أقـل أهمية من غيرها من الدول العظمى ، وكان هذا العامل النفسانى هو الذى يدفع ايطاليا صوب الخارج وصوب الاستعمار ويجعلها تتشبث فى القيام بانشاء امبراطورية استعمارية رغم افتقـارها إلى الوسائل اللازمة لذلك ، والقيام بانشـاء هذه المستعمرات فى أقاليم لم تـكن تبشر بأنها ستغل عليها الـكثير ، أو تسمح باستيعاب عدد من أبنائها كمتوطنين فيها . وإن قصة ايطاليا فى شرق إفريقية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومحاولتها الإفادة من الثورة المهدية فى السودان للاستيلاء على مصوع ، ثم محاولة توسعها فى الداخل صـوب الحبشـة وفرض حمايتها على منليك بمعاهدة اوتشالى سنة ١٨٨٩ ، والتى استمرت بعد ذلك مع استيـلائها المؤقت على كسلا سنة ١٨٩٤ ، مع ما أدت اليـه من إصطدام مع الحبشه فى معركة عدوة سنة ١٨٩٦ لهـا قصـة تمثل محاوله لإنشاء امبراطورية دون أن تقدر ايطاليا على القيام بهـا .

ولـكن انهزام ايطاليا فى شرق إفريقية قـد أجبرها على أن توجه أنظارها إلى شمال هذه القارة ، وخاصة إلى الإقليم المواجه لها ، وهو طرابلس ، بعد أن كانت قد شاهدت فرنسا تسبقها إلى تونس سنة ١٨٨١ .[١]

وبدأت ايطاليا فى تحسين علاقتها مع فرنسا واعترفت بامتيازات هذه الدولة الأخيرة فى تونس حتى تسهل من ضائقـة الحرب الاقتصادية المعلنة بين الاختين اللاتينيتين ، وحتى تضمن تعضيد فرنسا لها فى التوسع فى طرابلس . وكانت فرنسا

(١) انظر : ص ٣٠٤ - ٣١٠ .

من ناحيتها ترغب فى مصالحة ايطاليا خاصة وأنها كانت قد إنضمت إلى دولى الوسط بعد إحتلال فرنسا لتونس . وكانت فرنسا قد بدأت تنظر بعين الاعتبار إلى مصالحها فى المغرب الاقصى فوجدت دعائم يمكنها أن تبنى عليها تفاهما مشتركا على المصالح المشتركة للواحدة فى المغرب والثانية فى طرابلس . ولقد أكدت فرنسا لايطاليا أن طرابلس لا تدخل فى منطقة التوسع الفرنسى ، وأن عليها أن تعترف بنفس الشيء بالنسبة للنفوذ الإيطالى فى المغرب الاقصى . وكانت هذه بداية لمفاوضات دامت مدة عام ونصف عام وإنتهت بتبادل خطابات بين بارير السفير الفرنسى فى روما ، وفسكونتى فنوستا وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ ، ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٠٠ (١) ونص الخطاب الاول على أن إتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ والخاصة بتحديد مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ وأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية النية فى تعدى الحدود كما أنها تتعهد بعدم قطع مواصلات القوافل بين طرابلس والمناطق الأخرى التى تدخل ضمن هذه الاتفاقية الانجليزية الفرنسية . ولكن من اللازم بقاء هذه التفسيرات سرية . أما الخطاب الثانى فقد ذكر الايطاليون فيه أن دولتهم ستحتفظ بحقها فى زيادة نفوذها الفعلى فى طرابلس وبرقة إذا ما حدث تعديل فى الحالة السياسية أو فى الاوضاع الاقليمية فى المغرب الاقصى . وإذا كان هذان الخطابان قد أعطى ايطاليا ضمانا بعدم منافسه فرنسا لها فى طرابلس إلا أنهما قد ربطا توسع إيطاليا فى هذا الاقليم بتوسع فرنسا فى المغرب الاقصى .

وكانت هذه خطوة أساسية فى الميدان الدولى طمأنت ايطاليا على امكانية

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثانية — المجلد الاول .
وثيقة رقم ١٧ فى يناير سنة ١٩٠١ من بارير الى دلكاسيه .

حصولها على مستعمرة جديدة وان كان الامر يحتاج إلى بعض الوقت ، وأخذت ايطاليا فى زيادة نفوذها فى الولاية واستخدمت التغلغل الاقتصادى والسياسى وسيلة لها ، وأنشأت مكتبا للبريد فى بنغازى . ولكن ايطاليا كانت تخشى فى نفس الوقت من نشاط السلطات العسكرية الفرنسية فى تونس على طرابلس وخاصة فى منطقة غدامس ، فعملت فرنسا على تهدئتها وسمحت لها بأن تشرح للرأى العام الايطالى بعدم وجود نيات توسعية فرنسية تجاه طرابلس . وإذا كانت هذه التصريحات قد أرضت العناصر اليمينية الايطاليه إلا أن بريطانيا قابلتها بتحفظ واضح ، كما أن الدوله العثمانية بدأت فى الشعور بالخوف من نيات ايطاليا تجاه طرابلس . ولكن فرنسا كانت تفضل تحسين علاقاتها بالدولة العثمانية إذا ما أجبرت على الاختيار بين الاثنين . وكانت محاولة الاتراك تدعيم الروابط الاسلامية مع سكان شمال أفريقية ، علاوة على عدم اعترافهم بالحماية الفرنسية على تونس ورفضهم معاملة الجزائريين على أنهم رعايا فرنسيين ، بالاضافة الى عدم اعتراف تركيا بالاتفاقية الانجليزية الفرنسية ١٨٩٩ والتى تركت واداى وتشاد تحت الحكم الفرنسى ، علاوة على محاولة الاتراك تدعيم حكمهم فى الواحات الجنوبية فى ليبيا ـ كان كل ذلك أسبابا تدفع فرنسا إلى الاتفاق مع ايطاليا ضد المصالح التركية والعثمانية ، خاصة وأن عملية توسع الدولتين الاستعماريتين كانت فى الواقع على حساب العناصر المتعلقة بالدولة العثمانية أو بالجامعة الاسلامية .

ولقد توصلت كل من ايطاليا وفرنسا إلى تبادل خطابات جديدة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢ اكملت بها خطابات سنة ١٩٠٠ ونصت على أن كل من الدولتين تستطيع أن « تزيد نفوذها بحرية فى المناطق المذكورة ، فى اللحظة التى تراها

مناسبة ، ودون أن يكون عمل احداها ضرورى لعمل الأخرى»(١).

ورغم ذلك فان ايطاليا كانت غير قادرة على الاقدام على العمليات ، وخاصة أمام الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى تضمن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . وحينما كانت الاشاعات تنتشر عن تجهز ايطاليا لحملة عسكرية لاحتلال طرابلس ، كما حدث فى سنة ١٩٠٢ ، كانت ايطاليا ترد بأنها لاتحاول تغيير الظروف الموجودة وأنها تسعى الى الابقاء على الاوضاع القائمة فى البحر المتوسط كما هى . وحينما قامت بعض قطع الاسطول الايطـــالى بزيارة طرابلس ظهرت مخاوف بريطانيا حينما أرسلت طرادتين من مالطة لزيارة ميناء طرابلس فى نفس الوقت واذا كان هناك قطاع من الرأى العام الايطالى وهو قطاع الاتجاه اليمينى كان يحاول دفع ايطاليا صوب التوسع فى طرابلس فان الدولة نفسها كانت تحبذ سياسة التغلغل الاقتصادى والمعنوى . وحين عقد الاتفاق الودى البريطانى الفرنسى بشأن مصر والمغرب الأقصى وجدت فيا ايطاليا تتويجا لاتفاقها مع فرنسا وتدعيما لنفوذها فى طرابلس ووجدت فيه تكاملا مع النفوذ البريطانى فى مصر من ناحية أخرى .

ورغم أن الجالية الايطالية قليلة العدد وغالبية أفرادها من الطبقـة الفقـيرة وأصحاب المهن اليدوية ، ورغم أن العلاقات التجارية بين ايطاليـــا وطرابلس كانت تأتى فى المرتبه الرابعة بالنسبة لهذه الولايه بعد معـاملاتها مع كل من انجلترا وتركيا وفرنسا ، الا أن الحكومة الايطالية قد عملت على تدعيم علاقاتها بالولاية فأنشئت شركة روبتين بمساعدة الحكومة الايطالية خطا للملاحة يمر بعد مالطة على طرابلس ومصر ودرنه ذهابا وايابا مرة كل اسبوعين . وفتحت ايطاليا فروعا

---

(١) الوثائق الدبلوماسية ـ المجموعة الثـانية ـ المجلد الثانى . وثيقـة رقم ٣٢٩ فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ من بادير الى دلـكاسيه .

لمصر روما ، بنـكو دى روما ، فى طرابلس وبرقة وامتد نشاط هذا البنك إلى انشاء وابورات لطحن الغلال وادارة توكيلات الملاحة وتوكيلات التجارة العامة وانشأ لنفسه مطبعة وأشرف على عمليات الشركة الايطالية الاستعمارية التى كانت تعمل فى الاستيراد والتصدير ، وأسس الشركة الايطاليـة العـامة للملاحة وهى الشركة التى كانت تنقل البضائع بين طرابلس ومالطـه ، وبين الولاية وايطاليـا ، وبينها وبين تونس . وبذلك أصبحت شركات الملاحة فى طرابلس فى أيدى الايطاليين .

وقامت ايطـاليا بفتح عدد من المدارس المجـانية فى طرابلس وأنشأت بعض المستشفيات والملاجىء .

وكانت إيطاليا تراقب نشاط الأجانب والدول الاجنبية الأخرى فى الولاية وحولها حتى لا يسبقوها إلى النزول إلى هناك . وكانت تخشى من استيـــلاء البريطانيين على طرق ، وهى مجاورة لمنطقـة نفوذهم فى مصر ، كما كانت تخشى من قيام تفاهم بين تركيا وانجلترا حول من الحدود المصرية غربا . وكانت ايطاليا تخشى كذلك من حصول فرنسا على إمتيازات فى الولاية ، كما حدث فى سنة ١٩٠٥ مع اشاعة حصول احدى الشركات الفرنسية على إمتياز تحسين مينـــاء طرابلس ، وتدخلت دبلوماسيا فى القسطنطينية ولفتتت نظر السلطـان إلى خطورة اعطـائه امتيازات فى الولاية قد يتعارض مع المصالح الإيطالية ، وبشكل قد يجبر الحكومة الإيطالية على أن تتخذ وسائل فعالة . (١) . ولقد اكدت إيطاليا أنهـا لا ترغب فى ذلك الوقت فى احتـلال طرابلس ولـكن الحقوق التى لهـــا على هذه الولاية

---

(١) *TITTONI, Tommaso, Italiy's Foreig,s Foreign and lolouial Policy* ·
London. 1914 - P. 25.

بالنسبة للمستقبل تعطيها فى الوقت الحالى الأفضلية فى الميدان الاقتصادى ، وفى إدارة رؤوس أموالها فى هذه المنطقة ، وفى زيادة المعاملات التجارية والمشروعات الزراعية والصناعية ، وذلك مع موافقة الباب العالى وفى ظل شعور من الصداقة يظهره الموظفون العثمانيون فى طرابلس تجاه الايطاليين . (١)

وحينما أثيرت مسألة إحتلال الحكومة المصرية لميناء السلوم اعتبرت ايطاليا أنه إمتداد لمنطقة النفوذ البريطانى وتحدثت الصحف اليمينية عن هذه العملية وذكرت أن الحل العملى الوحيد هو أن تقوم ايطاليا باحتلال طرابلس والا فان طرابلس ستكون باستمرار مصدر قلق للايطاليين ولحكومتهم ، وستكون « كقطعه من الجبن تقرض الفيران الفرنسية والفيران الانجليزية الكبيرة قلبها ، وحينما نصمم على النزول اليها سنجدها قشرة جافة فارغة » ولكن الصحف الحكومية عملت على تهدئة الرأى العام حتى لا تصطدم بالدولة العثمانية وفى وقت لم تكن مستعدة فيه لذلك .

وحينما قامت ثورة تركيا الفتاة وضمت النمسا ولايتى البوسنه والدسك متناسية بذلك الاتفاقات الدولية شعرت إيطاليا بأنها يمكنها أن تحصل على تعويضات . وكانت إيطاليا فى نفس الوقت تخشى من سياسة توسع النمسا فى البلقان ومن زيادة تسليحها لجيشها وأسطولها فى البحر الأدرياتى ، فمنعها ذلك من أن تقدم على إرسال قواتها إلى شمال افريقية وتفتح بلادها أمام جارتها الشمالية التى كانت حليفة لها ومنافسة وعدوة فى نفس الوقت ما دامت تواصل إحتلال التيرول والترنتينو . ولكن ايطاليا اعتمدت على التنافس الروسى النمسوى لكى تحصل على اعتراف من الروسيا بمطالب إيطاليا فى طرابلس فى اكتوبر سنة ١٩٠٩ .

---

(١) المرجع السابق ص ٢١ .

ولقد ظلت ايطاليا تعلن حتى سنة ١٩١١ أن سياستها تتلخص فى المحافظة على الوضع القائم وفى الاحتفاظ بسلامة الامبراطورية العثمانية فى إفريقية وفى كل مكان رغم الحملات الصحفية التى كانت تطالب بضرورة احتلال طرابلس فى فترات معينة . وفى خلال صيف سنة ١٩١١ رحبت الحكومة الايطالية بزيارة ولى عهد السلطنة العثمانية لها ، ولكن العالم فوجىء فى آخر شهر سبتمبر بتقديم ايطاليا لانذارها إلى تركيا ومن الوقت الذى ظهر فيه أن أزمة أغادير بين فرنسا وألمانيا قد أخذت فى الوصول إلى تسوية وأخذت اخطار الحرب العالمية فى الإبتعاد .

(٣) الحرب :

كان الموقف الدولى هاما بالنسبة لإيطاليا ومغامرتها ، وكانت الأحوال الجوية تدفع ايطاليا إلى أن تقوم بعملياتها قبل فصل الشتاء خاصة وأن وقت الخريف كان يصلح أكثر من غيره لانزال الجنود على السواحل الطرابلسية . وأسرعت إيطاليا باستدعاء قواتها الاحتياطية فى شهر سبتمبر . وحاولت الدولة العثمانية إرسال بعض الامدادات للولاية على السفينة ورنة فما كان من إيطاليا إلا أن حملت الباب العالى أخطار الاستمرار فى مثل هذه السياسة ثم أردفت ذلك بانذار مجرد . وادعت الحكومة الإيطالية أن تركيا كانت تعرقل نشاطها فى طرابلس وبرقه وأن محدد الوعود باعطائها منح اقتصادية أصبح أمراً لا يكفيها وأدعت ايطاليا بأن الموقف قد أصبح خطيراً فى الولاية نتيجة لهياج الرأى العام ضد الإيطاليين ونتيجة لتحريض الموظفين للأهالى ضد الأوربيين . وأبلغت ايطاليا الدولة العثمانية أنها قد صممت على إحتلال طرابلس وبرقه وطلبت من الدوله العثمانيه أن تعطى أوامرها حتى لا تقابل القوات الإيطالية بالمقاومة . لقد رفضت إيطاليا كل تفاهم فى الأمر وكانت قد أخذت استعدادها للعمليات الحربية ولذلك فان أى رد أو استعداد للمفاوضة أو تقديم بعض الامتيازات لها كان أمراً مرفوضا وأعلنت

الحرب فى يوم ٢٩ سبتمبر واستعدت للعمليات الحربية .

كانت إيطـاليا تعتمد على ضعف الولاية عسكريا وضعف تسليحها وأعدت حملتها واعتقدت أنهـا ستحتل الولاية بمنتهى السهوله . ولقد ظهر الأسطول أمام مدينة طرابلس فى اليوم السابق لإعلان الحرب وطلبت تسليم المدينة فى ظرف ٢٤ ساعة . ولقد ساد الخوف الأجانب والوطنيين فى نفس الوقت وأخـذ كثير من الاوربيين يلجأون إلى القنصليات الاجنبية استعداداً لرحيلهم ، ولـكن إيطـاليا فرضت الحصار البحرى على الميناء وأبلغت أنهـــا ستقوم بضرب المدينة بمدفعية الأسطول .

ولقد حاولت الحامية الصغيرة الموجودة فى مدينة طرابلس أن تقاوم الإعتداء الإيطالى وأن تنسحب إلى الداخل فى حالة عجزها عن الاستمرار فى المقاومة . ولم يكن من السهل على أهالى هـذه المدينة العزل أن يشتركوا فى عملية المقاومة فالتجأوا إلى الأقبية خوفا من تدمـير المدينة . ولم يستمر ضرب المدفعية لفـترة طويلة إذ أن طوابى المدينة قد عجزت عن توصيل قذائفها إلى قطـع الأسطول المهاجمة ، رغم وجود بعض مدافع الكروب بـين تسليح هذه الطوابى . وسرعان ما أستعدت الحامية للانسحاب من طرابلس صوب الداخل وأنزل الأسطول فرقة من البحارة احتلت المدينة .

ولقد خشيت إيطاليا من أن تتدخل تركيا فى العمليات فأرسلت الفرقة الأولى من الجنود إلى مرسى طبرق ، وحرمت بذلك مدينة طرابلس من القوات اللازمة لإحتلالها . ولـكن سرعان ما وصلت فرق أخرى إلى مدينة طرابلس وعملت على إقامة تحصينات فيها حتى لا تفاجىء بهجمات من داخل البلاد .

ولقد استمرت ايطاليا فى عملياتها لإحتلال المدن الساحلية بمساعدة الأسطول

فهاجمت درنة واحتلتها ، وكذلك حمص بعد أن كانت قد إحتلت طبرق. ثم أخذت فى مهاجمة بنغازى التى كانت عملية الإستيلاء عليها صعبة وكبدت القوات الايطالية خسائر فادحة خاصة وأن الجو كان عاصفا ومطيراً ولم تستسلم حامية بنغازى بنفس السهولة التى استسلمت بها حامية طرابس .

ولقـــد قام الأهالى بالهجوم على ضواحى مدينة طرابلس وفاجأوا القوات الإيطالية وكبدوها خسائر جسيمة . وشارك فى هـذه العمليات بعض القـوات العثمانية التى كانت قد انسحبت من المدينه. وشجع ذلك الأهالى فى مدينة طرابلس نفسها على التحمس وعلى البدء فى الـكفاح ضد المحتلين . فأطلقت بعض الطلقات على الجنود الإيطاليين فى الشوارع وهجم الأهالى على بعضهم بالعصى والسكاكين وبشكل جعل المدينة فى حالة ثورة معلنة والتحام عسكرى . واضطرت القوات الإيطالية إلى استخدام كل ما يمكنها إستخدامه من وسائل الشـــدة للسيطرة على الموقف ، وإن كانت عملياتها قد أخذت شكل الثأر والانتقام . وصدرت أوامر الإيطاليين إلى جنودهم باخلاء الشوارع وباطلاق النار على كل كائن يتحرك فيها ، وبعد طلقات الرصاص إستخدم الايطاليين حرابهم ضـد الأهالى حتى وإن كانوا من العزل ، واستخدموها ضد النساء والأطفال . لقد كانت مجزرة ارتبط بها اسم الإحتلال الإيطالى لطرابلس ومن أيامه الأولى وأثرت على علاقة الأهالى بالمحتلين. ولقد صعب على الايطاليين بعد ذلك أن يتفاهموا مع الأهالى وكانت حادثة عملت على إذكاء روح الحماس عنـد العرب والمسلمين وتسببت فى اشعال الروح العربية والإسلامية ضد الاعتداء الايطالى على طرابلس وأظهرت ايطاليا أمام العالم على أنها دولة متبربرة رغم ادعائها بجيشهـا الى طرابلس لنشر المدنيـة . وإذا كانت الدول الاوربيـة لم تتحرك أمام انتشار أخبار هـــذه المذابح فان العالم العربى والإسلامى قد اهتز لها . وسرت روح عامة من التضامن والتآخى بـين العرب

العرب والمسلمين أمام هذه الكارثة التى نزلت ببلد عربى اسلامى ، وباقليم عثمانى .

لقد قامت الهيئات والجمعيات فى العالم الاسلامى أجمع بالاحتجاج على أعمال ايطاليا فى طرابلس . ووصل ذلك الشعور إلى الهند ، وطالب كثير من الهنود بضرورة تدخل بريطانيا ضد العمليات الإيطالية فى طرابلس ، كما قرر الهنود ضرورة مقاطعة السلع الايطالية . وتوالت الاجتماعات فى كل البلاد الشرقية والأقاليم العربية والإسلامية ، وتوالت الاحتجاجات وإن كانت قد فشلت فى الوصول إلى نتيجة سياسية ايجابية مباشرة . ومع توالى الفشل وتوالى الاحتجاج زاد الشعور بالمرارة تجاه ايطاليا وزاد التماسك بين العرب والمسلمين ، وخاصة داخل حدود الدولة العثمانية .

ولقد واصل العرب والاتراك بعد ذلك هجماتهم على مواقع الايطاليين فى طرابلس وكبدوها خسائر جسيمة ، خاصة وأن روحهم المعنوية كانت لا تطلب إلا الاستشهاد . وأمام ضجة الرأى العام العالمى ، وضعف ايطاليا عن الحصول على انتصار واضح أصدرت الحكومة الايطالية مرسوما فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١ بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة الايطالية . ولكن الموقف الدولى لم يكن يسمح للدول الأوربية بالاعتراف بهذا الاعتداء الواضح على الحقوق الاقليمية للدولة العثمانية ، فامتنعت الدول العظمى عن الرد ، وأصبح على ايطاليا أن تستمر فى الحرب إلى النهاية ، أو إلى تغيير الموقف الدولى أو حالة الدولة العثمانية وبشكل يسمح لها بتغيير الوضع القانونى لطرابلس وبرقة .

وواصلت ايطاليا إرسال امداداتها إلى طرابلس حتى بلغ عددها حول عاصمة الولاية ٢٥٫٠٠٠ جندى فى شهر نوفمبر . وحاولت القوات الإيطالية أن

توسع نطاق عملياتها حول مدينة طرابلس وخاصة فى الشريط الساحلى ، وهى المنطقة التى يمكنها أن تعمل فيها تحت حماية مدفعية الأسطول . ولكن إيطاليا فقدت الكثير من رجالها فى هذه العمليات ولم تتمكن بها من الحصول على نتائج لها قيمتها .

ورغم أن القوات الإيطالية كانت مزودة بمدفعية حديثة للميدان والجبال وكانت تستخدم بعض المناطيد لتوجيه ضرب مدفعيتها وتستند إلى كميات كبيرة من الامداد والذخائر ، ولها سلاح طبى له قيمته - رغم كل ذلك فشلت ايطاليا فى أن تبتعد بقوتها كثيراً عن المدن الساحلية . ولقد وقعت معارك متعددة فى الواحة القريبة من مدينة طرابلس وخسر الايطاليون خسائر واضحة خاصة وأن الوطنيين والأتراك كان فى وسعهم الاختباء فى الدروب الملتوية والتستر وراء الأشجار ، وكان من الصعب على الايطاليين أن يتقدموا بمدفعيتهم بين هذه الأشجار .

وعلى أى حال فان اعلان ايطاليا للحرب على الدولة العثمانية وإرسالها لحملتها على طرابلس وبرقة وقيامها باحتلال الموانى لم يؤدى بالفعل إلى استيلاء ايطاليا على هاتين الولايتين . وإذا كانت ايطاليا قد حاولت أن تغطى دبلوماسيا ، وباعلان ضمها هاتين الولايتين فشلها فى التمكن من القضاء على المقاومة فيهما ، فان هذه التغطية كانت غير فعالة ، خاصة وأن المعارك قد استمرت حول المدن والموانى ، وأثبتت أن ايطاليا لم يستقر لها الأمر بعد فى الولايتين .

وإذا كانت ايطاليا قد اعتمدت على ضعف الحامية العثمانية الموجودة فى الولاية ، وأملت فى سهولة الانتصار عليها ، وفى أن تصل سريعا إلى السيطرة على الاقليم ، فانها قد ارتكبت خطأ جسيما فى معاملتها للأهالى وفى محاولتها فرض نفسها

بالقوة . وبطريقة تتنافى مع قوانين الحرب ومع المدنية . وبدلا من أن تتمكن ايطاليا من القضاء على قوة العثمانيين ، أضافت إليهم قوة الأهالى العرب ، مؤيدين فى ذلك بروح من التضامن فى كل أقطار العالم العربى والاسلامى . وأصبح على ايطاليا أن تواجه مقاومة عنيفه قبل أن تصل إلى أهدافها .

(٤) المقاومة :

لقد استند الوطنيون فى طرابلس وبرقة إلى حركة تأييد عامة وشاملة امتدت إلى بلدان العالم العربى والاسلامى آزرتهم فى كفاحهم ضد المحتلين . وإذا كانت هذه الحركة لم تتخذ شكلا رسميا نتيجة للأوضاع الدولية والقانونية فانها كانت حركة شعبية وعربية واسلامية اعتز بها تاريخ العرب الحديث . وتمكن أبنـــاء طرابلس وبرقة ، بفضل إيمانهم بعدالة حركتهم ، وبفضل تأييد اخوانهم العرب لهم من أن يبدأوفى مقاومة الايطاليين ، وانتقلت بذلك الحرب فى مواجهة الايطاليين من أيدى العثمانيين إلى أيدى أبناء طرابلس الغرب .

ولقد ظهر عجز الحكومة التركية واضحا عن أن تمديد المعونة الفعلية الى ولايتها الطرابلسية ، أن ترسل اليها الامدادات نتيجة لضعف الأسطول العثمانى وعدم تمكنه من المرور من الحصار البحرى الايطالى ، أما بالنسبة للأقليمين العربيين المتاخمين لطرابلس ، وهما تونس ومصر ، فكان الأول منهمـــا يخضع للحماية الفرنسية والثانى يرسف تحت أعباء الاحتلال البريطانى . وكان يهم الحكومة الفرنسية ألا تصطدم بالحكومة الايطالية نتيجه لمرور بعض المواد الحربية أو المتطوعين الى ميدان الحرب فى طرابلس ، ولذا فانها قد أصدرت تعليماتها الى السلطات الفرنسية فى تونس بمنع مرور الضباط الأتراك والمحاربين وشحنات

الأسلحة والذخائر الى طرابلس [١].

أما الحكومة المصرية فانها قد أعلنت حيادها من ناحية الواقع والقانون وصممت على حراسة النقط الرئيسية الواقعة على الحدود بين مصر وطرابلس ، رغم علمهابعدم سهولة حراسة الحدود الطويلة عبر الصحراء . وحينما اشتعل الرأى العام هياجا نتيجة لغدر القوات الإيطالية بابناء طرابلس وقفت وزارة الداخلية موقفا حازما وصادرت كثيرا من منشورات الحزب الوطنى وأخذت فى تضييق الخناق على قادته . وطلب اسماعيل صدقى ، سكرتير مجلس الوزراء ، المويلحى بك رئيس تحرير جريدة اللواء وحذره من كتابة أية مقالات فى جريدته عن موقف المصرين من تركيا وواجبات المسلمين فى الجهاد الدينى [٢] وهـــكذا كان موقف السلطات التونسية والمصرية موقفا رسميا يدعى الحياد مادام يخضع لأوامر وتوجيهات الفرنسيين والبريطانيين الذين كان من مصلحتهم أن يفصلوا بين هذين الاقليمين العربيين وطرابلس حتى تزيد درجة اعتماد هذه الاقاليم لهم وخضوعها لأطماعهم .

وكانت أحوال بقايا القوات العثمانية فى طرابلس فى غاية السوء بعد أن تركت معظم أمتعتها وأدواتها وخيامها نتيجة لنقص وسائل الحمل . وكانت المياه غــير متوفرة وكذلك الحطب اللازم لايقاد النار . وكانت الامدادات والتموينات سيئة ، وكان الجندى لا يستلم الا رغيف واحد فى اليوم . وافتقر الجنود الى أدوات الطعام ، وأصبحت ملابسهم فى حالة يرثى لها ، ولكنهم واصلوا عملياتهم

(١) من البيرليجران سفير فرنسا فى القسطنطينية الى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ .

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ـ المجموعة الثالثة ـ المجلد لأول ـ وثيقة رقم ١٣ .

(٢) فى ٦ أكتوبر سنة ١٩١١ The Egyptian Gazette

وفى كفاح مستميت . وكان من الممكن فى مثل هذه الحالة أن تنتهى الحرب سريعا بعد أن فشلت القوات العثمانية فى أن تمنع الايطاليين من احتلال المدن ، ولكن سوء معاملة الايطاليين للاهالى دفعهم إلى التعاون مع القوات العثمانية وبروح مرتفعة رغم كل الظروف التى وقعت فيها الحرب .

ولقد ظهر الايطاليون بمظهر الضعف إذ أن قوتهم رغم ضخامة عـــددها قد فشلت فى التوغل الى الداخل وعجزت عن الابتعاد عن مدى طلقات مدفعيـــة الأسطول . وظهر الايطاليون بمظهر الفقر خاصة وأنهم قد وزعوا عملة ورقيـة بدلا من أن يتعاملوا بالعملة المعدنية . وأخطأ الايطاليون كذلك حينما عجزوا عن احترام شعور الاهالى ومعتقداتهم واعطوا لهذه الحرب صبغـه دينيـة واضحـة . فلقد بارك القسس والبابا الحملة قبل سفرها من ايطاليا ، وكان أول ما قامت به بعد نزولها إلى مدينة طرابلس أن أقامت صلوات الشكر على احتلال المدينـة وعلى وضع الصليب مكان الهلال . وكان هذا العمل فى حد ذاته كافيا لاثارة كل مسلم فى البلاد ، وكان فى صـالح الاتراك الذين ارتبطوا بالأهـالى برباط الدين والاسلام وبعد أن أعلن الايطاليون أنهم سيحترمون ممتلكات الأهالى وحرياتهم الشخصية لم ينفذوا تعهداتهم ، وقاموا بعد ذلك بمحاولة لنزع سـلاح الأهالى . ومع استخدام العنف والحنث بالوعود والاعتـداء على السيدات والحرمات هب العرب للذود عن الشرف والثأر . ولقد تشابـكت كل هـــذه العوامل ودفعت بالأهالى إلى التوجه صوب معسكرات العثمانيين ، للاشتراك سويا فى النضال من أجل الدفاع عن البلاد . وجاء نواب البلاد وزعماؤها وأهل عصبيتها ونزلوا إلى الميدان واشتركوا فى العمليات ونادوا على الاهالى فخرجوا معهم . ولقد قام بأهم دور فى هذه الحركة فرحات بك نائب طرابلس ، وسليمان بك البـــارونى نائب الجبل ، وسيف النصر من زعمـاء سرت ، كما قام السنوسيون فى اقليم برقـة بدور

هام للكفاح ضد الغزو الايطالى ومقاومته . لقـد كتبوا إلى الشيوخ فى الواحات واستثاروهم للالتفاف حول راية السلطان وسرعان ما ارتفع العلم العثمانى فى كل مكان ، وحتى فى أقاصى الصحراء . ولقد دعم هذا الانصهار رجال الحاميه العثمانية نفسهم واجبرهم على الثبات فى الميدان . وجاء رؤساء آخرون على رأس رجالهم زاحفين صوب الساحل مدافعين عن دولة الاسلام ، وعن أراضى السلطان . وتوالى مجىء المتطوعين والمجاهدين من قلب الصحراء حاملين معهم ما يحتاجون اليه فى جهادهم من أسلحة بسيطة وتموين قليل . وكانت البنادق الحديثة توزع على المجاهدين بمجرد وصولهم إلى المعسـكرات مع كمية من الطلقات ، ولـكن هؤلاء المجاهدين لم يكلفوا الدولة كثيراً اذ أنهم كانوا من المتطوعين وكانوا يـكتفون بقرش أو قرشين فى اليوم كراتب لهم . وكانت روحهم المعنوية مرتفعة ويواظبون على القيام بفروض الصلاة ولا يتراجعون حينما يسمعون طلق النيران بل يندفعون فى اتجاهه ، وبسرعة ، وكانوا يحاربون حتى وهم بغير طعام أو شراب أو أغطية ولقد عمل الأتراك على تدريبهم وخاصة على عدم اطلاق النيران سدآقبل الالتحام وتغيرت طريقة المجاهدين بعد فترة وأصبحوا يرقدون ويتخذون الأوضاع من خلف السواتر ، ويطلقون النار فى خطوط طويلة وأصبحوا يهجمون بدون ضوضاء ويقومون بالتشكيلات الأساسية التى تتطلبها منهم طبيعة الأرض وطبيعة المعركة .

أما فى برقة فان نواب الاقليم لم تـكن لهم نفس أهمية نواب طرابلس وخاصة فى جمع شمل العرب واستنفارهم للدفاع عن البلاد ، وكانت الاهمية الأولى فى هذا الاقليم تعود الى السنوسيين الذين تشاوروا مع القوات العثمانية بعد انسحابها من بنغازى ثم بدأوا فى جمع المتطوعين للحرب وكان الشيخ أحمد العيسوى يمثل السيد أحمد الشريف السنوسى وتنفيذ تعليماته فى هذا الميدان . وتدفق رجال القبائل والسنوسيين وقووا الحامية العثمانية وبشكل سمح لها بمحاصرة الايطـــاليين داخل مدينة بنغازى وداخل بقية المدن الساحلية فى برقة ، إلى أن وصل الضباط

الاتراك والعرب المتطوعون ، وبعد أن مروا خلسة من الحدود وعملوا على تنظيم قوات المتطوعين .

ولقد وصل إلى ميدان برقة فى ذلك الوقت المقدم عزيز المصـــرى وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة بنغازى ، كما وصل المقـــدم مصطفى كمال وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة درنة . أما قطاع طبرق فكان بقيادة ناظم بك . وأسرع أنور بك بطل الثورة العثمانية من برلين إلى برقة ليشرف على تنظيم المقاومة ، ووصل بطريق البر متنكرا فى زى العرب ، وأفلت من المحاولات البريطانية للقبض عليه عند الحدود المصرية ، وتولى القيادة العامة فى برقة من المعسكر المواجه لدرنة[1] . ولقد وصلت حفنة أخرى من الضباط العثمانيين إلى ميدان طرابلس وأسهموا فى عملية تنظيم المجاهدين العرب .

ورغما عن المجهودات التى قامت بها السلطات البريطانية فى مصر ، والمجهودات التى قامت بها السلطات الفرنسية فى تونس ، ونشاط الاسطول الايطالى فى البحر ، فان شيئا لم يمنع وصول الامدادات والضبـاط إلى قوات المجـاهدين فى طرابلس وبرقه . وكانت تركيا قد تنازلت عن السلوم مؤقتا لمصر فعملت الحكومة المصرية على احتلالها وأخذت السلطات البريطانيه فى مصر فى منع العرب من امداد الطرابلسيين بالتموين والذخائر ، وأخذ بوليس الصحراء الغربية يطارد القوافل ويحاول ضبط الأسلحة والمؤن المهربة ، وتمت هذه العمليات باشراف البريطانيين حتى يظهروا مصر بأنها غير مرتبطة بالدولة العثمانية ، وغير مرتبطة بالتالى بالسيادة العثمانية ، وبشكل يسمح بزيادة النفوذ البريطانى فى مصر ، وبعدم اثارة ايطاليا

(١) أنظر : المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحالى الدار القومية ١٩٦٦ المجلد الاول ، للمؤلف ، الباب الخامس .

ضد بريطانيا . أى أن الوزارة المصرية كانت تتصرف فى ظل الاحتلال . ولكن هذه المجهودات فشلت فى منع المصريين من امداد المتحـاربين ببعض ما يلزمهم - بل نجد أن بعض الضباط المصريين فى السلوم قد أخـذوا أنفسهم يساعدون على توصيل المؤن والذخائر وقطع المدفعية إلى المحاربين من العرب والترك فى برقة .

ورغم أن فرنسا كانت قد قامت من جانبها بتوجيه سلطـاتها فى تونس إلى اعلان اقفال الحدود مع طرابلس إلا أن ذلك لم يؤثر تأثيراً كبيراً فى العمليات الدائرة ، ولا فى الرأى العام التونسى بل ساعد على زيادة اشتعـال الشعور الدينى عند التونسيين . ولقد تزعم حزب تونس الفتاه برئاسة الثعالبى وعلى باش حمبة حركة مساعدة المجاهدين فى طرابلس . وكان لباش حمبة دور فعال فى المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية فى باريس ، والقيادة العثمانية فى طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضله ممراً سرياً للضباط والاختصـاصين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس[1] .

وكانت الامدادات تصل إلى المجـاهدين فى طرابلس حتى عن طريق البحر ، ورغم نشاط دوريات الأسطول الايطالى .

ولقد دفع الشعور الاسلامى والعربى أبناء الشرق الأدنى الى تكوين جمعيات لجمع الاكتتابات اللازمة للمشاركة فى نفقات هذه الحرب . وأثمرت حركة الجامعة الاسلاميه ، وزادت من تدعيم العلاقة بين العرب والمسلمين ، واكتتبت الجمعيات الاسلامية وأرسلت ماجمعته معونة للدولة العثمانية ، وكان المصريون من بين أسبق من بذلوا المعونه لبرقة وطرابلس ، وتشكلت فى مصر لجنة عليا فى ١٤ اكتوبر

(١) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى القاهره ٤٨ ص ٥١

سنة ١٩١١، برئاسه الأمير عمر طوسون ، لجمع التبرعات وامداد المجاهدين بها .
وكانت القوافل تصل اليهم كذلك من تونس محملة بالمواد الغذائية ومصطحبة معها عددا من الأغنام وبعض الكماليات والشاى . ولقد عملت الجمعيات الخيرية والاسلامية على امداد المقاتلين بستشفيات ميدان ، وتألفت جمعية الهلال الأحمر المصرى برئاسة الشيخ على يوسف فى شهر اكتوبر أيضا ، وأرسلت بعثتها الأولى إلى بنغازى .

وهكذا وصلت القوافل تباعا الى المجاهدين ، وفيها الضباط والامدادات والذخائر والتموين والمهمات الطبية . ومع تنظيم المقاومة صعب الأمر على ايطاليا فى أن تصل إلى نصر حاسم فى طرابلس ، فأخذت تفكر فى تهديد الدولة العثمانية بمد عملياتها العسكرية الى بحر ايجه والدردنيل ، وبشكل يهدد باقفال المضايق ويهدد بالتالى بالتعرض لمصالح الدول الأجنبية .

ولقد قامت ايطاليا بضرب بعض الموانى العثمانية فى ألبانيا ، كما اعتدت على بيروت وهاجمت ميناء العقبة وذلك لكى تجبر الدولة العثمانية على طلب الصلح ، أو قبول تسوية للحرب ، كما قامت ايطاليا بمواصلة عملية الحصار البرى وأعطت لنفسها الحق فى زيارة وتفتيش السفن التى تقترب من السواحل الطرابلسية أوحتى التى تتجه صوب تونس ، وأثارت هذه العملية الرأى العام الفرنسى ضد ايطاليا واجبرت الحكومة الفرنسية على أن تقف موقفا حازما حيالها .

وأمام المقاومة العنيفة التى وجدتها ايطاليا فى طرابلس وبرقة قامت ايطاليا بمحاولات لتوسيط بعض الدول الأوربية لانهاء الحرب ، ولكن هذه المحاولات فشلت كذلك ، فاقدمت ايطاليا على محاولة لتوسيع ميدان العمليات ومدها إلى الدردنيل وجزر بحر ايجه ، فقامت بضرب الدردنيل ، وإن كانت هذه العملية لم

تؤدى إلى نتائج فعالة ، كما قامت بارسال حملة احتلت جزر بحر ايجه العثمانية وصممت ايطاليا على مضاعفة نشاطها العسكرى فى الولاية نفسها حتى تجبر تركيا على طلب الصلح . مهما كان فى وسع الدولة العثمانية أن تواصل الحرب لفترة طويلة وهى تواجه المشكلات العديدة فى كل اقليم من أقاليمها ؟

(٥) الصلح والنتائج :

نشطت ايطاليا فى عملياتها فى طرابلس وبرقة مع ربيع سنة ١٩١٢، وأرسلت إلى ميدان العمليات قوات جديدة أوصلت بها عدد هذه القوات إلى ١١٠٫٠٠٠ جندى ، وكان بينها عدد من عساكر الارتريا التى كانت تتحمل الجو الأفريقى ، وتصلح لحرب المستعمرات ، خاصة وأن فرقة منهم كانت من «الهجانة» وأخذت ايطاليا فى انشاء خط سكة حديدية إلى جنوب مدينة طرابلس ، واستقدمت عدداً كبيراً من سيارات النقل . كما أن قواتها البحرية تدعمت بعدد من زوارق الطوربيد . ولم يكن فى وسع العثمانيين أن يتباروا مع الايطاليين فى هذا الميدان خاصة وأن خزائنهم كانت شبه خاوية .

وأخذت ايطاليا فى استخدام سلاح الدعاية ، وأخذت فى القاء المنشورات على الأهالى من المناطيد ، وتدعوهم إلى الانصراف إلى أعمالهم والاهتمام بحياتهم اليومية ، وتبلغهم فيها عجز الدولة العثمانية عن امدادهم ، وتدعى أنها قد دمرت وأسرت سفن الاسطول العثمانى الذى كان سيأتى لهم بالأموال والضباط والاسلحة، ورغم ذلك فان روح المجاهدين كانت مرتفعة ، وكان العرب يجاهدون من أجل بلادهم وإسلامهم ، أما الضباط الأتراك فكانو يعتزون بدورهم كوطنيين ، دون تعصب دينى ، وأعلن بعضهم أنه فى حالة ما إذا تخلت عنهم حكومتهم ، فانهم سيعلنون إنتهاء حقوقها على البلاد ، وسيقيمون جمهورية طرابلس المستقله المكافحة،

وسيدافعون عنها (١) .

وسمحت القوات الإيطالية الكبيرة بسير العمليات فى طريق هو فى صالح إيطاليا ، وخاصة فى المناطق الساحلية ، وتمكن الايطاليون من احتلال رأس مقابس ، واستخدموا فى هذه العملية عشرة آلاف جندى ، كما إحتلوا لبـــدة ، ومصراته ، وسيدى سعيد ، التى استخدموا فيها عشرين ألف جندى . حقيقة أن المعارك استمرت سجالا بين الوطنيين والايطاليين تجاه بنغازى ودرنة ، ولكن القوة المادية أخذت تتضح فى جانب الايطاليين على الساحل ، وإن كانوا قد عجزوا عن التدوغل صوب الداخل .

وأخذت أحوال المجاهدين فى كل من طرابلس الغرب وبرقة تظهر على أنها تزداد كل يوم سوء على سوء ، خاصة وإن احتلال معظم المواقع الساحلية قلل من عمليات وصول الامداد والتموين إليهم عن طريق البحر . وأخذت المساعدات التى تصل عن طريق مصر وتونس فى القلة مع طول فترة الحرب ، ومع استمرار تشبث السلطات البريطانية والفرنسية فيها بموقف الحياد ، واستخدامها الشدة ضد من يساعد المجاهدين فى ميدان الحرب . وكان اقليم طرابلس وبرقة فقيراً بطبعه ، واستمر عدم سقوط المطر لمدة أربع سنوات وحول بذلك الشعب من حالة العوز إلى حالة تشبه المجاعة . وكان احتلال الساحل والاستيلاء على الجمـــال قد أوقف التجارة وألقى بمئآت من النساء والأطفال إلى الصحراء ، لاجئين إلى معسكرات المجاهدين ، طالبين المعونه من معسكرات العثمانيين . وأصبح الأهالى فى أسمال باليه ، بعد أن طردوا من منازلهم ومزارعهم الصغيرة ، وأصبحوا شعبا يلجأ إلى جوار المعسكرات .

---

(١) *REMOND, Georges, aux Gamps Turce - Arabes - Paris, 1913 P. 66*

وكانت الحالة فى الدولة العثمانية نفسها ، فى أقاليمها وفى عاصمتها قد ساءت ، بعد استمرار الحركات الانفصالية فى البلقان وفى العسير وعجزت الدولة عن السيطرة عليها . وكان هناك صراع فى القسطنطينية بين رجال تركيا الفتاة وبين المعارضة ، التى تزعمها صادق بك واتباع جمال باشا ، وهم الذين قاموا بشن حملة ضد تركيا الفتاة فى المدن والريف وبين صفوف الجيش ، وأنشئوا حزب « الحرية والأئتلاف » الذى أخذ فى مهاجمة « الاتحاد والترقى » على صفحات جرائده « علمدار » و « تنظيمات » . ورأت وزارة الاتحاديين ولجنة الاتحاد والترقى فى عملية الائتلافيين عملية تؤدى إلى تفـــكيك الدولة عن طريق نظام لامركزى ، فتشبثت بالسياسة المركزية ، وبدور الأتراك فى الاحتفاظ بالامبراطورية ، فسارت صوب العنصرية ، وصوب التحكم ، وأخذت فى التدخل بطريقه غـــير نزيهة فى فرز أصوات الانتخاب . وإشتدت حالة الثورة فى البانيا التى رفضت الخضوع للحكم العثمانى المركزى ، واستخدمت الدولة القوة ضدها ، وفى وقت احتاجت فيه الى الرجال والأموال ضد الأعداء المستعمرين النازلين فى طرابلس وكان كل ذلك ، بالإضافة الى نشاط الإيطاليين العسكرى فى طرابلس وتجـاه الدردنيل يجبر الدولة العثمانية على نفض أيديها من المشكلة الطرابلسية والدخول فى مفاوضات مع الايطاليين لعقد الصلح .

ولقد بدأت المحادثات فى لوزان فى سويسرا فى شهر يونيو سنة ١٩١٢ ومثل الجانب العثمانى فيها الأمير سعيد حليم . وفكرت الدولة العثمانية فى اعلان استقلال طرابلس تحت رئاسة أمير مسلم تابع للسلطان . ولكن الصعوبات نشأت نتيجة لمسألة السيادة ، خاصة . ين ايطاليا كانت تفكر فى الوصول الى وضع لا يتعارض مع المرسوم الايطالى الخاص بوضع طرابلس تحت سيادتها ، وكان من الصعب على تركيا أن تعترف بالسيادة الايطالية على ولايتها السابقة ، وخاصة

تجاه الرأى العام العربي والاسلامى .

وازداد الموقف خطورة فى البلقان وهدد بحرب تقف فيها كل من بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود ضد تركيا ، وكانت الثورة لا تزال على أشدها فى ألبانيا ، فاضطر المندوبون الاتراك إلى قبول الشروط الايطالية ، أمضيت معاهدة الصلح فى « أوشى » قرب لوزان فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ .

وتعهدت الحكومتان بايقاف الأعمال الحربية ؛ وبسحب ضباطها وجنودهما وموظفيهم المدنيين ، الحكومة العثمانية من طرابلس وبرقة ،والحكومة الايطالية من جزر بحر ايجة ، وبتبادل أسرى الحرب واعطاء ايطاليا العفو العام لأهالى طرابلس وبرقة ، وتركيا لأهالى جزر بحر ايجة الذين اشتركوا فى أعمال الحرب ووافقت ايطاليا على تأييد مطالب تركيا الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية فيها وابدالها بنظام القانون الدولى العام ، وتعهدت تركيا باعادة الموظفين الايطاليين الذين كانوا قد فصلوا من خدمتها نتيجة لاعلان الحرب . وتعهدت ايطاليا بأن ترسل مبلغا سنوياً الى صندوق الدين العثمانى يتمشى مع متوسط الذى كان يخص الدوله من إيرادات الولايتين فى خلال السنوات الثلاثة السابقة لاعلان الحرب ، وعلى ألا يقل هذا المبلغ عن مليونى ليرة إيطالية .

وهكذا انتهت رسمياً مرحلة الحرب بين ايطاليا وتركيا ، وكان معنى سحب تركيا لضباطها وجنودها وموظفيها من طرابلس وبرقة أنها قد تنازلت عنهما Sub Silentio . وبقى على إيطاليا أن تحصل على اعتراف من الدول بسيادتها على طرابلس وبرقة ، وهى ما لم تشر إليه المعاهدة ، ولم تتناوله ، كما كان عليها أن تخضع الأهالى لحكمها .

ولقد أصدر السلطان فرماناً وجه إلى أهالى الولايتين ، ويعتبر ملحقاً بالمعاهدة المعقودة مع ايطاليا ، وذكر فيه أن حكومته قد وجدت من الصعب اعطائهم الضمانات الكافية والتى تلزمهم للدفاع عن بلادهم ، وحرصاً منها على مستقبلهم وعلى تفادى حرب قاسية لهم ، فانها قد منحتهم حرية تامة ومطلقة . وأبلغهم السلطان أنه يعين طرفهم خادمه شمس الدين بك ، كممثل له ، مع منحه لقب نائب السلطان ، وانه يكلفه بحماية المصالح العثمانية فى بلادهم ، حتى يبقى قانون الشريعة سارياً . كما أنه يحتفظ بحق تعيين القاضى ، والذى سيقوم بدوره بتعيين نوابه من بين العلماء المحليين .

وأصدر ملك ايطاليا مرسوماً يشير إلى وضع الولايتين تحت السيادة الايطالية ، ويمنح فيه الأهالى العفو العام ويذكر أن حريتهم مكفولة فى إقامة شعائرهم الدينية وفى ذكر إسم السلطان فى الصلوات بصفته خليفة للمسلمين ، وان الحكومة الايطالية ستدفع مرتبات نائب السلطان ومخصصاته فى الولاية .

ولقد أسرعت وزارة الحربية التركية بارسال التعليمات إلى الضباط العثمانيين فى طرابلس بأن يوقفوا العمليات ويعودوا إلى تركيا . وكان أنور بك هو أول من رجع ، وتبعه مصطفى كمال وكثير غيرهم . ولكن عزيز على المصرى بقى مع حفنة أخرى من الضباط المتطوعين الذين صمموا على المقاومة ، وقبل أن يسلم أنور بك قيادته فى برقه إلى عزيز المصرى ويسافر إلى الجبهة الغربية زار السيد أحمد الشريف السنوسى، فى جغبوب ، وقام برحلة لهذه الواحة فى السيارة الوحيدة التى كانت القوات التركية العربية تمتلكها . وكان السيد أحمد الشريف قد حضر من الكفرة إلى جغبوب فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ وأعلن أنه لن يوافق على الصلح بين تركيا وإيطاليا ، وكذلك فانه قد صمم على الاستمرار فى الحرب فى إقليم برقة .
وبعد زيارة أنور بك كجغبوب كانت جميع المراسلات الرسمية من القيادة العامة

الجماعة السنوسيه تصدر بخاتم « الحكومة السنوسيه » ؛ التى أصبحت هى الدوله الرسمية فى الاقليم . وإن كانت قـد إفتقرت إلى إعتراف دولى بها . وواصلت كفاحها ضد الإيطاليين . وحينما عزم عزيز على المصرى على الانسحاب بعدد من جنوده وأسلحته من برقة بعد ذلك ، قامت القوات السنوسية مع الأهالى بمهاجمته ، باعتباره يفر من ميدان الحرب ، ولم يترك الاسلحة الأهالى لمواصلة الكفاح ضد ايطاليا .

أما فى أقليم طرابلس فان الزعماء قد فهموا من الملحق الأول للمعاهدة ، وهو الفرمان الذى يعطى الحرية للأهالى ، أنهم قـد أصبحوا دولة مستقله ، ولم يعترفوا بالملحق الثانى ، وهو المرسوم الايطالى الذى يمنح العفو إلى الأهالى استنادا إلى سيادة إيطاليا على الإقليم . وقام أهالى طرابلس بزعامة الشيخ سليمان البارونى باعلان استقلالهم وكونوا جمهورية ، وعزموا على مواصـلة الكفاح . وحاولوا اعداد بعض رجال الدرك والقوات شبه النظامية . ولكن مندوب السلطان وصل إلى طرابلس وعرف منه الزعماء أن السلطان قـد تنازل لايطاليا عن طرابلس ، فترك معظم الضباط الاقليم بعد أن فقـدوا الأمل فى استمرار المقاومة . وبدأ سليمان البارونى فى مفاوضة الايطاليين ، الذين رفضوا مبدأ الاعتراف بالحـكم المحلى ، أو الاستقلال الداخلى لطرابلس . فاقترح هذا الشيخ المجاهد مشروعاً ينص على بعض المزايا والحقوق للأهالى مع اصدار عفو صريح عنهم ، ورحل بعد ذلك إلى الآستانة حيث أنزله الاتراك على الرحب والسعة ، ومنحه السلطان رتبة الباشوية ، وعينه عضواً فى مجلس الأعيان مدى الحياة . وظل مقيماً فى تركيا حتى اعلان الحرب العالمية الأولى .

وهكذا نرى أن الحرب قد استمرت فى اقليم برقة ، ووقع عبئها على السنوسيين ، أما فى إقليم طرابلس فانها قـد إنتهت بانسحاب القيادة مؤقتاً من الميدان . وظلت

ايطاليا عاجزة عن التوغل فى داخل الإقليم ، وان كانت قد ظلت محافظة على المدن الساحلية ، أما الأهالى فقد استمروا فى سيطرتهم على بقية الإقليم . وظلت الأحوال على ذلك حتى اعلان الحرب العالمية الأولى ، ودخول تركيا الحرب فيها الى جانب دولتى الوسط ، واعتمادها على الجهاد الاسلامى فى توحيد جهود كل من العرب والمسلمين من أجل تحرير بلادهم من المستعمرين الأجانب .

وعلى أى حال فان استيلاء الايطاليين على طرابلس وعملياتهم فى هذا الاقليم قد ساعدت على تدعيم الروابط بين العرب والأتراك فى كل مكان ، وان كانت الاخطار المحدقة بالدولة من الخارج ، وانتشار الحركات الانفصالية فى الداخل ، قد أجبر الدوله على اتخاذ موقف شديد ضد هذه الحركات التحررية ، أو التى تطالب حتى بمجرد الحكم الذاتى ، أو الحكم اللامركزى ، فازداد الاتراك فى تشددهم فى الضغط على العناصر التى تسكن الامبراطورية ، فى الوقت الذى أدى فيه هذا الضغط على زيادة قوة العناصر المكافحة فى الداخل ، وأدى ذلك إلى انقسام واضح بين العرب والأتراك ، وخاصة فى الاقاليم العربية التى خضعت للحكم العثمانى المباشر .

الفصل الرابع والعشرون

الانقسام بين العرب والأتراك

ورثت جمعية الاتحاد والترقى عن عبد الحميد تركة مثقلة بالمشكلات فى الداخل وفى الخارج ، فلقد زادت قوة الحركات الإنفصالية فى داخل الدولة فى الوقت الذى حاولت فيه الدول الأوربية الإفادة إقليميا منها ، وخشيت غيرها من إزدياد قوة الدولة العثمانية ، بشكل يهدد خطوط المواصلات الامبراطورية الاستعمارية بين الشرق والغرب، أو وضع حد معين لاستغلال الغرب إقتصادياً لمناطق وموارد معينة داخل الدولة العثمانية . وهكذا نجد أن النمسا قد أسرعت بضم البوسنة والهرسك وأن بلغاريا قد عملت على الإنفصال التام ، كما أن ايطاليا قد عملت على احتلال طرابلس الغرب وبرقة ، مقتطعة إياهم من جسد الدولة . فما هو تأثير ذلك على الأتراك بصفتهم أساس الدولة العثمانية ؟ وما هى نتيجة على الانقسام الذى ظهر بينهم وبين العرب ؟

(١) اسباب الانقسام :

مما لا جدال فيه أن رجال تركيا الفتاة كانوا مخلصين ومتحررين فى ثورتهم التى حاولت إعطاء نفس الحقوق وفرض نفس الواجبات على جميع المواطنين فى الدولة ، دون نظر إلى لغتهم أو جنسهم أو دينهم . ولكن حركة تركيا الفتاة كانت تسير من الاصل فى تعارض تام مع حركة القومية العربية ، إذ أن الأولى كانت حركة تجمعية داخل حدود الدولة ، بينما كانت الحركة الثانية حركة إنفصالية،

ولو على أسس ثابتة قوية لا جدال فيها . وكان من الطبيعى أن تظهر الاختلافات بين هذين التيارين بعد فترة من الزمن ، خصوصا بعد تبلور الحركات الانفصالية فى البلقان ، ومساعدة الدول الأجنبية لهذه الحركات ، سعياً وراء الإفادة منها . وكانت النتيجة هى معارضة الثورة التركية لكل الحركات الانفصاليه بما فيها حركة القومية العربية

كان من الطبيعى أن يصل الأمر إلى إشكال يصعب ايجاد حل له . فما هو العامل الأساسى الذى يوجد بين الأجناس المختلفة التى تسكن الامبراطورية ؟.. لم يكن هناك إلا الجنسية العثمانية بطبيعة الحال . ولكن ، ما هى لغة الدولة الرسمية ؟ .

كان الأتراك هم الغالبية العظمى فى جمعية الاتحاد والترقى ، ولم يكونوا قد بلغوا من التقدم والتحرر تلك المرحلة التى تجعلهم يقبلون الاعتراف بلغات أخرى ، مثل العربية مثلا ، كلغات رسمية الدولة ، كانوا أتراكاً وكانوا عثمانيين ، فتناسوا منادى المساواة التى أعلنوها ، واعتقدوا أنه يجب على الدوله العثمانية أن تكون تركية . وصحب ذلك تقوية العناصر الرجعية التى اعتقدت بتفوق الجنس التركى على بقية الأجناس ، وبداية ظهور الحركة القومية التركية نفسها ، التى إستندت على آراء الجامعة الطورانية ، وهى التى سعت إلى تحرير العناصر التركية الخاضعة للروسيا وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية . ولم تعمل جمعية الاتحاد والترقى بمبادىء الجامعة الطورانية ، ولكنها تأثرت بها ، نتيجة لضعف تكوين أعضائها وسيطرة العنصر التركى عليها . وهكذا ابتعدت هذه الجمعية نفسها عن المبادىء الدستورية التى أعلنتها بالمساواة بين كل الأجناس التى تسكن الإمبراطورية ، وابتعدت فى اتجاه مشابه لحركة القومية العربية ، وإن كانت فى إتجاه مضاد لها .

ولن تتلاقى وجهات النظر التركية مع وجهات النظر العربية بعد ذلك ، وإن كان القانون العام يجمع بينهما كعثمانيين ، وسيسود الشعور بالظلم والاستبداد نتيجة لفرض الأتراك أنفسهم على الدولة العثمانية ، فى نفس الوقت الذى ستزداد فيه حركة القومية العربية وضوحا وقوة .

وشعر العرب بأن الأتراك يرغبون فى تتريكهم وفى الابعاد بينهم وبين قوميتهم وتراث أبائهم وأجدادهم دون مقابل .

ثم أتبعت جمعية الاتحاد والترقى سياسة المركزية فى الدولة ، وهى سياسة يصعب تطبيقها دون الأجحاف بمصالح الشعوب العربية . واقتبس الأتراك هذه السياسة من الثورة الفرنسية ونسوا الفرق الشاسع بين فرنسا فى سنة ١٧٨٩ وبين الامبراطورية العثمانية فى سنة ١٩٠٨ . وكان تركز الادارة الجهورية فى باريس إتمام لتطور سار مع التاريخ ، وفى توافق وانسجام مع العوامل التى أدت إليه منذ قرون ، والتى جعلت من باريس المركز الثقافى والاقتصادى لفرنسا ، ودفعت بفرنسا إلى الوحدة السياسية والادارية حولها . أما الحال فى الدولة العثمانية فكان يختلف عن ذلك كل الاختلاف ، كانت القوى الناتجة عن نمو الحركات القومية ، أو حتى عن ظهورها ، تسير متجهة نحو الخارج بعيداً عن مركز الدائرة ، وكان إختلاف اللغات والعادات والتقاليد والثقافة هى مظاهرها ، ولم تسمح للقسطنطينية بأن تصبح فى يوم من الأيام بوتقة تنصهر فيها هذه العوامل ، وتخرج منها بشىء جديد . وكان تعدد الأجناس فى الامبراطورية ، وفى هذه الفترة بالذات ، من أقوى الدواعى لانتهاج سياسة لا مركزية ، تسمح للأقاليم العربية ، وغيرها من الأقاليم غير التركية فى الامبراطورية ، بنوع من الادارة المحلية ، والحرية السياسية والثقافية ، كأعضاء شبه مستقلين داخل الامبراطورية . ولكن سياسة جمعية

الاتحاد والترقى كانت سياسة متعارضة تمام التعارض مع ذلك الاتجاه ، فطبقت نظام الحكومة المركزية الذى وجدته عندما استولت على الحكم ، ثم أخذت فى إحكام مركزيته أكثر عما كانت عليه فى عهد البيروقراطية القديمة . وكان هذا هو العامل الأساسى فى فشل سياستهم لتقوية وحدة الامبراطورية .

(٢) الجمعيات العربية :

ولقد تسبب إلغاء جمعية الإخاء العربى العثمانى فى دفع زعماء العرب إلى إنشاء منظمات وجمعيات سرية ، لم يتمكن الاتراك من معرفة وجود بعضا منها ، وأخذ العرب ينشرون آراءهم عن طريق الجمعيات العلنية والمنتديات بجانب عملهم فى هذه المنظمات والجمعيات السرية . وكان نشاطهم القومى فى كل من هذه الجمعيات العلنية والسرية يكمل بعضه بعضاً .

وكانت أولى الجمعيات العلنية هى جمعية « المنتدى العربى » الذى ألفه عدد من الموظفين والنواب ورجال الأدب والطلاب العرب فى القسطنطينية فى صيف سنة ١٩٠٩ . وكان له مكتبة ودار ضيافة ، واجتمع فيه العرب المقيمون بالعاصمة مع اخوانهم القادمين من الأقاليم العربية . ولقد وافقت جمعية الاتحاد والترقى على هذه الجمعية العربية ، نظراً لأنها لم تكن جمعية سياسية من الوجهة الرسمية : ولكنها كانت فى حقيقة الأمر جمعية سياسية بكل معنى الكلمة ، وستقوم فى يوم من الأيام بالوساطة فى المفاوضات بين العرب وجمعية الاتحاد والترقى . كان هذا المنتدى مكان للمقابلة بين الأعضاء ولنشر الآراء أكثر من كونه مكاناً للقيادة والزعامة العربية . وكان له آلاف من الأعضاء وتمكن من إفتتاح فروع له فى عدد كبير من المدن السورية والعراقية ، وكان أحسن مكان يتقابل فيه زعماء العرب لتبادل الآراء العامة وللاتصال ببعضهم .

أما الجمعية الثانية فقد تكونت فى القاهرة قرب نهاية عام ١٩١٢ واتخذت لنفسها اسم لجنة « حزب اللامركزية الإدارية العثمانى » وكانت تسعى إلى مطالبة حكام تركيا بضرورة العمل على إنشاء نظام لا مركزى فى الامبراطورية العثمانية، كما يظهر ذلك بجلاء من إسمها ، وتحاول تعبئة الرأى العام العربى ، أو الشعور العام العربى ، لتأييد هذه المطالب التى تمس سكان هذا الجزء الهام من الامبراطورية العثمانية . وكان إنشاء هذه الجمعية قد إتخذ بالفعل شكل الأحزاب السياسية ، وكان على رأسها مجلس إدارة مكون من عشرين عضواً يخضع لهيئة تنفيذية من ستة أعضاء . ولقد تمكنوا من إنشاء فروع لهم فى معظم المدن السورية والعراقية، وحافظوا على صلات وثيقة مع المنتدى العربى فى القسطنطينية . ولن يمر عام واحد على إنشاء هذه الجمعية حتى تصبح أقوى من يدافع عن مطالب العرب ، ومن أحسنهم تنظيما .

وكانت هذه أولى الجمعيات العربية التى تولى مسألة التنظيم إهتماما خاصاً . وكانت المعركة بين جمعية الاتحاد والترقى التى تسعى إلى تطبيق نظام المركزية فى الدولة من ناحية ، وبين المطالب العربية بالموافقة على الاستقلال المحلى ، أو اللامركزية، قطعت شوطاً طويلا منذ ثلاث سنوات ، وتعددت فى أثنائها الآراء والردود على هذه الآراء وجاءت هذه الجمعية للتوفيق بين مجهودات العرب وتوحيدها فى برنامج خاص محدد ، تجميعاً للشمل، وتركيزاً للأهداف العامة ، ولم تضن بمجهود فى سبيل الوصول إلى غايتها . أما سبب اختيار مصر مركزاً لها فكان يستند إلى أساسين : أولهما أنه كان لمصر وضعا خاصا فى الدولة العثمانية ، ولم يكن فى استطاعة أيدى السلطات العثمانية أن تمتد إلى العرب القائمين بهذا النشاط فيها ، مادامت انجلترا لا تسمح بذلك ، وكانت انجلترا لا توافق بطبيعة الحال على سياسة المركزية التى تخضع جميع العثمانيين لسلطة الدوله ، وتقضى بالتالى على امتيازاتها السياسية ،

وقيمة مركزها الممتاز فى مصر ، وثانيهما أن الخديو عباس حلمى نفسه كان غير راض عن سياسة حزب الاتحـــاد والترقى المركزية ، التى قد تجبره فى يوم من الايام على منح المصريين دستور خاص ، واشراكهم معه فى الحكم ، أو قد تعمل بطريقة أو بأخرى على القضاء على نفوذ الأسرة الحاكمة فى مصر ، مادامت هذه البلاد تعتبر جزء لايتجزأ من الامبراطورية العثمانية . وعلى أى حال فان هذين العاملين كانا من أهم الأسباب لمساعدة أحرار العرب على إتخاذ مصر مركزاً لهذا النشاط السياسى ، الذى يعارض سياسة حزب الاتحاد والترقى ، ويحاول خلق شخصية سياسية جديدة للعرب .

وفى أثنـاء هذا الوقت تم تـكوين جمعيتين سريتين ، هما « القحطانية » و « الفتـاة » .

وتـكونت الجمعية القحطانية قرب نهاية سنة ١٩٠٩ وكان أعضاؤها من الزعماء والقادة الشجعان الذين يسعون إلى هـدف أكثر وضوحاً وأكثر خطراً على حياتهم ، وهو تحويل الامبراطورية العثمانية إلى امبراطورية ثنائية ، تشبه إمبراطورية النمسا والمجر . وكانت هذه المحاولة الجريئة هى إحدى الطرق لحل المشكلة التى وضعتها سياسة المركزية ، والتى سارت عليها جمعية الاتحاد والترقى . وكانت هذه الجمعية تسعى إلى تكوين دولة عربية موحدة ، لها برلمانها وحكومتها المحلية ، ولها لغتها العربية الرسمية ، كجزء متميز من الامبراطورية التركيـة - العربية . وسيكون لسلطان القسطنطينية أن يصبح ملكاً لهذه الدولة العربية ، فى نفس الوقت الذى هـو سلطان للاتراك ، كما كان حال امبراطور آل هابسبورج بين النمسا والمجر . وهكذا يمكن للعثمانيين أن يصلوا إلى الوحدة عن طريق الفصل بين الأتراك والعرب ، وإعطاء كل منهم ما يريده ، دون أن يمس ذلك بمصالح الآخر ، وبشعوره وبقوميته .

وكانت هذه الخطة تتطلب العمل سراً على تحقيقها . ورأس هذه الحركة عزيز على المصرى الذى كان ضابطاً نشطاً فى الجيش التركى ، واهتم بالسياسة مثل اهتمامه بالامور العسكرية . ولقد وضعت هذه الجمعية السرية لنفسها نظاماً دقيقاً فى إختيار الاعضاء ، ولم تقبل بين صفوفها إلا من لا يتبادر أى شبه إلى وطنيته ، ومن يمكنه القيام باعمال سرية لها خطورتها . وضمت هذه الجمعية عـــدداً كبيراً من الضباط العرب فى الجيش التركى ، وعضوين من جمعية المنتدى العربى . وكان لها كلمات سر مخصوصة ، وتمكنت من إنشـاء خمس فروع لهـا علاوة على مركزها الرئيسى فى القسطنطينية . ويمكننا أن نقول أن قوة هذه الجمعية جاءت من قـوة شخصية القائمين عليها وأعضائها ، وستعمل على ضم معظم الضباط العرب فى القوات العثمانية إلى أرائها وإلى عضويتها . ولقد قامت هذه الجمعية بنشاط ملحوظ لمـدة عام بعد إنشائها ، ولـكنها خشيت من أن يقوم بعض أفرادها بافشاء أسرارها ، رغم النظام الدقيق الذى وضعته لاختيارهم ، فقررت عـدم القيام بأى نشاط ، دون أن تعلن حلها . وسيواصل معظم أعضائها العمل فى سبيل المطالب القومية ، حينما تجد ظروف أخرى فى المستقبل .

وأما الجمعية السرية الثانية فهى جمعية « الفتاة » التى تكونت فى باريس سنة ١١٩١ ولعبت دوراً خطيراً فى تاريخ الدولة العثمانيـة وتاريخ القومية العربية . وكونها سبعة من الشبان العرب الذين كانوا يدرسون فى العاصمة الفرنسية فى ذلك الوقت ، وأعطوها مظاهر القوة والنشاط والحيوية اللازمة لها . وكانت تشبه جمعية بيروت السرية التى أنشئت فى عام ١٨٧٥ الا أن معظم أعضائها كانوا من المسلمين ، وكانت تحاول العمل فى سبيل الوصول إلى إستقلال البلاد العربية ، وتحريرها من الحـكم التركى والاجنبى . وكانت فى هذا أكثر تقدما من الجمعيات الأخرى ، التى كانت تسعى إلى الحكم الذاتى داخل نطاق الامبراطورية .

وامتازت هذه الجمعية أيضاً بدقـــة التنظيم ، وتحديد المطالب ؛ ولم تقبل انضمام أى عضو إليها الا بعـد فترة طويلة من الاختبار والفحص . ولم تسمح لأى عضو بأن ينضم اليها الى بعد تزكية عضو آخر عامل فيها ، ولم تسمح له بمعرفة أى أشخاص اخرين فيها الا بعـــد أن يقسم بالمحافظة على أسرارها ، والتضحية بحياته إن لزم الأمر فى سبيل تحقيق أغراضها واطاعة الأوامر الصادرة اليـه . وظلت هذه الجمعية فى باريس لمدة عامين ، ثم عاد معظم أفرادها إلى الشرق بعد ذلك ، فاضطرت إلى الإنتقال إلى بيروت ، وأصبح اعضاؤها يزيدون على المائتين. وظلت تعمل فى الشرق العربى طوال فترة الحرب العالمية الأولى ، رغم وسائل الضغط التى استخدمتها السلطات العثمانية ضد عدد كبير من أعضائها .

وآخر هذه الجمعيات هى « لجنة الاصلاح » التى أنشأها ٨٦ من الأعضاء العرب فى بيروت فى أواخر عام ١٩١٢ — وكانوا من المسلمين والمسيحيين على السواء ، ووضعوا مشروعاً للحصول على استقلال ذاتى للبلاد العربية داخل نطاق الدولة العثمانية . وكانت الأسباب التى دفعتهم للعمل هى نفس الأسباب التى تمخض عنها إنشاء حزب اللامركزية فى القاهرة ، وكانت هذه الجمعية على إتصال مع أعضاء ذلك الحزب فى مصر ، وعملت فى توافق مع خططهم وآرائهم ، وجاء مشروعها تعبيراً عن المبادىء التى نادى بها هذا الحزب، أى الوصول إلى الاستقلال الذاتى عن طريق اللامركزية فى الدولة العثمانية . وبدأ هذا المشروع فى نطاق الوحدات الادارية القائمة فى الدولة ، ومعترفا بالسيادة العثمانية ، ولكنه فرق بين المسائل ذات الطابع والاهمية العامة مثل الشئون الخارجية ، والدفاع والمواصلات والمالية ، والمسائل ذات الطابع المحلى مثل الادارة والايرادات المحلية . ونادت هذه الجمعية بأن يكون أمر التصرف فى هذه المسائل الاخيرة من اختصاص سلطات بيروت ، وطالبت بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ، واستخدامها فى البرلمان

على قدم المساواة مع اللغة التركية ، كما طالبت بالغاء استخدام الجنود العرب فى أوقات السلم فى خارج الاقاليم العربية التى جندوا فيها ، وكانت فى هذا تردد نفس مطالب جمعية بيروت السرية فى عام ١٨٧٥ .

ونشرت لجنة الاصلاح برنامجها فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١٣ ولقى تأييداً شعبياً كبيراً فى كل الاقاليم السورية والعراقية ، وعقدت الاجتماعات فى دمشق وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة وبدأ سيل برقيات تأييد هـــذا البرنامج يصل إلى القسطنطينية . ولكن السلطة كانت فى أيدى جمعية الاتحاد والترقى ، التى عملت على تطبيق سياسة المركزية فى الدولة ، والتى كانت قد بدأت فى التأثر بسياسة الجامعة الطورانية ، وتميل إلى الشعور بسيادة الجنس التركى على بقية الأجناس الساكنة للامبراطورية ، فصدرت الأوامر بالغاء هذه اللجنة فى شهر أبريل مما تسبب فى موجة من الغضب الشعبي ، وأقفلت المحلات التجارية إحتجاجا على الطغيان التركى . فعمدت السلطات إلى إلقاء القبض على زعماء هذه الحركة وعطلت عدداً من الجرائد ، ولكن حركة الاستياء إزدادت فى شدتها ، وسارت المظاهرات فى عدد كبير من المدن السورية . فاضطرت الحكومة إلى الافراج عن المعتقلين ، وأصدرت قانوناً أساسياً جديداً لولاية بيروت فى شهر مايو ، أعطى سلطات جديدة للهيئات التمثيلية فى الاقليم ، ولكنه لم يحقق الأهداف التى طالبت بها اللجنة . وظهر أن النظام المركزى قائم فى صلبه ، رغم محاولة إعطائه لونا جديدا .

(٣) المؤتمر العربى الاول :

انتقل مركز النشاط بعد ذلك إلى باريس حيث حاول رجال « الفتـــاة » الشبان خدمة قضية القومية العربية بالاعلان عنها فى جو محايد . وعزموا على الدعوة إلى عقد مؤتمر عربى فى هذه المدينة ، بعد أن روادتهم فكرة عقده فى

سويسرا . وذكروا أن رفض المطالب العربية لن يؤدى بهذه الأقاليم الا إلى الفوضى ، وتعرضها لخطر التدخل الأجنبى . وأرسلوا دعوة إلى حزب اللامركزيه فى القاهرة يطلبون منه المشاركة فى هذا المؤتمر مع الجمعيات المنضمة إليه . ووافق حزب اللامركزية على هذه الفكرة ، ممثلة فى ذلك مثل لجنة الاصلاح فى بيروت . وبدأ المؤتمر أعماله فى يوم ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ .

وحضر هذا المؤتمر ٢٤ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين وأغلبهم من الأقاليم السورية، إذ أنه لم يكن هناك إلا عضوين عن العراق وثلاث عن العرب فى الولايات المتحدة . أما بقية الأقاليم العربية فكادت الا تكون ممثلة . وعقد المؤتمر أربع اجتماعات فى ستة أيام , واتخذ قراراته بالاجماع أمام مائتين من المدعوين ، ونشرت هذه القرارات بالعربية وبالفرنسية فى نفس الوقت .

وسادت الصراحة والاعتدال أعمال المؤتمر وقراراته التى كانت عبارة عن تعديد مبادىء حزب اللامركزية ومطالب لجنة الاصلاح فى بيروت ، مع الاصرار على عدالة حق العرب فى المطالبة بكامل حقوقهم السياسية ، وبنصيب فعلى فى إدارة شئون الامبراطورية . ولقد أشاروا بحذر إلى الأخطاء التى قد تنجم عن التدخل الأوربى فى البلاد العربية ، وكان هذا الحذر ضروريا لأنه يعنى ويمس الأطماع الفرنسية فى البلاد العربية ، مثلما يتصل بأطماع غيرها من الدول الأوربية مثل المانيا وانجلترا . وأصر الخطباء على الرغبة العامة فى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، ولكن بشرط الحصول على حقوق العرب كشركاء معترف بهم ، يتمتعون بكامل حقوقهم الثقافيــة فى ظل حكومة لامركزية ، ثم شرحوا الأخطار التى قد تترتب على تطبيق سياسة المركزية ، والتى استعارها

أعضاء جمعية الاتحاد والترقى من نظام الحكم الفرنسى ، دون أن يقارنوا بين الحالة فى كل من فرنسا والامبراطورية العثمانية .

وقامت جمعية الاتحاد والترقى فى ذلك الوقت بحملة فى الصحف ضد هذا المؤتمر العربى ، وحاولت الوقيعة بين القائمين عليـــه ، ثم حاولت التدخل لدى السلطات الفرنسية حتى تأمر بمنع انعقاد المؤتمر فى فرنسا، ولكنها فشلت فى ذلك ، واضطرت إلى الإرسال سكرتيرها إلى باريس للاتصال بزعماء الأقاليم العربية . ودارت المحادثات بينها وبينهم ، وانتهى الأمر إلى اتفاق على بعض المبادىء تصلح أساسا للمفاوضة مع جمعية الاصلاح والترقى . ثم سافر ثلاثة من العرب إلى القسطنطينية لبدء المفاوضات الرسمية هناك .

وكان اتفاق باريس عبارة عن نصر مؤكد للعرب وللقومية العربية ، إذ أنه وافق على وجهة نظرهم فى مسألة الخدمه العسكرية محليا ، واستخدام العربية كلغة رسمية ، واستخدامها كلغة التعليم فى مراحله الابتدائية والثانوية فى الاقاليم العربيه ووافق على تعيين بعض المفتشين الأوربيين للاشراف على اصلاح الادارات . وكانت المكاسب العربية فى مسألة اللامركزية واضحة وإن لم تكن حقيقية ، إذ أن هذا الاتفاق قد زاد من سلطات الهيئات الاقليمية فى بعض الادارات الثانوية ، وإحتفظ ببعض المراكز العالية للعرب ، ووعد باسناد خمسة من مناصب الولاه للعرب ، وبتعيين ثلاث وزراء عرب فى وزارة القسطنطينية .

وليس من المعروف ما إذا كانت جمعية الاتحاد والترقى قد أعطت مندوبها سلطة منح مثل هذه الوعود ، اذ أن رؤساء الجمعية قد رفضوا الموافقة عليها بعد ذلك , ولكن بعد أن استمرا فى تمثيل مهزلة التباحث مع المندوبين العرب لمدة شهرين كاملين . فهل كانت الجمعية تسعى لكسب الوقت اللازم للتفريق بين

زعماء العرب ؟ أو كانت تحاول ابطال التأثير الناتج عن عقد المؤتمر ؟ وعلى أى حال فقد استقبلت القسطنطينية مندوبى العرب استقبالا وديا ، أعاد الى الاذهان ذكرى الاخاء الذى ساد بين العرب والاتراك بمجرد اعلان ثورة سنة ١٩٠٨ .

ثم صدر مرسوم فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩١٣ بتنفيذ اتفاقية باريس ، ولكنه عدل فى كثير من المطالب بشكل واضح ، وذكر الباقى بطريقة غير واضحة أو تحتمل أكثر من تفسير . فأقر هذا المرسوم أن اللغة العربية هى لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ولكنه أضاف أن التعليم سيظل بالتركية فى المدارس الثانوية التى تقع فى عواصم الولايات وكانت كل المدارس الثانوية بالفعل فى عواصم الولايات . وخضعت مسألة الخدمه العسكرية لإضافات ولشروط من نفس النوع ، ولم يذكر هذا المرسوم أمر استخدام اللغه العربيه كلغه رسمية أو الاعتراف بها كاحدى اللغات الرسميه للدولة فى الولايات العربيه ، كما أنه لم يذكر أى شيء عن مناصب الولاة والوزراء التى ستمنح للعرب .

وقابل العرب هذا المرسوم بدهشه انقلبت سريعا الى خيبه أمل واضحه فى نيات الدولة وجمعيه الاتحاد والترقى تجـاههم . وصدرت الأوامر الى بعض الولاه للتمهيد لتنفيذ هذا المرسوم ، وجاء بعض أعضاء جمعيه الاتحاد والترقى فى نفس الوقت للاتصال بالشخصيات العربيه ، محاولين الحصول على تأييدهم لهذا المرسوم ، بالمال أو بتعينهم فى بعض المناصب. وقبل خمسه من العرب عضويه مجلس الشيوخ ، ولكن أربعة منهم كانوا من العناصر غـير الاساسية فى الحركة العربية ، أما الخامس ، وهو عبد الحميد الزهراوى فانه إدعى أن سبب قبوله لهذا المنصب هو مجرد تكتيك سياسى . وكان الزهراوى هو الذى رأس مؤتمر باريس ، واعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل بالعلاقات التركية العربية إلى مرحلة تهدد بالفشل التام خاصة وأنه إنعقد بعد نشاط لجنة الاصلاح فى بيروت ، واعتقد أن

فى استطاعته إستخدام نفوذه فى مجلس الشيوخ ، كوسيلة للقيام بالضغط على جمعية الاتحاد والترقى ، واجبارها على إتخاذ سياسة متحررة . ولقد أيده بعض زملائه فى هذه الآراء ، وأثبت مذكراته صدقه وإخلاصه للطريقة التى حاول استخدامها لعلاج الموقف، ولكن قبوله لهذا المنصب جعل كثيرين من رجال العرب يعتبرونه منفصلا عن الحركة ، وخائنا لآرائها ومبادئها . ونشر خبر هـذا التعيين فى يوم ٤ يناير سنة ١٩١٤ وكان هذا سبباً فى بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح العرب من أجل حقوقهم . وفشلت لجنـة الاصلاح فى بيروت ومؤتمر العرب فى باريس فى الوصول إلى الأهداف المنشودة ، وبدأت موجة الشعور تسير نحـو اليأس والقنوط . ولم يحاول العرب بعد ذلك أن يصلوا الى إتفاق مع جمعية الاتحاد والترقى ، أما رجال هـذه الجمعية فانهم قد استندوا الى المرسوم الذى أصدروه لكى يمنعـوا العرب من الوصول إلى أمانيهم القومية ، ولكى يدعموا سيطرة الاتراك على كل الامبراطورية العثمانية .

(٤) جمعية العهد :

ولقد عمل عزيز على المصرى على تكوين جمعية وطنية جديدة اسمها «العهد» فى أوائل سنة ١٩١٤ .

وكان عزيز على المصرى قاهرى المولد ثم تعلم فى المدرسة الحربية فى القسطنطينية وتخرج بعدها من كلية أركان الحـرب بتفوق فى عام ١٩٠٤ . والتحق بالجيش الثالث فى مقدونيا حيث انضم الى جمعية الاتحاد والترقى ، وكان من بين الضباط الذين قاموا بالثورة العسكرية سنة ١٩٩٨ واشترك فى الزحف على القسطنطينية فى شهر أبريل من العام التالى . وكان اشتراكه فى جمعية الاتحاد والترقى يرجع قبل كل شيء إلى ميوله الوطنية وبسبب اخلاصه لرفاهيـة الامبراطوريه العثمانية ،

ولكنه اقتنع بعد ثورة ١٩٠٩ المضادة بأن سياسة هذه الجمعية تهدف إلى معارضة البعض، والاساءة إلى غيرهم، فأخذ يبحث عن حركات أخرى ينضم إليها ويعمل فيها.

كان إلقائه للمحاضرات فى كلية أركان الحرب سببا فى إزدياد نفوذه بين ضباط الجيش الذين بدؤا يعرفونه بشجاعته واخلاصه وصدق عزيمته، وكان هذا هو بداية إشتراكه بدور فعال فى تكوين الجمعية القحطانية التى هدفت إلى اقامة دولة ثنائية يمكن للأمانى القومية العربية فيها أن تعيش فى توافق مع السيادة العثمانية على كل الامبراطورية. ثم ذهب إلى اليمن فى سنة ١٩١٠، ونجح فى اغراء الامام يحيى على حل مشاكله مع الباب العالى، ثم تطوع بعد ذلك فى ليبيا حيث شارك فى قيادة القوات العربية المكافحة ضد الاحتلال الايطالى، وعاد الى القسطنطينية فى عام ١٩١٣ لكى يرى خيبة أمل العرب فى الحصول على أمانيهم القومية بعد انعقاد مؤتمر باريس. ورأى الفوضى والغيرة والدسائس وعدم الاخلاص سائدة فى وزارة الحربية ورأى الخطوات التى اتخذتها هذه الوزارة لتفريق الضباط العرب بعيداً عن العاصمة، فاستقال وله من العمر ٣٥ سنة، ولكن مع ماض معروف عند العرب.

ونفذ عزيز على الفكرة التى راودته منذ وقت انشاء الجمعية القحطانية، وهى تحويلها الى جمعية عسكرية، وقصر الدخول فيها على الضباط، وأنشأ جمعية جديدة، وإن كان برنامجها يشبه برنامج الجمعية القديمة. وظهرت أهمية العنصر العراقى فى جمعية العهد، نتيجة لكثرة عدد الضباط العراقيين فى الجيش العثمانى فى ذلك الوقت، وكان هذا سبباً فى إنشاء فروع للجمعية فى كل من بغداد والموصل. وأصبحت جمعية العهد بالنسبة للعسكريين ما كانت عليه الجمعية العربية الفتاة بالنسبة للمدنيين. وبالرغم من أن كل من الجمعيتين لم تكن تعرف بوجود الأخرى

فى أول الأمر، إلا أن نشاط كل منهما كان يكمل نشاط الاخرى، حتى إتصلا ببعضهما فى دمشق فى سنة ١٩١٥ ولعبا دوراً خطيراً فى قيام الثورة العربية.

وألقت السلطات العثمانية القبض على عزيز على المصرى فى شهر فبراير سنة ١٩١٤ وتسبب ذلك فى هياج الرأى العام وفى قيام مظاهرات فى الشوارع. وليس من الراجح أن تكون هذه السلطات قد علمت بأمر الجمعية الجديدة، إذ أن التهم الموجهة إلى عزيز على لم تشر إلى ذلك. وبدأت المحاكمة بمجلس تأديب إتهمه بتبديد أموال الجيش وتسليم برقة للايطاليين، بعد أن إستلم رشوة منهم، وبمحاولة إقامة دولة عربية فى شمال إفريقية، منفصلة عن الدولة العثمانية ... الى غير ذلك من التهم القائمة على غير أساس. وبدأت الاحتجاجات فى مصر، والمطالبة باطلاق سراح هذا الضابط الوطنى. وعقدت الاجتماعات وبدأت حملة صحفية ضد سياسة جمعية الاتحاد والترقى، وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الازهر، وطالبت الوفود إلى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن تتدخل انجلترا رسميا لانقاذ عزيز المصرى. ثم سرت أنباء الحكم عليه بالاعدام فازداد الهياج وأخذ الضباط العرب يقسمون بالانتقام له من الأتراك. وكان من حسن حظ عزيز على المصرى أن تدخلت انجلترا، وهى من تعارض سياسة المركزية العثمانية، خوفا على مركزها فى مصر، وفى توافق مع مصالح الخديو كذلك. وتدخلت انجلترا فى صالح عزيز المصرى تمكن اللورد كتشنر من دفع انجلترا إلى العمل، واحتج السير لويس ماليت فى القسطنطينية، وهددت الجرائد الانجليزية بأن يؤدى هذا القتل الذى تريد تركيا أن تعطيه صورة حكم قانونى إلى إساءة العلاقات بين الحكومة العثمانية ومصر، بل وإلى أكثر من ذلك أيضاً، وأخيراً صدر الحكم بالاعدام مع تخفيف السلطان له بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما. فاستمر الهياج رغم إطمئنان الرأى العام على حياة عزيز المصرى. واضطرت

تركيا الى إصدار عفو عنه واطلاق سراحه فى ٢١ ابريل ، فاقلع فى اليوم التالى إلى مصر حيث قابلته الاهالى مقابلته الاهالى مقابلة حماسية . وكانت محاكمته مادة لاذكاء روح القومية العربية ، أكثر من غيرها من أعمـــال الاستبداد التركية ، وخاصة بالنسبـة للظروف التى أحاطت بهذا الضابط الوطنى ، نتيجة لسمعته ولتضحياته ، ونظراً لوقوعها بعد تصرفات جمعية الاتحاد والترقى مع زعماء العرب فى لجنة الاصلاح فى بيروت والمؤتمر العربى .

تلك هى الحالة التى بلغتها الحركة العربية فى نشأتها وتطوراتها وفى تجاربها مع السلطات العثمانية عند تلبد الجو بغيوم الحرب العالمية الاولى. وسيكون لهذه الحالة أكبر الأثر فى الاتجاهات الجديدة التى سيتخذها العرب حيال الدولة العثمانية فى أثناء هذه الحرب خاصة وأن الفرص ستسنح فى أشكال جديدة ومتعددة ، وستحاول بعض الدول المعادية للدولة العثمانية استغلال هـذه الخلافات العربية التركية ، فى الوقت الذى تعامت فيه الدولة العثمانية عن إجابة أمانى العرب وحقوقهم داخل الامبراطورية .

الباب السابع

الثورة العربية

الفصل الخامس والعشرون

إعلان الجهاد

لقد شهدت الامبراطورية العثمانية تغرات واضحة فى تاريخها فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وشهدت هذه التغيرات فى ليبيا وفى وسط الجزيرة العربية وجنوبها وعند الخليج العربى ، وكانت هـذه التغيرات تتمثل فى زيادة ضعف الدولة العثمانية ، وازدياد النفوذ الأجنبي فى أقاليمها ، وخاصة العربى منها . وأثرت العلاقات بين الاتراك والعرب بشكل عام ، وفى الحجاز والأقاليم السورية بشكل خاص على موقف العرب من الدولة العثمانية عند دخولها إلى الحرب ، وعند اعلانها الجهاد .

(١) الاقاليم العربية فى الامبراطورية العثمانية :

شرحنا أن ليبيا كانت هدفا للهجوم الايطالى عليها فى سنة ١٩١١ ، وأن ايطاليا قد نجحت رغم مقاومة الحامية العثمانية فى احتلال سواحل ولايتى برقة وطرابلس والمدن الهامة فيها[١] . ولقد اضطرت الدولة العثمانيـة الى الالتجـاء الى العرب لتنظيم قوة من المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي ، وكانت أكبر قوة منظمة فى ذلك الوقت فى اقليم برقة هى قوة السنوسيين ، التى استنـدت الى آراء الجـامعة الاسلامية وحاولت القيام بعملية تجديد فى الاسلام ، وكانت هذه الجماعة من

---

(١) راجع الفصل الثالث والعشرين .

أنصـــار السياسة الاسلامية التى حاول عبـد الحميد استغلالهـا لفرض نفسه على العالم الاسلامى ، وكان من الطبيعى أن تصبح علاقتها مع جمعية الاتحاد والترقى على غير ذى صفاء تام ، ولهذا فان الحكومة العثمانية قد استخدمت « نفوذ السلطان » وبصفته خليفة فى علاقتها مع هذه الجماعة ، أكثر من إعتمادها على الادارة الحكومية نفسها ـ وعلى أى حال فان الشدائد الخارجية كانت أكبر مســـاعد على تناسى الخلافات الداخلية بين المسلمين ، وتطوع عدد من الضباط العرب والأتراك لقيادة مقاومة السنوسيين ضد الايطاليين فى قطاع برقة . أما فى ولاية طرابلس فان سلطة الحكومة العثمانية فى تنظيم حركة المقاومة العربية كانت أكثر وضوحا عنها فى برقة ـ ولكن الظروف الدولية والحربية أجبرت الدولة العثمانية على الانسحاب من ليبيا ، بعد عقد معاهدة أوتشى مع ايطاليا ، ولم تحتفظ على هـــذه الولاية الا بالنفوذ الدينى للسلطان ، بصفته خليفة للسلمين .

وكان فقد طرابلس وبرقـة صـدمة عنيفـة للدولة العثمانية ، التى رأت تقلص أملاكها العربية ، ولكنها كانت أحد العوامل الفعالة التى ساعدت على اذكاء الروح العربية وإزدياد نموها ، فرغما عن الموقف السلبى التى اضطرت بعض الدول العربية إلى أن تقفه من هذه الحرب ، نتيجة لظروفها الخاصـــة مثل الحكومة الخديوية فى مصر مثلا ، نتيجة لوجود الاحتلال البريطانى فيها ، نجد أن الروح العربية لم تتحدد بحدود الحكومات ، وقامت الجمعيات لجمع الاكتتابات لطرابلس وتطوع عدد من المصريين فى هذه الحرب ، بل ان بعض الضباط المصريين من قوات خفر السواحل قد انضموا للمجاهدين الليبيين فى برقة رغم خضوعهم لقيادة عسكرية بريطانية . وعجزت قوات المحتلين عن أن توقف هذه الحركة وعن أن تقلل من نشاطها . أما فى بقية العالم العربى الخاضع لحكم الدولة العثمانية المباشر فان أحداً لم يعارض تلك الموجة من الحماس والغضب الشعبى التى انطلقت تدافع

عن أرض العروبة وأرض الاسلام . وهكذا أفادت تجربة ليبيا الحركة العربية ، وأظهرت خطر التدخل الأجنبى فى أقاليمها ، وقربت بين المجاهدين العرب فى سوريا والعراق ومصر وبرقة وطرابلس ـ ورغم أن الحرب قد انتهت رسميا بين الدولة العثمانية والحكومة الايطالية إلا أنها قد خلفت وراءها فترة مجيده من فترات الكفاح والمقاومة الشعبية قائمة على أساس الروح العربية .

أما فى بقية الأقاليم الآسيوية فقد كان الحال على ما هو عليه تقريبا عند بدء عهد السلطان عبد الحميد . ولكن النفوذ الانجليزى كان قد امتد وانتشر ، وانتهى إلى عقد بعض المعاهدات بين حكومة بمباى وبعض مشايخ العرب على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة . وتمكنت انجلترا بهذه الطريقة من تكوين محمية عدن من بعض المشيخات القريبة منها ، وعقدت معاهدات أخرى وخاصة مع الكويت فى سنة ١٨٩٩ ، أعطت لحكومة بمباى حماية فعلية على هذه المنطقة ، وتناست سيادة السلطان . وأرسلت حكومة بمباى ضباطا وموظفين معتمدين لدى هؤلاء المشايخ ، وعينت مقيما سياسيا يشرف على الساحل الفارسى ، وأصبح الخليج العربى منطقة نفوذ بريطانية ، وإزدادت أهميته بعد بدء احدى الشركات البريطانية فى استغلال حقول البترول الغنية فى جنوب غرب فارس .

ولقد إزداد فى نفس الوقت نفوذ الدولة العثمانية على شبه الجزيرة العربية ، وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت الصراع بين آل الرشيد وآل سعود ، وخروج هذه الأسرة الأخيرة من نجد ، ثم نجاحها فى اعادة الاستيلاء عليها فى أوائل القرن العشرين ، وتحت رئاسة عبد العزيز آل سعود . وفى احدى فترات هذا الصراع اضطر آل الرشيد إلى طلب العون من تركيا ، فأرسلت الدولة العثمانية احدى الحملات الحربية ، تمكنت من إعادة رفع العلم العثمانى على وسط شبه الجزيرة

مرة جديدة ، بعد فترة طويلة من الاستقلال الفعلى عن الدولة العثمانية . ولكن قوة آل سعور أخذت فى النمو ، وتمكن فى عام ١٩١٢ من الاستيلاء على اقليم الإحساء من الأتراك ، وكانت ضربة شديدة لهيبة سلطان القسطنطينية ، لم يعادلها إلا توثيق العلاقات بين تركيا وآل الرشيد فى إقليم شعر .

وأما فى غرب الجزيرة العربية فان المصاعب قد استمرت فى مواجهة الدولة العثمانية فى اليمن . وفتحت ثورة عام ١٩٠٣ بزعامة الامام يحي صفحة جديدة فى تاريخ النكبات العسكرية التركية فى بلاد العرب . وتمكن الثوار من احتلال صنعاء واحتفظوا بها لمدة سنة كاملة . ثم كرروا نفس المسألة سنة ١٩١١ واضطر الأتراك إلى قبول المفاوضة والمساومة . وقام عزيز على المصرى بدور هام فى الوصول إلى اتفاقية بين اليمنيين والقيادة التركية ، سمحت بحرية واضحة للامام ، وضمنت له اعانة سنوية من الدولة ، تساعده على تسيير شئون بلاده .

أما فى العسير ، وهى الى الشمال من اليمن ، فان سلطة ونفوذ السيد محمد بن على الادريسى قد أخذت فى الازدياد ، وعمل على الاستقلال عن الحكم التركى . ولم يكن أفق الادريسى قاصراً على بلاد العرب ، خاصة وأنه كان قد تعلم فى الأزهر ، وبقى مدة طويلة من الوقت مع السنوسى فى برقه . فنجده يعاون إمام اليمن فى ثورته سنة ١٩٠٩ ولكن قواته انهزمت أمام قوات الدولة ، فاستعان بالايطاليين على تكوين قوة جديدة ، ساعدته على الاحتفاظ . وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى كان فى وضع تابع لسلطان تركيا من الناحية الرسمية ، ولكنه كان فى حقيقة الأمر ثائراً يستعد لجولة جديدة ، فى الكفاح ضد الدولة العثمانية .

وأما فى الحجاز فان سلطة الدولة كانت ثابتة ومدعمة أكثر من غيرها من الأقاليم العربية ، نتيجة لانشاء سكة حديد الحجاز حتى المدينة وكان فى استطاعة

الدولة أن تسيطر على هذا الاقليم سيطرة مباشرة ، لولا وجود الشريف حسين هناك. ولقد مد الشريف حسين سلطته ونفوده الفعلى على الحجاز منذ سنة ١٩٠٨ وحاول أن يوسع منطقته شرقا على حساب القبائل الخاضعة لابن سعود ، ولكن سرعان ما ظهر الخلاف بينه وبين الحكومة العثمانية ، وجمعية الاتحاد والترقى ، حينما حاولت الدولة تطبيق نظام المركزية على الحجاز ، وعارض الشريف حسين فى فرض نظام التجنيد الاجبارى على إقليمه . ولقد حاولت جمعية الاتحاد والترقى أن تتخلص منه بتعيين أحد ولاة الدولة على الحجاز ، يشرف على شئونها الادارية ، وتترك للشريف السلطة الدينية على مكة والمدينة . ولكن هذه السياسة فشلت نتيجة لاقتراب الحرب العالمية الأولى ، وحاجة تركيا إلى الاستناد إلى الاشراف فى تعبئة الشعور الاسلامى ، فاضطرت إلى عدم التشدد مع الشريف حسين .

تلك هى حالة الدولة العثمانية عند اقتراب شبح الحرب العالمية الأولى ، وكانت لاتبشر فعلا ببقاء العرب موالين لتركيا ، فى الوقت الذى لم يحصلوا فيه على حقوقهم فى هذه الدولة .

(٢) علاقة الشريف حسين بالانجليز :

كان للشريف حسين ثلاثة أبناء : على وعبدالله وفيصل ، إمتاز أولهم بدماثة الاخلاق ، والثانى بحبه للسياسة والخداع والمؤامرات ، والثالث بصراحته وحبه للحياة العسكرية . وكانوا جميعاً يمنون أنفسهم بالوصول فى يوم من الأيام إلى القضاء على نظام المركزية فى الدولة العثمانية ، واعطاء الحجاز إستقلالا ذاتياً تحت اشرافهم ، وستضطرهم الحوادث إلى العمل على الانفصال عن الدولة العثمانية نهائياً .

وكان عبد الله نائبا عن مكة فى مجلس النواب العثمانى ، وحاول أن يستغـــل
مركزه فى تقوية نفوذ والده على الحجاز ، وشعر رجال جمعية الاتحاد والترقى
أن عبد الله كبير القيمة لوالده ، وشديد التـأثير عليه فى الموقف الذى وقفه من
الدولة ، فحـــاولوا شراءه بتعيينه فى منصب وزارى ، أو فى منصب والى اليمن ،
ولكن عبد الله رفض العرض ، وإحتفظ لنفسه بحرية العمل . وبينما كان الشريف
رزيناً عميقاً فى أفكاره ، وصبوراً ينتظر سنوح الفرصة ، كان ابنه عبد الله قلقاً
متسرعاً ، كثير الاعتداد بنفسه . وكان هذا هو سبب ذهابه لمقابلة اللورد كتشنر ،
ومحاولة معرفة موقف انجلترا من الحجاز .

ووقعت هذه المقابلة فى أوائل شهر فبراير سنة ١٩١٤ حينما مر عبـــد الله
بالقاهرة فى طريقه من مكة إلى القسطنطينية ، وكان اللورد كتشنر مندوباً سامياً فى
مصر فى ذلك الوقت ، ودار الحديث فى حضور رونالد ستور ، السكرتير الشرقى
للقنصلية البريطانية . وشرح عبد الله لكتشنر العلاقات التركية مع الشريف ، وكان
يعلم بعزم جمعية الاتحاد والترقى على عزل والده ، وذكر أن هذا الأمر سيؤدى
إلى ثورة فى الحجاز ، وحاول أن يعلم موقف الحكومة البريطانية فى حالة وقوع
صدام سافر بين الترك والعرب . ولكن جواب كتشنر خيب آمال عبد الله ، إذ
أنه ذكر أن انجلترا تحتفظ بعلاقات ودية مع تركيا، ولا يمكنها أن تتدخل بأى حال
من الأحوال فى مثل هذه الظروف . ولكنه كلف ستور بزيارة عبد الله مـــرة
جديدة ، وبمحاولة معرفـة تفاصيل الموضوع أكثر من ذلك . وتحدث عبد الله
بصراحة أكثر فى المرة الثانية وشرح خطورة الحالة فى الحجاز والاستعدادات
التى كان والده يقوم بها ، قبل أن يعلن الثورة على الأتراك ، بالرغم من أن الوصول
إلى هـذه النتيجة كان أمراً محتما . ثم تحدث عن أهداف الحركة العربيـة وآمال
قادتها ، نتيجة لفشلهم فى الوصول إلى حل مع الاتراك . وسأل عما إذا كان كتشنر

يستطيع إمداد والده بالمدافع الرشاشة . ولكن ستور لم يقدم أى وعد لعبدالله ،
وكرر له نفس الكلام الذى سمعه من كتشنر . ثم مر عبد الله بالقاهرة مرة
جديدة قرب نهاية شهر ابريل عند عودته من القسطنطينية ، ولكنه لم يحصل على
أى وعد بالمساعدة . وفتحت هذه المحادثات أعين الانجليز إلى بعد الشقة واتساع
الخلاف بـــين العرب والاتراك ، وإلى المزايا التى يستطيعون أن يحصلوا
لامبراطوريتهم عليها من التفرقة القائمة بين أهالى الشرق الاوسط .

وكان كتشنر قد خبر الحياة العسكرية ، وحياة المخابرات فى مصر والسودان،
ثم شعر بأهمية الاسلام وحركة الجامعة الاسلامية عند شغله لمنصب القائد العام فى
الهند . وأخذت أنظاره بعد تعيينه مندوباً سامياً فى مصر تتجه إلى القسطنطينية ،
مركز الخلافة ، أكثر إتجاها الى القاهرة نفسها . ولاحظ ازدياد النفوذ الالمانى
مع مشروع سكة حديد بغداد ، وشعر بتهديد الألمان لمركز بريطانيا فى الخليج
العربى وفى الهند ، واعترف بخطأ انجلترا التى تركت النفوذ السياسى والاقتصادى
والعسكرى لالمانيا ، يتوغل فى الامبراطورية العثمانية، ويثبت أقدامه فى عاصمتها ،
وأصبح شغله الشاغل أن يوقف هذا التغلغل ، أو يعمل على كسره إن لزم الامر .
وفكر كتشنر فى اقتطاع الجزء الممتد من عكا أو حيفا حتى خليج العقبة من الدولة
العثمانية ، وفى وضعه تحت الحماية الانجليزية ، حتى يتمكن النفوذ البريطانى من
السيطرة على كل الاقليم الممتد من مصر الى الخليج العربى ، وفكر فى تشجيع
الأقاليم العربية فى الدولة العثمانية على تكوين دولة مستقلة ، أو سلسلة من الدول
الصديقة لبريطانيا ، وتمتد بذلك من سواحل البحر المتوسط فى الغرب الى الحدود
الفارسية فى الشرق ، ويكون منها سداً انجليزياً — عربياً يقف فى وجه السيطرة
التركية الالمانية على تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة ، أى أنه فكر فيما فكر فيه
قادة الحركة العربية ، وان كانت أهدافه تختلف تماما عن أهدافهم التحررية .

وجاءت زيارة عبد الله مؤكدة له فى أرائه ، وفى الوسائل التى تمكن انجلترا من
الاستفادة من الشرق الادنى . وكان عبد الله يمثل فى هذه المرحله أراء الوطنيين
العرب ، إذ أنه كان عضواً فى الجمعيات العربية الوطنية ، وإن كان يزيد عليهم فى
اعتقاده بأهمية الوصول الى تفاهم عربى — إنجليزى على الموضوع .

وأعلنت الحرب العالمية الاولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ وكان كتشنر حينئذ فى
انجلترا ، فلم يعد إلى القاهرة ، إذ أنه شغل منصب وزيرالحربية البريطانية، وبدأ
يهتم بضرورة تعبئة كل موارد الامبراطورية فى هذه الحرب ، والاستفادة من كل
الفرص التى تسمح لها بالنجاح . ولم يغب الموقف فى الشرق الاوسط عن بال
كتشنر ، خاصة وأنه منطقة استراتيجية فى غاية الاهمية بالنسبة لمواصلات انجلترا
مع الشرق . وكانت جمعية الاتحاد والترقى قد أكدت عزمها على الابقاء على
الدولة العثمانية فى حالة حياد ، ولكن إزدياد النفوذ الالمانى فى هذه الدولة كان
تهديداً كبيراً للامبراطورية البريطانية التى كان يهمها السيطرة التامة على مصر ،
وابعاد النفوذ الالمانى عن هذه المنطقة . ولذلك فان كتشنر قد سمح للسلطات
البريطانية فى مصر بالاتصال بعبد الله ، ومحاولة معرفة المعسكر الذى سينضم اليه
العرب فى حالة دخول تركيا للحرب . وكان الانجليز يفضلون بطبيعة الحال
أن ينضم العرب اليهم ، حتى يؤمنوا على مراكزهم فى مصر وفى السودان .

ووجد الشريف حسين نفسه فى مركز حرج ، إذ أنه كان يبحث منذ بضعة
أشهر عن الوسائل التى تمكنه من تدعيم سلطته على الحجاز ، ولو عن طريق الثورة
على الاتراك ، ولم تكن الحرب قد أعلنت بعد . ولكنه وجد أن مصير كل
الاقاليم العربية قد أصبح فى الميزان ، خصوصا إذا ما دخلت تركيا الحرب . وكان
انشغال تركيا فى الحرب أحسن وسيلة تمكن العرب من الحصول على مطالبهم .

ولكن هل كان على العرب أن يقفوا إلى جانب تركيا فى خلال هذه الحرب ،
ويحصلوا على ثقتها ؟ أو يثوروا ضدها فى هذا الوقت العصيب، ويحاولوا الحصول
على استقلالهم بحد السيف ؟ كان فيصل من أنصار الفكرة الأولى ، وكان يعرف
أن فرنسا تطمع فى سوريا ، كما أن انجلترا تطمع فى جنوب العراق ، واستند إلى
أن كتشنر لم يتعهد رسميا أو يضمن عدم وقوع هذه الاخطاء ، وكان لا يعتقد أن
تنظيم العرب واستعدادهم يسمح لهم بالنزول إلى المعركة ، وأن ثورتهم ستفشل .
أما عبد الله فانه كان أكثر أملا فى هذه الحركة العربية ، نتيجة لانضمامه إلى إحدى
الجمعيات الثورية العربية ، وشعر أن كل من دمشق وبغداد سيلبى نداء الثورة ضد
الأتراك ، فحاول إغراء والده على عدم رفض المحادثات مع الانجليز ، واغرائه
على أن يحاول الوصول إلى أن يضمن الانجليز استقلال العرب فى حالة ثورتهم
على تركيا .

واستقر رأى الشريف حسين على كسب الوقت من الانجليز ، ومحاولة إرسال
مندوبين إلى سوريا وإلى رؤساء العرب لمعرفة درجة استعدادهم للنزول إلى المعركة.
فطلب إلى ابنه عبد الله كتابة رد للسلطات البريطانية فى القاهرة بأنه راغب فى
الوصول الى تفاهم مع بريطانيا حول الموضوع ، ولكنه غير قادر على أن يبتعد
عن حياده ، ثم ذكر أنه سيقود رجاله إلى الثورة فى حالة تشبث الاتراك ، على
شرط أن تمده انجلترا بمساعدة فعلية . والملاحظ فى هذا الخطاب أن حسين لم
يتحدث إلا عن رجاله هو ، وعن الحجاز ، دون أن يشير إلى بقية الاقاليم العربية
فى الدولة العثمانية . ولقد وصل هذا الخطاب إلى لندن عن طريق القاهرة قرب
نهاية شهر اكتوبر ، أى فى نفس الوقت الذى وصل فيه تقرير الجنرال ماكسويل ،
ناصحاً بضرورة الاتصال بالعرب فى الحجاز واليمن ، واغرائهم على الثورة ضد
الأتراك . وكان ماكسويل هو قائد قوات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ،

ومن أصدقاء كتشنر الذين ساهموا معه فى الاحتلال البريطانى لمصر والسودان. وجاء رد كتشنر فى ٣١ اكتوبر مبتدئاً باعلان دخول تركيا الحرب، ومشتملا على وعد صريح لحسين بأن الحكومة البريطانية تضمن بقاءه فى منصب شريف مكة، وتضمن كل ما له من حقوق وامتيازات، وتدافع عنه ضد كل اعتداء فى حالة دخوله الحرب إلى جانب انجلترا وضد تركيا. كما أنه اشتمل أيضاً على وعد عام بتأييد العرب فى محاولتهم الحصول على حريتهم، على شرط أن يعلنوا تحالفهم مع انجلترا. وانتهى بأن أكد للشريف إمكانية الاعتداد على اعتراف انجلترا به، إذا ما أعلن نفسه خليفة للمسلمين.

ووصلت هذه البرقية الى عبد الله فى يوم ١٦ من نوفمبر وسيكون لها أكبر الأثر عليه، خاصة وأن موقفه كان قد تحرج مع الإتراك. وأعطت هذه البرقية لحسين نفس التأكيدات التى كان يسعى اليها بالنسبة للحجاز، كما أنها فتحت مجالا جديداً أمامه بالنسبة لبقية أنحاء العالم العربى، وتحدثت هذه البرقية عن «الأمة العربية»، وعن تحرير العرب، وكانت تهدف إلى دفع العرب إلى القيام بثورة مسلحة ضد الأتراك. ورد عبد الله باسم والده موافقا على سياسة التحالف مع بريطانيا، ولكنه شرح عدم مقدرة الشريف على القيام بأى عمل عدائى صريح ضد الاتراك، قبل أن يتم الاستعدادات الضرورية، وطلب مهلة تسمح له باعداد قواته وانتهاز الفرصة المواتية للانفصال عن تركيا. وعد بالكتابة مرة جديدة فيما بعد.

ووصل هذا الرد إلى القاهرة فى أوائل شهر ديسمبر سنة ١٩١٤، وبدأت به صفحة جديدة من صفحات المؤامرة الانجليزية فى الشرق الاوسط. وستبدأ الصفحة التالية فى يوليو سنة ١٩١٥ بمذكرة من الشريف إلى مكماهون، بعد أن مباحثاته ومفاوضاته مع رؤساء العرب وقادة الحركة العربية.

(٣) أهمية البلاد العربية بالنسبة للانجليز :

كان دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا أكبر مساعد على تدخل الدول الأوروبيـة فى المسألة العربية، فبدأت هذه الدول، وخصوصا انجلترا تهتم جيداً بموقف العرب من هذه الحرب. وكانت الامبراطورية العثمانية باحتلالها لسوريا والعراق، تهدد انجلترا فى منطقتين هامتين هما قناة السويس ومنطقة الخليج العربى التى تقع أبار بترول الشركة الانجليزية الفارسية بالقرب منها كما أن سيطرة الاتراك على سواحل البحر الأحمر كانت تسمح لهم بالاتصال بمصر والسودان، والتوغل فى القارة وخلق المصاعب أمام الدول الاستعمارية. وكانت تركيا تحتفظ بفرقتين عسكريتين فى اليمن، يمكنها أن تهدد بها قاعدة عدن تهديداً مباشرا. أما من الناحية السياسية والنفسية فان اعلان السلطان للجهاد، وموافقة شريف مكة عليه كان يهدد بتحويل الحجاز إلى مركز ثورة ودعاية اسلامية، تعمل على اثارة الشعوب العربية والشعوب الاسلامية غير العربية والتى كانت تخضع لحكم «الحلفاء» فى الهند ووسط آسيا وشمال افريقيا وغيرها.

وكان اعلان الجهاد يمثل أمام الحلفاء أكبر خطر قد ينشأ من هذه المنطقة. وكان الحلفاء يعلمون أن تركيا ستعمل بمجرد اعلانها الحرب على اثارة العالم الاسلامى ضد الدول المختلفة، وتوحيدهم للكفاح المشترك تحت راية الاسلام. ولا يمكن لأحد أن يتغافل أهمية العامل الدينى بين شعوب هذه المنطقة، التى قاست من المستعمرين، خاصة وأن اعلان الحرب كان فرصة فريدة لتوحيد الشعوب الاسلامية للكفاح المشترك، ومحاولة تخليص بلادهم واعادة عزة أجدادهم الأوائل. وكانت آراء الجامعة الاسلامية فى حد ذاتها تلقى قبولا وتأييداً من كل المسلمين. وكانت ظهور حركات الاصلاح والتحرر الاسلامى فى أقاليم متعددة من هذه المنطقة أكبر دليل على تقارب التفكير والشعور والوجدان بين شعوبها، رغم اختلاف لغاتها

وعرفت دول الغرب معنى المقاومة الاسلامية الشديدة التى قابلهم بها مسلمو شمال أفريقيا ووسطها ، والأنصار فى السودان ، وذلك حينما حاولت القوات الاستعمارية الأوربية التوغل فى هذه المنطقة ، واخضاعها للادارة الأوربية وتسخيرها لخدمة أغراضها ، واستغلالها اقتصاديا وبشريا ، تحت مسوح وادعاءات المدنية . وخشيت انجلترا وفرنسا والروسيا على ممتلكاتها الاسلامية ، الغنية بالموارد المادية والبشرية اللازمة لاستمرار الحرب ، خاصة وأن انجلترا كانت تتحكم فى سبعين مليونا من المسلمين فى الهند ، علاوة على مسلمى مصر والسودان ، وأن الروسيا كانت تتحكم فى مسلمى وسط آسيا .

وكان دخول تركيا الحرب واعلانها للجهاد يهدد مركز انجلترا فى مصر بشكل واضح . حقيقة أن اعلان الجهاد كان سيقيم المصاعب أمام انجلترا فى الهند وفرنسا فى شمال أفريقيا والروسيا فى القوقاز ووسط آسيا ، ولكن هذه المصاعب لن تزيد على قيام ثورات محلية لا تؤثر بشكل واضح فى هذه الامبراطوريات الثلاث أو فى طرق مواصلاتها العالمية . أما مصر فانها كانت مركزاً حساسا للامبراطورية البريطانية خاصة وأن قناة السويس كانت تمر فى أراضيها .

وهكذا يمكننا القول بأن المنطقة التى ستتأثر باعلان الجهاد هى عبارة عن دائرتين الواحدة داخل الأخرى : الأولى هى البلاد العربية التى تتركز حول مصر وتمر فيها معظم خطوط المواصلات الامبراطورية ، والثانية أوسع منها وتضم العالم الاسلامى غير العربى . وتهديدها أقل من تهديد الأولى . ولم يكن من السهل الهجوم على منطقة قناة السويس الا من البلاد العربية ؛ وهذا هو السبب فى تفكير الانجليز فى محاولة ضرب تركيا فى أقاليمها العربية ، بفصل العرب عن الأتراك فى منطقة الشرق الأوسط ، ثم بوضع كل من هاتين القوتين فى مواجهة الأخرى ، وبشكل يسمح باضعافها ويسهل السيطرة على كل منها ، بطريقة أو بأخرى.

وأعلنت تركيا التعبئة العامة فى ٢ أغسطس ، رغم تظاهرها بالحياد فانها قد قامت ببعض الاستعدادات التى أثارت مخاوف السلطات البريطانية فى القاهرة . وكانت سوريا من أهم الاقاليم القريبة من مصر من الناحية الاستراتيجية . وكانت حاميتها فى زمن السلم عبارة عن فيلقين ، يتكون كل منها من ثلاث أو أربع فرق ، أى ما يقرب من ٦٠٠٠٠ جندى فى مجموعها . وستعمل تركيا بعد إعلانها الحرب على توحيد هذه الفرق فى جيش واحد ، هو الجيش الرابع ، وستصبح له قيادة عامة مستقلة قائمة بذاتها فى دمشق ، ولم يخف على أحد أن هذا الجيش كان يسعى إلى الهجوم على مصر وإخراج الانجليز منها. وأخذت السلطات البريطانية فى القاهرة تخشى من قيام العثمانيين بتجمعات حربية قرب الحدود المصرية الفلسطينية وخشيت وزارة الخارجية البريطانية من تحركات القوات التركية هنا وهناك ، واعداد الاسلحة والأموال لتسليح البدو ورجال العشائر فى سوريا وسيناء ، استعداداً للهجوم على مصر . وخشيت انجلترا كذلك من إزدياد الحماس الدينى عند المسلمين ، وخشيت أيضا من رحلات الضباط الالمان فى البلاد العربية ، ومن تعيين بعضهم كأركان حرب للجيش الرابع . وعلاوة على ذلك فان تركيا قد قامت بنقل إحدى فرق الجيش (الفرقة ١٢) ومعظمها من العرب من الموصل إلى حلب ، وبدأت ترسل المنشورات السرية من سوريا إلى الجنود المسلمين فى القوات البريطانية الموجودة فى مصر نفسها ، تحضهم فيها على عصيان أوامر الانجليز ، والانضمام إلى اخوانهم المسلمين الاتراك .

أما الحدود الغربية لمصر فانها كانت تحت سيطرة نفوذ السيد أحمد السنوسى الذى كان على صلات وثيقة مع تركيا ، رغم تظاهره بالصداقة لانجلترا — وكان السنوسى على صلات أخرى مع سلطان دارفور فى غرب السودان . وكان السنوسى قد واصل الحرب ضد الاطاليين منذ سنة ١٩١١ ونجح فى إجبارهم على البقاء

قرب الساحل ، وفى المناطق التى يمكن حمايتها بمدفعية الأسطول . وظهر أمام التقرب الانجليزى الايطالى أنه لم يكن فى استطاعة السنوسى إلا أن ينضم إلى الأتراك الذين ساعدوا بلاده فى حربها ضد المحتل الأجنبى . وكان ازدياد انتشار الفكرة السنوسية مما يقرب بين الليبيين وبلاد الخلافة الاسلامية . وأرسل الاتراك إلى السيد أحمد الشريف السنوسى بعض المندوبين يحملون خطابات من الخليفة ، يطلب اليه فيها اعلان الجهاد . ولم يكن مما يضير تركيا فى شىء أن يصبح السنوسى مندوبا عنها فى كل أقطار الشمال الأفريقى ، بل ويتولى شئونها إن نجح فى تخليصها من أيدى الأجانب . فاعتبرت انجلترا وجود السنوسى بالقرب من حدود مصر الغربية ، وهو على اتصال بأمراء المسلمين فى غرب السودان من ناحيـــة ، وعلى اتصال بالدعاية والأموال والأسلحة التركية من ناحية أخرى ، أكبر تهديد لها فى بقائها فى وادى النيل ـــ خصوصا اذا اقترن ذلك بتهديد آخر من الشرق عبر سيناء ، وفى اتجاه قناة السويس .

واحتفظ الأتراك فى بلاد العرب بأربع فرق عسكرية موزعة بين الحجاز والعسير واليمن . وكان فى استطاعة الشريف حسين أن يستغل مركزه ونفـــوذه الدينيين ويجند قوات عربية يساهم بها مع الأتراك فى الهجوم على القوات البريطانية فى مصر . ولـكن الأتراك لم يكونوا يستطيعون الاعتماد على القبائل العربية فى كل من الحجاز والعسير ، رغم احتفاظهم بفرقتين عسكريتين فى هذه المناطق ، مما اضطر القوات العسكرية نفسها إلى البقاء داخل ثكناتها ، حتى لا تصطدم مع الأهالى . وكان على الاتراك أن يجتذبوا الى جانبهم الشريف حسين ان أرادوا تجنيد العرب والحصول على معونتهم فى الهجوم على منطقة قناة السويس .

أما فى منطقة العسير فان قيمة الادريسى لم تكن الا محلية . حقيقة أنه كان يستطيع قطع خطوط مواصلات الأتراك بين الحجاز واليمن ، وخصوصا اذا ما قاموا بتهديد عدن ، ولـكن فائدته الفعلية « للحلفاء » لم تكن تزيد على منعه الأتراك من استخدام سواحل البحر الأحمر كقواعد هجومية ضد مصر وشرق السودان .

وأما فى اليمن فان موقف الامام كان عظيم الأهمية بالنسبة لعدن خصوصا وأن الأتراك كانوا يحتفظون فى بلاده بفرقتين عسكريتين . وكان من الممكن استخدام اليمن كقاعدة للهجوم على عدن ، ولـكن الأمر كان يتطلب تعاونا بين الأتراك واليمنيين ، وتأمينا لخطوط المواصلات عبر سوريا والحجاز والعسير .

وأما بالقرب من الخليج العربى فلقد ساد التنافس بين ابن الرشيد فى شمر وابن سعود فى نجد . وكان كل منهما لا يميل إلى الأتراك ، ويسيطر كل منهما على منطقته دون وجود أى حاميات عثمانية فى بلاده ، على عكس الحال فى غرب بلاد العرب . ولـكن ذلك العداء بين هذين الرئيسين العربيين كان يوحى بميل ابن الرشيد إلى الأتراك من جديد ، تدعيماً لمركزه وإبعاداً لتهديد ابن سعود له .

وفكرت الحكومة البريطانية إذن فى ضرب تركيا فى المنطقة العربية التى تحيط بقناة السويس ، وكانت أحسن نقطة للضرب هى مكة ، عاصمة الاراضى المقدسة ، ومركز الاشراف . وفضلت انجلترا الشريف حسين على ابن سعود لتنفيذ سياستها .

وكان الشريف حسين يتمتع بمركز ممتاز من ناحية المساعدة العسكرية التى قد يقوم بها علاوة على قيمة تدخله السياسى . وكان يحتل منطقة وسط الخطـــوط

التركية فى شبه الجزيرة العربية ، ولم يكن فى استطاعة إمام اليمن أو الأدريسى القيام بشىء أكثر من شل حركة القوات العثمانية فى مناطقهم ، أما ابن مسعود فكان بعيداً عن مراكز الأتراك وخطوطهم ، ولكن الشريف حسين كان يستطيع ضرب قوة العثمانية فى بلاد العرب ، ويقطع خطوط مواصلاتها مع الشمال ، ويفصل عنها حاميات العسير واليمن ، وكان له نفوذ دينى فى كل العالم الاسلامى لأنه شريف وخادم للحرمين . فكان فى استطاعته أن يؤثر فى الشعوب الإسلامية ، العربية وغير العربية . وكانت معارضته للخليفة فى اعلان الجهاد ، أو اعلانه أن إشتراك المسلمين فى الحرب يهدد الأماكن المقدسة مما يضعف قوة نداء السلطان نفسه وقوة العامل الدينى والنفسانى الذى سيستند إليه فى تكتيل الشعور وتوحد الجهود ضد دول الوفاق ، التى امتازت باحتلالها مناطق اسلامية، واستغلالها أهلها ومواردها، وهكذا اختارت انجلترا بروية وبعد دراسة ، وستساعدها الظروف على تنفيذ خطتها .

٤ ـ علاقة الشريف حسين بالأتراك .

أعلن الخليفة الجهاد فى نفس الوقت الذى دخلت فيه الدولة العثمانية الحرب ، فأصدر شيخ الاسلام فتوى أعلن فيها أن اتحاد كل المسلمين فى العالم بما فى ذلك الشعوب الخاضعة لانجلترا وفرنسا والروسيا هو واجب مقدس ، فعليهم أن يرفضوا معاونة حكومات « الوفاق » فى هجومها على الدولة العثمانية ، حتى ولو تعرضوا للاستشهاد من أجل ذلك. ثم أصدر السلطان بلاغا الى الجيش والأسطول حثهم فيه على الجهاد من أجل تحرير الاسلام من الدول الاستعمارية ، وعلى أن يدافعوا عن الامبراطورية المهددة . ثم صدر بيان من هيئة العلماء يقضى بضرورة الجهاد ، أمهره الخليفة بتوقيعه ، وأمر بنشره فى كل البلاد الاسلامية . وحث هذا

البيان كل المسلمين على الالتفاف حول الخلافة ، والدفاع عن البلاد الاسلامية ، والعمل على تطهيرها من المستعمرين الأجانب .

واصطحبت ذلك موجة قوية من الدعاية فى شكل منشورات وكتيبات صغيرة ، طالبت الشعوب الاسلامية بالاتحاد ، وبالامتناع عن مساعدة أعداء الاسلام ، وبالعمل على تحرير بلادهم من براثن الاستعمار ووصلت هذه المطبوعات الى مصر والسودان والهند وايران وأفغانستان ، وشارك فى كتابتها كثير من المسلمين ، بل ومن العرب المصريين أنفسهم مثل محمد فريد . وفضحت هذه المطبوعات نيات دول « الوفاق » الاستعمارية وسياستهم فى البلاد الاسلامية ، واقتطاعها جزء فجزء عن الدولة العثمانية ، وطالبت المسلمين بفهم الموقف ، وبتوحيد الجهود للوصول الى الغاية المشتركة . وتلى ذلك حركة من الرجال الوطنيين الذى آمنوا بضرورة اتحاد العالم الاسلامى لمواجهة الخطر الأجنبى ، فانتشروا فى الأقاليم الاسلامية غير العربية ـ وهى الخاضعة لسيطرة الدول الغربية ـ يؤيدون فيها بحماسهم وباتصالاتهم الشخصية تأثير المطبوعات والمنشورات الاسلامية .

وفى هذ الوقت سيبدأ الانقسام فى بلاد الشرق الأوسط ويظهر التمييز بين الحلقتين التى يتكون منهما الاقليم : وهى الدائرة الصغيرة القريبة من المركز ، والتى تهدد قناة السويس ومركز انجلترا الدولى ، أى الدائرة العربية ، والدائرة الثانية الأكبر والتى تحيط بالأولى وتشتمل على الشعوب الاسلامية غير الغربية . وسيكون هذا الانقسام نتيجة لعوامل مختلفة ، منهما شعور العرب بثقل أعباء الحكم العثمانى لديهم ، وشعور المسلمين فى المناطق غير العربية بثقل الاستعمار الأجنبى ـ وسيسير العرب صوب الأجانب لتخليصهم من الأتراك ، وسيسير المسلمون غير العرب صوب الأتراك فى ظل الاسلام لتخليصهم من حكم الاجانب.

كما أن الأقاليم العربية فى شمال افريقية ستسير فى هذا الطريق المخالف لسير العرب فى الشرق الادنى ، وذلك لتخليص بلادهم من حكم الايطاليين والفرنسيين والأسبان . ومن الأسباب التى أدت الى هذا الانقسام تأثر عدد كبير من رجال العرب بالثقافة الغربية ، ومحاولتهم بناء دولتهم على فكرة « الدين لله والوطن للجميع » ، وسادت هذه الآراء فى الأقاليم التى يعيش فيها عدد من الأقليات غير الاسلامية ، وخصوصا فى سوريا ولبنان . وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى ضيق تفكير الحكومة العثمانية ، وعدم تمكنها من ايجاد حلول لمشكلاتها الداخلية ، ولا ننسى نشاط الانجليز وسعيهم إلى تفريق القوى الاقليمية فى الشرق الاوسط بين « عرب » و « مسلمين » للوصول إلى غاياتهم الاستعمارية . ولم يكن رجال العرب من القوة التى تمكنهم من منازلة الغرب عسكريا ، أو حتى سياسيا ، وتولى الأمر بعض الزعامات المحلية ، دون استنادها إلى قاعدة شعبية قوية .

ووصل خبر اعلان الجهاد الى الشريف حسين فى نفس الوقت الذى بلغه فيه رد كتشنر ، فانحاز الى سياسة ابنه عبد الله أكثر من ميله الى سياسة فيصل ، وإن لم يكن الموقف يسمح له بالقيام بأى عمل فى التو . فعمل على استشارة العرب فى سوريا والعراق ، لكى يعرف درجة تأييدهم لسياسته . وكان هذا يتطلب بعض الوقت ، وكانت تركيا تنتظر منه أن يؤيد اعلان الجهاد للدفاع عن الأراضى المقدسة والحرمين . وأرسلت الحكومة العثمانية اليه عدداً كبيراً من الخطابات والبرقيات ، بتوقيع رئيس الوزراء وأنور وطلعت وجمال قائد الجيش الرابع فى سوريا ، تستحثه فيها على تأييد اعلان الجهاد ، والبدء فى تجنيد العرب لمساعدة الدولة ، والاشتراك فى الدفاع عنها . ولكن حسيناً عمل فى هدوء ، وحاول كسب الوقت ، فرد بأنه يؤيد الجهاد من كل قلبه ولكنه يخشى من هجوم الأعداء على الأراضى المقدسة ، اذا ما أعلن رسميا تأييده للجهاد والحرب . وشرح أنه يمكن

للأساطيل البريطانية أن تهاجم جدة من البحر ، وتقذفها بمدفعيتها ، أو تحاصر السواحل مما سيترتب عليه المجاعة وقد يؤدى الى ثورة بين رجال القبائل . ولكنه عمل فى نفس الوقت على تجنيد العرب ، بدعوى الاستعداد للاشتراك فى الحرب ، وأرسل أبنائه للاشراف على هذه العملية وأخذ يستفسر من الادريسى والامام يحيي وابن رشيد وابن مسعود عن موقفهم من الدولة العثمانية ، ويشرح لهم الأسباب التى تمنعه من تأييد اعلان الجهاد .

وفى خلال هذه الفترة أخذ ونجت ، سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، يشجع حسين على سياسته . فاتصل به عن طريق السيد على الميرغنى الذى أبلغه صداقته للسردار ، وعما يمكن أن يفعله من أجله ، ثم أبلغه أن هذا « الصديق » يستطيع مساعدته بالمال والأسلحة والذخائر . وأرسل حسين بعض مندوبيه للتفاوض فى الأمر مع حاكم السودان ، بعد أن استند الى تأييد الميرغنى ، وشعر باهتمام البريطانيين بالتحالف معه .

وحاولت السلطات العثمانية أن تعزل حسين أو تستدعيه إلى سوريا ، ولكنها لم تنجح فيما رسمت ، واضطرت الى أن تعلن أنه يؤيد الجهاد ، وأن قواته ستشترك فيه بقيادة أبنائه . واتصلت السلطات العثمانية بكل رؤساء المسلمين فى العراق ، من سنيين وشيعة ، لتحضهم على تأييدها ؛ كما اتصلت بابن سعود وابن رشيد والامام يحيي . ولقد انضم اليها ابن رشيد ، الذى كان يخشى على نفسه من ابن سعود ، كما انضم اليها أيضا امام اليمن ، أما ابن سعود فانه لم يعط جواب قاطع . وتجاهلت الدولة العثمانية الادريسى الذى كان واضحاً فى موقفه العدائى منها ، وفى تحالفه مع الأجانب . كما أن الشيخ مبارك آل الصباح ، حاكم الكويت ، قد انتهز فرصة دخول تركيا الحرب لكى يزيد من قيمة الروابط التى تربطه بانجلترا منذ عقده لاتفاقية سنة ١٨٩٩ معها ، وتحالف معها تحالفا فعليا .

ولكن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من المضى فى سياسة تكتيل كل الشعوب الاسلامية فى حركة جهاد موحدة ، تضعف قوى الدول الاستعمارية ، وتخلص هذه الشعوب من الاحتلال الأوربى ، فأرسلت بمندوبيها ان شمال افريقية ، يتوغلون منها جنوبا ، وينظمون فيها حركات المقاومة والجهاد .

وسيواصل الشريف حسين سياسة كسب الوقت حتى يتمكن من الاعلان عن موقفه بصراحة . ولكن القوى الاقليمية فى الشرق الأوسط كانت بالفعل قد انقسمت على نفسها ومثلت مصر هذا الانقسام فى أجلى صورة ويظهر ذلك من انضمام بعض رجال خفر السواحل المصريين الى قوات الجيش الرابع وانضمام غيرهم الى قوات السنوسيين فى هجومهم على القوات البريطانية من الغرب فى الوقت الذى وقف فيه الجيش المصرى لكى يدافع عن القناه ضد مرور العثمانيين وسيكون لهذا الانقسام بين صفوف العرب أثره فى الحركة العربية ، وفى النتائج التى ستترتب عليها ، والفرص التى ستعرضها على المستعمرين .

الفصل السادس والعشرون

التعهد البريطانى

اتصلت جمعية الفتاة بالشريف حسين فى الوقت الذى كان يشاور فيه رؤساء العرب لمعرفة موقفهم من الدولة العثمانية ، وأبلغه مندوبها عن عزم الوطنيين والضباط العرب فى الجيش - فى كل من الشام والعراق - على القيام بثورة للحصول على استقلال بلادهم ، وسأله عما إذا كان يقبل تولى قيادة حركتهم ، وعما إذا كان يرغب فى التباحث معهم فى دمشق ، أو فى مكة نفسها . وكان هذا هو عين ما يبحث الشريف حسين عنه ، ولكنه لم يكن بقادر على اعطاء إجابة قاطعة ، خاصة وأنه لم يكن قد علم بموقف رؤساء العرب الآخرين من ناحية ، وكان يخشى من دسائس الأتراك من ناحية أخرى . وعلى أى حال فانه سيتذرع بخلاف بينه وبين والى الحجاز التركى « وهيب باشا » لكى يرسل ابنه فيصل إلى القسطنطينية للتفاهم فى موضوع الوالى مع السلطان والصدر الأعظم ، وكان على فيصل أن يتصل بالوطنيين العرب فى دمشق فى أثناء رحلته الى عاصمة الدولة العثمانية .

(١) الحالة فى الشام :

خضعت الشام فى ذلك الوقت لأحمد جمال باشا وزير البحرية الذى اختارته الدولة العثمانية لتحرير مصر من القوات البريطانية ، وزودته بسلطات واسعة جعلت منه حاكما على سوريا ، وقائداً للقوات المسلحة الموجودة فيها ، فى نفس الوقت . ولم يكن جمال باشا يمثل العناصر الشابه فى جمعية الاتحاد والترقى ، بل

كان رجلا يدين بمجد الاسلام ، ويوقن بامكانية عودته إذا ما تكتلت كل الشعوب الاسلامية مع تركيا فى جهادها . وكان يعتقد فى إمكانية نمو القوميات المختلفة جنبا إلى جنب مع القومية التركية الناشئة داخل نطاق الجنسية العثمانية والتضامن الاسلامى . ولم يكن ممن يميلون إلى الألمان بل كان على العكس من ذلك من أنصار الثقافة الفرنسية.

ووصل جمال باشا إلى سوريا بعد أن كان رجال السلطات العثمانية قد هاجموا القنصلية الفرنسية فى كل من بيروت ودمشق واستولوا منها على أوراق تدين عدداً من زعماء العرب « بالتعاون مع الأعداء » أو بما لا يختلف كثيراً عن الخيانة ، ولكنه حفظ هذه الأوراق ، وأبلغ الشريف حسين بمحتوياتها ، وأخذ يستعد للمهمة التى جاء من أجلها وهى كسب العرب إلى جانب تركيا فى الحرب ، ومحاولة الحصول على تأييد المسلمين ومشاركتهم فى الجهاد . وتشهد خطاباته وخطابات أنور للشريف حسين بطول صبرهما ، ومحاولتهما جمع الشمل والوصول إلى الهدف المشترك . ولقد كان لهذا الموقف تأثيراً حسناً على السوريين ، بمجرد وصول جمال باشا .

وكانت انجلترا قد أعلنت فى ذلك الوقت حمايتها على مصر ، وأصدر ماكسويل أوامر عسكرية بخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وتعيين حسين كامل بدلا منه ، وتلقيبه بسلطان مصر . وهجم جمال باشا على منطقة قناة السويس فى أوائل شهر فبراير سنة ١٩١٥ ، وكان يعتقد فى أن المصريين سيهبون فى ثورة عنيفة ضد المحتلين تساعد على أخذ البريطانيين بين نارين ، تمهيداً لاخراجهم منها ، وإعادة مصر إلى مجموع الأقاليم العثمانية ، كما كان رجال مصر الوطنيين فى ذلك الوقت يشتهون . ولكن انجلترا أوقفت الهجوم العثمانى ، بينما بقى الشعب فى مصر ساكنا ولم يقم

بأية حركة ، فاضطر جمال باشا إلى التقهقر بمعظم جيشه ، تاركا وراءه بعض القوات لمناوشة الانجليز ، وتأخير تقدمهم فى سيناء ، وتعقبهم له فى سوريا .

وجاء فيصل بن الحسين إلى سوريا قرب نهاية شهر مارس ، فقابله جمال باشا مقابلة كريمة . ثم بدأ فيصل إتصاله بالوطنيين العرب من جمعية الفتاة الذين شرحوا له معرفتهم بأن دخول تركيا الحرب يهدد كل الأقاليم العربية فى الدولة العثمانية ، مما يتطلب العمل على تحريرهم واستقلالهم . ولكنهم كانوا قد قرروا - فى حالة ظهور أطماع أوربية فى بلادهم - أن يعملوا إلى جانب تركيا ، حتى يقاوموا كل تدخل أجنبى فى بلادهم .

وزاد الاتصال بين فيصل وبينهم ، وانضم إلى جمعيتهم ، ثم بدأ إتصالاته مع رجال جمعية العهد التى كان أعضاؤها من ضباط الجيش . ووجد هناك نفس ما وجده لدى رجال الفتاة من رغبة فى الإنفصال عن تركيا ، لا يكبحها إلا الخوف من أطماع الانجليز والفرنسيين والايطاليين والروس . وكان نشاط الفرنسيين واضح مع المارونيين والملكانيين قبل الحرب مباشرة ، وكذلك نشاط الانجليز مع الدروز ، ونشاط الروس مع الأرثوذكسيين . أما المسلمين فكانوا غير خاضعين لأى صلات معينة ، وأرادت تركيا أن تبنى عليهم دعائم سياسية الجهاد ، للمحافظة على كيانها ، وتخليصها من المعتدين . وزاد خوف العرب من الدول الاستعمارية وخاصة بعد معرفتهم بأطماع ايطاليا فى اليمن والعسير وأطماع انجلترا فى كل الجزء الجنوبى من الجزيرة العربية ، وهو الجزء المطل على المحيط الهندى . وكانت الأيام قد أثبتت شكوكهم عندما أغارت ايطاليا على سواحل طرابلس واقتطعتها من جسد الدولة العثمانية . وكان كثيرا من الوطنيين العرب قد بلغوا مرحلة من التفكير تساءلوا فيها عما إذا لم يكن من الحكمة الاستمرار فى تحمل أعباء الحكم التركى ،

الذى يعرفونه ، بدلا من وقوعهم تحت حكم أجنبي مختلف تماما ،ولكن أشدقوة ، ولن يتزحزح عن بلادهم إلا بعناء وبشق الأنفس . وكان عزيز المصرى قد إتصل من مصر بزملائه أعضاء جمعية العهد ، وطلب منهم الا يقوموا بأعمال عدائية ضد تركيا ، إذ أن دخولها الحرب سيعرض أقاليمها العربية لخطر الغزو الغربى ، وذلك إلى أن يحصلوا على ضمان وتعهد ضد هذا الخطر الجديد ، وإلا فان واجبهم يحتم عليهم الوقوف إلى جانب تركيا ، وفى داخل الدولة العثمانية ، دون أن يحطموها .

اتفق اذن كل من أعضاء جمعية الفتاة وجمعية العهد على ما سبق دون أن يعلموا بمراسلات الانجليز مع الشريف حسين . و انضم فيصل إلى جمعية العهد كما انضم إلى جمعية الفتاة وأعجب بتنظيمها وبدقة الاتصال بين أعضائها ، ثم كشف لهم عن عروض كتشنر قبل مواصلة السفر إلى القسطنطينية .

وقابل الأتراك فيصل بترحاب ، وتباحث فى هذه الزيارة مع الأمير سعيد حليم ، رئيس الوزراء ، ومع طلعت بك وزير الداخلية ، وأنور باشا وزير الحربية ، كما قابل السلطان وشرح له الأتراك أهمية الموافقة على إعلان الجهاد بالنسبة للحجاز والبلاد العربية وكل الأقاليم الاسلامية . وعند عودته إلى دمشق وجد فيصل أن زملاءه من جمعية الفتاة وجمعية العهد قد اتفقوا على خطة للعمل فى أثناء وجوده فى القسطنطينية ، ووضعوا اتفاقا ينص على الشروط التى يستطيع رؤساء العرب وزعمائهم أن يتقبلوا على أساسها التعاون مع انجلترا ضد تركيا . وطلبوا منه أن يأخذها معه ويعرضها على والده ويرى امكانية قبول الانجليز لها .

وكانت هذه الشروط تتلخص فى اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية

فى كل من سوريا والعراق حتى الخليج العربى والمحيط الهندى ثم البحر الأحمر حتى شواطىء البحر الأبيض ، وفى الغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، وفى عقد تحالف دفاعى بين بريطانيا وهذه الدولة العربية المستقلة ، وتفضيل انجلترا على غيرها فى مشروعات الاستغلال الاقتصادى . وكانت هذه هى الشروط التى يقبل زعماء العرب على أساسها القيام بثورتهم التى سيعلنها الشريف حسين ، وأن يبذلوا جهدهم تأييد « الحلفاء » فى الحرب .

وتعتبر هذه الوثيقة فى غاية الأهمية إذ أنها حددت مطالب وشروط فى ذلك الوقت ، وستكون هى الأساس الذى سيستند إليه شريف مكة عند مفاوضته للانجليز ، وكان هدف العرب هو الاستقلال عن كل تدخل أجنبى بما فى ذلك الامتيازات الأجنبية ، أما إذا ما قبلت انجلترا الاعتراف بهذا الاستقلال ، فان العرب كانوا مستعدون بدورهم للترحيب بالتحالف معها . وكانت هذه هى أقل الشروط الضرورية التى لا يمكن للعرب أن يتنازلوا عنها بأى شكل من الأشكال ، أعطاها زعماء الجمعيات العربية لفيصل لتوصيلها إلى الشريف الذى اعترفوا به متحدثاً بلسانهم ، وبلسان كل العرب ، وتعهدوا بالقيام بثورة تشترك فيها كل القوات العربية ، اذا ما نجح فى الاتفاق مع بريطانيا على هذه الأسس .

واضطر فيصل الى الاسراع فى السفر الى الحجاز لكى يعرض نتيجة مباحثاته على والده ، خاصة وأن الوقت كان يهدد بتشتيت قوى العرب ، اذ أن الأتراك قد قرروا بسحب احدى الفرق العربية من سوريا لاشتراكها فى عمليات الدردنيل .

(٢) نشاط البريطانيين :

كانت السلطات البريطانية فى مصر قد اتخذت فى خلال هذه الفترة كل الترتيبات التى تسمح لها بتقليل خطر اعلان الجهاد وتخفيفه الى أبعد درجة ممكنة ، وأشرف

على هذه العملية كل من السير هنرى مكماهون ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، والسير رجنالد ونجت ، سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .

واتصل البريطانيون بزعماء العرب الموجودين فى مصر . وخصوصا عزيز على المصرى والسيد رشيد رضا ، ودارت المحادثات حول محتويات خطاب كتشنر للشريف حسين ، وهدفت الى اقناع العرب بأن مستقبلهم يتوقف على تحالفهم مع انجلترا . واتسعت دائرة هذه الاتصالات مع الزمن ، ولكنها لم تؤد الى نتيجة ايجابية ، ذلك أن الزعماء العرب كانوا يستطيعون أن يؤثروا على زملائهم فى سوريا والعراق ، ولكنهم طالبوا الانجليز بضمان استقلال العرب كشرط أساسى لدعوة العرب للثورة ، ولم تكن السلطات البريطانية فى مصر مستعدة فى ذلك الوقت لاعطاء مثل هذا الضمان . وعلى أى حال فان هذه الاتصالات لم تبق دون أية نتيجة اذ أنها أثبتت للانجليز فشل كل محاولة لدفع العرب الى الثورة مالم يقدموا لهم التعهدات التى يطلبونها ، والضمانات اللازمة لمستقبل بلادهم . وكان ونجت قد وصل الى نفس النتيجة بعد مباحثاته الطويلة مع السيد على الميرغنى وغيره من وجوه السودان ، الذين طالبوا باذاعة بيان يعطى ضمانات وتعهدات واضحة فيما يختص بمستقبل البلاد العربية ومستقبل الخلافة . وأيد كتشنر وجهة النظر هذه واضطرت الحكومة البريطانية الى التصريح لمكماهون بنشر هذا التصريح ، وبنفس الشكل الذى طلبه ونجت من السودان .

وكان هـــذا التصريح يهدف فى حقيقة الأمر الى تهدئة مخاوف المسلمين أكثر من عمله على ارضاء الأمانى السياسية العربية ، اذ أن بريطانيا قد تعهدت فيه بأن تشترط فى اتفاقية السلام الاعتراف بالبلاد العربية كدولة مستقلة كاملة السيادة على أماكن الاسلام المقدسة ، كما أنها أشارت الى استعداد الحكومة

البريطانية للترحيب باعلان خلافة عربية . ونشرت انجلترا هذا التصريح فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩١٥ ووزعت منه كميات كبيرة فى مصر والسودان ، كما نشرته فى سوريا وفى الحجاز .

وأثبتت الحكومة البريطانية بنشرها هذا البلاغ أنها تؤيد التأكيدات التى أعطاها كتشنر فى آخر أكتوبر سنة ١٩١٤ ، اذ أنه كان قد وعد الشريف بالدفاع عن بلاد العرب ضد أى هجوم أجنبى ، وجاء هذا التصريح زيادة على هذا الوعد فضمن الاعتراف بقيام دولة مستقلة فى بلاد العرب ، ولكنه لم يشر الى النقطة التى كانت تشغل بال كل العرب فى ذلك الوقت ، وهى تطبيق هذا الضمان واشتماله على سوريا والعراق أيضا .

وقامت السلطات البريطانية فى الهند من ناحية أخرى بنشاط مماثل فى الجزء المواجه لها من الجزيرة العربية ، ابتداء من المحيط الهندى والخليج العربى . وكانت هذه السلطات متخصصة فى شئون جنوب الجزيرة منذ أجيال ، سواء أكان ذلك فى عدن أو عند الخليج ، وكانت هى التى أشرفت على العمليات الحربية لاحتلال البصرة فى نوفمبر سنة ١٩١٤ . فأرسلت أحد مندوبيها قرب نهاية هذه السنة الى ابن سعود ، لكى يغريه على التعاون مع « الحلفاء » . ولم يكن ابن السعود محتاج لأى إغراء على عدم التعاون مع الاتراك . وكان قد إستقبل أحد أعضاء جمعية العهد الذى ارسله عزيز على المصرى اليه بمجرد دخول تركيا الحرب ، ولكن موقفه كان شديد الحساسية كرئيس وهابى وخاصة تجاه إعلان الجهاد ، ولم يكن فى وسعه أن يتجاهل إعلان الجهاد وخاصة اذا ما أيد الشريف حسين هذه الحركة . وبينما كان المندوب البريطانى لدى إبن سعود وصل مندوب آخر من طرف حسين لاستشارته فى الموقف السياسى ، والجانب الذى يجب على العرب أن يختاروه .

امتنع كل من ابن سعود وحسين عن الانضمام الى حركة الجهاد ، وشرح ابن

سعود للشريف أنه لن يتعاون مع تركيا فيه ، ثم رد على العرض الانجليزى بطريقة ودية ، وقبل أن ينتهى عام ١٩١٥ كان ابن سعود قد وقع على معاهدة تحالف مع نائب الملك فى الهند .

ونجحت حكومة الهند فى عقد اتفاقية أخرى مع الادريسى فى شهر أبريل تشبه تلك التى عقدتها مع ابن السعود ، واختصت بالمصالح المحلية دون ذكر أى إشارة للحركة الوطنية العربية ولم يكن فى استطاعة الادريسى أو ابن السعود أن يشاركوا فى مجهودات الحرب ماديا أو أدبيا بشكل فعال ، ولهذا فان انجلترا قد إكتفت منهم بالوقوف موقف سلبى فى الحرب وان كان هذا الموقف السلبى يسمح فى نفسه بتهديد الاتراك عند محاولتهم الوصول الى الخليج العربى من ناحية ، ويمنعهم من استخدام سواحل العسير فى التدخل ضد ملاحة الحلفاء فى البحر الاحمر من ناحية أخرى .

اما ابن رشيد والامام يحيى فان انجلترا لم تفكر فى الاتصال بهما ، ذلك أن الاول كان قد أعلن أنه مع الاتراك منذ اعلان الحرب ، أما الثانى فلن يفضل الانضمام للانجليز مهما كانت وعودهم معسولة ، ما دامت تركيا تحتفظ فى بلاده بفرقتين عسكريتين . واتخذ الامام يحيى موقف المتفرج عندما زحفت القوات العثمانية من بلاده ضد محمية عدن ، وحاول المقيم السياسى أن يبدأ فى محادثات خاصة معه ، ولكن المشروع لم يؤد الى نتيجة ما إذ أن الامام احتفظ بموقفه السلبى حتى النهاية .

وعندما بدأ الشريف حسين مفاوضاته مع الانجليز فى شهر يوليو سنة ١٩١٥ لم يكن الحلفاء فى موقف يحسدون عليه فى الشرق الاوسط ، وكانت عمليات الدردنيل باهظة التكاليف وفاشلة فى نفس الوقت . حقيقة أن الاتراك كانوا قد

فشلوا فى دخول مصر ، ولكن خطرهم ظل باقيا على القوات البريطانية فيها ، ويجبرها على الاحتفاظ بوحدات كبيرة قرب الحدود الشرقية . ولم يكن موقف السنوسى قد وضح تمام الوضوح ، رغما عن أن الانجليز كانوا يعلمون باتصالاته مع الاتراك مما يضايقهم ، ولم يمض وقت طويل حتى تحققت مخاوف البريطانيين .

أما سلطان دارفور فكان على اتصال مع السنوسى ويميل بدوره الى الانضمام الى حركة الجهاد ، وتكتيل القوى الاسلامية فى المنطقة لاخراج الاجانب المستعمرين منها . كما قامت القوات العثمانية فى اليمن بغزو محمية عدن ، وأخرجت الجنود البريطانيين من سلطنة لحج واصبحت على بعد عدة أميال من عدن نفسها فاضطرت انجلترا إلى ارسال لواء من مصر لانقاذ الموقف فى جنوب الجزيرة وهكذا نجد أن القوات البريطانية قد إتخذت موقف الدفاع فى كل البلاد العربية إلا فى جنوب العراق حيث تقدمت قواتها من البصرة شمالا رغم تكبدها خسائر فادحة .

وبينما كان السير هنرى مكماهون لا يفكر الا فى الاخطار التى تهدد بقاء القوات البريطانية فى مصر نفسها ، إستلم أول مذكرة من الشريف حسين .

(٣) — تبادل المذكرات

أرسل الشريف حسين مذكرته الاولى الى السير هنرى مكماهون فى اواسط شهر يوليو سنه ١٩١٥ وأكد فيها تصميم العرب على الحصول على استقلالهم واعتقادهم فى تكامل مصالحهم مع البريطانيين ، ثم عدد الشروط التى كان مستعدا على اساسها للدخول فى تحالف مع بريطانيا لتحقيق هذه الاهداف بالنيابة عن الشعوب العربية ، وذكر أنه ينتظر الرد فى بحر شهر ، سواء بالقبول أو بالرفض وكانت شروطه هى نفس الشروط التى اتفق عليها زعماء العرب فى دمشق وأضاف

اليها شرطاً ينص على اعتراف بريطانيا بالخلافة العربية فى حالة قيام العرب باعلانها
وشرطا آخر ينص على أن التعاون بين العرب وانجلترا سيظل ساريا لمدة خمسة عشر
عاما أو أكثر ، حسب اتفاق الطرفين . ونصت هذه المذكرة على حدود الدولة
العربية بنفس نصوص اتفاقية دمشق ، ولكن الشريف شرح أن الوقت يمر بسرعة
وان من المصلحة اتفاق الطرفين على النقط الاساسية ، وترك النقط الثانوية إلى
ما بعد ، إذا ما تطلبه الامر ذلك . وكتب الأمير عبد الله فى نفس الوقت خطابا
إلى مستشار الشئون العربية بدار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، وطلب
منه فيه توصيل مذكرة والده الى الجهات المختصة ، وذكر فيه أن العرب قد قرروا
الجهة التى سينضمون اليها مما يستدعى الاقلال من ارسال منشورات الدعاية إلى
بلادهم ، ويستدعى الحذر والحيطة فى التراسل معهم . ثم طلب الاسراع فى ارسال
بعض كميات من القمح إلى الحجاز خاصة وأن ظروف الحرب قد أوقفت مجىء
الحجاج من مصر ، ووقف مع ذلك إرسال الغلال إلى الاراضى المقدسة فى
كل الموسم .

ولقد أجاب السير هنرى مكماهون على هذه المذكرة فى ٣٠ من أغسطس
بمذكرة غير محددة الألفاظ . والظاهر أن تعليمات وزارة الخارجية البريطانية قد
وجهته إلى عدم القبول أو الرفض الصريحين لشروط الشريف . فكرر التأكيدات
التى سبق لكتشنر أن أعطاها للشريف بشأن إستقلال العرب واقامة خلافة عربية
ولكنه ذكر أن مناقشة هذه التأكيدات وتحديد المنطقة التى سيستقل فيها العرب
هى أمور غير متيسرة تحت ضغط الحرب ، خاصة وان الاتراك لا يزالون يحتلون
بعض البلاد العربية ، وان بعض العرب يخدمون فى الادارة العثمانية ، وفى القوات
المسلحة العثمانية . وانهى مذكرته بوعد بارسال بعض كميات من القمح للحجاز .

وظهرت ميوعة موقف البريطانيين من أنهم كانوا يسعون الى التحالف مع

العرب والشريف من ناحية ، وكانوا - من ناحية أخرى - يضنون عليهم بالوسائل
والشروط الضرورية لتحقيق هذا التحالف . والظاهر أن البريطانيين كانوا لا
يعرفون الكثير فى ذلك الوقت عن محادثات فيصل فى دمشق ، وعن وجود جمعيتى
العهد والفتاة ، فاعتقدوا أن الشريف كان يحدث باسمه شخصيا ، وربما يسعى أيضا
إلى أهداف شخصية ، وأن فى استطاعتهم كسبه بوعد بالاعتراف به كخليفة ، دون
تحديد منطقة الاستقلال العربى ، أو شروط ذلك الاستقلال .

ولم يرض الشريف بهذا الرد ، وكتب مذكرة ثانية فى يوم ٩ من سبتمبر ،
يظهر وضوحها وتحديد أهدافها بنفس الجلاء الذى ظهرت به ميوعة الرد الانجليزى ،
ولم يخف اندهاشة من تردد البريطانيين فى مناقشة الاقتراح الخاص بحدود الدولة
العربية المستقلة ، وذكر أن هذا الاقتراح هو إقتراح العرب وليس اقتراحه
الشخصى ، وأنهم قد أصروا على بنوده وتفصيله ، كشرط أساسى للعملية كلها . ثم
شرح أن المسألة ليست مسألة خلافة أو القاب ، وأصر على ضرورة بحث مسألة
الحدود بحثا وافياً صريحاً ، وأن هذا هو رأى الشعوب التى يتكلم باسمها ، بما فى
ذلك الأفراد الذين تضطرهم الظروف إلى خدمة حكامهم الأتراك . ووضح
أن بداية مفاوضاته مع مكماهون تتوقف قبل أى شىء على رفضه أو قبوله
للحدود المقترحة .

وضاق مجال الاختيار أمام مكماهون والسلطات البريطانية فى مصر ووزارة
الخارجية نفسها فى لندن . وزادت معلومات البريطانيين فى خلال هذه الفترة عن
نشاط وأهمية جمعيتى الفتاة والعهد ، ونمو روح القومية العربية فى كل من
سوريا والعراق .

واضطر مكماهون إلى الرد فى ٢٤ أكتوبر بمذكرة تعتبر أهم المذكرات

البريطانية التى لها صيغة دولية فى موضوع القومية العربية ، إذ أنها اشتملت على التعهدات التى ترتب على اعطائها دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء . وستزيد أهميتها بعد نهاية الحرب عندما يحاول الانجليز الرجوع فيما وعدوا به ، فيحاولوا تفسيرها بشكل يتفق ومصالحهم ، ويجعلهم يتحكمون فى العرب ، وفى منطقة الشرق الأدنى . ولقد أكد مكماهون للشريف أن عدم استعداده لمناقشة مسألة الحدود لا يعبر إلا عن اعتقاده بأن الوقت لم يحن بعد لبحث مثل هذا الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية قد سمحت له ـ بعد أن علمت أن الأمر أساسى وسريع — بأن يعطى بعض الضمانات والتأكيدات للعرب .

وتعهدت بريطانيا بالإعتراف باستقلال العرب وبتأييده داخل المنطقة والحدود التى حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء آسيا الصغرى وسوريا . كما أن التعهد قد إشتمل فى نفس الوقت على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التى تقع فى داخل المنطقة ، والتى ترتبط انجلترا بها ، باتفاقيات عقدتها مع بعض رؤساء العرب وشيوخهم .

ولقد وضع الانجليز فى مذكرتهم أربع نقط أخرى تمس مسائل مختلفة عن حدود الدولة العربية ، كانت أولها ضمان من انجلترا ضدا الاعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية استعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إدارى لدولتهم المقبلة ، والثالثة أن العرب لن يلتجئوا إلا لانجلترا عندما يشرعون فى استدعاء المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص فى العراق ، وضرورة إقامة إدارة فى كل من ولايتى البصرة وبغداد ، بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والانجليز فى إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية .

وختم مكماهون مذكرته بالاعراب عن أمله فى أن يؤدى هذا التعهد إلى تحالف مستمر بين بريطانيا والعرب ، وأن أولى نتائج هذا التحالف سيكون شبوب نيران الثورة العربية ، وطرد الأتراك من البلاد العربية ، وتحرير شعوبها منهم . ولم يتحدث مكماهون — فى هذه المرة — عن مسألة الخلافة العربية ، بعد أن شعر من مذكرة الشريف السابقة أن المسألة ليست مسأله خلافة ، بل هى قيام دولة عربية قبل كل شيء .

ولقد رد الشريف حسين على هذه المذكرة بمذكرة ثالثة فى ٥ من نوفمبر ، ظهر فيها طول باعه فى صياغة النصوص بشكل ملتوى ، مما يصعب عمل رجال القانون والتاريخ ، ولكن يسهل عمل الدبلوماسى فى القضايا الدقيقة . وبدأ هذه المذكرة الجديدة بتحديد موقفه من مسألة الحدود ، فوافق على إبعاد ولاية أدنة وميناء مرسين من المنطقة العربية ، ولكنه رفض إبعاد هذه الأجزاء من سوريا الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماه وحلب ، التى ذكرها مكماهون وأصر على أنها مناطق عربية صرفة ، كما أنه رفض ابعاد الاسكندرونة . وعلى أى حال فانه قد إضطر إلى قبول التحفظات الخاصة بالاتفاقات الإنجليزية مع بعض شيوخ العرب ورؤسائهم ، ولكن باسلوب يسمح بالإعتقاد بأنه يقصر ذلك على المنطقة القريبة من الخليج العربى والبصيرة . كما أنه رفض فكرة مكماهون الخاصة بالتعاون الانجليزى العربى فى ولايتى البصرة وبغداد فى مجموعها ، ولكنه وافق على أن تستمر انجلترا فى احتلال هذه المناطق بعد الحرب — وكانت القوات البريطانية قد احتلتها فعلا فى ذلك الوقت ـ وذلك على أساس الإعتراف بأن هذا الإحتلال هو احتلال مؤقت ، ولا يؤثر فى السلامة الإقليمية للبلاد العربية ، وفى نظير أن تتقدم انجلترا بمساعدة مالية للدولة العربية الناشئة ، إلى أن تتوازن ميزانيتها .

ثم طلب الشريف من الإنجليز أن يضمنوا له عدم تخليهم عن العرب فى الميدان وفى وسط المعركة ، أمام القوات التركية والامكانيات الألمانية ، وأشار إلى خطورة ترك العرب يعاملون معاملة المحاربين غير النظاميين وغير الرسميين ، وذلك فى مفاوضات الصلح ، وطلب من انجلترا أن تتعهد بتأييد مطالبهم فى أثناء هذه المفاوضات . وأظهر أنه لا يستطيع إعلان الثورة على الدولة العثمانية فى الحال ، ودون أن يعهد لها ويستعد من أجلها ، ولذلك فانه قد شرح بأنه لن يتمكن من القيام بأية حركة قبل أن يحصل على هذه الضمانات والتأكيدات من إنجلترا .

وجاء بعد هذا رد الانجليز بمذكرة رابعة بتاريخ ١٣ من ديسمبر يمتاز بابهامه وغموضه من جديد . فوافق مكماهون على ابعاد منطقة أدنة ، ولكنه أصر على التحفظ الخاص بالمناطق الساحلية فى شمال سوريا، ولم يستند فى ذلك إلا إلى أن هذه المناطق الساحلية فى شمال سوريا ، كانت بها مصالح فرنسية . ثم شرح أن اتساع المنطقة التى عقدت بريطانيا مع رؤسائها معاهدات خاصة يمتد إلى بلاد العرب نفسها وإلى العراق . ثم تحدث عن ضرورة الموافقة على تعاون إنجليزى عربى فى الادارة المقبلة فى جنوب العراق ، ولكن بشكل غامض ، وترك حرية العمل لبلاده حينما ذكر أن ظروف الحرب القائمة لا تسمح بالاتفاق على التفاصيل الخاصة بها ، وختم خطابه بتأكيد رسمى بأن بريطانيا لن تعقد أى صلح لا يعترف باستقلال العرب .

ولقد أرسل الشريف مذكرة رابعة فى أول يناير سنة ١٩١٦ تعامى فيها عن وضوح الرد الانجليزى بشأن الادارة المشتركة فى جنوب العراق ، وحاول ألا يستغلها ويترك تسويتها إلى ما بعد ، وذكر أكثر من ذلك أنه يترك مسألةالاعانة

المالية البريطانية لحكمة إنجلترا وعدالتها . وكان الشريف يفاوض الانجليز منذ أكتوبر سنه ١٩١٤ ورأى أن مسألة استثناء بعض مناطق من سوريا من نطاق الدولة العربية يهدد هذه المفاوضات ويقضى على الجهود التى بذلها من أجل الاستعداد للثورة ، فلم يرفض التحفظ البريطانى ولم يوافق عليه ، بل أجله وذكر أنه لا يسعى إلى التفريق بين إنجلترا وحليفتها فرنسا ، ولذلك فانه سيترك هذه المسألة جانباً طوال مدة الحرب . ولكنه شرح بوضوح أنه لن يتنازل لفرنسا أو لأية دولة أخرى عن شبر واحد من هذه الأراضى ، وأنه سينتهز أول فرصة تسنح بعد الحرب لإثبات حقوق العرب على كل سوريا .

ولم يطلب الشريف أى رد على المسائل التى أثارها ، وكتب بطريقة تدل على أنه يعتبر الموضوع منتهياً ، وكرر عزيمته على إعلان الثورة فى أقرب فرصة ممكنة ، ذاكراً أنه سيبلغ مكماهون حاجاته من الذخائر والأسلحة والإمداد .

ظهر خوف الشريف إذن من الآعيب السياسة الإنجليزية ، ومن تغيير موقفها تجاهه وتجاه العرب ، فاكتفى بالوصول إلى مبدأ الإعتراف باستقلال العرب ، وأراد أن ينقذ ما حصل عليه من خطر الدخول فى تفاصيل قد تقضى على المشروع كله ، وخشى من تشبث الإنجليز بمسألة الإدارة المشتركة الإنجليزية العربية فى جنوب العراق ، أو إصرارهم على المصالح الفرنسية فى شمال غرب سوريا ، فقرر ترك هاتين المسألتين معلقتين حتى نهاية الحرب ، وكان إيمانه بوضوح المطالب العربية وشرعيتها فى كل من هاتين المنطقتين يمنعه من الاعتقاد إلا فى إنتصار العرب فى كل منهما ، ولكنه لم يقدر قوة المصالح الاستعمارية الإنجليزية الفرنسية، وإمكانيات هذه الدول للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط حق قدرها ، وكان

قصور النظر هذا من جانبه أحد الأسباب التى ستؤدى إلى تقسيم القوى الاقليمية فى المنطقة بين عرب وأتراك ، وزيادة تمهيد السبيل لتدخل الغربيين لجنى الثمار التى اينعت .

ولقد أجاب السير هنرى مكماهون بمذكرة جديدة فى آخر يناير سنة ١٩١٦ كرر فيها المسائل السابقة وشكر الشريف على رغبته فى تحاشى خلق سوء تفاهم بين فرنسا وانجلترا . ولكنه انتهز الفرصة لكى يشرح له أن العلاقات بين هاتين الدولتين لن تفتر بعد نهاية الحرب . وكان هذا تمهيداً مقصوداً لما سيجىء ، ويدل بشكل غير مباشر على أن انجلترا لا تستطيع أن تضمن دخول هذه المناطق الغربية من سوريا داخل نطاق الدولة العربية التى اعترفت باستقلالها فى مذكره ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩١٥ إذا ما أصرت فرنسا على مطالبها فى هذه المنطقة .

(٤) قيمة التعهد :

انتهت المفاوضات إذن بين الشريف ومكماهون ، وأخذا يتبادلان المراسلات عن الاستعداد للثورة ، وإظهار إخلاصهما للتعهدات الانجليزية العربية .

ويمكننا أن نلخص بسهولة بنود هذه الاتفاقية ، أما التزامات كل من الطرفين فانها لم تسجل فى هذه المراسلات ، بل قام المندوبون بالاتفاق عليها شفهيا ، وخصوصا تلك الالتزامات الخاصة بالمجهودات الحربية . وكان المفهوم بشكل واضح أن الشريف سيبذل كل مجهوده ونفوذه ويضع كل إمكانياته للعمل على هزيمة تركيا ، أما انجلترا فانها ستساعده وتمده بالسلاح والعتاد والأموال . كما أن الشريف قد اتفق على إعلان ثورة عربية من الناحية السياسية ، ويعلن أن الأتراك هم أعداء للاسلام ، وفى نظير ذلك تعهدت بريطانيا بالاعتراف

بالخلافة العربية فى حالة إعلانها ، والاعتراف باستقلال العرب داخل منطقة محددة ، وتأييده .

أما حدود تلك الدولة العربية المقبلة فستكون موضوع نقاش وجدال يستمر حتى الآن وخاصة بالنسبة لفلسطين . ذلك أن العرب يؤكدون أن بريطانيا قد اعترفت بدخول ذلك الاقليم داخل حدود الدول العربية ، بينما يتبجح الانجليز بأنهم لم يعترفوا بذلك .

والحقيقة أن مكماهون لم يذكر بنفسه ويخط يده حدود الدولة العربية المستقلة ذلك أنه قبلها فى مجموعها ، كما عرضها الشريف حسين ، ثم ناقش بعض مناطق منها ، وهذا ما يدعوا إلى تأييد وجهة النظر العربية ، وهو الاعتراف بعروبة هذا الاقليم ودخوله فى نطاق الدولة العربية ، مادامت مراسلات مكماهون لم تنص عليه ، أو حتى تلمح وتشير إليه فى تحفظاتها الخاصة .

ولكنا نلاحظ أن هذه المراسلات لم تشتمل على كلمة فلسطين ، أو حتى حتى على إسم سنجق « بيت المقدس » ، حسب التسمية العثمانية فى ذلك الوقت ، رغما عن تحديد هذه المراسلات لمناطق أخرى معينة ، حاولت أن تخضعها لشروط وتحفظات . وإن صمت مكماهون عن الاشارة لهذه الأقاليم لدليل على إعتراف إنجلترا به داخل نطاق الدولة العربية ، التى تعهدت بمساعدتها ، وبضمان إستقلالها .

ولقد أدعى المستر تشرشل — عندما كان وزيراً للتاج فى عام ١٩٢٢ — أن الأجزاء السورية « الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماه وحلب » تشتمل على فلسطين ، وأدعى أن كلمة « مناطق » تعادل لفظ « ولايات » فى

الادارة العثمانية ، ولـكن البحث المنطق يثبت ضحالة هذا الادعاء ، خصوصا وإن مـكماهون لم يقصد بها هذا المعنى ، ولم يكن هناك ما يسمى بولاية دمشق أو ولاية حمص وولاية حماه . ولا يمكن فهم خطابات مـكماهون لـكلمة « مناطق » إلا على أنها بالفعل المناطق التى تحيط بهـذه المدن ، ولم يتناول هذا التحفظ الا ذلك الجزء الغربى من سوريا ، والممتد من صيدا الى الإسكندرونة ، والواقع إلى الغرب من الخط الواصل بين هذه المدن الأربعة وكان هذا هو ما حاولت بريطانيا أن تتذرع به تبريراً لسياستها ، التى عملت على إخراج فلسطين من حدود الدولة العربية المستقلة .

ولقد حاول مكماهون فى مذكرته الثالثة بتاريخ ١٣ من ديسمبر ابعاد مناطق « فى ولايتى حلب وبيروت » خارج حدود الدولة العربية ، فما الذى منعه منذكر فلسطين أو سنجق بيت المقدس إذا ما رغب فى ذلك حقيقة ؟ إن عدم ذكره لفلسطين يؤكد أنه لم يكن إلا مدافعا عن المصالح الفرنسية وفى المناطق الساحلية الشمالية من سوريا ، وأنه لم يكن لديه أى شيء يتعلق بفلسطين .

وأخيراً فان مـكماهون قد تعهد بأن تعترف بريطانيا باستقلال العرب فى كل المناطق الواقعة دخال الحدود التى اقترحها شريف مكة ، والتى سيكون لها أن تتصرف تجاهها بطريقة لا تتعارض مع مصالح حليفتها فرنسا ، فاذا كان لانجلترا عند نهاية الحرب حرية التصرف تجاه أى جزء من سوريا قالت أنهـــا مضطرة للاحتفاظ به لفرنسا ، فان هذا التحفظ يفقدالتعهد كل قيمتة وقوته فى الوقتالذى طبق فيه ، وكان من الواجب الاحتفاظ بأى منطقة لا تخضع للمصالح الفرنسية - وفلسطين هى إحدى هذه المناطق - داخل حدود الاستقلال العربى ، الذى إقترحه الشريف ، والذى وافقت عليه إنجلترا رسمياً .

وعلى أى حال فان هذه الحجج ستظهر فيما بعد - وعند مناقشة قيمة الوعود الانجليزية ومطالبة العرب لهم بتطبيقها - ولم نذكرها هنا إلا لأنها ثغرات سيحاول المستعمر « الحليف » أن ينفذ منها إلى قلب البلاد العربية ، ويسيطر عن طريقها على مجهودات العرب ، لبناء بلادهم والاعتزاز باستقلالهم وبقوميتهم .

الفصل السابع والعشرون

الثورة

كانت فكرة الشريف الاولى تتلخص فى اعلان الثورة فى كل من سوريا والحجاز فى نفس الوقت ، وكان يرغب فى أن يقوم الحلفاء بالنزول إلى ميناء الاسكندرونه عند اعلانه للثورة ، ثم يتقدمون شرقا لاقتطاع العراق من الدولة العثمانية ويحاصرون بذلك قواتها الموجودة فى كل من سوريا والحجاز . ولكن « الحلفاء » رفضوا هذه الخطة ، وسيضطر الى اعلان الثورة فى الحجاز نفسه ثم يسير بعد ذلك الى سوريا .

(١) الارهاب فى سوريا :

كانت مذكرة مكماهون الرابعة قد وصلت الى مكة فى ١٢ من فبراير سنة ١٩١٦ فاخذ الشريف فى اتمام استعداداته للثورة . وكان موقف الاتراك قد تحسن فى ذلك الوقت خصوصا وان الحلفاء قد تركوا الدردنيل ، وذاقت قواتهم طعم الهزائم فى العراق ، وأخذت تركيا تفكر فى اعادة غزو مصر ، وطلبت من الشريف الاسراع فى اعداد المجندين العرب اللازمين لطرد الانجليز من مصر . فاضطر الشريف إلى اظهار الطاعة لجمال باشا ، وأرسل ابنه فيصل الى سوريا لاتمام الاستعدادات اللازمة للتجنيد والتعاون فى الحملة المقبلة ، ولكنه أرسل فى نفس الوقت ابنه الثانى « على » إلى المدينة لمراقبة الوالى التركى المقيم فيها وللاتصال بشيوخ العرب والبدو فى هذه المنطقة . أما عبد الله فانه قد بقى الى جوار والده لاتمام المؤامرة.

وكان موقف جمال باشا تجاه العرب ومعاملته لهم قد بدأت فى التغير مع الزمن وخصوصا بعد أن فشل فى الدخول الى مصر ، وزادت أمامه التقارير التى تذكر اتصال السوريين بالفرنسيين « وبالحلفاء » ، واخذت فكرة نزول قوات غربية فى الاسكندرونه تتناقلها الأفواه . فاشتد موقف جمال باشا صرامه بعد أن حاول جذب قلوب العرب إليه وحاول توحيد كلمة المسلمين للنزول بهم الى المعركة للدفاع عن الاسلام بل ولتحرير البلاد الاسلامية المستعمرة والمحتلة . فوافق على طلب أنور باشا بارسال القوات العربية المرابطة فى سوريا الى جبهه الدردنيل ، وعمل على إحلال قوات عثمانية أخرى بقيادة ضباط من الاتراك فى مكانها ـ مما أثار فى قلوب العرب الخوف من ضياع امكانيات التصرف فى المستقبل من بين أيديهم ثم التفت الى السوريين الذين ذكرت اسماؤهم فى الوثائق الموجودة فى ارشيفات القنصليات الفرنسية فى بيروت ودمشق ، والتى كانت قد وقعت بين يديه ، فألقى القبض على عدد كبير منهم وكون محكمة عسكرية فى عالية بلبنان لمحاكمتهم . وأصدرت هذه المحكمة حكمها باعدام ثلاثة عشر من الموجودين فى البلاد وباعدام خمس وأربعين من الموجودين فى الخارج غيابيا . أما الباقون فقد اختلف نصيبهم بين السجن المؤبد والنفى. ثم نفذ جمال باشا حكم الاعدام فى احد عشر من بين الثلاثة عشر ، وذلك فى يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩١٥ وفى ميدان «الحرية» ببيروت وكان محمد المحمصانى ، أحد مؤسسى جمعية الفتاة ، من بينهم ، وأظهروا جميعهم ثباتا واخلاصا لعروبتهم فى وقت تنفيذ الحكم عليهم ، مما أظهرهم بمظهرهم الوطنيين الثوار فى أعين الشعب العربى ، فى الوقت الذى اعتبرتهم فيه الدولة من الخونة .

وهكذا بدأت سياسة جمال باشا الجديدة فى سوريا، ولن تعمل هذه السياسة الا على ابعاد العرب عن الاتراك ، بل ونظرهم الى الاتراك نظرة المحتل الغاصب

الذى يفرض نفسه للسيطرة على الاقليم مستنداً فى ذلك الى قواته العسكرية ، وهادفا الى استغلال موارد الاقليم الاقتصادية والبشرية وفق ما يرغب . وسينظر العرب إلى اخوانهم ضحايا الارهاب التركى نظرتهم الى الشهداء فى سبيل تحقيق الامانى العربية ـ وستزيد الفواصل بين الاتراك والعرب فى الوقت الذى سيعمل فيه العرب على التقرب من الحلفاء انتقاما لشهدائهم ، ورغبة فى تحقيق أمانيهم القومية ، رغم ما فى ذلك من خطر انقسام معسكر الشرق الادنى ، ومن اعطاء فرص للاجانب للتدخل فى شئون تلك المنطقة ، ومن خطر الانسياق وراء العواطف دون تحكيم العقل . وستقع كثير من الاخطاء فى هذه المرحلة ،ولكن البلاد العربية ستستفيد منها فيما بعد .

وصل فيصل الى دمشق ليجد أن الجو قد تغير ، وكان يرغب فى الاتصال بالضباط العرب فى الفرقة الموجودة فى سوريا ، وفى ترتيب أمر توقيت اعلان الثورة معهم ، ولكنه لم يجد هذه الفرقة ، إذ انها كانت قد تركت الاقليم وحلت محلها فيه فرقة أخرى بقيادة ضباط من الاتراك . كما أن الاتراك كانوا قد نفوا عدد كبير من العرب الى الاناضول ، وكانت قلة مواد التموين قد بدأت تفعل فعلها فى الشعب السورى الذى انشغل بالبحث عن قوت يومه عن التفكير فى القيام بحركات سياسية وعسكرية . وبقى عدد كبير من زعماء العرب فى المعتقلات والسجون فى انتظار محاكمتهم . وهكذا فوجىء فيصل بهذا الجو الجديد . وعلى أى حال فلقد أحسن جمال باشا مقابلته وأقام له الولائم انتظاراً لوصول الامدادات العربية الحجازية ، للمشاركة مع الجيوش العثمانية فى الحرب .

وأثبتت هذه السياسة الجديدة أن جمال باشا قد أصبح يمثل رجل الدولة العسكرى أكثر من تمثيله للرجل السياسى الذى يمكنه إستمالة الشعوب الى جانبه

فى هذا الوقت العصيب . وغصت السجون بالعرب فى أنتظار تقديمهم للمحاكمات التى استمرت شهوراً طويلة ، والتى استخدم الأتراك فيها مع مضى الوقت أنواعا من القسوة وتعذيب المتهمين لاجبارهم على التحدث . واضطر الشريف حسين إلى التدخل ، وطلب إلى الأتراك أن يتحاشوا إراقة دماء العرب حتى لا يدفعوا ببقية العرب إلى الرغبة فى الانتقام والثأر ، وطلب تحويل أحكام الاعدام إلى أحكام مؤبدة — تؤدى نتيجتها دن أن تزرع الضغائن بين المسلمين — ولكن العسكريين الأتراك امتازوا بصلابة تفكيرهم أكثر من فهمهم للسياسة ، وذهبت طلبات الشريف صيحة فى واد .

واستمر الأتراك فى شنق زعماء العرب على دفعات فى كل من بيروت ودمشق ، وكان من بينهم الشيخ عبد الحميد الزهراوى الذى كان قد رأس المؤتمر العربى فى باريس قبل إعلان الحرب ، وثلاثة من النواب هم شفيق المؤيد وشكرى العسلى ورشيد الشمعة ، وكان معهم سليم الجزائرى من الضباط الأحرار فى القوات العثمانية ، وسيف الدين الخطيب والأمير عارف الشهابى ، وأحمد طبارة وعلى عمر النشاشيبى ومحمد الشنطى وجورج حداد ، والأمير عمر الجزائرى ، وهو من أحفاد الأمير عبدالقادر ، المجاهد الكبير ضد الفرنسيين . نقلوا جميعا إلى لبنان واستعدت المشانق لاستقبال أعناق الأحرار . وعرف العرب ما ينتظرهم ، فساروا إلى حتفهم رافعى الرؤوس ينشدون الأناشيد العربية الحماسية ، ويتغنون بحرية العرب ويهتفون باستقلال بلادهم . لقد اتسع الخرق على الراقع ، وأفلت زمام الأمر من أيدى كل من الأتراك والعرب ، وتعذر التراجع على الطرفين ، وتأججت مشاعر العرب وصمموا على العمل وعن الثورة .

(٢) اعلان الثورة :

إضطر الشريف إلى الاسراع فى العمل نتيجة لمحاكمة الأتراك للعرب فى سوريا

وكان قد اتخذ أهبته للعمل منذ أن علم من جمال فى أوائل ابريل أن قوة تركية تبلغ ٣ر٥٠٠ جندى ستصل إلى الحجاز فى طريقها إلى اليمن ، وكانت هذه القوة بقيادة خيرى بك ، وكان عليها أن تتعاون مع إحدى البعثات الألمانية التى ترغب فى العمل فى قنفذة ، ورأى حسين فى مجىء القوة الجديدة إلى الحجاز تهديداً لخططه .

وكان الشريف قد اتصل بكثير من شيوخ القبائل ورتب الأمور معهم ، ولكن رجالهم كانوا ضعاف التسليح والتنظيم ، واضطر حسين إلى الكتابة إلى مكماهون لارسال الأموال والأسلحة والذخائر ، وإعدادها فى بور سودان تمهيداً لنقلها إلى الحجاز سراً بمجرد الحاجة إليها ، وطلب إلى الانجليز علاوة على ذلك محاصرة سواحل الحجاز بسفن الأسطول البريطانى . وكان لا يزال يفكر فى إمكانية قيام الثورة فى كل من سوريا والحجاز فى نفس الوقت ، ولا يزال يرغب فى نزول قوات الحلفاء فى شمال سوريا ، لمعاونته على قطع خط الرجعة على الأتراك ، وضرب خطوط مواصلاتهم وتموينهم ، رغم أن الانجليز لم يتمكنوا من تنفيذ هذا الجزء الأخير من الخطة ، نظراً لمعارضة فرنسا فيه ، إذ أنه لم يكن لديها فى ذلك الوقت ، قوات كافية لهذه العملية الجديدة ، ولم توافق على نزول قوات بريطانية فى ذلك القطاع .

واستدعى الشريف إبنه فيصل للعودة إلى الحجاز بعد أيام قليلة من تنفيذ الأتراك لحكم الإعدام فى العرب يوم ٦ مايو ، فأدعى فيصل أنه مضطر للعودة الى الحجاز لاتمام اعداد وتجهيز القوة الاولى من العرب الحجازيين ، والاشراف على أمر ارسالهم لسوريا ، ووافق جمال باشا على ذلك ، وسمح له بالعودة . وكانت القوة التركية قد وصلت فى ذلك الوقت الى المدينة ، واخذ على ينتظر وصول أخيه

فيصل على أحر من الجمر لكى يعلنا الثورة قبل أن تواصل هذه القوة سيرها صوب مكة . وترك حسين لابنيه ، على وفيصل ، أمر توقيت اعلان الثورة بالاتفاق مع شيوخ القبائل المحيطة وابلاغه بها . واتفق الاميران فى المدينة على ٥ من يونيو ، وخرجا فى صبيحة ذلك اليوم الى أحد المعسكرات التى تضم ١٫٥٠٠ من المجندين العرب بالقرب من المدينة ، واعلنا باسم حسين شريف مكة ، استقلال العرب عن الدولة العثمانية. وبدأت بهذا ثورة العرب .

ولقد إتفقوا على اعلان الثورة فى مكة فى يوم ١٠ من يونيو ولم يبلغ عدد القوات التركية المعسكرة بها الا حوالى ١٫٤٠٠ رجل إذ ان الوالى كان قد نقل بقية حاميتها الى الطائف، نظراً لبداية فصل الصيف واشتداد درجة الحرارة بها. وبدأ الهجوم بامر الشريف عند الفجر وهاجم العرب ثكنات الاتراك ونقط حراستها ، ولم يستخدموا فى هذا الهجوم الا البنادق ، إذ أنه لم يكن لديهم أى قطع من المدفعية. واستمر اطلاق النار لمدة ثلاثة أيام إلى أن استسلمت النقط التركية الصغيرة ، أما الثكنات نفسها فانها قد تمكنت من المقاومة لمدة ٢٤ يوما إذ انها كانت مزودة بالمدفعية ، ولها مخازن امداد وتموين تسمح لها بذلك . وفى هذا الوقت أسرع ونجت بارسال فصيلتين من فصائل المدفعية المصرية من بو سودان إلى الحجاز وأسرع العرب بنقل مدفعين منها إلى مكة، مما أجبر الاتراك على التسليم.

وهاجم العرب جدة فى نفس اليوم الذى بدؤا فيه هجومهم على مكة ولكنهم هاجموها من الخارج ، ذلك ان الشريف محسن قاد ٣٫٥٠٠ مقاتل من قبيلة حرب الشهيرة وحاول الدخول بهم الى جدة ، ولكن نقص تزويد قواته بالمدفعية أظهرت ضعفه أمام قوات الدولة والحامية العثمانية التى بلغت ١٫٥٠٠ جندى . فاضطر العرب إلى الاستمرار فى محاصرة جدة إلى أن جاءت قطع الأسطول

البريطانى وضربت مراكز الاتراك ومواقعهم بنيران مدفعيتها ، وشارك فى هذه العملية عدد من الطائرات البريطانية التى القت بقنابلها على معسكرات الاتراك . ثم استلم قائد الحامية التركية فى جدة من قائد قطاع مكة مايثبت عدم امكان وصول امدادات جديدة اليه فاضطر الى التسليم فى يوم ١٦ يونيو .

وفى أثناء ذلك الوقت سار عبد الله على رأس قوة لمهاجمة الطائف ، وذهبت قوة أخرى شمالا ، ونجحت فى الاستيلاء على ينبع ، وساعدت القطع البحرية البريطانية فى الاستيلاء على قنفذه . ولكن حصار الطائف كان عمليه شاقة وطويلة ورغم وجود المدفعية المصرية مع قوات عبد الله فانه لم يحاول الهجوم على هذه المدينة ، بل ظل يحاصرها وهو واثق من النتيجة ، ورفض كل عرض تقدم به الاتراك للاتفاق على الهدنه ، حتى اضطرت الحامية العثمانية الى التسليم بدون قيد أو شرط فى يوم ٢١ من مارس . وكان غالب باشا ، القائد العام للقوات العثمانية فى الحجاز من بين الأسرى فى هذه المدينة .

وثبتت الثورة العربية بذلك موقفها ، واستولت على كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر ، علاوة على ستة الاف اسير تركى ، واصبحت تسيطر على كل الحجاز ما عدا المدينة .

(٣) ازدياد الارهاب :

ولقد تسبب وصول أنباء الثورة العربية فى ذهول كل من الاتراك والالمان الذين لم يتوقعوا حدوث مثل هذا الشىء ، وفى هذا الاقليم الاسلامى بالذات ، وضد الدولة التى تتزعم العالم الاسلامى وتحافظ على الخلافة . واخفى الاتراك كل اخبار هذه الثورة عن الرأى العام لمدة ثلاثة أسابيع ، ثم بدأت الصحف فى التحدث

عن هجوم بعض رجال القبائل على المواقع العسكرية قرب المدينة وتلى ذلك مرسوم سلطانى بعزل الشريف حسين من سلطاته ، نشر فى يوليو ، وبتعيين أمير مكة بدلا منه . ولم تنشر تفاصيل الحوادث الا قرب نهاية هذا الشهر ووصف الاتراك الشريف فيها بقيامه بحركة تمرد شخصية نتيجة لاتصاله بالانجليز ، وحاولوا اقناع الرأى العام بان القبائل العربية فى الحجاز لازالت على ولائها للخليفة أمير المؤمنين وبدأت الدولة حملة دعائية وخاصة فى سوريا والعراق لاقناع العرب بأن كل شىء هادىء فى بلاد الحجاز ، وتخللها كثير من الاخطاء الدعائية ، وهى التى ذكروا فيها التجاء أبناء الشريف الى السفن الحربية البريطانية .... وغير ذلك .

وتسببت وصول أنباء الثورة العربية فى موجه جديدة من الارهاب قام بها جمال باشا فى سوريا ، فبدأ فى اصدار الاوامر بالقبض على زعماء العرب جزافا واستخدم التعذيب وسيلة لاستخلاص المعلومات منهم . وذاق هذه المعاملة شكرى باشا الايوبى رغم تقدمه فى السن وعبد الحميد باشا القلتاجى وزكى بك العظمة والشيخ فارس الخورى . ولم يتحدث أى منهم وقام شكرى القوتلى عضو جمعية الفتاه بمحاولة الانتحار وقطع أحد شرايينه إحتراسا من أن يتوصلوا بطريقة أو باخرى الى اضعافه واجباره على افشاء اسرار اخوانه المجاهدين . واسرعت السلطات فى تلفيق الادعاءات والتهم واعداد الوثائق لادانة الاحرار إرهابا لغيرهم ولم يقلل من هذه الموجه الارهابية الا تدخل فيصل وتهديده لجمال باشا باذاقة نفس المعاملة للضباط الاتراك الاسرى فى الحجاز وانه سينفذ حكم الاعدام فى عشرة منهم مقابل كل شهيد عربى . فاضطر الاتراك - مؤقتا - الى وقف هذه المعاملة ، ولكنهم احتفظوا بزعماء العرب فى السجون .

وقامت السطات العثمانية بالقاء القبض على عدد كبير من زعماء السوريين

ونقلهم الى الاناضول ، وزادت الاحكام العرفية من سلطة العثمانيين الذين سيطروا على لبنان بشكل يتعارض مع نظام الاستقلال المحلى الممنوح فى سنة ١٨٦٤ . وزاد الامر سوء بنقص المواد الغذائية فى الاسواق ، وخصوصا بعد هجوم الجراد على الشرق الاوسط فى العام السابق ، وتعاون ذلك مع سوء الادارة العثمانية وفسادها وفقر الشعب على الوصول بالسوريين إلى حالة يرثى لها ماديا وأدبيا ونفسانيا

وزاد ارهاب الاتراك للعرب فى العراق أيضا بنفس الشكل الذى ساد به فى سوريا . وكانت العراق تمتاز على سوريا بوجود عدد كبير من ابنائها فى صفوف القوات العثمانية - وكانوا فى نفس الوقت منضمين الى جمعية العهد . ولكن الشريف حسين لم يحاول اشراك العراقيين معه فى الثورة بشكل جدى ويرجع ذلك إلى الدور الذى كان على سلطات الهند والمسلمين فيها أن يلعبوه فى تلك المسألة كان معظم الهنود المسلمين يدينون بالطاعة والولاء للخلافة الاسلامية ويحاولون الالتفاف حولها لتخليصهم من حكم الانجليز واستعمارهم ، وظهر أن لسلطات الهند مطامع استعمارية واضحة فى العراق ، وأصبح المسلمون الهنود لذلك من المعادين لفكرة الثورة العربية ، واعتبروها ثورة على سلطة الاسلام وخطراً يهدد وحدته ولم يكن الشريف حسين قد توصل من ناحية الى اتفاق واضح مع انجلترا بشأن مستقبل العراق ، فتعاونت كل هذه العوامل على الا يحاول الاستناد إلى أهالى العراق بدرجة كبيرة فى الثورة العربية .

أما فى بلاد العرب فان نبأ اعلان الثورة لم يدفع ابن الرشيد أو امام اليمن الى معاداة الاتراك ، ولكنه قطع مواصلاتهم معهم ومنع عنهم المعونة التى كان فى استطاعة تركيا أن تمدهم بها . أما بقية رؤساء العرب فانهم لم يخفوا ابتهاجهم

بهذه الثورة وكان على رأسهم شيخ الكويت ـ المرتبط مع الانجليز باتفاقيات خاصة ـ وابن سعود الذى حض العرب على الانضمام للثورة ونشر الانجليز آلاف النسخ من خطابه فى جميع انحاء البلاد العربية .

ووصلت أنباء الثورة العربية إلى مصر والسودان فى وقت دقيق فى تاريخهما، إنقسم فيه الرأى العام بين مؤيدى الخلافة وبين مؤيدى العرب. وكانت القوات البريطانية تقوم فى ذلك الحين بعمليات عسكرية ضد السنوسيين فى الصحراء الغربية وضد السلطان دينار ـ سلطان دارفور ـ فى غرب السودان ، وكان كل منهما من أنصار الفكرة الإسلامية وحاولوا إبعاد المستعمرين الأجانب من بلادهم منفذين بذلك خطة الجـامعة الاسلامية ومجاهدين فى سبيل البلاد الاسلامية جمعاء . وكانت انجلترا قد جمعت قوة عسكرية كبيرة ، وبدأت فى الهجوم على الواحات المصرية ومرسى مطروح ، وعملت على طرد السنوسيين منها غربا إلى السلوم ، وقامت قوات أخرى بمهاجمة سلطنة دارفور من السودان ، من الخرطوم وكردفان ، لاخضاع إقليمه لسلطة ونجت ، الحاكم العام . فانتهزت السلطات البريطانية فى القاهرة وصول أنباء الثورة العربية واستندت إلى السلطات التى منحتها لنفسها فى ظل الأحكام العرفية لرقابة كل الأخبار التى قد تفيد تركيا ، ولنشر الأخبار التى تخدم قضية « الحلفاء » ، وكانت هذه ضربة قوية لرجال الحزب الوطنى ، اللذين كانوا قد انتهزوا فرصة دخول تركيا للحرب لمحاولة التخلص من حكم الانجليز وسيؤدى الأمر إلى نشوء زعامات أخرى داخل المحيط المصرى ، تعمل على سياسة المفاوضة مع المحتل الذى فرض حمايته ، بدلا من مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، الذى رفض به رجال الحزب الوطنى الاعتراف بأى شرعية لوجود الانجليز فى مصر .

انقسم العالم العربى إذن إلى معسكرين ـ عربى ، وإسلامى ـ وجاءت أخبار

إعلان الثورة العربية مؤيدة للكفة الأولى ، وتعاون فى ذلك نشاط الانجـليز وضعف الأمل فى أن تقدر تركيا وألمانيا على تقديم عون يذكر . ولقد نشر الشريف نداء كل المسلمين بانتهاج طريقه وذكر أن هذه الثورة تستند إلى الاسلام وإلى القومية العربية ، وشرح أن جمعية الاتحاد والترقى بعيدة كل البعد عن قواعد الاسلام ، وأن الارهاب الذى خلقه جمال باشا وطلعت وأنور مملوء بالجرائم التى ارتكبت فى حق هذا الدين ، وأظهر أن الثورة هى واجب دينى ووطنى مقدس، وطلب الالتفاف حوله كشريف مكة ومجاهد اسلامى يعمل على توحيد كلمة المسلمين . وكان هذا النداء أكبر صدمة أصابت الدعوة للجهاد ، تلك الدعوة التى نشرها الخليفة على المسلمين فى أول دخول تركيا للحرب .

ولم يخف جمال باشا حنقه من تأثير صـدور نداء الشريف من الأراضى المقدسة ، ومن شريف من السلالة النبوية ، وتوجيه هذا النداء ضد الخلافة الاسلامية ، وفى صالح الدول المسيحية الاستعمارية ، خاصة وأن هذه الثورة ستضطر تركيا الى تقسيم قواتها ، ومحاربة العرب ، وهم مسلمون، بدلا من مساعدتها على الهجوم على قناة السويس وتخليص مصر من المحتلين الغرباء ، وذلك فى وقت وبطريقة توفر على الدول الاستعمارية مجهوداتها ، وتجعلها تترقب ـ وهى مستريحة ـ نتائج هذه المعركة ، ثم تتدخل لاستغلال الموقف .

(٤) تنظيمات قوات الثورة :

عملت الثورة العربية على شغل تركيا ، كما أنها أفسدت الخطط الاستراتيجية العالمية لألمانيا : ذلك أنها تسببت فى فشل البعثة الألمانية التى كانت تسعى الى الوصول الى جنوب الجزيرة العربية ـ بمساعدة القوة التركية الخاضعة لخيرى بك ـ

وذلك لتدعيم حكم الاتراك فى البلاد العربية ، ومحاولة فتح ميادين جديدة ضد قوات « الحلفاء » . وكانت هذه البعثة تسعى الى اقامة محطة لاسلكية لوصل القوات الألمانية فى شرق افريقية بألمانيا عن طريق الدولة العثمانية ، وكان عليها أن تنظم أعمال الدعايه فى الصومال والحبشة والسودان . وكان الصومال فى ثورته الجديدة التى خاضعها « المهدى » ضد المحتلين الأجانب لبلاده. وكان فى استطاعة هذه البعثة مساعده القوات التركية فى اليمن فى الهجوم على عدن ، وترتيب أمر ارسال السلاح الى الصومال والارتريا وشرق السودان ، للثورة على حكم الانجليز والايطاليين. وكان فى استطاعة هذه البعثة أن تؤثر على عمليات الملاحة فى البحر الأحمر ، وتساعد على القضاء على الأدريسى فى العسير ، وتفتح أمام الالمان مخرجاً للعمل على المحيط الهندى نفسه . ولقد اضطر معظم أعضاء هذه البعثة إلى العودة إلى دمشق ، إذ أن اعلان الثورة العربية فأجاهم وهم فى ينبع ، فألقوا بمهماتهم إلى البحر ، وفشل جزء هام من الخطط الاستراتيجية الألمانية .

وعلى أى حال فان الشريف قد احتاج لبعض الوقت لتثبيت دعائم مكاسبه ، خاصة وأنه لم ينجح فى الاستيلاء على المدينة ، رغما عن استيلاء قواته على الطائف فى شهر سبتمبر . ومرت بالشريف فترة عصيبة : ذلك أن القوات التركيـــة فى المدينة ، ورجال حملة خيرى بك كانوا يقربون من ١٤٠٠٠ جندى ، مجهزين بمدفعية لا يوجد مثلها مع العرب ، وبدأ أن فى استطاعة الأتراك أن يهاجموا مكة من جديد . وفكر بعض العرب فى ذلك الوقت فى طلب العون من انجلتـــرا ، لارسال قوات تساعدهم على الانتصار على الاتراك . ولكن هذه الفترة مرت حينما قامت القوات العربية بقيادة فيصل بالسير شمالا وبالاستيلاء على الوجه بمساعدة البحرية البريطانية فى شهر يناير سنة ١٩١٧ . وفى خلال هذه الفترة أرسل

الحلفاء بعثات انجليزية وفرنسية إلى جدة ، فوصل الكولونيل ويلسون ، وهو فى خدمة إدارة الشئون السياسية فى حكومة السودان لتنظيم إتصـــال الشريف بالسلطات البريطانية فى مصر والسودان ، ثم وصل بعده الكولونيل بريمون الفرنسى ، ثم جاء بعدهم لورنس الشهير . وكانت مهمتهم استشارية بحتة ، ولكن انجلترا لم تخجل عندما أصدرت أمرها بتعيين ونجت (مديراً للعمليات فى الحجاز) رغم أنها اعتذرت بعد ذلك بأن هذا لا يعنى سوى تنظيم ارسال المعونة البريطانية، وظل ونجت مسؤولا عن الشئون السياسية والعسكرية الخاصة بالتعاون الانجليزى العربى ، حتى بعد أن استلم مهام منصبه الجديد فى القاهرة ، كمندوب سام بريطانى فى مصر .

ولقد استطاعت بريطانيا أن ترسل عزيز على المصرى إلى الحجاز لتنظيم قوات العرب بعد أن أطلعته على مراسلاتها مع الشريف حسين . وأخذ هـذا الضابط النشط يعمل على خلق جيش عربى جديد . ولكن رجلا فى حرص الشريف ومكره ، لم يكن ليأمن لمثل هذا النشاط ، فعمل على التخلص منه . وأرسل الانجليز جعفر العسكرى ، الذى كان قد وقع أسيراً فى أيدى الانجليز ، وعـدد آخر من الضباط العرب ، الذين وقعوا أسرى فى أيديهم ، لتنظيم قوات العرب فى الحجاز ، وكان من بينهم نورى السعيد ومولود مخلص العراقى الأصل ، والذين كانوا أيضاً أعضاء فى جمعية العهد .

وأعلن الشريف حسين نفسه ملكا فى الثانى من نوفمبر ـ ذلك أنه جمع عدداً من شيوخ العرب ورؤسائهم ونادوا به (ملكا على البلاد العربية) وبايعوه ، وأسرع ابنه عبد الله ، وهو الذى كان يصرف الشئون الخارجية لوالده ، بابلاغ ذلك

إلى دول الحلفاء والدول المحايدة ، وطلب لاإعتراف به . ولم يكن الانجليز أو الفرنسيين يرغبون فى رؤية البلاد العربية تفلت من بين أيديهم ، فردوا عليـــه بمذكرتين متطابقتين ، يعترفان فيهما به ملكا على الحجاز .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من صفحات الثورة العربية . ثبتت هذه الثورة على أقدامها باستيلائها على الوجه وفشل الأتراك فى إعادة احتلال مكة ، وبقيت قواتهم محاصرة فى المدينة .

وانقسمت قوات الثورة إلى ثلاث فرق كبرى كل منهما بقيادة واحد من أبناء حسين ، الأولى بقيادة على ، ومعسكره أمام المدينة ، والثانية بقيادة عبدالله وعملت على مهاجمة الأتراك فى الشمال ، والثالثة بقيادة فيصل فى الوجه وتستعد لاتخاذها قاعدة لعمليات جديدة هامة . وزادت قوات العرب من حوالى ٣٠ر٠٠٠ لديهم ١٠ر٠٠٠ بندقية إلى حوالى ٧٠ر٠٠٠ مزودين ب ٣٠ر٠٠٠ بندقية . وعملت هذه القوات على أسر ٦ر٠٠٠ جندى تركى وقطع مواصلات ٢٠ر٠٠٠ أخرى مع سوريا واضطرت الأتراك إلى زيادة حامياتها فى معان فى شرق الأردن إلى سبعة آلاف هذا خلاف ثلاث فرق تركية كانت موجودة فى اليمن والعسير قطعت كل أمل فى الاتصالات بالدولة .

أما من وجهة نظر الحلفاء فان هذه الثورة قد قطعت الطريق أمام انتشـــار النفوذ الألمانى والعمليات الألمانية جنوبا فى البحر الأحمر والمحيط الهندى . وجاء إنضمام ابن سعود للانجليز وخلق منطقة (صداقة بريطانية) تمتد من البحر الاحمر حتى الخليج العربى ، وتساعد هذه الدولة الاستعمارية على إنشاء خطوط مواصلات

جديدة ، تسهل لها استراتيجيتها . وتقدمت القوات البريطانية لاحتلال فلسطين ، وهى مطمئنة على جناحها الأيمن من أى هجوم تركى . وبعد احتلال العرب لناحية الوجه ، شعر البريطانيون أن القوات التركية التى تحارب العرب أكثر من القوات التى تحاربهم فى تقدمهم فى فلسطين .

الفصل الثامن والعشرون

إشتراك العرب فى الحرب

يعتبر استيلاء العرب على ناحية الوجه فى ٢٥ من يناير سنة ١٩١٧ نقطة فاصلة فى تاريخ الثورة العربية ، ويعتبر استيلاء العرب على العقبة هو بداية دخولهم فى الحرب بالفعل . ولم يصلوا إلى ذلك إلا بعد بضعة أشهر من الاستعداد العسكرى والسياسى ، فى الثلاث معسكرات العربية .

(١) الاستيلاء على العقبة :

ولقد ازدادت مع الزمن كمية الأسلحة والذخائر فى أيدى العرب ، وازداد تبعاً لذلك تأثيرهم على الاستراتيجية التركية . ولم يتكرم الانجليز بتزويدهم بقطع كثيرة من المدفعية ولكنهم لم يضنوا عليهم بالبنادق والذخائر . وبدأ العرب يهاجمون سكة حديد الحجاز وتمرنوا باشراف لورنس على استخدام المفرقعات ، وعلى بعض أعمال النسف والتخريب ، ولو أنهم لم يبدؤا إلا بمحاولات لرفع القضبان الحديدية لتعطيل سير القطارات . وعمل العرب على أسر قوافل تموين الإتراك المرسلة إلى ابن رشيد . وكانت مساهمة البريطانيين فى هذه العمليات هى مساعدات فنية ، قامت بها حفنة من الإخصائيين البريطانيين المرسلين لهذا الغرض . كما أن الفرنسيين ساهموا بارسال بعض العسكريين من الضباط المراكشيين والجزائريين لمعاونة العرب على تدريب قواتهم .

وبينما كان فيصل يعسكر فى ناحية الوجه ويستعد منها للهجوم على الأقاليم

السورية ، بقى اخوانه الثلاثة ـ على وعبد الله وزيد ـ معسكرين حول المدينة ، مواصلين حصارهما ، إذ أنه لم يكن من السهل عليهم قذفها بالمدفعية ، وبها قبر الرسول (صلعم) .

وعمل فيصل على تعبئة قوى العرب حوله تمهيداً للزحف شمالا ، واستند فى ذلك إلى الأموال التى وضعتها بريطانيا تحت تصرفه ، وإلى نفوذه ونسبه بين العرب ، وإلى مسألة القومية العربية وضرورة تضامن العرب وتعاونهم على تحرير بلادهم من المحتلين الأتراك وإعادة عزة العرب إلى ما كانت عليه من قبـــل .
واضطر فيصل فى أثناء هذه الفترة إلى أن يعمل على التوفيق بين القبائل العربية المختلفة ، ويحل مشاكلها المعقده ، ويحكم فى الثأر بين قبيلة وأخرى . ولم يكن هذا العمل هينا بعد قرون طويلة من الجهل والضغائن والأحقاد والدسائس وتضارب المصالح ، ولكنه كان عملا ضرورياً وأساسياً لتنظيم القوات العربية وتعبئتها .
وأخذ يتصل بزعماء العرب وشيوخ القبائل فى جنوب وشرق سوريا ، وفى الاقليم الذى أصبح الآن شرقى الأردن . وكان العرب يعشقون الحرية ويستميتون فى الحرب من يومهم ، فوصلت كلمات فيصل إلى أذان غير صماء ، واستطاع أن يكون القوة العربية التى سيسير على رأسها فى عملياته الحربية المقبلة .

وكلف فيصل أحد رؤساء القبائل العربية بالهجوم على العقبة ، وأرسل فى نفس الوقت أحد أبناء أعمامه ، وهوالشريف ناصر ، مع لورنس للاتصال بزعماء الحركة العربية فى سوريا ، وشرح لهم أنه سيزحف لتحرير سوريا على مراحـل ، وإن المرحلة التالية ستكون العقبة . وطلب منهم إغراء العرب على ترك الخدمة فى القوات العثمانية والحضور لمقابلته فى العقبة . وعند عودة هذه البعثـــة من سوريا ، بعد اتصالها برضا باشا الركابى ، الضابط فى القوات العثمانية ، قابلت

القوات العربية التى تستعد للجوم على العقبة . واعتمد العرب فى هجومهم على هذه المدينة على المفاجأة ـ ورغم نقص تموينهم وانهاكهم الجسدى فانهم قد تمكنوا من الانتصار على الكتيبة التركية المعسكرة هناك ، والتى اصبحت قوتها موزعة بين القتلى والاسرى . ثم هاجموا النقط العسكرية القريبة من العقبة وبلغ عدد القتلى من الاتراك ٦٠٠ وأسراهم ٧٠٠ .

انتقل مسرح الحوادث اذن بالاستيلاء على العقبة من الحجاز الى الشام ، وأصبح جيش فيصل عبارة عن ميمنة القوات البريطانية التى تقدمت من مصر لاحتلال فلسطين . ثم كان عليه أن يزحف على سوريا ، أى ان يشغل القوات العثمانية فى الشمال ، حتى يسهل تقدم قوات اللورد اللنبى من الجنوب . وكان على فيصل أن يعمل فى توافق مع خطط قيادة هذا الجنرال الانجليزى .

وكانت القوات البريطانية فى مصر قد قابلت صعوبات كثيرة فى العام السابق حينما حاول السير ارشيبالد مورى التقدم وراء الاتراك فى شبه جزيرة سيناء . ولكنها تمكنت فى اوائل عام ١٩١٧ من الوصول الى حدودفلسطين وان كانت قد فشلت فى شهرى مارس وأبريل فى الهجوم الذى شنته على غزة التى استعصت عليها وسحبت انجلترا هذا القائد وعينت اللنبى مكانه . ووصل القائدالجديد الى القاهرة فى أواخر شهر يونيو وما أن استلم قيادته حتى بلغته انباء استيلاء العرب على العقبة مما عمل على تغيير الموقف .

ولقد استغل الجنرال اللنبى هذا الانتصار العربى لتأمين ميمنته وأسرع بان وعد فيصل بانه يمكن الاعتماد عليه فى كل مساعدة أو معونه . ووصل فيصل الى العقبة فى شهر أغسطس فوجدها قد تحولت الى قاعدة الحلفاء اذ أن الانجليز قد اعدوا المطارات الى جوارها ونصبوا فيها أجهزة اللاسلكى واقاموا على الساحل

سقالات لانزال المهمات والتموينات والذخائر من السفن وقطع الاسطـــول .
واصبحت القوات العربية فى العقبة هى تلك القوات التى تم تدريبها بالخبراء الاجانب فى ناحية الوجه واضاف الانجليز اليها بعض قوات من العرب والبدو كانوا قد جندوها من سيناء وجنوب فلسطين ، لكى تصبح نواه الفليق العربى فيما بعد وأسرع الحلفاء باعتبار مدينة العقبة خارج المنطقة المحرمة على المسيحيين فى الحجاز ، ولم يتباطئوا فى ارسال الضباط الانجليز والفرنسيين اليها .واخذ هؤلاء الضباط يعملون كخبراء للقيادة العربية أو رؤساء لتشكيلات المصفحات والطيران ووحدات الهجانة التى كانت قدأثبتت جدارتها فى السودان وعلى الحدود المصرية .

واصبح فيصل لا يبعد الا بمائة وخمسين ميل عن خطوط الانجليز فى فلسطين وكانت قيادته متصلة بقيادتهم بالطيران واللاسلكى . وكانت اكبر قوه تركية تواجهه تعسكر فى معان ، كان عليه أن يشغلها فى هذا القطاع . حتى يوفر على الانجليز عناء لقائها . وستسير قوات الثوره العربيه بقيادة فيصل الوطنى وابن الشريف باسم تحرير العرب ، ولكن فى خدمة « الحلفاء » .

الانجليز والالمان :

أصبحت العقبة مركزاً هاما للدعاية للحلفاء فى الشرق الادنى ، علاوة على أهميتهالهم من الناحيةالعسكرية.

واختلفت مظاهر هذا النشاط السياسى ، وإن كانت كل هذه المظاهر تغطى قوى تسعى الى اضعاف تركيا وتحاول جذب العرب فى سوريا الى جانب الحلفاء واستند الحلفاء إلى أن أهدافهم تتطابق مع أهدف العرب منذ إتفاقهم مع الشريف حسين وإلى أن إنتصار الجيوش الغربية يعنى تحرير العرب من حكم الاتراك .

وقامت إدارة الشئون العامة التابعة لقوات الاحتلال البريطانيةفى مصر بتنظيم

حملة قوية من الدعاية على هذه الأسس منذ بدء إعلان الثورة فى الحجاز . وما أن تقدمت القوات البريطانية فى سيناء سنة ١٩١٦ حتى اتصل الانجليز بشيوخ العرب ورؤساء القبائل فى جنوب فلسطين ، يدعونهم إلى عدم التعـــاون مع الاتراك ، وانتظار مجىء قوات الحلفاء . وأطلع الانجليز هؤلاء العرب على خطابات شخصية من الشريف حسين يدعوهم فيها إلى التعاون مع البريطانيين الذين يعملون لتحرير العرب . وأخذت الطائرات البريطانية تحلق فوق معسكرات الأتراك ، وتلقى بهذه المنشورات ، وبأخرى تدعوا الجنود والضباط العرب فى القوات العثمانية الى الهرب وعبور الخطوط لمقابلة مندوبى شريف مكة .

وسار فيصل من ناحيته على نفس هذه الخطوط ، فأخذ يتصل بزعماء العرب ورؤساء العشائر فى سوريا . ولم يطلب منهم القيام بثورة علنية ضد الأتراك ، بل اقتصر فى طلبه فى ذلك الوقت على عدم التعاون مع القوات العثمانية والفرار منها والالتجاء الى قوات العرب .

ولقد أعطت هذه السياسة بنتائج واضحة على الموقف العام العربى ،ونجحت الى درجة بعيدة ، حتى أننا نجد فرسان العرب الذين يحاربون مع الأتراك فى بير سبع يبتعدون عن أرض المعركة ثم يعودون إلى الظهور فى ميمنة القوات البريطانية المتقدمة صوب غزة . وإضطر الأتراك نتيجة لذلك إلى إخــلاء العريش ، ثم اضطروا إلى التقهقر وعدم التمكن من الصمود نتيجة لفرار الجنود العرب وانضمامهم إلى القوات البريطانية . وواصل الجنود العرب فرارهم طول فترة تقدم اللينبى صوب القدس ، وانضم بعضهم إلى الإنجليز وانضم الآخرون إلى إخوانهم العرب فى العقبة .

وحاول الأتراك أن ينظموا إدارة الدعاية العربية فى دمشق ، بمساعدة بعض

الخبراء الألمان . واضطر الأتراك إلى تغيير سياستهم العربية ، وبعد وعيدهم وتهديدهم لكل من يضبط لديه أية منشورات من التى ألقاها الإنجليز ، نجد أنهم يصدرون نداء إلى كل العرب المنضمين إلى الشريف حسين يعدونهم فيه بالعفو التام إذا ما تمكنوا من العودة . ولكن هذه الدعاية التركية لم تؤد إلى نتيجة لها قيمتها ، وواصل العرب فرارهم من الصفوف العثمانية ، حتى أن الأتراك أصبحوا يحاربون وكأنهم فى أرض غريبة معادية فى أثناء محاولتهم ضد التقدم البريطانى فى فلسطين ، أما الانجليز فانهم قد اعترفوا بأن حملتهم كانت تسير بين شعوب موالية . وأدت هذه الدعاية إلى نتائج تفوق فى قيمتها ما أدت إليه العمليات العسكرية نفسها :

وتعتبر هذه الفترة فى غاية الأهمية بالنسبة للنتائج السياسية التى أدت إليها ، وبالنسبة للطرق التى أتبعتها انجلترا فيها ، وخاصة فى فترة ما بعد الحرب ، واحتدام النقاش حول مستقبل فلسطين وسينشأ هذا النقاش حول كل البلاد العربية المحيطة بالجزيرة العربية نفسها ، وسيستدعى ذلك من العرب أن يعودوا إلى حمل السلاح مرة جديدة ، بعد أن يروا نقض « الحلفاء » للعهود والوعود .

ولقد رأينا عند التحدث عن المراسلات الانجليزية العربية بين حسين ومكماهون أن الانجليز لم يستثنوا أراضى فلسطين من المنطقة التى تعهدت بريطانيا بالاعتراف بها كدولة عربية مستقلة ، وتدل حملة الدعاية التى قام بها البريطانيون منذ سنة ١٩١٦ على أنهم كانوا مقتنعين ، مثلهم فى ذلك مثل العرب ، بأن فلسطين تقع داخل نطاق هذه الدولة العربية المستقلة . ذلك أن المجهودات التى بذلها الانجليز لمحاولة كسب العرب فى هذا الاقليم إلى جانبهم لم يقوموا بها الا باسم الملك حسين ، وباسم تحرير العرب . ولقد استخدموا ذلك فى كل المناطق السورية ، فيما

عدا اقليم لبنان الذى لم يذكروا إطلاقا إسم حسين فى المنشورات التى وزعت فيه بل اشاروا فيها دائما إلى مجهود فرنسا ، واستعدادها لتحسين أحوال لبنان . ويعود هذا الاختلاف الى التحفظ الذى أبدته فرنسا مع مراسلات مكماهون ، ويدل فى نفس الوقت الى أن الحلفاء قد عاملوا فلسطين حتى ربيع سنة ١٩١٧ على قدم المساواة مع كل المناطق السورية التى تعهدت انجلترا رسميا ، وبدون أى تحفظ ، بالاعتراف بها داخل نطاق الدولة العربية ، وبالدفاع عن وحدتها واستقلالها .

(٣) الاستعداد الاخير :

تمكنت قوات اللنبى من الاستيلاء على غزة والخليل ويافا وبيت لحم ، ثم اخذت فى الاستعداد منذ شهر أكتوبر للهجوم على القدس ، ونجحت فى دخولها فى يوم ٩ من ديسمبر سنة ١٩١٧ . وعند نهاية هذا العام كانت فلسطين تخضع للاحتلال البريطانى .

وكان ترحيب الاهالى بمجىء الانجليز أكبر معاون لهم على التوغل فى فلسطين وأن بعض العرب كانوا يتطوعون بتزويدهم بالمعلومات عن أماكن القوات العثمانية وقوتها وتحركاتها . وأنشأت القيادة البريطانية ادارة للتطوع فى قوات الامير فيصل العربية من بين اهالى فلسطين، ولعب الحاج أمين الحسينى دوراً عظيما فى تجميع وتنظيم هذه القوة العربية الجديدة .

وحاول الانجليز القيام بهجوم على عمان فى خلال شهر يناير سنة ١٩١٨ واعتمدوا على قوات الأمير فيصل للقيام بعملية مشتركة - ولكن القوات العربية لم تتمكن من تنفيذ ذلك الجزء الخاص بها من الخطة ، واضطر الانجليز إلى العودة غرباً فى فلسطين . ورأى فيصل من ناحية صعوبة الدخول فى عمليات

مشتركة فى ذلك الوقت ، فقصر عملياته على محاصرة معان إستعداداً للاستيلاء عليهـا .

ولقد حاول الأتراك والألمان فى هذا الوقت الاتصال بفيصل وإغرائه على الانضمام إليهم ـ ولكن الأمور كانت قد تطورت ـ كما أن النفوس كانت قد تغيرت ـ وواصل العرب محاصرتهم لمعان وهجومهم على سكة حديد الحجاز ، مما إضطر الأتراك إلى التفكير فى سحب الحامية العثمانية التى كانت لا تزال فى المدينة . وعلم فيصل بهذه الخطة فى أواسط شهر مارس ، وخشى من أن يترتب عليهـا تقوية الحامية التركية فى معان ، واستخدامها فى الهجوم عليه ، أو فى وقت تقدم القوات الانجليزية ـ العربية شمالا فى سوريا . فتشاور فيصل مع اللنبى ووضع خطة تهدف إلى أحكام حصار معان ، وإحكام حصار المدينة فى نفس الوقت وقطع مواصلاتها مع الشمال بشكل نهائى .

وقسم فيصل قواته إلى ثلاث وحدات وزودتها السلطات البريطانية بعدد من السيارات المصفحة وقوة من سلاح الحدود (الهجانة المصرية) ، ثم بدأ بهـا الهجوم منذ أوائل أبريل على خطوط المواصلات التركية ، فهاجم خط السكة الحديدية بين عمان ومعان ، وإلى الجنوب من معان ، بينما قامت الوحدة الثالثة ، بقيادة جعفر باشا العسكرى ، باحتلال ضواحى معان وتحطيم الاستحكامات الموجوده إلى الشمال وإلى الجنوب منها . وفشلت خطة الأتراك فى سحب حاميتهم من المدينة ، وحاولت قواتهم ، المحاصرة فى معان ، الخروج والهجوم على قوات جعفر العسكرى ، ولكنها فشلت فيما هدفت إليه .

فى خلال ذلك الوقت واصل كل من على وعبد الله مهاجمة القوافل العثمانية التى سافرت فى بلاد العرب ، متجهة إلى إبن الرشيد ، وأسروا رجالها واستولوا

على التموين وعلى الذخائر التى تحملها .

وهكذا نجد أن القوات العربية كانت تحاصر وتشغل القوات العثمانية الموجودة فى معان والموجودة فى المدينة ، وهى ما توازى فى قوتها بقية القوات العثمانية إلى الشمال من القوات البريطانية . شغل العرب إذن نصف القوات العثمانية وحموا ميمنة البريطانيين من أى هجوم عليها ، كما أنهم سدوا الطريق أمام هذه القوات الموجودة فى المدينة ومنعوها من القيام بأى حركة التفاف أو هجوم على البريطانيين من الخلف ، وقطع خطوط رجعيتهم إلى مصر . أما الأتراك فكان عليهم أن يروا قواتهم منقسمة ، واضطروا إلى بذل نصف مجهودهم فى الحرب ضد العرب ، بدلا من الاحتفاظ بكل قوتهم لمواجهة البريطانيين .

وانتظر اللنبى مجىء امدادات من الهند ومن جنوب العراق وأخذ يستعد للهجوم العام على كل سوريا . وبلغت قواته ضعف القوات العثمانية الموجودة أمامه واستند إلى القوات العربية للقيام بعمليات مشتركة . فعمل على قطع مواصلة سكة حديد الحجاز الذاهبة إلى حيفا . وإجبار القيادة التركية على إرسال قوات إلى مكان هذه المواصلة ، بشكل يفسح الطريق أمام قواته فى تقدمها نحو الشمال . وكان على أن يتموا عملية قطع هذه المواصلة ، ومواجهة أى هجوم يقوم به الأتراك عليهم عند هذا المكان . ووافق فيصل على هذه الخطة ، خصوصا بعد أن وصلت قواته إلى حوالى ثمانية آلاف مقاتل زودها الانجليز بالسيارات والمدافع الرشاشة وسلاح الاشارة .

ونقل فيصل مقر قيادته إلى الشرق من عمان ، حيث بدأ فى تركيز قواته فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ ، ثم قطع مواصلة السكة الحديدية قبل بدء الهجوم الانجليزى شمالا بثلاثة أيام . وجاءت قوات عثمانية كبيرة لاصلاح هذه السكة الحديدية ، مما

أفسح المجال أمام الانجليز فى هجومهم نحو الشمال ، وقطع خط الرجعة على الأتراك
إذا ما حاولوا الرجوع غرباً . واستخدم اللنبى الخديعة ، فأوهم الأتراك بأنه
سيهجم فى وسط الجبهة ، ثم ركز هجومه على السهل الساحلى ، وتمكن من التغلب
على مقاومة الأتراك فى هذا القطاع ، واستمر فى تقدمه شمالا ، بينما عجز الأتراك
عن التحرك ، نتيجة لوجود القوات العربية على جناحهم الآخر . وفى نفس الوقت
قام عرب فلسطين بالثورة ضد الأتراك . وتشتت القوى العثمانية وانتهت أيامهم
فى فلسطين .

(٤) الاستيلاء على سوريا :

لم يبق أمام الأتراك إلا محاولة الاحتفاظ بسوريا ، ولكن الأيام التالية
ستذكر انسحابهم منها دون رجعة .

بدءوا بسحب قواتهم من عمان ومن معان ـ وبدءوا هذه العملية فى يوم ٢٢ من
سبتمبر ، وأسرع الانجليز بارسال إحدى قواتهم لاحتلال عمان فى يوم ٢٥ .
واضطرت القوات العثمانية إلى أن تتراجع سيراً على الأقدام بعد نسف خط السكة
الحديدية ، بينما بقى الانجليز فى عمان ينتظرون تقهقر القوات العثمانية من معان ،
بعد أن احتلتها القوات العربية فى يوم ٢٣ . وسارت قوات عربية شمالا ، وتقدمت
وحدات بريطانية من الفرسان فى اتجاه دمشق . وكان العرب يحمون ميمنتهم فى أثناء
تعقبهم للأتراك .

ووصلت مقدمة القوات العربية فى يوم ٣٠ من سبتمبر أمام دمشق ، وأرسلوا
مندوبهم طالبين إلى الأهالى القيام بالثورة ، وإعلان الحكومة العربية . ودخلت القوات
العربية المدينة لتجد علم الثورة العربية يخفق عليها . دخلها الشريف ناصر على رأس
قوات مع وحدة من الفرسان البريطانيين ، وبعد يومين حضر كل من اللنبى

وفيصل ، الذى دخل عاصمة الأمويين فارساً معلناً نهاية أربع قرون من الحكم
التركى والعثمانى . وكان يوما مشهوداً فى تاريخ سوريا تأججت فيه العواطف وساد
الفرح لمجىء العرب . ولكن أحداً لم يفكر فى معنى دخول الوحدات الانجليزية
إلى عاصمة سوريا ، وفى النتائج التى قد تترتب على ذلك ، خصوصا وأن
فرنسا كانت قد أرسلت قوة صغيرة لمشاركة قوات اللنبى فى العمليات فى
الشام .

وتم الاستيلاء على كل سوريا قبل نهاية شهر أكتوبر ، وسارت العمليات
الحربية فى خطين : الأول يسير مع الساحل ، من صور إلى صيدا وبيروت ،
والثانى إلى الداخل صوب حمص وحماه وحلب . وكان دور العرب واضحا فى
الخط الثانى من خطوط العمليات .

وبدأ الهجوم الساحلى فى يوم ٣ من أكتوبر من حيفا ثم عكا إلى صور وصيدا
ولم يلق البريطانيون أى مقاومة تذكر من جانب الأتراك ودخلوا بيروت فى
يوم ٨ ثم احتلوا طرابلس بعد خمسة أيام .

وفى أثناء ذلك الوقت أصدر اللنبى أوامره بالتقدم من دمشق شمالا صوب
حلب . وكان الانجليز قد بدءوا يشعرون بالتعب وبطول خطوط مواصلاتهم ،
وكانوا يخشون من هذه « الجيوب » التى ظل بعض الأتراك يقاومون فيها ـ هنا
وهناك ، وأخيراً فان الانجليز كانوا يحسبون حساب القوة التركية الموجودة فى
حلب ، وأنها كانت تحت قيادة مصطفى كمال باشا .

ووضع البريطانيون خطة عمل مشتركة مع العرب ، فسارت إحدى فرقهم
متجهة شمالا تحميها القوات العربية من اليمين بينما تقوم قوات الشريف ناصر غير
النظامية بالهجوم على حمص من الشرق . فوصلها ناصر فى يوم ١٥ ووجد أن

الأتراك قد أخلوها وانسحبوا منها . ثم تمكن بعد يومين من احتلال حماه دون أية مقاومة . ولكنه شعر بشدة المقاومة عند اقترابه من حلب . فعمل الانجليز خطة مشتركة بين الفرسان البريطانيين والمشاه العرب ، واتفقوا على تنفيذها فى يوم ٢٦ . ولكن بعض القوات العربية تمكنت من التسلل إلى المدينة فى يوم ٢٥ وأخذت فى مهاجمة الأتراك بشكل اضطرهم إلى الانسحاب ، وسحب الفرقتين الموجودتين إلى الجنوب منها . وتمكن الفرسان البريطانيين من دخول المدينة فى اليوم التالى مع المشاه العرب ، بينما قام الفرسان الهنود بتعقب قوات مصطفى كمال المنسحبة . واحتل العرب مواصلة السكة الحديدية السورية مع سكة حديد بغداد فى يوم ١٩ من أكتوبر وفى اليوم الثانى وقعت تركيا على هدنة مودروس .

وهكذا تم الإستيلاء على سوريا وتم تخليصها من الأتراك . وأمن العرب إلى الانجليز واتفقوا معهم وفرحوا روج الأتراك من سوريا ، ولكنهم لم يعرفوا بعد معنى وجود القوات الانجليزية معهم فى فلسطين وفى سوريا وفى جنوب العراق . واحترم العرب وعودهم من يومهم ، ولم يفكروا فى أن « الحلفاء » قد استغلوهم لتنفيذ مآربهم ، ولكن الأيام ستكشف لهم عما بينته إنجلترا وفرنسا لهم - إذ أن الثورة العربية الحقيقية ، وقيام دولة قوية فى هذه المنطقة الهامة فى الشرق الأدنى ، كانت تتعارض تمام التعارض مع المصالح الفعلية لمن أعطوا أنفسهم اسم الحلفاء - وهم الأعداء .

الباب الثامن

تسويات بعد الحرب

الفصل التاسع والعشرون

الوعود المتضاربة

لقد كانت الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب تتعارض مع وعود أخرى قطعتها على نفسها تجاه حلفاءها الاوروبيين فى الحرب ، وتجاه اليهود ، ولم تظهر هذا التجارب إلا بعد الحرب ، ووضع بريطانيا فى موقف دقيق تجاه حلفائها . وأثر كل من وعد بلفور وإتفاقية سايكس بيكو أسوأ الأثر على مستقبل العرب .

(١) اتفاقية سايكس — بيكو :

بدأت دول الوفاق تفكر فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وبمجرد دخول تركيا هذه الحرب فى الاستفادة من الموقف الذى سينتج عن هـذه الحرب وذلك بانهاء مبدأ المحافظة على سلامة أراضى هذه الدولة ، والعمل على تقسيمها فيما بينها . وكانت الروسيا ترغب أشد الرغبة فى الاستيلاء على المضايق والقسطنطينية ، أما فرنسا فانها كانت تريد الحصول على سوريا ، وأما انجلترا فانها كانت تشعر بضرورة الحصول على طريق برى للهند ، يمر فى إقليم يمكنه أن يقضى على ما قد يترتب على توسع الفرنسيين والروس فى هذه المناطق من تهديد لخطوط مواصلاتها الامبراطورية عبر قناة السويس . كما أن ايطاليا كانت ترغب فى السيطرة على بعض أجزاء من آسيا الصغرى ، بينما أخذت السلطات البريطانية فى الهند فى فرض سلطتها على الخليج العربي والزحف منه شمالا على البصرة

وبغداد فبدأت المفاوضات والمحادثات بين هذه الدول ، وإنتهى الامر إلى سلسلة من الاتفاقيات ، عملت على تقسيم الدولة العثمانية . وأخذت بريطانيا على نفسها فى هذه الاتفاقيات تعهدات جديدة ، تتضارب مع الاتفاقيات التى وصل اليها الشريف حسين مع مكماهون ، والتى سبق شرحها .

واولى هذه الاتفاقيات هى التى تعرف باتفاقية سايكس - بيكو والتى عقدت بين انجلترا وفرنسا والروسيا فى أوائل عام ١٩١٦ . فما أن انتهى مكماهون من محادثاته مع الشريف حسين حتى بدأت مفاوضات انجلترا مع الحكومة الفرنسية ، هادفة إلى التوفيق بين رغبات فرنسا وسوريا وبين التعهد الذى أخذته على نفسها تجاه العرب . ولكن انجلترا أخفت عن فرنسا الاتفاق الذى كانت قد وصلت إليه مع الشريف حسين ، وسيتسبب هذا الموقف فى مضايقة فرنسا حينما تعلم به فيما بعد . وكان يمثل فرنسا فى هذه المفاوضات هو المسيو جورج بيكو ، القنصل العام الفرنسى فى بيروت سابقاً ، وأما الممثل البريطانى فكان هو السير مارك سايكس ، خبير الشئون الشرقية فى وزارة الخارجية البريطانية . فوضعا خطة لإستيلاء بلديهما على مناطق وأقاليم من الدولة العثمانية ، وأرسلاها لحكومتيهما فوجهتهما هاتان الحكومتان إلى السفر إلى سان بطرسبرج لمناقشة الموقف مع الحكومة الروسية . وبدأت المفاوضات هناك فى أثناء شهر مارس سنة ١٩١٦ وانتهت إلى تفاهم ثلاثى ، وسلسلة من المذكرات المتبادلة بين الحكومات الثلاث حددت المناطق والاقاليم العثمانية التى رغبت فيها كل من هذه الدول ، والتى اعترف الآخران بها كمنطقة نفوذ لها .

وإحتجزت الروسيا لنفسها المضايق والقسطنطينية مع الأقاليم المحيط بها والضرورية للدفاع عنها ، والسيطرة عليها ، وأربع ولايات تركية تقع على الحدود المشتركة فى القوقاز . أما فرنسا فانها قد احتجزت لنفسها كل سوريا وجزء هاما

فى جنوب الاناضول ومنطقة الموصل فى شمال العراق. أما انجلترا فانها قد إحتفظت بمنطقة تمتد من جنوب سوريا حتى العراق وتشتمل على بغداد والبصرة وتفصل بين المنطقة الفرنسية وبين الخليج العربى ، وتشتمل من الناحية الاخرى على حيفا وعكا . واتفق المندوبون على الاحتفاظ بمنطقة دولية فى القدس وحولها ، منعا لقيام تنافس فرنسى روسى للتوسع فيها ، وما قد يؤدى إليه ذلك إلى تهديد للمصالح البريطانية فى مصر وفى قناة السويس .

واشتملت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية فى هذه الاتفاقية - مع المنطقة الدولية على كل سوريا والعراق ، ونصت هذه الاتفاقية على وضعها تحت نظام الحجر ، أو الوصاية أو الانتداب واشتملت كل من مناطق النفوذ الفرنسية والانجليزية على مناطق يمكن للدول الاوربية أن تقيم فيها نظام حكمها المباشر ، ويمكنها أن تضمها إن رغبت ، ومناطق ستوضع تحت السيادة العربية ، وستعترف الدول الاوربية بهذه السيادة ، فى نظير إحتفاظها بأولوية الاستغلال التجارى فيها ، وتقديم المعونة الفنية إليها ، قبل غيرها من الدول الاوربية .

أما المنطقة الدولية فانها جاءت نتيجة لاصرار فرنسا على فرض نفوذها على كل الشام بما فيها القدس ، واضطرت انجلترا إلى أن تعارض هذا المشروع ، لانها تسعى للاحتفاظ بحيفا وعكا كمخرج لمنطقتها على البحر المتوسط ، وكانت تخشى من إقتراب النفوذ الفرنسى كثيراً من قناة السويس . وكانت انجلترا قد بدأت تشعر بضرورة السيطرة على طريق برى يوصلها بالشرق الاقصى ، فى نفس الوقت الذى تسيطر فيه على قناة السويس . وكانت انجلترا قد بدت تهتم بمشروع نقل المهمات من حيفا إلى خليج العقبة ، فى حالة تعطيل الملاحة فى قناة السويس ، ومشروع آخر للنقل البرى من البحر المتوسط إلى الخليج العربى فى حالة تهديد

الملاحة فى البحر الأحمر نفسه. ولذلك فان انجلترا لم توافق على مطالب فرنسا إلا فى الجزء الشمالى من سوريا فقط ، أما الجزء الجنوبى ـ وهو فلسطين ـ فان انجلترا رغبت فى عمل « وضع خاص » له . ووافقت فرنسا على عمل نظام خاص بمنطقة القدس ونابلس والخليل ، وطالبت بضم بقية فلسطين إلى منطقتها ، ولكن بريطانيا لم توافق على ذلك . وحينما انتقل مسرح المفاوضات إلى سان بطرسبرج طالبت الروسيا بفرض حمايتها على الأراضى المقدسة ، وعارضت كل من انجلترا وفرنسا هذا الطلب ؛ وقبلت فرنسا وانجلترا والروسيا فكرة إنشاء إدارة دولية فى فلسطين .

وتعتبر اتفاقية سايكس ــ بيكو أحد الأدلة التى تلطخ الدول العظمى بالعار فى أثناء الحرب العالمية الاولى ، إذ أنها تدل على شراهيتها ، وعلى نفاقها السياسى . ويمكننا أن ندرك الأخطاء التى اشتملت عليها هذه الاتفاقية بكل سهولة . فلقد كانت هذه المنطقة التى احتجزتها انجلترا وفرنسا لنفسها ، هى منطقه عربية ويزيد التقدم والوعى القومى فيها عند أطرافها المطلة على البحر المتوسط ، وعلى الخليج العربى ، أكثر من الوسط الذى اشتمل على عشائر بدوية . وبالرغم من ذلك فانها كانت منطقة عربية لها أن تكون وحدة قائمة بذاتها . ولكننا نجد أن دول الوفاق تعمل على تقسيمها بشكل تعنتى وبطريقة غير طبيعية ، وتدل على لا شعورية تعود إلى قرن سابق ، حين عارض بلمرستون فى قيام دولة عربية قوية فى هذه المنطقة ، قد تعمل فى يوم من الأيام على التحكم فى طرق مواصلات دولته مع إمبراطوريتها الهندية . ورغم التقدم والتطور الذى بلغه سكان الشرق الادنى العربى فان دول الوفاق لم تنظر إلا لمصالحها ،ولم تفكر إلا فى أن الدفاع عن مصالحها بهذه الطريقة التى تتنافى مع سيادة سلم طويل الأجل فى المنطقة ، أى أنها تهدد هذه المصالح نفسها بعد فترة وجيزة من الزمن .

ورغم أن سكان العراق وسوريا كانوا أكثر تقدما من غيرهم ، فان هذه الاتفاقية قد رسمت أمر اخضاعهم لحكم أجنبى مباشر ، وتركت غيرهم يتولون أمر حكومتهم بأنفسهم . وظهر هذا بنوع خاص فى المنطقة البريطانية التى رسمت أمر خضوع كل من البصره وبغداد لحكم انجليزى مباشر ، وتركت أمر البادية وشرق الاردن لحكم العرب . ولكن هذه الدول الاستعمارية رأت عدم امكانية سيطرتها على المناطق الداخلية ، دون الاستعانة فى ذلك بالرئاسات والملكيات والامارات المحلية ، فتركت لها حكم هذه المناطق الداخلية ، كدول عازلة ، تحمى لها حدودها من الصحراء ، ومن سكان الصحراء .

ودلت هذه الاتفاقية على نفاق الدول « الحليفة » . إذ أن هذه الدول لم تتفاهم مع الشريف حسين بشأنها رغم اشتمالها على بنود تتعارض تماماً مع ما اتفقت عليه مع الشريف فى مراسلات مكماهون . ثم عمدت هذه الدول إلى اخفاء هذه الاتفاقية عن علم الشريف بعد أن عقدتها ، وذلك خوفاً من أن يتأثر موقفه من انجلترا فى الحرب . ولن يعرف الملك حسين والمجاهدين العرب قيمة حلفائهم إلا بعد ثمانية أشهر من عقد هذه الاتفاقية ، وفى ظروف خاصة .

(٢) الأتراك وعرض الصلح :

حضر بيكو إلى القاهرة للاتصال بزعماء العرب والتمهيد للتحدث عن المصالح الفرنسية فى سوريا . وسأل الملك حسين الجنرال ونجت عن أهداف هذه الزيارة والغرض منها ، بعد أن ثارت الشكوك وسرت بعض الاشاعات عن فرنسا وسوريا. فأمرت وزارة الخارجية البريطانية سايكس بالذهاب الى جدة فى مايو سنة ١٩١٧ وكلفته بتهدئة خاطر الحسين ، والتمهيد لزيارة بيكو له شخصيا . وكانت هذه فرصة يمكن فيها لانجلترا أن تظهر ولاءها للعرب الذين حافظوا على تعهداتهم ، وأدوا

دورهم كاملا إلى جانب الحلفاء . ولكن البريطانيين لم يتصرفوا بأمانة . اتصل سايكس بحسين ، ثم عاد بعد اسبوعين مع زميله الفرنسى وتباحثا معه فى الأمور العامة التى تتصل بعلاقاته مع الدولتين ، ولكنهم لم يذكروا له أمر الاتفاقية الموجودة بينهما . ودار الحديث عما إذا كان العرب يقبلون قيام ادارة فرنسية فى المنطقة الشمالية من الاقليم الساحلى فى سوريا ، أى فى لبنان ولما كان حسين هو المتحدث الرسمى باسم العرب فى ذلك الوقت ، ولم يكن له الحق فى التنازل عما أصر عليه هؤلاء العرب بدون إستشارتهم ، وخاصة فى المسائل التى تتعلق بالسيادة فأنه أجاب بانه سيتباحث مع رؤساء العرب ، وسيحاول إغرائهم على قبول إدارة مشتركة فرنسية عربية فى هذه المنطقة بشكل مماثل لاقامة إدارة عربية- انجليزية فى جنوب العراق ، وعلى أن يكون ذلك لفترة محددة ، عشر سنوات مثلا ، وعلى أن تتقدم فرنسا بمعونتها المالية والفنية لهذا الاقليم ، بشكل يعهد لإدماجه فى بقية الدولة العربية بعد ذلك . ولم يعلم حسين بأمر اتفاقية سيكس بيكو إلا فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٧ وذلك عن طريق الاتراك . وكان الشيوعيون قد استولوا على الحكم فى الروسيا ونشروا بعض الوثائق السرية الموجودة فى وزارة الخارجية ، وكان من بينها نص اتفاقية سنة ١٩١٦ . وانتهز الاتراك هده الفرصة وابلغوا هذا النص لفيصل وعرضوا عليه الصلح معهم فى نفس الوقت .

وتقدم جمال باشا بهذا العرض فى أواخر أيام حكمه فى سوريا وتقدم به باسم الحكومة العثمانية ، وذكر أن المانيا توافق عليه . وأرسل مندوبا الى العقبة فى أواخر شهر نوفمبر يحمل خطابين لفيصل ولجعفر باشا . وخاطبهم فيها كمسلم يتحدث إلى مسلم آخر ، وذكر أن واجبهم كمسلمين مخلصين هو بذل كل مجهودهم بل وأرواحهم فى سبيل عزة الاسلام ، وإن الوعود لاستقلال العرب قد أثرت فيه وفى والده ، وجعلتهم يثورون على السلطة الاسلامية العليا ، وإن نفاق هذه

الوعود قد ظهر بعد أن ثبت أن هدف الحلفاء هو تقسيم البلاد العربية ، وإعطاء سوريا لفرنسا والعراق لانجلترا وجعل فلسطين دولية ، وأنه لم يبق للعرب الا أن يعودوا للعثمانيين ، وأن يتفقوا مع الأتراك على حدودهم المشروعة : وانتهى الخطاب بدعوة فيصل للحضور إلى دمشق شخصيا ، للمفاوضة رسميا فى الموضوع وأعطاء تأمينا على حياته . وأرفق بالخطاب الشروط التى يوافق الأتراك على المفاوضة على أساسها ، وضمنت الاعتراف بأكبر درجة ممكنة من الاستقلال الذاتى للاقاليم العربية فى الامبراطورية ، لارضاء أمانى العرب القومية ، وذكرت أن الحكومة الالمانية ستضمن مثل هذا الاتفاق التركى - العربى ، بعد أن يصدق عليه السلطان .

شرح جمال باشا إذن أن الحلفاء قد غرروا بالعرب ، وأن الوقت قد أظهر نفاق البريطانيين ، وأن الاستمرار فى الاخلاص لهم لن يؤدى الا إلى إستعباد الشعوب العربية ، وإن الطريقة الوحيدة هى توحيد جبهة المسلمين فى الشرق الادنى لمواجهة الخطر الخارجى والاطماع التوسعية . وتحدث جمال باشا عن هذا الموضوع علنياً فى بيروت فى أوائل شهر ديسمبر ، فترك ذلك أثراً واضحا فى نفوس العرب . وكان الأتراك يعقدون الآمال فعلا على عودة انضمام العرب اليهم فى هذا الوقت ، وعلى تغيير الموقف الاستراتيجى فى الشرق الأدنى . وكانوا واثقين من أن البراهين الواضحة ستؤدى إلى هذه النتيجة لامحالة .

وأرسل فيصل بهذه الخطابات إلى والده ، ورفض حسين هذه الشكوك الواضحة فى نيات « الحلفاء » ورفض التحدث إلى « الأعداء » الاتراك . وكلف ابنه فيصل بأن يرد على جمال ، رافضاً فكرة الصلح مع تركيا ، وأرسل بكل هذه المراسلات إلى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، طالباً تقديم تفسير عن هذه

الاتفاقية السرية التى ورد ذكرها فى خطابات جمال باشا .

وكانت هذه فرصة جديدة تستطيع فيها انجلترا أن تخرج من موقف النفاق الذى وقفته حتى ذلك الوقت ، وتثبت بذلك إخلاصها لحلفائها العرب ، ولكنها رفضت انتهاز هذه الفرصة . وأجاب بلفور ، وزير الخارجية البريطانية ، على حسين ببرقية تظهر ميوعتها المتعمدة . ذلك انها لم تكذب أو تؤمن على الاخبار الواردة من سان بطرسبرج ، ولكنها تحدثت عن هذا الاتفاق بالفاظ تسعى إلى تشكيك حسين فى نيات الاتراك لا يهدفون إلا للوقيعة بين العرب وحلفائهم ، وانتهت بتأكيد أن بريطانيا سيؤيد العرب وتساعدهم فى كفاحهم للحصول على استقلالهم .

كان هذا هو النفاق الواضح إجابة على إخلاص العرب وولائهم. ورأى حسين أن الواجب والشرف يحتمان عليه عدم الاتصال بالأتراك دون الاتفاق مع حلفائه الانجليز ، وكان من حقه أن يشك فى نيات الانجليز خصوصا بعد أن عرض عليه الأتراك الاتفاقيات المعقودة بين الدول المستعمرة ، وعرضوا عليه التحالف والعمل للمستقبل . وأثبت حسين أنه رجل مخلص فى عرضه لهذه المراسلات على البريطانيين ، وفى طلب تفسير عن موقفهم ، وعمد الانجليز هذه المرة الى خديعته إذ أنهم لم يجيبوا بصراحة عما إذا كانوا قد عقدوا مثل هذه الاتفاقية بالفعل ، وعمدوا إلى تمويه الألفاظ بشكل يدل على أن مثل هذه الاتفاقية لم تعقد . وأظهر حسين ، فى نفس الوقت الذى اثبت فيه إخلاصه للانجليز ، أنه كان قصير النظر ، إذ أنه أكتفى بهذه الاجابة ، رغم علمه بانها إجابة تمتاز بميوعتها وكان عليه كرجل دولة ألا يرضى إلا باجابة قاطعة .

(٣) تصريح بلفور :

وفى أثناء ذلك الوقت قامت الحكومة البريطانية بمفاوضات أخرى مع زعماء اليهود فى انجلترا ، وبعد شهور من المفاوضات السرية إرتبطت معهم بعهود تتعارض مع وعودها للعرب ، وتسببت فى نشر تصريح بلفور .

وكان الصهيونيون يحاولون اغراء تركيا منذ بضع سنوات على السماح بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ولكن السلطان عبد الحميد عارض هذه السياسة ، ولما تولت جمعية الاتحاد والترقى الحكم ظهر فيها النفوذ اليهودى واضحا فى أول الأمر ، ولكنها إضطرت إلى الاحتراس وخاصة بعد أن قام النواب العرب بفضح نوايا الصهيونية للاستيلاء على أراضى العرب ، وتشريد شعب فلسطين . وعند نشوب الحرب إنتقل مركز نشاط الصهيونية إلى برلين ، وعندما انضمت تركيا فى الحرب إلى دولتى الوسط ، عمل الصهيونيون على خطب ود دول الوفاق ، حتى يضمنوا أى كفة قد تكسب الحرب .

ولم يكن الميدان سهلا أمام الصهيونيون الانجليز ، خاصة وأن عدداً كبيراً من يهود هذه البلاد كان لا يعتنق الفكرة الصهيونية ، أو يعتقد فيها وفى إمكانية نجاحها . ولكن سرعان ما حصلوا على تأييد بعض رجال الصحافة ، ثم بلفور ثم لويد جورج ، بعد أن تعاون معه وايزمان فى خططه المقبله . ولقد حاول هربرت صامويل ، أحد الوزراء الانجليز فى وزارة اسكويث أن يحصل على تأييد الوزارة البريطانية المشروع ، ولكن رئيس الوزراء عارض فى هذا الاتجاه وجاء لويد جورج للوزارة ومعه بلفور وزيراً للخارجية ، فبدأت المفاوضات بين هذه الحكومة وبين الصهيونيين .

ولم يكن من حق انجلترا أن تقرر أى شيء بالنسبة لمستقبل فلسطين فى ذلك

الوقت ، خاصة وأنها كانت قد تعهدت منذ سنة ١٩١٥ بالاعتراف وبتأييد استقلال الدولة العربية فى المنطقة التى تدخل فلسطين فى نطاقها من ناحية ، وأن اتفاقية سايكس بيكو كانت قد رسمت انشاء إدارة دولية فى فلسطين من ناحية أخرى ، وكان من حق هذه الدول التى وقعت على إتفاقية سايكس بيكو ، مثلها فى ذلك مثل الملك حسين ، أن يناقشوا هذا الأمر قبل إبرامه ، وأخيراً فان يهود انجلترا أنفسهم كانوا يعارضون فى هذا المشروع الصهيونى .

ورغم هذه الصعوبات فان لويد جورج قد عهد إلى سايكس بيكو بمهمة مفاوضة الصهيونيون ، وربما كان ذلك لإغراء الصهيونيون الضغط على أمريكا وادخالها الحرب إلى جانب دول الوفاق ، أو لإغرائهم على تمويل ديون الحرب أو لمكافأة الدكتور وايزمان على اختراع نوع جديد من المفرقعات . ولكن الأسباب الرئيسية كانت بعيدة عن ذلك . أما من الناحية السياسية فان بريطانيا قد رأت نشاط الصهيونيون فى ألمانيا والنمسا وخشيت من نجاحهم فى الوصول إلى وعد من تركيا بارضاء بعض رغباتهم فى فلسطين ، وأرادت انجلترا فى نفس الوقت أن تكسب ود يهود روسيا الذين قاموا بدور معروف فى الثورة الشيوعية ، وأرادت إغرائهم على مواصلة الحرب إلى جانبها . أما من الناحية الاستراتيجية فان فلسطين كانت ضرورية للدفاع عن القوات البريطانية فى مصر ، وعن الطريق البرى الموصل إلى الشرق ، وكان هذا هو السبب الرئيسى لإصدار تصريح بلفور ، رغم كل الادعاءات والالوان المالية والسياسية والدينية والانسانية التى أرادوا اعطاءها لهذا العمل . ذلك أن أهمية فلسطين لانجلترا قد زادت فى فترة الحرب ، وظهرت بشكل واضح ، خاصة وأنها لم تكن تبعد عن مصر إلا بصحراء سيناء . ولقد أثبتت التجربة أن الصحراوات لم تعد تصلح لكى تكون حدوداً عازلة وخاصة بعد أن حاول الأتراك غزو مصر ، وبعد أن عمل الانجليز على عبور صحراء

سيناء والتقدم شمالا فى فلسطين . أصبحت قناة السويس إذن أقل أمناً فى ذلك الوقت عما كانت عليه من قبل ، ولما كانت أطماع فرنسا واضحة فى كل الشام ، بما فى ذلك فلسطين ، فقد كان من الطبيعى أن تعمل انجلترا على أن تفصل بين المنطقة الفرنسية ومنطقة قناة السويس بانشاء وحدة سياسية أشد قوة من المنطقه الدولية التى أشارت إليها اتفاقية سايكس بيكو ، ولتكن هذه الوحده تحت النفوذ البريطانى . ولم يكن وعد بلفور إلا تمهيد لوضع فلسطين تحت إدارتها ، حتى تعمل على تنفيذ وعدها الذى أعطته بلسان بلفور لليهود .

عملت الحكومة البريطانية على الحصول على تأييد الصهيونيين لوضع فلسطين تحت إدارتها ، واستثناء فرنسا من الادارة . ووافق الصهيونيين على هذه البداية ، وأعلنوا معارضتهم لتدويل فلسطين ، أو لوضعها تحت إدارة مشتركة انجليزية فرنسية ، وذلك فى اجتماعهم مع سايكس فى شهر فبراير سنة ١٩١٧ . ثم أعلنوا أنهم سيعملون على وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية مادامت هذه الدولة تؤيدهم فى إرضاء « أمانيهم القومية » . وكان هذا هو الأساس التى قام عليه ، ونتج عنه ، تصريح بلفور بعد عدة شهور ، وفى وسط هالة من الادعات الكاذبة التى أدعت لنفسها الانسانية ، وخدمه اليهود المشردين .

ووافقت الحكومة الفرنسية على فكرة إصدار هذا التصريح بعد تردد ، أما أمريكا فانها قد خضعت لنفوذ اليهود فيها ولم تحاول المجادلة فى الأمر : ولقد حاول اليهود أن يحصلوا ن انجلترا على وعد بالاعتراف بأن فلسطين هى وطنهم ، ولكن انجلترا لم توافق على اعطاء مثل هذا التعهد ، ولكنها صرحت بأنها ترحب باقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . واضطر الصهيونيون الى قبول هذا النص عندما تأكدوا من أنهم لن يحصلوا على أكثر منه فى ذلك الوقت .

وصدر تصريح بلفور فى يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٧ أى بعد سنتين من

الوعد الصادر من انجلترا لحسين ، وبعد أن نشبت الثورة العربية وبذلت كل وسعها فى العمل فى سبيل هزيمة الدولة العثمانية وتأييد انجلترا . وكان هذا دليلا جديداً على نفاق الانجليز ، وعلى قيمة الوعود التى يعطونها والأمانة التى يطبقونها بها .

(٤) مخاوف العرب :

تسبب تصريح بلفور فى إثارة مخاوف العرب حتى من لم يعرف منهم بالتعهدات التى أعطتها بريطانيا لحسين إذ أنه كان يدل على عدم الاعتراف بشرعية حقوق العرب فى أحد الأقاليم العربية ، وإدخال عناصر غريبة عنه فيه دون مشاورة أهله . ووصلت الأخبار لمصر وأخذ زعماء العرب يحتجون على موقف انجلترا ، وأضطرت السلطات البريطانية فى القاهرة إلى أحكام الرقابة على كل الأخبار الخاصة بها ، وحاولت أن تعمل على تهدئة خواطر العرب .

وثارت دهشة حسين عندما علم بهذا التصريح ، واستفسر عن معناه ومرماه فأسرعت بريطانيا بارسال المستشرق هو جارت إليه ، وأكد له أن بريطانيا لن تسمح باقامة اليهود فى فلسطين إلا فى الحدود التى تتمشى مع الحرية السياسية والإقتصادية للشعب العربى . وكان هذا التصريح تصريحاً شفهياً ، وكان يختلف عن تصريح بلفور ، الذى لم يذكر الا الحقوق المدنية والدينية للشعب العربى. ولكن انجلترا كانت تحاول فى ذلك الوقت الاحتفاظ بحلفائها العرب بأى شكل ، حتى يتم ترتيب المسائل ، ووضعهم أمام الأمر الواقع . وأجاب حسين أنه سيبذل جهده فى سبيل تحقيق أهداف تصريح بلفور ، مادام لا يسعى إلا للحصول على ملجأ لليهود المشردين ، ووافق حسين على الاتفاق على نظام خاص لإدارة الأماكن المقدسة ، ولكنه أظهر بوضوح أنه لن يتنازل عن أى جزء من أجزاء السيادة العربية أو مظاهرها ، بالرغم من أنه مستعد لبحث مسألة نظام الحكم المقبل فى

الشام - والذى يشمل فلسطين - وذلك مع الاستعانة بالخبرة الفنية والادارية الأجنبية

وواصل حسين ولاءه للانجليز وأرسل مندوبين إلى أعوانه فى مصر وإلى وحدات قوات الثوره العربية ، يعلنهم فيها أن بريطانيا قد أكدت له أن إقامة اليهود فى فلسطين لن تؤثر فى حقوق العرب الاقليمية ، ويحثهم فيها على الاستمرار فى اخلاصهم لانجلترا ، حتى يصلوا إلى إتمام تحرير بلادهم . وكلف أبناءه ببذل جهودهم لتهدئة خواطر الرجال المقيمين حولهم بخصوص هذا التصريح ، وذكر لعرب فلسطين أن كتبهم المقدسة تفرض عليهم الكرم والتسامح ، وحثهم على الترحيب باليهود والتعاون معهم فى الوصول الى الخير العام .

ونجحت مجهودات البريطانيين لتهدئة مخاوف العرب فى مصر وما جاء شهر مارس حتى حضرت بعثة صهيونية برئاسة وايزمان ، وأخذت فى الاتصال بزعماء العرب قبل أن تواصل سفرها إلى فلسطين . ولم تتحدث هذه البعثة إلا عن التعاون العربى - الصهيونى . وصفق لذلك عدد كبير من أعوان البريطانيين فى مصر ومنهم عدد من رجال الجمعيات العربية ، مثل فارس نمر باشا صاحب جريدة المقطم وغيره .

وحدث فى ربيع سنه ١٩١٨ أن تقدم سبعة من زعماء العرب بمذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، يطلبون فيه تحديد موقفها من القضية العربية بأكلها وإعلان نياتها تجاه الأقاليم العربية التى تحررت من السيطرة العثمانية . وأجابت عليهم وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة رسمية فى ١٦ من يونيو سنة ١٩١٨ تعتبر تصريحا عن السياسة البريطانية تجاه الثورة العربية ، إذ أنها أكدت تعهدات بريطانيا السابقة للعرب بشكل أكثر وضوحا ، وقسمت المنطقة التى تهم العرب

إلى أربعة أقسام حسب الموقف العسكرى فى ذلك الوقت : أولا : الأقاليم العربية التى كانت مستقلة قبل الحرب ، وثانيا : الأقاليم التى حررها العرب من الحكم التركى ، وكانت هذه الأقاليم تمتد من عدن حتى العقبة ، وتشتمل عليها . واعترفت انجلترا باستقلال العرب وسيادتهم التامة عليها ، وثالثا : الأقاليم العربية التى عملت قوات الحلفاء على تحريرها من تركيا ، وهى التى تشتمل على العراق من الخليج العربى حتى الشمال من بغداد ، وفلسطين من الحدود المصرية إلى الشمال من القدس ويافا ، وصرحت بريطانيا بأن سياستها تجاه أهالى هذه المناطق ستكون إقامة حكومات يرضى عنها هؤلاء الأهالى ، ولكنها أكدت أن سياسة هذه الحكومات يجب أن تكون سياسة الحكومة الانجليزية ، ورابعاً : الأقاليم العربية التى كانت لاتزال تحت حكم الاتراك أى الجزء الأكبر من سوريا ومقاطعة الموصل فى العراق . وذكرت بريطانيا أنها ترغب فى أن ترى الشعوب المهضومة الحقوق فى هذه المناطق تتمتع بحريتها وأن بريطانيا ستبذل جهدها للوصول إلى هذه النتيجة .

وهكذا نرى أن هذا التصريح يؤكد أن بريطانيا تسعى الى أن تصل هذه الاقاليم إلى الحرية والاستقلال ، وليس لمجرد تخليصها من الاتراك ، وتؤكد أنها لن تقيم نظاماً يتعارض مع رغبات أهالى الاقاليم . وجاء نشر هذا التصريح بعد معرفة أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو ، وتصريح بلفور ، مهدئاً لنفوس العرب ، وحافزاً لهم على مواصلة مجهودهم لكسب المعركة الأخيرة. ونظر العرب اليه كتؤكد لتصريحات الرئيس ويلسون ، وكدليل على الرغبة فى تطبيق هذه المبادىء على الاقاليم العربية من الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب . فساد العرب الفرح بهذه النتيجة ، وواصلوا مجهوداتهم فى الحرب .

وأخيراً فان كل من انجلترا وفرنسا قد اشتركا فى إصدار بلاغ مشترك نشر

فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرح سياسة هاتين الدولتين وأهدافهما فى البلاد العربية . ولقد أعلن هذا البلاغ تطابق وجهات نظر الدولتين الأوروبيتين وأهدافها فى الحرب فى الشرق ، وهو التحرير الكامل للشعوب التى ترسخ تحت الظلم التركى ، واقامة ، ومساعدة الاهالى على إقامة ، حكومات وطنية تعبر عن رغباتهم . وأكد البلاغ أن الدولتين متفقتين فى رغبتهما لرؤية قيام هذه الحكومات الوطنية ، وفى المساعدة على قيامها ، والاعتراف بها بمجرد تكوينها . وينتهى بتأكيد سمو غرضيهما ، والعمل على إقامة دول عربية تعبر عن رغبات الشعوب . وجاء هذا البلاغ مهدئاً للعرب فى لبنان وخاصة بعد مسألة العلم ، التى وقعت فى ميناء بيروت ذلك أن القوات الفرنسية كانت قد رأت عند نزولها إلى ذلك الميناء أن شكرى باشا الأيوبى كان قد رفع علم الثورة العربية عليها باسم الامير فيصل ، فاحتج الفرنسيون على ذلك ، وتدخل اللنبى وأمر العرب بسحب علمهم من فوق مدينتهم . فهاج العرب ووصل الخبر إلى قوات الثورة المعسكرة فى الصحراء وفى العقبة ، واضطر فيصل إلى الكتابة الى الانجليز ذاكراً أن زمام الامور سيفلت من بين يديه ، وأن المسألة ستنتهى بحركة تمرد أو ثورة مسلحة وخاصة بعد أن علم العرب أن الفرنسيين سيحتلون كل المنطقة الساحلية من سوريا ، وظهر نشاط الصهيونيين فى فلسطين ، وبدأ زعماء الحركة العربية يتصلون ببعضهم بسهولة بعد تحرير الموصل ودمشق وحلب .

عمل هذا البلاغ على تهدئة العرب ومنعهم من الثورة ، فى الوقت الذى لم يكن « الحلفاء » قد ثبتوا فيه أقدامهم على الساحل بعد ، ولم تكن القوات العثمانية بعيدة وراء حدودها .

ولكن العرب سيعرفون قريباً قيمة هذه التصريحات والبلاغات والوعود والعهود . وكان عليهم أن يدركوا خطر العمل على إنقسام معسكرهم الاقليمى ، فى الوقت الذى وقف فيه العدو مترقبا ومتحينا للفرص .

الفصل الثلاثون

المفاوضات

انتهت الحرب وخرجت تركيا من كل الأقاليم العربية ، وشعر الثوار العرب أنهم قد شاركوا مشاركة فعالة فى تحرير بلادهم ، فيما عدا العمليات التى وقعت فى جنوب العراق ، وانتظروا من بريطانيا أن تفى بعهودها التى قطعتها على نفسها . ولكنا سنجد الاختلاف واضحاً فى مؤتمر الصلح بين ما يطالب به العرب ، وما أراد الانجليز والفرنسيون - رغم وعودهم السابقة - أن يعطوهم ويمنحوهم . وكان هذا الاتجاه الجديد يتنافى مع هذه الوعود السابقة ، ومع المبادىء التى أدعى الحلفاء أنهم سيطبقونها على الشعوب عند إنتهاء الحرب . وسيسبب ذلك فى نشوء حالة غير ثابتة فى الأقاليم العربية ، وستنشأ الثورات ويذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء ، وتنفق فيها المبالغ الطائلة . وكان من الممكن الوصول إلى حل عادل اذا ما احتفظ الحلفاء بوعودهم ، وقللوا من شراهيتهم الاستعمارية ، ورغبتهم فى استعباد الشعوب التى تنشد حريتها .

(١) فيصل فى انجلترا :

ولقد سافر فيصل الى انجلترا للدفاع عن مصالح الوحده العربية ، ولتمثيل والده فى مؤتمر الصلح . فوصل الى مارسيليا على ظهر احدى السفن الحربيـــة البريطانية ، ولكن الفرنسيين أبلغوه أنهم يرحبون بزيارته « الشخصية » ولكنهم

لا يعترفون له بأى صفة « رسمية » ، وكانت هذه أول صدمة لمن مهد للحلفاء أمر خروج القوات العثمانية من شرق البحر المتوسط . وسرعان ما وصل الى لندن ، وعلم أن وثائق ساق بطرسبرج موجودة بالفعل ، وأن كل من كليمنصو ولويد جورج كان مشغولا فى محاولة الاحتفاظ لبلاده بنصيب الأسد من الأقاليم العربية . وعرف أن فرنسا تعارض فى تعيينه على رأس الادارة الحكومية فى شرق سوريا ، بل وأنها كانت تعارض حتى فى قبوله كمندوب عن الحجاز فى مؤتمر الصلح ،ووجد نفسه هدفا للهجوم فيما يتعلق بفلسطين . وكان فيصل شابا ، وفى منتصف العقد الثالث من حياته ، وكان لا يعرف الفرنسية والانجليزية جيداً ، ولم تكن لهدراية بالدبلوماسية أو الصحافة الأوربية ، فشعر أنه غريب فى هذا الجو ، وشعر أنه محاط بالأعداء لا بالحلفاء .

وكانت اتفاقية سايكس - بيكو هى موضوع الساعة . وكان لويد جورج يريد اعتبارها غير ذات موضوع ، مستنداً فى ذلك الى أن اروسيا لم تنفذ تعهداتها فيها ، ولكن كليمنصو أصر على أنها سارية المفعول ، ويسرى تطبيقها على كل من انجلترا وفرنسا .

وازداد وضوح المصالح الانجليزية والفرنسية فى البلاد العربية عن ذى قبل ، واحتجت بريطانيا بأن اتفاقية سايكس بيكو تعطى لفرنسا ولايه الموصل الغنية بالبترول ، وتقيم نظام ادارة دولية فى فلسطين ، وتعمل فى كل من هاذين الميدانين ضد المصالح البريطانية . أما فرنسا فانها تشبثت بهذه الإتفاقية إذ أنها الوثيقة الوحيدة التى تضمن مصالح فرنسا فى الأقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية ، واستعدت وزارة الخارجية الفرنسية فى التساهل فى بعض المسائل لكى تضمن تطبيق بقية بنود الاتفاقية . فاقترح لويد جورج على فرنسا أن تعترف بالموصل

داخل منطقة النفوذ البريطانى ، نظير اعطاء حصة من بترولها لفرنسا ، وأن تعرف بسلطة انجلترا على فلسطين كذلك . ووافق كليمنصو على هذا الأمر فى مذكرة بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩١٩ .

وشعر فيصل بأن هناك قوى ثلاث تعمل ضد ارضاء رغبات القومية العربية وأمانيها المشروعة : هى المصالح الاستعمارية البريطانية فى العراق وفلسطين ، والمصالح الاستعمارية الفرنسية فى سوريا ، ومصالح الصهيونيين المرتبطة بالمصالح الاستعمارية البريطانية فى فلسطين .

علم فيصل بمضمون المحادثات الانجليزية الفرنسية . وحاولت حكومة لندن أن تضغط عليه للموافقة على مضمون هذه الترتيبات والتسويات ، وأصروا على مسألة فلسطين بنوع خاص ، وطلبوا الى لورنس أن يؤثر على الأمير العربى الشاب لكى يعترف ، كممثل للعرب ، بأمانى الصهيونيين فى فلسطين . وقام اليهود أنفسهم بنشاط ظاهر لمحاولة الحصول على توقيع من فيصل على إتفاقية يعقدونها بينه كنائب من ملك الحجاز وبين وايزمان ، كممثل ومندوب عن الصهيونيين . وأصبح فيصل فى موقف لا يحسد عليه ، إذ أن أصدقاءه الانجليز كانوا يحاولون الحصول منه على ما لم يصرح له والده باعطائه ، وعلى ما يتضارب مع شعور العرب الثائر فى ذلك الوقت . وحاول الحصول على تعليمات من والده ، ولكن الشريف رفض الاعتراف لابنه بقبول أى اتفاق يقل عن الوفاء بالعهود التى قطعتها انجلترا على نفسها فى مسألة استقلال العرب . وازداد الضغط عليه ، وشعر بضعفه فى هذا الميدان الدبلوماسى ، خصوصا وأنه لم يكن من المتضلعين فى الانجليزية . وشعر بعداوة الفرنسيين له وللمهمة القائم بها ، واعتقد أن الوصول إلى تفاهم مع إنجلترا سيقضى على العداوة الفرنسية . كان وحيداً ، ولم يكن أصدقاءه إلا من الانجليز

الذين سبق أن تعرف عليهم فى الشرق الأوسط ، وفى ميادين القتال ، فطلب منهم النصيحة وكانوا مستعدين لابدائها - ولمصلحة بلادهم .

كان فى إستطاعة فيصل أن ينتظر إنعقاد مؤتمر الصلح ، ولكنه شعر أن الحكومة البريطانية تسعى إلى أخذ قرار سريع فى مسألة فلسطين ، وإن الصهيونيين كانوا يدفعونها ويضغطون عليها فى هذا الطريق . فخشى من أن يجد نفسه فى مؤتمر الصلح أمام الأمر الواقع . وطلب الانجليز إليه أن يتفق مع الصهيونيين قبل إنعقاد المؤتمر ، ورأى الأمير العربى الشاب خطر قبول هذا الطلب قبل الرجوع إلى والده ، وخطر اغضاب الانجليز فى حالة الرفض . وأخذت وزارة الخارجية البريطانية تضغط عليه لجعل الاعتراف بمطالب العرب بالاستقلال ، مشروطة مع الصهيونيين .

ولم يكن العرب يختلفون فى ذلك الوقت فى أمر فلسطين ، إذ أنها اقليم عربى تدخل فى نطاق الشام وعليها أن تبقى اقليماً عربياً . ولكن ذلك لم يمنع العرب من النظر اليها نظرة خاصة ، نظراً لوجود الأماكن المقدسة فيها . أما مسألة هجرة اليهود واستيطانهم فيها فان العرب قد رحبوا بها كعمل انسانى ، ولكن بشرط تحديد عدد المهاجرين بحيث لا تتعارض مع رفاهية أهلها العرب وحقوقهم السياسية والإقتصادية .

وإعتقد فيصل فى إمكانية تعاون كل من العرب واليهود فى فلسطين ، وعلم بالتأكيد الذى كان هو جارت قد أعطاه لوالده بشأن هذه المسألة . وكان قد تقابل مع وايزمان ، تلبية لطلب البريطانيين ، وأكد له وايزمان أن الصهيونيين لا يسعون إلى اقامة حكومة فى فلسطين وأنهم لا يهدفون إلا المساعدة على انعاش الاقليم الفلسطينى ، دون أن يؤثر ذلك على مصالح العرب المشروعة . فاعتقد الأمير الشاب أن أمانى الصهيونيين وسياسة بريطانيا لا تتعارض مع حرية

عرب فلسطين السياسية ، وهيمنتهم على إقتصاديات إقليمهم .

وافق الأمير الشاب إذن على التوقيع على الاتفاقية ، ولكنه جعل موافقته بتنفيذ بريطانيا لتعهداتها باستقلال العرب . وكتب هذا الشرط بخط يده على نفس الاتفاق ، قبل أن يوقع عليه وبألفاظ واضحة محددة قاطعة - ولما كان هذا الشرط قد بقى بدون تنفيذ ، فان الاتفاقية لم تنفذ من أجل تعاون العرب مع اليهود ؛ مادام هذا التعاون لا يمس استقلال العرب .

(٢) فيصل فى فرنسا :

ذهب فيصل إلى باريس فى منتصف شهر يناير ورفضت الحكومة الفرنسية الاعتراف به كمندوب عن احدى الدول المحاربة أمام مؤتمر الصلح ، مستندة فى ذلك إلى أن أحداً لم يعترف بدولة الحجاز ، ولكن بريطانيا تدخلت واضطرت فرنسا إلى التراجع فى هذه النقطة ، رغم أنها واصلت اظهار عداءها لفيصل والقضية العربية .

وتحدث فيصل أمام مؤتمر الصلح فى يوم ٦ فبراير بعد أن أودع مذكرة بوجهات النظر العربية . فطالب بالاعتراف باستقلال الشعوب العربية التى تسكن المنطقة الممتدة من الاسكندرونة و ديار بكر حتى المحيط الهندى ، والاعتراف بكامل سيادتهم فى ظل جمعية الأمم . وشرح العوامل الثقافية والجغرافية والاقتصادية التى توجد بينهم ، وذكر الدور الذى لعبه العرب فى الحرب ، والتضحيات التى تقدموا بها إلى جانب الحلفاء . وأشار بلباقة إلى أن العرب يرفضون الاعتراف باتفاقية سايكس - بيكو ، وأنهى حديثه بشكر كل من إنجلترا وفرنسا على ما قدموه من مساعدة عاونت العرب فى كفاحهم من أجل الحرية ، وطلب منهم تحقيق وعودهم .

ولقد طلب فيصل فى أثناء المناقشة التالية لخطابه ، التأكد من رغبات الشعوب العربية التى تسكن هذه المنطقة ، كتمهيد لعمل تسوية تقوم على أسس ثابتة . واستند فى ذلك إلى مبادىء الرئيس ويلسون ، وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها . فاقترح على مؤتمر الصلح أن يرسل لجنة لزيارة سوريا وفلسطين ، وللتأكد من رغبات الشعب هناك .

ولقد وافق الرئيس ويلسون على هذه الفكرة ، كما وافق عليها لويد جورج بعد تردد ، أما كليمنصو فانه هاجم الفكرة . ولم يناقش المؤتمر هذه المسألة إلا فى ٢٠ مارس . فاقترح الرئيس ويلسون إرسال لجنة تحقيق تتألف من عدد متساو من المندوبين الفرنسيين والانجليز والايطاليين والأمريكيين ، تذهب إلى سوريا ويمكنها زيارة المناطق المحيطة أيضا إن إقتضى الأمر ذلك ، ثم تعود وتقدم تقريراً للمؤتمر . ووافق مجلس الأربعة عن هذا الاقتراح فى يوم ٢٥ من مارس ، واقترح إرسال مندوبين إثنين على كل دولة من هذه الدول . ورشح الرئيس ويلسون كل من كنج وكراين نيابة عن بلاده ، أما انجلترا فانها رشحت السير هنرى مكماهون وهوجارث ولكن فرنسا لم تقترح أى ممثلين عنها .

وكانت فرنسا تعلم بعداء الرأى العام السورى لها ، وكانت تخشى فى نفس الوقت من حلفائها الانجليز ، خصوصا بعد أن ازدادت أهمية انجلترا فى الشام ، نتيجة لانتصار اللورد اللنبى . وخشى الفرنسيين من أن تكون فكرة إرسال لجنة تحقيق قد نبتت فى وزارة الخارجية البريطانية التى تسعى لترتيب الأمر لنقض إتفاقية سايكس ـ بيكو ، إستناداً إلى أن الشعب السورى لا يرغب فى الفرنسيين .

أما إنجلترا فانها كانت تخشى فى حقيقة الأمر ، هى الأخرى ، من إرسال لجنة

تحقيق ، خصوصا فى أقاليم العراق وفلسطين . ولكنها لم تكن تستطيع موافقة فرنسا ، وإعتبار أن التسوية النهائية للمسألة العربية وقف على مصالح هاتين الدولتين فقط ، خصوصا وأنها كانت قد ارتبطت مع العرب من ناحية ، ومع اليهود من ناحية أخرى . وكانت قد شرحت لكليمنصو أنها لا تهدف إلى الاستيلاء على سوريا ، وأن كل ما ترغب فيه هى مناطق الموصل ، وجزء من شمال فلسطين يضم إلى إداراتها البريطانية فى العراق وفى جنوب الشام . ووافق كليمنصو على مبدأ إرسال اللجنة ، ولكنه اشترط ألا تقتصر عملها على سوريا ، بل تذهب إلى فلسطين والموصل وأرمينيا . ولم تعارض بريطانيا فى ذلك .

وكانت فكرة إرسال لجنة تحقيق تثير مخاوف الصهيونيين من جهة أخرى ، إذ أنها ستثبت أنه لا يمكنهم إرضاء رغباتهم وأمانيهم فى فلسطين دون استخدام القوة ضد العرب ، خصوصا وأن الأخبار كانت قد بدأت تنتشر عن أعمال الصهيونيين الأوائل فى الأراضى المقدسة ، وبدأ الرأى العام العالمى يعرف معنى إرسال من يدعون التشرد إليها .

وتعاون الصهيونيون مع القوة الرجعية فى كل من لندن وباريس ضد العرب . وكتب بلفور إلى لويد جورج مذكرة يطالب فيها باستثناء فلسطين من المناطق والاقاليم التى ستزورها لجنة التحقيق ، واستند كليمنصو إلى ذلك الإنقسام فى الجبهة البريطانية ، وواصل اصراره على عدم موافقة فرنسا على تكوين لجنة التحقيق ذاتها ، إلا فى حالة النص على أنها ستعمل كذلك فى كل من العراق وفلسطين ، فى نفس الوقت الذى ستعمل فيه فى سوريا .

(٣) المؤتمر السورى :

وما أن بدأ المؤتمر فى مناقشة مسألة إرسال لجنة للتحقيق حتى أقلع فيصل

عائداً إلى سوريا لتولى زمام الأمور . وما أن وصل إلى دمشق حتى رأى قلق العرب واضحاً على مستقبل بلادهم . وبدأ زعماء العرب فى الاتصال به وطلبوا منه أن يشرح للأهالى الخطوا التى عملها على فى أوربا والمرحلة التى بلغتها قضيتهم الوطنية ولكنه واصل الحذر ولم يشرح المصاعب التى قابلها فى الغرب أمام عدد صغير من زعماء العرب ،وتحدث أمام الجماهير عن وصول لجنة التحقيق ،والآمال التى ستتحقق نتيجة لذلك :

ولكن الشعب العربى شعر بأن فى الأمر شيئاً غير واضح المعالم ، يهدد قضيته ـ فبدأ فى تنظيم صفوفه ، واقترح عدد من رجالات العرب دعوة مؤتمر عربى . وتقدم بالاقتراح رجال حزب الاستقلال العربى ، وهم نفس رجال جمعية الفتاة ، التى عملت فى أثناء الحرب . واضطر فيصل إلى أن يوافق على الفكرة ، وحاول تسييرها فى مجال دستورى . فأجريت الانتخابات بسرعة ، واشتملت على كل مناطق الشام بما فى ذلك سوريا ولبنان وفلسطين . واجتمع هذا المؤتمر فى دمشق فى اليوم الثانى من شهر يوليو .

ومنعت قوات الاحتلال الفرنسية فى بيروت نواب عرب سوريا من الذهاب لدمشق ، فلم يحضر إلا تسع وستين من خمس وثمانين . ولكنهم اتخذوا قرارات فى غاية الأهمية ، تحدد الأهداف القومية فى كل من سوريا والعراق وفلسطين . وأظهرت هذه القرارات مخاوف العرب وآمالهم ، والفرق بين ما قرر العرب الحصول عليه ، وما عارض مؤتمر الصلح فى منحهم اياه :

واشتملت قرارات المؤتمر على ضرورة الاعتراف باستقلال سوريا ، مشتملة على فلسطين ، كدولة مستقلة تامة السيادة ، وعلى رأسها الأمير فيصل كملك ، والاعتراف كذلك باستقلال العراق ، وعلى رفض إتفاقية سايكس ـ بيكو ،

وتصريح بلفور ، وأى خطة أخرى تسعى إلى تقسيم سوريا وخلق وطن يهودى فى فلسطين ، ورفض نظام الحجر السياسى الذى يختفى وراء كلمة الانتداب ، ولكنها رحبت بالمعونة الخارجية لفترة محددة وعلى شرط ألا تتعارض هذه المعونة مع الاستقلال والوحدة ، ورحبت بالمعونة الأمريكية ، وفى حالة عدم وجودها ، بمعونة إنجليزية ، ورفضت أى شكل من أشكال المعونة الفرنسية .

وكانت القرارات بالاجماع ، ما عدا القرارات الخاصة بالمعونة الخارجية فانها كانت بالأغلبية العظمى . وسرعان ما انتشرت أنباء هذه القرارات فى كل سوريا، فسارت المظاهرات هاتفة للعروبة والوحدة وللاستقلال ،وتدفق الآلاف من العرب لدمشق ، لتحية الأمير فيصل ورجال المؤتمر السورى .

وفى ذلك الوقت كان عداء كل من فرنسا وانجلترا للجنة التحقيق قد ازداد وضوحا ، واستندت إنجلترا إلى عداء كل من فرنسا والصهيونيين للفكرة وعارضت فيها بدورها . أما إيطاليا فانها لم تكن تهتم بالمسألة بدرجة أن تسىء علاقاتها مع الدولتين الاوروبيتين . ولكن أمريكا ثبتت على موقفها . وحاولت فرنسا إثناء أمريكا عن إرسال هذه اللجنة حتى لا تزيد فى تأجج الروح القومية والمطالب الوطنية للعرب ، ولكن أمريكا لم تلتفت لذلك وأرسلت اللجنة المعروفة باسم كنج ـ كراين للتحقيق فى البلاد التى خضعت للسيادة العثمانية سابقا . وطوفت هذه اللجنة بالمدن السورية والفلسطينية وقابلت العرب وأخذت منهم العرائض التى تقدموا بها ، ثم ذهبت إلى القسطنطينية ، حيث كتبت تقريرها وأعطت نسخة منه لأمانة جمعية الأمم ، واحتفظت بالأصل لحكومة بلادها .

ويعتبر هذا التقرير فى غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ القضية العربية ، فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخها ، إذ أنه حلل شعور العرب وآرائهم السياسية فى الفترة

التى تلت الحرب العالمية الأولى ، وكتبه خبيران لم تكن لبلادهما أطماع اقليمية أو اقتصادية فى ذلك الوقت فى هذه المنطقة .

ولقد أشارت هذه اللجنة إلى ضرورة إقامة نظام إنتداب فى كل من سوريا وفلسطين والعراق ، ولكنها اشترطت أن يكون ذلك لفترة محدودة ، وأن يهدف الوصول بالعرب إلى الاستقلال فى أقرب وقت ممكن . واقترحت أن تكون العراق وحدة ، وكذلك سوريا ، بما فيها فلسطين ، على أن يعمل نظام داخلى خاص لمنطقة لبنان ، ولكن فى نطاق الوحدة السورية ، وأن يقوم إنتدابين أحدهما على العراق ، والآخر على سوريا وفلسطين ، واقترحت إنشاء ملكية دستورية فى كل منهما . ووضع فيصل ملكا على سوريا وإختيار ملك عربى آخر لحكم العراق .

وذكرت اللجنة أن سوريا لا ترحب بالانتداب ولكن بالمعونة الخارجية ، وتفضل المعونة الأمريكية ،أو الانجليزية ، فى حالة عدم وجود الأولى ، فاقترحت أن تتولى أمريكا الانتداب على كل سوريا ، وبريطانيا الانتداب على العراق ، ثم ذكرت أنه يمكن اعطاء الانتداب على سوريا لبريطانيا أيضا ، فى حالة إعتذار أمريكا عن قبول هذه المهمة ، وذلك تمشيا مع رغبات السوريين أنفسهم. وأوصت اللجنة بعدم تأييد إقامة انتداب فرنسى ، ذاكرة أنه قد يؤدى إلى الحرب بين العرب والفرنسيين ، ويهدد مصالح بريطانيا فى هذه المنطقة .

وأوصت اللجنة بتحديد هجرة اليهود لفلسطين ، بعد أن شرحت الأخطار التى ستنجم عن وجودهم فى هذا القطر العربى ، وأثبتت أنها تتنافى مع حقوق الشعب العربى ، ومبادىء الرئيس ويلسون .

ولكنا سنرى أن مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى سيتعامى عن هذا التقرير ،

ولن ينظر إلا إلى توزيع الأسلاب ، دون تفكير فى أمانى الشعب العربى الذى ضحى من أجل الغرب .

(٤) رحلة فيصل الثانية الى اوربا :

إزدادت مقالات الصحف الفرنسية فى مهاجمتها لانجلترا ، واتهامها بالطمع والجشع الاستعماريين فى سوريا على حساب فرنسا ، واتهامها بالعمل على التمهيد لنقض اتفاقية سيكس ـ بيكو للسيطرة على كل المنطقة العربية فى الشرق الأدنى . وكانت انجلترا تشعر فى نفس الوقت بثقل أعباء وجود حاميات بريطانيا فى سوريا ، وبالتكاليف التى تتكبدها من أجل امداد وتمويل وصيانة هذه القوات دون نظير ـ فقرر لويد جورج أن يعمل وأن يضع فرنسا أمام الأمر الواقع . فاقترح سحب القوات البريطانية من غرب سوريا وشرقها ، وطلب إلى كليمنصو أن تتولى فرنسا أمر المحافظة على النظام فى الاقليم الأول (لبنان) وأبلغه أنه سيعهد بنفس المهمة فى شرق سوريا إلى القوات العربية ،وكانت هذه الخطة تهدف إلى إحتفاظ العرب بالاقاليم الممتدة من العقبة إلى عمان فدمشق فحمص وحلب وحماه ـ على أن تحتفظ بريطانيا بحامياتها فى الجزء الجنوبى من سوريا (فلسطين) .وقرر أول نوفمبر ميعاداً لبدء الانسحاب بالحق فى إنشاء خط السكة الحديدية وخط لأنابيب البترول ، من العراق حتى حيفا ، طبقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو . وإستدعى فى نفس الوقت الأمير فيصل للحضور إلى لندن والتفاهم فى المسألة .

ووصل فيصل إلى لندن فى خلال شهر سبتمبر ، وعلم أن لويد جورج قد شرح أمام المجلس الأعلى لعصبة الأمم أن هذه الترتيبات مؤقتة ، وانتظاراً لاتخاذ قرار بشأن الاقاليم التى ستخضع للانتداب ، وعلم أن كليمنصو قد اشترط موافقته على هذا المشروع والاحتفاظ بحق فرنسا فى وضع الجزء الشرقى من سوريا تحت إنتدابها، ما يتعارض تماما مع فكرة إقامة دولة عربية مستقلة فلم يكن أمام فيصل إلا

الاعتراض على هذه الترتيبات ، ورفض الاعتراف بها ، واحتج رسمياً على ما جاء فى المذكرات الانجليزية التى عرضت عليه . وشرح فيصل فى مذكرة رسمية أنه لم يسحب قواته بعيداً عن ساحل البحر وإلى الداخل من سوريا إلا بعد أن أكد له اللورد اللنبى أن القوات البريطانية ستظل فى احتلالها لهذا الاقليم حتى إعلان نتائج مؤتمر الصلح . واحتج على هذه الترتيبات الانجليزية الفرنسية ، خصوصا وأنها استندت إلى إتفاقية سايكس - بيكو التى لم يوافق العرب عليها . وإستند إلى التصريح الذى أرسلت له انجلترا للسبعة من زعماء العرب فى مصر وإلى التصريح الانجليزى الفرنسى فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب عقد مؤتمر خاص من ممثلى انجلترا وفرنسا وأمريكا لبحث المسألة العربية على أساس تصريح الرئيس ويلسون .

وزاد قلق انجلترا خاصة وأنها كانت تعلم نيات فرنسا لاحتلال شرق سوريا . فبدأت فى الضغط على فيصل لكى يتفق مع فرنسا حتى يقضوا بذلك على مخاوف حليفتهم فرنسا من ناحية ويلقوا بمسئولية هذه الاتفاقية على أكتاف الأمير العربى الشاب - ويتخلصوا فى نفس الوقت من وعودهم المتضاربة .

ورأى فيصل من ناحيته صعوبة عقد مؤتمر من أقطاب أو ممثلى الدول العظمى الثلاث فى ذلك الوقت . فوافق على السفر إلى باريس ، وقابل كليمنصو ، وناقش معه نصوص الاتفاقية الفرنسية العربية ، ووافق عليها . ونصت هذه الاتفاقية على احترام العرب لاحتلال فرنسا لكل الساحل السورى شمالا حتى الاسكندرونة ، وعلى أن يطلب الى فرنسا تقديم المعونة والخبرة الفنية اللازمة لهم ، وكانت بطبيعة الحال اتفاقية مؤقتة الى أن تجىء نصوص قرارت عصبة الأمم :

وظهر جليا أن فيصل قد تنازل عما لم يكن له حق التنازل عنه . ذلك أن

تعليمات والده كانت صريحة ولم يكن العرب يقبلون تقسيم بلادهم ، ولكن فيصل اعتبرها اتفاقية مؤقتة ، وكان يؤمن بعدالة القضية العربية بدرجة لا تسمح له بالتفكير بأنه يوجد أى كائن كان يستطيع أن ينكر حقوق العرب . وكان يخشى علاوة على ذلك من وقوع صدام بين القوات العربية والقوات الفرنسية بعد انسحاب القوات البريطانية من سوريا .

وستعمل الحوادث على القاء قوى الشعب العربى فى الميدان لمحاولة الاحتفاظ بأراضيه وحرية بلادهم والوصول إلى أمانيه وحقوقه . ولكن دول الحلفاء كانت مستعدة لذلك باتخاذ قرارات أعطوها صبغة القانون . وبقواتها المسلحة التى كانت مستعدة للزحف على البلاد العربية واحتلالها .

الفصل الحادى والثلاثون

الانتداب

بدأ انسحاب القوات البريطانية من غرب سوريا فى أوائل شهر نوفمبر، وشعر العرب بأن هذه العملية تمهيد لتسليم بلادهم لاحتلال فرنسى، فأخذت النفوس فى الثورة، وبدأ العداء واضحاً بين العرب وبين الأطماع الاستعمارية. ولما جاءت انباء اتفاق فيصل مع كليمنصو زاد غضب العرب واتهمه البعض بانه قد باع البلاد للفرنسين. وبدأت بعض حوادث الاحتكاك بين العرب والقوات الفرنسية، ثم أخذت تتسع واتخذت شكل الاشتباكات العسكرية.

(١) مؤتمر سان ريمو :

حضر فيصل الى سوريا وحاول تخفيف حدة الموقف والحصول على تفويض من المؤتمر الوطنى بالمفاوضة باسمه فى باريس، وصل إلى بيروت فى ١٤ من يناير سنة ١٩٢٠ وأسرع منها الى دمشق، وكان الجو قد أصبح مشحونا ومتوترا. ووجد أن معظم رجالات العرب غير راضيين عن اتفاقه مع كليمنصو وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع امامه، تصرخ عاليا بالوحدة والاستقلال. وحاول أن يهدئهم، ويطلب منهم ارسال وفد معه إلى أوربا، ولكن الرفض كان قاطعاً، إذ أنهم لا يوافقون على اتخاذ مبدأ الاعتراف بتقسيم الاقليم السورى أساسا للبدء فى الدخول فى أية مفاوضات.

ولم تر دمشق فى أى يوم من تاريخها مثل هذا الحماس العربى القومى ، وكانت ملأى بزعماء العرب وضباط الجيش من كل سوريا وفلسطين والعراق واتفقوا جميعاً على الوحدة والاستقلال مذهبا لهم ، ورفضوا الذهاب إلى أوربا والمفاوضة على أساس التقسيم ، كما رفضوا لفيصل القيام بهذا الأمر . ثم اجتمع المؤتمر الوطنى واتخذ قرارات فى غاية الخطورة ، إذ أنه أعلن استقلال سوريا (بما فيها لبنان وفلسطين) كدولة ملكية دستورية ، وبالمناداه بالامير فيصل ملكا عليها. واجتمع رجال العراق فى مؤتمر مشابه وقرروا نفس القرار لبلادهم ، على أن يتولى الأمير عبد الله الملكية الدستورية هناك ، واحتفظوا للبنان بنظام استقلال محلى داخل الوحدة السورية ، وقرروا أن أساس الادارة فى كل من سوريا والعراق سيكون هو نظام اللامركزية .

ولم يكن لقرارات هذا المؤتمر أن تؤدى إلى نتيجة عملية فعالة وسريعة ما دامت فرنسا تحتل سوريا - وتقوم انجلترا باحتلال فلسطين والعراق . وكان فى استطاعة هاتين الدولتين الغربيتين أن تكسب العرب لو أنها عملت على تحقيق رغباتهم السياسية والقومية وجزء منها ، ولكن تصلب الدولتين الاستعماريتين ظهر واضحاً إذ أنهما أعلنا بطلان قرارات مؤتمر دمشق ، وعملا على عقد المجلس الأعلى لعصبة الأمم ، ودعيا فيصل للعودة إلى أوربا مرة جديدة .

واجتمع هذا المجلس فى سان ريمو واتخذ قراراته فى يوم ٢٥ من أبريل وقرر وضع كل الاقاليم العربية الممتدة من البحر المتوسط حتى حدود الفرس تحت نظام الانتداب ، وقسم سوريا إلى أقسام خلق من بينها فلسطين ولبنان وترك البقية الباقية لكى تحمل اسم سوريا . ولكنه لم يقسم العراق . ووزع هذه الاقاليم على الدول الكبرى ، إرضاء لرغباتهم ، فوضعت سوريا ولبنان تحت نظام انتداب عهد به لفرنسا ، أما انجلترا فانها قد حصلت على انتداب على العراق وآخر على

فلسطين . وأضافوا حاشية تذكر أن الانتداب على فلسطين سينفذ مع تطبيق تصريح بلفور . ولم يذكر أى شىء عن تضارب هذه القرارات مع مصالح الشعب العربى وحقه فى تقرير مصيره .

ونشرت هذه القرارات فى اوائل مايو وساد العرب شعور عام باحتقار دول الغرب ، عمل الغرب إذن على هدم المبدئين التى حارب العرب من أجلها وهما الاستقلال والوحدة ، ونكثوا مع هذا بعهودهم ووعودهم . وانفجر الشعور بعد أن يأس العرب من عدالة القضاة الخصوم . وظهرت خيانة الغرب لعهد كتبه العرب بدمائهم .

(٢) زحف الفرنسيين على دمشق :

تفاقمت العلاقة بين الفرنسيين والعرب السوريين بمجرد إعلان نتائج مؤتمر سان ريمو ، واستندت فرنسا إلى هذا القرار الدولى لكى تطلق يدها فى سوريا وتتخذ سياسة قوية تجاه شعوب مليئة بالحماس ، قوية بايمانها بعدالة قضيتها. وذهب هذا الايمان مع اليأس من عدالة الغربيين بالعرب إلى طلب إعلان الحرب على فرنسا وزادت مطالب الفرنسيين ، واحتج مرة أخرى على تحرش القوات الفرنسية بالعرب ، ولكنها كانت تصرفات مؤقته ، لا تؤدى إلى حل ولا تمس القوى الفعلية الموجودة فى الميدان فى ذلك الوقت . كان يأمل فى أن يصل فى يوم من الأيام إلى عقد مؤتمر من فرنسا وانجلترا وأمريكا لتسوية المسألة العربية، وكانت حداثته فى الدبلوماسية مما لا يسمح له بفهم معنى نفض أمريكا ليديها من مشكلات العالم القديم ، وظل يمنى نفسه بالعودة إلى أوربا والدفاع عن القضية العربية .

وفى أوائل شهر يوليو أبلغ فيصل المندوب السامى الفرنسى فى لبنان رغبته فى السفر إلى أوربا ، فرد عليه أنه سيرسل اليه مذكرة هامة وصلته من باريس .

وجاءت هذه المذكرة فى يوم ١٤ من يوليو ـ عيد الحرية عند الفرنسيين وكانت فى شكل إنذار على فيصل أن ينفذ ما جاء فيه فى خلال أربعة أيام وإلا فان فرنسا ستصبح طليقة فى التصرف .

وهاجمت هذه المذكرة العرب وامتلات بالادعاءات الموجهة ضدهم ، كما إتهمت حكومة دمشق العربية باتخاذ بعض الاجراءات التى كان من سلطتها اتخاذها ، واتهمتها علاوة على ذلك بنشر الدعاية المعادية لفرنسا . ثم طلبت من فيصل وضع سكة حديد حلب تحت الاشراف الفرنسى والموافقة على احتلال القوات الفرنسية حلب وحمص وحماه ، وإلغاء التجنيد العسكرى وتخفيض قوة الجيش العربى ، وإعلان الموافقة على قبول الانتداب الفرنسى واستخدام العملة التى أقرها الفرنسيون والاشتداد فى معاقبة كل من يروج الدعاية المعادية لفرنسا .

وضح أن فرنسا كانت ترغب فى احتلال كل سوريا عسكريا ، وما هذا الانذار الا تبريراً لذلك وظهر أن فيصل يرغب فى قبول هذه الشروط دون مناقشتها حتى يمنع الفرنسين من احتلال دمشق نفسها، وانتظاراً للذهاب إلى لندن وبحث المسألة العربية كلها ، وكان فيصل قد استلم برقية من اللورد كيرزن يوجهه فيها الى الامتناع عن الدخول فى أعمال عدائية ضد الفرنسيين بأى ثمن . وتحولت دهشة العرب من موقف فيصل الى غضب عليه ، وعلى الدول الغربية ، خاصة وأن القوات الفرنسية قد بدأت فى زحفها على دمشق . ولم تكف مجهودات فيصل لاقناع الزعماء وهب الشعب أمام تقدم قوات الاحتلال ، ولم يخضع لأوامر الادارة فوقع الاصطدام بين الشعب وقوات البوليس ، وذهب ضحيتها بضع مئات من القتلى ، وسقط غيرهم شهداء العروبة ، وهم يحاولون وقف تقدم القوات الاستعمارية . ويسجل التاريخ موقعة ميسلون ذكرى لهؤلاء العرب الأحرار الذين هبوا ووقفوا الى جانب احدى الوحدات العسكرية الصغيرة يسدون بها

الطريق أمام المعتدين ، رغم أوامر فيصل . وقفوا وقوف الأبطال أمام رشاشات العدو ومصفحاته وتحت نيران طائراته ، وسقطوا جميعا ولم يمر العدو إلا من فوق أجسادهم . وإستشهد يوسف العظمة وزير الحربية الشاب ، فى هذه الموقعة وإستشهد معه من كان جديراً بالدفاع عن أرض العروبة . وكانت أوامر فيصل قد نفذت وسرحت بقية القوات العربية ، فسارت قوات الاحتلال إلى العاصمة السورية .

وسيحاول كل من اتصل بهذه الفترة من تاريخ سوريا أن ينصل من المسؤولية ويبحث عن الذرائع لتبرير موقفه . ولكن الجميع قد إتفقوا على أن واجب فيصل كان يحتم عليه اعلان الحرب على فرنسا ، والبدء فى تنظيم الشعب والقبائل لاقلاق راحة الفرنسيين فى سوريا . ولكن شيئا من هذا لم يحدث وطلب الفرنسيون من فيصل ترك البلاد ، ونفذ ذلك فى ٢٨ من يوليو ثم أقلع من حيفا الى ايطاليا ، مصحوبا ببعض حاشيته وأقام فى عزلة سياسية على ضفاف بحيرة ماجيورى .

احتلت فرنسا سوريا وأصبح المجاهد العربى الشاب أميراً فى المنفى وسيظل فى منفاه حتى تدعوه انجلترا للتفاهم معه فى أمر عرش العراق .

(٣) بريطانيا فى العراق :

يعتبر عام ١٩٢٠ عام « النكبة » عند العرب اذ تم فيه احتلال فرنسا لسوريا وسيطرة بريطانيا على كل من فلسطين والعراق . وشهد هذا العام بداية مقاومة العرب لقوات الاحتلال الأجنبية فى هذه الاقاليم العربية الثلاث وفى نفس الوقت وقعت الاصطدامات فى فلسطين نتيجة لخوف العرب من النتائج التى ستترتب على مجىء الصهيونيين واستقرارهم فى الاقليم . أما فى سوريا فان الاصطدامات استمرت بعد احتلال الفرنسيين لدمشق وقام كثير من العرب بتنظيم قوات شعبية

واخذوا يهاجمون مراكز القوات الفرنسية . واضطرت فرنسا إلى تجريد الحملات العسكرية ضدهم . ورغم أنهم لم يتمكنوا من التغلب على القوات الفرنسية المعدة لمثل هذه العمليات إلا أنهم أثبتوا أن الشعب السورى غير راض عن بقاء قوات أجنبية فى بلاده .

وتعتبر ثورة العراق فى ذلك الوقت، أقوى الثورات العربيه وأبعدها مدى . وبدأ العراقيون يضيقون بنظام الادارة الانجليزية المباشر ، ثم بدأت القلاقل . ووجد العرب أنفسهم مجردين ما وعدتهم به الدول الاوربية التى أنكرت عليهم حق الاستقلال ، وعمل الزعماء العراقيين على تنظيم الصفوف ، وساعدهم فى ذلك الضباط العراقيين الذين اشتركوا فى جمعية العهد قبل اعلان الحرب . واستخدمت القوات البريطانية كل ما لديها من قوة لقمع هذه الحركة وكبتها وغصت السجون بالاحرار وذهب غيرهم إلى المنفى فى مناطق بعيدة .

وكانت قرارات مؤتمر سان ريمو هى السبب المباشر التى حولت المظاهرات الى ثورة ، فاجتمع عدد من ضباط جمعية العهد ونشروا بلاغا فضوا فيه هذه القرارات ويطالبوا شعب العراق بمقاومة تنفيذها بالقوة . وأعلنت السلطات البريطانية فى ١٧ من يونيو أنها ستدعوا جمعية تأسيسية لوضع دستور للعراق ولكن هذا الاعلان جاء متأخراً ولم ينقض قرارات مؤتمر سان ريمو أو يعدل شيئا منها ، فاستمر هياج الشعور إلى درجة الثورة عند نهاية ذلك الشهر .

وإستمرت ثورة العراق من يوليو إلى أكتوبر . وبلغ عدد ضحاياها عشرة آلاف ، وسقط فيها مايقرب من أربعة آلاف عربي . وتكبدت انجلترا فيها من الخسائر ما تصل قيمته إلى أربعين مليون جنيه أى الى ثلاثة أضعاف ماأنفقته هذه الدولة - ذهبا وأسلحة وذخائر - لتأييد الثورة العربية طوال فترة الحرب .

وارتفعت قيمة الخسائر فى الممتلكات إلى مبلغ ضخم .

وزاد من خطورة هذه الثورة أنها اتخذت شكلا دينيا ، وشارك فيها كثير من رجال القبائل والعشائر ، ثم اشترك فيها رؤساء الشيعة مؤيدين لها ما أعطاها شكل الجهاد ولقد اعلنوا الجهاد فى أواخر شهر يوليو بعد أن وصلت أنباء دخول القوات الفرنسية إلى دمشق ، فهاجت النجف وهاجت كربلاء وامتدت منها الثورة فى كل اتجاه . وتمكن الثوار فى فترات متعددة من السيطرة على كل العراق ، فيما عدا مدن بغداد والموصل والبصرة . وفقدت الادارة البريطانية كل سيطرة لها على الإقليم ، وقامت إدارات عربية محلية لتصريف الأمور فاسرعت إنجلترا فى أوائل أكتوبر بارسال السير برسى كوكس إلى العراق ليشغل منصب المندوب السامى المدنى ، وكرر إعلان رغبة حكومته فى دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور للعراق وتألفت حكومة عراقية مؤقته أسموها مجلس الدولة يعاونها بعض الوزراء مع مستشارين من الانجليز فى كل ادارة وتمكنت القوات الاستعمارية من السيطرة على الموقف . وكانت هذه الحكومة التى أقاموها هى حكومة انجليزية بالفعل وان كانت قد لبست ملابس العراق . وعلى أى حال فانها ستمهد للتقريب بين السلطات البريطانية والنظام الجديد الذى سينشأ فى العراق .

(٤) مؤتمر القاهرة :

كانت الخسائر التى تكبدتها انجلترا فى العراق مع زيادة المصاريف اللازمة لقوات الاحتلال هناك سبباً فى تفكير الحكومة البريطانية فى تطوير سياستها فى هذه المنطقة بشكل يقلل من أعباء الخزانة ولا يتعارض فى نتائجه مع المصالح الامبراطورية . فدعا السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات فى ذلك الوقت إلى عقد مؤتمر فى القاهرة لدراسة الحالة فى الشرق الأوسط واتخاذ القرارات اللازمة

وتحدد شهر مارس سنة ١٩٢١ لعقد هذا المؤتمر ، ودارت المحادثات بين فيصل ولورنس وتشرشل قبل بدئه رسميا ، واتفقوا جميعا على أن تسلم انجلترا إدارة العراق لحكومة عربية ، ويحاولوا الحصول على تعيين فيصل ملكا على العراق ثم يدخلون فى مفاوضات معه لعقد معاهدة تحالف مع انجلترا ، تحل محل نظام الانتداب .

واجتمع المؤتمر فى يوم ١٢ وشارك فيه المندوب السامى البريطانى فى العراق وزميله فى فلسطين ، وأوصى بضرورة الاسراع فى الوصول الى تفاهم بين فيصل وتشرشل فى لندن ، واقترحوا أن يذهب فيصل الى العراق كمرشح للعرش وأن يعلن نفسه ملكا بعد إستفتاء .

ثم وصل تشرشل إلى القدس فى يوم ٢٤ . ورأى أنه يمكن لبريطانيا السيطرة على فلسطين مادام اليهود يدخلون إليها ، ولكنه خشى من الموقف فى شرق الأردن خصوصا وأن عبد الله كان قد جمع قوة فى معان منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأعلن عزمه على غزو سوريا ، والانتقام لطرد أخيه فيصل من دمشق . فخشى الانجليز منه ومن هذه القوة على مراكزهم فى فلسطين . وكانت شرق الأردن أحد أجزاء حكومة فيصل العربية فى سوريا ، وبقيت دون ادارة أوربية بعد احتلال الفرنسيين لسوريا ، فأغرت انجلترا فرنسا على الاعتراف بضم هذه المنطقة للانتداب الانجليزى . ودعا تشرشل الأمير عبد الله إلى التباحث معه فى القدس ، وشارك لورنس فى هذه المفاوضات . ورفضوا مشروع عبد الله باقامة حكومه عربية واحدة فى كل من فلسطين وشرق الأردن ، بدعوى أنها تتعارض مع وعد انجلترا لليهود ، ولما طالب عبد الله بضم شرق الأردن للعراق ، ذكر له تشرشل أنه سيوصى فرنسا بضمها إلى سوريا ، وإعلانه ملكا على الاقليم كله مما يساعد على القضاء على معاداة العرب للفرنسيين . وأصبح الاتفاق مفقوداً ، ولكنه ظل مؤقتا إلى أن

يوافق عليه والده فى الحجاز وسمحت له انجلترا فى خلال هذه الفترة بتجنيد قوة من العرب والدفاع عن شرق الأردن وفلسطين ضد أى هجمات تأتى من الصحراء ووعدته باعطائه مساعدة مالية ، أى أنها إشترته للدفاع عن الحدود ، بدلا من تركه خطراً يهدد بقاءها فى فلسطين .

وهكذا لم ينتج عن مؤتمر القاهرة أى تحقيق للوعود التى كانت انجلترا قد أعطتها للعرب . وحقيقة أن هذا المؤتمر قد مهد لقيام حكومة عربية فى العراق ولكن هدف انجلترا من ذلك كان تقليل نفقات احتلالها العراق والعثور على عربى يعمل على تهدئة العرب بدلا من تركهم يتصادمون مع قوات الاستعمار وأما شرق الأردن فان المنطقة قد إنضمت للانتداب البريطانى وأصبح على عبد الله أن يحرس حدود فلسطين من أى هجوم قد يأتى من الصحراء عليها . وأما فلسطين فان انجلترا قد احتفظت بنظام الحكم المباشر فيها ، تمهيداً لتثبت أقدام الصهيونيين فيها ، واظهاراً لقوة جديدة تعمل على المحافظة على التوازن مع العرب واصالح الاجنبى ، وتقسم بين البلاد العربية ، وتقف حاجزاً بين فرنسا وقناة السويس .

خاتمـــــــة

انتهت هذه الصفحة من صفحات تاريخ العالم العربى ، وبدأت بعدها صفحة جديدة . . .

وكان العالم العربى قد بدأ يقظته وهو داخل الامبراطورية العثمانية ، فاعتز بشخصيته وطالب باستقلاله وبحرية تصرفه فى شئونه - ثم عمل على الثورة وانقسم بذلك إلى معسكرين : أحدهما ضد الدولة العثمانية ومع الحلفاء ، والثانى مع الخلافة والسلطان . وحقق المستعمرون أغراضهم وتوصلوا إلى ضرب القوى الاقليمية إحداها بالأخرى ، العرب ضد الأتراك ، وجنوا ثمار سياستهم واستغلوا قصر نظر العرب وحسن نيتهم دون أن يبذلوا الكثير إلا من الوعود . وانتهت الحرب واقتسم المستعمرون الأسلاب واحتلوا سوريا والعراق وفلسطين . ولم يبق إقليم عربى واحد مستقل إلا وسط الجزيرة العربية برئاسة السعوديين .

إنتهت إذن الثورة العربية بتقسيم العالم العربى إلى مناطق نفوذ تخضع كل منها لحـــكم دولة أجنبية ، وتأكـدت سيادة الدول الاستعمارية على كل مناطق شمال إفريقية ووسطها كذلك .

وستبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ العالم العربى بجهاد يقع داخل كل منطقة من هذه المناطق العربية المحتلة ضد قوات الاستعمار ، وستكون هـــذه المعارك منفصلة مادياً عن بعضها . ولـكن قلوب العرب وشعورهم كان يؤيد فى كل إقليم المجاهدين فى الأقاليم العربية الأخرى . وسيكون ذلك لازما لتحرير كل منطقة قبل اتحادهم جميعا فى اطار واحد . يعبر عن آمالهم وأمانيهم .

المراجع العربية

إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غردون وكتشنر . جزءان ،
القاهرة ، ١٣١٩ هـ .

إحسان حقى : تونس العربية .
بيروت ، دار الثقافة .

د. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر .
القاهره ، ١٩٥٦ .

أحمد طربين : تاريخ قضية فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى ١٩٣٦ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩ .

: الوحدة العربية (١٩١٦ - ١٩٤٥) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩ .

أحمد عرابى : (مذكراته) كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على .
القاهرة ، ١٩٣٨ .

: تاريخ التعليم فى مصر (عصور عباس وسعيد واسماعيل).
أربعة أجزاء .
القاهرة ، ١٩٤٨ .

: التقسيم الإدارى لسوريا فى العهد العثمانى .
القاهرة ، ١٩٥١ .
(حوليات كلية الآداب، جامعة ابراهيم، مجلد أول مايو
سنة ١٩٥١) .

آدم ، مدام جوليت : انجلترا فى مصر ، تعريب على بك فهمى كامل .

د. أرنست رامزور : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح العلى .
بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

د. أسد رستم : بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها
(عن الوثائق الموجودة فى قصر عابدين .) ٤ مجلدات
بيروت ١٩٤٠ — ١٩٤٣ .

أسعد داغر : ثورة العرب
القاهرة ، ١٩١٦

: مذكراتى ، على هامش القضية العربية .
القاهرة ، ؟ .

اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار فى دول البحار . جزءان .
القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .

أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .

الحبيب تامر : هذه تونس
القاهرة ، ١٩٤٨ .

السيد عبد الرازق الحسينى : تاريخ العراق السياسى الحديث ثلاثة أجزاء .
صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .

السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .

د. آلما وتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدى .
القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .

إلياس الأيوبى بك : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا .
١٨٦٣ - ١٨٧٩ . جزءان .
القاهرة ، ١٩٢٣ .

أمين الريحانى : ملوك العرب .

: المغرب الأقصى ، رحلة فى منطقة الحماية الأسبانية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

أمين سامى : تقويم النيل .

أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .

: الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .

بلنت ، ويلفر سكاون : التاريخ السرى لإحتلال انجلترا مصر ، تعريب عبد القادر حمزه .
القاهرة ، جريدة البلاغ ، ١٩٠٧ .

تحسين العسكرى : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية .
بغداد ، ١٩٣٦ .

توفيق أحمد البكرى : مهدى الله .
القاهرة ، ١٩٤٤ .

توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨-١٩١٤ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ .

توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معلى .
دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٤٦ .

جان جاك بيريبى : الخليج العربى ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز .
بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .

جان بيشون : بواعث الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد عزة دروزة.
بيروت ، ١٩٤٦ .

جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان.
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .

د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .
(المكتبة التاريخيه . رقم ٥ .)

: التنافس الدولى فى شرق إفريقية .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

: التنافس الدولى فى بلاد الصومال .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

: الثورة العربية (الجزء الأول من تاريخ القومية العربية).
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

: السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ - ١٩٦٠)
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

: العلاقات المصرية الصومالية .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠

: التسلط البريطانى على مصر . الجزء السابع ؛ سواحل البحر الأحمر .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

: الاستعمار المقنع .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

: البحر الأحمر والاستعمار . (كتب ثقافية . عدد ٧٥) .

د. جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٤

الاستعمار والاستغلال والتخلف
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥

المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحالى .
المجلد الثالث
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥

التخلف والاشتراكية فى العالم العربى
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥

مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥

جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحررية الكبرى .
القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧

د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على
القاهرة ، ١٩٥٢

الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق
الاسلامى الحديث
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية . ١٩٥٧ -
١٩٥٨ .

رفاعة رافع الطهطاوى ١٨٠١ - ١٨٧٣
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨
(نوابغ الفكر العربى . رقم ٢٤)

جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى
القاهرة ، ١٩٢٣ .

جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى
دمشق ، ١٩٤٦
يقظة العرب ، تاريخ حركة القومية ، ترجمة الدكتور
ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين . (الطبعة الثالثة)
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٦

خمسون عاماً فى جزيرة العرب
القاهرة ، البابى الحلبى ، ١٩٦٠

د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقية
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨

حسن الشيخة : عبد لعزيز جاويش
القاهرة ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ١٩٦١
(مجموعة الألف كتاب رقم ٣٥٧)

حسن حسنى عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس
تونس ، ١٣٧٣ هـ

حسن سليمان محمود : ليبيا بين الحاضر والماضى .
القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢

د. حسين فوزى النجار : السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣

مع الأحداث فى الشرق الأوسط ١٩٤٦ - ١٩٥٦
القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧

د. حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث
القاهرة ، ١٩٣٨

حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزار
بيروت ، ١٩٥٥

رودلفو ميكاكى : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلى ، ترجمة طه فوزى .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١

د. زكى صالح : منشأ النفوذ البريطانى فيما بين النهرين
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩

مقدمة فى دراسة العراق المعاصر
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٣

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧

أبحاث مختارة فى القومية العربية
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤

د. سامى الدهان : عبد الرحمن الكواكبى ١٨٥٤ - ١٩٠٢
القاهرة ، دار المعارف
(نوابغ الفكر العربى . رقم ٢٣)

الأمير شكيب أرسلان ، حياته وآثاره
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠
(مكتبة الدراسات الأدبية . رقم ٢١)

سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان
القاهرة ، ١٩٥٢

مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية رابح
القاهرة ، ١٩٥٣

سلفاتور أبونتى : مملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلاد العرب السعيدة
ترجمة طه فوزى
القاهرة ، ١٩٤٧

د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيره
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١

سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت
القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٩

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦
القاهرة ، ١٩٥٧

د. صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى
القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧
(مجموعة الألف كتاب . رقم ١٢١)

المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨

تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر
القاهرة معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠

المغرب فى بداية العصور الحديثة
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣

المغرب العربى ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ،
دراسات فى تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة
القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢

طاهر أحمد الزاوى : جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب
القاهرة ، ١٩٥٠

أعلام ليبيا
القاهرة ، البابى الحلبى ، ١٩٦١

عارف باشا العارف : تاريخ القدس
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥١

عبد الحميد العبادى ومحمد بدران : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠
القاهرة ، ١٩٣٦
(ترجمة كتاب Egypt's Ruin لتيودور روتستين)

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠

عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار
القاهرة ، المطبعة الأهلية ، ١٣٢٢ هـ

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . جزءان
عصر محمد على
عصر اسماعيل جزءان
الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢-١٨٩٢
مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية
ثورة سنة ١٩١٩ ، جزءان
فى أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء

عبد الرحمن زكى (قائمقام) : التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠

عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٦٠

د. عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩

د. عبد الكريم غرايبة : مقدمة تاريخ العرب الحديث
دمشق مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠

سورية فى القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢

عبد اللطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة فى حياة رجل
القاهرة دار المعارف ، ١٩٥٩

عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٤

عبد الله الريماوى : القومية والوحدة فى الحركة القومية العربية الحديثة
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١

المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١

عبد المجيد بن جلون . هذه مراكش
القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٩

عثمان الكعاك : مراكز الثقافة فى المغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨

على البهلوان : تونس الثائرة
القاهرة ، ١٩٥٤

على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد
القاهرة ، مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣

عمر الدسوقى : محمود سامى البارودى
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨
(نوابغ الفكر العربى . رقم ٤)

عيسى ميخائيل سابا : الشيخ إبراهيم اليازجى ١٨٤٧ - ١٩٠٦
بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥
(نوابغ الفكر العربى . رقم ١٤)

د. فيليب حتى : لبنان فى التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريحه
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩

تاريخ سورية ولبنان وفلسطين . الجزء الثانى
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩

قدرى قلعجى : أضواء على تاريخ الكويت
بيروت ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٢

مارون عبود : رواد النهضة الحديثة
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢

محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله
القاهرة ، ١٩٤٧

د. محمد البهى : الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى
القاهرة ، ١٩٥٧

محمد الفاسى : التعريف بالمغرب
القاهرة ، معهد الدراسات العربيه العالية ، ١٩٦١

محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢

محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر
وأخبار الجزائر . جزءان
الاسكندرية ، ١٩٠٣

محمد خير فارس : المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١

محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ثلاثة أجزاء
القاهرة ، مطبعة المنار

محمد رفعت رمضان : تاريخ الأورطة المصرية السودانية فى الكنغو الحرة
القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع
استقلال مصر فى سنة ١٨٠١
القاهرة ، ١٩٣٢

تونس الخضراء
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٣

محمد على الكبير
القاهرة ، ١٩٤٤ (مجموعة أعلام الاسلام)

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية فى افريقية

: الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر
القاهرة ، ١٩٤٨

محمد طاهر العمرى : تاريخ مقدرات العراق السياسية
الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤

محمد فائز القصرى : حرب فلسطين ، الجزء الاول ، الصراع السياسى بين
الصهيونية والعرب
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١

محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨

محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية

. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . سته مجلدات

د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على
القاهرة ، ١٩٤٢

: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر
القاهرة ، دار الفكر العربى

: الامبراطورية الافريقية ، صفحة من تاريخ مكافحة
الرق والنخاسة فى السودان
القاهرة ، ١٩٤٥

: مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة
القاهرة ، ١٩٤٧

: الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ — ١٨٨٥
القاهرة ، ١٩٤٧

: السنوسية دين ودولة
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨

: ميلاد دولة ليبيا الحديثة
القاهرة ، ١٩٥٧

: مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية
فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨

: مع عبد المقصود عنانى ، وسيد خليل : بناء دولة مصر
محمد على
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨

د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١
القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢

: الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢

: مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧

: المسألة الشرقية ومؤتمر باريس
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩
(مجموعة الألف كتاب رقم ٢٤٠)

محمود أبو رية : جمال الدين الافغانى
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .
(نوابغ الفكر العربى ، رقم ٢٩)

محمود الخفيف : أحمد عرابى ، الزعيم المفترى عليه
القاهرة ، ١٩٤٧

محمود الشنيطى : قضية ليبيا
القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١

محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى
القاهرة ، دار المعارف ، ؟

د. محي الدين السفرجلانى : تاريخ الثورة السورية ، صفحات خالدة من كفاح
العرب فى سبيل الحرية والاستقلال والوحدة
دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦١

مصطفى الشهابى (الأمير) : محاضرات فى الاستعمار . جزءان
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٥-١٩٥٦

: القومية العربية ، تأريخها وقوامها ومراميها
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩

د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية
بيروت ، ١٩٥٧

مصطفى عبد الرازق : محمد عبده
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦

مصطفى كامل باشا : تاريخ المسألة الشرقية
القاهرة ، ١٨٩٨

د. مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩
القاهرة ، ١٩٥٧

: مختصر تاريخ السودان الحديث
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣

موروبيرجر : العالم العربى اليوم ، ترجمة محى الدين محمد
بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣

ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان
القاهرة ، ١٩٠٨

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣

نجلاء عز الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية
القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦٢

نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته

د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨

: تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ إلى ١٩٣٤
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣

د. نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية
القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣

د يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد
يافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٢٧

يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال
القاهرة ، الخانجى ، ١٩٥٢ ؟

ملاحظة : المراجع الأوربية فى آخر المجلد التالى .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحـــة

الباب الثانى

النصف الأول من القرن التاسع عشر

صفحـــة

الباب الثالث

نمو القومية العربية فى المشرق

صفحة

الباب الرابع

تونس والحماية الفرنسية

صفحة

الباب الخامس

مصر والاحتلال البريطانى

صفحة

صفحة

الباب السادس

تركيا الفتاة والعرب والدستور

صفحة

الباب السابع

الثورة العربية

صفحة

الباب الثامن

تسويات بعد الحرب

مطبعة المصري

٩ ش ابن زنكي محطة الرمل . ت ٣٧٤٠٦ إسكندرية